فتح المنان

شرح وتحقيق

كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن

أو

الاهتمام بمسند أبي محمد بن بهرام

المجلد الثالث

(١ - ٢)

وفيه

١- كتاب فضائل سيد الأولين والآخرين

٢- القسم الأول من كتاب العلم

الأحاديث (١ - ٢٣٦)

طبعة معتنى بها تحقيقا وتخريجا وتنسيقا

شرحه وقابله على الأصول الخطية

السيد أبو عاصم نبيل بن هاشم الغمري

دار البشائر الإسلامية

فتح المنان

شرح وتحقيق

كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن

المسمى بـ :

المسند الجامع

المجلد الثالث

(١ - ٢)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الغمري، نبيل هاشم
فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله
بن عبد الرحمن (المسند الجامع)./ نبيل هاشم الغمري ـ ط ٢ ـ
مكة المكرمة، ١٤٣٤هـ.
١٠ مج.
٧٤٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.
ردمك: ٧ ـ ١٥٤٥ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٩ ـ ٦٩٠٠ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج٣)
١ ـ الحديث ـ مسانيد ٢ ـ الحديث ـ شرح أ ـ العنوان
ديوي ٢٣٧ ١٨٣٨/ ١٤٣٤

رقم الإيداع: ١٨٣٨/ ١٤٣٤
ردمك: ٧ ـ ١٥٤٥ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٩ ـ ٦٩٠٠ ـ ٠١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج٣)

الطبعة الثانية
١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٤م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م
بيروت ـ لبنان ـ ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٠٩٦١١/٧٠٢٨٥٧ فاكس: ٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

ISBN 978-614-437-164-0

فتح المنان

شرح وتحقيق

كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن

أو

الاهتمام بمسند أبي محمد بن بهرام

المجلد الثالث

(١ - ٢)

وفيه

١- كتاب فضائل سيد الأولين والآخرين

٢- القسم الأول من كتاب العلم

الأحاديث (١ - ٢٣٦)

طبعة معتنى بها تحقيقاً وتخريجاً وتنسيقاً

شرحه وقابله على الأصول الخطية
السيد أبو عاصم نبيل بن هاشم الغمري

دار البشائر الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كان ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادساً
للكتب الخمسة بدلاً من ابن ماجه

الحافظ العلائي

كتاب الدارمي في طبقة المنتخب
لعبد بن حميد ومسنده مسند عالٍ

الحافظ الذهبي

هو أول من صنف المسند بعد أحمد بن حنبل
وسماه المنذري بالصحيح

الحافظ مغلطاي

مسند الدارمي مرتب على أبواب الفقه
وقد أطلق عليه جماعة من المحدثين اسم الصحيح

العلامة ابن القيم

تقريظ بعض الحفّاظ لمسند الدارمي
وبيان مكانته، والمشهور من اسمه

كتاب المسند الصحيح الجامع

تأليف الشيخ الحافظ أبي محمد

عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي رحمه الله

رواية أبي عمران

عيسى بن عمر السمرقندي رحمه الله عنه

رواية أبي محمد

عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي عنه

رواية أبي الحسن

عبد الرحمن بن محمد الداودي عنه

رواية أبي الوقت

عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي عنه

رواية أبي عبد الله

محمد بن محمد بن سرايا بن علي البلدي عنه

عن نسخة (كبريلي)

كتاب المسند الجامع

تأليف الإمام الحافظ

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي رضي الله عنه

رواية أبي عمران

عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي عنه

رواية أبي محمد

عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي عنه

رواية أبي الحسن

عبد الرحمن بن محمد الداودي عنه

رواية أبي الوقت

عبد الأول بن عيسى بن شعيب عنه

رواية الشيخ الأجل

أبي يحيى زكريا بن أبي الحسين بن حسان العلبي عنه

عن نسخة د .

المُسْنَدُ الجَامِع

رِوَايَةُ

أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ السُّلَمِيِّ

عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الحَرِيمِيِّ

زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي الحُسَيْنِ العُلَبِيِّ

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَرَايَا

أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ

عَبْدِ الأَوَّلِ بْنِ عِيسَى السِّجْزِيِّ

عَنْ

أَبِي الحَسَنِ الدَّاوُدِيِّ

عَنْ

عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ السَّرَخْسِيِّ

عَنْ

أَبِي عِمْرَانَ السَّمَرْقَنْدِيِّ

عَنْ

الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي

[١]

كِتَابُ عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ،

وَفَضَائِلِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ

[١]
كِتَابُ عَلاَمَاتِ النُّبُوَّةِ، وَفَضَائِلِ سَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ

قَالَ الإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ الحَافِظُ رَضِيَ الله عَنْهُ وَأَرْضَاهُ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١ ـ بابُ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الجَهْلِ وَالضَّلاَلَةِ

قوله: «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ»:

هكذا ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة تبركاً، وعملاً بمقتضى قوله ﷺ: **كل كلام لا يبدأ في أوله بذكر الله فهو أبتر**. رواه النسائي في اليوم والليلة، عن الزهري مرسلاً، وأخرجه الإمام بنحوه موصولاً في المسند، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وأسنده أيضاً أبو داود، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه بلفظ: **الحمد لله**؛ وهي محمولة على ذكر الله جمعاً بين الروايات، وصوب الدارقطني الروايات المرسلة، وحسن الموصولة ابن الصلاح والنووي، وهذه البسملة ثابتة في جميع النسخ الخطية بحمد الله، إلَّا أنه لم يقل في أول مصنَّفه: «كتاب»، فإنَّه عادة

ما يذكر إذا كان تحته أبواب وفصول، وإنما قال: «باب»، وكذلك فعل الإمام البخاري في أول صحيحه، فإنَّه قال: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ. لكن كان ذلك مناسباً لفعله فإنَّه لم يذكر تحت هذا الباب أبواباً أخرى، وما وضعه بعض المحققين مؤخراً من الأبواب في مقدمة الصحيح ليس من فعل المصنف في شيء كما ذكر أصحاب الشروح، لذلك استحسنت تسمية ما وقع في المقدمة من أبواب: بـ «كتاب علامات النبوة، وفضائل سيد الأولين والآخرين» وفصلها عن أبواب العلم وما يتعلق به على ما بينته في المقدمة، فإنَّه ذكر فيه علامات ودلائل نبوته ﷺ، وبيان فضله على سائر الخلق أجمعين، ومقامه عند ربه والعناية الإلٰهية التي أحاطت به من حين ولادته إلى أن توفاه الله، وما أفاضه الله عليه بعد موته وعلى قبره الشريف، فكان تصدير المصنف رحمه الله ورضي عنه هذا مناسباً جدًّا لموضوع كتابه المقتصر على أخبار النبي ﷺ، وسننه وأقواله، ومن بعده من الصحابة والتابعين الذين اهتدوا بهديه، واقتفوا أثره ولأنه ما من خير أصاب هذه الأمة إلَّا وكان سببه نبينا ﷺ، وكان هو الواسطة فيه، فقوله: باب ما كان عليه الناس.. بيان ما كان عليه الناس من الجهل والضلالة والعمى قبل بعثته ﷺ، وما كانوا عليه من وأدٍ للبنات، وقتلٍ للأولاد خشية الفقر، وعبادة للأوثان والأحجار، ثم إنه ذكر بعد هذا الباب، باب صفة النبي ﷺ في الكتب التي أنزلت من قبل كالتوارة والإنجيل، ثم ذكر بعده باب كيف كان أول شأنه ﷺ، فالمتأمل يظهر له أن هذا هو التسلسل التاريخي للسنة النبوية المطهرة، وكيف كانت نهاية فترة الجاهلية العمياء على يدي نبينا المصطفى ﷺ قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ الآية، والله أعلم.

١ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ،

---

١ ـ **قوله: «محمد بن يوسف»:**
هو الفريابي: الإمام الحافظ: أبو عبد الله الضَّبِّي مولاهم، من شيوخ المصنف، وأحد كبار شيوخ الإمام البخاري جلالة، روى عنه في صحيحه، وقال: كان من أفضل أهل زمانه، وكان ثقة صدوقاً مجاب الدعوة، تعد روايته عن الثوري عالية، وهو ممن فات الإمام أحمد السماع منه، رحل إليه ليسمع منه، فبلغه في طريقه وفاته.

قوله: «عن سفيان»:
هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، الإمام شيخ الإسلام وأحد الأئمة الأعلام، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات، قال الإمام أحمد مخاطباً المروزي: أتدري من الإمام؟ الإمام سفيان الثوري لا يتقدمه أحد في قلبي.

قوله: «عن الأعمش»:
هو سليمان بن مهران الكاهلي مولاهم، شيخ المقرئين والمحدثين، رأى أنساً وروى عنه على معنى التدليس، فإنَّه مشهور به، لكن رجح الحافظ الذهبي اجتماعه به وسماعه منه بينّا ذلك في كتابنا: غاية الاعتزاز، وقد قال الفلاس: كان يسمى المصحف من صدقه. قال وكيع: بقي الأعمش قريباً من سبعين سنة لم تفته تكبيرة الإحرام.

قوله: «عن أبي وائل»:
هو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، من الأئمة المخضرمين، ومن أعلم الناس بحديث ابن مسعود وفقهه، قرأ عليه القرآن، وتفقه به، وكان رأساً في العلم والعمل.

عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله أَيُؤَاخَذُ الرَّجُلُ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ فقَالَ: مَنْ أَحْسَنَ فِي الإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخَذْ بِمَا كَانَ عَمِلَ فِي الجَاهِلِيَّةِ،

قوله: «عن عبد الله»:

هو الصحابي المشهور، والبدري المعروف: عبد الله بن مسعود بن غافل، فقيه الأمة وأحد السابقين الأولين، شهد مع النبي ﷺ بدراً والمشاهذ، وشهد له النبي ﷺ بالجنة، له مناقب وفضائل عظمى مذكورة في المطولات، قال الإمام النووي: كان يعرف بصاحب السواك والنعل ـ يعني لكونه كان يحمل ذلك لرسول الله ﷺ ـ، وكان من كبار الصحابة وساداتهم وفقهائهم ومقدميهم في القرآن والفقه والفتوى وأصحاب الخلق والاتباع والعلم.

قوله: «قال رجل»:

لم أقف على اسمه، لكن وقع في رواية مسلم: قال أناس، وفي رواية أخرى عنده، وعند ابن ماجه: قلنا: **يا رسول الله**... الحديث.

تنبيه: وقع في جميع النسخ المطبوعة: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال؛ والصواب ما أثبتناه كما في الأصول الخطية.

قوله: «من أحسن في الإسلام»:

لأن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ...﴾ الآية، وفي حديث عمرو بن العاص عند مسلم ـ وهو حديث طويل ـ وفيه: فلما جعل الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ لأبايعه فقلت: ابسط يمينك فلأبايعك يا رسول الله. فبسط يمينه قال: فقبضت يدي. قال: **ما لك يا عمرو؟** قال: قلت: أردت أن أشترط. قال: **تشترط بماذا؟** قلت: أن يغفر لي. قال: **أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله؟...** الحديث.

وَمَنْ أَسَاءَ فِي الإِسْلَامِ أُخِذَ بِالأَوَّلِ وَالآخِرِ.

٢ ـ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ النَّضْرِ الرَّمْلِيُّ،

قوله: «ومن أساء في الإسلام»:

قال الخطابي: ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة من أن الإسلام يجبّ ما قبله، قال: ووجه هذا الحديث أن الكافر إذا أسلم وحسن إسلامه لم يؤاخذ بما مضى، فإنَّ أساء في الإسلام غاية الإساءة، وركب أشد المعاصي، وهو مستمر الإسلام فإنَّه إنما يؤاخذ بما جناه من المعصية في الإسلام، ويبكَّت بما كان منه في الكفر كأن يقال له: ألست فعلت كذا وأنت كافر، فهلا منعك إسلامك عن معاودة مثله؟...

وقال الحافظ في الفتح: والأولى عندي أن يقال: إن المراد بالإساءة: الكفر لأنه غاية الإساءة، وأشد المعاصي، فإذا ارتد، ومات على كفره، كان كمن لم يسلم، فيعاقب على جميع ما قدمه

تابعه خلاد بن يحيى، عن سفيان، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب استتابة المرتدين، باب إثم من أشرك بالله، وعقوبته في الدنيا والآخرة، رقم: ٦٩٢١.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية، من طرق عن الأعمش، ومنصور كلاهما عن أبي وائل به، رقم: ١٨٩، ١٩٠، وفي وجوده في الصحيحين غنى عن الإطالة في تخريجه.

٢ ـ **قوله: «أخبرنا الوليد بن النضر الرملي»:**

هو الحافظ شيخ الرملة وعالمها: أبو العباس المسعودي، الصيدلاني، من مشايخ المصنف، وأحد كبار مشيخة أبي زرعة الرازي، قال ابن الجنيد: سألت يحيى عن أبي العباس الصيدلاني فقال: الرملي؟ صدوق، لا بأس به. وهو من أفراد المصنف، ليس له في الستة شيء، وما له عند المصنف سوى هذا الموضع.

عَنْ مَسَرَّةَ بْنِ مَعْبَدٍ ـ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ أَبِي الْحَرَامِ مِنْ لَخْمٍ ـ، عَنِ الْوَضِينِ: أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ وَعِبَادَةِ أَوْثَانٍ، فَكُنَّا نَقْتُلُ الأَوْلَادَ، وَكَانَتْ عِنْدِي بِنْتٌ لِي، فَلَمَّا أَجَابَتْ ـ وَكَانَتْ مَسْرُورَةً بِدُعَائِي إِذَا دَعَوْتُهَا ـ فَدَعَوْتُهَا يَوْماً فَاتَّبَعَتْنِي، فَمَرَرْتُ حَتَّى أَتَيْتُ بِئْراً مِنْ أَهْلِي غَيْرَ بَعِيدٍ فَأَخَذْتُ بِيَدِهَا فَرَدَّيْتُهَا فِي الْبِئْرِ، وَكَانَ آخِرَ عَهْدِي بِهَا أَنْ تَقُولَ: يَا أَبَتَاهُ، يَا أَبَتَاهُ،

قوله: «عن مسرة بن معبد»:

هو اللخمي، الفلسطيني أخو زهرة بن معبد، قال أبو حاتم: شيخ لا بأس به، وتردد فيه ابن حبان لذلك قال ابن حجر: صدوق له أوهام، له عند أبي داود حديث واحد، وله عند المصنف هذا الحديث الواحد.

تنبيه: تصحف اسم مسرة في بعض النسخ المطبوعة من الكتاب إلى سبرة بن معبد.

قوله: «عن الوضين»:

هو ابن عطاء الخزاعي، وقع اسمه في المطبوع قديماً من مسند الإمام أحمد: الوضيء، وهو رجل صدوق إلَّا أنه رمي بالقدر، وثقه الإمام أحمد، وابن معين ـ في رواية عنهما ـ ودحيم، وابن شاهين، وغيرهم، وضعفه ابن قانع، وابن سعد، والجوزجاني، قال الذهبي في الكاشف: ثقة وبعضهم ضعفه، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، ورمي بالقدر، وليس له عند المصنف سوى هذا الحديث، وهو معضل.

قوله: «فلما أجابت»:

أي كبرت، وصارت تفهم النداء وتجيب من دعاها.

قوله: «فرديتها»:

رميتها به، وألقيتها فيه، يقال: ردى، وأردى إذا رمى، وفي حديث سلمة بن

فَبَكَى رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى وَكَفَ دَمْعُ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: أَحْزَنْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: كُفَّ، فَإِنَّهُ يَسْأَلُ عَمَّا أَهَمَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَعِدْ عَلَيَّ حَدِيثَكَ، فَأَعَادَهُ فَبَكَى حَتَّى وَكَفَ الدَّمْعُ مِنْ عَيْنَيْهِ عَلَى لِحْيَتِهِ.

ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ اللهَ قَدْ وَضَعَ عَنِ الجَاهِلِيَّةِ مَا عَمِلُوا، فَاسْتَأْنِفْ عَمَلَكَ.

٣ ـ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ المُؤَدِّبِ،

الأكوع: «فرديتهم بالحجارة..» أي رميتهم بها، وفي التنزيل: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، أي طرحكم في النار.

قوله: «حتى وكف»:

أي سال: يقال: وكفت العين الدمع إذا أسالته.

وقوله: «فقال له رجل من جلساء النبي»:

لم أقف على اسمه، ووقع في النسخ المطبوعة: «من جلساء رسول الله ﷺ...».

والحديث إسناده معضل كما ترى، لكن معناه صحيح، يشهد له الكتاب والسُّنَّة، تفرد به المصنف، أورده شاهداً للحديث المتقدم ولم أقف عليه عند غيره، ذكره الحافظ في إتحاف المهرة [١٩/ ٥٩٣] رقم: ٢٥٣٩٥ ورقم عليه برقم الدارمي، وذهل عنه صاحب الكنز وجمع الجوامع فلم يذكراه، والله أعلم.

٣ ـ **قوله: «أخبرنا هارون بن معاوية»:**

هو الأشعري، أحد شيوخ المصنف، كان أبوه وزيراً للمهدي، قال أبو حاتم، وتبعه الذهبي، وابن حجر: صدوق.

قوله: «عن إبراهيم بن سليمان»:

كنيته: أبو إسماعيل المؤدب، من رجال ابن ماجه، وثقه ابن معين،

عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قال: حَدَّثَنِي مَوْلَايَ: أَنَّ أَهْلَهُ بَعَثُوا مَعَهُ بِقَدَحٍ فِيهِ زُبْدٌ وَلَبَنٌ إِلَى آلِهَتِهِمْ، قَالَ: فَمَنَعَنِي أَنْ آكُلَ الزُّبْدَ لِمَخَافَتِهَا، قَالَ: فَجَاءَ كَلْبٌ فَأَكَلَ الزُّبْدَ، وَشَرِبَ اللَّبَنَ، ثُمَّ بَالَ عَلَى الصَّنَمِ، وَهُوَ إِسَافٌ وَنَائِلَةُ.

والدارقطني.

قوله: «عن مجاهد»:

هو الإمام شيخ القراء والمفسرين: مجاهد بن جبر، العلامة الفقيه: أبو الحجاج المكي الأسود، أخذ القرآن والفقه والتفسير عن ابن عباس وأبي هريرة، وابن عمر وغيرهم من الصحابة، وكان من أعلم أهل زمانه بالتفسير والقرآن، له مناقب كثيرة مذكورة في المطولات وهو ممن اتفق على إمامته وجلالته وتوثيقه.

قوله: «حدثني مولاي»:

هو السائب بن أبي السائب: صيفي بن عائذ، كان شريك النبي ﷺ في الجاهلية، ثم أسلم وحسن إسلامه، قال ابن هشام: وهو الذي قال في الحديث عن رسول الله ﷺ: **نعم الشريك كان، لا يشاري ولا يماري**. أعطاه النبي ﷺ يوم الجعرانة من غنائم حنين، وفي مصنف ابن أبي شيبة، عن مجاهد، كنت أقود بالسائب فيقول لي: **يا مجاهد أدلكت الشمس؟ فإذا قلت: نعم؛ صلى الظهر**.

قوله: «ثم بال على الصنم»:

وللإمام أحمد نحوه ففي المسند [٣/ ٤٢٥]: ثنا عبد الصمد، ثنا ثابت، ثنا هلال، عن مجاهد، عن مولاه أنه حدثه أنه كان فيمن يبني الكعبة في الجاهلية قال: **ولي حجر أنا نحتّه بيدي أعبده من دون الله تبارك وتعالى، فأجيئ باللبن الخاثر فأصبه عليه فيجيئ الكلب فيلمسه، ثم يُشغر فيبول،**

٤ ـ قَالَ هَارُونُ: كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا سَافَرَ حَمَلَ مَعَهُ أَرْبَعَةَ أَحْجَارٍ، ثَلَاثَةٌ لِقِدْرِهِ، وَالرَّابِعة يَعْبُدُهُ، وَيُرَبِّي كَلْبَهُ، وَيَقْتُلُ وَلَدَهُ.

فبنينا حتَّى بلغنا موضع الحجر، وما يرى الحجر أحد، فإذا هو وسط حجارتنا مثل رأس الرجل يكاد يتراءى منه وجه الرجل، فقال بطن من قريش: نحن نضعه. وقال آخرون: نحن نضعه. فقالوا: اجعلوا بينكم حكماً. قالوا: أول رجل يطلع من الفج. فجاء النبي ﷺ فقالوا: أتاكم الأمين. فقالوا له، فوضعه في ثوب، ثم دعا بطونهم فأخذوا بنواحيه معه، فوضعه ﷺ.

أورد الحافظ طرفاً من هذا الأثر في إتحاف المهرة [٥/ ٥١] رقم: ٤٩٣٧ ورقم عليه برقم الإمام أحمد وفاته أن يرقم عليه برقم الدارمي.

٤ ـ قوله: «قال هارون»:

هو ابن معاوية شيخ المصنف.

قوله: «لقدره»:

يعني يضعه عليها، ويوقد النار تحته للطبخ.

قوله: «والرابعة»:

كذا في الأصول الخطية، وفي النسخ المطبوعة: والرابع، وفي اللسان: الجمع في القلة أحجار وفي الكثرة: حجار وحجارة، وفي التنزيل: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ. . .﴾ الآية، ألحقوا الهاء لتأنيث الجمع.

قوله: «ويقتل ولده»:

مخافة أن يطعم معه كما جاء في الحديث، وقد هدم الإسلام كل ذلك، وجعل عبادة غير الله الشرك الأكبر، والذنب الذي لا يغفر قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾، وحرم اقتناء الكلاب، إلَّا كلب صيد أو حراسة، ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: **من اقتنى كلباً إلَّا كلب ماشية أو ضار، نقص من عمله كل يوم قيراطان**. والضار: المعلم للصيد،

٥ ـ حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا رَيْحَانُ ـ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ السَّامِيُّ ـ

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **من اتخذ كلباً إلَّا كلب ماشية أو صيد أو زرع، انتقص من أجره كل يوم قيراط**. وفي صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه: أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتَّى إنّ المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله، ثم نهى عن قتلها، وقال: **عليكم بالأسود البهيم، ذي النقطتين فإنَّه شيطان**.

كما حرم الإسلام قتل الأولاد خشية الفقر، والبنات خشية العار، قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾، وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾. وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: **أعظم الذنب عند الله أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك، ثم أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك، ثم أن تزاني حليلة جارك**.

٥ ـ **قوله: «حدثنا مجاهد بن موسى»**:

الخوارزمي، الحافظ الثقة: أبو علي الختلي نزيل بغداد، روى عنه الجماعة سوى البخاري.

قوله: «ثنا ريحان»:

كنيته: أبو عصمة الناجي، البصري، إمام مسجد عباد بن منصور، لا بأس به في غير روايته عن عباد، فات الحافظ ابن حجر أن يشير إلى ذلك في تقريبه، روى له أبو داود، والنسائي وقال: ليس به بأس. وقال الدارقطني: يحتج به. وقال الذهبي في المغني: ليس بالمتقن. وقال في الديوان: فيه

ثَنَا عَبَّادٌ ـ هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ ـ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أَصَبْنَا حَجَراً حَسَناً عَبَدْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ نُصِبْ حَجَراً جَمَعْنَا كُثْبَةً مِنْ رَمْلٍ ثُمَّ جِئْنَا بِالنَّاقَةِ الصَّفِيِّ، فَتُفَاجُّ عَلَيْهِ، فَنَحْلِبُهَا عَلَى الْكُثْبَةِ حَتَّى نَرْوِيَهَا، ثُمَّ نَعْبُدُ تِلْكَ الْكُثْبَةَ مَا أَقَمْنَا بِذَلِكَ المَكَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: الصَّفِيُّ: الْكَثِيرَةُ الأَلْبَانِ، فَتُفَاجُّ: يَعْنِي النَّاقَةَ إِذَا فَرَجَتْ بَيْنَ رِجْلَيْهَا لِلْحَلْبِ، وَالفَجُّ: الطَّرِيقُ الْوَاسِعُ، وَجَمْعُهُ فِجَاجٌ.

بعض اللين. وقال ابن حجر: صدوق ربَّما أخطأ.

قوله: «ثنا عباد»:

كنيته: أبو سلمة الناجي، البصري قاضيها، ضعفه الجمهور، وأدخلوه في المدلسين، وحديثه هنا أثر عن تابعي في التاريخ كما ترى، استشهد به الإمام البخاري في صحيحه، وروى له الأربعة، قال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بآخره.

قوله: «عن أبي رجاء»:

هو الإمام: عمران بن ملحان التميمي، البصري، من كبار المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم بعد الفتح، ولم يحظ بالرؤيا النبوية، وكان خيِّراً تلَّاءً للقرآن، روى ابن سعد في الطبقات عنه قوله: أدركت النبي ﷺ وأنا شاب أمرد، ولما بعث رسول الله ﷺ خرجنا هراباً. فقيل لنا: إنما سبيل هذا الرجل شهادة ألا إله إلَّا الله وأن محمداً رسول الله، فمن أقر بها أمن على دمه وماله، قال: فرجعنا فدخلنا في الإسلام.

قوله: «قال أبو محمد»:

هو المصنف رحمه الله، يشرح ما جاء في الأثر من الغريب.

قوله: «والفج»:

ربما يقول قائل: لماذا ذكر المصنف هنا الفج، ولم يرد ذكره في الأثر؟

٢ ــ بابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكُتُبِ قَبْلَ مَبْعَثِهِ

٦ ـ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ،

فالجواب أنّ للفج معنيين مختلفين، فيطلق الفج ويراد به الطريق الواسع، ومنه قوله تعالى: ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ...﴾ الآية، ومنه قوله ﷺ: **كل فجاج مكة منحر**... الحديث، ويقال أيضاً: فج بين رجليه إذا فتحهما وباعد بينهما، والتفاجّ: المبالغة في تفريج ما بين الرجلين، والمعنى الثاني هو المراد في الأثر، ومما ذكره المصنف يتبين لك مدى معرفته بالمعاني والغريب رحمه الله ورضي عنه.

والأثر أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٢/ ٣٠٦] من وجه آخر بنحوه عن مسلم بن إبراهيم قال: ثنا عمارة المعولي، قال: سمعت أبا رجاء يقول: كنا نعمد إلى الرمل فنجمعه، ونحلب عليه فنعبده، وكنا نعمد إلى الحجر الأبيض فنعبده زماناً ثم نلقيه، وكنا نعظِّم الحرم في الجاهلية ما لا تعظمونه في الإسلام.

وأخرجه من طريق أبي علي الحنفي أيضاً، قال: ثنا مسلم بن رزين، قال: سمعت أبا رجاء يقول: كنا نجمع التراب في الجاهلية فنجعل وسطه حفرة، فنحلب فيها ثم نسعى حولها، ونقول: لبيك لا شريك لك، إلَّا شريكاً هو لك تملكه وما ملك.

وأخرجه البيهقي في الدلائل [٥/ ٣٣٣] من حديث مهدي بن ميمون، عن أبي رجاء بنحوه.

* * *

٦ ــ **قوله: «أخبرنا الحسن بن الربيع»:**

هو البجلي، الحافظ الحجة العابد: أبو علي القسري البوراني، أحد أوثق أصحاب ابن إدريس، قال أبو حاتم: كنت أحسبه مكسور العنق حتَّى قيل

ثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: قَالَ كَعْبٌ: نَجِدُ مَكْتُوباً: مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله،

لي: إنه لا ينظر إلى السماء. قال الحافظ الذهبي: من كبار مشيخة مسلم، وكان من العلماء العاملين.

قوله: «ثنا أبو الأحوص»:

اسمه: سلام بن سليم الحنفي، أحد الحفاظ الثقات، احتج به الأئمة، قال العجلي: كان صاحب سنَّة واتباع.

قوله: «عن أبي صالح»:

اسمه: ذكوان بن عبد الله السمان، مولى أم المؤمنين جويرية، ووالد سهيل بن أبي صالح، شهد يوم الدار، وكان من كبار علماء المدينة وفضلائها.

قوله: «قال كعب»:

هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، الإمام الحبر المعروف، أدرك عهد النبي ﷺ ولم يره، قال الحافظ الذهبي: كان حسن الإسلام، متين الديانة من نبلاء العلماء، خبيراً بكتب اليهود، له ذوق في معرفة صحيحها من باطلها في الجملة، وكان من أوعية العلم.

قوله: «نجد مكتوباً»:

أي: نجد وصفه مكتوباً عندنا يعني في التوراة والإنجيل كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ...﴾ الآية، وفي تاريخ ابن عساكر عن عبد الله بن سلام أنه لمَّا سمع بمخرج النبي ﷺ خرج فلقيه، فقال له النبي ﷺ: **أنت ابن سلام عالم أهل يثرب؟** قال: نعم. قال: **ناشدتك بالله الذي أنزل التوراة على موسى هل تجد صفتي في كتاب الله...** الحديث.

لَا فَظٌّ وَلَا غَلِيظٌ، وَلَا صَخَّابٌ بِالأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ،

قوله: «لا فظ»:

الفظ: هو السيء الخلق، والفظاظة: القساوة وشدة الجانب، يقال: رجل أفظ، أي: أصعب خلقاً وأشرس. والمراد: شدة الخلق، وخشونة الجانب. وفي التنزيل: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا . . .﴾ الآية

قوله: «ولا غليظ»:

الغلظة: الشدة والاستطالة، قال تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً . . .﴾ الآية، يقال: رجل ذو غلظة وفظاظة: أي قساوة وشدة، والمراد: إما تأكيد، أو بمعنى أنه لا يعنف الناس، وأنه ليس بسيء الخلق، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ . . .﴾ الآية. قال بعض أهل العلم: وهذا لا ينافي وقوع الغلظة والشدة اللائقة، والواجبة أحياناً، لأنها لا تنافي حينئذٍ حسن الخلق، فيكون المراد هنا نفيهما في غير محلهما والله أعلم.

قوله: «ولا صخاب»:

هكذا وقع في أكثر الروايات بالصاد، وفي الرواية الآتية عند المصنف، والإمام البخاري: «سخاب» بالسين، وهُمَا بمعنىً واحد لكن بالصاد أفصح، قال ابن الأثير: السخب والصخب بمعنى الصياح، وفي حديث المنافقين: **خشب بالليل سخب بالنهار**. وقال الشهاب الخفاجي: السخاب والصخاب صيغة مبالغة من الصخب وهو ارتفاع الصوت وشدته، وهما لغتان في كل صاد لاصقت حرف الحلق، والصاد أفصح، والسين لغة ربيعة، وإنما خص السوق بالذكر لأنه محل ارتفاع الأصوات في الغالب سيما من الدلالين، والمراد نفيه عنه ﷺ مطلقاً، لأنه إذا انتفى في المحل المعتاد انتفى في غيره بالطريق الأولى.

وَأُمَّتُهُ الْحَمَّادُونَ، يُكَبِّرُونَ اللهَ عَلَى كُلِّ نَجْدٍ، وَيَحْمَدُونَهُ فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ، يَتَأَزَّرُونَ عَلَى أَنْصَافِهِمْ، وَيَتَوَضَّؤُونَ عَلَى أَطْرَافِهِمْ،

قوله: «الحمّادون»:

يعني أنهم يحمدون الله على كل حال من قيام وقعود واضطجاع وصعود وهبوط، وذلك مما اختصت به هذه الأمة المحمدية دون غيرها، قال الشهاب الخفاجي: قوله: أمته الحمادون: بالنظر إلى المجموع أو الغالب أو المتعين منهم أو هذا من شأنهم، وقد يحمل ذلك على أوقات الصلوات لما فيها من قراءة سورة الحمد، والثناء على الله على أبلغ وجه لم يقع لغيرهم من الأمم.

قوله: «يتأزّرون»:

وفي رواية أبي حمزة، عن الأعمش: **ويأتزرون على أنصافهم**؛ ومعناهما واحد، يقال: فلان ائتزر وتأزر إذا لبس المئزر، قال الطيبي: فيه إدماج بمعنى التجلد والتشمر للقيام إلى الصلاة لأن من شد إزاره إلى ساقه تشمر لمزاولة ما اهتم بشأنه، كما يقال: كشف عن ساق الجد، اهـ.

نعم، ومنه قول عائشة في الحديث: **كان ﷺ إذا دخلت العشر أحيا الليل، وشد المئزر، وأيقظ أهله.**

قوله: «ويتوضؤون»:

وفي حديث أبي حمزة، عن الأعمش: ويوضئون أطرافهم، كأن الوضوء كذلك مما اختصت به هذه الأمة دون سائرها؛ إذ لا معنى لذكر هذه المزايا مع وجودها في الأمم السابقة، ويؤيده قوله: صفهم في القتال، وصفهم في الصلاة سواء، لحديث أنس مرفوعاً: **أعطيت ثلاث خصال: صلاة في الصفوف، وأعطيت السلام، وهو تحية أهل الجنة، وأعطيت آمين ولم يعطها أحد ممن كان قبلكم، إلَّا أن يكون الله أعطاها هارون، فإنَّ موسى كان يدعو ويؤمن هارون.** رواه ابن خزيمة في صحيحه، وتردد فيه، وضعفه البوصيري لضعف ذر بن عبد الله.

مُنَادِيهِمْ يُنَادِي فِي جَوِّ السَّمَاءِ، صَفُّهُمْ فِي الْقِتَالِ وَصَفُّهُمْ فِي الصَّلَاةِ سَوَاءٌ، لَهُمْ بِاللَّيْلِ دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، مَوْلِدُهُ بِمَكَّةَ، وَمُهَاجِرُهُ بِطَابَةَ، وَمُلْكُهُ بِالشَّامِ.

قوله: «مناديهم ينادي»:

إشارة إلى المؤذن الذي ينادي للصلاة من مكان مرتفع.

قوله: «بطابة»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: بطيبة.

قوله: «وملكه بالشام»:

قال الشيخ علي القاري: قال المظهر: أراد بالملك هنا النبوة والدين، فإنَّ ذلك يكون بالشام أغلب، وإلا فإنَّ ملكه جميع الآفاق لقوله ﷺ: **وسيبلغ ملك أمتي ما زوي لي منها**. وقيل: معناه: الجهاد والغزو لأنه ملكاً لأهل الإسلام، ولهذا لا ينقطع الجهاد في الشام أصلاً.

وحديث الباب إسناده على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ١٨٨].

وعلقه الحافظ محيي السُّنَّة في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢١٠] باب فضائل سيد الأولين والآخرين.

تابع الأعمش عن أبي صالح: عبد الملك بن عمير، يأتي حديثه عند المصنف برقم: ٩، ويأتي تخريجه هناك.

وتابعه أيضاً: عاصم بن بهدلة، أخرجه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٦٠] ذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل، من طريق همام بن يحيى، عنه، وفي اللفظ بعض اختصار، وأبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٨٧] من طريق شريك، عن عاصم.

* وخالف أبو حمزة السكري الرواة عن الأعمش، فرواه عنه، عن أبي صالح، عن عبد الله بن ضمرة، عن كعب به، أخرجه الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة

[١٣/ ٢١٠] باب فضائل سيد الأولين والآخرين، رقم: ٣٦٢٨.
وقد حمل هذا الحديث عن كعب غير واحد من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو واقد الليثي، ومن التابعين عطاء بن يسار، وأبو عبد الله الجدلي، والمسيب بن رافع، وأم الدرداء الصغرى.
أما حديث عبد الله بن عباس فيأتي عند المصنف برقم: ٩.
وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٨٦] من طريق قتيبة، ثنا الليث، ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال أن عبد الله بن عمرو قال لكعب: أخبرني عن صفة محمد ﷺ وأمته. قال: فذكر مثله باختلاف يسير في اللفظ، وهذا منقطع، سعيد لم يدرك عبد الله بن عمرو.
وأما حديث أبي واقد الليثي فيأتي عند المصنف برقم: ٧، دون سياق المتن.
وأما حديث عطاء بن يسار فأخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٤] عقب روايته لحديث فليح بن سليمان قال: قال عطاء بن يسار: ثم لقيت كعب الأحبار فسألته فما اختلفا في حرف إلَّا أن كعباً يقول: أعيناً عموياً، وآذاناً صمومى، وقلوباً غلوفى. وذكره أيضاً في [٣/ ٥٩١] وفي هذه الرواية رد على الحافظ الذهبي حيث نفى في سير الأعلام أن يكون عطاء بن يسار قد أدرك كعب الأحبار.
وأما حديث أبي عبد الله الجدلي، فأخرجه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٦٠] ذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل: أخبرنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسرائيل، عن عاصم، عن أبي الضحى، عن أبي عبد الله الجدلي، عن كعب به وفي اللفظ بعض اختصار.
وأما حديث المسيب بن رافع، فأخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٣٨]، ومن طريقه أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٧] باب صفة رسول الله ﷺ، وأخرجه أيضاً أبو نعيم الحافظ في الحلية [٥/ ٢٨٧].

٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، قال: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قال:

وأما حديث أم الدرداء الصغرى؛ فأخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧] باب صفة رسول الله ﷺ في التوارة والإنجيل والزبور وسائر الكتب، من طريق ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن ثابت بن شرحبيل، عن أم الدرداء قالت: قلت لكعب الحبر: كيف تجدون صفة رسول الله ﷺ في التوارة؟ فذكر نحوه، وأخرجه أيضاً الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ٣٣ ـ ٣٣٢] باب ذكر ما جاء في الكتب من نعته وصفته وما بشَّرت به الأنبياء أممها من بعثته.

٧ ـ **قوله: «عبد الله بن صالح»:**

هو الجهني مولاهم، الإمام محدث مصر وشيخ المصريين: أبو صالح المصري، كاتب الليث وأحد مشايخ المصنف، والصحيح أن الإمام البخاري روى عنه في صحيحه على ما بينته في ترجمته في المقدمة، وأذكره بعد قليل، ذلك لأن هذا الحديث قد أخرجه الإمام البخاري في صحيحه عنه ولم ينسبه فقال: ثنا عبد الله. وسيأتي الكلام عليه، والرجل ثقة في نفسه، صدوق في الحديث وهو ممن يحتج بهم.

قوله: «قال: حدثني»:

عملنا في الكتاب على إثبات كلمة: «قال» فقط في حال التعبير بـ: حدثني أو: أخبرني، فأما إذا عبر بـ: ثنا؛ أو: أنا؛ فلا نثبتها وإن كانت مثبتة في الأصول الخطية عملًا بما اصطلح عليه من إثباتها قولًا لا خطًّا.

قوله: «حدثني الليث»:

هو ابن سعد، الإمام الفقيه مفتي الديار المصرية أبو الحارث الفهمي، يقال: كان أفقه من مالك، قال الإمام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلَّا أن أصحابه لم يقوموا به، وكذلك قال يحيى بن بكير، وله فضائل ومناقب مذكورة في المطولات.

حَدَّثَنِي خَالِدٌ ـ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ ـ، عَنْ سَعِيدٍ ـ هُوَ ابْنُ أَبِي هِلَالٍ ـ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أسَامَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

قوله: «هو ابن يزيد»:

الجمحي، الإمام الفقيه: أبو عبد الرحيم المصري، قال ابن يونس: كان فقيهاً مفتياً، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «هو ابن أبي هلال»:

الليثي، الحافظ، كنيته: أبو العلاء أحد الثقات، يقال: أصله من المدينة، وثقه الجمهور، واتفقوا على الاحتجاج به، ولم يغمز بشيء ولله الحمد، شذ ابن حزم بقوله: ليس بالقوي؛ لذلك ضرب الحفاظ بقوله عرض الحائط، وثقه الذهبي في التاريخ والميزان وغيرهما من كتبه. وقال ابن حجر: صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلَّا ما حكاه الساجي عن أحمد أنه اختلط، اهـ. قلت: وقد قال الساجي نفسه الذي حكى عن الإمام أحمد ذلك؛ قال عنه: صدوق.

قوله: «عن هلال»:

هو ابن علي بن أسامة العامري مولاهم، المدني، نسب إلى جده، ويقال فيه أيضاً: هلال بن أبي ميمونة، رأى أنساً، وروى عنه وعن كبار التابعين، وهو أحد الثقات، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن عطاء بن يسار»:

الهلالي، الإمام الرباني مولى أم المؤمنين ميمونة وأحد الفقهاء، وهو أخو الفقيه سليمان، وعبد الله، وعبد الملك، قال أبو حازم: ما رأيت أحداً ألزم لمسجد رسول الله ﷺ من عطاء.

قوله: «عن ابن سلام»:

هو عبد الله بن سلام ـ بتخفيف اللام ـ بن الحارث، يقال: كان اسمه في الجاهلية حُصيناً فغيره النبي ﷺ بعبد الله، قال ابن سعد: وهو من ولد

إِنَّا لَنَجِدُ صِفَةَ رَسُولِ الله ﷺ: إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً وَحِرْزاً لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي،

يوسف بن يعقوب عليهما السلام، له إسلام قديم، وشهد له النبي ﷺ بالجنة، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «إنا لنجد صفة رسول الله ﷺ»:

يعني في التوراة والإنجيل كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ. . .﴾ الآية.

قوله: «وحرزاً للأميين»:

الحرز: بكسر المهملة، وسكون الراء هو في الأصل مصدر بمعنى الحفظ، ثم شاع وصار حقيقة في المكان الذي يحفظ فيه فيقال: حرز حريز كحصن حصين، فجعله الله سبحانه حرزاً مبالغة لحفظه أموالهم وأنفسهم في الدارين، والمراد بالأميين: العرب لغلبة الأمية فيهم، وقيل: لأنه لا كتاب لهم، وخصهم مع عموم دعوته ﷺ لشرفهم أو لإرساله ﷺ بين أظهرهم، وقيل: المراد: حفظه لهم من آفات النفوس، وغوائل الدهر، أو من آفات العجم وتغلبهم، أو من مطلق العذاب لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ. . .﴾ الآية، أو من عذاب الاستئصال لحديث: **سألت ربي ثلاثاً فأعطاني ثِنتين ومنعني واحدة: سألت ربي ألا يهلك أمتي بالسنة فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها.** قاله الشهاب الخفاجي.

قوله: «أنت عبدي»:

قدم العبودية هنا تشريفاً وتعظيماً، إذ المراد: الكامل في العبودية، وليست بالمعنى العام الذي يتصف به كل مخلوق، بل بالمعنى الخاص الذي رضيه الله لعبده حتَّى أطلعه على حظائر قدسه، وجعله رسولاً مبلغاً

سَمَّيْتُهُ الْمُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَّابٍ بِالأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ مِثْلَهَا وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَتَجَاوَزُ، وَلَنْ أَقْبِضَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْمِلَّةَ الْمُتَعَوِّجَةَ، بِأَنْ يُشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ،

عنه وكفاه جميع مؤناته فقال: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾؛ لأنه لا يرضى بوقوف عبده على باب غيره، واحتياجه سواه، وإهانة أحد له.

قوله: «سميته المتوكل»:

لم يقل جعلته: أو وصفته لشدة توكله الذي صيّره علماً له حتَّى صار ينادى به. قاله الخفاجي رحمه الله.

قوله: «الملّة المتعوّجة»:

العوج: بفتح العين، والواو قال ابن الأثير: مختص بكل شيء مرئي كالأجسام، وبالكسر فيما ليس بمرئي كالرأي والقول، وقيل: الكسر يقال فيهما معاً، والأول أكثر، قال: والملة العوجاء يعني: ملة إبراهيم ﷺ التي غيرتها العرب عن استقامتها، اهـ. وقال الشهاب الخفاجي: الملة: الدين، والعوجاء: مؤنث أعوج، وهو ضد المستقيم، ولكثرة إطلاق الملة على الكفر فسرها بعضهم هنا به.

قوله: «بأن يُشهد»:

كذا في هذه الرواية، ووقع في رواية عطاء، عن عمرو بن العاص عند الإمام البخاري: **بأن يقولوا لا إله إلَّا الله**؛ قال الشهاب الخفاجي: اقتصر على هذه، وجعله عبارة عن الدِّين القيم لأن العوج الواقع عموده الشرك وعبادة الأصنام، وبهذا يستقيم، وقيل: المعنى أنهم يأتون بكلمة التوحيد، وذلك كما روى عصمة دمائهم وأموالهم، غير أن المنجي هو التصديق بها عن صميم القلب، وإنما لم يقل: محمد رسول الله وهي قرينة كلمة التوحيد التي لا تكاد تنفك عنها اكتفاءً على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي: والبرد.

نَفْتَحُ بِهِ أَعْيُناً عُمْياً، وَآذَاناً صُمًّا، وَقُلُوباً غُلْفاً.

قوله: «نفتح به»:

الضمير هنا يعود إليه ﷺ، وفي رواية عبد الله بن عمرو: يفتح بها؛ أي: بكلمة التوحيد، ولا تعارض بين الروايتين لكونه ﷺ السبب الحقيقي في هداية الناس، وإخراجهم من الظلمات إلى النور قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

وحديث الباب حديث صحيح، رجال إسناده على شرط الشيخين، إن قلنا بأن عبد الله بن صالح من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح كما رجحه الحافظ المزي، والذهبي، وابن كثير في تاريخه، أغرب بعضهم فضعف هذا الحديث لكونه من رواية سعيد بن أبي هلال وقد خولف فيه، خالفه عبد العزيز بن أبي سلمة، وفليح بن سليمان فجعلاه من مسند عبد الله بن عمرو، ثم زعم أن حديث سعيد بن أبي هلال لا ينتهض بحال سيما وأن الساجي حكى عن الإمام أحمد في سعيد بن أبي هلال قوله: اختلط.

يقول الفقير خادمه: الحديث مع صحته، وثبوته لا يتعلق بحلال ولا حرام فلماذا هذا التشدق والتنطع؟ فمن المعلوم أن الصحابة كلهم عدول، ووجود الاختلاف في تعيين الصحابي لا يضر ولا يؤثر في كلا الوجهين، ثم إنه من غير الإنصاف أن نترك قول الجمهور في سعيد بن أبي هلال، إلى حكاية ذكرها الساجي، عن الإمام أحمد، ومن غير الإنصاف القول بأن حديثه لا يرتقي إلى الصحة لاحتجاج الشيخين به، وقد وثقه العجلي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عبد البر، والذهبي في الميزان وغيره، وقال أبو حاتم ـ المعروف بتشدده ـ: لا بأس به. وقد قال الساجي ـ وهو الذي حكى عن الإمام أحمد قوله: اختلط ـ قال عنه: صدوق. وهذا الجمع من الموثقين لم يتوفر في فليح بن سليمان، حيث تكلم فيه غير واحد، فيبقى الأمر على مخالفة

عبد العزيز بن أبي سلمة لسعيد بن أبي هلال وكلاهما ثقة، وقد روى الأئمة حديث سعيد بن أبي هلال فلم يتكلموا فيه بشيء يشعر ضعفه، بل أيدوه، فهذا الإمام البخاري علقه في صحيحه عقب رواية عبد الله بن عمرو، وهذا ابن كثير يقول في تاريخه: حديث ابن سلام أشبه، ورواية عبد الله بن عمرو أكثر، وقد روى الأئمة له شواهد كثيرة من حديث ابن سلام، ويكفي في بطلان قول من ضعفه أنا لم نر له سلفاً، ولا متابعاً له في تضعيفه! فتأمل.

والحديث أخرجه من طريق المصنف: الحافظ إسماعيل الأصبهاني في الدلائل [/ ١٥١] رقم: ١٦٥، وعلقه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب كراهية السخب في الأسواق، عقب حديث ابن عمرو بن العاص، يأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله فقال: وقال سعيد: عن هلال، عن عطاء، عن ابن سلام.

ورواه يعقوب بن سفيان في تاريخه [٣/ ٢٧٤] في صفته ﷺ عند أهل الكتاب، ووقع عنده: عن سعيد، عن أسامة، وصوابه: عن هلال بن أسامة، عن عطاء، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٦] باب صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب وصفة أمته.

وأخرجه من طريقه أيضاً الخطيب في الموضح [٢/ ٤٤٥] باب الهاء.

تابعه شعيب بن الليث، عن أبيه، أخرجه الآجري في الشريعة [/ ٤٤٩] باب صفة رسول الله ﷺ في الإنجيل والتوراة.

ورواه ابن سعد في طبقاته [١/ ٣٦٠] باب ذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل، من طريق معن بن عيسى، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم قال: بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول... فذكره، قال الحافظ في الفتح: أظن أن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنَّه معروف بالرواية عنه، فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال، اهـ.

ورواه الحافظ إسماعيل الأصبهاني من وجه آخر في الدلائل [/ ٩٨] بإسناده إلى يزيد بن هارون، عن محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن سلام به رقم: ٩٤، وأخرجه من هذا الوجه أيضاً الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ٣٢٦] باب ذكر ما جاء في الكتب من نعته وصفته، وما بشرت به الأنبياء أممها من بعثته، وأخرجه من وجه آخر، من حديث الوليد بن مسلم، عن محمد بن حمزة بن عبد الله بن سلام، عن جده عبد الله بن سلام.

وقد روي هذا الحديث من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الإمام البخاري في البيوع، باب كراهية السخب في الأسواق: ثنا محمد بن سنان، ثنا فليح، ثنا هلال، عن عطاء بن يسار قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فقلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة. قال: أجل والله إنه لموصوف ببعض صفته في القرآن؛ فذكره رقم: ٢١٢٥، قال أبو عبد الله البخاري عقبه: تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال، اهـ. وأخرجه أيضاً في كتاب التفسير، باب: إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً، برقم: ٤٨٣٨.

قال الحافظ في الفتح: سعيد هو ابن أبي هلال، وقد خالف عبد العزيز وفليحاً في تعيين الصحابي، وطريقه هذا وصلها الدارمي، ولا مانع أن يكون عطاء حمله عن كل منهما، اهـ. باختصار.

قلت: وقد حمله أيضاً عن أبي واقد الليثي الصحابي المعروف ـ عن كعب علقه المصنف عقبه، ورواه يعقوب بن سفيان، والبيهقي وغيرهم، وحمله أيضاً عن كعب الأحبار بلا واسطة كما سيأتي.

ورواه الإمام البخاري في الأدب المفرد أيضاً، باب الانبساط إلى الناس من الوجهين جميعاً: ثنا محمد بن سنان، قال: ثنا فليح به، رقم: ٢٤٦، وحدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني عبد العزيز بن أبي سلمة به،

رقم: ٢٤٧، ورواه الإمام أحمد في المسند [٢/ ١٧٤]: ثنا موسى بن داود، ويونس بن محمد قالا: ثنا فليح به، رقم: ٦٦٢٣، ورواه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢] ذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل: أخبرنا يزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم قالا: أخبرنا عبد العزيز بن أبي سلمة به، قال: وأخبرنا موسى بن داود، وشريح بن النعمان قالا: أخبرنا فليح به، والذهبي في سير أعلام النبلاء [جزء السيرة النبوية/ ٨٠ ـ ٨١] من طريق الرسعني، أخبرنا المعافى بن سليمان، ثنا فليح، ورواه ابن جرير الطبري في التفسير [٩/ ٨٣] من الوجهين جميعاً، وأخرجه أيضاً من الطريقين جميعاً أعني طريق فليح، وعبد العزيز بن أبي سلمة كل من الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥] باب صفة رسول الله في التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب، والخطيب في الموضح [٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥]، ومن طريق الإمام البخاري أخرجه الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢٠٨] كتاب الفضائل، باب فضائل سيد الأولين والآخرين رقم: ٣٦٢٧.

هذا وقد اختلف الأئمة الحفاظ في شيخ الإمام البخاري في هذا الحديث، الذي أخرجه له في صحيحه ولم ينسبه، فقال الحافظ المزي في تهذيبه في ترجمة عبد الله بن صالح: «روى الإمام البخاري في تفسير سورة الفتح، عن عبد الله ولم ينسبه، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن هلال بن أبي هلال، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو بن العاص...» فذكر الحديث، قال: فزعم أبو نصر الكلاباذي، وأبو القاسم اللالكائي أنه عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، وقال أبو علي بن السكن في روايته عن الفربري، عن البخاري: ثنا عبد الله بن مسلمة ـ يعني: القعنبي ـ، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف: هو عبد الله بن رجاء. قال: والحديث عند عبد الله بن رجاء،

وعبد الله بن صالح. وقال أبو علي الغساني: هو عبد الله بن صالح كاتب الليث.

قال الحافظ المزي عقب إيراده هذه الأقوال: وأولى هذه الأقوال بالصواب قول من قال: إنه كاتب الليث؛ لأن البخاري قد روى هذا الحديث في باب الانبساط إلى الناس من كتاب الأدب له عن عبد الله بن صالح، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، ذكره عقيب حديث محمد بن سنان العوقي، عن فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، ورواه في البيوع من الصحيح، عن محمد بن سنان العوقي بهذا الإسناد، فالحديث عنده بهذين الإسنادين في الصحيح وفي كتاب الأدب، فالظاهر أنه لم يكن عنده عن أحد من أصحاب عبد العزيز بن أبي سلمة سوى عبد الله بن صالح، ويؤكد ذلك ما ذكره أبو نصر الكلاباذي من أنه عبد الله بن صالح وإن كان عنده أنه العجلي، لأنه إنما ساغ له أن يرفع في نسبه حين وجده منسوباً إلى صالح، ولو لم يجده منسوباً إلى أبيه لبينه على عادته، فمن ادعى بعد ذلك أنه ليس بعبد الله بن صالح فدعواه غير مقبولة حتَّى يأتي بحجة قاطعة أنه غيره وأنّى له ذلك.

قال: فإذا تقرر أنّ البخاري قد روى هذا الحديث عن عبد الله بن صالح، وقد وقع الاشتراك في هذا الاسم فنقول: إنا قد علمنا يقيناً أن البخاري قد لقي كاتب الليث، وسمع منه، وروى عنه الكثير في التاريخ وغيره من مصنفاته، وعلق عنه في عدة مواضع من الصحيح، عن الليث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وعلمنا أيضاً أن كاتب الليث قد لقي عبد العزيز بن أبي سلمة، وروى عنه الكثير، وهذه الأمور كلها معدومة في حق العجلي، فإنَّ البخاري ذكر له ترجمة في التاريخ مختصرة جدًّا، ولم يرو عنه فيها شيئاً، ولا وجدنا له عنه رواية متيقنة قاطعة ـ للعذر أنه لقيه وسمع منه، ولا روى عنه ـ لا في الصحيح، ولا في غيره ـ وقد روى في التاريخ

٨ ـ قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ كَعْباً يَقُولُ: مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ سَلَامٍ.

عن رجل، عنه، فهذا مما يؤكد أنه لم يلقه، ولا وجدنا له رواية عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **الظلم ظلمات يوم القيامة**. قال: وروى البخاري أيضاً في كتاب الجهاد من الصحيح، في باب التكبير إذا علا شرفاً عن عبد الله ولم ينسبه، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن صالح بن كيسان، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: **كان النبي ﷺ إذا قفل من حج أو عمرة أو غزو فأوفى على فدفد من الأرض...** الحديث، قال أبو علي ابن السكن في روايته، عن الفربري، عن البخاري: ثنا عبد الله بن يوسف، ورواه في مصنفه من رواية عبد الله بن يوسف، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف: وهذا الحديث رواه إلياس، عن عبد الله بن صالح، وقد روي عن عبد الله بن رجاء البصري فالله أعلم أيهما هو. وقال أبو علي الغساني: هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، اهـ.

نعم، ورواية المصنف تؤكد ما قاله الحافظ المزي وتقرره وترجحه وتجعل قول من خالفه مرجوحاً، قال الحافظ الذهبي في سيره عقب إيراده كلام شيخه الحافظ المزي المتقدم: قلت: أيضاً فإنَّ غير واحد روى الحديث المذكور عن كاتب الليث فتعين أنه هو، اهـ. وقال الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ١١٢]: الأرجح أنه هو يعني: عبد الله بن صالح والله أعلم.

٨ ـ **قوله: «وأخبرني أبو واقد الليثي»:**

صحابي جليل سماه البخاري وغير واحد: الحارث بن عوف، وقال هو وأبو أحمد الحاكم: شهد بدراً، أمَّا حديث عطاء، عنه، عن كعب، فأكثر الذين أخرجوا حديث عطاء بن يسار، عن ابن سلام، ذكروه عقبه،

وهو بلا شك منفصل عن الأول، فقد تحول الإسناد من ابن سلام إلى أبي واقد، عن كعب بمثل حديث ابن سلام.

نعم، وقد حمله عطاء، عن كعب مباشرة بدون واسطة بيَّنتُ ذلك عند تخريج أثر رقم: «٦» وذكرت هناك أيضاً من حمله من الصحابة والتابعين عن كعب فانظره.

هذا وفي الباب عن أم المؤمنين عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما.

أما حديث عائشة فقال ابن سعد: أخبرنا الفضل بن دكين، أخبرنا يونس بن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث قال: قالت عائشة: **إن رسول الله ﷺ مكتوب في الإنجيل: لا فظ ولا غليظ ولا صخاب في الأسواق ولا يجزئ السيئة مثلها ولكن يعفو ويصفح**. ورواه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨] باب صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل والزبور وسائر الكتب، من طريق الحاكم بإسناده إلى أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير به، ورواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ٣٢٧] باب ذكر ما جاء في الكتب من نعته وصفته وما بشَّرت به الأنبياء أممها من بعثته، أيضاً من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي المتقدم.

وهذا الحديث قد رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي عبد الله الجدلي، عن عائشة قولها.

قال في المسند: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الله الجدلي، عن عائشة رضي الله عنها قالت: **لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً ولا صخاباً في الأسواق ولا يجزي بالسيئة مثلها ولكن يعفو ويصفح**. ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده، ثنا شعبة به، رقم: ١٥٢٠، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ٣١٥] باب ذكر أخبار رويت في شمائله وأخلاقه ﷺ،

ورواه الإمام الترمذي في جامعه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في خلق النبي ﷺ: ثنا محمد وابن غيلان، ثنا أبو داود به، رقم: ٢٠١٦، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وأبو عبد الله الجدلي اسمه عبد بن عبد ويقال: عبد الرحمن بن عبد. وأخرجه في الشمائل أيضاً، لكن من وجه آخر، عن محمد بن بشار، عن غندر، عن شعبة به رقم: ٣٤٠، ومن طريق الإمام أحمد، وأبي داود رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢]، ومن طريق أبي عيسى في الشمائل أخرجه الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة، كتاب الفضائل، باب فضائل سيد الأولين والآخرين رقم: ٣٦٦٨، وأخرجه في كتاب الأنوار، باب في حسن خلقه ﷺ [١/ ١٧١] رقم: ٢٠٥، ورواه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٨/ ٥١٤] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ عن يزيد بن هارون، أخبرنا ابن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الله الجدلي به، وكذلك أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٦/ ٢٣٦] رقم: ٢٦٠٣٣، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٣٥٥] كتاب التاريخ، باب صفته ﷺ وأخباره.

وأما حديث أم سلمة فأخرجه الآجري في الشريعة [٤٤٤] باب ذكر صفة النبي ﷺ ونعته في الكتب، من حديث محمد بن عمرو بن حلحلة، عن طلحة بن عبيد الله أنه سمع أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول: **إنا لنجد صفة النبي ﷺ في بعض الكتب: اسمه المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يوقد بالسيئة إذا سمعها، ولكن يطفئها، بعثته وأعطيته المفاتيح، ليفتح الله عز وجل به عيوناً عوراء، ويسمع به آذاناً وقراً، ويحيي به قلوباً غلفاً، ويقيم به الألسن المعوجة، حتَّى يشهدوا أن لا إله إلَّا الله.**

٩ ـ أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ عَوْفٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ كَعْبٍ:

فِي السَّطْرِ الأَوَّلِ:

مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله، عَبْدِيَ المُخْتَارُ، لَا فَظٌّ وَلَا غَلِيظٌ وَلَا سَخَّابٌ

---

٩ ـ قوله: «أخبرنا زيد بن عوف»:

هو القطعي، أبو ربيعة البصري، لقبه: فهد، أحد مشايخ المصنف، ممن اختلف في الاحتجاج به، لم يرو عنه المصنف في كتابه هذا فيما أعلم سوى حديثين هذا أحدهما وهو كما ترى في الفضائل.

قوله: «ثنا أبو عوانة»:

اسمه: الوضاح بن عبد الله اليشكري، أحد الأئمة الأثبات، حديثه في دواوين الإسلام الستة، متفق على توثيقه والاحتجاج به.

قوله: «عن عبد الملك بن عمير»:

هو ابن سويد الكوفي، عداده في صغار التابعين، يقال: رأى عليًّا رضي الله عنه وأبا موسى الأشعري، وروى عن أنس بن مالك، يقال: مرسل، وحدث عن كبار التابعين، وكان مسند الكوفة في زمانه وولي قضاءها، وهو معروف بالتدليس، مذكور في الطبقة الثالثة، وقد عنعن هنا، فيحتمل أنه لم يسمعه من ذكوان أبي صالح، ويقوي هذا الاحتمال رواية أبي نعيم، فقد أخرجه في الحلية من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب فقال فيه: عن عبد الملك بن عمير، عن رجل، عن أبي صالح، والله أعلم.

قوله: «في السطر الأول»:

السطر: الصف من الكتاب، ويطلق أيضاً على الخط والكتابة، وهو في الأصل: مصدر، وسطر يسطر إذا كتب، والمعنى: مكتوب عندنا في التوراة ـ كما بينته الرواية الأخرى ـ في السطر الأول.

فِي الأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، مَوْلِدُهُ بِمَكَّةَ، وَهِجْرَتُهُ بِطَيْبَةَ، وَمُلْكُهُ بِالشَّامِ.

وَفِي السَّطْرِ الثَّانِي:

مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله، أَمَّتُهُ الْحَمَّادُونَ، يَحْمَدُونَ اللهَ فِي السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ، يَحْمَدُونَ اللهَ فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ، وَيُكَبِّرُونَهُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ، رُعَاةُ الشَّمْسِ، يُصَلّونَ الصَّلَاةَ إِذَا جَاءَ وَقْتُهَا، وَلَوْ كَانُوا عَلَى رَأْسِ كُنَاسَةٍ، وَيَأْتَزِرُونَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، وَيُوَضِّؤُونَ أَطْرَافَهُمْ، وَأَصْوَاتُهُمْ بِاللَّيْلِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ كَصَوْتِ النَّحْلِ.

قوله: «رعاة الشمس»:

إشارة إلى عنايتهم وملاحظتهم لأوقات الصلاة من خلال الشمس، من حين طلوعها إلى غروبها ممتثلين لأمر ربهم في إقامة الصلوات في أوقاتها، قال تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ...﴾ الآية، وفي الحديث بيان لصفات الأمة المحمدية فينبغي للمسلم العاقل أن يحرص كل الحرص على أن يتصف بها إذ هو منتسب لهذه الأمة المباركة.

قوله: «ولو كانوا على رأس كناسة»:

الكناسة: ملقى القمام، وكناسة البيت: ما كسح منه من التراب فألقي بعضه على بعض، والمعنى: أنهم يصلون الصلاة لوقتها على أي حال كانوا لا يمنعهم عنها مانع، ولا يدفعهم عنها دافع تعظيماً لحقها، وتقديراً لحرمتها، مطيعين أمر ربهم الذي كلفهم بها، وعلمهم كيفية أدائها عند الالتحام من عظم أمرها، فلم يعذرهم بتركها وهم في ذلك الحال، فعلموا أن عدم تركها ولو كانوا على رأس العمل من باب أولى.

١٠ ـ أَخْبَرَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا مَعْنٌ ـ هُوَ ابْنُ عِيسَى ـ،

والحديث رجاله على شرط الصحيح غير شيخ المصنف وقد تقدَّم بيان حاله.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [/ ١٥١] رقم: ١٦٣، ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ١٨٧].

* خالف ابنُ أبي الشوارب شيخَ المصنف، رواه عن أبي عوانة، عن عبد الملك، عن رجل، عن أبي صالح، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٨٧].

ورواه ابو الربيع السمتي، عن أبي عوانة فقال: عن عاصم بدلاً من عبد الملك، أخرجه من هذا الوجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ١٨٧].

ورواه أبو الزناد، عن أبي صالح، عن كعب أيضاً، أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ١٨٨].

ورواه أبو المحيا، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أخي كعب، عن كعب به، أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٨٧].

ولتمام التخريج انظر التعليق على أثر رقم: ٦.

١٠ ـ **قوله**: «هو ابن عيسى»:

القزاز، أحد الأئمة الأثبات، كان يتوسد عتبة مالك، وكان لا يكاد يفارقه، ولذلك كان يسمى: عصاة مالك، قدمه أبو حاتم على ابن وهب وعبد الله الصائغ، وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة، ووقع في النسخ المطبوعة: معن بن عيسى، وما أثبته موافق لما في الأصول الخطية.

ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَ كَعْبَ الأَحْبَارِ: كَيْفَ تَجِدُ نَعْتَ رَسُولِ الله ﷺ فِي التَّوْرَاةِ؟ فَقَالَ كَعْبٌ:

قوله: «ثنا معاوية بن صالح»:

هو الحضرمي، قاضي الأندلس، وكان من أوعية العلم، حدث عنه سفيان، وابن مهدي، ويلاحظ أن الإسناد نازل إليه، فإنَّ المصنف يروي عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، عنه، فلعل حديث الباب لم يقع له من طريق شيخه عبد الله بن صالح.

قوله: «عن أبي فروة»:

اسمه: عروة بن الحارث الهمداني، أبو فروة الأكبر أحد الثقات، من رجال الشيخين، روى له الإمام البخاري مقروناً بغيره وذلك فيما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، أغرب الشيخ مساعد الحميد بقوله في حاشيته على دلائل الأصبهاني: لم أعرفه، ولم أعرف اسمه. ثم ضعف حديثه بذلك وهو تسرع واندفاع منه، وقد مضى مثل هذا عنه فلا حول ولا قوة إلَّا بالله. قال الحافظ ابن حجر في تهذيبه: لم يذكر له المؤلف شيخاً من الصحابة، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وحديثه عن عبد الله بن عمرو في مسند الدارمي، اهـ. كذا قال رحمه الله وهو سهو منه والصواب: عن عبد الله بن عباس، ويبقى ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر مجرد احتمال، إذ لم أر من ذكر عروة في شيوخ معاوية، أو معاوية في تلاميذ عروة، وقد أفرد ابن أبي حاتم ترجمة لأبي فروة آخر لم يسم في شيوخ معاوية ويروي عن أم المؤمنين عائشة فيحتمل هذا أيضاً، وله عند الدارمي موضع آخر يأتي برقم: ٤٠٩.

قوله: «عن ابن عباس»:

هو حبر الأمة، وإمام الأئمة، شيخ المفسرين: أبو العباس عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ القرشي، الهاشمي، المكي، صحب

نَجِدُهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الله، يُولَدُ بِمَكَّةَ، وَيُهَاجِرُ إِلَى طَابَةَ، وَيَكُونُ مُلْكُهُ بِالشَّامِ، وَلَيْسَ بِفَحَّاشٍ وَلَا بِسَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ، وَلَا يُكَافِئُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، أُمَّتُهُ الْحَمَّادُونَ، يَحْمَدُونَ الله فِي كُلِّ سَرَّاءٍ، وَيُكَبِّرُونَ الله عَلَى كُلِّ نَجْدٍ، يُوَضِّؤُونَ أَطْرَافَهُمْ، وَيَأْتَزِرُونَ فِي أَوْسَاطِهِمْ، يَصُفُّونَ فِي صَلَاتِهِمْ كَمَا يَصُفُّونَ فِي قِتَالِهِمْ، دَوِيُّهُمْ فِي مَسَاجِدِهِمْ كَدَوِيِّ النَّحْلِ، يُسْمَعُ مُنَادِيهِمْ فِي جَوِّ السَّمَاءِ.

النبي ﷺ نحواً من ثلاثين شهراً، وقرأ القرآن على أبي وزيد، ونال بركة يدي النبي ﷺ ودعاءه، فقد ثبت أنه مسح على رأسه ودعا له بالحكمة، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات رضي الله عنه وأرضاه.

قوله: «ولا بسخاب»:

وقع في نسخة «ك»: «ولا بصخاب» بالصاد، ومعناهما واحد تقدم بيان ذلك في حديث رقم: ٦.

قوله: «في كل سراء»:

زيد في النسخ المطبوعة: «وضراء» وليست ثابتة في الأصول.

وحديث الباب حديث حسن، فأما تضعيف الشيخ مساعد له فلا يضر فإنَّه لم يعرف أبا فروة أحد رجال الشيخين.

رواه من طريق المصنف الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [١٥١/] رقم: ١٦٤، والحافظ ابن عساكر في تاريخه [١/ ١٨٥]، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء ـ [قسم السيرة النبوية / ٨٢].

تابعه محمد بن سعد، عن معن بن عيسى أخرجه في الطبقات [١/ ٣٦] باب ذكر صفة حد رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل، بلفظ أخصر منه.

وقد بسطت تخريج حديث كعب وذكرت من حمله من الصحابة عنه عند تخريج حديث رقم: ٦ فانظره.

١١ ـ أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، ثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ المِيْتَمِيُّ، ثَنَا بَحِيرُ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ

---

١١ ـ قوله: «أخبرنا حيوة بن شريح»:

هو الحضرمي، الحافظ أبو العباس الحمصي أحد مشايخ المصنف الثقات، وقد روى عنه الإمام أحمد، والبخاري، وحديثه في الدواوين الستة.

قوله: «الميتمي»:

هو الحافظ: أبو يحمد الكلاعي، الحميري، منسوب إلى مِيتم ـ بكسر الميم ـ بطن من حمير، تصحفت نسبته في المطبوعة إلى التميمي، ورجحها بعض المشتغلين بالتحقيق فوهم، وكان بقية قد نزل حمص فنسب إليها، وهو أحد مشايخ الإسلام ممن يحتج به إذا روى عن ثقة وبين السماع ـ كما وقع هنا ـ لأنه معروف بالتدليس، مشهور بالرواية عن الضعفاء والمجهولين، قال غير واحد من أهل هذا الفن: بقية ثقة إذا حدث عن الثقات. وقال النسائي وغير واحد: إذا قال بقية: حدثنا أو أخبرنا؛ فهو ثقة.

قوله: «ثنا بحير بن سعد»:

هو السحولي، أبو خالد الحمصي أحد الأثبات، وهو مع هذا ليس له في الصحيحين شيء، قال الإمام أحمد: ليس بالشام أثبت من حريز إلَّا أن يكون بحير، ووثقه الجمهور، وقال الذهبي في الكاشف: حجة.

قوله: «عن خالد بن معدان»:

الكلاعي، الحمصي، الإمام الثبت الحجة، متفق على إمامته وجلالته، له أقوال مأثورة في الزهد والورع مذكورة في مظان ترجمته.

قوله: «الحضرمي»:

أحد كبار التابعين يقال: أدرك زمن النبوة، ولم تثبت له رؤية، وحديثه عن النبي ﷺ مرسل، وثقه الجمهور وحديثه في الكتب سوى البخاري.

أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ إِلَيْكُمْ لَيْسَ بِوَهِنٍ وَلَا كَسِلٍ،

قوله: «أن رسول الله ﷺ قال:»:

كذا عند المصنف: إن رسول الله هو القائل، وعند ابن سعد: إن الله عز وجل يقول، ولا تعارض بين الروايتين لاحتمال أن يكون النبي ﷺ حكى صفته التي ذكرها الله عز وجل في الكتب المتقدمة، كما جاء في حديث ابن مسعود الذي أوردته في الحديث قبل هذا.

قوله: «ليس بوهن»:

وفي رواية ابن سعد: «ليس بواهن»، وقد وردتا في اللغة، وأصل الوَهْن: الضعف في العمل والأمر، ويطلق أيضاً على العظم ونحوه، ومنه قوله تعالى: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ. . .﴾ الآية، ويقال: وَهَنَ، ووَهِنَ بكسر الهاء وفتحها أي: ضعف، وتقول: رجل واهِنٌ في الأمر إذا كان ضعيفاً فيه، قال في اللسان: ومنه حديث علي عليه السلام: ولا واهناً في عزم، أي: ضعيفاً في رأي، وقال تعالى: ﴿إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى. . .﴾ الآية، في حكاية دعاء زكرياء عليه السلام.

قوله: «ولا كسل»:

وفي رواية ابن سعد: ولا كسيل، بوزن فعيل، والكسل التثاقل عن فعل الشيء، والفتور فيه قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ. . .﴾ الآية. في بيان حال المنافقين وصفاتهم، والمعنى ـ والله ورسوله أعلم به ـ لقد جاءكم رسول إليكم ليس بضعيف في تحمل ما أنزل إليه، ولا متثاقل عن تبليغ ما أمر به، بل قد أوتي قوة إلٰهية خاصة تعينه على تحمل أعباء الرسالة، وثقل الوحي، قال تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾، ولهذا لم يكن ﷺ بشراً عاديًّا ـ وإن كان من البشر ـ ففي الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس رضي الله عنه: **لست كهيئتكم. أو قال: لست مثلكم، إني أظل يطعمني ربي ويسقيني.**

وفي رواية أخرى: **إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني**. قال الشيخ أحمد القسطلاني في المواهب: قال الجمهور: هو مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة، فكأنه قال: يعطيني قوة الآكل الشارب، ويفيض عليّ ما يسد مسد الطعام والشراب، ويقوي على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة، أو المعنى: إن الله يخلق فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس بجوع ولا عطش، قال: والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطي القوة من غير شبع ولا ري، بل مع الجوع والعطش. وعلى الثاني: إنه يعطي القوة مع الشبع والري، اهـ. باختصار.

يقول الفقير خادمه: وأحاديث نزول الوحي وما يحصل له فيها، وكذلك أحاديث شجاعته عند اللقاء ومصارعته لركانة، وأبي الأسود الجمحي، ووصاله في الصوم، وقيامه الليالي الطويلة، وطوافه على نسائه في الساعة الواحدة، وقصة الإسراء والمعراج، وما عاينه فيها، كل ذلك دالّ على صحة كونه مخصوصاً بالمدد الرباني.

وقوله: ولا كسيل، أي بل هو حريص عليكم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم...﴾ الآية، ومعلوم أن الذي يحرص على الشيء يكون معتن به غاية الاعتناء، فيصرف جل اهتمامه وجهده وعزمه لبلوغه، فكان ﷺ يحرص على أن يؤمن جميع أفراد أمته، وكان يهتم ويغتم إذا رأى الإعراض منهم، فكان يدعو ويقول: **اللهم اغفر لقومي ـ أو اهد قومي ـ فإنَّهم لا يعلمون**.

وقد أخبرنا الله تعالى في كتابه العزيز عن ذلك كله فقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَـٰكِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾، ويقول أيضاً: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًّا والله أعلم.

لِيَخْتِنَ قُلُوباً غُلْفاً، وَيَفْتَحَ أَعْيُناً عُمْياً، وَيُسْمِعَ آذَاناً صُمًّا،

قوله: «ليختن»:

أصل الختن: القطع، وهو مختص بكل شيء أغلف يحتاج في تطهيره إلى قطع، وإنما ذكر الختن هنا لمناسبته للأغلف، فإذا قيل: رجل أغلف أي لم يختن بعد، قال ابن أبي حاتم في تفسيره: حدثنا محمد بن عبد الرحمن العرزمي، أنا أبي، عن جدي، عن قتادة، عن الحسن في قوله تعالى: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾، قال: لم تختن. قال ابن كثير: وهذا القول معناه يرجع إلى عدم طهارة قلوبهم وأنها بعيدة من الخير. وقال ابن جرير في تفسيره: الغلف: جمع أغلف، وهو الذي في غطاء وغلاف. كما يقال للرجل الذي لم يختن: أغلف.

فإذا تبين لك ما تقدم علمت أن قول بعض من قام بتحقيق هذا الكتاب: أنّ لفظة: «ليختن قلوباً» في الحديث تصحيف، وأن الصواب فيه: «ليحيي قلوباً»، هو من الرجم بالظن؛ إذ لا دليل عليه لا من كتاب ولا سُنَّة، بل يدل على تسرع في الرأي، يدخل في باب تحريف اللفظ واللعب بالنص ولسنا ممن يحكم الرأي في الرواية إنما نتبع اللفظ ونقف عند النص، ونؤدي الأمانة، ونتهم رأينا، ثم يلزم القائل بهذا أن يتتبع اللفظ في الكتب ليجعل كل ما وقع فيها مصحفاً، فالحديث في طبقات ابن سعد، وأورده ابن حجر في الفتح، ونقلت لك أقوال المفسرين أفيقال بعد هذا أن اللفظة تصحفت عند كل هؤلاء؟! فاته أن فعل الختن يتفق ووصف القلوب بالغلف كما تقدَّم.

قوله: «غلفاً»:

جمع أغلف، وهو القلب المغشى، المغطى الذي لا يعي شيئاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ. . .﴾ الآية أي: مغطاة، وقيل معناه: أوعية للعلم بمعنى أنا لا نحتاج أن نتعلم منك، والأول أقرب لأن المعنى الثاني

وَيُقِيمَ أَلْسِنَةً عُوجاً، حَتَّى يُقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ.

يكون على معنى غلاف، وجمعه غُلُف بضم اللام، قال ابن منظور: ولا يكون غُلُف جمع أغلف لأن فُعُلا بالضم لا يكون جمع أفعل عند سيبويه، اهـ. ومنه قولهم: غلام أغلف إذا لم تقطع غرلته، وهو كناية عن الأقلف، وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند الإمام أحمد وغيره مرفوعاً: **القلوب أربعة، قلب أجرد فيه مثل السراج يزهر، وقلب أغلف مربوط على غلافه...** الحديث، والمعنى: أنه ﷺ بعث ليزيل تلك الغشاوة عن قلوب الناس، ويطهرها من أدران الشرك والفساد، وجهل الجاهلية العمياء.

قوله: «ويقيم أَلْسِنَةً»:

كذا في رواية المصنف: أَلْسِنَة، جمع لسان، وقد جاء في هامش «ل» ما نصه: وفي نسخة: ويقيم سنة عوجاء؛ ويشهد لصحتها رواية ابن سعد في الطبقات فإنَّه قال في روايته: ويقيم سنة كانت عوجاء، والمعنى صحيح في الروايتين: ويشهد لرواية المصنف حديث أم الدرداء الذي ذكرته وفيه: **أعطي المفاتيح ليبصر الله به أعيناً عوراً، ويسمع به آذاناً وُقراً، ويقيم به ألسناً معوجة...** الحديث، ويشهد لرواية ابن سعد، حديث المصنف المتقدم، وهو حديث ابن سلام الذي أخرجه الإمام البخاري وغيره وفيه: **ولن أقبضه حتَّى يقيم الملة العوجاء...** الحديث، والنبي ﷺ بعث بهذا كله، وأول ما يطلب من الكافر هو النطق بالشهادتين، فإذا نطق بها كان ذلك إقامة للسانه، وهو أول الطريق إلى إصلاح القلب.

نعم، وقد رأيت الشيخ الدكتور مصطفى البغا ضبطها كما وقعت عند ابن سعد وفيها: ويقيم السُّنَّة العوجاء؛ هكذا ولا أدري على ماذا اعتمد في تصويبه، والصواب ما ذكرته كما في الأصول الخطية، والله أعلم.

قال الشيخ علي القاري: وإنما ذكر هذه الأعضاء لأنها آلات للعلوم والمعارف، قال: ولعله لم يذكر اللسان في معرض هذا البيان لأنه ترجمان الجنان والإناء يترشح بما فيه من الأعيان، اهـ.
كذا قال، كأنه لم يقف على رواية المصنف ورواية ابن عساكر والبيهقي التي ورد فيها ذكر اللسان، الذي به تحصل عصمة الدم والمال في الدنيا وذلك عند النطق بالشهادة والتلفظ بكلمة التوحيد، ولا تكون النجاة في الآخرة إلَّا بالتصديق الذي محله القلب، كما جاء في الحديث.
وحديث الباب إسناده مرسل صحيح، رجاله ثقات سوى بقية وقد صرح بالتحديث.
رواه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٦٢] باب ذكر صفة رسول الله ﷺ في التوراة والإنجيل، عن شيخه معن بن عيسى قال: أخبرنا معاوية بن صالح، عن بحير، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة: **إن الله يقول**؛ فذكره، وإسناد الروايتين على شرط مسلم، وقد صححه الحافظ ابن حجر في الفتح [٨/ ٤٥١]، وأما مخالفة معاوية بقية في تعيين التابعي، فلا تضر لأن كلًّا من جبير بن نفير، وكثير بن مرة من الثقات الأثبات.
وقال ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٨١]: حدثنا أبو معاوية، عن هشام، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن مغيث بن سمي قال: قال رسول الله ﷺ: **أنزلت عليّ توراة محدثة، فيها نور الحكمة، وينابيع العلم لتفتح بها أعيناً عمياً، وقلوباً غلفاً، وآذاناً صمًّا.**
* خالفه عاصم بن بهدلة فقال: عن مغيث، عن كعب قوله. يأتي عند المصنف في فضائل القرآن باب فضل من قرأ القرآن، رقم: ٣٥٩١ وهو الصواب، وأخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٧٦].

١٢ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْحِزَامِيُّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ عَطَاءٍ،

---

١٢ ـ **قوله: «الحزامي»**:
الكوفي، أحد مشايخ الإمام البخاري في الصحيح، وهم غير واحد فجمع بينه وبين محمد بن يزيد الرفاعي، وقد فرق بينهما المصنف والبخاري، وهما أعرف الناس بشيوخهما.

قوله: «ثنا إسحاق بن سليمان»:
الرازي، أحد الأئمة العبَّاد، والمشايخ الزهَّاد، مشهور بفضله، متفق على توثيقه، قال الكوسج: ما كان أهيأه، ما كان أبين خشوعه، يبكي كل ساعة. وقال أبو مسعود: يقال: كان من الأبدال.

قوله: «عن عمرو بن أبي قيس»:
الرازي، المعروف بالأزرق، وثقه ابن معين، وقال البزار: مستقيم الحديث. وقال الذهبي: وتبعه ابن حجر: صدوق له أوهام، استشهد به البخاري، وروى له الأربعة.

قوله: «عن عطاء»:
هو ابن السائب، أحد الأئمة الأثبات، والحفاظ الثقات، كان يختم القرآن كل ليلة، متفق على الاحتجاج بحديثه قبل الاختلاط والتغير، قال الطحاوي: إنما يؤخذ حديث عطاء من أربعة: شعبة والثوري والحمادين. وقال يعقوب: ورواية جرير، وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة. قلت: وعمرو من طبقة جرير وابن فضيل.

يقول الفقير خادمه: ولا يعرف لعطاء كبير رواية عن الشعبي، لكنها مع هذا لا تنكر، فأما قول الحافظ البزار في حديثه عن الشعبي في نبع الماء من بين أصابعه ﷺ ـ يأتي ذكره في بابه إن شاء الله ـ: لا نعلم أسند عطاء، عن الشعبي غير هذا، فمتعقب بحديث الباب، وثان يأتي برقم:

عَنْ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ رجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، فَمَشَى مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ، قَالَ: فَإِحْدَى رِجْلَيْهِ فِي الْبَيْتِ وَالأُخْرَى خَارِجَهُ، كَأَنَّهُ يُنَاجِي، فَالْتَفَتَ فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنْ كُنْتُ أُكَلِّمُ؟ إِنَّ هَذَا مَلَكٌ لَمْ أَرَهُ قَطُّ قَبْلَ يَوْمِي هَذَا، اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيَّ قَالَ: إِنَّا آتَيْنَاكَ ـ أَوْ أَنْزَلْنَا ـ الْقُرْآنَ فَصْلاً،

١٠٩، وثالث في كتاب الحيض عن الشعبي قوله، وله عند النسائي حديث، وعند الفاكهي في تاريخ مكة في قصة الفتح حديث.

قوله: «عن عامر»:

هو الشعبي، الإمام الفقيه مفتي الكوفة وأحد كبار التابعين، يقال: أدرك خمس مئة من أصحاب النبي ﷺ. قال ابن عيينة: الناس بعد النبي ﷺ: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات، وهو ممن اتفق على توثيقه وإمامته والاحتجاج بخبره، وبعضهم يقدم مراسيله على غيره.

قوله: «ملكٌ»:

في الأصول الخطية: ملكاً، وقد وقع مثل هذا في مواضع كثيرة من الأصول الخطية، والصواب أن يقال: «إنّ هذا ملكٌ. . .» لأن إن تنصب الاسم وترفع الخبر.

قوله: «فصلاً»:

كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ﴾، أي: حق ليس بباطل ولا هزل، ويقال: فاصل أي قاطع، يفصل بين الحق والباطل، ويقال: فصلاً أي بيناً كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ . . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، فهو المحكم في لفظه، المفصل في معناه، والله أعلم.

وَالسَّكِينَةَ صَبْراً، وَالْفُرْقَانَ وَصْلاً.

قوله: «والسكينة صبراً»:

السكينة: الطمأنينة والوقار، والأمن والوداعة، وهي أيضاً الرحمة والتأني والتؤدة، وهي من الأمور المطلوبة من العبد، إذ بها يحسن العمل، وتكمل العبادة، وهي من أسباب حصول النصر والظفر، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾ الآية، وذلك بعد أن ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وولّوا مدبرين، والسكينة بخلاف العجلة والإسراع المكروهين من الشارع، وقد نهى عنهما ﷺ، ففي حديث الدفع من عرفات، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سمع يوم عرفة وراءه زجراً شديداً وضرباً للإبل، فأشار بسوطه إليهم وقال: **يا أيها الناس عليكم بالسكينة، فإنَّ البر ليس بالإيضاع.** أي الإسراع، وفي حديث الخروج إلى الصلاة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الإمام البخاري وغيره قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة...** الحديث، ولذلك يقول ابن مسعود رضي الله عنه في فضل السكينة: السكينة مغنم، وتركها مغرم. ويروى في فضائل سيدنا عمر: ما كنا ننكر أن السكينة تكلم على لسان عمر، أرادوا: الوقار والسكون والتؤدة، والله أعلم.

قوله: «والفرقان وصلاً»:

أي: موصولاً بعضه ببعض كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، أي: وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص من مضى من الأمم بعضها ببعض.

والحديث من أفراد المصنف، لم أقف عليه عند غيره، وهو مرسل، رجاله على شرط الإمام البخاري غير عمرو بن أبي قيس وقد علق له في صحيحه، والله أعلم.

١٣ ــ أَخْبَرَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا رَيْحَانُ ــ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ــ، ثَنَا عَبَّادٌ ــ هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ ــ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَطِيَّةَ:

---

١٣ ــ قوله: «أخبرنا مجاهد بن موسى»:

تقدمت ترجمته هو وريحان بن سعيد، وعباد بن منصور في حديث رقم: ٥.

قوله: «عن أيوب»:

هو ابن أبي تميمة السختياني، الإمام الحافظ سيد العلماء في زمانه، الفقيه المشهور أبو بكر العنزي مولاهم البصري أحد الأعلام، كان معروفاً بالسُّنَّة، وشدة الاتباع، شديداً على أهل الأهواء، متفق على إمامته وجلالته.

تنبيه: زيد في النسخ المطبوعة قديماً: «عن أبي سلامة» بين أيوب وأبي قلابة، وهي زيادة قبيحة وفاحشة من زيادات النساخ لا وجود لها في الأصول الخطية، فواجب حذفها من الإسناد.

قوله: «عن أبي قلابة»:

اسمه: عبد الله بن زيد الجرمي، الإمام الفقيه القدوة، كان من أعلم أهل زمانه بالقضاء وأشد الناس فراراً منه، وكان صاحب زهد وورع، له أحوال وأقوال في ذلك مذكورة في المطولات، قال أبو حاتم: لا يعرف لأبي قلابة تدليس.

قوله: «عن عطية»:

هو ابن قيس الكلابي، الإمام مقرئ دمشق مع ابن عامر، كنيته: أبو يحيى الدمشقي، أخذ القراءة عرضاً على أم الدرداء، يقال: كان فيمن غزا القسطنطينية زمن معاوية، وكان قارئ الجند، استشهد به البخاري، وروى له الباقون.

أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيَّ يَقُولُ: أُتِيَ نبِيُّ الله ﷺ فَقِيلَ لَهُ: لِتَنَمْ عَيْنُكَ، وَلْتَسْمَعْ أُذُنُكَ، وَلْيَعْقِلْ قَلْبُكَ، قَالَ: فَنَامَتْ عَيْنِي، وَسَمِعَتْ أُذُنَايَ، وَعَقَلَ قَلْبِي، قَالَ: فَقِيلَ لِي: سَيِّدٌ بَنَى دَاراً،

قوله: «ربيعة الجرشي»:

اسمه: ربيعة بن عمرو الجرشي، وكنيته: أبو الغاز الدمشقي، اختلف في صحبته، فأثبتها له البخاري، والواقدي، وابن سعد، وابن عبد البر، وابن حبان، ونفاها أبو حاتم، وأبو زرعة.

قوله: «أُتي نبيّ الله»:

هكذا في رواية المصنف بلفظ البناء للمجهول، وفي رواية جابر عند البخاري: جاءت ملائكة. وعند الترمذي والحاكم أيضاً من حديث جابر: **إني أريت في المنام كأن جبريل عند رأسي، وميكائيل عند رجلي...** الحديث، ووقع في النسخ المطبوعة: أتي النبي ﷺ.

قوله: «ولتسمع أذنك»:

وفي رواية الترمذي والحاكم: **اسمع سمع أذنك، واعقل عقل قلبك....**

قوله: «فنامت عيني»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: فنامت عيناي.

قوله: «فقيل لي»:

وفي رواية الإمام البخاري: **فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً قال فاضربوا له مثلاً...** الحديث، وفي رواية الإمام الترمذي: يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلاً فقال: **اسمع سمعت أذنك، واعقل عقل قلبك إنما مثلك ومثل أمتك كمثل ملك اتخذ داراً...** الحديث، ووقع في رواية زكريا بن أبي الحسن العلبي: «فقيل له...»، والذي أثبته من نسخة «ل» برواية محمد بن سرايا.

فَصَنَعَ مَأْدُبَةً، وَأَرْسَلَ دَاعِياً، فَمَنْ أَجَابَ الدَّاعِيَ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَكَلَ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَرَضِيَ عَنْهُ السَّيِّدُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّاعِيَ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ، وَلَمْ يَطْعَمْ مِنَ المَأْدُبَةِ، وَسَخِطَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ.

قَالَ: فَاللهُ: السَّيِّدُ، وَالدَّاعِي: مُحَمَّدٌ، وَالدَّارُ: الإِسْلَامُ، وَالمَأْدُبَةُ: الجَنَّةُ.

١٤ ـ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ،

قوله: «مأدبة»:

بسكون الهمزة، وضم الدال أو فتحها لغتان، ويقال: من قاله بالضم أراد الوليمة، ومن قاله بالفتح أراد أدب الله الذي أدب به عباده، قال الحافظ في الفتح: وعلى هذا يتعين الضم.

قوله: «فالله السيد»:

وفي نسخة «ك» وهي برواية زكريا العلبي: «فإن الله السيد، ومحمد الداعي».

تابعه الإمام الثقة: أبو بكر ابن أبي النضر، عن ريحان بن سعيد به، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [٥/ ٦١] رقم: ٤٥٩٧.

وتابعه أيضاً: أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن ريحان، أخرجه الحافظ محمد بن نصر المروزي في السُّنَّة [/ ٣٤] رقم: ١٠٩.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٠٦]: إسناده حسن. وقال الحافظ في الفتح [١٣/ ٢٧٠]: إسناده جيد.

* وخالف معمر، عباد بن منصور، فرواه عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً، أخرجه ابن جرير في تفسيره [١١/ ١٠٣].

وانظر تخريج الحديث الآتي.

١٤ ـ قوله: «أخبرنا الحسن بن علي»:

هو الحلواني، الحافظ: أبو محمد الخلال، أحد مشايخ المصنف الأثبات، كان له علم بالرجال، قال أبو داود: كان لا يستعمل علمه ولا ينتقد الرجال، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً متقناً.

ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُونٍ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ

نعم، وإنما نقموا عليه مسألة الوقف في القرآن لذلك لم يحمده الإمام أحمد، وحديثه عند الجماعة سوى النسائي.

قوله: «ثنا أبو أسامة»:

هو حماد بن أسامة القرشي، الإمام: أبو أسامة الكوفي، أحد الحفاظ أهل الضبط والإتقان، قال الإمام أحمد: ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ، وكان من النساك، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن جعفر بن ميمون التميمي»:

زاد غير واحد في مطبوعته من غير اعتماد على أصل: عن أبي تميمة الهجيمي، جعله كإسناد رواية من رواه عن جعفر بذكر أبي تميمة كالترمذي وغيره كما سيأتي بيانه عند التخريج، وإنما زادها من زادها لضعف درايته بهذا الفن، فسيأتي عند التخريج أن جعفر بن ميمون يروي عن أبي تميمة عن أبي عثمان، وعن أبي عثمان النهدي مباشرة، فهو من المزيد في متصل الأسانيد، وأن لجعفر فيه شيخين.

وجعفر بن ميمون هذا هو الذي يقال له بياع الأنماط من رجال الأربعة، وله عند الإمام البخاري في جزء القراءة، اختلف في الاحتجاج به، والحق أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة، قال الحاكم: هو من ثقات البصريين، حدث عنه يحيى بن سعيد، ولا يحدث يحيى إلَّا عن الثقات.

قوله: «عن أبي عثمان النهدي»:

هو الإمام الحجة عبد الرحمن بن مل البصري، عداده في المخضرمين، قال الكلاباذي: أسلم على عهد النبي ﷺ ولم يره، لكنه أدى إلى عماله الزكاة، وروي عنه أنه قال: أديت إلى النبي ﷺ ثلاث صدقات ولم ألقه، وغزوت على عهد عمر، وشهدت اليرموك والقادسية وجلولاء.

قوله: «أن رسول الله ﷺ»:

هكذا في جميع الأصول التي لدينا بصورة المرسل، وأبو عثمان إنما أخذه

خَرَجَ إِلَى الْبَطْحَاءِ وَمَعَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَأَقْعَدَهُ وَخَطَّ عَلَيْهِ خَطًّا ثُمَّ قَالَ:

عن ابن مسعود كما يتضح من الروايات الأخرى التي أسندت هذا الحديث عنه، والاضطراب فيه من جعفر بن ميمون وهو ممن اختلف فيه لخفة ضبطه وضعف إتقانه وهو ظاهر في موضعين من هذا الإسناد، الأول: عند قوله عن جعفر، عن أبي عثمان، وقد رواه ابن أبي عدي، عنه، عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي عثمان، لكن يزول هذا الإشكال بالقول بأن جعفراً قد روى عنهما جميعاً ذكر ذلك الحافظ المزي في تهذيبه، وإذا كان الأمر كذلك فهو من المزيد في متصل الأسانيد، وإسناد المصنف هنا عال.

الثاني: عند جعله الإسناد بصورة المرسل، وكأن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذهل عن هذه الدقيقة، إذ قال في إتحاف المهرة [١٠/ ٣٢١] حديث رقم: ١٢٨٥٢:

مي. خز: أنا الحسن بن علي، ثنا أبو أسامة، عن جعفر بن ميمون، عن أبي تميمة، به، اهـ.

ويأتي تمام تخريجه وكلام الحفاظ على إسناده.

قوله: «خرج إلى البطحاء»:

لم تبين الرواية مكان البطحاء، وبينتها رواية الترمذي وفيها أنه خرج إلى بطحاء مكة، وبأن ذلك كان بعد صلاة العشاء، وبطحاء مكة ما حاز السيل من الروم إلى الحناطين، وأصل البطحاء مسيل واسع فيه دقاق الحصى، وليس الصفا من البطحاء كما هو معلوم، ويستفاد من رواية الترمذي أن القصة وقعت قبل الهجرة.

قوله: «وخطَّ عليه خطًّا»:

قال ابن العربي: هذا الخط الذي وضعه النبي ﷺ هو علامة للتحصين عليه من الجزع والضرر، وبه لن يقدر أحد من الخلق على تجاوزه إليه

لَا تَبْرَحَنَّ فَإِنَّهُ سَيَنْتَهِي إِلَيْكَ رِجَالٌ فَلَا تُكَلِّمْهُمْ فَإِنَّهُمْ لَنْ يُكَلِّمُوكَ، فَمَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ حَيْثُ أَرَادَ، ثُمَّ جَعَلُوا يَنْتَهُونَ إِلَى الْخَطِّ لَا يُجَاوِزُونَهُ، ثُمَّ يَصْدُرُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ جَاءَ إِلَيَّ فَتَوَسَّدَ فَخِذِي، وَكَانَ ﷺ إِذَا نَامَ نَفَخَ فِي النَّوْمِ نَفْخاً، فَبَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَوَسِّدٌ فَخِذِي رَاقِدٌ، إِذْ أَتَانِي رِجَالٌ كَأَنَّهُمُ الْجُمَّالُ، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ بِيضٌ، اللهُ أَعْلَمُ مَا بِهِمْ مِنَ الْجَمَالِ حَتَّى قَعَدَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ عِنْدَ رِجْلَيْهِ فَقَالُوا بَيْنَهُمْ: مَا رَأَيْنَا عَبْداً أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا النَّبِيُّ ﷺ،

أو ضره، ومنعه ﷺ من الكلام معهم لأنه حجز بينهم وبينه، والكلام خلطة واتصال، وهو أول الضرر أو النفع.

قوله: «وكان إذا نام نفخ»:

النفخ: الصوت يخرج من النائم عند استغراقه فيه، والمعنى أنه ﷺ كان إذا نام تنفس بصوت حتَّى يسمع منه صوت النفخ، قال القسطلاني في المواهب: قال ابن العربي في القبس: النبي ﷺ كيفما اختلف حاله من نوم أو يقظة في حق وتحقيق، ومع الملائكة في كل طريق، إن نسي فبآكد من المنسي اشتغل، وإن نام فبقلبه ونفسه على الله أقبل، ولهذا قالت الصحابة: كان ﷺ إذا نام لا نوقظه حتَّى يستيقظ لأنا لا ندري ما هو فيه.

قوله: «كأنهم الجُمّال»:

بضم الجيم وتشديد الميم، أي: في الطول والفخامة، قال ابن الأثير: الجمّالي: الضخم الأعضاء، التام الأوصال.

قوله: «ما بهم من الجَمال»:

بالتخفيف.

إِنَّ عَيْنَيْهِ لَتَنَامَانِ، وَإِنَّ قَلْبَهُ لَيَقْظَانُ، اضْرِبُوا لَهُ مَثَلاً: سَيِّدٌ بَنَى قَصْراً، ثُمَّ جَعَلَ مَأْدُبَةً، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ، ثُمَّ ارْتَفَعُوا، وَاسْتَيْقَظَ رَسُولُ الله ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ فَقَالَ لِي: أَتَدْرِي مَنْ هَؤُلَاءِ؟

قوله: «إن عينيه لتنامان»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: عيناه لتنامان.

قوله: «وإن قلبه ليقظان»:

قال الرامهرمزي: هذا تمثيل يراد به حياة القلب وصحة خواطره، يقال: رجل يقظ إذا كان حديد القلب ذكيه، اهـ. وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال لعائشة حين قالت له: أتنام قبل أن توتر؟ فقال: **يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي**. رواه الإمام البخاري وغيره.

قال القسطلاني في المواهب: وأما قول القاضي عياض في الشفاء: وكان نومه على جانبه الأيمن استظهاراً على قلة النوم؛ ففيه شيء، لأنه ﷺ لا ينام قلبه، فسواء كان نومه على الجانب الأيمن، أو الأيسر فهذا الحكم ثابت له، وما علله به إنما يستقيم في حق من ينام قلبه، وحينئذٍ فالأحسن تعليله بحب التيامن، وبقصده التعليم لأمته.

قوله: «بنى قصراً»:

وفي رواية الإمام أحمد: بنى بنياناً حصيناً.

قوله: «ثم جعل مأدبة»:

قال الرامهرمزي: هذا مثل لدعوة النبي ﷺ والفوز بالاستجابة لها والوصول إلى الجنة بها قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

قوله: «فقال لي»:

في نسخة «ك» وحدها: فقال النبي ﷺ.

وقد تقدَّم أن الاختلاف فيه من جعفر، وأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هُمُ المَلَائِكَةُ، قَالَ: وهَلْ تَدْرِي مَا المَثَلُ الَّذِي ضَرَبُوهُ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: الرَّحْمَنُ بَنَى الجَنَّةَ، فَدَعَا إِلَيْهَا عِبَادَهُ، فَمَنْ أَجَابَهُ دَخَلَ جَنَّتَهُ، وَمَنْ لَمْ يُجِبْهُ عَاقَبَهُ وَعَذَّبَهُ.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، أبو تميمة الهجيمي اسمه: طريف بن مجالد، وأبو عثمان النهدي اسمه: عبد الرحمن بن مل، وسليمان التيمي قد روى هذا الحديث عنه معتمر، حديث رقم: ٢٨٦١.

تابعه البزار عن ابن بشار، أخرجه في البحر الزخار [٥/ ٢٨٩] رقم: ١٦٦٧ وقال: لا نعلمه يروى عن عبد الله إلَّا من هذا الوجه، وقد رواه التيمي فخالف جعفراً في إسناده وقال: عن عمرو البكالي، عن أبي عثمان، اهـ.

ورواه أيضاً الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [/ ٧٧] من طريق محمد بن العباس، ثنا ابن أبي عدي به، رقم: ٦٥.

يقول الفقير خادمه: ضعفه بعضهم بجعفر بن ميمون التميمي وهو ممن اختلف فيه، وغاية ما يقال فيه: إنه ليس بالقوي، فقد وثقه ابن شاهين، وابن حبان، وقال الحاكم في المستدرك: هو من ثقات البصريين، حدث عنه يحيى بن سعيد، ولا يحدث يحيى إلَّا عن الثقات، اهـ. وقال أبو حاتم: صالح. وكذلك قال يحيى بن معين مرة، وقال الإمام أحمد، والنسائي وغير واحد: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: يعتبر به.

وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي تميمة، وهو الحديث الذي أشار إليه الإمام الترمذي والبزار.

قال الإمام أحمد في المسند [١/ ٣٩٩]: ثنا عارم وعفان قالا: ثنا معتمر قال: قال أبي: حدثني أبو تميمة، عن عمرو ـ لعله أن يكون قد قال

البكالي ـ يحدثه عمرو عن عبد الله بن مسعود به. قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٦١]: رواه الإمام أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير عمرو البكالي، وقد ذكره العجلي في ثقات التابعين، وغيره في الصحابة، اهـ.

نعم، وأصل هذا الحديث في صحيح الإمام البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: ثنا محمد بن عبادة، أخبرنا يزيد، ثنا سليم بن حيان ـ وأثنى عليه ـ، ثنا سعيد بن ميناء، ثنا ـ أو سمعت ـ جابر بن عبد الله يقول؛ فذكر نحو حديث ابن مسعود.

قال أبو عبد الله عقبه: تابعه قتيبة، عن ليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال عن جابر، اهـ. هكذا قال أبو عبد الله البخاري رحمه الله: عن سعيد بن أبي هلال، عن جابر، وسعيد لم يدرك جابراً فربما يتوهم أنه مرسل، وقد قال ذلك الإمام الترمذي حين رواه من طريق قتيبة في كتاب الأمثال من جامعه، باب ما جاء في مثل الله لعباده رقم: ٢٨٦٤ قال: هذا حديث مرسل، سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله، قال: وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن النبي ﷺ أصح من هذا، اهـ.

قلت: وهذا أيضاً إسناد صحيح، قد وصله الحاكم أبو عبد الله في مستدركه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة يونس [٢/ ٣٣٨] من طريق عبد الله بن صالح، ثني الليث، ثنا خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال قال: سمعت أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين وتلا هذه الآية: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ فقال: حدثني جابر بن عبد الله، فذكر الحديث. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح. ومن طريقه رواه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٣٧٠] باب ما جاء في مثله ومثل أمته، ومثلهم ومثل ما جاء به من الهدى والبيان، وأن عينيه ﷺ كانتا تنامان والقلب يقظان، وقد ذهل

٣ ــ بابٌ: كَيْفَ كَانَ أَوَّلُ شَأنِ النَّبِيِّ ﷺ؟

١٥ ــ أَخْبَرَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ بَحِيرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ

الحافظ ابن حجر عن هذه الدقيقة، إذ قال في الفتح: ووصف الترمذي له بأنه مرسل؛ يريد أنه منقطع بين سعيد وجابر، وقد اعتضد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشي عند الطبراني فإنَّه بنحو سياقه وسنده جيد، اهـ.
ورواه ابن جرير في تفسيره [١١/ ١٠٤] من طريق القاسم، ثنا الحسين قال: ثني حجاج، عن ليث به مرسلاً كما ذكر الإمام البخاري، ورواه كذلك ابن سعد في الطبقات [١/ ١٧٢]، باب ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي على رسول الله ﷺ أيضاً من طريق الحجاج بن محمد، عن ليث به مرسلاً.
هذا: وللحديث طرق كثيرة بعضها ضعيف، والآخر واهٍ، أخرجها ابن سعد في طبقاته، والرامهرمزي في كتابه الأمثال، وأبو الشيخ أيضاً في الأمثال، لا حاجة لذكرها والتطويل بإيرادها لصحة حديث الباب، وفيما ذكرته كفاية والله أعلم.

* * *

١٥ ــ **قوله: «أخبرنا نعيم بن حماد»:**
الخزاعي، الإمام الفرضي: أبو عبد الله المروزي، الفقيه المفتي صاحب التصانيف المشهورة، وأحد الذابين عن سنة رسول الله، وممن امتحن في فتنة القرآن، وحبس في سجن سامراء حتَّى مات، اختلف في الاحتجاج بحديثه، والأحاديث التي أنكرت عليه معدودة، وهي كما قال الحافظ الذهبي: مغمورة في سعة ما روى، روى عنه البخاري مقروناً بغيره، وروى له مسلم في المقدمة، والباقون سوى النسائي.
قوله: «عن بحير»:
لم يصرح بقية هنا بالتحديث، لكنه صرح به عند الإمام أحمد فانتفت شبهة التدليس، وقد تقدمت ترجمة بقية وبحير بن سعد في حديث رقم: ١٠.

مَعْدَانَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو السُّلَمِيُّ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ ـ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ ـ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: كَيْفَ كَانَ أَوَّلُ شَأْنِكَ يَا رَسُولَ الله؟

قوله: «ثنا عبد الرحمن بن عمرو السلمي»:

الشامي، ذكره مسلمة في الطبقة الأولى من التابعين، قال الحافظ ابن حجر: له في الكتب حديث واحد في الموعظة، وقد زعم القطان الفاسي أنه لا يصح لجهالة حاله، وقد صححه الترمذي، وابن حبان والحاكم، اهـ. لكنه رجع فقال في التقريب: مقبول. ولعله كما قال الحافظ الذهبي إن شاء الله: صدوق.

قوله: «عن عتبة بن عبد السلمي»:

كنيته: أبو الوليد نزيل الشام، وآخر من توفي بها من أصحاب النبي ﷺ، كان اسمه عَتَلة، وقيل: نُشْبة فغيره النبي ﷺ إلى عتبة، بايع النبي ﷺ، وحضر يوم قريظة، يقول: رميت في الحصن ثلاثة أسهم، وقد سمعت النبي ﷺ يقول يوم قريظة: **من أدخل الحصن سهماً وجبت له الجنة.**

قوله: «قال له رجل»:

يحتمل أن يكون السائل هو أبو ذر، فقد جاء مصرحاً به في الرواية الآتية عند المصنف، ويحتمل أن يكون غيره إذا قلنا بتعدد القصة، ووقع في رواية ابن إسحاق، من طريق ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: يا رسول الله أخبرنا عن نفسك. قال: **أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى بن مريم، ورأت أمي حين حملت بي أنه خرج منها نور أضاءت له قصور بصرى من أرض الشام، واسترضعت في بني سعد بن بكر**. . . الحديث.

قَالَ: كَانَتْ حَاضِنَتِي مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنٌ لَهَا فِي بُهْمٍ لَنَا وَلَمْ نَأْخُذْ مَعَنَا زَاداً، فَقُلْتُ: يَا أَخِي اذْهَبْ فَأْتِنَا بِزَادٍ مِنْ عِنْدِ

قوله: «من بني سعد بن بكر»:

نسبها ابن إسحاق رحمه الله في سيره فقال: حليمة ابنة أبي ذؤيب، وأبو ذؤيب: هو عبد الله بن الحارث بن شجنة بن جابر بن رزام بن ناصر بن قصية بن نصر بن سعد بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر، قال: واسم أبي رسول الله ﷺ الذي أرضعه: الحارث بن عبد العزى بن رفاعة بن فلان بن ناصرة بن قصية بن نصر بن سعد بن بكر بن هوازن، اهـ.

وقد كانت عادة العرب أن يسترضعوا أولادهم في القبائل المعروفة بالفصاحة والشجاعة والكرم لينشأ الرضيع على ذلك فيكون أفصح للسانه وأجلد لجسمه وبدنه، قال السهيلي: وأما دفع الأعراب وغيرهم من أشراف العرب أولادهم إلى المراضع، فقد يكون ذلك لوجوه: الأول: تفريغ النساء إلى الأزواج. الثاني: لينشأ الطفل في الأعراب فيكون أفصح للسانه وأجلد لجسمه، وأجدر ألا يفارق الهيئة المعدية. قال: فهذا ونحوه كان يحملهم على دفع الرضعاء إلى المراضع الأعرابيات.

قوله: «في بهم لنا»:

البهم: جمع بهيمة، وهي ولد الضأن الذكر والأنثى، وجمع البَهْم: بهام، وأولاد المعز سخال، فإذا اجتمعتا أطلق عليهما البهم والبهام، ومنه قوله ﷺ لسيدنا جبريل في أشراط الساعة: وترى الحفاة العراة رعاة الإبل والبهم يتطاولون في البنيان.

قوله: «ولم نأخذ معنا زاداً»:

وفي «ك»: ولم يكن معنا زاد.

أُمِّنَا، فَانْطَلَقَ أَخِي، وَمَكَثْتُ عِنْدَ الْبُهْمِ، فَأَقْبَلَ طَائِرَانِ أَبْيَضَانِ كَأَنَّهُمَا نَسْرَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَهُوَ هُوَ؟ قَالَ الآخَرُ: نَعَمْ، فَأَقْبَلَا يَبْتَدِرَانِي، فَأَخَذَانِي فَبَطَحَانِي لِلْقَفَا، فَشَقَّا بَطْنِي،

قوله: «فأقبل طائران»:

وفي رواية ابن إسحاق: **فأتاني رجلان عليهما ثياب بياض معهما طست من ذهب مملوءة ثلجاً**. وعنده أيضاً من رواية أبي سنان الشيباني، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة: **إن ملكين جاءاني في صورة كركيين معهما ثلج وماء بارد**... الحديث وهو مرسل.

قوله: «فبطحاني»:

البطح: البسط، يقال: بطحه على وجهه إذا ألقاه، قال ابن الأثير: ومنه حديث الزكاة: بطح لها بقاع قرقر، أي: ألقي صاحبها على وجهه لتطأه، اهـ. ووقع في حديث أبي: **فأضجعاني بلا هصر ولا قصر**. والهصر: الثني، والقصر: الحبس والإجبار، يريد: باللين والعطف والإحسان، والله أعلم.

قوله: «فشقا بطني»:

وذلك في العام الخامس بعد أن رجعت به حليمة السعدية رضي الله عنها من مكة بعد فطامه، قاله ابن الديبع، وقد اختلف أهل السير في عدد وقوع شرح صدره الشريف ﷺ، فذهب القاضي عياض إلى أنه حصل مرة واحدة وهو عند حليمة السعدية، ذكره الحافظ في الفتح، فتعقبه السهيلي في الروض فقال: ذكر بعض من ألف في شرح الحديث أنه في الروايتين تعارض، وجعل يأخذ في تجريح الرواة، وتغليط بعضهم، وليس الأمر كذلك، بل كان هذا التقديس، وهذا التطهير مرتين، الأولى في حالة الطفولية، لينقى قلبه من مغمز الشيطان، وليطهَّر ويقدس من كل خلق ذميم، حتَّى لا يتلبَّس بشيء مما يعاب على الرجال، وحتى لا يكون في

ثُمَّ اسْتَخْرَجَا قَلْبِي فَشَقَّاهُ، فَأَخْرَجَا مِنْهُ عَلَقَتَيْنِ سَوْدَاوَيْنِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: ائْتِنِي بِمَاءِ ثَلْجٍ فَغَسَلَ بِهِ جَوْفِي، ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِي بِمَاءِ بَرَدٍ،

قلبه شيء إلَّا التوحيد، قال: والثانية في حال الاكتهال، وبعدما نُبِّئ، عندما أراد الله أن يرفعه إلى الحضرة المقدسة التي لا يصعد إليها إلَّا مقدس، وليصلي بملائكة السماء، ومن شأن الصلاة الطهور، فقدس ظاهراً وباطناً.

قلت: ورجحه الحافظ الذهبي، فإنَّه ساق أحاديث شرح صدره الشريف ﷺ في تاريخه، ثم قال: إنما ذكرت هذا ليعرف أن جبريل شرح صدره ﷺ مرتين: في صغره، ووقت الإسراء به. وقال الحافظ في الفتح: وقد روى الحارث، والطيالسي في مسنديهما من حديث عائشة رضي الله عنها أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحي في غار حراء، قال: ومناسبته ظاهرة. قال: وروي أيضاً أن الشق حصل له وهو ابن عشر سنين، اهـ. فهذه أربع مرات شرح فيها صدره بأبي هو وأمي ﷺ، وقد نقل بعضهم أنها حصلت له مرة خامسة لكن صرح الحافظ في الفتح بأنها لا تثبت.

قوله: «علقتين سوداوين»:

هكذا في رواية المصنف: علقتين سوداوين، وفي باقي الروايات: علقة سوداء، وفي رواية شداد بن أوس عند ابن عساكر: مضغة سوداء، قال الزرقاني: ولا منافاة بينها فقد تكون العلقة لكبرها تشبه المضغة. وهذا الذي أخرجاه هو حظ الشيطان كما جاء في الصحيح.

قوله: «ائتني بماء ثلج»:

وفي رواية مسلم: **ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم**. وفي رواية الإمام البخاري: **ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً**... الحديث، ولا تعارض بين الروايات إن شاء الله لاحتمال أن يكون

فَغَسَل بِهِ قَلْبِي، ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِي بِالسَّكِينَةِ فَذَرَّهُ فِي قَلْبِي، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: حُصْهُ، فَحَاصَهُ،

قلبه الشريف غسل مرة بهذا، ومرة بهذا، في المرات الأربع التي شرح فيها صدره، ومما يقوي هذا الاحتمال أن رواية مسلم بينت أن جبريل عليه السلام أتاه وهو يلعب مع الغلمان، ورواية البخاري فيها أنّ ذلك كان ليلة الإسراء، فلا إشكال حينئذ ولا تعارض.

نعم، وللسهيلي رحمه الله، تأويل عجيب في هذا، حيث قال في الروض الأنف: لعل الذي كان في الطست كان ثلجاً وبرداً كما ذكر، فعبَّر عنه مرة بالصورة التي رآها، وعبر في المرة الثانية بما يؤول إليه، لأنه في المرة الأولى كان طفلاً، فلما رأى الثلج في طست الذهب اعتقده ثلجاً حتَّى عرف تأويله بعد، وفي المرة الثانية كان نبيًّا فلما رأى طست الذهب مملوءًا ثلجاً علم التأويل لحينه واعتقده في ذلك المقام حكمة وإيماناً، فكان لفظه في الحديثين على حسب اعتقاده في المقامين.

قوله: «فذرَّه في قلبي»:

كذا في رواية المصنف عن نعيم، وقال غيره عن بقية: فذراها أو فذرها في قلبي، وكلتا الروايتين صحيحتان لاحتمال عود الضمير في رواية المصنف على الفاعل، وعودها عند غيره على السكينة، ومنه قراءة حمزة والكسائي وخلف: ﴿فَنَادَنْهُ ٱلْمَلَٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ. . .﴾ الآية بألف بعد الدال المهملة، ثم هاء، والمراد: جبريل عليه السلام أفرد الفعل مراعاة للمعنى، والله أعلم.

قوله: «حصه»:

أي خطه، يقال: حاص الثوب إذا خاط، والحوص: الخياطة بغير رقعة، ولا يكون ذلك إلَّا في جلد أو خف بعير؛ قاله في اللسان.

وَخَتَمَ عَلَيْهِ بِخَاتَمِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: اجْعَلْهُ فِي كِفَّةٍ، وَاجْعَلْ أَلْفاً مِنْ أُمَّتِهِ فِي كِفَّةٍ،

قوله: «بخاتم النبوة»:

وهو الذي كان بين كتفيه ﷺ، وقد اختلف العلماء في شكله وحجمه، قال القرطبي: الأحاديث الثابتة دالة على أن خاتم النبوة كان شيئاً بارزاً أحمر عند كتفه الأيسر، إذا قلل كان قدر بيضة الحمامة، وإذا كبر جمع اليد، وقال القاضي عياض: وهذه الروايات متقاربة، متفرقة، متفقة على أنه شاخص في جسده الشريف قدر بيضة الحمامة وزر الحجلة، وأما رواية جمع الكف فظاهرها المخالفة، فتتأول على وفق الروايات الكثيرة، ويكون معناه على هيئة جمع الكف لكنه أصغر منه في قدر بيضة الحمامة حكاه القسطلاني في المواهب، وقال الحافظ في الفتح: وفي هذه الرواية تعقيب على من زعم أنه ولد به، فمقتضى هذا الحديث وأشباهه أن الخاتم لم يكن موجوداً حين ولادته، وهو قول ذكره أبو الفتح اليعمري، ونقله مغلطاي عن يحيى بن عائذ، والذي تقدم أثبت.

قوله: «واجعل ألفاً من أمته في كفَّة»:

قد يكون المراد بالوزن هنا الوزن الاعتباري، فيكون المراد الرجحان في الفضل، وهو كذلك، وفائدة فعل الملكين لذلك ليعلم الرسول ﷺ ذلك حتَّى يخبر به أمته ويعتقده، إذ هو من الأمور الاعتقادية قاله القسطلاني في المواهب، لكن تعقبه الزرقاني في شرحه بأن قوله ﷺ: **فجعلت أنظر إلى الألف أشفق أن يخر عليّ بعضهم**؛ كالصريح في أنه حسي، اللهم إلَّا أن يقال: فيه تجوز، والمراد: رأيت زيادة رجحان في الاعتبار على الألف حتَّى صارت في الاعتبار لو كانت محسوسة لكادت أن يسقط عليّ بعضها.

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِذَا أَنَا أَنْظُرُ إِلَى الأَلْفِ فَوْقِي أَشْفِقُ أَنْ يَخِرَّ عَلَيَّ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ أُمَّتَهُ وُزِنَتْ بِهِ لَمَالَ بِهِمْ، ثُمَّ انْطَلَقَا وَتَرَكَانِي، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَفَرِقْتُ فَرَقاً شَدِيداً، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى أُمِّي فَأَخْبَرْتُهَا بِالَّذِي لَقِيتُ، فَأَشْفَقَتْ أَنْ يَكُونَ قَدِ الْتُبِسَ بِي فَقَالَتْ: أُعِيذُكَ بِاللهِ، فَرَحَّلَتْ بَعِيراً لَهَا فَجَعَلَتْنِي عَلَى الرَّحْلِ وَرَكِبَتْ خَلْفِي حَتَّى بَلَغْنَا إِلَى أُمِّي فَقَالَتْ: أَدَّيْتُ أَمَانَتِي، وَذِمَّتِي، وَحَدَّثَتْهَا بِالَّذِي لَقِيتُ فَلَمْ يَرُعْهَا ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ حِينَ خَرَجَ مِنِّي ـ يَعْنِي: نُوراً ـ أَضَاءَتْ مِنْهُ قُصُورُ الشَّامِ.

قوله: «قال رسول الله»:

وفي نسخة «ك»: قال النبي ﷺ...

قوله: «فجعلتني على الرحل»:

كذا في الأصول، وفي رواية ابن عساكر وغيره: فحملتني على الرحل.

قوله: «فلم يرعها»:

أي لم يفزعها ولم يخفها ما وقع له، لأنها كانت تتوقع أن يكون له شأن منذ اللحظة الأولى من ولادته، فحكت ما رأته حين خرج منها، وفي مسند أبي يعلى من حديث حليمة أن أمه قالت: **كلا والله إن لابني هذا لشأناً ألا أخبركما عنه؟ إني حملت به فلم أحمل حملاً قط كان أخف ولا أعظم بركة منه، ثم رأيت نوراً كأنه شهاب خرج مني حين وضعته أضاءت لي أعناق الإبل ببصرى**... الحديث.

قوله: «أضاءت منه قصور الشام»:

وفي رواية خالد بن معدان المرسلة: **أضاءت له بصرى من أرض الشام**؛ وسيأتي تخريج شواهد هذا الشطر من الحديث.

وحديث الباب حديث صحيح لغيره، فقد تابع نعيم بن حماد، عن بقية

جماعة من الحفاظ منهم:

١ ـ حيوة بن شريح، أخرج حديثه أحمد في المسند [٤/ ١٨٤]، وفيه تصريح بقية بالتحديث، وعبد الرحمن بن عمرو صحح له الترمذي، وابن حبان، والحاكم، وقال عنه الحافظ الذهبي: صدوق. وأما بحير بن سعد فثقة ثبت من أعرف الناس بحديث خالد، وخالد من رجال الستة، وأخرجه الحاكم في المستدرك [٢/ ٦١٦]، وقال عقبة: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص، وصححه في تاريخه ـ قسم السيرة [/ ٤٨ ـ ٤٩].

وأخرجه أيضاً من طريقه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [١٧/ ١٣١] رقم: ٣٢٣ من غير أن يسوق المتن.

وتابعه أيضاً:

٢ ـ عمرو بن عثمان.

٣ ـ ومحمد بن مصفى.

٤ ـ كثير بن عبيد.

أخرج حديثهم ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني [٣/ ٥٦] رقم: ١٣٦٩، ١٣٧٠.

٥ ـ عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، أخرجه من طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني [٣/ ٥٦]، والطبراني في معجمه الكبير ـ ولم يسق المتن [١٧/ ١٣١] رقم: ٣٢٣.

٦ ـ عبد الجبار بن عاصم، أخرجه من طريقه الحافظ ابن عساكر في تاريخه ـ قسم السيرة ـ رقم: ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ بعد أن قوّى إسناده: هذا الحديث قد روي من طرق أخرى، وهو من الأحاديث المشهورة المتداولة بين أهل المغازي والسير.

* ورواه ثور عن خالد فخالف بحيراً، ورواه عن خالد، فقال: عن أصحاب رسول الله ﷺ، أخرجه ابن إسحاق في سيرته [/ ٥١] باب مولد رسول الله ﷺ.
ومن طريق ابن إسحاق رواه الحافظ ابن منده كما في أسد الغابة [٦/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧] والحاكم في المستدرك [٢/ ٦٠٠]، والحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ١٤٥] باب ذكر رضاع النبي ﷺ والطبري في تفسيره [١/ ٥٥٦].
ورواه هكذا مرسلاً أيضاً: ابن سعد في الطبقات [١/ ١٥٠] باب ذكر علامات النبوة قبل أن يوحى إليه من طريق عبد الوهاب بن عطاء والواقدي كلاهما عن ثور بن يزيد به.
قال الحاكم في المستدرك: خالد بن معدان من خيار التابعين، صحب معاذ بن جبل فمن بعده من الصحابة، فإذا أسند حديثاً إلى الصحابة فإنَّه صحيح الإسناد وإن لم يخرجاه، اهـ. ووافقه الذهبي.
وقال الحافظ ابن كثير: وهذا إسناد جيد قوي.
نعم، وفي الباب عن أبي ذر، يأتي عند المصنف عقب هذا.
ومن شواهد شطره الأخير حديث العرباض بن سارية.
فأخرج الإمام أحمد في مسنده [٤/ ١٢٧] رقم: ١٧١٩١، والبزار في مسنده [١٠/ ١٣٥] رقم: ٤١٩٩، والطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٥٢] رقم: ٦٢٩، والبيهقي في الدلائل [١/ ٨٠]، وابن عساكر في تاريخه جميعهم من حديث سعيد بن سويد عن عبد الأعلى بن هلال، عن العرباض بن سارية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إني عبد الله، وخاتم النبيين وإنّ آدم لمنجدل في طينته، وسأخبركم عن ذلك: أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشارة عيسى بي، ورؤيا أمي التي رأت** ـ وكذلك أمهات النبيين يرين ـ وإنّ أمَّ رسول الله ـ ﷺ ـ رأت حين وضعته نوراً أضاءت له قصور الشام.

١٦ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ عِمْرَانَ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ،

صححه ابن حبان برقم: ٦٤٠٤، والحاكم في المستدرك [٢/ ٦٠٠].
قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٢٣]: أحد أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح غير سعيد بن سويد، وقد وثقه ابن حبان.
وفي الباب أيضاً عن أبي أمامة، فأخرج الإمام أحمد في المسند [٥/ ٢٦٢] رقم: ٢٢٣١٥، وابن سعد في الطبقات [١/ ٨٣] رقم: ١٩٦، والطبراني في معجمه الكبير [٨/ ١٧٥] رقم: ٧٧٢٩، والبيهقي في الدلائل [١/ ٨٤]، وابن عساكر في تاريخه [١/ ١٦٦]، وإسماعيل الأصبهاني في الدلائل برقم: ١، جميعهم من حديث لقمان بن عامر، عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله ما كان بدء أمركم؟ قال: **أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشرى أخي عيسى عليه السلام، ورأت أمي كأنما خرج منها شيء أضاءت له قصور الشام**.
قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني، وإسناده حسن، وله شواهد تقويه.

١٦ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن عمران»:**
هو ابن أبي علي الأسدي مولاهم، الإمام الحافظ: أبو محمد الأصبهاني، نزيل الري، وأحد شيوخ المصنف الثقات، روى عنه البخاري خارج الصحيح.
قوله: «ثنا أبو داود»:
هو الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود بن الجارود الإمام الحافظ المتقن صاحب المسند، مولى آل الزبير بن العوام، لم يخرج له البخاري شيئاً في صحيحه لا لشيء، بل لكونه سمع من عدة مشايخ من أقرانه فما احتاج إليه قاله الحافظ الذهبي، قال ابن عدي: ما هو عندي، وعند غيري إلَّا متيقظ ثبت.

ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عُثْمَانَ الْقُرَشِيُّ،

قوله: «ثنا جعفر بن عثمان القرشي»:
هو جعفر بن عبد الله بن عثمان بن حميد القرشي، المخزومي، الحجازي، وقال الإمام البخاري: هو جعفر بن عبد الله بن كثير بن حميد، من بني أسد، وهو الذي يقال له: جعفر الحميدي، ونسب هنا إلى جده، وثقه الإمام أحمد، وابن حبان، أمَّا العقيلي فأدخله في ضعفائه، وقال في حديثه عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عباس في السجود على الحجر الأسود: رواه ابن جريج فلم يرفعه، ثم أورد بعده حديث الباب، وقال: لم يتابع عليه.
يقول الفقير خادمه: قد توبع جعفر في حديث السجود، وله غير شاهد، بسطت الكلام عليه في المناسك حيث أخرجه المصنف هناك، وأما حديث الباب فليس من شرط كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، ولا عدم وجود المتابعة توجب ضعف الراوي، قال الحافظ المزي متعقباً قول الإمام البخاري في أسماء بن الحكم: لم يرو عنه إلَّا هذا الحديث وحديث آخر لم يتابع عليه، قال: ما ذكره البخاري رحمه الله لا يقدح في صحة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه، أمَّا كونه لم يتابع عليه فليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، وفي الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلَّا من وجه واحد، نحو حديث: الأعمال بالنية، الذي أجمع العلماء على صحته، وتلقيه بالقبول، اهـ.
وقال الحافظ الذهبي مبكتاً على العقيلي: أنا أشتهي أن تعرِّفني من هو الثقة الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة إذا انفرد بأحاديث كان أرفع وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، قال: فانظر إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلَّا وقد انفرد بسنة، أفيقال له: لا يتابع عليه؟ وكذلك التابعون ومن بعدهم كل

واحد منهم عنده ما ليس عند الآخر من العلم، فإذا انفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً، اهـ. باختصار.
فإذا علم هذا فلا يترك قول الإمام أحمد ـ وهو الخبير في هذا ـ إلى قول العقيلي، سيما وأن العقيلي أسرف في هذا الباب حتَّى أدخل في الضعفاء جملة من رجال الصحيحين، ولذلك تكلم في كتابه هذا، حتَّى قال له الذهبي حين أدخل ابن المديني فيه قال: أفما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، اهـ. بتصرف باختصار.
فإن قيل: وهل علي بن المديني مثل جعفر بن عثمان حتَّى يقارن بينهما؟
فالجواب: أني لم أذكر هذا على سبيل المقارنة وإنما لأبين أن العقيلي غير منصف في هذا الباب، فلئن أورد ابن المديني أحد جبال الحفظ والإتقان وغيره من رجال الصحيحين، فإيراد غيره ممن وثق وله هفوة أو هفوتان من باب أولى، قال الحافظ الذهبي في الميزان متعقباً العقيلي وصنيعه في كتابه: ليس من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، وفائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع، اهـ.
نعم، والحق أن جعفر بن عثمان وإن وثقه الإمام أحمد، إلَّا أنه ليس في رتبة من وثقه الجمهور وحديثه في الصحيحين، وفي المقابل ليس هو في الضعفاء، ولا ممن يضعف الحديث من أجله، وقد ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فتأمل ذلك.
تنبيه: ذكر الشيخ مساعد بن سليمان في حاشيته على دلائل الأصبهاني أن

عَنْ عُمَرَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ،

جعفر بن عبد الله راوي الحديث ليس معروفاً بالرواية عن عثمان بن عروة، وإنما معروف بالرواية عن عمر بن عبد الله بن عروة، وفيما قاله نظر، ولعله اعتمد على كلام الدكتور أحمد سعد حمدان في حاشيته على اعتقاد اللالكائي، قال الحافظ المزي في تهذيبه في ترجمة عثمان بن عروة بن الزبير: روى عن أبيه عروة بن الزبير، روى عنه: أسامة بن زيد الليثي، وجعفر بن عبد الله بن عثمان القرشي. . . ، اهـ.

قوله: «عن عمر بن عروة»:

هو عمر بن عبد الله بن عروة كذلك سماه الإمام البخاري في تاريخه حين أسند طرفاً من حديث الباب، وهو ابن الزبير بن العوام الأسدي، عداده في صغار التابعين، قال ابن سعد: كان كبيراً قليل الحديث، اهـ.

ولعله ليس في مقدار ما يروى عنه ما يتبين به حاله، لذلك قال الحافظ في التقريب: مقبول. ولو قال: صدوق، لكان أولى، أخرج له الشيخان حديثاً، والنسائي حديثاً، وله عند المصنف في باب اتقاء الحديث عن النبي ﷺ، وهذا الموضع على ما فيه من الاختلاف، فالحديث معدود في أفراد جعفر بن عثمان، لم يروه عنه إلَّا أبو داود، وهو من مسند عروة بن الزبير لا غير عن أبي ذر، كذلك أخرجه أبو داود في مسنده ـ وليس في المطبوع منه ـ عزاه إليه كذلك ابن كثير في جامع المسانيد [١٣/ ٧٦١].

إذا تبين هذا فالحديث عند جعفر عن:

١ ـ عمر بن عروة ـ منسوباً لجده. وهو عمر بن عبد الله بن عروة ـ عن أبيه والمراد جده عروة، كذلك وقع في نسخة كبريللي وهي برواية أبي عبد الله: محمد بن محمد بن سرايا البلدي، والنسخة المغربية وهي برواية أبي العباس: أحمد بن عبد الله بن عبد الصمد البغدادي، ونسخة

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّكَ نَبِيٌّ حَتَّى اسْتَيْقَنْتَ؟

ولي الدين أفندي برواية غير واحد عن أبي الوقت، وعلى هذا أكثر الروايات كما سترى عند التخريج.

٢ ـ وروى جعفر هذا الحديث أيضاً عن عثمان بن عروة ـ وهو معروف بالرواية عنه كما يعلم من ترجمته في التهذيب ـ عن أبيه كذلك وقع في نسخة الشيخ مراد ملّا التركية وهي وإن كانت من النسخ غير المتقنة لكن أيدها ما في هامش نسخة السليمانية وفيها تصويب ما وقع في صلبها من تسميته بعمر بن عروة، وأيدها أيضاً ما جاء في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [١٤/ ١٧٢] رقم: ١٧٥٨٢ وعلى هذا بعض مصادر التخريج الآتي ذكرها.

أما عثمان بن عروة فهو أخو هشام بن عروة، وكان أصغر منه ومات قبله، وكان من خطباء قريش وأشرافها، وكان جميل الصورة والهيئة حتَّى قيل: لم يكن بالمدينة أحسن منه في الصورة، وهو قليل الحديث ثقة عند الجمهور.

قوله: «عن أبيه»:

هو عروة بن الزبير بن العوام ـ لما تقدَّم ذكره وبيانه ـ الإمام عالم المدينة: أبو عبد الله القرشي الأسدي، أحد الفقهاء السبعة، روى عن خالته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وجمع حديثها، وتفقه بها وكان يقول: ما ماتت عائشة حتَّى تركتها قبل ذلك بثلاث سنين. قال الزهري: رأيت عروة بحراً لا تكدره الدلاء. نعم، وحديثه هنا منقطع فإنَّه لم يسمع من أبي ذر.

قوله: «حتى استيقنت»:

وفي رواية ابن جرير وغيره: كيف علمت أنك نبي أول ما علمت ذاك

فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ أَتَانِي مَلَكَانِ وَأَنَا بِبَعْضِ بَطْحَاءِ مَكَّةَ، فَوَقَعَ أَحَدُهُمَا إِلَى الأَرْضِ، وَكَانَ الآخَرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: أَهُوَ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَزِنْهُ بِرَجُلٍ فَوُزِنْتُ بِهِ، فَوَزَنْتُهُ ثُمَّ قَالَ: زِنْهُ بِعَشَرَةٍ، فَوُزِنْتُ بِهِمْ فَرَجَحْتُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: زِنْهُ بِمِائَةٍ، فَوُزِنْتُ بِهِمْ فَرَجَحْتُهُمْ، ثُمَّ قَالَ: زِنْهُ بِأَلْفٍ، فَوُزِنْتُ بِهِمْ فَرَجَحْتُهُمْ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَنْتَثِرُونَ عَلَيَّ مِنْ خِفَّةِ الْمِيزَانِ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَوْ وَزَنْتَهُ بِأُمَّتِهِ لَرَجَحَهَا.

واستيقنت؟ وفي رواية لابن عساكر: **كيف علمت أنك نبي حين علمت ذلك واستيقنت أنك نبي؟** ووقع في النسخ المطبوعة: **كيف علمت أنك نبي حين استنبئت!**

قوله: «أتاني ملكان»:

وفي رواية البزار أنه ﷺ قال له: **ما علمت حتَّى أُعلمتُ ذلك.**

قوله: «لو وزنته بأمته لرجحها»:

اختصر المصنف هذه الرواية فلم يذكر فيها قصة شرح صدره ﷺ الشريف، ولعله اكتفى بذكرها في الرواية المتقدمة، وأورد هذه الرواية لبيان فضله على أمته بذكر الوزن، وقصة شرح الصدر مذكورة في هذا الحديث أيضاً ذكرها غير واحد من الأئمة في حديث جعفر بن عثمان هذا، وتمام الحديث كما عند الحافظ البزار:

ثم قال أحدهما لصاحبه: شق بطنه. فشق بطني، ثم أخرج منه فغم الشيطان، وعلق الدم فطرحها، فقال أحدهما للآخر: اغسل بطنه غسل الإنماء، واغسل قلبه غسل الملاء. ثم دعا بالسَّكينة كأنها رهرهة بيضاء، فأدخلت قلبي، ثم قال أحدهما: خط بطنه. فخاط بطني، وجعل الخاتم

بين كتفي، فما هو إلَّا وليا عني، كأني أعاين الأمر معاينة.

الفَغْم: الشيء العالق مما فيه حظ الشيطان، والفَغَم بالتحريك: الحرص، والمعنى أنهما أخرجا ما علق في قلبه مما يحرص به الشيطان، ويتسلط به عليه، وقوله: غسل الملاء، الملاء: جمع ملاءة وهي الملحفة، أو الإزار من الثياب، وقوله: كأنها رهرهة بيضاء: يقال لكل شيء أبيض صاف ذي شفافية رهره، وفي اللسان: الرهرهة حسن بصيص لون البشرة.

وحديث الباب رجال إسناده موثقون، إلَّا أنه منقطع، عروة لم يسمع من أبي ذر وجعفر بن عبد الله تقدم الكلام عليه.

أخرجه أبو داود في مسنده ـ وليس في المطبوع منه ـ كما في جامع المسانيد للحافظ ابن كثير [١٣/ ٧٦١].

تابعه عن أبي داود في تسميته: عمر بن عبد الله بن عروة وربما نسبه لجده فقال: عمر بن عروة:

١ ـ محمد بن بشار ـ في إحدى الروايتين عنه ـ أخرجه البخاري في تاريخه [٢/ ١٩٤] مقتصراً منه على لفظة: **كأني أعاين الأمر معاينة.**

٢، ٣ ـ عمرو بن علي ومحمد بن معمر أخرج حديثهما البزار في مسنده [٩/ ٤٣٦] رقم: ٤٠٤٨، وهو في كشف الأستار: باب بعثته ﷺ [٣/ ١١٥] رقم: ٢٣٧١.

قال الحافظ البزار: لا يروى إلَّا من هذا الوجه، ولا نعلم لعروة سماعاً من أبي ذر، اهـ.

وقال الهيثمي: جعفر بن عبد الله بن عثمان تكلم فيه العقيلي، ووثقه أبو حاتم، وابن حبان، اهـ. كذا قال رحمه الله: وإنما الذي وثقه الإمام أحمد، قال ابن أبي حاتم: حدثناه عبد الله بن أحمد فيما كتب إليّ يعني عن أبيه: جعفر ثقة.

٤ ـ أحمد بن المقدام، أخرج حديثه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد سياق: ما روي في نبوة النبي ﷺ متى كانت، وبما عرفت من العلامات [٤/ ٧٥٤] رقم: ١٤٠٥.

ومن طريق اللالكائي أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل: في فصل علامات نبوته حال صباه، رقم: ٢.

٥ ـ أحمد بن محمد الطوسي، أخرجه ابن جرير في تاريخه: ذكر الخبر عما كان من أمر النبي ﷺ عند ابتداء الله تعالى ذكره إياه بإكرامه بإرسال جبريل عليه السلام إليه بوحيه [٢/ ٣٠٤].

٦ ـ علي بن مسلم الطوسي، أخرجه من طريقه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في تاريخه: باب تطهير قلبه من الغل وإنقاء جوفه بالشق [٣/ ٤٦٠].

٧ ـ محمد بن بكار العيشي، أخرج حديثه العقيلي في الضعفاء [١/ ١٨٣].

* ورواه محمد بن المثنى، وبكار بن قتيبة، عن أبي داود بتسمية الراوي عثمان بن عروة، حديث ابن المثنى عند أبي نعيم في الدلائل: في الفصل الرابع عشر، في ذكر بدء الوحي برقم: ١٦٧.

وحديث بكار عند الجياني في فوائده فيما ذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٤/ ١٧٢] رقم: ١٧٥٨٢.

* ورواه ابن بشار في الرواية الثانية له فسمى الراوي عثمان بن عروة، أخرجه الروياني في مسنده فيما ذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة برقم: ١٧٥٨٢.

نعم، ولا يخفى أن قصة شرح صدره الشريف ثابتة، وكذلك قصة الوزن، ثبتت من غير هذا الوجه بإسناد صحيح، قال الحافظ البزار: ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري، ثنا النضر بن محمد الجرشي، ثنا عكرمة بن عمار،

١٧ ـ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ، أَنَا عَلِيٌّ ـ هو ابْنُ مُسْهِرٍ ـ، أَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِيهِمْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ.

عن أبي زميل، عن مالك بن مرثد، عن أبيه، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: **وزنت بألف من أمتي فرجحتهم فجعلوا يتناثرون عليَّ من كفة الميزان.**

وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله ﷺ: **يا أبا ذر رأيت كأني وزنت بأربعين أنت فيهم فوزنتهم.** وهذا إسناد رجاله على شرط مسلم غير مالك بن مرثد وهو ثقة، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وقال العقيلي: لا يتابع عليه. وقال الحافظ في التقريب: مقبول. قال الحافظ البزار عقب روايته لهذين الحديثين: وأحاديث النضر لا نعلم أحداً شاركه فيها، اهـ.

وهذا كلام التفرد من الثقة مقبول كما هو معلوم، والله أعلم.

١٧ ـ **قوله: «أخبرنا إسماعيل بن خليل»:**

الخزاز ـ بمعجمات ـ الإمام الحافظ: أبو عبد الله الكوفي، أحد مشايخ المصنف الثقات، وهو من مشايخ البخاري ومسلم أيضاً.

قوله: «هو ابن مسهر»:

في «ك»: علي بن مسهر، وهو القرشي، الإمام الحافظ: أبو الحسن الكوفي، قاضي الموصل، قال العجلي: كان ممن جمع الحديث والفقه.

قوله: «إنما أنا رحمة مهداة»:

إنما للحصر كما لا يخفى، وتستعمل أيضاً لقصر الصفة على الموصوف، أو الموصوف على الصفة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾، فأكرم الله هذه الأمة حيث

لم يبعثه ﷺ معنفاً، ولا منفراً إنما بعثه هادياً ومبشراً، رحمة للجميع لمن آمن به وصدقه، ولمن كفر به وعصاه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ ـ فهذا أمان للكافر والمؤمن ـ وقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ أمان للمؤمنين بعد موته، فالرحمة للكافر في الدنيا بأن يمهله ويمتعه في حياته، حتَّى إذا أخذه لم يفلته، بخلاف الأمم السابقة الذين عذبهم الله في الدنيا بحضرة أنبيائهم، وفي صحيح مسلم: **إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها**. وفيه أيضاً لمَّا قيل له: ادع على المشركين؛ قال: إني لم أبعث لعاناً، إنما بعثت رحمة. فجزى الله عنا نبينا أفضل ما هو أهله، وله الحمد والمنة أن جعلنا من أمته.

وحديث الباب إسناده على شرط الشيخين إلَّا أنه مرسل، رواه الحافظ ابن أبي شيبة في الفضائل من المصنف [١١/ ٥٠٤] باب ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ، رقم: ١١٨٣١، وابن سعد في الطبقات [١/ ١٩٢] باب ذكر مبعث رسول الله ﷺ وما بعث به. والحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ١٥٧] باب ذكر أسماء رسول الله ﷺ ثلاثتهم من طريق وكيع، عن الأعمش به.

* خالفهما مالك بن سعير فرواه عن الأعمش وأسنده عن أبي هريرة، أخرجه البزار في مسنده [٣/ ١١٤ كشف الأستار] باب بعثته ﷺ، قال البزار عقبه: لا نعلم أحداً وصله إلَّا مالك بن سعير، وغيره يرسله، ولا يقول: عن أبي هريرة، إنما يقول: عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٥٧]: رجال البزار رجال الصحيح.

وعلى هذا فمخالفة عبد الله بن نصر لأصحاب وكيع لم تصنع شيئاً، حيث رواه عنه فأسنده، أخرجه ابن عدي في الكامل [٤/ ١٥٤٦]،

٤ ـ بابُ مَا أَكْرَمَ اللهُ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ إِيمَانِ الشَّجَرِ بِهِ وَالْبَهَائِمِ وَالْجِنِّ

وعبد الله بن نصر ضعيف.

نعم، وأخرجه الحاكم في مستدركه [١/ ٣٥] كتاب الإيمان، باب هو ﷺ رحمة مهداة، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرطهما، فقد احتجا جميعاً بمالك بن سعير، والتفرد من الثقات مقبول، وأقره الذهبي على ذلك.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ١٥٧ ـ ١٥٨] باب ذكر أسماء رسول الله ﷺ، ورواه الرامهرمزي في الأمثال [/ ٤٤]، والطبراني في معجمه الصغير [١/ ٩٥]، وقال: لم يروه عن الأعمش إلَّا مالك، اهـ. أراد: لم يروه موصولاً، لأنه قد رواه غير مالك، عن الأعمش.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب برقم: ١١٦٠، ١١٦١.

وأصله في صحيح مسلم من حديث أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله ادع على المشركين. قال: **إني لم أبعث لعاناً، وإنما بعثت رحمة**.

* * *

قوله: «من إيمان الشجر به والبهائم...»:

لا غرابة فيه، وإنما يستغرب من لا عقل له، لأن الله تعالى قادر على أن يخلق الإدراك ويجعله في كل شيء، قال الحافظ البيهقي رحمه الله: وفي هذه الأحاديث دلالة على أن الجمادات قد يخلق الله لها إدراكاً كالحيوان، بل كأشرف الحيوان، وفيه تأييد لقول من يحمل قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ...﴾ الآية على ظاهره. وقال القاضي عياض رحمه الله: ويعضد هذه الأخبار ـ يعني إيمان الشجر

١٨ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، ثَنَا أَبُو حَيَّانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ،

والبهائم ـ حديث أنين الجذع، وهو في نفسه مشهور منتشر، والخبر به متواتر.

١٨ ـ **قوله: «محمد بن طريف»:**

هو البجلي، الحافظ الصدوق: أبو جعفر الكوفي أحد مشايخ المصنف الثقات، كان ابن نمير يثني عليه. وقوله: ثنا محمد، وفي نسخة «ك» أنا.

قوله: «محمد بن فضيل»:

هو ابن غزوان الضبي، الإمام العلم: أبو عبد الرحمن الكوفي، أحد الحفاظ المتفق على توثيقه والاحتجاج بخبره، رمي بالتشيع، وهو معتدل، قال الحافظ في الفتح: الرجل ثقة لا يتوقف في قبول مروياته.

قوله: «ثنا أبو حيان»:

هو يحيى بن سعيد بن حيان الكوفي، الإمام العابد الزاهد، ذهل عنه الحافظ الذهبي فلم يدخله في النبلاء، قال العجلي: كوفي ثقة، كان خياراً صالحاً مبرزاً صاحب سنة.

قوله: «عن عطاء»:

هو ابن أبي رباح، الإمام فقيه الحرم، ومفتي أهل مكة: أبو محمد القرشي مولاهم، أحد العلماء العاملين افترش المسجد عشرين سنة، وكان عالماً بالمناسك، أدرك جماعة من الصحابة، ويقال: لم يسمع من ابن عمر شيئاً إنما رآه رؤيا، وسيأتي الكلام على ذلك.

قوله: «كنا مع النبي ﷺ»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: مع رسول الله ﷺ.

فَأَقْبَلَ أَعْرَابِيٌّ فَلَمَّا دَنَا مِنْهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: إِلَى أَهْلِي، قَالَ: هَلْ لَكَ فِي خَيْرٍ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: وَمَنْ يَشْهَدُ عَلَى مَا تَقُولُ؟ قَالَ: هَذِهِ السَّلَمَةُ، فَدَعَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَهِيَ بِشَاطِئِ الْوَادِي، فَأَقْبَلَتْ تَخُدُّ الأَرْضَ خَدًّا حَتَّى قَامَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ ﷺ فَاسْتَشْهَدَهَا ثَلَاثاً فَشَهِدَتْ ثَلَاثاً أَنَّهُ كَمَا قَالَ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَنْبَتِهَا، وَرَجَعَ الأَعْرَابِيُّ إِلَى قَوْمِهِ، وَقَالَ: إِنِ اتَّبَعُونِي أَتَيْتُكَ بِهِمْ، وَإِلَّا رَجَعْتُ فَكُنْتُ مَعَكَ.

قوله: «قال له رسول الله»:

وفي «ك»: قال له النبي ﷺ...

قوله: «ومن يشهد على ما تقول؟»:

وفي رواية ابن حبان: هل من شاهد على ما تقول؟

قوله: «هذه السلمة»:

السلم: شجر من العضاة، ورقها القرظ الذي يدبغ به الأديم، يقال: وبه سمي الرجل سلمة، والجمع سلمات، ويقال أيضاً: أنها ذات شوك لها زهرة صفراء فيها حبة خضراء طيبة الريح، ووقع عند ابن حبان أنه ﷺ قال: **هذه السمرة**. وهو أيضاً ضرب من العضاة، وقيل: من الشجر صغار الورق قصار الشوك، يقال: ليس في العضاة شيء أجود خشباً من السمر، واحدتها سمرة، وبها سمي الرجل سمرة، اهـ. لسان.

قوله: «تخد الأرض»:

أي: تشق الأرض، ومنه الخد والأخدود والجمع أخاديد.

قوله: «فكنت معك»:

تصحفت في جميع النسخ المطبوعة إلى: مكثت.

وظاهر إسناد حديث الباب على شرط الشيخين غير محمد بن طريف شيخ المصنف وهو ثقة من رجال مسلم، والظاهر أيضاً عدم وجود علة فيه، قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ: هذا إسناد جيد، ولم يخرجوه، ولا رواه أحمد. وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٩٢]: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

يقول الفقير خادمه: والحقيقة أن فيه عللاً خفية لا تقدح إن شاء الله في أصل حديث الباب، فمنها:

١ ـ قول ابن معين والإمام أحمد وغيرهما: لم يسمع عطاء من ابن عمر شيئاً، إنما رآه رؤيا، وهذا يعني أنه منقطع.

٢ ـ قول ابن أبي حاتم، عن أبيه: لم يسمع أبو حيان من عطاء، ولم يرو عنه، وهذا يعني أن فيه انقطاعاً آخر.

٣ ـ قول ابن أبي حاتم، عن أبيه: ليس هذا من حديث عطاء، كذا في العلل لابنه [١/ ٢٩٣].

وقد صحح حديث الباب جملة من العلماء، ولم أر من تابع أبا حاتم على قوله، وبكل حال قد روي حديث الباب من غير هذا الوجه على ما سأبينه قريباً إن شاء الله.

أخرجه ابن حبان في صحيحه في المعجزات [١٤/ ٤٣٤] ذكر شهادة الشجر للمصطفى ﷺ بالرسالة، رقم: ٦٥٠٥ والطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ٤٣١]، رقم: ١٣٥٨٢، والحاكم ـ كما في جزء الشمائل من التاريخ لابن كثير [٢٣٨] ـ ثلاثتهم من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، عن ابن فضيل به.

ومن طريق الحاكم رواه الحافظ البيهقي في الدلائل ـ إجازة ـ [٦/ ١٤]

باب مشي العذق الذي دعاه محمد ﷺ.

ورواه الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٣٣ كشف الأستار]، باب انقياد الشجر له ﷺ، من طريق علي بن المنذر، ثنا ابن فضيل به، رقم: ٢٤١١، وأبو يعلى في مسنده [١٠/ ٣٤] عن أبي هشام الرفاعي، عن ابن فضيل به، رقم: ٥٦٦٢.

نعم، وفي الباب عن بريدة بن الحصيب، وعمر بن الخطاب، وأنس بن مالك.

قال الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٣٢ كشف الأستار]: ثنا إبراهيم ابن الجنيد، ومحمد بن يزيد، ثنا عبد العزيز بن الخطاب، ثنا حبان بن علي، ثنا صالح بن حيان، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال: **جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: أرني آية. قال: اذهب إلى تلك الشجرة فادعها. فذهب إليها فقال: إن رسول الله ﷺ يدعوك. فقالت ـ يعني: فمالت ـ على كل جانب منها حتَّى قلعت عروقها، ثم أقبلت حتَّى جاءت إلى رسول الله ﷺ فأمرها رسول الله ﷺ أن ترجع، فقام الرجل فقبل رأسه ويديه ورجليه وأسلم.**

قال البزار: لا نعلم من رواه عن صالح إلَّا حبان، ولا نعلم يروى في تقبيل الرأس إلَّا هذا رقم: ٢٤٠٩.

نعم، وأخرجه أيضاً الحافظ ابن الأعرابي في جزء القبل والمعانقة من طريق عبد العزيز بن الخطاب، ثنا حبان به، رقم: ٤٢، وهو شاهد لحديث الباب.

وأما حديث عمر فسيأتي ذكره عند الكلام على حديث أنس عند المصنف رقم: ٢٤.

وحديث ابن عباس يأتي أيضاً برقم: ٢٥، والله أعلم.

١٩ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ

---

١٩ ـ قوله: «حدثنا عبيد الله بن موسى»:

العبسي مولاهم، الإمام الحافظ: أبو محمد الكوفي المقرئ، روى عنه الإمام أحمد، وابن معين، وروى عنه أيضاً البخاري في صحيحه، أقرأ الناس بالكوفة، وهو أول من صنف بها المسند على ترتيب الصحابة.

قوله: «عن إسماعيل بن عبد الملك»:

هو ابن أبي الصفيرا الأسدي، المكي، كنيته: أبو عبد الملك، وهو ممن اختلف في الاحتجاج به، وماله عند المصنف غير هذا الموضع، وهو في الفضائل كما ترى.

قوله: «عن أبي الزبير»:

اسمه: محمد بن مسلم بن تدرس القرشي المكي، مولى حكيم بن حزام، مشهور بكنيته، معروف بالتدليس، لذلك يخشى من عنعنته، وقد أخرج له مسلم نسخته عن جابر، ولولا أنها صحت عنده ما أدخلها في الصحيح سيما نسخة الليث عنه المسموعة عن جابر، قال ابن عدي: وكفى بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإنَّ مالكاً لا يروي إلَّا عن ثقة.

قوله: «عن جابر»:

هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الصحابي الكبير، صاحب الفضائل والمناقب، روى عن النبي ﷺ علماً كثيراً، وكان مفتي المدينة في زمانه، غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة.

قوله: «في سفر»:

وقع في رواية الطبراني أن سفرهم هذا كان لغزوة ذات الرقاع، قال محمد بن طلحة: وكانت تسمى بغزوة الأعاجيب، ووقع في

ـ وَكَانَ لَا يَأْتِي الْبَرَازَ حَتَّى يَتَغَيَّبَ فَلَا يُرَى ـ فَنَزَلْنَا بِفَلَاةٍ مِنَ الأَرْضِ لَيْسَ فِيهَا شَجَرٌ وَلَا عَلَمٌ فَقَالَ: يَا جَابِرُ اجْعَلْ فِي إِدَاوَتِكَ مَاءً ثُمَّ انْطَلِقْ بِنَا، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا حَتَّى لَا نُرَى، فَإِذَا هُوَ بِشَجَرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُ أَذْرُعٍ، فَقَالَ: يَا جَابِرُ انْطَلِقْ إِلَى هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَقُلْ: يَقُولُ لَكِ رَسُولُ الله ﷺ الحَقِي بِصَاحِبَتِكِ حَتَّى أَجْلِسَ خَلْفَكُمَا، فَرَجَعَتْ إِلَيْهَا، فَجَلَسَ رَسُولُ الله ﷺ خَلْفَهُمَا، ثُمَّ رَجَعَتَا إِلَى مَكَانِهِمَا، فَرَكِبْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، وَرَسُولُ الله ﷺ بَيْنَنَا كَأَنَّمَا عَلَيْنَا الطَّيْرُ تُظِلُّنَا،

رواية ابن مسعود بنحو سياق جابر أنها كانت في غزوة حنين، فيحتمل تعدد القصة إذا صحت رواية ابن مسعود على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

قوله: «كان لا يأتي البراز حتَّى يتغيب»:

أصل البَراز ـ بالفتح ـ الفضاء الواسع من الأرض، ليس به خَمَر من شجر ولا غيره، فإذا خرج الإنسان إلى ذلك الفضاء قيل: برز، أي خرج إلى البراز، ثم استعملوه في التعبير به عن قضاء الحاجة كناية، كما كنوا عنه بالخلاء، لأنهم كانوا لا يتبرزون إلَّا في الأمكنة الخالية البعيدة عن الناس، وقد كان ﷺ أشد الناس حياء، وأشد حياء من العذراء في خدرها.

قوله: «أربع أذرع»:

وفي نسخة «ك» أربعة أذرع، وهو خطأ، فإنَّ الذراع عند سيبويه وغير واحد من أهل اللغة مؤنثة قال بعضهم يصف قوساً عربية:

ارمي عليها وهي فَرْعٌ أجمعُ وهي ثلاث أذرعٍ وإصبعُ

ووقع في رواية يونس بن بكير، عن إسماعيل: بينهما أذرع بدون تحديد.

قوله: «كأنما علينا الطير»:

وقال ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى: كأنما على رؤوسنا الطير ووقع في رواية البيهقي من طريق يونس بن بكير، عن إسماعيل بن

فَعَرَضَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ ابْنِي هَذَا يَأْخُذُهُ الشَّيْطَانُ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: فَتَنَاوَلَ الصَّبِيَّ فَجَعَلَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُقَدَّمِ الرَّحْلِ ثُمَّ قَالَ: اخْسَأْ عَدُوَّ الله أَنَا رَسُولُ الله، اخْسَأْ عَدُوَّ الله أَنَا رَسُولُ الله، ثَلَاثاً، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهَا، فَلَمَّا قَضَيْنَا سَفَرَنَا مَرَرْنَا بِذَلِكَ المَكَانِ فَعَرَضَتْ لَنَا المَرْأَةُ مَعَهَا صَبِيُّهَا، وَمَعَهَا كَبْشَانِ تَسُوقُهُمَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله اقْبَلْ مِنِّي هَدِيَّتِي، فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا عَادَ إِلَيْهِ بَعْدُ، فَقَالَ: خُذُوا مِنْهَا وَاحِداً، وَرُدُّوا عَلَيْهَا الآخَرَ، قَالَ:

عبد الملك: كأنما علينا الطير يظلنا ــ بالياء التحتية.

قوله: «يأخذه الشيطان»:

يعني: يتسلط عليه، فيجعله كالمجنون، أو يعمل أعمال المجنون الذي لا يدري ما يقول وما يفعل، وقد جاء ذلك صريحاً في رواية ابن عباس وفيه أنها قالت: إن ابني به جنون، وإنه يأخذه عند غدائنا وعشائنا فيخبث علينا. زاد في رواية ابن أبي شيبة، عن عبيد الله بن موسى: مراراً.

قوله: «إخسأ»:

كلمة زجر يراد بها الطرد والإبعاد مع التحقير والصغار، والخاسئ: المبعد المطرود، يقال: خسأت الكلب إذا زجرته وأبعدته، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾. قال الزجاج: تباعُدُ سخط، وفي قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: صاغراً.

قوله: «ثم دفعه إليها»:

وفي رواية يونس بن بكير، عن إسماعيل: ثم ناولها إياه.

قوله: «خذوا منها واحداً»:

صريح في جواز قبول الهدية على الرقية، وأصرح منه حديث الرقية بفاتحة

ثُمَّ سِرْنَا وَرَسُولُ الله ﷺ بَيْنَنَا كَأَنَّمَا عَلَيْنَا الطَّيْرُ تُظِلُّنَا، فَإِذَا جَمَلٌ نَادٌّ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ السِّمَاطَيْنِ خَرَّ سَاجِداً، فَجَلَسَ رَسُولُ الله ﷺ وَقَالَ: عَلَيَّ النَّاسَ، مَنْ صَاحِبُ الجَمَلِ؟ فَإِذَا فِتْيَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ قَالُوا: هُوَ لَنَا يَا رَسُولَ الله، قَالَ: فَمَا شَأْنُهُ؟ قَالُوا: اسْتَنَيْنَا عَلَيْهِ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً، وَكَانَتْ بِهِ شُحَيْمَةٌ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَنْحَرَهُ فَنُقَسِّمَهُ بَيْنَ غِلْمَانِنَا، فَانْفَلَتَ مِنَّا، قَالَ: بِيعُونِيهِ، قَالُوا: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ الله، قَالَ: أَمَّا لِي،

الكتاب في الصحيح، وأما أمره ﷺ بأن يردوا عليها الآخر، فلعله علم ﷺ فقرها وحاجتها فقبل أحدهما جبراً لخاطرها، ورد عليها الآخر شفقة عليها وعلى حالها، والله أعلم.

قوله: «جمل ناد»:

أي: شارد، يقال: ند البعير ندوداً إذا نفر وشرد وذهب على وجهه.

قوله: «بين السماطين»:

السماط: الجماعة من الناس، وقوله: بين السماطين، المراد الجماعة الذين كانوا مصطفين عن جانبيه ﷺ، ووقع في النسخ المطبوعة: حتَّى إذا كان بين سماطين.

قوله: «استنينا»:

وفي رواية يونس بن بكير، عن إسماعيل: سنونا عليه، يقال: سنت الناقة تسنوا إذا سقت الأرض، والقوم يسنون لأنفسهم إذا استقوا، ويستنون إذا سنوا لأنفسهم، مأخوذ من السانية، وهي الناضحة أو الناقة التي يُستقىٰ عليها.

قوله: «أمّا لي»:

يعني: أمّا وقد جعلتموه لي، أو جعلتم أمره لي، فإني أريدكم أن تحسنوا إليه وهو بينكم حتَّى يأتيه أجله، ووقع في رواية ابن أبي شيبة،

فَأَحْسِنُوا إِلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ أَجَلُهُ، قَالَ الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا رَسُولَ اللهِ نَحْنُ أَحَقُّ بِالسُّجُودِ لَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ قَالَ: لَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ أَنْ يَسْجُدَ لِشَيْءٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ، كَانَ النِّسَاءُ لأَزْوَاجِهِنَّ.

عن عبيد الله بن موسى: أمّا لا، يعني: أمَّا وقد أبيتم أن تبيعونيه، وفي رواية يعلى بن مرة بمثل قصة جابر أنهم لـمَّا قالوا له: بل هو لك يا رسول الله. قال: فوسمه بسمة الصدقة ثم بعث به، فيحتمل تعدد القصة، والله أعلم.

قوله: «قال المسلمون عند ذلك»:

زعم الخفاجي رحمه الله في النسيم أن القائل هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، كذا في رواية أنس عند الإمام أحمد والبزار، ولم أجده، والذي عندهما هو نفس لفظ حديث الباب، وفيه: **فقال له أصحابه: هذه بهيمة لا تعقل، تسجد لك ونحن نعقل**... الحديث.

قال غير واحد من أهل العلم: إنما كان سجود غير العاقل ليس ممنوعاً لأنه منه سجود تعظيم لا عبادة، كسجود الكواكب ليوسف عليه السلام، فقوله ﷺ في رواية أخرى: **لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد**؛ يختص بالعقلاء فقط دون غيرهم من البهائم ومن لا يعقل، فتأمل.

قوله: «لا ينبغي لشيء أن يسجد لشيء»:

هكذا قال عبيد الله بن موسى أحد الأثبات، وخالفه يونس بن بكير فقال: لا ينبغي لبشر أن يسجد لبشر. قال الحافظ الذهبي: وهذا أصح.

قوله: «كان النساء لأزواجهن»:

يعني: لعظم حقوقهم الواجبة عليهن.

وحديث الباب إسناده حسن لغيره، أخرجه من طريق المصنف: الحافظ الذهبي في قسم السيرة النبوية من سير أعلام النبلاء [٢/ ٣٠٥].

والقصة صحيحة ثابتة، قد رويت عن ثلاثة من الصحابة بطرق متعددة يأتي بيانها.

تابعه ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى، أخرجه في المصنف، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى نبيه محمداً ﷺ، [١١/ ٤٩٠] رقم: ١١٨٠٣، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٨١] باب في ذكر الأخبار من شكوى البهائم والسباع، أورده مقتصراً على قصة الجمل رقم: ٢٨١، وأخرجها أيضاً الحافظ إسماعيل الأصبهاني في الدلائل [/ ١٤٨] من طريق ابن أبي شيبة، مقتصراً على قصة الجمل، رقم: ١٨٥.

وتابعه أيضاً الحافظ عبد بن حميد أخرجه في مسنده [/ ٣٢٠] من المنتخب: ثنا عبيد الله بن موسى به القصة بطولها رقم: ١٠٥٣.

وتابع عبيد الله، عن إسماعيل: يونس بن بكير، أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل من طريقه [٦/ ١٨ ـ ١٩] باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر، ورواه في الاعتقاد [١٩١ ـ ١٩٢] باب القول في إثبات نبوته ﷺ.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٧]: رواه الطبراني في الأوسط باختصار كثير.

يقول الفقير خادمه: وأصل هذا الحديث عند أبي داود، وابن ماجه، أخرجاه مقتصرين منه على ما يتعلق بترجمة الباب عندهما، حيث أخرجه أبو داود في الطهارة، باب التخلي عند قضاء الحاجة: ثنا مسدد، ثنا عيسى بن يونس، أخبرنا إسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله: **أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز انطلق حتَّى لا يراه أحد**؛ رقم: ٢.

وأخرجه ابن ماجه كذلك، باب التباعد للبراز في الفضاء، من طريق

ابن أبي شيبة، المتقدم: ثنا عبيد الله بن موسى، أنا إسماعيل بن عبد الملك، عن أبي الزبير، عن جابر قال: **خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر، وكان رسول الله ﷺ لا يأتي البراز حتَّى يتغيب فلا يرى**. رقم: ٣٣٥. وأشار إليه الحاكم في المستدرك [١/ ١٤٠] برقم: ٤٨٩ من طريق يحيى بن معين، ثنا عبد الحميد الحماني، ثنا إسماعيل بن عبد الملك به.

هذا وقصة جابر قد رواها من الصحابة أيضاً أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، ويعلى بن مرة.

أما حديث أنس، فقال الإمام أحمد في مسنده [٣/ ١٥٨]: ثنا خلف بن خليفة، عن حفص بن أخي أنس بن مالك، عن عمه أنس بن مالك قال: فذكر نحو حديث جابر، وأخرجه البزار في مسنده [٣/ ١٥١ كشف الأستار] باب أدب الحيوانات معه: ثنا محمد بن معاوية، عن خلف بن خليفة به، رقم: ٢٤٥٤، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٤]: رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح، غير حفص ابن أخي أنس وهو ثقة.

وأما رواية ابن مسعود رضي الله عنه فأخرجها البزار في مسنده [٣/ ١٣٤ كشف الأستار] كتاب علامات النبوة، باب انقياد الشجر له: ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى، ثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود قال: **كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة حنين، فأراد أن يبرز، وكان إذا أراد ذلك يتباعد حتَّى لا يراه أحد**... ثم ذكر الحديث بنحو سياق جابر بن عبد الله، رقم: ٢٤١٢.

وأخرجها الحافظ أبو القاسم الأصبهاني من وجه آخر في الدلائل [/ ١٢٦] من حديث أبي قرة، عن زمعة بن صالح، عن زياد، عن أبي الزبير، أنه سمع يونس بن خباب يحدث أنه سمع أبا عبيدة يحدث عن عبد الله بن مسعود، رقم: ١٣٥، وأخرجها من هذا الوجه

أيضاً الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٢٠] باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر، قال الحافظ عقبها: وحديث جابر أصح، وهذه الرواية ينفرد بها زمعة بن صالح، عن زياد ـ أظنه ابن سعد ـ عن أبي الزبير.

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٩]: رواه البزار بنحوه، والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه زمعة بن صالح وُثِّق على ضعفه، وبقية رجاله حديثهم حسن، وأسانيد الطريقين ضعيفة.

وأما رواية يعلى بن مرة فأخرجها الإمام أحمد في مسنده [٤/ ١٧٢] من طريق وكيع، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن يعلى بن مرة، عن أبيه بنحو سياق جابر بن عبد الله، ومن طريقه أخرجها الحافظ أبو نعيم في الدلائل باختصار [٢/ ٣٩٠] باب ذكر ما روي في تسليم الأشجار وإطاعتهن له برقم: ٢٩٢، وأخرجها الطبراني في الكبير [٢٢/ ٢٦٤] من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش برقم: ٦٧٩، ورواها الحاكم في المستدرك [٢/ ٦١٧] كتاب التاريخ، باب اجتماع الشجرتين بأمر رسول الله ﷺ، من طريق يونس بن بكير، عن الأعمش به، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة، وأقره الذهبي في التلخيص، ومن طريق الحاكم أخرجها الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٢٠] باب ذكر المعجزات الثلاث التي شهدهن جابر بن عبد الله، وأخرجها ابن سعد في الطبقات [١/ ١٧٠] باب ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي: ثنا وكيع، عن الأعمش بلفظ مختصر.

ورواها الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٨٨] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ من الفضائل من وجه آخر فقال: ثنا عبد الله بن نمير، ثنا عثمان بن حكيم، أخبرني عبد الرحمن بن عبد العزيز، عن يعلى بن مرة، بمثل حديث جابر رقم: ١١٨٠٢، ومن طريقه أخرجها

٢٠ ــ حَدَّثَنَا يَعْلَى،

الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [/١٥٨] مقتصراً على قصة الجمل، وأخرجها في موضع آخر من الدلائل [/١٨٧ ــ ١٨٨] من وجه آخر مطولاً من حديث المسعودي، عن يونس بن خباب، عن ابن يعلى بن مرة الثقفي، عن أبيه بنحو حديث جابر رقم: ٢٤٠.

وأخرجها أيضاً من طريق ابن أبي شيبة الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٦٥] باب ذكر أخبار في أمور شتَّى بلفظ مختصر رقم: ٣٩٤، وأخرجها الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢٩٥ ــ ٢٩٦] كتاب فضائل سيد الأولين والآخرين، باب علامات النبوة من وجه آخر من حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حفص، عن يعلى بن مرة به رقم: ٣٧١٨.

قال الحافظ ابن كثير بعد إيراده لطرق هذا الحديث: فهذه طرق جيدة متعددة تفيد غلبة الظن أو القطع عند المتبحرين أن يعلى بن مرة حدَّث بهذه القصة في الجملة، وقد تفرد بهذا كله الإمام أحمد دون أصحاب الكتب الستة، ولم يرو أحد منهم شيئاً سوى ابن ماجه، فإنَّه روى عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن يحيى بن سليم، عن ابن خثيم، عن يونس بن خباب، عن يعلى: **أن رسول الله ﷺ كان إذا ذهب إلى الغائط أبعد**.

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٦]: رواه أحمد بإسنادين، والطبراني بنحوه، وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح، والله أعلم.

٢٠ ــ قوله: «حدثنا يعلى»:

هو ابن عبيد الطنافسي أحد الأئمة الأعلام، ومشايخ الإسلام، انتهى إليه علو الإسناد بالكوفة مع جعفر بن عون، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به، ولينوه شيئاً في سفيان الثوري لذلك تجنب الشيخان إخراج حديثه عنه.

ثَنَا الأَجْلَحُ، عَنِ الذَّيَّالِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله رضيَ اللهُ عنهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حَتَّى دَفَعْنَا إِلَى حَائِطٍ فِي بَنِي النَّجَّارِ، فَإِذَا فِيهِ جَمَلٌ لَا يَدْخُلُ الْحَائِطَ أَحَدٌ إِلَّا شَدَّ عَلَيْهِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ فَدَعَاهُ،

قوله: «ثنا الأجلح»:

هو ابن عبد الله الكندي، أبو حجية، يقال: اسمه يحيى، والأجلح لقب، اختلف فيه، وقد شرحت حاله في المقدمة، توسط في أمره ابن عدي فقال: له أحاديث صالحة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق.

قوله: «عن الذيال بن حرملة»:

الأسدي، كوفي من أفراد المصنف، ليس له في الكتب الستة شيء، سكت عنه أبو حاتم والبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات.

قوله: «أحد»:

يعني: من غير أصحاب البستان الذين يعرفهم ويألفهم.

وقوله: «شد عليه»:

أي: حمل عليه وأسرع يريد إيذاءه، والمعنى: إن هذا جمل صؤول، يصول على الغرباء، وإذا كان هذا حاله فربما جرَّ على أهل الحائط جناية ومصيبة، فإنَّه إذا صال عمي عن إدراك ما يفعل، ولذلك روي عنه ﷺ أنه استعاذ من الجمل الصؤول، ففي الطبراني من حديث عائشة بنت قدامة مرفوعاً: **اللهم إني أعوذ بك من شر الأعميين السيل، والبعير الصؤول**؛ وإسناده ضعيف. قاله الحافظ السيوطي، قال ابن الأثير: سماهما أعميين لما يصيب من يصيبانه من الحيرة في أمره، وأنهما إذا وقعا لا يتقيان موضعاً ولا يتجنبان شيئاً كالأعمى الذي لا يدري أين يسلك، فهو يمشي حيث أدته رجله.

فَجَاءَ وَاضِعاً مِشْفَرَهُ فِي الأَرْضِ حَتَّى بَرَكَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: هَاتُوا خِطَاماً، فَخَطَمَهُ وَدَفَعَهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ الْتَفَتَ فَقَالَ: مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلَّا يَعْلَمُ أَنِّي رَسُولُ الله، إِلَّا عَاصِيَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ.

قوله: «واضعاً مشفره»:

بكسر الميم، وسكون الشين المعجمة، وفتح الفاء والراء، هو في الإبل كالشفة للإنسان، وبمنزله الجحفلة للفرس، والخرطوم للسباع، والمنقار للطيور.

قوله: «حتى برك»:

أي: ألقى بصدره إلى الأرض، يقال: بركت الإبل إذا جثمت على صدرها.

قوله: «ثم التفت»:

أي: إلى الناس، كما وقع في رواية الإمام أحمد وغيره.

قوله: «ما بين السماء والأرض»:

وقال ابن نمير ـ عند ابن أبي شيبة ـ ومصعب بن سلام عند الإمام أحمد، كلاهما عن الأجلح: إنه ليس شيء بين السماء والأرض إلَّا يعلم أني رسول الله... الحديث، وقال الذيال، عن ابن عباس: ما بين لابتيها أحد إلَّا يعلم أني نبي الله إلَّا كفرة الجن والإنس.

وقد زيد في النسخ المطبوعة في هذا الحديث كلمة: «أحد» ففيها: **ما بين السماء إلى الأرض أحد إلَّا يعلم أني رسول الله...** الحديث، وليست في الأصول الخطية، ولعلها من زيادات النساخ.

وإسناد حديث الباب جوّده الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ، تابعه عن يعلى بن عبيد: عبد بن حميد، أخرجه في مسنده [/ ٣٣٧] من المنتخب: ثنا يعلى، ثنا الأجلح به، رقم: ١١٢٢، ومن طريق عبد، رواه ابن حبان في ثقاته [٤/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣] في ترجمة الذيال بن حرملة، من الثقات.

وتابع يعلى بن عبيد، عن الأجلح:
١ ـ عبد الله بن نمير، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٧٣] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ رقم: ١١٧٦٨، ومن طريقه أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٨٠] باب ذكر الأخبار من شكوى البهائم، والسباع رقم: ٢٧٩، ورواه أبو القاسم الأصبهاني أيضاً من طريق ابن أبي شيبة في دلائل النبوة [/ ١٥٨] رقم: ١٨٣.
٢ ـ الوليد بن القاسم، رواه الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٥١ كشف الأستار]، باب أدب الحيوانات معه ﷺ، رقم: ٢٤٥٣.
٣ ـ علي بن مسهر، أخرجه أبو نعيم في الدلائل أيضاً [٢/ ٣٨٠] رقم: ٢٧٩.
٤ ـ مصعب بن سلام، أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٣١٠]، رقم: ١٤٣٧٣.
* خالف أبو بكر ابن عياش تلامذة الأجلح المتقدمين، فرواه عن الأجلح، عن الذيال، عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في الكبير [١٢/ ١٥٥] رقم: ١٢٧٤٤، ومن طريقه أخرجه الحافظ إسماعيل الأصبهاني في الدلائل [/ ١٢٩] رقم: ١٣٩، ورواه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٣٠]، باب ذكر البعير الذي سجد للنبي ﷺ وأطاع أهله بعدما امتنع عليهم ببركته ﷺ.
قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٦٠]: وهذا من هذا الوجه عن ابن عباس غريب جدًّا، والأشبه رواية الإمام أحمد، عن جابر، اللهم إلَّا أن يكون الأجلح قد رواه عن الذيال، عن جابر، وعن ابن عباس، والله أعلم، اهـ.
وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٤]: رواه الطبراني ورجاله ثقات وفي بعضهم ضعف، اهـ. ولعله قصد الأجلح، والأجلح صدوق إن شاء الله.

٢١ ـ أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما

---

٢١ ـ قوله: «أخبرنا الحجاج بن منهال»:

البصري، الإمام العابد القدوة: أبو محمد الأنماطي المشهور قال الفلاس: ما رأيت مثله فضلاً وديناً. وقال خلف كردوس: صاحب سنة يظهرها، روى عنه البخاري وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «ثنا حماد بن سلمة»:

ابن دينار البصري، الإمام شيخ الإسلام: أبو سلمة النحوي، البزاز، ابن أخت حميد الطويل، وكان من أعلم الناس بحديث ثابت، وكان شديداً على أهل البدع والأهواء لذلك قال ابن المديني والإمام أحمد: إذا رأيت من يغمزه فاتهمه، يعني إذا غمزه في دينه ورأيه، نعم، فأما ما ذكر من أنَّ لهُ أوهاماً فهي كما قال الحافظ الذهبي: مغمورة في سعة ما روى، استشهد به البخاري، وروى له الباقون.

قوله: «عن فرقد السبخي»:

منسوب إلى سبخة الكوفة، كنيته: أبو يعقوب البصري، قال مغيرة: أول من دلنا على إبراهيم النخعي: فرقد السبخي، قال ابن حبان: كان من عبَّاد أهل البصرة وقرائهم، تردد فيه ابن معين، واختلف في الاحتجاج به، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع، وهو في الفضائل كما ترى.

قوله: «عن سعيد بن جبير»:

الإمام الشهيد المقرئ المفسر: أبو محمد أو أبو عبد الله الأسدي مولاهم الوالبي، الكوفي، أحد تلاميذ مدرسة ابن عباس، قرأ القرآن عليه، وأخذ عنه التفسير والفقه، وكان صاحب عبادة وزهد يختم كل يوم فيما بين المغرب والعشاء في ليالي رمضان، وله مناقب وفضائل مبسوطة في المطولات.

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِابْنٍ لَهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ ابْنِي بِهِ جُنُونٌ، وَإِنَّهُ يَأْخُذُهُ عِنْدَ غَدَائِنَا وَعَشَائِنَا فَيُخَبِّثُ عَلَيْنَا، فَمَسَحَ رَسُولُ الله ﷺ صَدْرَهُ وَدَعَا، فَثَعَّ ثَعَّةً، وَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ مِثْلُ الجَرْوِ الأَسْوَدِ فَسَعَى.

قوله: «أن امرأة»:

يحتمل أن تكون التي اعترضت النبي ﷺ المذكورة في حديث جابر المتقدم، ويحتمل أن تكون غيرها إذا قلنا بتعدد القصة.

قوله: «فثع ثعة»:

الثع: القيء، وثع ثعة إذا قاء قيئة واحدة، ووقع في «ك» بالمعجمة فَثَغَّ ثغة، ولم أر من تعرض لها في اللغة.

قوله: «الجرو الأسود»:

بجيم مثلثة، ثم راء مهملة ساكنة، بعدها واو وهو الصغير من أولاد الكلاب والسباع، ويطلق أيضاً على صغار الحنظل والقثاء وهو محتمل هنا.

وفي إسناد حديث الباب فرقد السبخي، وقد تكلم فيه بعضهم لسوء حفظه، لكن احتمل حديثه، وهو ممن يخرج له في الرقاق والفضائل والشواهد، وهذا الحديث من شواهد حديث جابر بن عبد الله.

أخرجه من طريق الحجاج: الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ٥٧٥] رقم: ١٢٤٦٠، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٦٥] ذكر أخبار في أمور شتى، رقم: ٩٥.

تابعه عن حماد: عفان بن مسلم، أخرجه الإمام أحمد في المسند [١/ ٢٥٤] رقم: ٢٢٨٩، والحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٨٢] باب ما جاء في دعائه لعلي رضي الله عنه ولغيره بالشفاء.

ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام في الغريب [١/ ٣٢٣] معلقاً فقال: وهذا حديث يرويه حماد، عن فرقد السبخي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل [/ ٣٤٠] من تاريخه: تفرد به أحمد، وفرقد رجل صالح لكنه سيء الحفظ، وقد روى عنه شعبة وغير واحد واحتمل حديثه، ولما رواه ههنا شاهد مما تقدم، اهـ.

نعم، وقد روي نحو هذه القصة من غير هذا الوجه، مما يقوي احتمال تعددها، فأخرج ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحيم بن سليمان، عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو، عن الأحوص، عن أمه أم جندب قالت: رأيت رسول الله ﷺ **رمى جمرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر وهو على دابة، ثم انصرف، وتبعته امرأة من خثعم ومعها صبي لها به بلاء فقالت: يا رسول الله إن هذا ابني وبقية أهلي وإنه به بلاء لا يتكلم. فقال رسول الله ﷺ: ائتوني بشيء من ماء. فأتي به، فغسل يديه، ومضمض فاه، ثم أعطاها فقال: اسقه منه، وصبِّي عليه منه، واستشفي الله له. قالت: فلقيت المرأة، فقلت: لو وهبت لي منه، فقالت: إنما هو لهذا المبتلى. فلقيت المرأة من الحول، فسألتها عن الغلام فقالت: برأ وعقل عقلاً ليس كعقول الناس.**

أخرجه ابن أبي شيبة في الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ رقم: ١١٨٠٤، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٦٤] ذكر أخبار في أمور شتى. من طريق أحمد بن راشد، عن عبد الرحيم بن سليمان به.

وقد تقدم حديث جابر والكلام على طرقه، والله أعلم.

٢٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنِّي لأَعْرِفُ حَجَراً بِمَكَّةَ ....

---

٢٢ ـ قوله: «حدثنا محمد بن سعيد»:

هو ابن الأصبهاني، الحافظ المتقن: أبو جعفر الكوفي، لقبه: حمدان، ذهل عنه الحافظ الذهبي فلم يدخله نبلاءه، قال أبو حاتم: كان حافظاً، يحدث من حفظه، وكان لا يقبل التلقين، ولا يقرأ من كتب الناس، لم أر بالكوفة أتقن منه حفظاً.

قوله: «العبدي»:

القيسي مولاهم، الحافظ الفقيه: أبو زكرياء الكوفي، قاضي كرمان، كان حجة، وحديثه في الدواوين الستة.

قوله: «عن إبراهيم بن طهمان»:

الهروي، الإمام عالم خراسان، قال أبو زرعة: كنت عند أحمد بن حنبل فذكر إبراهيم بن طهمان وكان متكئاً من علة فجلس، وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ؛ اتهم بالإرجاء وهو منه براء، قال أبو الصلت مدافعاً عنه: كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران ردًّا على الخوارج الذين يكفرون الناس بالذنوب، قال: ولم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث.

قلت: فكان ينبغي للحافظ أن ينبه على هذا في تقريبه.

قوله: «عن سماك»:

هو ابن حرب البكري، أخو محمد وإبراهيم، يقال: أدرك ثمانين من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو صدوق في الحديث، ثقة في نفسه، مضطرب في حديثه عن عكرمة خاصة، ومن سمع منه قديماً كشعبة وطبقته فحديثهم صحيح مستقيم.

كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الآنَ.

قوله: «كان يسلم علي»:

هذا مصداق قوله ﷺ وشاهد قوي لحديث جابر المتقدم: **ما بين السماء والأرض إلَّا يعلم أني رسول الله.**

والحديث إسناده على شرط مسلم وهو عنده كما سيأتي.

رواه الإمام أحمد في مسنده [٥/ ٩٥]، رقم: ٢٠٩٣٢، وابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٦٤] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ رقم: ١١٧٥١، كلاهما عن يحيى بن أبي بكير به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم في صحيحه، [٤/ ١٧٨٢] كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ رقم: ٢٢٧٧، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٩٧] فصل: ذكر ما روي في تسليمه الأشجار وإطاعتهن له، رقم: ٣٠٠، وابن الأثير في أسد الغابة [١/ ٣٠٤]، والبيهقي في الدلائل [٢/ ١٥٣]، باب مبتدأ البعث والتنزيل.

ورواه ابن حبان في صحيحه في المعجزات [٨/ ١٣٩] رقم: ٦٤٨٢، والبغوي في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢٨٧] رقم: ٣٧٠٩، كتاب فضائل سيد الأولين والآخرين، باب علامات النبوة كلاهما من طريق محمد بن إسماعيل الصائغ، عن يحيى به.

ورواه الحافظ إسماعيل الأصبهاني في الدلائل من طرق [/ ١٤٣] عن إبراهيم بن طهمان، عن سماك به رقم: ١٥٥.

وقد تابع غير واحد إبراهيم بن طهمان، عن سماك، منهم:

سليمان بن معاذ أخرجه من طريقه أبو داود الطيالسي في مسنده [٢/ ١٢٣]: ثنا سليمان بن معاذ، عن سماك، به رقم: ٢٤٥٠، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٥/ ١٠٥] رقم: ٢١٠٤٤، والترمذي في جامعه [٥/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣] كتاب المناقب، باب آيات إثبات

٢٣ ـ حَدَّثَنَا فَرْوَةُ، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ الْهَمْدَانِيُّ،

نبوة النبي ﷺ رقم: ٣٦٢٤، وقال: حسن غريب، وأبو يعلى في مسنده [١٣/ ٤٥٩]، رقم: ٧٤٦٩، والطبراني في معجمه [٢/ ٢٧٣] رقم: ٢٠٢٨، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٩٧] رقم: ٣٠٠، والبيهقي كذلك في الدلائل [٢/ ١٥٣] باب مبتدأ البعث والتنزيل، والخطيب في الموضح [١/ ٣٥٢]، وغيرهم.

ومنهم: شعبة، أخرجه من طريقه الطبراني في الكبير [٢/ ٢٤٤] برقم: ١٩٠٧، وفي الأوسط [٣/ ٢٣] برقم: ٢٠٣٣، وفي الصغير [١/ ١١٥] برقم: ١٦٧.

قال الطبراني عقبه: لم يروه عن شعبة إلَّا يحيى بن سعيد، ولا رواه عن يحيى إلَّا زيد بن الحريش. وأخرجه أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٩٧] برقم: ٣٠١.

ومنهم: شريك بن عبد الله، أخرجه من طريقه الطبراني في المعجم الكبير [٢/ ٢٥٧] برقم: ١٩٦١، والله أعلم.

٢٣ ـ **قوله: «حدثنا فروة»:**

هو ابن أبي المغراء الكندي، الحافظ الثقة: أبو القاسم الكوفي، أحد مشايخ الإمام البخاري، وثقه الدارقطني، وقال أبو حاتم: صدوق.

قوله: «ثنا الوليد بن أبي ثور الهمداني»:

الكوفي، أحد الضعفاء، قال ابن عدي: أحاديثه يحمل بعضها بعضاً وهو ممن يكتب حديثه، وقال الذهبي: له أحاديث مقاربة تحتمل، ومتونها قوية.

قلت: ليس له عند المصنف سوى هذا الموضع، وهو في الفضائل كما ترى وشاهد للمتقدم قبله.

عَنْ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضي اللهُ عنه قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ فَخَرَجْنَا مَعَهُ فِي بَعْضِ نَوَاحِيهَا، فَمَرَرْنَا بَيْنَ الْجِبَالِ وَالشَّجَرِ، فَلَمْ نَمُرَّ بِشَجَرَةٍ وَلَا جَبَلٍ إِلَّا قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله.

قوله: «عن إسماعيل السدي»:

هو الإمام المفسر: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي من موالي قريش، وممن اختلف في الاحتجاج به، وهو في التفسير كابن إسحاق في السير، حسّن حديثه الذهبي في الكاشف، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق يهم.

قوله: «عن عباد أبي يزيد»:

وفي رواية الترمذي: عباد بن أبي يزيد، وسماه الحاكم في روايته: عباد بن عبد الله، قال الحافظ المزي: ويقال: عباد بن يزيد الكوفي، أحد المجاهيل، تفرد عنه السدي بحديث الباب، ولا يعرف إلَّا به، أورده المصنف شاهداً لحديث جابر المتقدم.

قوله: «فلم نمر بشجرة ولا جبل»:

الظاهر أن هذا كان عند ابتداء الوحي، فقد أخرج البزار من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **لمَّا أوحي إليّ جعلت لا أمر بحجر ولا شجر إلَّا قال: السلام عليك يا رسول الله.**

وإلى ذلك أشار الحافظ البيهقي في الدلائل فإنَّه أورده في باب ابتداء البعث والتنزيل.

والحديث أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [٢١٨/١] وقال: هذا حديث حسن غريب قال: وإنما حسنت الحديث لأن عند مسلم من حديث جابر بن سمرة عن النبي ﷺ قال:

إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم عليَّ. . . الحديث، اهـ.
ورواه الإمام الترمذي في جامعه، كتاب المناقب [٩/ ٢٤٧]، باب الشجر والحجر يسلمان على النبي ﷺ، من طريق عباد بن يعقوب، عن الوليد به، رقم: ٣٦٣٠، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب ـ كذا في بعض النسخ ووقع في بعض النسخ الأخرى: هذا حديث غريب ـ قال: وقد روى غير واحد عن الوليد بن أبي ثور وقالوا: عن عباد أبي يزيد، منهم فروة بن أبي المغراء.
ورواه الحاكم في المستدرك [٢/ ٦٢٠] باب سلام الشجر والجبال، أيضاً من طريق عباد بن يعقوب عن الوليد به، قال الحاكم متساهلاً: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي ـ ممشياً إسناد الحديث وكلام الحاكم ـ: صحيح. وإنما هو صحيح بشواهده لا بهذا الإسناد فتأمل، وأخرجه من طريقه البيهقي في الدلائل [٢/ ١٥٣] باب مبتدأ البعث والتنزيل، ورواه أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٨٩] باب ذكر ما روي في تسليمه الأشجار وإطاعتهن له، من طريق جعفر بن حميد، عن الوليد به، رقم: ٢٨٩.
هذا وفي الباب عن عائشة رضي الله عنها ـ وقد أشرت إليه قريباً ـ أخرجه البزار في مسنده [٣/ ١١٦ ـ كشف الأستار] باب تسليم الحجر والشجر عليه، قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٥٩]: فيه عبد الله بن شبيب شيخ البزار وهو ضعيف.
تنبيه: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة جعله في ترجمتين، رقم عليه برقم الحاكم في [١١/ ٤٦٥] وفي [١١/ ٤٦٧] برقم الدارمي وهما واحد.

٢٤ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شِمْرِ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ أَوْ جُهَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ الْفَجْرَ، فَإِذَا هُوَ بِقَرِيبٍ مِنْ مِئَةِ ذِئْبٍ قَدْ أَقْعَيْنَ،

---

٢٤ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن يوسف»:

هو الفريابي، الحافظ الثقة، وسفيان: هو ابن سعيد الثوري، والأعمش: هو سليمان بن مهران، تقدمت ترجمتهم في أول حديث في الكتاب.

قوله: «عن شمر بن عطية»:

الأسدي، الكاهلي، وثقه الجمهور، وفي ترجمته مسألتان فات الحافظ ابن حجر أن ينبه عليهما في تقريبه، الأولى: أنه كان عثمانيًّا. الثانية: أنه أرسل عن جماعة من الصحابة ولم يدركهم مثل خريم بن فاتك الأسدي. فكان الأولى أن يقال في ترجمته: ثقة ربَّما أرسل، ويقال: كان عثمانيًّا، والله أعلم.

قوله: «عن رجل»:

لم أقف على اسمه، ذكر الحافظ ابن الأثير حديثه في **الأُسْد** ولم يسمه أيضاً، فقال: شمر بن عطية، عن رجل من جهينة. ثم ذكر حديثه هذا، وفي الباب عن غير واحد من الصحابة كما سيأتي.

قوله: «الفجر»:

وفي رواية حمزة بن أبي أسيد أن ذلك وقع وهو خارج في جنازة رجل من الأنصار إلى البقيع، وفي رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب: **بينا رسول الله ﷺ في المدينة، إذ أقبل ذئب**... الحديث.

قوله: «قد أقعين»:

كذا بخط واضح في أكثر الأصول، والإقعاء للكلاب والسباع هو الجلوس على الإست مع نصب اليدين وبسط الرجلين، والإقعاء عند الإنسان: أن يلصق إليتيه بالأرض وينصب ساقيه وفخذيه ويضع يديه على الأرض

وُفُودُ الذِّئَابِ، فَقَالَ لهم رَسُولُ اللهِ ﷺ: تَرْضَخُوا لَهُمْ شَيْئاً مِنْ طَعَامِكُمْ، وَتَأْمَنُونَ عَلَى مَا سِوَى ذَلِكَ؟

كما يفعل الكلب، وهو المنهي عنه في الصلاة، وقيل: هو أن يضع إليتيه على عقبيه.

ووقع في نسخة: مدّافعين، أي: يدفع بعضهم بعضاً، ويحتمل أن يكون قوله «مدَّافعين» بتشديد الدال المهملة، وأصله: «متدافعين» فأدغمت التاء في الدال، والمتدافع الحقير الذي لا يضيَّف إن استضاف، كالفقير الذليل الذي يدفعه الحي أو الناس عن أنفسهم، ووقع في رواية عبد الملك، عن أبي الأوبر، عن أبي هريرة: **أن وافد الذئاب جاء فأقعى بين يدي النبي ﷺ ينصنص بذنبه، فقال رسول الله ﷺ: هذا وافد الذئاب جاء ليسألكم أن تجعلوا له من أموالكم شيئاً**... الحديث، وفيه أن النبي عُلِّم منطق الدواب كما عُلِّم سيدنا سليمان عليه السلام منطق الطير، وذلك من خلال تحريك ذنبه.

تنبيه: وقع في كثير من الكتب التي روت حديث أبي الأوبر، عن أبي هريرة: يبصبص بالباء الموحدة، وإنما هو ينصنص بالنون، قال أبو عبيد في الغريب: قال أبو عمرو: ينُصنص: يحركه ويقلقله، وكل شيء حركته وقلقلته فقد نصنصته.

قوله: «ترضخوا لهم شيئاً»:

الرضخ: العطية القليلة، ومنه قول عمر: وقد أمرنا لهم برضخ فاقسمه بينهم، وفي رواية حمزة بن أبي أسيد: **جاء يستفرض فافرضوا له**... الحديث، وفي رواية أبي هريرة: **جاء يسألكم أن تعطوه أو تشركوه في أموالكم**... الحديث.

قوله: «وتأمنون على ما سوى ذلك»:

أي: أنكم تأمنون على مواشيكم التي ترعى مقابل عطيتكم، ووقع في

فَشَكَوْا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الْحَاجَةَ، قَالَ: فَآذِنُوهُنَّ، قَالَ: فَآذَنُوهُنَّ، فَخَرَجْنَ وَلَهُنَّ عُوَاءٌ.

رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب: **وإن شئتم تركتموه، واحترزتم منه، فما أخذ فهو رزقه... الحديث.**

قوله: «فشكوا إلى رسول الله ﷺ الحاجة»:

أي أن أصحاب النبي ﷺ شكوا إليه القلة، ووقع في رواية أبي الأوبر، عن أبي هريرة أنهم قالوا: والله لا نفعل. وأخذ رجل من القوم الحجارة. وفي رواية المطلب بن حنطب أنهم قالوا: ما تطيب أنفسنا له بشيء. وفي رواية حمزة بن أبي أسيد أنهم قالوا: **رأيك يا رسول الله. فقال: من كل سائمة شاة. فقالوا: كثير.** فيحتمل أنهم أبوا بعد أن استكثروا على الذئب، فأفرض النبي ﷺ عليهم، والله أعلم.

قوله: «فآذنوهن»:

أي: اعلموهن بالذي ذكرتم من قلة الحاجة، ووقع في رواية حمزة بن أبي أسيد: **أن النبي ﷺ أشار إليه أن خالسهم**؛ أي: خذ من ماشيتهم خلسة، فذلك رزقك، وليس لك عطاء، قال: فولىٰ وله عواء.

ورجال إسناده ثقات إلَّا أنه منقطع بسبب الرجل الذي لم يسم.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٤/ ٣٧٦]، تابعه عن سفيان: محمد بن كثير، أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة [٦/ ٣١٠٢] رقم: ٧١٥٩، وفي الدلائل ـ فيما ذكره ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٧٩] إذ ليس في المختصر المطبوع من الدلائل ـ. وتابع سفيان، عن الأعمش: أبو معاوية، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٨٠] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ، رقم: ١١٧٨٥، وذكره الحافظ ابن الأثير في أسد الغابة [٦/ ٣٩٠] في ترجمة: شمر بن عطية، عن رجل من جهينة.

نعم، وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً، وحمزة بن أبي أسيد، والمطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً.
قال الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٤٣ كشف الأستار] باب سؤال الذئب القوت: ثنا يوسف بن موسى، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي الأوبر، عن أبي هريرة فذكر نحو حديث الباب.
* خالفه شعبة، فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن مكحول، عن أبي هريرة أخرجه الحافظ البزار أيضاً في مسنده، عن محمد بن المثنى، عن غندر، عنه، ومكحول كما هو معلوم لم يسمع من أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه من هذا الوجه أيضاً الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٣٩] باب مجيء الذئب مجلس النبي ﷺ، من طريق شيخه الحاكم، بإسناده إلى يزيد بن هارون، أنبأ شعبة به.
تابعه حبان بن علي، عن عبد الملك بن عمير، أخرجه من طريقه الحافظ سعيد بن منصور ـ فيما حكاه الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ ـ ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه الحافظ البيهقي أيضاً في الدلائل [٦/ ٣٩ ـ ٤٠] باب مجيء الذئب مجلس النبي ﷺ يطلب شيئاً.
وأما حديث حمزة بن أبي أسيد، فرواه ابن إسحاق، عن الزهري، عنه، قال: **خرج رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار بالبقيع، فإذا الذئب مفترشاً ذراعيه على الطريق...** الحديث، ذكره الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من تاريخه [/ ٢٧٩]، ومن طريق ابن إسحاق أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٤٠] باب ما جاء في مجيء الذئب مجلس النبي ﷺ يطلب شيئاً. وهو كما تقدم مرسل.
وأما حديث المطلب بن عبد الله بن حنطب الإمام التابعي، فرواه ابن سعد في طبقاته [١/ ٣٥٩] باب وفد السباع قال: قال محمد بن عمر: حدثني شعيب بن عبادة، عن عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب قال:

٢٥ ـ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ،

بينما رسول الله ﷺ جالس بالمدينة في أصحابه أقبل ذئب فوقف بين يدي رسول الله ﷺ. . . الحديث، ومن طريق الواقدي أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥] باب ذكر الأخبار عن شكوى البهائم والسباع وسجودها لرسول الله ﷺ رقم: ٢٧٢.

وهو حديث مرسل أيضاً، لكنه شاهد لما تقدم والله أعلم.

٢٥ ـ **قوله: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم»:**

هو الإمام الفقيه، شيخ المشرق سيد الحفاظ والمحدثين: أبو يعقوب الحنظلي، المروزي، المشهور بابن راهويه نزيل نيسابور، وأحد الفقهاء أهل الاجتهاد، كان حجة، ممن يعتمد قوله في الفقه والتفسير والحديث.

قوله: «ثنا أبو معاوية»:

هو الإمام الحافظ الثقة: محمد بن خازم السعدي مولاهم، الكوفي الضرير، يقال: عمي وهو ابن أربع أو ثمان سنين، وكان حافظاً للقرآن لزم الأعمش عشرين سنة، وكان يقول: صار حديث الأعمش في فمي مثل العلقم ـ يعني: من كثرة ما يردده ـ. لذلك كان من أثبت الناس فيه، وقد يضطرب في حديث غيره، وهو حجة، وحديثه في الكتب الستة، والأعمش: هو سليمان بن مهران تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب.

قوله: «عن أبي سفيان»:

هو طلحة بن نافع الإسكاف الواسطي، عداده في صغار التابعين، روى له البخاري مقروناً والباقون، قدمه أبو حاتم على أبي الزبير، وقال الإمام أحمد، والنسائي: ليس به بأس.

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ جِبْرِيلُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ حَزِينٌ وَقَدْ تَخَضَّبَ بِالدَّمِ مِنْ فِعْلِ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: يَا رَسُولَ الله هَلْ تُحِبُّ أَنْ أُرِيَكَ آيَةً؟ قَالَ: نَعَمْ،

قوله: «عن أنس بن مالك»:

هو ابن النضر الأنصاري، الخزرجي، الحائز على بركة رسول الله ﷺ ورضاه بخدمته وصحبته، كنيته: أبو حمزة، أحد الصحابة المفتين والرواة المكثرين، ثبت عن النبي ﷺ أنه دعا له، فقال: **اللهم ارزقه مالاً وولداً، وبارك له فيه**. له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «وهو جالس حزين»:

جاء في رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ذلك كان في الحجون، وفي رواية الحسن البصري ـ وهي من مراسيله ـ أنه كان في بعض شعاب مكة، روى الحافظ البيهقي من حديث حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان على الحجون كئيباً لمَّا آذاه المشركون، فقال: **اللهم أرني اليوم آية لا أبالي من كذبني بعدها**... الحديث، وسيأتي ذكر رواية الحسن البصري عند الكلام على تخريج الحديث إن شاء الله.

قوله: «هل تحب أن أريك آية؟»:

تقدم قريباً في رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ﷺ هو الذي دعا الله أن يريه آية، فيحتمل أن يكون مجيء جبريل عليه السلام بعد أن دعا الله سبحانه وتعالى، وفي رواية الإمام أحمد: **أن جبريل لمَّا جاءه قال له: مالك؟ قال: فعل بي هؤلاء وفعلوا. قال: فقال له جبريل عليه السلام: أتحب أن أريك آية**... الحديث.

يقول الفقير خادمه: شكَّك بعض الطاعنين في خصائصه ﷺ أنّ النبي ﷺ لم يكن بحاجة إلى أن يريه ربه آية، ولم يكن قط في شك من أمره

حتَّى يطلب ما تطمئن إليه نفسه، ثم حكم على نفسه بالجهل عندما أبطل هذه الأحاديث جملة وتفصيلاً وقال: تلوح عليها أمارات الوضع.

فقوله: إن النبي ﷺ لم يكن قط في شك من أمره، كلمة حق يراد بها باطل، إذ لا يلزم من دعائه ﷺ ربه أن يكون في شك من أمره، كما أنه لا يلزم من أمره تعالى له بألا يشك أو يرتاب فيما أوحي إليه وقوع ذلك منه قال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾، ولو أن الرجل كان حسن الاعتقاد والتزم الأدب مع صاحب الشريعة، وتأمل في قول المتقدمين، في مثل هذا ما قال مقولته تلك، نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فهذا وأمثاله ممن يكذبون ويفترون ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ . . .﴾ الآية.

قال الحافظ الإسماعيلي فيما ذكره الحافظ في الفتح: موَّه بعض الطاعنين على المحدثين فقال: كيف يجوز للنبي ﷺ أن يرتاب في نبوته حتَّى يرجع إلى ورقة، ويشكو لخديجة ما يخشاه وحتى يوفي بذروة جبل ليلقي منها نفسه؟ ولئن جاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه، فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاءه به مع عدم المعاينة؟ اهـ. باختصار.

وقال الإمام الماوردي في إعلام النبوة عند كلامه على أقسام الوحي:

وأما القسم الثاني، وهو أن يكون خطابه بواسطة من ملائكته الذين هم رسله إلى أنبيائه، فعلى الأنبياء معرفة الله تعالى قبل ملائكته في رسالته، وطريق علمهم به الاستدلال، ثم يصير بعد نزول الملائكة بمعجزاتهم الباهرة علم الاضطرار، وعلى الملائكة إذا نزلوا بالوحي على الرسول إظهار معجزتهم له كما يلزم الرسول إظهار معجزته لأمته. ثم أورد حديث الباب، وقال عقبه: فتستدل الرسل بالمعجزات على تصديق الملائكة

فَنَظَرَ إِلَى شَجَرَةٍ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: ادْعُ بِهَا، فَدَعَا بِهَا فَجَاءَتْ فَقَامَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: مُرْهَا فَلْتَرْجِعْ، فَأَمَرَهَا فَرَجَعَتْ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: حَسْبِي حَسْبِي.

بالوحي، وتستدل الأمم بمعجزات الأنبياء على تصديقهم بالرسالة، اهـ. باختصار.

ويمكن حمله أيضاً على ما جاء في تفسير الأئمة لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي...﴾ الآية، منها: أنه سأل زيادة يقين وقوة طمأنينة وإن لم يكن في الأول شك، إذ العلوم الضرورية والنظرية قد تتفاضل في قوتها، وطريان الشكوك على الضروريات ممتنع ويجوز في النظريات، فأراد الانتقال من النظر أو الخبر، إلى المشاهدة والترقي من علم اليقين إلى عين اليقين إذ ليس الخبر كالمعاينة، ولهذا قال سهل بن عبد الله: سأل كشف غطاء العيان ليزداد بنور اليقين تمكناً من حاله، ومنها: أنه أراد اختبار منزلته عند ربه وعلم إجابته دعوته بسؤال ذلك من ربه، ومنها: أنه لمَّا احتج على المشركين بأن ربه يحيي ويميت، طلب ذلك من ربه ليصح احتجاجه عياناً.

قوله: «ادع بها»:

وفي رواية الإمام أحمد: ادع بتلك الشجرة، وفي رواية أخرى له، ولمحمد بن طريف وابن أبي شيبة، وغيرهم، عن أبي معاوية: **ادع تلك الشجرة**.

قوله: «حسبي حسبي»:

وفي رواية أبي رافع، عن عمر رضي الله عنه أنه قال: **ما أبالي من كذبني بعدها من قومي**. وفي رواية الحسن ـ وهي من مراسيله ـ: **فحمد الله وطابت نفسه**.

وحديث الباب: إسناده على شرط مسلم، صححه الحافظ الذهبي في

تاريخه [/ ١٣٠] قسم السيرة النبوية، فصل: في معجزاته ﷺ.
ورواه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ١١٣] رقم: ١٢١٣٣، وابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٧٨] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ رقم: ١١٧٨١ كلاهما عن أبي معاوية به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الحافظ أبو يعلى في مسنده [٦/ ٣٥٨] رقم: ٣٦٨٥.
تابعهم محمد بن طريف، عن أبي معاوية، أخرجه من طريقه ابن ماجه في سننه [٢/ ١٣٣٦] كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم: ٤٠٢٨، قال الحافظ البوصيري في المصباح [٣/ ٤٧]: هذا إسناد صحيح إن كان أبو سفيان سمع من جابر.
قلت: الحديث حديث أنس، لا دخل لجابر فيه. وعدم صحة سماع أبي سفيان، من جابر لا يعني عدم صحته من أنس، قال عبد الله بن أحمد، سمعت أبي يقول: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلَّا أربعة أحاديث، قال: وأما أنس فإنَّه يحتمل.
وتابعهم أيضاً: أبو الربيع، عن أبي معاوية، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ١٥٤] باب مبتدأ البعث والتنزيل.
هذا: وفي الباب عن عمر بن الخطاب، والحسن البصري مرسلاً.
قال الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٣٣ كشف الأستار] باب انقياد الشجر له: حدثنا محمد بن مرزوق، ثنا داود بن شبيب، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن عمر بن الخطاب «ح» وحدثنا محمد بن معمر، ثنا عفان، ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن عمر بن الخطاب... بنحو حديث الباب، رقم: ٢٤١٠.

ورواه الحافظ أبو يعلى في مسنده [١/ ١٩٠] رقم: ٢١٥، وأبو نعيم في الدلائل، ذكر ما روي في تسليمه الأشجار وإطاعتهن رقم: ٢٩٠، كلاهما من طريق إبراهيم بن الحجاج، ثنا حماد به.

ورواه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٣] باب مشي العذق الذي دعاه ﷺ من طريق عبيد الله بن محمد بن عائشة، ثنا حماد، به، ورواه ابن سعد في الطبقات، باب ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي [١/ ١٧٠]: ثنا عفان، أخبرنا حماد به، ووقع في الإسناد خطأ إذ فيه: **أخبرنا علي بن زيد، عن أبي زيد أن رسول الله ﷺ**... الحديث، والصواب: عن علي بن زيد، عن أبي رافع، عن عمر بن الخطاب كما رواه غير واحد.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ١٠]: رواه البزار، وأبو يعلى وإسناد أبي يعلى حسن.

قلت: هو حسن بشواهده، فإنَّ في إسناد أبي يعلى علي بن زيد وهو ضعيف، لكن حسنه الحافظ السيوطي في الخصائص [١/ ٣٢٠] أيضاً.

أما مرسل الحسن، فقال الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٤]: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا يونس بن بكير، عن المبارك بن فضالة، عن الحسن قال: **خرج رسول الله ﷺ إلى بعض شعاب مكة وقد دخله من الغم ما شاء الله من تكذيب قومه إياه، فقال: رب أرني ما أطمئن إليه ويذهب عني هذا الغم. فأوحى الله إليه ادع أيّ أغصان هذه الشجرة شئت، فدعا غصناً فانتزع من مكانه، ثم خدَّ الأرض حتَّى جاء رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: ارجع إلى مكانك. فرجع الغصن فخدَّ في الأرض حتَّى استوى كما كان، فحمد الله رسول الله ﷺ،**

٢٦ ـ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

وطابت نفسه ورجع، وقد كان قال المشركون: أفضلت آباءك وأجدادك يا محمد. فأنزل الله عز وجل: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ **إلى** قوله: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

قال الحافظ البيهقي: وهذا المرسل لما تقدم من الموصول شاهد، وقد سخر الله الشجرة لنبينا ﷺ حتَّى جعلها آية لنبوته لمن طلب منه آية، وشهدت له الشجرة بالنبوة في بعض الرواية.

٢٦ ـ قوله: «ثنا جرير»:

هو ابن عبد الحميد الضَّبِّي، الحافظ: أبو عبد الله الكوفي، أحد ثقات الأئمة، كان صحيح الكتاب، قال اللالكائي: مجمع على ثقته.

قوله: «عن أبي ظبيان»:

اسمه: حصين بن جندب الجنبي، الكوفي، أحد علماء التابعين، غزا مع يزيد بن معاوية القسطنطينية سنة خمسين، قال الذهبي: وثقه غير واحد وهو مجمع على صدقه.

قوله: «أتى رجل»:

لم أقف على اسمه، لكن وقع في رواية محمد بن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش عند البيهقي أنه من بني عامر بن صعصعة، وأنه قال للنبي ﷺ: **إنّ عندي طبًّا وعلماً فما تشتكي؟ هل يريبك من نفسك شيء؟ إلى ما تدعو؟ فقال له النبي ﷺ: أدعو إلى الله والإسلام. قال: فإنك لتقول قولاً فهل لك من آية؟**... الحديث، وقد روى الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل، من طريق ابن إسحاق: **أن النبي ﷺ لمَّا صرع ركانة ثلاثاً قال له ركانة: أتصرعني وأنا أشد قريش؟! فقال له النبي ﷺ:**

أَلَا أُرِيكَ آيَةً؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَاذْهَبْ فَادْعُ تِلْكَ النَّخْلَةَ، فَدَعَاهَا، فَجَاءَتْ تَنْقُزُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: قُلْ لَهَا تَرْجِعْ، قَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ارْجِعِي، فَرَجَعَتْ حَتَّى عَادَتْ إِلَى مَكَانِهَا، فَقَالَ: يَا بَنِي عَامِرٍ، مَا رَأَيْتُ رَجُلاً كَالْيَوْمِ أَسْحَرَ مِنْهُ.

أعجب من ذلك إن شئت أريكه. قال: وما هو؟ قال: أدعو لك هذه الشجرة فتأتيني. قال: فادعها. فأقبلت حتَّى وقفت بين يدي رسول الله ﷺ، قال: قد رأيت ما ترى. قال: ارجعي إلى مكانك. فرجعت إلى مكانها، قال: فذهب ركانة إلى قومه فقال: ساحروا بصاحبكم أهل الأرض، فوالله ما رأيت أسحر منه. فيحتمل أن يكون هو سيما وأنه رماه بالسحر، ثم آمن بعد، على ما سأذكره في روايات الحديث بعد قليل، لكن تقييده في الرواية بأنه من بني عامر يقوي احتمال تعدد القصة.

قوله: «ألا أريك آية؟»:

وفي رواية الإمام أحمد أن الرجل قال له: **أرني الخاتم الذي بين كتفيك فإني من أطب الناس، فقال له رسول الله ﷺ: ألا أريك آية...** الحديث، وفي رواية سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس أنه قال: **ما هذا الذي يقول أصحابك؟ قال: وحول رسول الله ﷺ أعذاق وشجر، فقال له رسول الله ﷺ: هل لك أن أريك آية؟...** الحديث.

قوله: «فادع تلك النخلة»:

وفي رواية محمد بن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش أنه قال لغصن منها: **تعالَ يا غصن. فانقطع الغصن من الشجرة، ثم أقبل ينقز حتَّى قام بين يديه...** الحديث، وفي رواية شريك، عن سماك أنه دعا عذقاً من النخلة، فجعل العذق ينزل من النخلة حتَّى سقط على الأرض.

قوله: «كاليوم أسحر منه»:

هكذا في هذه الرواية أن الرجل لم يستجب لدعوته ﷺ، لكن وقع في

رواية محمد بن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش أنه قال: يا آل عامر بن صعصعة لا ألومك على شيء قلته أبداً. وقال في رواية سالم بن أبي الجعد: يا آل عامر بن صعصعة، والله لا أكذبه بشيء يقوله أبداً. قال الحافظ البيهقي ـ في الدلائل ـ: يحتمل أنه توهمه سحراً، ثم علم أنه ليس بساحر فآمن وصدق. وللحافظ ابن كثير نحوه إذ قال في تاريخه: هذا يقتضي أنه سالم الأمر ولم يجب من كل وجه. ثم قال في حديث سماك: لعله قال أولاً أنه سحر، ثم تبصر لنفسه فأسلم وآمن لمَّا هداه الله عز وجل، والله أعلم.

وإسناد حديث الباب على شرط الشيخين رواه أبو معاوية ـ وهو من أثبت الناس في الأعمش ـ عنه، عن أبي ظبيان، وتابعه جرير بن عبد الحميد، وأبو عبيدة المسعودي.

* وخالفهم عبد الواحد بن زياد ـ وفي حديثه عن الأعمش كلام ـ فرواه عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس، وقد تابع الأعمش عن أبي ظبيان: سماك، لذلك قال الحافظ ابن منده في كتاب الإيمان: حديث أبي ظبيان أولى.

فأما حديث الأعمش، عن أبي ظبيان، فرواه الإمام أحمد في مسنده [١/ ٢٢٣]، عن أبي معاوية به، رقم: ١٩٥٥، والحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٥ ـ ١٦] باب مشي العذق الذي دعاه محمد ﷺ، بإسناده إلى أحمد بن عبد الجبار، عن أبي معاوية به، وأخرجه أيضاً في نفس الباب [٦/ ١٦]، بإسناده إلى إبراهيم بن نصر، ثنا أبو معاوية به، وفيه أن الأعرابي قال: **أرني الخاتم الذي بين كتفيك حتَّى أداويك، فإني من أطب العرب**... الحديث.

ورواه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٨٠٧] في سياق ما روى في معجزات النبي ﷺ مما يدل على صدقه.. بإسناده إلى

أحمد بن سنان، ثنا أبو معاوية به رقم: ١٤٨٦، ومن طريق اللالكائي أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [/ ٥١] رقم: ٣٢.

تابعه أبو عبيدة المسعودي، عن الأعمش، أخرجه من طريقه الحافظ ابن منده في الإيمان [١/ ٢٧٧] ذكر بيعة النبي ﷺ أصحابه على شهادة ألا إله إلَّا الله، رقم: ١٣٣.

وتابع الأعمش: سماك بن حرب، عن أبي ظبيان، أخرجه الإمام البخاري في تاريخه الكبير [٣/ ٣] فقال: ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني، أنا شريك، عن سماك، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس قال: **جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: بما أعرف أنك نبي؟ فقال: إن دعوت هذا العذق من هذه النخلة أتشهد أني رسول الله؟ فدعا، فجعل ينزل من النخلة حتَّى سقط إلى النبي ﷺ ثم قال: ارجع. فعاد فأسلم الأعرابي.**

ومن طريق الإمام البخاري، أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب [٥/ ٥٩٤] باب آيات إثبات نبوة النبي ﷺ رقم: ٣٦٢٨ قال الترمذي عقبه: هذا حديث حسن غريب صحيح.

ورواه الحاكم في المستدرك [٢/ ٦٢٠] كتاب التاريخ، باب نزول العذق من النخلة، من طريق علي بن عبد العزيز، ثنا محمد بن سعيد بن الأصبهاني به، قال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وأقره الذهبي.

ومن طريقه أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٥] باب مشي العذق الذي دعاه محمد ﷺ، ورواه في الشعب أيضاً [١/ ٢٣٧] باب ألفاظ الإيمان، رقم: ٨٢، ورواه ابن سعد في طبقاته [١/ ١٨٢] باب ذكر علامات النبوة بعد نزول الوحي على رسول الله ﷺ، من طريق فضيل بن عبد الوهاب، أخبرنا شريك به، ورواه الحافظ أبو القاسم الطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ١١٠] من طريق علي بن عبد العزيز، ومحمد بن

٥ ـ بابُ
مَا أُكْرِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَفْجِيرِ المَاءِ مِنْ أَصَابِعِهِ

النضر كلاهما عن ابن الأصبهاني، ثنا شريك به، رقم: ١٢٦٢٢.
وأما حديث الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس، فأخرجه الحافظ أبو يعلى في مسنده [٤/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧]: ثنا إبراهيم بن الحجاج، ثنا عبد الواحد بن زياد عنه، به رقم: ٢٣٥٠ وهذا إسناد على شرط الشيخين، غير إبراهيم بن الحجاج، وهو من ثقات شيوخ النسائي.
وأخرجه ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤] في المعجزات، ذكر ما أبان الله جل وعلا من دلائل صفيه ﷺ على صحة نبوته من طاعة الأشجار له، من طريق الحسن بن سفيان، ثنا إبراهيم بن الحجاج به، رقم: ٦٥٢٣، ورواه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ١٠٠] من طريق عبيد الله بن عائشة، ثنا عبد الواحد بن زياد به، رقم: ١٢٥٩٥، ورواه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ١٦ ـ ١٧] باب مشي العذق الذي دعاه محمد ﷺ، بإسناده إلى عبيد الله بن عائشة به، ورواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٩٣] ذكر ما روي في تسليم الأشجار وإطاعتهن له، وإقبالهن عليه ﷺ، من طريق طالوت بن عباد، ثنا عبد الواحد بن زياد به، رقم: ٢٩٧.
قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ١٠]: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير إبراهيم بن الحجاج، وهو ثقة.

* * *

قوله: «من تفجير الماء من أصابعه»:
معجزة تفجر الماء من بين أصابعه الشريفة ﷺ من أعظم المعجزات التي أوتيها، ومن أجل الدلائل على نبوته ﷺ، قال الحافظ أبو نعيم في

الدلائل: وهذه الآية من أعجب الآيات أعجوبة، وأجلها معجزة، وأبلغها دلالة، شاكلت دلالة موسى في تفجير الماء من الحجر حين ضربه بعصاه، بل هذه أبلغ في الأعجوبة، لأن نبوع الماء من بين اللحم والعظم أعجب وأعظم من خروجه من الحجر، لأن الحجر سنخ من أسناخ الماء مشهور في المعلوم مذكور في المتعارف، وما روي قط ولا سمع في ماضي الدهور بماء نبع وانفجر من أحاد بني آدم حتَّى صدر عنه الجم الغفير من الناس والحيوان روي، وانفجار الماء من الأحجار ليس بمنكر ولا بديع وخروجه من بين الأصابع معجز بديع.

وقال الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة: وهذه أبلغ من تفجير الماء من الحجر لموسى عليه السلام، لأن في طبع الحجارة أن يخرج منها الماء، وليس في طباع أعضاء بني آدم ذلك.

وقال القاضي عياض رحمه الله في الشفاء: ومثل هذا في هذه المواطن الحَفِلَة والجموع الكثيرة، لا تتطرق التهمة إلى المحدث به، لأنهم كانوا أسرع شيء إلى تكذيبه كما جبلت عليه النفوس من ذلك، ولأنهم كانوا ممن لا يسكت على باطل، فهؤلاء قد رووا هذا وأشاعوه ونسبوا حضور الجم الغفير له، ولم ينكر أحد من الصحابة عليهم ما حدثوا به عنهم أنهم فعلوه وشاهدوه، فصار كتصديق جميعهم له، اهـ. زاد الحافظ في الفتح عنه: فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته.

وقال القرطبي: قضية نبع الماء من بين أصابعه ﷺ تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، وقد وردت من طرق كثيرة، يفيد مجموعُها العلمَ القطعي المستفاد من التواتر المعنوي.

٢٧ ـ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا شُعَيْبُ بْنُ صَفْوَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِلَالاً، فَطَلَبَ بِلَالٌ المَاءَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: لَا وَاللهِ

---

٢٧ ـ **قوله: «أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم»:**

هو الترجماني، كنيته: أبو إبراهيم، أحد شيوخ المصنف الثقات، قال الصفدي: كتب عنه الإمام أحمد أحاديث وقال: ما أحسن هذه. روى عنه النسائي بواسطة، وكان صاحب سنة وفضل وخير.

قوله: «ثنا شعيب بن صفوان»:

الثقفي، أبو يحيى الكاتب، ممن اختلف فيه، له عند مسلم حديث واحد، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وقال الحافظ في التقريب: مقبول.

قلت: لكنه توبع في هذا الحديث ولله الحمد كما سيأتي، وتقدمت ترجمة عطاء بن السائب في حديث رقم: ١٢.

قوله: «عن أبي الضحى»:

اسمه: مسلم بن صبيح القرشي مولاهم، مولى آل سعيد بن العاص، تفقه بعلقمة، وكان سمع من جماعة من الصحابة، قال الذهبي: كان من أئمة الفقه والتفسير، ثقة حجة.

قوله: «دعا النبي ﷺ بلالاً»:

ليأتيه بماء، وكان ذلك في إحدى غزواته، والظاهر أنها الحديبية، كما سأبينه، ففي رواية أبي كدينة، عن عطاء، عن أبي الضحى، عن ابن عباس رضي الله عنهما: **أصبح رسول الله ﷺ وليس في العسكر ماء**... الحديث، وقول ابن عباس في آخر حديث الباب: فكان ابن مسعود يشرب وغيره يتوضأ؛ يدل على أنه حمل القصة عن ابن مسعود، وهي عند المصنف في الحديث بعد الآتي، والمشهور في قصة ابن مسعود أنها كانت يوم الحديبية،

مَا وَجَدْتُ الـمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَهَلْ مِنْ شَنٍّ؟ فَأَتَاهُ بِشَنٍّ، فَبَسَطَ كَفَّيْهِ فِيهِ، فَانْبَعَثَ تَحْتَ يَدَيْهِ عَيْنٌ.

قَالَ: فَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَشْرَبُ، وَغَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ.

وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله عند الكلام على حديث ابن مسعود.

قوله: «فهل من شنٍّ؟»:

الشن: القربة من الجلد يوضع فيها الماء لتبريده، ويقال: الشن: الخلق من القرب دون الجديد منها، لأن الخلق أشد تبريداً للماء من الجديد، روى الإمام مسلم قصة بليغة للغاية من حديث جابر رضي الله عنه الطويل وفيه: **فقال رسول الله ﷺ: انطلق إلى فلان الأنصاري فانظر هل ترى في أشجابه من شيء. قال: فانطلقت إليه فنظرت فيها فلم أجد فيها إلَّا قطرة في عزلاء شجب منها لو أني أفرغته لشربه يابسه، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله لم أجد فيها إلَّا قطرة في عزلاء شجْب منها لو أني أفرغته لشربه يابسه. قال: اذهب، فأتني به**... الحديث، قال الحافظ في الفتح: والحكمة في طلبه ﷺ فضلة الماء لئلا يظن أنه الموجد للماء، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الله أجرى العادة في الدنيا غالباً بالتوالد، وأن بعض الأشياء يقع بينها التوالد، وبعضها لا يقع.

قوله: «فكان ابن مسعود يشرب»:

سيأتي في حديثه أنه لم يكن له هم سوى ما يضع في بطنه ابتغاء البركة من الله ورسوله لقوله ﷺ: **حي على الطهور المبارك، والبركة من الله**.

وإسناد حديث الباب جيد، إلَّا أنّ فيه عطاء بن السائب، اختلط بآخره، تابع شعيب بن صفوان عن عطاء: أبو كدينة، أخرجه الإمام أحمد في مسنده [١/ ٢٥١، ٣٢٤]، ثنا الحسين الأشقر، ثنا أبو كدينة به، رقم: ٢٢٦٨، ٢٩٩١، وأخرجه أبو بكر الفريابي في دلائله [/ ٧٥] باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو ويضع يده في الشيء اليسير من الماء فيروى منه

الخلق الكبير، من طريق محمد بن الصلت، ثنا أبو كدينة به رقم: ٤٠، وأخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٤/١٢٨] باب ذكر البيان أن خروج الماء من بين أصابعه كان غير مرة، أيضاً من طريق محمد بن الصلت، ثنا أبو كدينة به.

* خالفهما خلف بن خليفة فقال: عن عطاء، عن الشعبي، عن ابن عباس.
أخرجه كذلك الحافظ البزار في مسنده [٣/١٣٦ ـ ١٣٧ كشف الأستار] كتاب علامات النبوة، باب نبع الماء من بين أصابعه: ثنا محمد بن معاوية، ثنا خلف بن خليفة، ثنا عطاء به رقم: ٢٤١٥، قال البزار: لا نعلم أحداً حدث به عن عطاء، عن الشعبي إلَّا خلف، ولا نعلم أسند عطاء، عن الشعبي إلَّا هذا، وقد رواه أبو كدينة، عن عطاء عن أبي الضحى، عن ابن عباس، اهـ. كذا قال وفيه نظر، روى عطاء بن السائب، عن الشعبي غير هذا، بينت ذلك تحت حديث رقم: ١٢.
ورواه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ٨٧] أيضاً من طريق خلف بن خليفة، ثنا عطاء به رقم: ١٢٥٦٠، وفيه زيادة: **فلما توضؤوا صلى بهم الصبح، ثم قعد للناس فقال: يا أيها الناس من أعجب الخلق إيماناً؟** قالوا: الملائكة. **قال: وكيف لا يؤمن الملائكة وهم يعاينون الأمر؟!** قالوا: فالنبيون يا رسول الله. **قال: وكيف لا يؤمن النبيون والوحي ينزل عليهم من السماء؟!** قالوا: فأصحابك يا رسول الله. **قال: وكيف لا يؤمن أصحابي وهم يرون ما يرون؟! ولكن أعجب الناس إيماناً قوم يجيؤون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني، ويصدقوني ولم يروني أولئك إخواني.**
قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٣٠٠]: رواه الطبراني في الكبير والأوسط باختصار، والبزار باختصار وأحمد إلَّا أنه قال: فانفجر من بين أصابعه عيون، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط.
قلت: لم يروه الإمام أحمد من هذا الوجه أعني من حديث عطاء،

٢٨ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانَ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ نُبَيْحٍ الْعَنَزِيِّ قَالَ: قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله: غَزَوْنَا أَوْ سَافَرْنَا

عن الشعبي، عن ابن عباس، إنما رواه من حديث عطاء، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، فيتنبه لذلك، والله أعلم.

٢٨ ـ **قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:**

هو الإمام الحافظ الثقة: محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، أحد مشايخ الإسلام، ومن أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهم بعض المعاصرين فقال: اختلط بآخره. وقد قال الدارقطني: لم يظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، فإنَّ كان أغفله فالله حسيبه.

قال الحافظ الذهبي: فرَّج عنا الدارقطني بقوله في شأن عارم: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة.

قوله: «ثنا أبو عوانة»:

اسمه: الوضاح بن عبد الله اليشكري، تقدم قريباً.

قوله: «عن الأسود بن قيس»:

العبدي، ويقال: العجلي، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، حسن الحديث سمع من جندب بن عبد الله من أصحاب النبي ﷺ، وهو في عداد الشيوخ.

قوله: «عن نبيح العنزي»:

كنيته: أبو عمرو، كوفي تفرد بالرواية عنه الأسود بن قيس. قاله أبو زرعة، وقال: ثقة. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. فهذان إمامان قد وثقاه، وترجم له غير واحد من أهل الحديث وزيد في الرواة عنه: أبو خالد الدالاني، وصحح حديثه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، فكيف يقال بعد هذا إنه مجهول أو لا يكاد يعرف؟! إذا تبين هذا فينظر في قول ابن حجر في تقريبه: مقبول!

قوله: «غزونا أو سافرنا»:

تحرفت هذه الكلمة في جميع النسخ المطبوعة، وتغير السياق والمعنى

مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ بِضْعَةَ عَشَرَ وَمِائَتَانِ،

بشكل عجيب وغريب، فوقع فيها: «غزونا أوساً فسرنا...» هكذا، وقد فات من حقق الكتاب غرابة السياق، فإنَّ النبي ﷺ قدم المدينة وقد أسلمت الأوس والخزرج فلماذا يغزوهم؟!

وقوله: غزونا أو سافرنا، هكذا على الشك، والظاهر أنه من أبي عوانة، فقد رواه الإمام أحمد في مسنده عن يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة به على الشك أيضاً، ورواه الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه، وكذلك الإمام أحمد في مسنده كلاهما عن عبيدة بن حميد، عن الأسود بن قيس فقال فيه: **سافرنا مع رسول الله ﷺ**... الحديث، والذي يغلب على الظن أن ذلك كان يوم الحديبية، ففي صحيح الإمام البخاري من حديث حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر رضي الله عنه قال: **عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة، فتوضأ، فجهش الناس نحوه**... الحديث.

قوله: «ونحن يومئذٍ بضعة عشر ومائتان»:

وقع في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة ـ «ومئتين» وهو خطأ، ولعله من قِبل النساخ، ثم تتابع الخطأ وتكرر بسبب ضعف العناية في التحقيق، فقوله: «ومائتان»: مرفوعة على أنها معطوفة على الخبر (بضعة عشرة) و «بضعة عشرة» مبنية على الفتح في محل رفع خبر نحن، ولا وجه لها في النصب فيما أعلم.

يقول الفقير خادمه: وأصح ما روي عن أبي عوانة في هذا الخبر عندي رواية مسدد، عنه فإنَّه قال: ثنا أبو عوانة، عن الأسود، عن نبيح العنزي قال: قال جابر بن عبد الله: **غزونا أو سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن يومئذٍ أربع عشرة مائة**... الحديث، وهذه الرواية ساقها الحافظ الذهبي في تاريخه، وقد خالف فيها مسدد يحيى بن حماد، وأبا النعمان،

عن أبي عوانة في العدد المذكور في روايتهما، فقوله: ونحن يومئذ أربع عشرة ومائة؛ موافق لما جاء في روايات جابر الأخرى، ففي صحيح البخاري من رواية حصين، عن سالم، عن جابر: كنا خمس عشرة مائة. وفي صحيحه أيضاً من حديث يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول: كانوا أربع عشرة مائة؛ فقال لي سعيد: **حدثني جابر أنهم كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية**. تابعه أبو داود، ثنا قرة، عن قتادة، به، وفي صحيحه أيضاً من حديث سفيان، عن عمرو قال: سمعت جابراً قال: **قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية: أنتم خير أهل الأرض. وكنا ألفاً وأربعمائة**... الحديث، وفيه أيضاً من حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء: **كنا يوم الحديبية أربع عشرة مئة**... الحديث، فتبين أن جميع روايات هذه القصة تدور حول هذا العدد الذي ذكره مسدد، عن أبي عوانة، وعليه فيتحتم ترجيح رواية مسدد، عن أبي عوانة، على رواية يحيى بن حماد، وأبي النعمان لموافقتها الروايات الأخرى عن جابر في العدد المذكور، ولتعذر الجمع بين روايتيهما عن أبي عوانة وبين ما روي عن جابر في ذلك، وقد رأيت الحافظ ابن حجر في الفتح قد ذكر حديث الباب عند شرحه لحديث أنس بن مالك الذي أورده البخاري في صحيحه، في المناقب، باب علامات النبوة، وهو حديث سعيد عن قتادة، عن أنس قال: **أتي النبي ﷺ بإناء وهو بالزوراء فوضع يده في الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم، قال قتادة: قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلثمائة أو زهاء ثلثمائة**. قال الحافظ معلقاً: ووقع في حديث جابر التصريح بأن ذلك كان في سفر، ففي رواية نبيح العنزي عند أحمد، ثم ذكرها، وفات الحافظ أن ظاهر رواية أنس أنهم لم يكونوا في سفر،

فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ فِي الْقَوْمِ مِنْ طَهُورٍ؟ فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْعَى بِإِدَاوَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، لَيْسَ فِي الْقَوْمِ مَاءٌ غَيْرُهُ،

وأن القصة كانت بالزوراء، وهو موضع عند سوق المدينة قرب المسجد، وقد رواه الإمام البخاري من حديث ابن مُنيَّر، عن يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس قال: **حضرت الصلاة فقام من كان قريب الدار من المسجد يتوضأ، وبقي قوم، فأتى رسول الله ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماء، فوضع كفه فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه، فضم أصابعه، فوضعها في المخضب فتوضأ القوم كلهم جميعاً، قلت: كم كانوا؟ قال: كانوا ثمانين رجلاً**. ورواه الإمام أحمد عن ابن أبي عدي شيخ شيخ الإمام البخاري في الحديث السابق، ويزيد كلاهما، عن حميد، عن أنس، وفيه: **وسئل أنس: كم كانوا؟ قال: ثمانين أو زيادة**. فكان ينبغي أن يجمع أحاديث أنس للتوفيق بينها، ولا دخل لحديث جابر فيها فإنَّها كانت في سفر، ويمكن الجمع بين هذا الاختلاف بأن من قال ألفاً وخمسمائة جبر الكسر، ومن قال: ألفاً وأربعمائة ألغاه، اعتمد على هذا الجمع النووي، وأما الحافظ البيهقي فاعتمد الترجيح بينها فقال: ورواية من قال أنهم كانوا ألفاً وأربعمائة أصح.

قوله: «فحضرت الصلاة»:

هي صلاة العصر كما بينتها رواية الإمام البخاري، في صحيحه، في الأشربة، باب شرب البركة، من حديث الأعمش، حدثني سالم، عن جابر قال: **رأيتني مع النبي ﷺ وقد حضرت العصر، وليس معنا ماء... الحديث**.

قوله: «فجاء رجل»:

يحتمل أن يكون هو بلال، كما جاء في حديث أبي الضحى، عن ابن عباس المتقدم، ويؤيده قوله: **فصبه رسول الله ﷺ في قدح**؛ فأشعر أن الإداوة هنا هي الشن الذي أتاه به بلال.

فَصَبَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَتَرَكَ الْقَدَحَ، فَرَكِبَ النَّاسُ ذَلِكَ الْقَدَحَ، وَقَالُوا: تَمَسَّحُوا تَمَسَّحُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: عَلَى رِسْلِكُمْ، حِينَ سَمِعَهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَفَّهُ فِي الْمَاءِ وَالْقَدَحِ، وَقَالَ: بِسْمِ اللهِ، ثُمَّ قَالَ: أَسْبِغُوا الطُّهُورَ،

قوله: «فركب الناس ذلك القدح»:

أي تزاحموا عليه، وفي رواية حصين عن سالم، عن جابر: **عطش الناس يوم الحديبية ورسول الله ﷺ بين يديه ركوة فتوضأ منها، ثم أقبل الناس حوله فقال رسول الله ﷺ: ما لكم؟ قالوا: يا رسول الله ليس عندنا ماء نتوضأ به ولا نشرب منه إلَّا ما في ركوتك...** الحديث.

قوله: «تمسحوا تمسحوا»:

يعني توضؤوا، يقال للرجل إذا توضأ: قد تمسح، ومنه الحديث أنه تمسح وصلى أي توضأ.

قوله: «على رسلكم»:

الرِّسْلُ في الأمور التمهل فيها والتوقُّر والتثبت والترفق مع التؤدة، فقوله: **على رسلكم**؛ أي: تأنوا ولا تعجلوا.

قوله: «في الماء والقدح»:

هكذا في رواية نبيح عن جابر، وستأتي رواية أنس الصحابي لحديث جابر بعد حديث واحد، وفيه: **فدعا بعس، فصب فيه شيء من الماء، ووضع رسول الله ﷺ فيه يده...** الحديث، والعسّ: القدح الضخم، وفيه طول، يروي الثلاثة والأربعة والعدة.

فَوَالَّذِي هُوَ ابْتَلَانِي بِبَصَرِي، لَقَدْ رَأَيْتُ الْعُيُونَ، عُيُونَ المَاءِ تَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ فَلَمْ يَرْفَعْهَا حَتَّى تَوَضَّؤُوا أَجْمَعُونَ.

قوله: «فوالذي هو ابتلاني ببصري»:

كان بصره رضي الله عنه قد كف، لذلك أقسم بالذي كف بصره.

قوله: «تخرج من بين أصابعه»:

وقال سالم بن أبي الجعد، عن جابر: فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون.

قوله: «حتى توضؤوا أجمعون»:

وقال سالم، عنه: لو كنا مئة ألف لكفانا.

وحديث الباب حديث صحيح لغيره، رجال إسناده ثقات لم يضعفوا بحمد الله كما يتبين من تراجم رجاله، ذكره الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ١٨٣] وقال: وهذا إسناد جيد تفرد به أحمد، اهـ.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٢٩٢] من طريق يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، به رقم: ١٤١٤٨.

تابعه عبيدة بن حميد، عن الأسود وقال: سافرنا؛ من غير شك، لكنه لم يضبط العدد فقال في روايته: أحسبه قال: كنا مئتين، رواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٣٥٨] رقم: ١٤٩٠٣، والحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥]، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ رقم: ١١٧٧٢، وابن خزيمة في صحيحه [١/ ٥٦] باب إباحة الوضوء من فضل وضوء المتوضئ رقم: ١٠٧، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الحافظ أبو بكر الفريابي في الدلائل [/ ٦٨ ـ ٦٩] باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو ويضع يده في الشيء اليسير من الماء فيروى منه الخلق الكبير رقم: ٣٢.

٢٩ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَا: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ وَحُصَيْنٍ سَمِعَا سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ يَقُولُ:

---

٢٩ ـ قوله: «أخبرنا أبو الوليد الطيالسي»:

الإمام الحافظ الناقد: هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم، البصري، المشهور بأبي الوليد الطيالسي، قال أبو حاتم: أبو الوليد إمام فقيه عاقل، ثقة حافظ: ما رأيت في يده كتاباً قط. وقال الإمام أحمد: هو اليوم شيخ الإسلام، ما أقدِّم عليه اليوم أحداً من المحدثين.

قوله: «وسعيد بن الربيع»:

كنيته: أبو زيد الهروي، أحد قدماء مشيخة البخاري، قال الإمام أحمد: شيخ ثقة، لم أسمع منه شيئاً.

قوله: «ثنا شعبة»:

هو شيخ الإسلام، وأمير المؤمنين في الحديث، محدث البصرة وعالمها: شعبة بن الحجاج العتكي مولاهم، الواسطي، أول من أدخل التفتيش عن الرجال بالعراق، وكان إماماً بحق، قال الإمام الشافعي: لولا شعبة لذهب الحديث، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «عن عمرو بن مرة»:

المرادي، الفقيه الصالح، الحافظ الورع، كنيته: أبو عبد الله الكوفي، ممن يخاف الله في الرواية، ولذلك قال شعبة: ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلَّا وهو يدلس، إلَّا عمرو بن مرة.

قوله: «وحصين»:

هو ابن عبد الرحمن، الإمام الحجة: أبو الهذيل السلمي، أحد كبار أصحاب الحديث.

قوله: «سمعا سالم بن أبي الجعد»:

الأشجعي الغطفاني مولاهم الكوفي، من نبلاء الموالي، وأحد الأئمة

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله قَالَ: أَصَابَنَا عَطَشٌ فَجَهَشْنَا، فَانْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ فِي تَوْرٍ، فَجَعَلَ يَفُورُ كَأَنَّهُ عُيُونٌ مِنْ خِلَالِ أَصَابِعِهِ، وَقَالَ: اذْكُرُوا اسْمَ الله، فَشَرِبْنَا حَتَّى وَسِعَنَا وَكَفَانَا.

الثقات، سمع من جماعة من الصحابة، وروى عن عمر وعلي على معنى التدليس، فإنَّه كان معروفاً به.

قوله: «فجهشنا»:

هكذا قال أبو الوليد، وسعيد بن الربيع، عند المصنف، وهاشم بن القاسم، وعفان عند الإمام أحمد، جميعهم عن شعبة، وقال الإمام البخاري في حديث عبد العزيز بن مسلم: ثنا حصين، عن سالم، عن جابر: **عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة، فتوضأ فجهش الناس نحوه، فقال: ما لكم؟ قال: ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب إلَّا ما بين يديك...** الحديث، وجهش ـ بفتح الجيم، والهاء، ثم معجمة ـ، أي: أسرعوا لأخذ الماء وتناوله.

قوله: «يفور»:

كذا في أكثر الروايات بالفاء وهو الأشبه، ووقع في إحدى روايات الإمام البخاري من طريق عبد العزيز بن مسلم، عن حصين، وعند الإمام أحمد من حديث شعبة، عن حصين: يثور؛ بالثاء المثلثة.

قوله: «من خلال أصابعه»:

وقال هاشم بن القاسم عند الإمام أحمد: فجعل الماء يتخلل من بين أصابعه؛ ووافق عفان أبا الوليد، وسعيد بن الربيع في قوله: يفور من خلال أصابعه؛ إلَّا أنه قال عن شعبة: يثور؛ بالثاء المثلثة.

وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ: فَقُلْنَا لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا أَلْفاً وَخَمْسَمِائَةٍ، وَلَوْ كُنَّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَانَا.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، أخرج حديث حصين، عن سالم: الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ثنا يوسف بن عيسى، ثنا ابن فضيل، عنه به رقم: ٤١٥٢.

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال: ثنا ابن أبي شيبة، ثنا ابن إدريس عنه مقتصراً على ذكر العدد، رقم: ١٨٥٦، وهو في مسند الإمام أحمد بسياق المصنف [٣/ ٣٦٥]: ثنا عفان، ثنا شعبة، أخبرني حصين وعمرو بن مرة به رقم: ١٤٩٧٦.

وأما حديث عمرو بن مرة، عن سالم، فرواه الإمام البخاري معلقاً في كتاب الأشربة، باب شرب البركة، عقب روايته لحديث الأعمش، عن سالم، فقال: وقال حصين، وعمرو بن مرة، عن سالم، عن جابر: خمس عشرة مئة، رقم: ٥٦٣٩. وهذا قد وصله الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيوش عند إرادة القتال: ثنا ابن المثنى وابن بشار، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عنه مقتصراً على ذكر العدد: لو كنا مئة ألف لكفانا، كنا ألفاً وخمسمائة. وهو في مسند الإمام أحمد بنحو سياق المصنف رحمه الله [٣/ ٣٥٣]: ثنا هاشم، ثنا شعبة، أخبرني عمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن، عن سالم به، رقم: ١٤٨٤٩.

وقد أغنانا وجوده في الصحيحين عن الإطالة في تخريجه، والله أعلم.

٣٠ ــ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا الْجَعْدُ أَبُو عُثْمَانَ، ثنَا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، ثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: شَكَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْعَطَشَ، فَدَعَا بِعُسٍّ، فَصُبَّ فِيهِ مَاءٌ، وَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ فِيهِ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى المَاءِ يَنْبُعُ عُيُوناً مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَالنَّاسُ يَسْتَقُونَ، حَتَّى اسْتَقَى النَّاسُ كُلُّهُم.

---

٣٠ ــ قوله: «أخبرنا محمد بن عبد الله الرقاشي»:

الإمام الحافظ الثبت: أبو عبد الله البصري أحد المتقنين، والعباد الصالحين، قال العجلي: بصري ثقة، متعبد عاقل، يقال: إنه كان يصلي في اليوم والليلة أربعمائة ركعة. وقد روى عنه الشيخان أيضاً.

قوله: «ثنا جعفر بن سليمان»:

هو الضبعي، أحد حفاظ البصرة، صحب عبد الرزاق وأكثر عنه، احتج به مسلم، يقال: كان يتشيع.

قوله: «ثنا الجعد أبو عثمان»:

اليشكري، يقال له: صاحب الحلي، أحد الثقات المحتج بهم في الصحيحين.

قوله: «فدعا بعس»:

تقدم شرحه في الحديث قبل هذا، وأنه القدح الضخم، يروي الجماعة.

وإسناد حديث الباب على شرط الشيخين إلَّا جعفر بن سليمان، احتج به مسلم وحده.

أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٣٤٣]: ثنا سيار بن حاتم، ثنا جعفر ــ يعني ابن سليمان ــ به رقم: ١٤٧٣٩، قال الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ١٧٩]: تفرد به أحمد من هذا الوجه.

٣١ ـ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ:

---

٣١ ـ قوله: «عن إسرائيل»:
هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الإمام الحجة، وأحد أوعية العلم، كنيته: أبو يوسف، كان عكاز جده، وكان من أتقن الناس في حديثه، وأعرفهم به، وهو مقدم فيه على غيره، متفق على توثيقه وإمامته، وتقدمت ترجمة عبيد الله بن موسى في حديث رقم: ١٩.

قوله: «عن منصور»:
هو ابن المعتمر السلمي، الكوفي، معدود في الطبقة الرابعة من التابعين، قال الحافظ الذهبي: ما علمت له رواية عن أحد من الصحابة، وبلا شك كان عنده بقايا منهم، وكان من أوعية العلم، صاحب إتقان وتأله وخير، يفضلونه على الأعمش، وقد قيل: أصح الأسانيد مطلقاً: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

قوله: «عن إبراهيم»:
هو ابن يزيد النخعي اليماني، فقيه العراق، كنيته: أبو عمران، قال العجلي: كوفي ثقة، وكان مفتي الكوفة هو والشعبي، وكان رجلاً صالحاً، فقيهاً متوقِّياً، قليل التكلف، مات وهو مختف من الحجاج. روى عن جملة من الصحابة على معنى التدليس.

قوله: «عن علقمة»:
هو ابن قيس النخعي الكوفي، الإمام الحافظ، الفقيه المجدد، مقرئ الكوفة وعالمها: أبو شبل، أحد المخضرمين، لازم ابن مسعود، وتفقه به، وتصدر للفتوى والإمامة بعد علي وابن مسعود، وكان يشبه به في هديه ودله وسمته، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

سَمِعَ عَبْدُ الله بِخَسْفٍ فَقَالَ: كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَعُدُّ الآيَاتِ بَرَكَةً، وَأَنْتُمْ تَعُدُّونَهَا تَخْوِيفاً، إِنَّا بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ، فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: اطْلُبُوا مَنْ مَعَهُ فَضْلُ مَاءٍ، فَأُتِيَ بِمَاءٍ فَصَبَّهُ فِي الإِنَاءِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِيهِ، فَجَعَلَ المَاءُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ،

قوله: «سمع عبد الله بخسفٍ»:

الخسف: سؤوخ الأرض وذهابها بما فيها، قال تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ...﴾ الآية، وكأن ابن مسعود عدّ الخسف كخروج الماء من بين أصابعه ﷺ من الآيات المباركات، والمعجزات الباهرات، أو هي عنده كذلك، والذي يقتضيه الأمر عدّ الخسف والكسوفين من الآيات المخوفة لقوله ﷺ: **إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده**. ولذكره الخسف في غير حديث من علامات الساعة، وعليه فالفرق بين هذه الآيات وبين معجزاته ﷺ المباركة كخروج الماء من بين أصابعه وتكثير الطعام وغيرها ظاهر.

قوله: «بينما نحن مع رسول الله ﷺ»:

وذلك في غزوة الحديبية، ورجح الحافظ في الفتح كونها في غزوة خيبر فقال: هذا السفر يشبه أن يكون غزوة الحديبية لثبوت نبع الماء فيها، وقد وقع مثل ذلك في تبوك، ثم وجدت البيهقي في الدلائل جزم بالأول، لكن لم يخرج ما يصرح به، ثم وجدت في بعض طرق هذا الحديث عند أبي نعيم في الدلائل أن ذلك كان في غزوة خيبر، فأخرج من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن إبراهيم في هذا الحديث قال: **كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر**... الحديث، قال: فهذا أولى، اهـ.

هكذا قال رحمه الله، والقصة قصة الحديبية لا غير، ورواية يحيى بن سلمة لم أقف عليها في المختصر المطبوع من الدلائل، وهو متروك

ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الطَّهُورِ المُبْارَكِ،

الحديث، وحديثه عن أبيه مناكير فلا يعتد بما رواه، والمعتمد ما رواه ابن حبان في صحيحه، والنسائي في سننه، وسيأتي عند المصنف بعد هذا الحديث أيضاً، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فلم يجدوا ماء، فأتي بتور من ماء، **فأدخل** رسول الله ﷺ **يده فيه، فلقد رأيت الماء يتفجر من بين أصابعه** ﷺ **ويقول: حي على أهل الطهور والبركة من الله**. قال الأعمش: فحدثني سالم بن أبي الجعد قال: قلت لجابر: كم كنتم يؤمئذ؟ قال: ألفاً وخمسمائة. أخرجه النسائي، وابن حبان، وسيأتي عند المصنف بعد هذا الحديث، أخرجوه هكذا متصلاً برواية الأعمش، عن سالم، عن جابر بحديث ابن مسعود، ولعل الحافظ ابن حجر ذهل عنها ولذلك رجح كون القصة حدثت في غزوة خيبر، وحديث الأعمش، عن سالم، عن جابر، أخرجه الإمام البخاري بنحو سياق ابن مسعود المتقدم إلَّا أن جابراً قال: **حي على أهل الوضوء، البركة من الله**... الحديث. أخرجه في الأشربة، وهذا صريح في كون القصة في الحديبية والله أعلم.

قوله: «حيّ على الطهور»:

حي: اسم فعل للأمر بالإسراع، وتفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا والمعنى: هلموا إلى الطهور، وهو بفتح الطاء المهملة، والمراد به الماء، وقيل: يجوز ضمها والمراد الفعل، أي تطهروا، وأما قول جابر في حديثه: حي على أهل الوضوء، فقال القاضي عياض: هي على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بحذف حرف النداء، كأنه قال: حي على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء، قال الحافظ في الفتح: وتعقب بأن المجرور بعلى غير مذكور. قال: وقال غيره: الصواب: **حي هلا على الوضوء المبارك**؛ فتحرف لفظ هلا فصارت أهل، وحولت عن مكانها.

وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللهِ، فَشَرِبْنَا.

٣٢ ـ قَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ وَهُوَ يُؤْكَلُ.

قوله: «والبركة من الله»:
مبتدأ وخبر، إشارة إلى أن الإيجاد من الله، وقوله: فشربنا سيأتي الكلام عليه في الحديث الآتي، لأن فيه وقفة لقول ابن مسعود: وجعلت لا همَّ لي إلَّا ما أدخله بطني.

٣٢ ـ **قوله: «وهو يؤكل»:**
يعني ونحن نأكله مع رسول الله ﷺ كما بينته رواية الترمذي من طريق ابن بشار، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا إسرائيل ولفظه: **إنكم تعدون الآيات عذاباً وإنا كنا نعدها على عهد رسول الله ﷺ بركة، لقد كنا نأكل الطعام مع النبي ﷺ ونحن نسمع تسبيح الطعام**... الحديث، وأخرجه الإسماعيلي، في المستخرج ـ فيما ذكره الحافظ في الفتح ـ.
وقد اشتهر أيضاً تسبيح الحصا في يده الشريفة ﷺ، فقد أخرج البزار من حديث الزهري، عن سويد بن يزيد، عن أبي ذر وهو حديث طويل وفيه: **فتناول رسول الله ﷺ سبع حصيات فسبحن في يده حتَّى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل، ثم وضعهن فخرسن**... الحديث، وفيه صالح بن أبي الأخضر لينه البزار، وقال الحافظ البيهقي لم يكن حافظاً. وهو شاهد لأحاديث تسليم الحجر والشجر، وتسبيح الطعام وغير ذلك من الجمادات، والله أعلم.
وحديث الباب رجال إسناده على شرط الصحيح، وهو عند الإمام البخاري كما سيأتي.
أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [٢١٨/١].
وأخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام:

٣٣ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، ثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيقٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: زُلْزِلَتِ الأَرْضُ عَلَى عَهْدِ عَبْدِ اللهِ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَرَى الآيَاتِ بَرَكَاتٍ، وَأَنْتُمْ تَرَوْنَهَا تَخْوِيفاً،

ثنا محمد بن المثنى، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا إسرائيل به، رقم: ٣٥٧٩، ورواه الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٦٠]: ثنا الوليد بن القاسم، ثنا إسرائيل به رقم: ٤٣٩٤، ورواه الإمام الترمذي في جامعه كتاب المناقب، باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ وما خصه الله به، ثنا محمد بن بشار، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا إسرائيل به رقم: ٣٦٣٣.

تابع المصنف عن عبيد الله: الحافظ ابن أبي شيبة، أخرجه في المصنف [١١/ ٤٧٤] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ، رقم: ١١٧٧١.

وتابع منصور بن المعتمر، عن إبراهيم: سليمان الأعمش، يأتي حديثه عقب هذا، وبالله التوفيق.

٣٣ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير»:

هو الهمداني، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، كنيته: أبو عبد الرحمن، من أقران الإمام أحمد، وابن المديني، وكان الإمام أحمد يعظمه تعظيماً عجيباً ويقول: أي فتى هو؟ قال ابن حبان: من الحفاظ المتقنين، وأهل الورع في الدين.

قوله: «ثنا أبو الجواب»:

اسمه: الأحوص بن الجواب الضَّبِّي، من رجال الإمام مسلم، قال ابن حبان: كان متقناً ربَّما وهم.

قوله: «عن عمار بن رزيق»:

الكوفي، أحد الحفاظ الأثبات كما قال الإمام أحمد، احتج به مسلم، وروى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ إِذْ حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ إِلَّا يَسِيرٌ، فَدَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَاءٍ فِي صَحْفَةٍ، وَوَضَعَ كَفَّهُ فِيهِ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبَجِسُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ نَادَى: حَيَّ لِأَهْلِ الْوَضُوءِ، وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللهِ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ فَتَوَضَّؤُوا، وَجَعَلْتُ لَا هَمَّ لِي إِلَّا مَا أُدْخِلُهُ بَطْنِي لِقَوْلِهِ ﷺ: وَالْبَرَكَةُ مِنَ اللهِ.

قوله: «إذ حضرت الصلاة»:

تقدم قريباً أنها صلاة العصر.

قوله: «في صحفة»:

الصحفة: بوزن قصعة وهي أصغر منها مسطحة عريضة يقال: تشبع الخمسة، قال الكسائي: أعظم القصاع الجفنة، ثم القصعة تليها، تشبع العشرة، ثم الصحفة تشبع الخمسة ونحوهم، ثم المئكلة تشبع الرجلين والثلاثة، ثم الصحيفة.

قوله: «لأهل الوضوء»:

كذا في روايتنا، وفي رواية البخاري في الصحيح: **حي على أهل الوضوء**. وقد تقدم الكلام عليه في الحديث قبله، ووقع في النسخ المطبوعة: **حي على الوضوء**.

قوله: «وجعلت لا همّ لي»:

وحق له ذلك، إذ كيف يسمع قول النبي ﷺ: **حي على الطهور المبارك**؛ ثم لا يشرب منه، وقد تابعه جابر الصحابي الجليل رضي الله عنه في ذلك فقد روي عنه أيضاً أنه قال: **فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه فعلمت أنه بركة**... الحديث، أخرجه الإمام البخاري في الأشربة، باب شرب البركة، وإنما سمي بركة لأنه مبارك فيه، فقوله: **وجعلت لا هم لي**؛ أراد أنه جعل يستكثر من شربه لا حاجة في الماء، بل ابتغاء البركة،

فَحَدَّثْتُ بِهِ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ فَقَالَ: كَانُوا خَمْسَ عَشْرَةَ مَائةٍ.

ولذلك قال ابن بطال: يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شره في الطعام أو الشراب الذي تظهر فيه البركة بالمعجزة، بل يستحب الاستكثار منه.
وقال ابن المنير في المتواري: مقصود جابر والله أعلم أن شرب البركة يغتفر فيه الإكثار، لا كالشرب المعتاد الذي ورد أن يجعل له الثلث لقوله: وجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه.
وحديث المصنف على شرط مسلم، رجاله ثقات، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٥] فصل: في فوران الماء من بين أصابعه سفراً وحضراً: ثنا أحمد بن إسحاق، وعبد الله بن محمد قالا: ثنا ابن أبي عاصم قال: ثنا محمد بن عبد الله بن نمير به رقم: ٣١١.
قوله: «فحدثت به سالم»:
القائل: هو الأعمش، وأخرج قول الأعمش هكذا متصلاً بحديث ابن مسعود الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢] رقم: ٣٨٠٨، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الإناء، رقم: ٧٧، وابن حبان في صحيحه [١٤/ ٤٧٨] في المعجزات، ذكر البيان بأن الماء الذي وصفناه كان ذلك في تور، رقم: ٦٥٤٠، جميعهم من طريق عبد الرزاق، عن سفيان، عن الأعمش به.
وأما حديث الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، فهو في الصحيحين، فأخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب شرب البركة، والماء المبارك، ثنا قتيبة، ثنا جرير، عنه، به، رقم: ٥٦٣٩، وأخرجه مسلم في كتاب الأمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، عن عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، عن جرير عنه به، رقم: ١٨٥٦.
وقد أغنانا وجوده في الصحيحين عن الإطالة في تخريجه، وبالله التوفيق.

* * *

٦ ـ باب
مَا أُكْرِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِحَنِينِ الْمِنْبَرِ

٣٤ ـ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ،

قوله: «بحنين المنبر»:

وهذا من أعظم ما أكرم الله به نبيَّه ﷺ، ومن أعلامه النيرة التي تناقلتها الأجيال، واشتهرت بها الأخبار، وتواترت بها الأحاديث والآثار، قال إمام الأئمة، وفقيه الأمة محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله: ما أعطى الله عز وجل نبيًّا ما أعطى محمداً ﷺ: الجذع الذي كان يخطب إلى جنبه، حتَّى هيء له المنبر حنّ الجذع حتَّى سمع صوته. فقال له عمرو بن سواد: أعطى عيسى إحياء الموتى! قال: هذا أكبر من ذاك. رواه ابن أبي حاتم الرازي في مناقب الإمام الشافعي.

وقال الحافظ البيهقي في الدلائل: وهذه الأحاديث في أمر الحنانة كلها صحيحة، وأمرها من الأمور الظاهرة والأعلام النيّرة التي أخذها الخلف عن السلف، ورواية الأحاديث فيها كالتكليف، وفي ذلك دلالة ظاهرة من دلالات النبوة، والحمد لله على الإسلام، وبه العياذ والعصمة. وقال في موضع آخر: وفيها دلالة على أن الجمادات قد يخلق الله لها إدراكاً كالحيوان، بل كأشرف الحيوان، وفيه تأييد لقول من يحمل: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ...﴾ الآية على ظاهره.

وقال الحافظ ابن كثير: قد ورد من حديث جماعة من الصحابة بطرق متعددة تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن، وفرسان هذا الميدان. وقال القاضي عياض: وحديث حنين الجذع في نفسه مشهور منتشر، والخبر به متواتر.

٣٤ ـ قوله: «أخبرنا عثمان بن عمر»:

هو ابن فارس البصري، أحد الحفاظ الثقات، وثقه الإمام أحمد وقال: رجل صالح.

أَنَا مُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ،

قوله: «أنا معاذ بن العلاء»:

المازني، أبو غسان البصري، أخو أبي عمرو بن العلاء، يقال: إن الإمام البخاري وهم في هذا الحديث حين رواه في صحيحه. من طريق أخيه ـ فيما قيل ـ أبي حفص عمر بن العلاء، عن نافع، بدليل قوله عقبه: قال عبد الحميد: أخبرنا عثمان بن عمر، أخبرنا معاذ بن العلاء، عن نافع بهذا. ولذلك تردد الحاكم أبو عبد الله فيه. فقال في الكنى: الله أعلم أهما أخوان، أحدهما يسمى عمر، والآخر يسمى معاذاً، وحدثا معاً عن نافع، بحديث الجذع أو أحدهما محفوظ، والآخر غير محفوظ؟ لأن المشهور من أولاد العلاء: أبو عمرو صاحب القراءات، وأبو سفيان، ومعاذ، فأما أبو حفص فلا أعرفه إلَّا في الحديثين اللذين ذكرتهما والله أعلم بصحة ذلك.

وقال الحافظ المزي في التحفة [٦/ ٢٣٣]: رواه علي بن نصر الجهضمي، وأحمد بن خالد الخلال، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ـ يعني المصنف ـ في آخرين عن عثمان بن عمر، عن معاذ بن العلاء، به، وعبد الحميد هذا يقال: إنه عبد بن حميد. وقيل: إن قوله: عمر بن العلاء؛ وهم، والصواب: معاذ بن العلاء.

وقال في تهذيبه: روى هذا الحديث غير واحد عن عثمان بن عمر منهم أحمد بن خالد الخلال، والحسن بن محمد الزعفراني، وعلي بن نصر الجهضمي، ورواه الترمذي عن عمرو بن علي، عن يحيى بن كثير، جميعاً عن معاذ بن العلاء. قال: والصحيح معاذ بن العلاء. قاله أحمد بن حنبل، والدارقطني، وغير واحد، وكذلك رواه وكيع، وغير واحد عن معاذ بن العلاء، وليس له من المسند فيما قيل غير هذا الحديث الواحد، ولم يذكر البخاري عمر بن العلاء هذا في تاريخه، إنما ذكر فيه: عمر بن العلاء الثقفي المدني.

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جِذْعٍ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمِنْبَرَ، حَنَّ الْجِذْعُ، حَتَّى أَتَاهُ فَمَسَحَهُ.

قوله: «عن نافع»:

هو الإمام العلم، مفتي المدينة وعالمها: أبو عبد الله القرشي، ثم العدوي الفقيه مولى ابن عمر وراويته، كان ابن عمر قد أصابه في بعض مغازيه، لازمه ثلاثين سنة، ثم صار ببركة تلك الملازمة من الأئمة الأعلام، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «كان يخطب إلى جذع»:

وقال جابر في روايته: إن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة. وفي رواية أخرى قال: **كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل، فكان النبي ﷺ إذا خطب يقوم إلى جذع منها**... الحديث، أخرجهما البخاري في صحيحه.

قوله: «فلما اتخذ المنبر»:

اتخذه له رجل رومي سيأتي الكلام عليه، وما جاء في الاختلاف في اسمه، في الحديث التالي إن شاء الله.

قوله: «حن الجذع»:

سيأتي في روايات المصنف رحمه الله ذكر الأحوال التي صدرت عن الجذع، وبيان وصف الرواة لها واختلافهم فيها كل بحسب مشاهدته أو سماعه، ففي رواية ابن بريدة، عن أبيه: أنه جزع فحنّ كما تحنّ الناقة. وفي رواية جابر: أن هذا الحنين كان كحنين الناقة العشار. وهي التي انتهت في حملها إلى عشرة أشهر. وفي رواية أبي بن كعب أنه خار. وفي رواية أنس: أن هذا الخوار كان كخوار الثور حتَّى ارتج المسجد. وسيأتي كل ذلك في الأحاديث التالية إن شاء الله.

وقد اختلفت الروايات في سبب حنين الجذع، ولم أر أحداً ممن شرح

الحديث تكلم في هذا، فقد روى الإمام البخاري حديث جابر رضي الله عنه من طريق عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، وفيه قول جابر أو غيره: كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها. هكذا جاء في هذا الحديث ولم يتبين لي أنه من قول النبي ﷺ، وقد رفع وكيع في روايته عن عبد الواحد عند الإمام أحمد في المسند، وعند ابن أبي شيبة هذا القول إلى النبي ﷺ مخالفاً أبا نعيم، وخلاد بن يحيى فإنهما لم يرفعاه إلى النبي ﷺ، قال الحافظ في الفتح معلقاً على رواية خلاد: يحتمل أن يكون فاعل قال راوي الحديث، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أعين بأنه النبي ﷺ، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عنه، اهـ.

يقول الفقير خادمه: وليس فيما رواه وكيع حجة لمخالفته أبا نعيم وخلاداً، عن عبد الواحد وقد روى غير واحد حديث الجذع فذكروا فيه معنى غير الذي ذكره وكيع، وربما كان ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ، فمن ذلك ما رواه المصنف وأبو يعلى من حديث عمر بن يونس، ثنا عكرمة بن عمار، ثنا إسحاق بن عبد الله، ثنا أنس فذكر قصة حنين الجذع وفيه: **فلما قعد نبي الله على المنبر خار كخوار الثور ارتج لخواره ـ يعني المسجد ـ حزناً على رسول الله ﷺ، فنزل إليه رسول الله ﷺ من المنبر فالتزمه وهو يخور، فلما التزمه سكت، ثم قال: والذي نفس محمد بيده لو لم ألتزمه لما زال هكذا حتَّى يوم القيامة حزناً على رسول الله...** الحديث، لفظ أبي يعلى وإسناده على شرط الشيخين، عكرمة بن عمار أخرج له الإمام البخاري تعليقاً واحتج به مسلم شيئاً، وعمر بن يونس هو الحنفي اليمامي، وإسحاق هو ابن أبي طلحة وهما من رجالهما، وأخرجه المصنف برقم: ٤٥ من طريق ابن أبي خلف، ثنا عمر بن يونس به، وسيأتي تخريجه في محله إن شاء الله.

قال أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [٢/ ١٧٣]: هذا حديث صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه. ويشهد له حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه عبد بن حميد في مسنده [/ ٢٧٦ المنتخب]: أنا علي بن عاصم، عن الجريري، عن أبي نضرة العبدي، قال: حدثني أبو سعيد الخدري... فذكر حديث حنين الجذع، وأن النبي ﷺ جعل يذكر لأصحابه من يجعله له، حتَّى عدّ ثلاثاً كل واحد منهم يقوم ولم يقل له اجعله إن شاء الله حتَّى قام رجل يقال له إبراهيم... ثم ذكر الحديث وفي آخره: فلما صعد رسول الله ﷺ المنبر فاستوى عليه حنت النخلة حتَّى أسمعتني وأنا في آخر المسجد، قال: فنزل رسول الله ﷺ عن المنبر فاعتنقها، فلم يزل حتَّى سكنت، ثم عاد إلى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: **إن هذه النخلة إنما حنت شوقاً إلى رسول الله ﷺ لمَّا فارقها، فوالله لو لم أنزل إليها فأعتنقها لما سكنت إلى يوم القيامة**. وهذا حديث على شرطهما، إلَّا علي بن عاصم، اختلف فيه وقد ضعف شيئاً قال في التقريب: صدوق يخطئ. قال الحافظ ابن كثير في الشمائل: هذا إسناد على شرط مسلم، لكن في السياق غرابة، اهـ. قلت: هو شاهد لحديث أنس المتقدم، وأما تعليل الحنين بفقدان الذكر فغير متجه، ذلك أنها كانت في المسجد الذي هو بيت الذكر ومحله، وفيه رسول الله ﷺ يخطب ويعظ، فلو كان جزعها لأجل ذلك ما حنت، لأنها كانت تسمع كل ذلك، ثم إنه ما ثبت عن النبي ﷺ أنه لمَّا احتضنها قرأ عندها شيئاً، أو ذكر شيئاً عندها من تسبيح أو تهليل، إنما الذي جاء عنه وصح أنه احتضنها ومسح بيده الشريفة عليها، ووطنها، واعتنقها حتَّى سكنت وهدأت، فدل على أن حنينها كان لأمر يتعلق بذات رسول الله ﷺ، لا من أجل ما كان يقرؤه ويتلوه عندها، أيضاً فإنَّ الذين أخرجوا هذا الحديث في كتبهم ترجموا له ما يدل على ذلك

أخذاً بحديث ابن عمر وغيره.

فهذا ابن حبان بوب في صحيحه لهذه المعجزة فقال: ذكر حنين الجذع الذي كان يخطب عليه المصطفى ﷺ لمَّا فارقه، وللحافظ البيهقي نحوه في الدلائل، وقبل هذا وذاك قول الحسن لمَّا حدث بهذا الحديث: يا معشر المسلمين: الخشبة تحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إليه، أفليس الذين يرجون لقاءه أحق أن يشتاقوا إليه؟!، وسيأتي حديث سعيد بن أبي كرب عن جابر وفيه: **فحنت حنين الناقة الخلوج إلى ولدها**... الحديث. فكل ما تقدم دليل على أن الحنين إنما كان شوقاً إلى رسول الله، وأما ما رواه وكيع عن عبد الواحد: فما أظنه إلَّا وهماً منه لما تقدم، والله أعلم.

وحديث الباب على شرط الإمام البخاري، وقد أخرج حديث معاذ معلقاً كما تقدم، فقال عقب روايته لحديث أخيه أبي حفص عمر: وقال عبد الحميد: حدثنا عثمان بن عمر، أنا معاذ بن العلاء، عن نافع، عن ابن عمر بهذا رقم: ٣٥٨٣.

قال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢١] عقب إخراجه للحديث من طريق المصنف قال: حديث صحيح، وأما قول البخاري: وقال عبد الحميد، فلم أرَ من ترجمه في رجاله لكن المزي ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد ـ كذا قال وعبارة الحافظ المزي لا تدل على الجزم ـ قال الحافظ: وقد راجعت تفسيره من المنتخب وما وجد من مسنده فلم أجد هذا الحديث، اهـ.

ورواه الإمام الترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الخطبة على المنبر: ثنا عمرو بن علي، ثنا عثمان بن عمر ويحيى بن كثير قالا: ثنا معاذ بن العلاء به. رقم: ٥٠٥.

قال الحافظ المزي: فقد اختلفوا على يحيى بن كثير فيه إن كان محمد بن

المثنى ـ يعني شيخ البخاري ـ قد حفظه عنه، وإلا فلا وهم من محمد بن المثنى، اهـ.

ورواه ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦] في المعجزات، باب ذكر حنين الجذع الذي كان يخطب عليه المصطفى ﷺ لمَّا فارقه، من طريق أبي عبيدة الحداد، عن معاذ به رقم: ٦٥٠٦، وأبو القاسم الأصبهاني في الدلائل، من طريق الفلاس قال: ثنا عثمان بن عمر به، رقم: ٢٢، ورواه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [٣/ ١٩٦] كتاب الجمعة، باب مقام الإمام في الخطبة، من طريق عباس الدوري، عن عثمان بن عمر، وفي الدلائل [٢/ ٥٥٧] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ.

وأما حديث أبي حفص بن العلاء أخي معاذ بن العلاء فأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، من طريق محمد بن المثنى، ثنا يحيى بن كثير أبو غسان، ثنا أبو حفص به، رقم: ٣٥٨٣، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، في سياق ما روي في معجزات النبي ﷺ، من طريق ابن بشار، ثنا يحيى بن كثير به. رقم: ١٤٦٩، ومن طريق اللالكائي أخرجه الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [٢/ ١٧٢] فصل في دلائل نبوته ﷺ رقم: ١٢٢، وأخرجه أيضاً الحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٦] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ.

نعم، وقد روي حديث ابن عمر من وجه آخر، قال الإمام أحمد في مسنده [٢/ ١٠٩]: ثنا حسين بن محمد، ثنا خلف، عن أبي جناب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر قال: **كان جذع نخلة في المسجد يسند رسول الله ﷺ ظهره إليه إذا كان يوم الجمعة أو حدث أمر يريد أن يكلم الناس، فقالوا: ألا نجعل لك يا رسول الله شيئاً كقدر قيامك؟ قال: لا عليكم أن تفعلوا.**

٣٥ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا تَمِيمُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، ثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ بُرَيْدَةَ،

فصنعوا له منبراً ثلاث مراق، قال: فجلس عليه، قال: فخار الجذع كما تخور البقرة جزعاً على رسول الله ﷺ فالتزمه ومسحه حتَّى سكن.

قال الحافظ ابن كثير: تفرد به أحمد.

٣٥ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن حميد»:

الحافظ: أبو عبد الله الرازي، عالم الري، أثنى عليه الإمام أحمد، ووثقه ابن معين، وهو مع إمامته مختلف في الاحتجاج به، زعم أبو أحمد العسال أنه سمع فضلك يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون ـ يعني والله أعلم ـ كان ممن يسرق الحديث، قال الذهبي: منكر الحديث، وهو مع إمامته لا تركن النفس إلى ما يأتي به.

قوله: «ثنا تميم بن عبد المؤمن»:

المروزي، كنيته: أبو حازم التميمي، سكن الري، وهو من أفراد المصنف، ليس له في الستة شيء، سكت عنه البخاري، وأبو حاتم، ووثقه ابن حبان وقال: يروي المقاطيع، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «ثنا صالح بن حيان»:

القرشي، الكوفي، وليس هو بصالح بن صالح بن حي، هذا ضعيف، وذاك ثقة، هذا من أفراد المصنف ليس له في الستة شيء، غير أن الحافظ المزي، وابن حجر ذكراه لحديث أخرجه له ابن ماجه في كتاب التفسير، خارج السنن، وأخرج له المصنف حديثاً آخر في الصلاة، في النهي أن يسجد لأحد.

قوله: «حدثني ابن بريدة»:

هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب، شيخ مرو وقاضيها، الفقيه أبو سهل

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، فَكَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ قِيَامُهُ، فَأُتِيَ بِجِذْعِ نَخْلَةٍ فَحُفِرَ لَهُ، وَأُقِيمَ إِلَى جَنْبِهِ قَائِماً لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ فَطَالَ الْقِيَامُ عَلَيْهِ، اسْتَنَدَ إِلَيْهِ فَاتَّكَأَ عَلَيْهِ، فَبَصُرَ بِهِ رَجُلٌ كَانَ وَرَدَ الْمَدِينَةَ فَرَآهُ قَائِماً إِلَى جَنْبِ ذَلِكَ الْجِذْعِ، فَقَالَ

الأسلمي، المروزي، عداده في التابعين، وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة مشهور.

قوله: «عن أبيه»:

هو بريدة بن الحصيب الأسلمي، الصحابي المعروف، أسلم عام الهجرة، وشهد خيبر، وأبلى فيها بلاءً حسناً، استعمله النبي على صدقات قومه، ثم كان من أمراء أمير المؤمنين عمر في نوبة سرغ.

قوله: «فبصر به رجل»:

اختلف أهل السير والتاريخ في اسم صانع منبر رسول الله ﷺ على أقوال كثيرة، وسبب ذلك اختلاف واضطراب الروايات المنقولة في هذا، وأسانيدها لا تخلو إما من ضعف في الرواة، أو علة في الإسناد، أو مخالفة للواقع، لذلك رأيت الاستغناء عن ذكرها، وعدم تطويل المقام بإيرادها، والاقتصار على ما صح في ذلك، فأقول: روى البيهقي في سننه من حديث ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تميماً الداري قال لرسول الله ﷺ لمَّا كثر لحمه: **ألا نتخذ لك منبراً يحمل عظامك؟ قال: بلى. قال: فاتخذ له منبراً**. فيحتمل أن يكون تميم هو الذي صنع المنبر، قال الحافظ في الفتح: إسناده جيد، وقد أخرجه أبو داود مختصراً، اهـ.

لكن يعكر عليه رواية أبي هريرة عند ابن سعد وفيها زيادة: فقال العباس: **إن لي غلاماً يقال له: كلاب أعمل الناس، فقال ﷺ: مره أن يعمل.**

ورجال إسناده ثقات إلَّا الواقدي، وفيه الكلام المعروف، أيضاً يعكر عليه أن تميماً قدم المدينة سنة تسع، وقد جزم غير واحد بأن اتخاذه كان سنة ثمان. وهناك رواية جيدة عند ابن بشكوال أخرجها في الغوامض من حديث ابن لهيعة، عن عمارة بن غزية، أنه سمع عباس بن سهل الساعدي، عن أبيه، قال: وذكر حديث قيامه ﷺ عند الخطبة، وفيه: **وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون...** الحديث، وهذا إسناد حسن، بل صححه بعضهم لكون ابن لهيعة صرح فيه بالسماع، قال الحافظ في الفتح: وهذا أشبه الأقوال بالصواب لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد، وقد أخرجه قاسم بن أصبغ، وأبو سعد في شرف المصطفى جميعاً من طريق ابن بكير، عن ابن لهيعة به، اهـ. وقال الحافظ الخطيب في الأسماء المبهمة: اسمه ميناء، ثم روى بإسناده إلى هارون بن موسى قال: ثنا محمد بن يحيى، قال: قال إسماعيل بن عبد الله: الذي عمل المنبر غلام الأنصارية واسمه ميناء.

نعم، ويؤيد هذا ما جاء في صحيح الإمام البخاري في كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر، من حديث سهل بن سعد أنه قال: **والله إني لأعرف مما هو، ولقد رأيته أول يوم وضع، وأول يوم جلس عليه، أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة ـ قد سماها سهل ـ: مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس...** الحديث. فتحصل من هذا ثلاثة أقوال، الأول: أنه تميم الداري. والثاني: أنه ميمون نجار بالمدينة. الثالث: أنه ميناء غلام الأنصارية. والجمع بين هذه الأقوال سهل، بأن يقال: الذي اقترح عمل المنبر هو تميم الداري، ثم إن الذي باشر عمله هو ميمون نجار المدينة جمعاً بين روايتي ابن سعد والبيهقي، ثم ساعده ميناء غلام الأنصارية بخبرته. قاله الحافظ في الفتح، والله أعلم بالصواب.

لِمَنْ يَلِيهِ مِنَ النَّاسِ: لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ مُحَمَّداً يَحْمَدُنِي فِي شَيْءٍ يَرْفُقُ بِهِ لَصَنَعْتُ لَهُ مَجْلِساً يَقُومُ عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاءَ جَلَسَ مَا شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ قَامَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ائْتُونِي بِهِ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصْنَعَ لَهُ هَذِهِ المَرَاقِيَ الثَّلَاثَ أَوِ الأَرْبَعَ، هِيَ الآنَ فِي مِنْبَرِ المَدِينَةِ، فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ رَاحَةً، فَلَمَّا فَارَقَ النَّبِيُّ ﷺ الْجِذْعَ،

قوله: «الثلاث أو الأربع»:

لا أدري ممن الشك، والثابت أن عددها ثلاث، ففي رواية أبي يعلى من طريق أبي خيثمة قال: ثنا عمر بن يونس الحنفي، ثنا عكرمة بن عمار، ثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، ثنا أنس بن مالك: **أن رسول الله ﷺ كان يوم الجمعة يسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد يخطب الناس، فجاءه رومي فقال: ألا أصنع لك شيئاً تقعد عليه كأنك قائم؟ فصنع له منبراً درجتان، ويقعد على الثالثة**... الحديث، وقال الإمام أحمد في حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس: **فبنوا له عتبتين**... الحديث، وقال في رواية زكرياء بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن ابن عقيل، عن الطفيل، عن أبي بن كعب: **فصنع له ثلاث درجات هن اللاتي على المنبر**... الحديث، وهي عند المصنف، وستأتي بعد ثلاثة أحاديث، وقد روى الزبير بن بكار في أخبار مدينة الرسول بإسناده إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن معاوية بن أبي سفيان بعث إلى مروان عامله على المدينة أن يحمل إليه المنبر، فأمر به فقلع، قال: فأظلمت المدينة، وفي رواية أخرى عنده: فكسفت الشمس حتَّى رأينا النجوم، قال: **فزاد فيه ست درجات**... الحديث.

وَعَمَدَ إِلَى هَذِهِ الَّتِي صُنِعَ لَهُ، جَزِعَ الْجِذْعُ، فَحَنَّ كَمَا تَحِنُّ النَّاقَةُ حِينَ فَارَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

فَزَعَمَ ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ سَمِعَ حَنِينَ الْجِذْعِ رَجَعَ إِلَيْهِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: اخْتَرْ أَنْ أَغْرِسَكَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ فَتَكُونَ كَمَا كُنْتَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ أَغْرِسَكَ فِي الْجَنَّةِ فَتَشْرَبَ مِنْ

قوله: «وعمد إلى هذه التي صنع له»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: «التي صنعت له».

قوله: «كما تحن الناقة»:

يعني: إلى ولدها، ففي حديث جابر ـ سيأتي عند المصنف ـ أنها حنّت حنين العشار، وهي التي أتي على حملها عشرة أشهر، وفي رواية أخرى له أيضاً قال: حنت الخشبة حنين الناقة الخلوج، وهي التي انتزع منها ولدها، أفيبقى بعد هذا وجه لمعترض فيقول: إنما كان حنينها على ما كانت تسمع من الذكر؟!

قوله: «فزعم ابن بريدة»:

لعل القائل هو المصنف، ويحتمل غيره، والتعبير عنها بلفظ زعم يحتمل التضعيف لها ففي اللسان: قال الليث: سمعت أهل العربية يقولون: إذا قيل: ذكر فلان كذا وكذا؛ فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل قيل: زعم فلان كذا وكذا؛ قال: وكذلك تفسر هذه الآية: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ الآية، أي: بقولهم الكذب.

قوله: «اختر أن أغرسك»:

وفي رواية الطبراني: **إن شئت دعوت الله فردك إلى مجلسك، وإن شئت دعوت الله فأدخلك الله الجنة**. . . الحديث، ونحوه لأبي نعيم في الدلائل.

أَنْهَارِهَا وَعُيُونِهَا فَيَحْسُنَ نَبْتُكَ وَتُثْمِرَ فَيَأْكُلَ أَوْلِيَاءُ الله مِنْ ثَمَرَتِكَ وَنَخْلِكَ فَعَلْتُ، فَزَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ لَهُ: نَعَمْ قَدْ فَعَلْتُ، مَرَّتَيْنِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: اخْتَارَ أَنْ أَغْرِسَهُ فِي الجَنَّةِ.

قوله: «فيأكل أولياء الله من ثمرتك»:

وفي رواية الطبراني: **فأكل من ثمارك أولياء الله المتقون، وأنبياؤه المرسلون... الحديث.**

قوله: «فسئل النبي ﷺ»:

كذا في الأصول الخطية وهو الصواب، ووقع في المطبوعة: **فسأل النبي ﷺ.**

وحديث الباب ضعيف الإسناد، فيه صالح بن حيان ضعفه الجمهور، وقد خالف تميمٌ: حبان بن علي ـ وحبان ضعيف عند الجمهور ـ.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٨] وقال: هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، اهـ.

فرواه حبان، عن صالح بن حيان، عن ابن بريدة، عن عائشة بمثله، أخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين [٢/ ٢٢٢] رقم: ٩٨٢ ـ قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٥٠]: هذا حديث غريب إسناداً ومتناً.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٣] فصل: في ذكر حنين الجذع، رقم: ٣١٠، وابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩].

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٢/ ١٨٢]: فيه صالح بن حيان وهو ضعيف، اهـ. وفيه أيضاً حبان بن علي وهو ضعيف. والظاهر أن

٣٦ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ:

تميم بن عبد المؤمن أحسن حالاً من حبان، والأشبه رواية المصنف، والله أعلم.

٣٦ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن كثير»:

هو العبدي، الإمام الحافظ الثقة: أبو عبد الله البصري، أخو سليمان الآتي، وأحد شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، وحديثه في الكتب الستة، وللمصنف شيخ آخر يسمى محمد بن كثير الثقفي، روى عنه في غير موضع من الكتاب، وهذا ليس له شيء في الصحيحين وهو صدوق.

تنبيه: في التقريب خمسة ممن يقال له: محمد بن كثير، ثلاثة منهم ضعفاء غير محتج بهم، كأن الدكتور أحمد حمدان غفل عن هذا، إذ ظن أن راوي حديث الباب أحدهم فضعف بسبب ذلك حديث الباب في حاشيته على شرح أصول الاعتقاد للحافظ اللالكائي فوهم وهماً شديداً، فإنَّ الرجل كما بينت من شيوخ البخاري في الصحيح، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

قوله: «عن سليمان بن كثير»:

العبدي، بصري، وهو أخو محمد بن كثير المتقدم، وهو صدوق ضعف في الزهري خاصة، يقال إنه مضطرب فيه، لكنه ثقة في غيره، احتج به الشيخان وحديثه في الكتب الستة، وأما حديث الباب فهو وإن كان من حديثه عن الزهري، لكن قد تابعه عليه معمر، عن الزهري، فقول الحافظ البزار: لا نعلم رواه عن الزهري إلَّا سليمان؛ فيه نظر.

قوله: «عن الزهري»:

هو الإمام العلم، وعلم الأمم محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أحد فقهاء المدينة وأئمتها، له مناقب جليلة، وفضائل عظيمة مذكورة في المطوّلات.

كَـانَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ يَـقُـومُ إِلَـى جِـذْعٍ قَـبْـلَ أَنْ يُـجْـعَـلَ الْـمِـنْـبَـرُ، فَلَمَّا جُعِلَ الْمِنْبَرُ حَنَّ ذَلِكَ الْجِذْعُ حَتَّى سَمِعْنَا حَنِينَهُ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَيْهِ فَسَكَنَ.

قوله: «فسكن»:

زاد الحافظ عبد الرزاق، عن معمر: وسمعت من يقول: فلولا ما فعل به رسول الله ﷺ لحن إلى يوم القيامة.

وإسناد حديث الباب على شرطهما، وقد أعاده المصنف في كتاب الجمعة، باب مقام الإمام إذا خطب برقم: ١٧٠٧.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٠] وقال: هذا حديث صحيح، إسناده غريب من حديث الزهري ما رأيته إلَّا من رواية سليمان بن كثير، عنه، اهـ. وسيأتي مزيد بيان في تخريج الإسناد التالي بعد هذا.

تابع المصنف، عن محمد بن كثير:

١ ـ يعقوب بن سفيان أخرجه في المعرفة [٣/ ٥١٩]، ومن طريق يعقوب أخرجه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٨٠١] رقم: ١٤٧٨، قال الدكتور أحمد حمدان معلقاً: فيه محمد بن كثير وهو ضعيف، اهـ. قلت: محمد بن كثير هذا هو العبدي كما تقدم وهو من رجال الشيخين، قال الحافظ ابن حجر في التقريب: ثقة، لم يصب من ضعَّفه.

٢ ـ محمد بن معمر، أخرجه من طريقه البزار في مسنده فيما حكاه الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٤٤]، وقال: قال البزار: لا نعلمه، رواه عن الزهري إلَّا سليمان بن كثير، اهـ. كذا قال، وقد رواه معمر كما سيأتي.

٣ ـ محمد بن محمد التمار، أخرجه من طريقه الطبراني في الأوسط كما في

٣٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، ثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ،

مجمع البحرين [٢/ ٢٢٤] رقم: ٩٨٥، أيضاً قال الطبراني عقبه: لم يروه عن الزهري إلَّا سليمان.

وتابع محمد بن كثير، عن سليمان: سعيد بن سليمان، أخرجه البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٦] باب ذكر المنبر الذي اتخذه الرسول ﷺ، ومسلم بن إبراهيم والفضيل بن الحسين الجحدري، أخرج حديثهما الطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣] رقم: ٤١٨٤، ٤١٨٥.

وتابع سليمان بن كثير، عن الزهري: معمر بن راشد أخرجه عنه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٣/ ١٨٥] كتاب الجمعة، باب الخطبة قائماً، إلَّا أنه قال: عن الزهري، عن رجل سماه، عن جابر بن عبد الله به، رقم: ٥٢٥٣.

قال الحافظ بن كثير: وهذا إسناد جيد رجاله على شرط الصحيح ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة، اهـ.

* وخالفهما شعيب بن أبي حمزة، وابن أخي ابن شهاب فقالا: عن الزهري، عن جابر؛ لم يذكرا ابن المسيب ولا أحداً بينهما، أخرج حديثهما الطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣] رقم: ٤١٨٣، ٤١٨٦.

٣٧ ـ **قوله: «ثنا سليمان بن كثير»:**

هو العبدي، تقدمت ترجمته، لكن ههنا وقفة، فقد أخرج حديث الباب الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة معلقاً، باب الخطبة على المنبر فقال: قال سليمان: عن يحيى: أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابراً.

قال الحافظ في الفتح: أمَّا سليمان: فهو ابن بلال، وأما يحيى: فهو ابن سعيد، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الإسناد، وزعم بعضهم أنه ابن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد، لكن فيه نظر،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله

فإنَّ سليمان بن كثير قال فيه: عن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، كذلك أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير، عن أخيه سليمان، فإنَّ كان محفوظاً فليحيى بن سعيد فيه شيخان، اهـ.

يقول الفقير خادمه: هو ذهول من الحافظ ابن حجر رحمه الله، فإنَّ الإمام الدارمي لم يخرجه من الوجه الذي ذكره، إنما أخرجه عن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن حفص كما ترى في هذا الحديث، وأخرجه في الحديث المتقدم عن سليمان بن كثير، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، والذي أخرجه من الوجه الذي ذكره أعني عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر: الحافظ البيهقي في الدلائل، كما سيأتي بيانه عند التخريج، ثم إنه لا يبعد أبداً أن يكون البخاري عنى بقوله: قال سليمان؛ سليمان بن كثير، فيكون علق له في هذا الموضع، ووصله في علامات النبوة من طريق سليمان بن بلال لأن الحديث عندهما جميعاً، والله أعلم.

تنبيه: سقط من الإسناد من نسخة «ك»: سليمان بن كثير؛ فصار الإسناد هكذا: ثنا محمد بن كثير، عن يحيى بن سعيد. . . إلخ الإسناد، وهو خطأ لعله من الناسخ.

قوله: «عن يحيى بن سعيد»:

هو الأنصاري، الإمام فقيه المدينة وعالمها: أبو سعيد الأنصاري، أحد الفقهاء الأثبات، والأئمة الثقات، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «حفص بن عبيد الله»:

ابن أنس الأنصاري، البصري، أحد الثقات، من رجال الشيخين، زعموا أن حديثه عن الصحابة ليس بمتصل سوى ما كان عن جده أنس، وليس

قَالَ: كَانَ نَبِيُّ الله ﷺ يَخْطُبُ إِلَى خَشَبَةٍ، فَلَمَّا صُنِعَ الْمِنْبَرُ فَجَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ حَنَّتْ حَنِينَ الْعِشَارِ، حَتَّى وَضَعَ رَسُولُ الله ﷺ يَدَهُ عَلَيْهَا فَسَكَنَتْ.

كذلك، فحديثه عن جابر هذا أخرجه أيضاً البخاري في الصحيح في علامات النبوة كما سيأتي.

قوله: «كان نبي الله»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: كان النبي ﷺ.

قوله: «حنين العشار»:

تقدم تفسير العشار، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر.

وإسناد الحديث على شرط الشيخين، علقه الإمام البخاري في كتاب الجمعة من صحيحه، باب الخطبة على المنبر فقال: وقال سليمان، عن يحيى: أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابراً، وسليمان عندي ـ والله أعلم ـ هو ابن كثير كما تقدم.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣١] وقال: هذا حديث صحيح وقد ذكر الدارقطني في العلل أن الصواب رواية من رواه عن سليمان، عن يحيى بن سعيد، عن حفص، قال: ورواية الدارمي تبين أن سليمان رواه عن يحيى على الصواب، وقد أخرجه البخاري أيضاً عن من رواية محمد بن جعفر، عن يحيى بن سعيد عن ابن أنس، عن جابر، قال أبو مسعود في الأطراف: إنما قال البخاري عن ابن أنس، لأن محمد بن جعفر يقلبه فيقول: عبيد الله بن حفص، وإنما هو حفص بن عبيد الله، فأبهمه البخاري فراراً من الخطأ، اهـ.

وتابع سليمان بن كثير، عن يحيى: سليمان بن بلال، أخرجه البخاري في المناقب من صحيحه، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم: ٣٥٨٥،

٣٨ ـ أَخْبَرَنَا فَرْوَةُ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِيهِ،

قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٤٣]: تفرد به البخاري.

وتابعه أيضاً: محمد بن جعفر، عن يحيى، أخرجه البخاري في كتاب الجمعة من صحيحه، باب الخطبة على المنبر، رقم: ٩١٨، والبيهقي في الدلائل[٢/ ٥٦١] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ، وفي السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب مقام الإمام في الخطبة [٣/ ١٩٥].

أما حديث سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر الذي أشار إليه الحافظ في الفتح، وعزاه للمصنف وهماً فعلقه الحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٦] عقب حديث سليمان، عن الزهري فقال: وقال سليمان بن كثير: حدثنا يحيى. . . إلخ، وأخرجه أيضاً الحافظ أبو نعيم في الدلائل ـ فيما ذكر الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٤٤] إذ ليس في المختصر المطبوع منه ـ وعليه فالحديث عند السليمانيّين، وليحيى بن سعيد فيه شيخان، والله أعلم.

٣٨ ـ **قوله: «أخبرنا فروة»:**

هو ابن أبي المغراء، تقدم في حديث رقم: ٢٣.

قوله: «ثنا يحيى بن زكرياء»:

هو ابن أبي زائدة، أحد أوعية العلم، ممن جمع له الفقه والحديث، وكان صاحب سنة وفضل، يقال: إنما صنف وكيع كتبه على كتب يحيى بن أبي زائدة.

قوله: «عن أبيه»:

هو زكرياء بن أبي زائدة، الإمام القاضي، قال الذهبي: يعد في صغار التابعين بالإدراك، وإلا فما علمت له شيئاً عن الصحابة، قال الإمام أحمد: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبي خالد، ذكره غير

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي كَرِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ:

واحد في المدلسين، وحكوا أن حديثه عن أبي إسحاق كان بآخره، وقد احتج به الشيخان، وأخرجوا حديثه عن أبي إسحاق وغيره، وفي ذلك كفاية في صحة حديثه.

قوله: «عن أبي إسحاق»:

هو عمرو بن عبد الله الهمداني، الإمام شيخ الكوفة ومحدثها، قال الحافظ الذهبي: كان رحمه الله من العلماء العاملين، ومن جلة التابعين، وهو ثقة حجة بلا نزاع، تغير حفظه تغير السن، ولم يختلط.

قوله: «عن سعيد بن أبي كرب»:

الهمداني، روى عنه اثنان، ووثقه أبو زرعة، وابن حبان، وجهله ابن المديني وقال: لم يرو عنه غير أبي إسحاق. روى له ابن ماجه حديث جابر: ويل للعراقيب من النار؛ وليس له عند المصنف غير هذا الموضع، ووقع في النسخ المطبوعة: سعيد بن أبي كريب، والصواب: سعيد بن أبي كرب كما في الأصول الخطية، وقد وهم بعض الرواة فيه فقالوا: عن كريب، قال الحافظ البزار: الصواب: إنما هو: عن سعيد بن أبي كرب، وكريب خطأ.

ورواية سعيد بن أبي كرب، عن جابر أوردها المصنف هنا مختصرة مقتصراً على ما يتعلق بترجمة الباب، على عادة المحدثين عند إيراد الأحاديث المختلفة في الطرق، المتقاربة في الألفاظ، وقد ساق الإمام أحمد لفظ حديث ابن أبي كرب، عن جابر بطوله قال: **كان النبي ﷺ يخطب إلى خشبة، فلما جعل له منبر حنت حنين الناقة إلى ولدها، فأتاها فوضع يده عليها فسكنت**. زاد الحافظ أبو يعلى في روايته عن مسروق بن المرزبان، عن ابن أبي زائدة: **فلما كان من الغد فرأيتها قد حوّلت فقلت: ما هذا؟ قال: جاء النبي ﷺ وأبو بكر فحولوها**. وقد ذكر سعيد

حَنَّتِ الْخَشَبَةُ حَنِينَ النَّاقَةِ الْخَلُوجِ.

شيخ أبي يعلى هذه الزيادة أيضاً في حديث ابن أبي زائدة، عن مجالد، عن أبي الوداك الآتي، وهي غريبة في السياقين، وسعيد هذا في حديثه وهم وضعف، وسيأتي بقية الكلام في حديث رقم: ٤٠.

قوله: «الناقة الخلوج»:

زاد إسرائيل، عن أبي إسحاق: إلى ولدها، يعني: التي اختلج عنها ولدها ـ أي انتزع منها ـ فقلّ لذلك لبنها.

وإسناد حديث الباب على شرط البخاري، غير سعيد بن أبي كرب وقد وثقه أبو زرعة كما تقدم.

قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ: لم يخرجوه من هذا الوجه وهو جيد، اهـ.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٠] وقال: هذا حديث صحيح.

تابعه مسروق بن المرزبان، عن ابن أبي زائدة، أخرجه من طريقه الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده [٤/ ١٢٨] رقم: ٢١٧٧، وفيها الزيادة المذكورة.

وتابع زكرياء، عن أبي إسحاق: إسرائيل، والأعمش.

فأما حديث إسرائيل فأخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٢٩٣]: ثنا يحيى بن آدم، ثنا إسرائيل، به رقم: ١٤١٥٢.

قال الحافظ ابن كثير: تفرد به أحمد، اهـ.

ورواه أيضاً الحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٦٢] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ، من طريق آدم بن أبي إياس، ثنا إسرائيل به.

وأما حديث الأعمش فرواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٠] فصل في ذكر حنين الجذع من طريق أبي عوانة، عن الأعمش به، رقم: ٣٠٤،

وعزاه الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٤٣] إلى أبي بكر البزار في مسنده، أيضاً من طريق أبي عوانة، عن الأعمش.
تابع أبا إسحاق، عن جابر: أبو صالح ذكوان، أخرجه الحافظ أبو بكر البزار في مسنده، فقال: ثنا محمد بن المثنى، ثنا أبو المساور، ثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر، وعن أبي إسحاق، عن كريب ـ كذا ـ عن جابر، قال أبو بكر البزار: وأحسب أنا قد حدثناه عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر، وعن أبي إسحاق، عن كريب، عن جابر بهذه القصة التي رواها أبو المساور، عن أبي عوانة، وحدثناه محمد بن عثمان بن كرامة، ثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي كرب، عن جابر، عن النبي ﷺ بنحوه. والصواب إنما هو سعيد بن أبي كرب، وكريب خطأ، ولا يعلم يروى عن سعيد بن أبي كرب إلَّا أبو إسحاق، اهـ. من جزء الشمائل من التاريخ لابن كثير [/ ٤٣٢]، ورواه أيضاً الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٠] رقم: ٣٠٤.
نعم، ولحديث جابر هذا طرق أخرى غير التي رواها المصنف، منها:
١ ـ حديث عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، عن جابر، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في غير موضع منه، منها في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد الواحد به رقم: ٣٥٨٤، ورواه الإمام أحمد في مسنده [٥/ ٣٣٠]: ثنا وكيع، ثنا عبد الواحد به، رقم: ١٤٢٤٥، وأخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٨٥] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ: ثنا وكيع به، رقم: ١١٧٩٧، ومن طريقه أخرجه الأئمة.
٢ ـ وله طريق آخر من حديث ابن أبي عدي، عن سليمان التيمي، عن أبي نضرة، عن جابر، رواه ابن ماجه في سننه [١/ ٤٥٥] كتاب

الصلاة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر: ثنا بكر بن خلف، ثنا ابن أبي عدي به، رقم: ١٤١٧.
قال الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ٢٤٥]: وهذا على شرط مسلم، ولم يروه إلَّا ابن ماجه، اهـ.
ورواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٣٠٦]: ثنا ابن أبي عدي به، رقم: ١٤٣٢٢، والطبراني في الأوسط كما في مجمع البحرين [٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣] رقم: ٩٨٣، ومن طريقه أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٠] فصل في حنين الجذع، من طريق الجريري، عن أبي نضرة به، رقم: ٣٠٥، قال الطبراني: لم يروه عن الجريري إلَّا شيبة.
٣ ـ نعم، وله طريق آخر، من حديث أبي الزبير، عن جابر، رواه النسائي في سننه [٣/ ١٠٢] كتاب الجمعة، باب مقام الإمام في الخطبة، أخبرنا عمرو بن الأسود، أنا ابن وهب، أنا ابن جريج، عن أبي الزبير عنه به، رقم: ١٣٩٦، ذهل الحافظ ابن كثير عن هذه الرواية فقال في جزء الشمائل [/ ٢٤٥]: وهذا إسناد على شرط مسلم، ولم يخرجوه، اهـ. وهو عند النسائي كما رأيت.
ورواه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٣/ ١٨٦] كتاب الجمعة، باب الخطبة قائماً، عن ابن جريج به، رقم: ٥٢٥٤. ومن طريقه رواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٢٩٥]، رقم: ١٤١٧٦. ورواه الإمام الشافعي، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج به، المسند [١/ ١٤٢ ـ ١٤٣]، ومن طريقه أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٦١] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ، وغيرهم.
٤ ـ وله طريق آخر عن جابر، من حديث الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن جابر، رواه الحافظ الطبراني في الأوسط [١/ ٣٥٢]: ثنا أحمد بن القاسم، حدثني عمي عيسى بن المساور،

٣٩ ـ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ،

ثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي به، رقم: ٥٩٥. قال الطبراني: لم يروه عن الأوزاعي إلَّا الوليد بن مسلم، تفرد به عيسى بن المساور، اهـ. ورواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٣٩٩] فصل في حنين الجذع، من طريق أحمد بن علي الخراز، ثنا عيسى بن المساور به رقم: ٣٠٢.
عيسى بن مساور شيخ للنسائي قال عنه: لا بأس به، ووثقة الخطيب، وابن حبان، وهو كذلك إن شاء الله فإنَّ النسائي لا يروي إلَّا عن ثقة.
٥ ـ وله طريق آخر من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن جابر، أخرجه الحافظ أبو بكر البزار في مسنده، فيما حكاه الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل [/ ٢٤٣]: ثنا محمد بن المثنى، ثنا أبو المساور، ثنا أبو عوانة، عن الأعمش به، وهذا إسناد على شرط الإمام البخاري، أبو المساور هو الفضل بن مساور ختن أبي عوانة.
ورواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٠] من طريق الحسن بن سفيان، ثنا أبو كامل، ثنا أبو عوانة به رقم: ٣٠٤. والحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٦٢] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ، من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا عمر بن علي، عن الأعمش به.
٦ ـ وله طريق آخر، فأخرجه الطبراني في الأوسط ـ كما في مجمع البحرين [٢/ ٢٢٣] رقم: ٩٨٤ من حديث عمرو بن عطية العوفي، عن أبيه، عن جابر، وعمرو بن عطية ضعفه الدارقطني وغيره ـ وعطية فيه الكلام المشهور، والله أعلم.

٣٩ ـ قوله: «أخبرنا زكرياء بن عدي»:
الإمام الحافظ التيمي مولاهم، كنيته: أبو يحيى الكوفي، نزيل مصر وأحد الأثبات، قال العجلي: كوفي ثقة رجل صالح، كان متقشفاً حسن

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

الهيئة، له نفس، اهـ. وهو ممن اتفق على الاحتجاج به، وحديثه في الكتب الستة سوى أبي داود.

قوله: «عن عبيد الله بن عمرو»:

الرقي، كنيته: أبو وهب، أحد الأئمة الفقهاء المحتج بهم، قال الذهبي: كان ثقة حجة، صاحب حديث.

قوله: «عن عبد الله بن محمد بن عقيل»:

الهاشمي الإمام المحدث، كنيته: أبو محمد المدني، أمه زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، اختلف في الاحتجاج به قال الترمذي: سمعت محمداً يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه، قال الحافظ الذهبي مرة: لا يرتقي حديثه إلى درجة الصحة والاحتجاج، مع أنه حسن له غير مرة هو وابن سيد الناس وهو الأشبه.

قوله: «عن الطفيل بن أبي بن كعب»:

الأنصاري، الخزرجي، لقبه: أبو بطن، يقال: لعظم بطنه، وقيل: إن مولده كان في العهد النبوي، قال العجلي: مدني تابعي ثقة، ليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «عن أبيه»:

هو أبي بن كعب بن قيس بن النجار المدني، الإمام سيد القراء والمقرئين أبو المنذر ـ ويقال: أبو الطفيل ـ البدري، العقبي، شهد بدراً والعقبة الثانية، له مناقب وفضائل كثيرة من أجلِّها قول النبي ﷺ له: **إن الله أمرني أن أقرأ القرآن عليك**. فأخذ يبكي، رضي الله عنه وأرضاه.

كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جِذْعٍ، وَيَخْطُبُ إِلَيْهِ إِذْ كَانَ الْمَسْجِدُ عَرِيشاً، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: أَلَا نَجْعَلُ لَكَ عَرِيشاً تَقُومُ عَلَيْهِ، يَرَاكَ النَّاسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتُسْمِعُ مِنْ خُطْبَتِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَصَنَعَ لَهُ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ هُنَّ اللَّوَاتِي عَلَى الْمِنْبَرِ، فَلَمَّا صُنِعَ الْمِنْبَرُ، وَوُضِعَ فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

قوله: «يصلي إلى جذع»:

وقال الإمام أحمد في مسنده، عن زكرياء بن عدي: **كان رسول الله ﷺ يقرب إلى جذع**... الحديث.

قوله: «ويخطب إليه»:

جاء في هامش «ل»: «عليه» بدل: «إليه»، وقد أثبت ما هو موجود في صلبها تبعاً لبقية النسخ، وعند من أخرج القصة.

قوله: «إذ كان المسجد عريشاً»:

وقع في النسخ المطبوعة: «إذا كان المسجد عريشاً...».

قوله: «وتسمع من خطبتك»:

وفي رواية الإمام أحمد وابن ماجه: **فتسمعهم خطبتك**...؛ وفي رواية إبراهيم بن محمد: **وتسمع الناس خطبتك**... الحديث.

قوله: «ووضع في موضعه»:

وقع في نسخة «ك»: «فلما صنع المنبر وضع في موضعه...» بواو واحدة، وقد أثبت ما هو موجود في بقية الأصول، وهو موافق لرواية الإمام أحمد، عن زكرياء بن عدي، والشافعي من طريق إبراهيم بن محمد، عن ابن عقيل، لكن وقع في رواية ابن ماجه وهي أيضاً من طريق إبراهيم بن محمد: **فلما وضع المنبر، وضعوه في موضعه الذي هو فيه**... الحديث.

يُرِيدُ الْمِنْبَرَ، مَرَّ عَلَيْهِ فَلَمَّا جَاوَزَهُ خَارَ الْجِذْعُ حَتَّى تَصَدَّعَ وَانْشَقَّ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ حَتَّى سَكَنَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِنْبَرِ.

قَالَ: فَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَّى إِلَيْهِ، فَلَمَّا هُدِمَ الْمَسْجِدُ أَخَذَ ذَلِكَ الْجِذْعَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، فَلَمْ يَزَلْ عِنْدَهُ حَتَّى بَلِيَ فَأَكَلَتْهُ الأَرَضَةُ وَعَادَ رُفَاتاً.

قوله: «خار الجذع»:

أي سمع منه صوت الخوار، وهو صوت البقر، قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ...﴾ الآية. وقال تعالى: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾.

قوله: «فلما هدم المسجد»:

زاد الإمام أحمد في روايته: وغُيّر، وكذلك قال ابن ماجه عن إسماعيل بن عبد الله الرقي، عن عبيد الله بن عمرو.

قوله: «أخذ ذلك الجذع أُبيُّ بن كعب»:

لا ينافي هذا ما سيأتي عقب هذا الحديث من أنه حفر له ثم دفن، وذلك بأمر من النبي ﷺ، فقد جاء في هذا الحديث أن المسجد هدم وغيِّر، قال الحافظ في الفتح: فيحتمل أنه ظهر عند التنظيف فأخذه أُبي.

قوله: «فأكلته الأرضة»:

الأرضة: دويبة صغيرة تأتي على كل ما هو موجود على الأرض من خشب، وورق، وفراش، وغير ذلك فتجعله رفاتاً.

والحديث وإن كان في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل، إلَّا أن أحاديث حنين الجذع من الأحاديث المتواترة، ولا يزال أهل التصنيف يخرجونها ويستشهدون ببعضها البعض.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٤] وقال: هذا حديث حسن، اهـ.

ورواه الإمام أحمد في مسنده [٥/ ١٣٧]: ثنا زكرياء بن عدي، به رقم: ٢١٢٨٦.
ورواه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٨٠٠] في سياق ما روى في معجزاته ﷺ من طريق هارون بن عبد الله، ثنا زكرياء، به، رقم: ١٤٧٥.
تابعه عن عبيد الله بن عمرو:
١ ـ إسماعيل بن عبد الله الرقي، أخرجه من طريقه ابن ماجه [١/ ٤٥٤] كتاب الصلاة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، رقم: ١٤١٤.
٢ ـ عبد الله بن جعفر الرقي، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [١/ ٢٥١] باب ذكر منبر رسول الله ﷺ.
٣ ـ عيسى بن سالم، أخرجه من طريقه الإمام عبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه [٥/ ١٣٨]، ومن طريقه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٠] فصل في ذكر حنين الجذع، رقم: ٣٠٦، وابن عساكر في تاريخه [٤/ ٣٩١، ٣٩٢].
٤ ـ علي بن معبد، أخرجه من طريقه الحافظ الطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٧٦] رقم: ٤١٧٦.
وتابعه عن عبد الله بن محمد بن عقيل: إبراهيم بن محمد، أخرجه من طريقه إمام الأئمة الشافعي في مسنده [١/ ١٤٣].
ومن طريق الشافعي: ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٥].
وابن أبي الحسام المديني واسمه سعيد، أخرجه من طريقه الإمام عبد الله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه [٥/ ١٣٨] وفات هذا الطريق الدكتور عامر صبري فلم يذكره في زوائد عبد الله على مسند أبيه.

٤٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَخْطُبُ

---

٤٠ ـ قوله: «حدثنا عبد الله بن سعيد»:

الكندي، الإمام الحافظ: أبو سعيد الأشج، أحد مشايخ الإسلام المشهود لهم بالحفظ، ممن اتفق على الاحتجاج به، حديثه في الكتب الستة، قال أبو حاتم: الأشج إمام أهل زمانه.

تنبيه: تصحف اسمه في جميع النسخ المطبوعة إلى: عبيد الله بن سعيد بالتصغير وهو وإن كان يحتمله لأن المصنف روى عن الأشج، وعن عبيد الله بن سعيد السرخسي، وكلاهما يروى عن أبي أسامة إلَّا أن ما أثبته موافق لما في الأصول الخطية، ووقع في «ل» و«ك»: أخبرنا أبو عمران: عيسى بن عمر السمرقندي، قال: أنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، قال: ثنا عبد الله بن سعيد. . .

قوله: «ثنا أبو أسامة»:

هو الإمام الثبت: حماد بن أسامة الكوفي، أحد أوعية العلم، ومن أروى الناس عن هشام بن عروة، قال الإمام أحمد: ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ، وكان ضابطاً، صحيح الكتاب، كيساً صدوقاً، وقال الحافظ الذهبي: من أئمة العلم، وحديثه في جميع الصحاح والدواوين، وهو من نظراء وكيع.

قوله: «عن مجالد»:

هو ابن سعيد بن عمير الهمداني، اختلف في الاحتجاج به، وحديثه مقبول في الشواهد والمتابعات، والجمهور على أنه ليس بالقوي، أخرج له مسلم مقروناً بغيره.

قوله: «عن أبي الوداك»:

هو الإمام التابعي: جبر بن نوف البكالي، الكوفي، مشهور بكنيته،

إِلَى لِزْقِ جِذْعٍ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ رُومِيٌّ فَقَالَ: أَصْنَعُ لَكَ مِنْبَراً تَخْطُبُ عَلَيْهِ، فَصَنَعَ لَهُ مِنْبَراً هَذَا الَّذِي تَرَوْنَ، قَالَ: فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ الله ﷺ يَخْطُبُ، حَنَّ الْجِذْعُ حَنِينَ النَّاقَةِ إِلَى وَلَدِهَا، فَنَزَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ فَضَمَّهُ إِلَيْهِ فَسَكَنَ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُحْفَرَ وَيُدْفَنَ.

وهو ثقة من رجال مسلم، وثقه ابن معين، وابن شاهين، وغير واحد، وأما قول الحافظ في التقريب: صدوق يهم؛ ففيه نظر.

قوله: «إلى لزق جذع»:

هذه اللفظة وردت في حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، عند الترمذي في المناقب، وتصحفت في بعض النسخ إلى: عذق جذع.

قوله: «رجل رومي»:

تقدم الكلام عليه والاختلاف في اسمه تحت حديث رقم: ٣٥.

قوله: «فلما قام رسول الله ﷺ»:

في «ك»: «فلما قام النبي ﷺ»، وفي النسخ المطبوعة: «فلما قام عليه النبي ﷺ. . .» بزيادة عليه.

قوله: «فأمر به أن يحفر ويدفن»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: أن يحفر له ويدفن؛ ولا تنافي هذه الرواية ما تقدم من أنه كان عند أبي بن كعب حتَّى بلي، لأن المسجد هدم وتغير، فيحتمل أنه ظهر أثناء التنظيف، كما تقدم بيانه، زاد يحيى بن زكرياء في روايته عن مجالد، عند أبي يعلى: **فلما كان من الغد رأيتها قد حولت فقلنا: ما هذا؟ قالوا: جاء النبي ﷺ البارحة وأبو بكر وعمر فحولوها.**

قلت: سياق أبي يعلى فيه غرابة لم يأت بها غير يحيى بن زكرياء، تفرد بها مسروق بن المرزبان شيخ أبي يعلى، قال عنه أبو حاتم: ليس

٤١ ـ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا الصَّعْقُ قَالَ:

بالقوي، أمَّا رجال المصنف فعلى شرط مسلم غير مجالد وقد أخرج له مقروناً.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٧] وقال: هذا حديث حسن، اهـ.

تابعه عن أبي أسامة: الحافظ ابن أبي شيبة، أخرجه في المصنف [١١/ ٤٨٦] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمد ﷺ، رقم: ١١٧٩٨، ومن طريقه أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٠٢] فصل في ذكر حنين الجذع، رقم: ٣٠٨، والحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٨٠١] في فصل سياق ما روي في معجزاته ﷺ رقم: ١٤٧٦، ومن طريق اللالكائي أخرجه الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [٢/ ١٧٤] في فصل دلائل نبوته ﷺ رقم: ١٢٦، وهو عند أبي يعلى بهذه الزيادة [٢/ ٣٢٨]: ثنا مسروق بن المرزبان، ثنا يحيى بن زكرياء، عن مجالد، به رقم: ١٠٦٧.

قال الحافظ ابن كثير في الشمائل عقب إيراده حديث أبي يعلى: وهذا غريب.

وقال الحافظ الهيثمي في حديث أبي يعلى في مجمع الزوائد [٢/ ١٨٠ ـ ١٨١]: فيه مجالد، وثقه جماعة وضعفه آخرون.

٤١ ـ **قوله: «أخبرنا مسلم بن إبراهيم»:**

الفراهيدي، أحد مشايخ الإمام البخاري الثقات، وحديثه في الكتب الستة، يقال: إنه لم يتزوج، وكان لا يحتاج إليه ـ يعني الجماع ـ قال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال ابن معين: ثقة مأمون.

قوله: «ثنا الصعق»:

هو ابن حزن البكري، أحد الحفاظ الزهاد، قال العجلي: من أنفسهم.

سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: لَمَّا أَنْ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ جَعَلَ يُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى خَشَبَةٍ وَيُحَدِّثُ النَّاسَ، فَكَثُرُوا حَوْلَهُ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْمِعَهُمْ، فَقَالَ: ابْنُوا لِي شَيْئاً أَرْتَفِعُ عَلَيْهِ، قَالُوا: كَيْفَ يَا نَبِيَّ اللهِ؟ قَالَ: عَرْشٌ كَعَرْشِ مُوسَى،

قال عارم: كانوا يرونه من الأبدال، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، وهو من رجال مسلم.

قوله: «سمعت الحسن»:

هو ابن أبي الحسن البصري، الإمام العلم، شيخ البصرة وعالمها، كنيته: أبو سعيد، أخذ عن جملة من الصحابة، وروى عن كثير ممن لم يدركهم على معنى التدليس، وهو مشهور به، قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً، رفيعاً فقيهاً، ثقة حجة مأموناً، عابداً ناسكاً كثير العلم، فصيحاً جميلاً وسيماً، وما أرسله فليس بحجة، اهـ.

قلت: أرسل هذا الحديث، وقد روي موصولاً مسنداً بهذا اللفظ من طريق المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس كما سيأتي إن شاء الله.

قوله: «ابنوا لي شيئاً»:

وفي رواية أبي القاسم البغوي: «ابنوا لي منبراً له عتبتان...» الحديث.

قوله: «عرش كعرش موسى»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في النسخ المطبوعة: عريش كعريش موسى، يقال: العرش يكون الأصل فيه أربع نخلات أو خمس، فإذا طويتها من أسفل قدر قامة بالحجارة ثم طويت سائرها بالخشب فهي معروشة وذلك الخشب هو العرش، وفي تاريخ الطبري: قال ابن حميد: قال سلمة: قال ابن إسحاق: كان صفي الله موسى فيما ذكر لي وهب بن منبه إنما يستظل في عريش... الأثر، وفي اللسان: العريش ما يستظل

فَلَمَّا أَنْ بَنَوْا لَهُ قَالَ الْحَسَنُ: حَنَّتْ وَاللهِ الْخَشَبَةُ، قَالَ الْحَسَنُ: سُبْحَانَ اللهِ هَلْ تَبْتَغِي قُلُوبُ قَوْمٍ سَمِعُوا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي هَذَا.

به، وفي قصة يوم بدر: **ألا نبني لك عريشاً**. . . الحديث، فكأن العرش المكان المرتفع من الخشب، والعريش المكان الذي يستظل به. والله أعلم.

قوله: «قال الحسن»:

يعني البصري، وقد روي قوله هذا بألفاظ أخرى وكلها بمعنى واحد، فرواه أبو يعلى في مسنده بلفظ: فكان الحسن إذا حدث بهذا بكى ثم قال: يا عباد الله الخشبة تحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إليه لمكانه من الله!! فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه. ورواه الحافظ البيهقي بلفظ: يا معشر المسلمين الخشبة تحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إليه! أفليس الرجال الذين يرجون لقاءه أحق أن يشتاقوا إليه؟!

يقول الفقير خادمه: وقول الحسن هذا يؤيد ما ذهبت إليه عند التعليق على الحديث رقم: ٣٤ من أن الحنين إنما كان شوقاً إلى ذات رسول الله ﷺ، وحزناً على فراقه، **لا** على ما كانت تسمع من الذكر.

ورجال حديث الباب ثقات إلَّا أنه مرسل، اختصر المصنف رحمه الله الشاهد منه وهو قول الحسن.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٧].

* خالفه المبارك بن فضالة، عن الحسن، فأسنده فضالة، عنه، عن أنس. أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٢٢٦]: ثنا هاشم بن القاسم، ثنا المبارك به، رقم: ١٣٣٨٨.

تابعه شيبان عن المبارك، أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده [٥/ ١٤٢ ـ ١٤٣] رقم: ٢٧٥٦.

ومن طريق أبي يعلى رواه ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٤٣٦] في المعجزات، ذكر البيان بأن الجذع إنما سكن عن حنينه باحتضان المصطفى ﷺ إياه، رقم: ٦٥٠٧.

ومن طريق أبي يعلى أيضاً أخرجه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٦].

نعم، ورواه أيضاً من طريق شيبان الحافظ البغوي، ورواه من طريق البغوي جماعة منهم: اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٧٩٩] فصل في سياق ما روي في معجزاته ﷺ، رقم: ١٤٧٣، والأصبهاني في الدلائل [/ ٤٦]، رقم: ٢٣، والذهبي في السير [٤/ ٥٧٠] وقال: حسن غريب. والحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٦].

وتابعهما عن المبارك أيضاً: عبد الله بن المبارك، أخرجه من طريقه ابن خزيمة في صحيحه، رقم: ١٧٧٧، والحافظ البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٩] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ.

وأخرجه ابن خزيمة أيضاً من طريق عيسى بن يونس، والبزار من طريق يزيد بن هارون كلاهما عن المبارك به كما في موافقة الخبر الخبر، قال البزار: لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلَّا مبارك وسالم الخياط، اهـ.

فتعقبه الحافظ في موافقة الخبر الخبر بقوله: وفي هذا الحصر نظر، فقد وقع لنا من رواية حبيب بن الشهيد والصعق بن حزن ويزيد بن إبراهيم التستري ثلاثتهم عن الحسن، لكن الأولان أرسلاه، فيتمحض الاستدراك عليه بالثالث، ورواية سالم الخياط أخرجها أبو نعيم في الدلائل، اهـ.

هذ ولحديث أنس طرق أخرى يأتي ذكرها إن شاء الله وبعونه وتوفيقه عند الكلام على حديث رقم: ٤٤.

٤٢ ـ أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى جِذْعٍ قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَ الْمِنْبَرَ، فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمِنْبَرَ وَتَحَوَّلَ إِلَيْهِ حَنَّ الْجِذْعُ، فَاحْتَضَنَهُ فَسَكَنَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ أَحْتَضِنْهُ لَحَنَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

---

٤٢ ـ قوله: «ثنا حماد»:

زيد في النسخ المطبوعة: «ابن سلمة» وليست ثابتة في الأصول الخطية.

قوله: «عن عمار بن أبي عمار»:

الهاشمي مولاهم، ويقال: مولى بني الحارث بن نوفل، أحد رجال مسلم الثقات، وثقه الإمام أحمد، وأبو داود، زاد أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به. وقد تقدمت ترجمة الحجاج بن المنهال وشيخه حماد بن سلمة في حديث رقم: ٢١.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم، وقد أعاده المصنف في الجمعة، باب مقام الإمام إذا خطب، برقم: ١٧٠٨

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٣] وقال: هذا حديث على شرط مسلم، اهـ.

ورواه من طريق الحجاج أيضاً: الطبراني في معجمه الكبير [١٢/ ١٨٧]: ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا الحجاج به، رقم: ١٢٨٤١، والبيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٨] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ بإسناده إلى إسماعيل بن إسحاق، ثنا الحجاج به، والطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٧٧] من طريق ابن خزيمة، ثنا حجاج به، رقم: ٤١٧٧.

تابع الحجاج، عن حماد:

١ ـ عفان بن مسلم، أخرجه من طريقه الإمام أحمد في مسنده [١/ ٢٤٩] رقم: ٢٢٣٧.

٢ ـ بهز بن أسد، أخرجه من طريقه ابن ماجه في سننه [١/ ٤٥٤] كتاب

الصلاة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، رقم: ١٤١٥.
قال الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من التاريخ: هذا إسناد على شرط مسلم، لم يروه إلَّا ابن ماجه من حديث حماد بن سلمة.
وقال الحافظ البوصيري في الزوائد [١/ ٤٥٨]: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.
٣ ـ كثير بن هشام، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [١/ ٢٥٢] باب ذكر منبر رسول الله ﷺ.
٤ ـ هدبة بن خالد، أخرجه من طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٧٩٨] فصل في سياق ما روي في معجزاته ﷺ، رقم: ١٤٧١، قال عقبه: هذا إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه.
ومن طريق اللالكائي أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الدلائل [٢/ ١٧٢] فصل دلائل نبوته رقم: ١٢٣.
٥ ـ أسد بن موسى، أخرج حديثه الحافظ الطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٧٧] رقم: ٤١٧٧.
ورواه الحسن بن موسى، عن حماد فقال: عن عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس، وثابت، عن أنس، أخرجه الإمام أحمد في المسند [١/ ٢٦٦] رقم: ٢٤٠٠، وعبد بن حميد في المنتخب [/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧] رقم: ١٣٣٦.
وتابع الحسن بن موسى: بهز بن أسد، أخرجه ابن ماجه في الصلاة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، رقم: ١٤١٥.
* وخالفهم ابن أبي شيبة، عن الحسن بن موسى، فرواه عنه، عن حماد، عن فرقد السبخي، عن ابن جبير، عن ابن عباس، أخرجه في المصنف [١١/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥].
وانظر تخريج الحديث الآتي.

٤٣ ـ أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، ثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ بِمِثْلِهِ.

---

٤٣ ـ قوله: «أخبرنا حجاج»:

زيد في جميع النسخ المطبوعة «ابن المنهال»، وليست ثابتة في الأصول الخطية.

قوله: «عن ثابت»:

هو ابن أسلم البناني مولاهم، البصري، أحد مشايخ الإسلام، ومن تابعي أهل البصرة وزهادهم ومحدثيهم، كان من أئمة العلم والعمل، متفق على توثيقه والاحتجاج بخبره.

قوله: «بمثله»:

يعني: بمثل حديث عمار، عن ابن عباس المتقدم، والإسناد على شرط الصحيح، وقد أعاده المصنف في الجمعة، باب مقام الإمام إذا خطب هكذا دون سياق المتن، برقم: ١٧٠٩.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٣] وقال: هذا حديث صحيح بالإسنادين جميعاً، اهـ.

تابعه عن الحجاج: ابن خزيمة، أخرج حديثه الطحاوي في مشكل الآثار ـ وليس في المطبوع منه ـ.

وتابع الحجاج، عن حماد:

١ ـ عفان بن مسلم، أخرجه الإمام أحمد في مسند ابن عباس [١/ ٢٤٩] عقب روايته للحديث المتقدم، رقم: ٢٢٣٨.

٢ ـ بهز بن أسد، أخرجه من طريقه ابن ماجه في كتاب الصلاة من سننه، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، رقم: ١٤١٥.

٣ ـ عبد الرحمن بن مهدي، أخرجه من طريقه أبو يعلى الموصلي في مسنده [٦/ ١١٤] رقم: ٣٣٨٤.

٤ ـ هدبة بن خالد، أخرجه أبو بكر البزار فيما ذكره الحافظ ابن كثير في

٤٤ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، ثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَنَّتِ الْخَشَبَةُ الَّتِي كَانَ يَقُومُ عِنْدَهَا،

جزء الشمائل من التاريخ [/ ٢٤٠] وقال: إسناده على شرط مسلم.

٥ ـ أسد بن موسى، أخرج حديثه الحافظ الطحاوي في مشكل الآثار [١٠/ ٣٧٨] رقم: ٤١٧٨.

نعم، وأما عد الدكتور مصطفى البغا هذا الحديث من المكرر، فليس بمتجه، فإنَّ المصنف أخرجه بإسناد مختلف باللفظ السابق، ولا يعد ذلك من المكرر عند أهل هذا الفن، وانظر تخريج الحديث المتقدم قبل هذا، وسيأتي مزيد بيان لطرق حديث أنس في الحديث بعد الآتي إن شاء الله.

٤٤ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن يزيد»:

هو المقرئ، الإمام الحجة الثبت، شيخ الحرم والإقراء بمكة، مولى آل عمر بن الخطاب، وأحد كبار مشيخة البخاري، كان ابن المبارك إذا سئل عنه قال: كان ذهباً خالصاً.

قوله: «ثنا المسعودي»:

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، الإمام الفقيه، قال الذهبي: كان فقيهاً كبيراً، ورئيساً نبيلاً، اهـ. أخذ عليه تغيره في آخره واختلاطه، قال الحافظ ابن حجر: ضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط. وقال ابن معين: حديثه عن عون والقاسم صحاح.

قوله: «عن أبي حازم»:

هو سلمة بن دينار المخزومي مولاهم، الإمام الحجة التابعي، أحد الزهاد، قال ابن خزيمة: ثقة، لم يكن في زمانه مثله.

قوله: «عن سهل بن سعد»:

الساعدي، الصحابي الجليل المعمَّر، بقية أصحابه ﷺ، كنيته: أبو العباس، كان اسمه حزن، فغيره النبي ﷺ إلى سهل، وهو آخر من

فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا فَسَكَنَتْ.

مات بالمدينة من الصحابة.

قوله: «فوضع يده»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في النسخ المطبوعة: «ووضع» بواوين، وقد اختصر المصنف رواية المسعودي، عن أبي حازم، عن سهل، مقتصراً على ذكر الشاهد فيها وهو وصف حنين الجذع، كما هي عادة المحدثين في هذا.

وقد ساقه بطوله في الجمعة، باب مقام الإمام إذا خطب، قال سهل بن سعد: **لما كثر الناس بالمدينة جعل الرجل يجيئ والقوم يجيئون فلا يكادون يسمعون كلام رسول الله ﷺ حتى يرجعوا من عنده، فقال له الناس: يا رسول الله إن الناس قد كثروا، وإن الجائي يجيئ فلا يكاد يُسمع كلامك. قال: فما شئتم؟ فأرسل إلى غلام لامرأة من الأنصار نجار، فأخذ من طرفاء الغابة، فجعلوا له مرقاتين أو ثلاثة، فكان رسول الله ﷺ يجلس عليه ويخطب عليه، فلما فعلوا ذلك حنّت الخشبة التي كان يقوم عندها، فقام رسول الله ﷺ إليها فوضع يده عليها فسكنت.**

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٣] وقال: هذا حديث حسن من حديث المسعودي، واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، وكان صدوقاً، لكنه اختلط بآخره، اهـ.

قلت: لكنه توبع كما سيأتي.

تابعه عن المسعودي: عاصم بن علي، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير برقم: ٥٩٧٧، وأبو نعيم في الدلائل برقم: ٣٠٧.

وتابع المسعودي، عن أبي حازم: ابن عيينة، أخرجه ابن أبي شيبة عنه

بنحوه في المصنف [١١/ ٤٨٥] رقم: ١١٧٩٦، ورواه الإمام أحمد في المسند [٥/ ٣٣٠] عن ابن عيينة أيضاً مقتصراً على قوله: كان من أثل الغابة. يعني المنبر، رقم: ٢٢٨٥٣، وأبو نعيم في الدلائل، ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٣٣].

وأصل هذا الحديث في الصحيحين، قال الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في السطوح، والمنبر، والخشب: ثنا علي بن عبد الله، قال: ثنا سفيان بن عيينة، ثنا أبو حازم قال: سألوا سهل بن سعد من أي شيء المنبر؟ فقال: «ما بقي في الناس أعلم مني...» الحديث، وذكر قصة عمل المنبر، ليس فيه ذكر الحنين، وقد أخرجه في غير موضع من صحيحه، وأخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه من طرق، وساق منها حديث ابن أبي شيبة، في كتاب الصلاة، باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة رقم: ٥٤٤.

نعم، ولحديث سهل بن سعد طرق أخرى غير طريق أبي حازم هذا منها: حديث عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده قال: **قطع للنبي ﷺ ثلاث درجات من طرفاء الغابة، وإن سهلاً حمل خشبة منهن حتَّى وضعها في موضع المنبر**. رواه ابن سعد، عن يحيى بن محمد الجاري، عن عبد المهيمن، وعبد المهيمن ضعيف. الطبقات [١/ ٢٥١] باب ذكر منبر رسول الله ﷺ.

وله طريق آخر من حديث سعد بن سعيد بن قيس، عن عباس بن سهل، عن أبيه قال: **كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة إذا خطب إلى خشبة ذات فرضتين أراها من دوم**... الحديث بطوله، وفيه قصة حنين الجذع والأمر بدفنه، رواه ابن سعد في الطبقات [١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١] باب ذكر منبر رسول الله ﷺ: ثنا أبو بكر بن أبي أويس، ثني سليمان بن بلال، عن سعد بن سعيد بن قيس به، وأخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل

٤٥ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، ثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ،

[٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠] باب ذكر المنبر الذي اتخذ لرسول الله ﷺ من طريق أبي إسماعيل الترمذي، ثنا سليمان بن بلال به.

قال الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ٢٤٦]: ورواه إسحاق بن راهويه، وابن أبي فديك، عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده، ورواه عبد الله بن نافع، وابن وهب، عن عبد الله بن عمر، عن ابن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، ورواه ابن لهيعة، عن عمارة بن عرفة، عن ابن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه بنحوه.

٤٥ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي خلف»:**

السلمي، الحافظ: أبو عبد الله البغدادي، القطيعي، أحد مشايخ الإمام مسلم وأبي داود، قال أبو حاتم: ثقة صدوق.

فائدة:

في هذه الترجمة دقيقة كأن الحافظ ابن حجر رحمه الله ذهل عنها، فإنَّه ذكر في التقريب ترجمة تحت اسم: أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي خلف ووثقه فوهم، فإنَّه لا يوجد في الرواة من يسمى بهذا الاسم، بينت ذلك في الحطة من المقدمة وفي الأطراف مفصلًا، فانظره.

قوله: «ثنا عمر بن يونس»:

هو اليمامي، كنيته: أبو حفص، أحد رجال الستة الثقات.

قوله: «ثنا عكرمة بن عمار»:

العجلي، البصري، عداده في صغار التابعين، فإنَّه لقي الهرماس بن زياد، اختلف في الاحتجاج به، وهو مضطرب في يحيى بن أبي كثير، وربما في غير إياس بن سلمة، لكنه صدوق، لا ينزل حديثه عن درجة الحسن إن شاء الله، قال الذهبي: استشهد به البخاري، ولم يحتج به، واحتج به

ثَنَا إِسْحَاقُ بنُ أَبِي طَلْحَةَ، ثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ الله ﷺ كَانَ يَقُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيُسْنِدُ ظَهْرَهُ إِلَى جِذْعٍ مَنْصُوبٍ فِي المَسْجِدِ فَيَخْطُبُ النَّاسَ، فَجَاءَهُ رُومِيٌّ فَقَالَ: أَلَا أَصْنَعُ لَكَ شَيْئاً تَقْعُدُ عَلَيْهِ وَكَأَنَّكَ قَائِمٌ؟ فَصَنَعَ لَهُ مِنبَراً لَهُ دَرَجَتَانِ وَيَقْعُدُ عَلَى الثَّالِثَةِ، فَلَمَّا قَعَدَ نَبِيُّ الله ﷺ عَلَى ذَلِكَ الْمِنْبَرِ خَارَ الْجِذْعُ كَخُوَارِ الثَّوْرِ حَتَّى ارْتَجَّ المَسْجِدُ حُزْناً عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَنَزَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ مِنَ الْمِنْبَرِ فَالْتَزَمَهُ وَهُوَ يَخُورُ، فَلَمَّا الْتَزَمَهُ رَسُولُ الله ﷺ سَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ لَمْ أَلْتَزِمْهُ لَمَا زَالَ هَكَذَا حَتَّى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، حُزْناً عَلَى رَسُولِ الله ﷺ،

مسلم يسيراً، وأكثر له من الشواهد، وقد ساق له في الأصول حديثاً منكراً وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي، عن ابن عباس في الأمور الثلاثة التي التمسها سفيان من النبي ﷺ.

قوله: «ثنا إسحاق بن أبي طلحة»:

الإمام الحجة: أبو يحيى البخاري المدني، أحد الأثبات، كان مالك لا يقدم عليه أحداً، قال ابن معين: ثقة حجة.

قوله: «فجاءه رومي»:

تقدم الكلام عليه وما جاء من الاختلاف في اسمه في حديث رقم: ٣٥.

قوله: «خار الجذع»:

تقدم أن الخوار: صوت البقر أو العجل، كما جاء في القرآن الكريم.

قوله: «حزناً على رسول الله ﷺ»:

بهذا الحديث وبغيره استدللت في حديث رقم: ٣٤ على أن الحنين كان بسبب فراق النبي ﷺ، لا بسبب ما كانت تسمع من الذكر كما قال وكيع في حديثه.

فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدُفِنَ.

قوله: «فدفن»:

تقدم في حديث رقم: ٣٩ بيان أن هذا لا ينافي ما روي عن أُبي من أنه أخذه واحتفظ به حتَّى بلي.

وحديث الباب إسناده على شرطهما سوى عكرمة بن عمار علق له البخاري واحتج به مسلم شيئاً.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٥] وقال: هذا حديث صحيح.

تابعه عن عمر بن يونس:

١ ـ محمود بن غيلان، أخرجه الترمذي في كتاب المناقب من جامعه، باب حنين الجذع، رقم: ٣٦٢٧، وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح ـ كذا في أكثر النسخ ـ ونقل ابن كثير عنه قوله: صحيح غريب من هذا الوجه.

٢ ـ أبو خيثمة، أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ولعله في الكبير، أخرجه من طريق أبي يعلى: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٥].

٣ ـ أحمد بن منصور المروزي، أخرجه البيهقي في الدلائل [٢/ ٥٥٨] باب ذكر المنبر اتخذ لرسول الله ﷺ.

٤ ـ محمد بن بشار، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم: ٧٧٧، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢٥]، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٤/ ٧٩٨] سياق ما روي في معجزاته ﷺ، رقم: ١٤٧٢، ومن طريق اللالكائي أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [٢/ ١٧٣] فصل في دلائل نبوته ﷺ رقم: ١٢٥.

٥ ـ بكار بن قتيبة، أخرج حديثه الحافظ الطحاوي في مشكل الآثار وليس في المطبوع منه.

وقد روى حديث أنس في حنين الجذع سالم بن عبد الله الخياط، والحكم.

أخرج حديثهما الحافظ أبو نعيم في الدلائل، فأخرج حديث سالم بن عبد الله من طريق الوليد بن مسلم، عنه، عن أنس وأخرج حديث الحكم من طريق الحارث بن أبي أسامة، ثنا يعلى بن عباد، عنه، عن أنس كذا في جزء الشمائل من التاريخ لابن كثير [/ ٢٤١].

وأما حديث الحسن وثابت عنه فقد تقدم الكلام عليهما في حديث رقم: ٤١، وحديث رقم: ٤٣.

هذا وفي الباب عن أبي هريرة، وأم سلمة، وعائشة رضي الله عنهم.

أما حديث أبي هريرة فرواه ابن سعد في الطبقات [١/ ٢٤٩] باب ذكر منبر رسول الله ﷺ: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عبد المجيد بن سهيل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: **كان رسول الله ﷺ يوم الجمعة يخطب إلى جذع في المسجد قائماً فقال: إن القيام قد شق علي...** الحديث بطوله وفيه أن تميماً الداري هو الذي طلب منه أن يعمل له المنبر، فقال العباس: **إن لي غلاماً يقال له كلاب أعمل الناس. فقال له النبي ﷺ: مره أن يعمله...** الحديث.

وأما حديث أم سلمة فأخرجه أبو نعيم ـ فيما حكاه الحافظ ابن كثير في تاريخه ـ من طريق شريك النخعي، وعمرو بن أبي قيس، والمعلى بن هلال، ثلاثتهم عن عمار الدهني، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أم سلمة قالت: **كان لرسول الله ﷺ خشبة يستند إليها إذا خطب، فصنع له كرسي أو منبر، فلما فقدته خارت كما يخور الثور حتَّى سمع أهل المسجد، فأتاها رسول الله ﷺ فسكنت.** هذا لفظ شريك، وفي رواية معلى بن هلال: إنها كانت من دوم. قال الحافظ ابن كثير: وهذا إسناد جيد ولم يخرجوه.

وهذه الروايات غير موجودة في المنتخب المطبوع من الدلائل، والله أعلم.

وأما حديث عائشة فتقدم الكلام عليه في حديث ابن بريدة عن أبيه، رقم: ٣٥.

يقول الفقير خادمه: ولهذا المنبر النبوي الكريم فضائل أخبر عنها نبينا وحبيبنا محمد ﷺ رأيت من تمام الفائدة إيراد شيء منها.

فمن ذلك: ما رواه الإمام البخاري في غير موضع من صحيحه، ومسلم في الحج من طرق، عن يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: **ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة**. وروى الإمام أحمد والنسائي وغيرهما من حديث عمار الدهني، عن أبي سلمة، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: **قوائم منبري في زاوية في الجنة**. وفي حديث أبي يعلى: قوائم المنبر رواتب في الجنة. وروى الإمام أحمد وابن ماجه من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة على يمين آثمة ولو على سواك رطب إلَّا وجبت له النار**. وروى ابن سعد من حديث حمزة بن أبي جعفر، عن إبراهيم بن عبد الرحمن القاري أنه نظر إلى ابن عمر يضع يده على مقعد النبي ﷺ من المنبر، ثم وضعها على وجهه، وروى بإسناده إلى أبي مودود عبد العزيز مولى الهذيل، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: رأيت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ إذا خلا المسجد أخذوا برمانة المنبر الصلعاء التي تلي القبر بميامنهم ثم استقبلوا القبلة يدعون، وروى محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد: **أن النبي ﷺ قال: منبري هذا على ترعة من ترع الجنة**.

٧ ـ بابُ
مَا أُكْرِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَرَكَةِ طَعَامِهِ

٤٦ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ المُحَارِبِيُّ،

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أحمد من السير: ثبت أن عبد الله بن الإمام أحمد سأل أباه عمن يلمس رمانة منبر النبي ﷺ ويمس الحجرة النبوية فقال: لا أرى بذلك بأساً، أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع، اهـ.

نسأل الله أن يجعلنا من حزبه، ويحشرنا تحت لوائه ﷺ إنه سميع قريب، وبالله التوفيق.

* * *

قوله: «باب ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه»:

تكثير الطعام من أعظم دلائل نبوته ﷺ وأجلها، ابتدأ المصنف فيه بقصة الخندق من حديث جابر بن عبد الله، وفيها دلائل كثيرة، ومعجزات ظاهرة، وآيات باهرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، قال ابن إسحاق: وكان في الحفر بالخندق أحاديث بلغتني فيه عبرة في تصديق رسول الله ﷺ وتحقيق نبوته، وقد عاين المسلمون ذلك منه.

٤٦ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن عمر بن أبان»:

تصحف اسمه في جميع النسخ المطبوعة والمحققة إلى: عبد الله بن عمرو بن أبان، وهو الإمام الحافظ: أبو عبد الرحمن الأموي مولاهم، الكوفي، ويقال: الجعفي نسبة إلى خاله حسين بن علي، لقبه: مشكدانه، أحد رجال مسلم، قال أبو حاتم: صدوق.

قوله: «ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي»:

الحافظ الثقة: أبو محمد الكوفي، أحد رجال الستة الثقات إلَّا أنه كان

عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ الْمَكِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَمِعْتَهُ مِنْهُ أَرْوِيهِ عَنْكَ، فَقَالَ جَابِرٌ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ نَحْفُرُهُ، فَلَبِثْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا نَطْعَمُ طَعَاماً، وَلَا نَقْدِرُ عَلَيْهِ،

يدلس، ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من التعريف وقال: محدث مشهور من طبقة ابن نمير.

قوله: «عن عبد الواحد بن أيمن المكي»:

كنيته: أبو القاسم المخزومي مولاهم، من رجال الشيخين، وثقه ابن معين وغيره.

قوله: «عن أبيه»:

هو أيمن الحبشي المكي، مولى عبد الله بن أبي عمرو المخزومي، أخرج له البخاري في صحيحه، فأما قول الحافظ الذهبي في الميزان: فيه جهالة، تفرد ابنه بالرواية عنه؛ فمتعقب بقول أبي حاتم: روى عنه مجاهد وعطاء، وابنه عبد الواحد، وقولِ أبي زرعة فيه: ثقة، فيتنبه لذلك.

قوله: «نحفره»:

أي بأنفسنا كما جاء مبيناً في رواية حميد، عن أنس عند الإمام البخاري قال: **خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق؛ فإذا المهاجرون، والأنصار يحفرون في غداة باردة، فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم**. . . الحديث، وفي رواية أبي حازم، عن سهل بن سعد أيضاً عند الإمام البخاري وغيره: **وهم يحفرون، ونحن ننقل التراب على أكتادنا**. . . الحديث.

قوله: «ولا نقدر عليه»:

وقد كان الجوع والنصب ظاهراً عليهم، قال حميد، عن أنس: **فلما رأى رسول الله ﷺ ما بهم من الجوع قال: اللهم لا عيش إلَّا عيش الآخرة**

فَعَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ كُدْيَةٌ، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله هَذِهِ كُدْيَةٌ قَدْ عَرَضَتْ فِي الْخَنْدَقِ،

فاغفر للأنصار والمهاجرة. فكانوا يجيبونه: نحن الذين بايعوا محمداً، على الجهاد ما بقينا أبداً.

ولم يكن ذلك الجوع والنصب في أصحاب رسول الله ﷺ حسب؛ بل كان ظاهراً أيضاً في قائدهم ﷺ، قال سعيد بن ميناء، عن جابر: **لمَّا حفر الخندق رأيت في النبي ﷺ خمصاً شديداً، فانكفيت إلى امرأتي فقلت لها: هل عندك شيء؟ فإني رأيت برسول الله ﷺ خمصاً شديداً. . .** الحديث، وقال أيمن، عن جابر: **أن النبي ﷺ كان عاصباً بطنه بحجر. . .** أخرجهما البخاري في الصحيح.

قوله: «فعرضت في الخندق كديه»:

هي بضم الكاف: القطعة الغليظة الصلبة من الأرض لا تعمل فيها الفاس، ووقع في رواية الإمام البخاري من حديث عبد الواحد، عن أبيه، عن جابر: فعرضت كيده بفتح الكاف، وسكون الياء، قال الحافظ في الفتح: كذا لأبي ذر، ووقع في رواية الأصيلي، عن الجرجاني: كنده، وعند ابن السكن كتدة، قال القاضي عياض: لا أعرف لهما معنى، اهـ. قلت: ووقع في رواية يونس بن بكير، عن عبد الواحد عند البيهقي في الدلائل: كذّانة، وفسرها في الحديث بأنها الجبل.

قوله: «فجئت إلى رسول الله»:

هكذا في رواية المصنف: أن الذي أخبر النبي ﷺ بالكدية هو جابر بن عبد الله، وقال الإمام البخاري عن خلاد بن يحيى، عن عبد الواحد: **فجاؤوا النبي ﷺ فقالوا: هذه كدية. . .** الحديث، وقال: يونس بن بكير عن عبد الواحد: **فقلنا: يا رسول الله إن كذّانة قد عرضت فيه.** فيحتمل أنه ذهب مع جماعة من الصحابة، وكان هو المتكلم.

فَرَشَشْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَبَطْنُهُ مَعْصُوبٌ بِحَجَرٍ فَأَخَذَ الْمِعْوَلَ ـ أَوْ الْمِسْحَاةَ ـ ثُمَّ سَمَّى ثَلَاثاً، ثُمَّ ضَرَبَ فَعَادَتْ كَثِيباً أَهْيَلَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ ائْذَنْ لِي، قَالَ: فَأَذِنَ لِي، فَجِئْتُ امْرَأَتِي فَقُلْتُ: ثَكِلَتْكِ أُمُّكِ، قَدْ رَأَيْتُ

قوله: «فرششنا عليها الماء»:

جاء التصريح في رواية يونس بن بكير، ووكيع كلاهما عن عبد الواحد، عنه أنّ الآمر لهم بالرش هو النبي ﷺ ففي الروايتين: رشوا عليها ـ يعني: الماء ـ؛ فكأنهم شكوا إليه ﷺ أولاً فأمرهم بأن يرشوا عليها الماء، ثم جاؤوه ثانية وأخبروه بأنهم قد فعلوا ما أمرهم به.

قوله: «المعول ـ أو المسحاة ـ»:

المعول: هو الفاس، والمسحاة: المجرفة من الحديد، مأخوذة من السحو، وهو الكشف والإزالة، والميم فيهما زائدة، لأنها ميم الآلة.

قوله: «فعادت كثيباً أهيل»:

وفي رواية خلاد عند الإمام البخاري على الشك: أهيل، أو أهيم، وعند الإمام أحمد: كثيباً يهال، قال الحافظ في الفتح: والمعنى أنه صار رملاً يسيل ولا يتماسك ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا﴾.

قوله: «فلما رأيت ذلك من رسول الله ﷺ»:

يعني فلما رأيت ما أصابه من خمص شديد حتَّى جعله يعصب بطنه بحجر، وفي رواية وكيع، عن عبد الواحد: فحانت مني التفاتة فإذا رسول الله ﷺ قد شد على بطنه حجراً.

قوله: «فجئت امرأتي»:

اسمها سهيلة بنت مسعود الأنصارية.

قوله: «ثكلتك أمك»:

الثكل: فقد الولد، يقال: امرأة ثكلى وثاكل؛ إذا فقد ولدها، وهي في

مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْئاً لَا صَبْرَ لِي عَلَيْهِ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: عِنْدِي صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَعَنَاقٌ، قَالَ: فَطَحَنَّا الشَّعِيرَ، وَذَبَحْنَا الْعَنَاقَ، وَسَلَخْتُهَا وَجَعَلْتُهَا فِي الْبُرْمَةِ، وَعَجَنَتِ الشَّعِيرَ، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَبِثْتُ سَاعَةً، ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُهُ الثَّانِيَةَ فَأَذِنَ لِي

الأصل دعاء بالفقد، لكنها من الألفاظ التي كثر استعمالها عند العرب، وجرت على ألسنتهم كثيراً حتَّى صارت من الألفاظ التي تطلق ولا يراد حقيقتها، ومثل هذا كثير عندهم ومنه قولهم: تربت يداه، ورغم أنفه.

قوله: «وعناق»:

العناق: الأنثى من أولاد المعز لم يتم له سنة، وفي رواية الإمام البخاري: بهيمة داجن، وفي رواية الإمام أحمد: فكانت عندي شويهة عنز سمينة فقلت: **والله لو وضعناها لرسول الله ﷺ**... الحديث.

قوله: «فطحنا الشعير، وذبحنا العناق»:

ظاهر السياق أن امرأة جابر رضي الله عنها هي التي تولت هذه الأمور من الطحن، والذبح، والسلخ، ووضع ذلك في البرمة، وكذلك العجن، يدل على ذلك رواية يونس بن بكير عند البيهقي: قالت: **عندي صاع من شعير وعناق، فطحنتْ الشعير وعجنتْه، وذكَّتِ العناق وسلختْها وخليت بين المرأة وبين ذلك**... الحديث. وقال الحافظ في الفتح: الذي ذبح هو جابر، وامرأته التي طحنت واستدل على ذلك برواية الإمام أحمد: **فأمرت امرأتي فطحنت لنا الشعير، وصنعت لنا خبزاً**... الحديث، اهـ. ولكن يعكر عليه رواية البيهقي التي ذكرتها وفيها التصريح بأن امرأته هي التي تولت كل ذلك.

قوله: «وجعلتها في البرمة»:

هي المتخذة من الحجار معروفة بالحجاز واليمن، وجمعها برام.

فَجِئْتُ فَإِذَا الْعَجِينُ قَدْ أَمْكَنَ، فَأَمَرْتُهَا بِالْخَبْزِ وَجَعَلْتُ الْقِدْرَ عَلَى الأَثَاثِيِّ ـ قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا هِيَ الأَثَافِيُّ وَلَكِنْ كَذَا قَالَ ـ ثُمَّ جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ:

قوله: «قال أبو عبد الرحمن»:

هو عبد الله بن عمر بن أبان شيخ المصنف، وقوله: إنما هي الأثافي يعني بالفاء لا بالمثلثة، والأثافي: جمع أثفية وهي الحجارة التي تنصب ثم يجعل القدر عليها، وقوله: ولكن كذا قال، فيه المحافظة على نقل الرواية بلفظها وإن كان فيها خطأ أو وهم لاحتمال صحتها وعدم بلوغ علم الناقل معناها ولفظها، وقد رأيت الإمام الفقيه أبا عبيد يفعل ذلك حتَّى ولو كان الخطأ أو الوهم في آية من القرآن العظيم، ففي الناسخ والمنسوخ له: حدثنا عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ قال: ثم استثنى أهل الكتاب فقال: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ [مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ] وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾. قال أبو عبيد: هكذا في الحديث محصنٰت غير مسٰفحٰت وإنما هو ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ فلا أدري هذه القراءة وهم من المحدّث أم هي قراءة ابن عباس، اهـ. وهي بلا شك وهم من المحدث، وقد روى الحديث أبو بكر الجصاص بإسناده إلى أبي عبيد على الصواب، ولعل المحدث كان ممن يحفظ كتاب الله فتشابهت عليه آية النساء بالمائدة، والله أعلم.

قوله: «ثم جئت النبي ﷺ»:

لم يذكر المصنف في روايته تنبيه امرأة جابر لزوجها، ففي رواية البخاري: **ثم وليت إلى رسول الله ﷺ فقالت: لا تفضحني برسول الله ﷺ**

إِنَّ عِنْدَنَا طُعَيِّماً لَنَا، فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعِي أَنْتَ وَرَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ مَعَكَ، فَقَالَ: وَكَمْ هُوَ؟ قُلْتُ: صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَعَنَاقٌ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ وَقُلْ لَهَا: لَا تَنْزِعِ الْقِدْرَ مِنَ الأَثَاثِيِّ، وَلَا تُخْرِجِ الخُبْزَ مِنَ التَّنُّورِ حَتَّى آتِيَ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: قُومُوا إِلَى بَيْتِ جَابِرٍ، قَالَ: فَاسْتَحْيَيْتُ

وبمن معه... الحديث، يعني: اجعل الأمر مستوراً بينك وبينه حتَّى يعلم مقدار ما عندنا فلا يكثر علينا بأصحابه بما لا يكفيه ولا يسد جوعهم.

قوله: «طعيماً لنا»:

وفي رواية خلاد بن يحيى عند البخاري: طعيِّمٌ لي؛ مبالغة في قلته، وتحقيره.

قوله: «فقال: ارجع إلى أهلك»:

وفي رواية خلاد بن يحيى، عن عبد الواحد عند البخاري: فقال: **كثير طيِّب**.

قوله: «الأثاثي»:

كذا في «ك»، وفي «ل»: الأثافي؛ وهي وإن كانت صواباً لكن قد ذكر أبو عبد الرحمن شيخ المصنف أن الراوي قال: الأثاثي.

قوله: «ولا تخرج الخبز من التنور»:

وفي رواية عمرو بن علي أيضاً عند البخاري: **لا تنزلن برمتكم، ولا تخبزن عجينكم حتَّى أجيء**؛ لأنه ﷺ صاحب السر والمعجزة، يريد أن يتولى أمر الدعاء عليه، وتبريكه ليفي ويكفي هذا العدد الضخم من الجنود.

قوله: «ثم قال للناس»:

وفي رواية يونس بن بكير: فقال للمسلمين جميعاً: قوموا إلى جابر، وفي رواية عمرو بن علي: **يا أهل الخندق إن جابراً قد صنع سؤراً** ـ وهو الصنيع بالحبشية ـ **فحيّ هلا بكم**... الحديث.

حَيَاءً لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، فَقُلْتُ لِامْرَأَتِي: ثَكِلَتْكِ أُمُّكِ قَدْ جَاءَكِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، فَقَالَتْ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَأَلَكَ كَمِ الطَّعَامُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَتْ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَدْ أَخْبَرْتَهُ بِمَا كَانَ عِنْدَنَا، قَالَ: فَذَهَبَ عَنِّي بَعْضُ مَا كُنْتُ أَجِدُ، وَقُلْتُ: لَقَدْ صَدَقْتِ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ، ثُمَّ قَالَ لأَصْحَابِهِ: لَا تَضَاغَطُوا،

قوله: «قد جاءك رسول الله ﷺ بأصحابه أجمعين»:

وفي رواية خلاد بن يحيى: فقلت: **ويحك، جاء النبي ﷺ بالمهاجرين والأنصار ومن معهم...** وفي رواية: **جاء بالخلق على صاع من شعير وعناق**. وفي رواية يونس بن بكير، عن عبد الواحد: فدخلت على امرأتي أقول: **افتضحت، جاءك رسول الله ﷺ بالجند أجمعين**.

قوله: «فذهب عني بعض ما كنت أجد»:

وفي رواية يونس بن بكير: فقالت: الله ورسوله أعلم، قد أخبرناه بما عندنا؛ فكشفت عني غمًّا شديداً. وفي رواية عمرو بن علي عند البخاري أن شجاراً حصل بينهما: فقالت: بك وبك. فقلت: قد فعلت الذي قلت... ؛ يعني: ساررته، ووقع في رواية أبي الزبير، عن جابر عند الإمام أحمد أنها قالت له: **ارجع إليه فبين له. فأتيته فقلت: يا رسول الله، إنما هي عناق وصاع من شعير. قال: فارجع فلا تحركن شيئاً من التنور ولا من القدر حتَّى آتيها واستعر صحافاً**.

قوله: «لا تضاغطوا»:

وفي رواية خلاد بن يحيى: **ادخلوا ولا تضاغطوا**... الحديث، أي: لا تزاحموا.

ثُمَّ بَرَّكَ عَلَى التَّنُّورِ، وَعَلَى الْبُرْمَةِ، قَالَ: فَجَعَلْنَا نَأْخُذُ مِنَ التَّنُّورِ الْخُبْزَ، وَنَأْخُذُ اللَّحْمَ مِنَ الْبُرْمَةِ فَنَثْرُدُ وَنَغْرِفُ لَهُمْ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لِيَجْلِسْ عَلَى الصَّحْفَةِ سَبْعَةٌ أَوْ ثَمَانِيَةٌ، فَإِذَا أَكَلُوا كَشَفْنَا عَنِ التَّنُّورِ وَكَشَفْنَا عَنِ الْبُرْمَةِ، فَإِذَا هُمَا أَمْلأُ مَا كَانَا، فَلَمْ نَزَلْ نَفْعَلُ ذَلِكَ، كُلَّمَا فَتَحْنَا التَّنُّورَ، وَكَشَفْنَا عَنِ الْبُرْمَةِ وَجَدْنَاهُمَا أَمْلأَ مَا كَانَا حَتَّى شَبِعَ الْمُسْلِمُونَ كُلُهُم، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الطَّعَامِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ أَصَابَتْهُمْ مَخْمَصَةٌ فَكُلُوا وَأَطْعِمُوا، فَلَمْ نَزَلْ يَوْمَنَا نَأْكُلُ وَنُطْعِمُ.

قوله: «ثم برّك على التنور»:

وفي رواية عمرو بن علي: فأخرجت له عجيناً فبصق فيه وبارك، ثم عمد إلى برمتنا فبصق وبارك، ثم قال: **ادع خابزة فلتخبز معي، واقدحي من برمتكم.**

قوله: «وكشفنا عن البرمة»:

ووقع في نسخة «ك»: وكشفنا البرمة.

قوله: «وبقي طائفة من الطعام»:

وقال عمرو بن علي في روايته: فأقسم بالله لقد أكلوا حتَّى تركوا وأغرفوا، وإن برمتنا لتغط كما هي، وإن عجيننا ليخبز كما هو.

قوله: «قد أصابتهم مخمصة»:

وقال خلاد بن يحيى: **فقال النبي ﷺ: كلي هذا وأهدي فإنَّ الناس أصابتهم مجاعة.**

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُمْ كَانُوا ثَمَانَ مِائَةٍ، أَوْ قَالَ: ثَلَاثَ مِائَةٍ، قَالَ أَيْمَنُ: لَا أَدْرِي أَيَّهُمَا قَالَ.

قوله: «أو قال: ثلاثة مئة»:

قال عمرو بن علي: وهم ألف. قال الحافظ في الفتح: وفي المستخرج للإسماعيلي من رواية أبي نعيم: أنهم كانوا تسعمائة أو ثمانمائة. قال: والحكم للزائد لمزيد علمه لأن القصة متحدة.

وإسناد الحديث على شرط الشيخين غير ابن أبان احتج به مسلم وحده.

تابعه عن المحاربي:

ابن أبي شيبة، أخرجه في المصنف [١١/ ٤٦٦] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمد ﷺ رقم: ١١٧٥٥، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الفريابي في الدلائل [/ ٥١] باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو في الشيء القليل من الطعام فتجعل فيه البركة، رقم: ١٨، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤١٩] فصل: في ربو الطعام بحضرته وفي سفره رقم: ٣٢٧، وحماد بن إسحاق في تركة النبي ﷺ [/ ٦٨].

وتابعه عن عبد الواحد:

١ ـ وكيع بن الجراح، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٣٠٠] رقم: ١٤٢٤٩.

٢ ـ خلاد بن يحيى، أخرجه حديثه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، رقم: ٤١٠١.

٣ ـ يونس بن بكير، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في الدلائل [٣/ ٤١٥ ـ ٤١٦] باب ما ظهر في حفر الخندق من الدلائل.

نعم، والقصة في الصحيحين من حديث سعيد بن ميناء، عن جابر بطولها، أخرجها البخاري في المغازي، باب غزوة الخندق رقم: ٤١٠٢، ومسلم في الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه، رقم: ٢٠٣٩.

٤٧ ـ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، ثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ـ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو ـ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ

---

٤٧ ـ **قوله: «أخبرنا زكرياء بن عدي»:**

التيمي، وعبيد الله بن عمرو: هو الرقي، كلاهما من رجال الصحيح، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ٣٩، وعبد الملك بن عمير أيضاً من رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٩.

قوله: «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى»:

الإمام الفقيه أحد كبار التابعين، أدرك عشرين ومئة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان من أهل الإقراء وأهل العلم والعمل، كان ممن خرج على الحجاج لبغيه وتأخيره الصلاة، وفقد يوم الجماجم، متفق على توثيقه وجلالته.

يقول الفقير خادمه: شوّه الدكتور بشار ترجمته بنقله كلام الأئمة في ابنه محمد بن عبد الرحمن في ترجمته حتَّى جعله ممن لا يحتج به، وهذا منه وهم كبير، ولعله أتي لإطلاق الأئمة عليه وعلى ابنه: ابن أبي ليلى، فيتنبه لهذا.

قوله: «أمر أبو طلحة»:

اسمه: زيد بن سهل الأنصاري، النّجّاري، العقبي، البدري، وكان أحد النقباء، شهد المشاهد مع رسول الله ﷺ، وهو زوج أم سليم أم أنس بن مالك، وكان أنس بن مالك ربيبه، يقال: عاش بعد النبي ﷺ أربعين سنة، وقال الذهبي: بل عاش نيفاً وعشرين سنة.

قوله: «أم سليم»:

بنت ملحان الأنصارية، والدة أنس بن مالك، اختلف في اسمها، يقال: هي الغميصاء أو الرميصاء التي جاء ذكرها في صحيح البخاري، كانت

أَنْ تَجْعَلَ لِرَسُولِ الله ﷺ طَعَاماً يَأْكُلُ مِنْهُ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ:

تحت مالك بن النضر في الجاهلية، فولدت له أنساً، فلما أسلمت عرضت على زوجها الإسلام فأبى، وخرج إلى الشام فمات، فتزوجت بعده أبا طلحة.

قوله: «أن تجعل لرسول الله ﷺ»:

لم تبين هذه الرواية السبب الذي جعل أبا طلحة يأمر أم سليم بأن تصنع لرسول الله ﷺ طعاماً، وبينته رواية الصحيحين وهي من طريق مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، أنّ أبا طلحة قال لأم سليم: **لقد سمعت صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً أعرف فيه الجوع فهل عندك شيء؟** وفي رواية جرير بن زيد، عن عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة عند مسلم قال: **رأى أبو طلحة رسول الله ﷺ مضطجعاً في المسجد يتقلب ظهراً لبطن، وأظنه جائعاً**... الحديث، وقد روى مسلم أيضاً من حديث ابن وهب أن الذي أخبر أبا طلحة بجوع رسول الله ﷺ هو أنس، كذا في روايته عن أسامة، عن يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس قال: **جئت رسول الله ﷺ يوماً فوجدته جالساً مع أصحابه يحدثهم، وقد عصب بطنه بعصابة.** قال أسامة: **وأنا أشك ـ على حجر ـ فقلت لبعض أصحابه: لم عصب بطنه؟ فقالوا: من الجوع. فذهبت إلى أبي طلحة فقلت: يا أبتاه قد رأيت رسول الله ﷺ عصب بطنه بعصابة، فسألت بعض أصحابه فقالوا: من الجوع. فدخل أبو طلحة على أمي فقال: هل من شيء**... الحديث، واحتمال تعدد القصة قوي جدًّا، ففي رواية حرب بن ميمون، عن النضر بن أنس أنّ ذلك كان غداء، وأنّ الآمر لأنس هي أم سليم، وفيه أنها قالت له: **اذهب إلى رسول الله ﷺ فقل: إن رأيت أن تغدى عندنا. فقال** ـ يعني: رسول الله ﷺ ـ: **أنا ومن عندي؟ قلت:**

بَعَثَنِي إِلَيْكَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ لِلْقَوْمِ: قُومُوا، فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ الْقَوْمُ مَعَهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّمَا صَنَعْتُ طَعَاماً لِنَفْسِكَ خَاصَّةً، فَقَالَ: لَا عَلَيْكَ، انْطَلِقْ، قَالَ: فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ الْقَوْمُ، قَالَ: فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ وَسَمَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ، قَالَ: فَأَذِنَ لَهُمْ، فَقَالَ: كُلُوا بِسْمِ اللهِ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَامُوا، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ كَمَا صَنَعَ فِي الْمَرَّةِ الأُولَى،

نعم. قال: انهضوا. فدخلت على أم سليم وإني لدهش فقالت: ما صنعت يا أنس؟!... الحديث، اختصرها مسلم في صحيحه.

قوله: «بعثني إليك أبو طلحة»:

وفي رواية إسحاق بن عبد الله: **فقال لي رسول الله ﷺ: آرسلك أبو طلحة؟ فقلت: نعم. قال: بطعام؟ قلت: نعم. فقال رسول الله ﷺ لمن معه: قوموا**... الحديث.

قوله: «لنفسك خاصة»:

يعني: أنه لا يكفي إلَّا لشخص واحد، ولم تصرح هذه الرواية بالمقدار الذي كان عند أم سليم من الطعام، وبينته رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم أنها قالت: **عندي كسر من خبز وتمرات، فإنَّ جاءنا رسول الله ﷺ وحده أشبعناه، وإن جاءنا معه آخر قلّ عنهم**... الحديث، وفي رواية حصين بن عبد الرحمن، عن ابن أبي ليلى أنّ أبا طلحة قال لأنس: **فضحتنا يا أنس، قال: إني لم أستطع أن أرد على رسول الله ﷺ أمره**... الحديث.

قوله: «لا عليك»:

وفي رواية عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أنس عند مسلم أنه قال: **هلمَّه فإن الله سيجعل فيه البركة.**

وَسَمَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَقَالَ: كُلُوا بِسْمِ الله، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَامُوا، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِثَمَانِينَ رَجُلاً، قال: وَأَكَلَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَهْلُ الْبَيْتِ، وَتَرَكُوا سُؤْراً.

قوله: «بثمانين»:

وفي رواية حصين، عن عبد الرحمن: كانوا نيفاً وثمانين، والسؤر بالهمزة: البقية.

وإسناد الحديث على شرط الشيخين، أخرجه مسلم في صحيحه من هذا الوجه، كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه، من طريق عبد الله بن جعفر الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو به، رقم: ٢٠٤٠.

تابعه حصين بن عبد الرحمن، عن ابن أبي ليلى، رواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٢٣٢]: ثنا علي بن عاصم، عنه، به رقم: ١٣٤٥٢.

والحديث في الصحيحين من حديث مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس.

فأخرجه البخاري في صحيحه من طرق عن مالك مطولاً ومختصراً، في الصلاة، باب من دعا لطعام في المسجد، وفي الأنبياء، باب علامات النبوة في الإسلام، وفي الأطعمة، باب من أكل حتَّى شبع، وفي الأيمان والنذور، باب إذا حلف ألا يأتدم فأكل تمراً وخبزاً.

وأخرجه مسلم في الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه من طريق يحيى بن يحيى قرأت على مالك... فذكره، رقم: ٢٠٤٠.

وفي وجوده في الصحيحين غنى عن الإطالة في التخريج، وبالله التوفيق.

٤٨ ـ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبَانُ ـ هُوَ الْعَطَّارُ ـ، ثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: أَنَّهُ طَبَخَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

---

٤٨ ـ **قوله: «أخبرنا مسلم بن إبراهيم»:**

هو الفراهيدي أحد رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤١.

قوله: «هو العطار»:

الإمام الحافظ الثقة: أبان بن يزيد العطار، كنيته: أبو يزيد البصري، تعقب الذهبي في ميزانه قول ابن عدي: هو حسن الحديث متماسك، فقال: بل هو ثقة حجة، ناهيك أن الإمام أحمد لمَّا ذكره قال: هو ثبت في كل المشايخ.

قوله: «ثنا قتادة»:

هو ابن دعامة السدوسي مفسر عصره، وقدوة زمانه، الحافظ الحجة: أبو الخطاب البصري، قال الذهبي: ممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع فإنَّه مدلس معروف بذلك. وكان يرى القدر ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه.

قوله: «عن شهر بن حوشب»:

الأشعري الشامي، كنيته: أبو سعيد، وهو مولى أسماء بنت يزيد الأنصارية الصحابية، قرأ القرآن على ابن عباس وكان من علماء التابعين، وكان يرسل كثيراً وهو ممن اختلف في الاحتجاج به، وأحسن ما قيل فيه قول الحافظ الذهبي: الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح، اهـ. وقد وثقه الإمام أحمد، وحسن الإمام البخاري حديثه، وأخرج له مسلم في الشواهد والمتابعات.

قوله: «عن أبي عبيد»:

مولى النبي ﷺ وخادمه، وكان يطبخ له، يقال: لا يعرف له اسم، روى عباس عن يحيى قال: أبو عبيد الذي روى عنه شهر بن حوشب هو من الصحابة.

قِدْراً، فَقَالَ لَهُ: نَاوِلْنِي ذِرَاعَهَا ـ وَكَانَ ﷺ يُعْجِبُهُ الذِّرَاعُ ـ فَنَاوَلَهُ الذِّرَاعَ، ثُمَّ قَالَ: نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ، فَنَاوَلَهُ ذِرَاعاً، ثُمَّ قَالَ: نَاوِلْنِي الذِّرَاعَ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، وَكَمْ لِلشَّاةِ مِنْ ذِرَاعٍ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ سَكَتَّ لأَعْطَيْتَ أَذْرُعاً مَا دَعَوْتُ بِهِ.

قوله: «ناولني ذراعها»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: **ناولني الذراع.**

قوله: «وكان يعجبه الذراع»:

يعني خاصة، وكان ﷺ يحب اللحم عموماً، ففي حديث جابر رضي الله عنه ـ الآتي بعد هذا ـ لمَّا جاء إلى بيته، وقرب إليه العناق نظر إليه وقال: **كأنك قد علمت حبنا اللحم...** الحديث، وسيأتي إن شاء الله الكلام عليه.

وقد كان حبه ﷺ للذراع مشهوراً حتَّى عند اليهود، ولذلك يرى أنهم سموه فيه، قال النووي في سبب حبه ﷺ للذراع: وذلك لسرعة نضجها، وزيادة لينها، وسرعة استمرائها مع زيادة لذتها، وحلاوة مذاقها، وبعدها عن مواضع الأذى.

قوله: «لأعطيت أذرعاً ما دعوت به»:

إكراماً له ﷺ، ولبيان علو منزلته وعظيم قدره عند ربه ﷺ بتلبية طلبه واستجابة دعائه بما لم تجر العادة به، قال الحافظ أبو نعيم: ووجه الدلالة من هذه الأخبار إعلامه ﷺ فضيلته بأن الله تعالى يعطيه إذا سأل ما لم تجر العادة به تفضيلاً له وتخصيصاً، ليكون ذلك آية له في نفسه، ورفعة له في مرتبته، وإبانة له في الكرامة على الخليقة ألّو التمس أذرعاً لكان الله تعالى يجيبه إلى مسألته.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم في الشواهد والمتابعات، فقد أخرج لشهر في الشواهد والمتابعات، وحديثه هنا في الفضائل كما ترى، وأما أبو عبيد فصحابي، تابعه عن مسلم:

١ ـ محمد بن بشار، أخرجه من طريقه الترمذي في الشمائل [/١٤٨] باب ما جاء في إدام رسول الله ﷺ، رقم: ١٦٠، ومن طريق الترمذي أخرجه الحافظ محيي السُّنَّة البغوي في الأنوار [٢/٦١٨] باب ذكر طعامه وإدامه ﷺ رقم: ٩٤٩.

٢ ـ ابن سعد، أخرجه في طبقاته [٧/ ٦٥] في ترجمة أبي عبيد.

٣ ـ علي بن عبد العزيز البغوي، أخرجه من طريقه الطبراني في معجمه الكبير [٢٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦] رقم: ٨٤٢.

وتابعه عن أبان كل من:

١ ـ عفان بن مسلم، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٤٨٤] رقم: ١٦٠٠٩، وابن سعد في الطبقات [٧/ ٦٥].

٢ ـ موسى بن إسماعيل، أخرجه من طريقه الحافظ الطبراني في المعجم الكبير [٢٢/ ٣٣٥] رقم: ٨٤٢.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٣١١]: رواه أحمد، والطبراني ورجالهما رجال الصحيح غير شهر بن حوشب وقد وثقه غير واحد، اهـ.

نعم، وفي الباب عن أبي رافع، وأبي هريرة رضي الله عنهما، وعن مبهم عن مثله.

فأما حديث أبي رافع فقال الإمام أحمد في المسند [٦/ ٨]: ثنا مؤمل، ثنا حماد، حدثني عبد الرحمن بن أبي رافع، عن عمته، عن أبي رافع قال: **صنع لرسول الله ﷺ شاة مصلية فأتي بها فقال لي: يا أبا رافع ناولني الذراع. فناولته، ثم قال: يا أبا رافع ناولني الذراع. فناولته، ثم قال: يا أبا رافع ناولني الذراع. فقلت: يا رسول الله وهل للشاة إلَّا ذراعان؟ فقال: لو سكت لناولتني ما دعوت به. قال: وكان رسول الله ﷺ يعجبه الذراع.**

تابعه عارم، عن حماد، أخرجه ابن سعد في الطبقات [١/ ٣٩٣] باب ذكر

طعام رسول الله ﷺ وما كان يعجبه منه، وأبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٣٦] رقم: ٣٤٦ ـ وسمى عمته سلمى ـ والطبراني في معجمه الكبير [٢٤/ ٣٠٠] فقال: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن أبي بكر، المقدمي، ثنا فضيل بن سليمان، ثنا فائد مولى عبيد الله بن علي، عن جدته سلمى به، رقم: ٧٦٣، وقد أخرجه من هذا الوجه أيضاً الحافظ أبو يعلى الموصلي فيما حكاه الحافظ ابن كثير في الشمائل [/ ٢٣١]: ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، ثنا زيد بن الحباب، حدثني فائد به، قال الحافظ ابن كثير: فيه انقطاع من هذا الوجه. وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٣١١]: رواه الطبراني، ورجاله ثقات.

وأما حديث أبي هريرة فقال الإمام أحمد في مسنده [٢/ ٥١٧]: ثنا الضحاك، ثنا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: **أن شاة طبخت، فقال رسول الله ﷺ: أعطني الذراع**... الحديث، وقال في آخره: **أمَّا إنك لو التمستها لوجدتها**. ورواه النسائي في الوليمة من السنن الكبرى، أبواب الأطعمة [٤/ ١٥٤] من طريق ابن بشار، عن صفوان بن عيسى، عن ابن عجلان به، رقم: ٦٦٥٩، وأخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل من حديث سعيد بن راشد، ثنا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة به، رقم: ٣٤٧.

وأما حديث المبهم، عن مثله، فقال الإمام أحمد في المسند [٢/ ٤٨]: ثنا إسماعيل، ثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي إسحاق حدثني رجل من بني غفار في مجلس سالم بن عبد الله قال: **حدثني فلان أن رسول الله ﷺ أتي بطعام فنول الذراع**... الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: **وأبيك لو سكت ما زلت أناول الذراع ما دعوت به**. فقال سالم: أمَّا هذا فلا، سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: **إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم**.

٤٩ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَسْوِدِ، عَنْ نُبَيْحٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ لِيُقَاتِلَهُمْ، وَقَالَ أَبِي: عَبْدُ الله: يَا جَابِرُ لَا عَلَيْكَ أَنْ تَكُونَ

يقول الفقير خادمه: اعتراض سالم ليس في محله، وقد صح عنه ﷺ مثل هذا، ففي صحيح مسلم من حديث طلحة بن عبيد الله عن النبي ﷺ في قصة الرجل النجدي الذي جاء إلى النبي ﷺ يسأله عن الإسلام والفرائض، وفيه: فلما أدبر قال: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص. فقال النبي ﷺ: **أفلح وأبيه إن صدق**. أو قال: **دخل الجنة وأبيه إن صدق**. قال الإمام النووي رحمه الله: هذا مما جرت عادتهم أن يسألوا عن الجواب عنه مع قوله ﷺ: **من كان حالفاً فليحلف بالله**. وقوله: **إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**. وجوابه: أن قوله ﷺ: **أفلح وأبيه**؛ ليس هو حلفاً إنما هو كلمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف، والنهي إنما ورد فيمن قصد حقيقة الحلف لما فيه من إعظام المحلوف به ومضاهاته سبحانه وتعالى قال: فهذا هو الجواب المرضي، ويحتمل أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بغير الله تعالى، والله أعلم.

٤٩ ـ قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:

هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، أحد مشايخ الإسلام، وأبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، والأسود: هو ابن قيس، وقد تقدم الكلام على رجال هذا السند في حديث رقم: ٢٨.

قوله: «خرج رسول الله ﷺ إلى المشركين ليقاتلهم»:

وكان خروجه هذا إلى أحد، فإنَّ عبد الله بن عمرو والد جابر استشهد فيها، وكانت أحد في شوال من السَّنَة الثالثة.

فِي نَظَّارِي أَهْلِ المَدِينَةِ حَتَّى تَعْلَمَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُنَا، فَإِنِّي وَاللهِ لَوْلَا أَنِّي أَتْرُكُ بَنَاتٍ لِي بَعْدِي، لأَحْبَبْتُ أَنْ تُقْتَلَ بَيْنَ يَدَيَّ، قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي النَّظَّارِينَ إِذْ جَاءَتْ عَمَّتِي

قوله: «في نظّاري أهل المدينة»:

النظَّارة: هم القوم ينظرون الشيء يحفظونه، وهم في الحديث: الذين يخلفون الغزاة في أهليهم، وقد روى أبو داود، وابن ماجه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: **من لم يغز أو يجهز غازياً أو يخلف غازياً في أهله أصابه الله سبحانه بقارعة قبل يوم القيامة.**

قوله: «حتى تعلم إلى ما يصير أمرنا»:

وعند البخاري من حديث عطاء، عن جابر قال: لمَّا حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال: ما أراني إلَّا مقتولاً في أول من يقتل من أصحاب رسول الله ﷺ، وإني لا أترك بعدي أعز علي منك غير نفس النبي ﷺ، وإنّ عليّ ديناً فاقض، واستوص بأخواتك خيراً؛ فأصبحنا فكان أول قتيل. . . الحديث.

قوله: «لولا أني أترك بنات لي»:

وقال سفيان، عن الأسود عند ابن أبي شيبة: أي بني، لولا بنيات أخلفهن من بعدي من أخوات وبنات لأحببت أن أقدمك أمامي، ولكن كن في نظاري المدينة. قال: فلم ألبث أن جاءت بهما عمتي قتيلين.

قوله: «فبينما أنا في النظارين»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: فبينا أنا في الناظرين.

قوله: «إذ جاءت عمتي»:

كذا قال غير واحد عن الأسود، وقال شريك، عنه: **«فجاءت بهما أمي قد عرضتهما على ناقة. . .»** فيحتمل أنه أطلق على عمته ذلك لكونها في منزلتها.

بِأَبِي وَخَالِي لِتَدْفِنَهُمَا فِي مَقَابِرِنَا، فَلَحِقَ رَجُلٌ يُنَادِي: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَرُدُّوا الْقَتْلَى فَتَدْفِنُوهَا فِي مَضَاجِعِهَا حَيْثُ قُتِلَتْ، فَرَدَدْنَاهُمَا فَدَفَنَّاهُمَا فِي مَضْجَعِهِمَا حَيْثُ قُتِلَا،

قوله: «وخالي»:

هو عمرو بن الجموح، كان بينه وبين عبد الله بن عمرو والد جابر محبة عظيمة، ومودة كبيرة، وكان قد قتل معه ومثل بهما كل المثل، ولذلك قال النبي ﷺ: **ادفنوا هذين المتحابين في الدنيا في قبر واحد لما كان بينهما من الصفاء**. وهو المذكور في حديث عطاء، عن جابر عند الإمام البخاري في قصة دفن والده: ودفن معه آخر، ثم لم تطب نفسي أن أتركه مع الآخر فاستخرجته بعد ستة أشهر فإذا هو كيوم وضعته هيئة غير أذنه، فجعلته في قبر على حدة.

يقول الفقير خادمه: ولا يخفى ما في الحديث من الفوائد الفقهية، ولما وجدت المصنف لم يفرد في مصنفه كتاباً خاصًّا بالجنائز وأحكامها، رأيت من الأولى ذكرها هنا.

فمنها: حكم دفن الشهيد في غير الموضع الذي قتل فيه، فاتفق الجمهور على أن السُّنَّة في شهيد الحرب أن يدفن حيث قتل عملاً بحديث الباب، وكره الشافعي رحمه الله نقله وقال: لا أحبه إلَّا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها، قال الإمام النووي في المجموع: وقال البغوي والشيخ أبو نصر البندنيجي من العراقيين: يكره نقله؛ وقال القاضي حسين والدارمي والمتولي: يحرم نقله؛ قال القاضي حسين والمتولي: ولو أوصى بنقله لم تنفذ وصيته. قال الإمام النووي: وهذا هو الأصح لأن الشرع أمر بتعجيل دفنه، وفي نقله تأخير، وفيه أيضاً انتهاكه من وجوه، وتعرضه للتغير، وغير ذلك، وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال: كنا حملنا القتلى يوم

أحد لندفنهم فجاء منادي النبي ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم فرددناها.

ومنها: حكم الصلاة على الشهيد، روى ابن سعد من حديث الأوزاعي، عن الزهري، عن جابر أن أباه كان أول قتيل قتل من المسلمين يوم أحد، قتله سفيان بن عبد شمس أبو أبي الأعور السلمي فصلى عليه رسول الله ﷺ قبل الهزيمة، وقال: **ادفنوا عبد الله بن عمرو، وعمرو بن الجموح في قبر واحد لما كان بينهما من الصفاء...** الحديث، وإسناده على شرط الصحيح إلَّا أن الزهري لم يسمع من جابر، ويعارضه حديث الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، عن جابر أنه أمر بدفنهم في دمائهم، ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم، وقد أخذ بذلك الجمهور، فقالوا: لا يغسل، ولا يصلى على شهيد الحرب وهو قول عطاء، والنخعي وسليمان بن موسى، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والحكم، وحماد، والليث، ومالك، وأحمد، وأبو ثور ـ كذا ـ وابن المنذر، والشافعي، وغيرهم، ولم يأخذوا بالأحاديث التي ورد فيها أنه صلى على شهداء أحد، لأنها لا تخلو من كلام فمنها المرسل، ومنها الضعيف، ومنها ما فيه علة ظاهرة أو خفية، ولكونها لا تقوى على معارضة الصحيح الصريح في عدم الصلاة على الشهداء، على أنه قد قيل أن وجه الخلاف في الاستحباب فقط، روى ذلك المروزي، عن الإمام أحمد وحكاه ابن قدامة أنه قال: الصلاة عليه أجود، وإن لم يصلوا عليه أجزأ، وحمل بعضهم أحاديث الصلاة على معنى الدعاء والكلام في هذه المسألة كثير وطويل، وهو مبسوط في المطولات من كتب الفقه.

ومنها: حكم نبش القبر، ليس في رواية المصنف أن جابراً نبش قبر أبيه بعد ستة أشهر ليدفنه في قبر على حدة، وجاء ذلك في رواية الإمام البخاري التي أشرت إليها قريباً وفيه قوله: «ثم لم تطب نفسي أن أتركه

مع آخر فاستخرجته بعد ستة أشهر. . . الحديث.

قال الإمام النووي: وأما نبش القبر فلا يجوز لغير سبب شرعي باتفاق الأصحاب، ويجوز بالأسباب الشرعية، فيجوز إذا بلي الميت وصار تراباً ويجوز دفن غيره فيه، ويجوز زرع تلك الأرض وبناؤها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف باتفاق الأصحاب، ويجوز نبشه إذا دفن الميت لغير القبلة، أو بلا غسل على الصحيح فيهما أو بلا كفن، أو في كفن مغصوب، أو حرير أو أرض مغصوبة، أو ابتلع جوهرة أو وقع في القبر مال، قال الماوردي في الأحكام السلطانية: وإذا لحق القبر سيل أو نداوة، قال أبو عبد الله الزبيري: نقله يجوز ومنعه غيره. قال الإمام النووي: قول الزبيري أصح فقد ثبت في صحيح البخاري، عن جابر فذكر الحديث المتقدم، قال: وذكر ابن قتيبة في المعارف وغيره أن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة دفن فرأته ابنته عائشة بعد دفنه بثلاثين سنة في المنام فشكا إليها النز، فأمرت به فاستخرج طريًّا فدفن في داره بالبصرة، قال الراوي: كأني أنظر إلى الكافور في عينيه لم يتغير إلَّا عقيصته فمالت عن موضعها واخضر شقه الذي يلي النز، والله أعلم.

ومنها: حكم الجمع بين الرجلين والثلاثة في قبر واحد، فقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ثم يقول: **أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟** فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، وعند الترمذي أنه ﷺ قال: **احفروا وأوسعوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر.**

قال الإمام النووي: لا يجوز أن يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة، أمَّا إذا حصلت ضرورة بأن كثر القتلى أو الموتى في وباء أو هدم أو غرق، وعَسُر دفن كل واحد في قبر فيجوز دفن الاثنين والثلاثة وأكثر في قبر بحسب الضرورة للحديث المذكور، وحينئذٍ يقدم أفضلهم في القبر، وأفضلهم إلى القبلة. فيقدم الرجل على المرأة، والصبي على

فَبَيْنَا أَنَا فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله لَقَدْ أَثَارَ أَبَاكَ عُمَّالُ مُعَاوِيَةَ

الخنثى، والخنثى على المرأة، والأب على الابن، والأم على البنت، ولا يجوز الجمع بين المرأة والرجل في قبر إلَّا عند تأكد الضرورة، فيجعل بينهما حينئذٍ تراب ليحجز بينهما بلا خلاف.

قوله: «فبينا أنا في خلافة معاوية»:

وذلك في سنة أربعين تقريباً، وكانت غزوة أحد في السنة الثالثة، فيكون مضى على وفاة أبيه ودفنه سبع وثلاثون سنة على أقل تقدير.

قوله: «لقد أثار أباك»:

يعني: أثار قبر أبيك عمال معاوية حتَّى ظهر، فعلى هذا يكون قد نبش قبر عبد الله بن عمرو مرتين، مرة بعد دفنه بستة أشهر ليدفنه في قبر على حدة، ومرة زمن معاوية حين أجرى معاوية العين، وقد روى الزهري، عن جابر في حديثه الطويل، وفيه: كان قبرهما ـ يعني: عبد الله بن عمرو، وعمرو بن الجموح ـ مما يلي المسيل، فدخله السيل فحفر عنهما وعليهما غرتان، وكان عبد الله قد أصابه جرح في وجهه، فيده على جرحه فأميطت يده عن جرحه فانبعث الدم فردت يده إلى مكانها فسكن الدم قال جابر: فرأيت أبي في حفرته كأنه نائم وما تغير من حاله قليل ولا كثير. فقيل له: فرأيت أكفانه؟ قال: إنما كفن في غرة خُمِّر بها وجهه وجعل على رجليه الحرمل، فوجدنا النمرة كما هي والحرمل على رجليه على هيئته، وبين ذلك ست وأربعون سنة... الحديث، أخرجه ابن سعد، وإسناده على شرط الصحيح إلَّا أنه مرسل لأن الزهري لم يسمع من جابر، وأخرج ابن سعد وغيره من حديث أبي الزبير، عن جابر قال: صرخ بنا إلى قتلانا يوم أحد حين أجرى معاوية العين فأخرجناهم بعد أربعين سنة لينة أجسادهم تثنى أطرافهم، وأخرج ابن أبي شيبة في

فَبَدَا، فَخَرَجَ طَائِفَةٌ مِنْهُ، فَانْطَلَقْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي دَفَنْتُهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا مَا لَمْ يَدَعِ الْقَتِيلَ، قَالَ: فَوَارَيْتُهُ.

وَتَرَكَ أَبِي عَلَيْهِ دَيْناً مِنَ التَّمْرِ فَاشْتَدَّ عَلَيَّ بَعْضُ غُرَمَائِهِ فِي التَّقَاضِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبِي أُصِيبَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنَّهُ تَرَكَ عَلَيْهِ دَيْناً مِنَ التَّمْرِ، وَإِنَّهُ قَدِ اشْتَدَّ عَلَيَّ بَعْضُ غُرَمَائِهِ فِي الطَّلَبِ، فَأُحِبُّ أَنْ تُعِينَنِي عَلَيْهِ لَعَلَّهُ أَنْ يُنْظِرَنِي طَائِفَةً مِنْ تَمْرِهِ إِلَى هَذَا الصِّرَامِ الْمُقْبِلِ، قَالَ: نَعَمْ، آتِيكَ إِنْ شَاءَ اللهُ قَرِيباً مِنْ وَسَطِ النَّهَارِ.

قَالَ: فَجَاءَ مَعَهُ حَوَارِيُّوهُ، قَالَ: فَجَلَسُوا فِي الظِّلِّ، وَسَلَّمَ رَسُولُ الله ﷺ وَاسْتَأْذَنَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْنَا، قَالَ: وَقَدْ قُلْتُ لِامْرَأَتِي: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ جَاءَنِي الْيَوْمَ وَسَطَ النَّهَارِ فَلَا يَرَيَنَّكِ، وَلَا تُؤْذِي رَسُولَ الله ﷺ فِي بَيْتِي، وَلَا تُكَلِّمِيهِ، فَفَرَشَتْ فِرَاشاً وَوِسَادَةً ووَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، فَقُلْتُ لِمَوْلًى لِي: اذْبَحْ هَذِهِ الْعَنَاقَ، وَهِيَ دَاجِنٌ سَمِينَةٌ،

المغازي من حديث ابن إسحاق، عن أبيه، عن رجال من بني سلمة قالوا: لمَّا صرف معاوية عينه التي تمر على قبور الشهداء جرت عليهما فبرز قبرهما، فاستصرخ عليهما فأخرجناهما ينثنيان ثنياً كأنما ماتا بالأمس، عليهما بردتان قد غطوا بهما على وجوههما وعلى أرجلهما من نبات الإذخر.

قوله: «فبدا»:

أي ظهر من جسده شيء إلى خارج القبر، وقوله: طائفة منه، أي: جزءًا من جسده، ووقع في النسخ المطبوعة: فبدأ فخرج طائفة منهم!!

فَالْوَحَا وَالْعَجَلَ، افْرُغْ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَسْتَيْقِظَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَنَا مَعَكَ، فَلَمْ نَزَلْ فِيهَا حَتَّى فَرَغْنَا مِنْهَا وَهُوَ نَائِمٌ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ حِينَ يَسْتَيْقِظُ يَدْعُو بِطَهُورٍ، وَأَنَا أَخَافُ إِذَا فَرَغَ أَنْ يَقُومَ، فَلَا يَفْرُغُ مِنْ طُهُورِهِ حَتَّى يُوضَعَ الْعَنَاقُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ قَالَ: يَا جَابِرُ إِيْتِنِي بِطَهُورٍ، قَالَ: فَلَمْ يَفْرُغْ مِنْ وُضُوئِهِ حَتَّى وَضَعْتُ الْعَنَاقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيَّ فَقَالَ: كَأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ حُبَّنَا لِلَّحْمِ، ادْعُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ دَعَا حَوَارِيِّيهِ.

قوله: «فالوحا والعجل»:

قال الجوهري في الصحاح: الوَحَى: السرعة يمد ويقصر يقال: الوحى الوحى يعني: البدار البدار، ووحاه توحية أي: عجله. وفي اللسان: الوحاء: الإسراع، يمدونها ويقصرونها فإذا أفردوه: مدوه، وإذا جمعوا بينهما كقولهم: الوحاء الوحاء لم يمدوه. وقد زيد في الأصول الخطية لفظ «السرعة» فصارت العبارة: وأنا معك السرعة لكن ناسخ «ل» ضرب عليها وجعلها: وأنا معك، فوافق لفظ رواية الإمام أحمد في المسند.

قوله: «فقلت»:

القائل: هو جابر بن عبد الله لمولاه، كما بينته رواية الإمام أحمد وفيها: «فقلت له...».

قوله: «فلا يفرغ من طهوره»:

وفي رواية الإمام أحمد: «فلا يفرغنّ من طهوره حتَّى تضع العناق بين يديه...» الحديث.

قوله: «فلم يفرغ»:

في «ل» و«م.م»: «قال: نعم، فلم...»، وفي «ك»: «قال: فلم يفرغ...».

قَالَ: فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَوُضِعَ، قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ وَقَالَ: بِسْمِ اللهِ كُلُوا، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا وَفَضَلَ مِنْهَا لَحْمٌ كَثِيرٌ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّ مَجْلِسَ بَنِي سَلِمَةَ لَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنْ أَعْيُنِهِمْ، مَا يَقْرَبُونَهُ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْذُوهُ.

ثُمَّ قَامَ، وَقَامَ أَصْحَابُهُ فَخَرَجُوا بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَانَ يَقُولُ: خَلُّوا ظَهْرِي لِلْمَلَائِكَةِ، قَالَ: فَاتَّبَعْتُهُمْ حَتَّى بَلَغْتُ سُقُفَّةَ الْبَابِ فَأَخْرَجَتِ امْرَأَتِي صَدْرَهَا وَكَانَتْ سَتِيرَةً فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ صَلِّ عَلَيَّ وَعَلَى زَوْجِي قَالَ: صَلَّى اللهُ عَلَيْكِ وَعَلَى زَوْجِكِ.

ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي فُلَاناً ـ لِلْغَرِيمِ الَّذِي اشْتَدَّ عَلَيَّ فِي الطَّلَبِ ـ فَقَالَ: إِنْسِ جَابِراً طَائِفَةً مِنْ دَيْنِكَ الَّذِي عَلَى أَبِيهِ إِلَى هَذَا الصِّرَامِ

قوله: «وفضل منها لحمٌ كثير»:
هو الشاهد في الحديث.

قوله: «ما يقربونه مخافة أن يؤذوه»:
وفي رواية الإمام أحمد: **ما يقربه رجل منهم**. . . الحديث.

قوله: «وكانت ستيرة»:
يدل على أنه لم يرد صدرها حقيقة، لعدم الداعي لذلك، إنما قصد أنها كلمت رسول الله ﷺ فظهر بسبب ذلك بعض وجهها ـ والله أعلم ـ وذلك لاهتمامها بطلب الدعاء منه ﷺ والتبرك به، ولعلمها بأنه مجاب الدعوة.

قوله: «إنْس جابراً»:
أي: أخره شيئاً إلى وقت الصرام الآتي، من الإنساء، وهو التأخير، ووقع في رواية الإمام أحمد: **أيسر جابر بن عبد الله** ـ يعني: إلى الميسرة ـ الحديث، كما قال تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

الْمُقْبِلِ، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ قَالَ: وَاعْتَلَّ، وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مَالُ يَتَامَى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيْنَ جَابِرٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: كِلْ لَهُ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى سَوْفَ يُوَفِّيهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا الشَّمْسُ قَدْ دَلَكَتْ، قَالَ: الصَّلَاةُ يَا أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: فَانْدَفَعُوا إِلَى

قوله: «ما أنا بفاعل»:

كان من تمام الأدب مع رسول الله ﷺ أن يبين له أنّ هذا الدَّين إنما هو ليتامى لينظر رأي رسول الله ﷺ، لأنه أشد الخلق خوفاً وحرصاً على مال اليتامى، نعم، أمَّا أن يقول: ما أنا بفاعل فلا يليق ومقام النبوة، ثم وقفت على إحدى روايات جابر وهي من رواية وهب بن كيسان عنه أن هذا الرجل الذي اعترض وامتنع كان يهوديًّا وفيها: **أن أباه توفي وترك عليه ديناً وسقاً لرجل من اليهود، فاستنظره جابر فأبى أن ينظره، فكلم جابر رسول الله ﷺ ليشفع له، فكلم اليهودي ليأخذ ثمر نخله بالذي له، فأبى...** الحديث، أخرجه الإمام البخاري في الاستقراض.

قوله: «كِلْ له، فإن الله تعالى سوف يوفيه»:

ووقع في رواية الإمام البخاري من حديث ابن شهاب، عن ابن كعب بن مالك، عن جابر: **أن النبي ﷺ سألهم قبل قدومه على جابر في البيت بيوم،** وفيه: **فسألهم أن يقبلوا ثمر حائطي ويحللوا أبي فأبوا، فلم يعطهم ولم يكسره لهم، ولكن قال: سأغدوا عليك إن شاء الله، فغدا علينا حين أصبح فطاف في النخل...** الحديث، ووقع في النسخ المطبوعة: **كِلْ له من العجوة.** ولفظة العجوة وإن وردت في بعض طرق هذا الحديث إلَّا أنها ليست ثابتة في أصول المسند الخطية.

قوله: «فإذا الشمس قد دلكت»:

ظاهر الرواية أنها صلاة الظهر، لكن وقع في رواية عبيد الله، عن وهب بن

المَسْجِدِ، فَقُلْتُ لِغَرِيمِي: قَرِّبْ أَوْعِيَتَكَ، فَكِلْتُ لَهُ مِنَ الْعَجْوَةِ، فَوَفَّاهُ اللهُ، وَفَضَلَ لَنَا مِنَ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا، وَكِلْتُ لَهُ مِنْ أَصْنَافِ التَّمْرِ فَوَفَّاهُ اللهُ، وَفَضَلَ لَنَا مِنَ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ: فَجِئْتُ أَسْعَى إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ كَأَنِّي شَرَارَةٌ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ صَلَّى، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي قَدْ كِلْتُ

كيسان، عن جابر عند البخاري قال: **فوافيت مع رسول الله ﷺ المغرب.** قال الإمام البخاري عقبه: وقال هشام، عن وهب: صلاة العصر؛ وقال ابن إسحاق، عن وهب: صلاة الظهر. قال الحافظ في الفتح: كأن هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث، لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمر، وقد حصل توافقهم عليه، ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى.

قوله: «وفضل لنا من التمر كذا وكذا»:

لم يصرح في هذه الرواية بالقدر الذي تبقى، وبينته رواية عبيد الله بن عمر، عن وهب بن كيسان، عن جابر قال: فما تركت أحداً له على أبي دين إلّا قضيته وفضل ثلاثة عشر وسقاً: سبعة عجوة وستة لون أو ستة عجوة وسبعة لونٌ واللون من اللين واللينة، وقيل: هي من التمر ما عدا العجوة، وقيل: هي الدقل وهو الرديء، وقيل: الأخلاط.

قوله: «وكلت له من أصناف التمر»:

سقطت هذه الجملة إلى قوله: «وكذا» من النسخ المطبوعة، وهي ثابتة في جميع الأصول الخطية، أشار لها بعض المحققين في الهامش ولم يثبتها في الصلب، ويظهر أنه ليس لديه أصول خطية يرجع إليها ويعتمد عليها وإلّا لأثبتها في الصلب، ولعل التعليق في الفقرة المتقدمة قبل هذه تؤيد صحة وجودها في الرواية، والله أعلم.

لِغَرِيمِي تَمْرَهُ فَوَفَّاهُ اللهُ، وَفَضَلَ لَنَا مِنَ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيْنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؟ قَالَ: فَجَاءَ يُهَرْوِلُ قَالَ: سَلْ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَنْ غَرِيمِهِ وَتَمْرِهِ قَالَ: مَا أَنَا بِسَائِلِهِ، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللهَ سَوْفَ يُوَفِّيهِ إِذْ أَخْبَرْتَ أَنَّ اللهَ سَوْفَ يُوَفِّيهِ، فَرَدَّدَ عَلَيْهِ، وَرَدَّدَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: مَا أَنَا بِسَائِلِهِ، وَكَانَ لَا يُرَاجَعُ بَعْدَ الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ فَقَالَ: مَا فَعَلَ غَرِيمُكَ وَتَمْرُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَفَّاهُ اللهُ، وَفَضَلَ لَنَا مِنَ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا.

قوله: «أين عمر بن الخطاب؟»:

وفي رواية عبيد الله بن عمر، عن وهب بن كيسان، عن جابر عند الإمام البخاري: **ائت أبا بكر وعمر فأخبرهما. فقالا: لقد علمنا إذ صنع رسول الله ﷺ ما صنع أن سيكون ذلك**. وفي رواية ابن شهاب، عن ابن كعب، عن جابر أيضاً عند الإمام البخاري: **أن عمر كان معه في المسجد فقال له النبي ﷺ: اسمع يا عمر. فقال عمر: ألا يكون قد علمنا أنك رسول الله؟ والله إنك لرسول الله.**

فإذ قد ثبت وصح عن النبي ﷺ أنه وجه الإعلام بالقصة إلى كل من أبي بكر وعمر فلا يكون حينئذٍ لعمر رضي الله عنه اختصاص بها، ولا يحتاج الأمر حينئذٍ إلى تعليل ذلك الاختصاص، وقد أطال الشراح في تعليل اختصاص عمر رضي الله عنه بإعلامه بالقصة والصواب ما ذكرت، ووجه اختصاص أبي بكر وعمر بالقصة أنهما كانا حاضرين وشاهدين لها وكانا أشد الصحابة لزوماً له ﷺ فأراد إعلامهما بما جرى في شأن جابر، والله أعلم بالصواب.

يقول الفقير خادمه: وحديث جابر هذا وقصته حوت من المسائل الفقهية والفوائد الحديثية ما يحتاج إلى إفراده في مصنف لكن لا يمنع ذلك من

ذكر بعض الفوائد على سبيل الاختصار تتميماً للفائدة، فمنها:
ما يتعلق بترجمة الباب وهو حصول البركة منه ﷺ فيما يحضره من الطعام، وفيه بيان معجزة من معجزاته ﷺ وما أكرمه الله من التأييد والاستجابة له عندما قال لجابر: **كِل له فإن الله سيوفيه حقه**. وكان جابر قد كال لجميع غرمائه من حائطه ولم يبق إلَّا ذلك اليهودي الذي استقل ما رأى في حائط جابر، فوفاه حقه وفضل لجابر الذي تقدم.
أما الفوائد الفقهية في الحديث فلا تكاد تحصر، يظهر ذلك جليًّا من صنيع البخاري في تقطيعه لحديث الباب، وعقده عدة تراجم له، فمنها:
أنّ تأخير الغريم إلى الغد ونحوه لا يعد مطلاً، كذا ترجم له البخاري في كتاب الاستقراض.
ومنها: أن الغريم إذا قضى صاحب الدَّين دون حقه برضاه فهو جائز، ترجم لذلك البخاري في الاستقراض فقال: باب إذا قضى دون حقه أو حلله فهو جائز.
ومنها أنه إذا جازفه في الدَّين تَمراً بتمر أو غيره جائز قال الإمام البخاري في الاستقراض: باب إذا قاص أو جازفه في الدَّين تمراً بتمر أو غيره، قال الحافظ في الفتح: غرضه بيان أنه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر في الابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا، ويجوز في المعاوضة عند الوفاء قال: لأن النبي ﷺ سأل الغريم أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي هي له وهي معلومة وكان تمر الحائط دون الذي له.
ومنها: أن لولي الأمر ومن كان له وجاهة وشأن الشفاعة بين الغريم وصاحب الدَّين في وضع بعض ماله إذا كان الغريم معسراً، ترجم لذلك البخاري في الاستقراض فقال: باب الشفاعة في وضع الدين.
ومنها: جواز أن يهب صاحب الدَّين دينه، قال الإمام البخاري في كتاب

فَرَجَعْتُ إِلَى امْرَأَتِي فَقُلْتُ: أَلَمْ أَكُنْ نَهَيْتُكِ أَنْ تُكَلِّمِي رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِي؟ فَقَالَتْ: تَظُنُّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُورِدُ نَبِيَّهُ ﷺ بَيْتِي ثُمَّ يَخْرُجُ وَلَا أَسْأَلُهُ الصَّلَاةَ عَلَيَّ وَعَلَى زَوْجِي؟!

الهبة من صحيحه: باب إذا وهب ديناً على رجل، قال الحافظ في الفتح: لو لم يكن جائزاً لما طلبه النبي ﷺ.

ومنها: أن قيام الحاكم أو ولي الأمر بالصلح بين الغرماء مطلوب، ترجم لذلك البخاري في كتاب الصلح من صحيحه، فقال: باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث.

ومنها: أن طلب الدعاء من أهل الصلاح والفضل مشروع ومطلوب.

إلى غير ذلك من الفوائد الجليلة.

قوله: «يورد نبيه ﷺ بيتي»:

كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: يورد نبيه في بيتي.

وإسناد حديث الباب صحيح لغيره.

تابعه عن أبي عوانة:

١ ـ عفان بن مسلم، أخرجه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨] رقم: ١٥٣١٦.

٢ ـ أبو الوليد الطيالسي، أخرجه البيهقي في الدلائل [٣/ ٢٩٢] باب ما جرى بعد انقضاء الحرب وذهاب المشركين.

وتابع أبا عوانة، عن الأسود:

١ ـ سفيان الثوري، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٤/ ٣٩٤] كتاب المغازي، رقم: ١٨٦٠٦. ومن طريقه أخرجه أصحاب السنن، فأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض رقم: ٣١٦٥، والنسائي في كتاب الجنائز من سننه، باب أين يدفن الشهيد، رقم: ٢٠٠٥.

٨ ـ بابُ مَا أُعْطِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْفَضْلِ

---

٢ ـ سفيان بن عيينة، أخرجه النسائي أيضاً في الكتاب والباب المشار إليه رقم: ٢٠٠٤، وابن ماجه في الجنائز من سننه، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء رقم: ١٥١٦.

٣ ـ شعبة بن الحجاج، أخرجه من طريقه الترمذي في كتاب الجهاد، باب دفن القتيل في مقتله، رقم: ١٧١٧، وقال عقبة: هذا حديث حسن صحيح، ونبيح ثقة.

تنبيه: جاء في آخر هذا الباب من هامش نسخة «ل» و «ك»: بلغ العرض.

* * *

قوله: «باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل»:

لقد خص الله تبارك وتعالى نبينا ﷺ بفضائل عديدة وأخلاق حميدة تعجز الأقلام عن كتبها، والألسن عن وصفها، والعقول عن ضبطها، قال الإمام الحافظ القاضي عياض في الشفاء: لا خفاء على من مارس شيئاً من العلم، أو خص بأدنى لمحة من الفهم بتعظيم الله قدر نبينا ﷺ وخصوصه إياه بفضائل ومحاسن ومناقب لا تنضبط لزمام، وتنويهه من عظيم قدره بما تكل عنه الألسنة والأقلام، فمنها ما صرح به تعالى في كتابه ونبه به على جليل نصابه، وأثنى به عليه من أخلاقه وآدابه، وحض العباد على التزامه وتقلد إيجابه، فكان جل جلاله هو الذي تفضل وأولى، ثم طهر وزكى، قال: ومنها ما أبرزه للعيان من خلقه على أتم وجوه الكمال والجلال، وتخصيصه بالمحاسن الجميلة، والأخلاق الحميدة، والمذاهب الكريمة والفضائل العديدة، وتأييده له بالمعجزات الباهرة، والبراهين الواضحة، والكرامات البيّنة التي شاهدها من عاصره، ورآها من أدركه، وعلمها علم اليقين من جاء بعده حتَّى انتهى علم حقيقة ذلك إلينا، وفاضت أنواره علينا ﷺ كثيراً.

٥٠ ـ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ اللهَ فَضَّلَ مُحَمَّداً ﷺ ....

قال أبو عاصم: لم ينتهِ علم حقيقة ذلك إلى بعضهم، ولم تفض أنواره عليهم فزعموا أنه لا دليل لمن قال بأفضليته على العالمين، وعاند البعض الآخر فقال: بل ظاهر الأخبار والأدلة على وجود من هو أفضل منه صلى الله عليه وعلى آله؛ وسيأتي الرد على ذلك في ثنايا شرح هذا الحديث، والحديث الآتي إن شاء الله تعالى.

٥٠ ـ **قوله: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم»**:

هو الإمام المشهور، والفقيه المعروف بابن راهويه، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٥.

قوله: «أنا يزيد بن أبي حكيم»:

العدني، كنيته: أبو عبد الله، أحد الثقات من رجال البخاري.

قوله: «حدثني الحكم بن أبان»:

أبو عيسى العدني، اختلف في الاحتجاج به لما يقع من الأوهام في حديثه، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع وهو كما ترى في الفضائل، وقد احتمل حديث من هو أضعف منه في هذا الباب.

قوله: «عن عكرمة»:

القرشي مولاهم، الإمام الحافظ المفسر، كنيته: أبو عبد الله، أحد تلامذة ابن عباس، أخذ عنه التفسير والفقه، وطلب العلم أربعين سنة، قال عكرمة: فكنت بعدها أفتي بالباب وابن عباس بالدار. قال غير واحد: أعلم الناس بالحلال والحرام الحسن، وأعلمهم بالمناسك عطاء، وأعلمهم بالتفسير عكرمة، ومناقبه كثيرة.

عَلَى الأَنْبِيَاءِ وَعَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ، فَقَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ: بِمَ فَضَّلَهُ عَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ؟ قَالَ: إِنَّ اللهُ قَالَ لأَهْلِ السَّمَاءِ: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وَقَالَ اللهُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۞ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ الآية، قَالُوا: فَمَا فَضْلُهُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ:

قوله: «على الأنبياء وعلى أهل السماء»:
دليل على أفضليته ﷺ على العالمين، لأن الأفضل هو من يفضله الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة، ويخصه ويكرمه فيهما دون غيره بخصائص وكرامات يعلم منها أفضليته، وقد وجدنا في كتاب الله وحديث رسوله ﷺ مما أعطي النبي ﷺ وأوتي فلم نجد أحداً جمع له ما جمع لنبينا ﷺ من الخصائص والفضائل مما ستقف عليه بنفسك من كلام المتقدمين، نسأل الله سبحانه أن ينفعنا به وبشفاعته يوم العرض إنه سميع قريب.

قوله تعالى: «﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ. . .﴾ الآية»:
استدل الحافظ السيوطي بهذه الآية على أن النبي ﷺ أرسل إلى الملائكة، كما أرسل إلى الجن والإنس، قال في تزيين الأرائك: هذه الآية إنذار للملائكة على لسان النبي ﷺ في القرآن الذي أنزل عليه، فقد قال تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ. . .﴾ الآية، فثبت بذلك إرساله ﷺ إلى الملائكة، وقد علم أن الرسول أفضل من المرسل إليهم، ففيه دليل على أفضليته على الملائكة.

قوله تعالى: «﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. . .﴾ الآية»:
هذه بشارة من الله لنبيه بظهوره على عدوه وبالنصر والتأييد له، قال القاضي عياض في الشفاء: تضمنت هذه الآيات ـ يعني: في سورة الفتح ـ

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ الآيَـةَ، وَقَـالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ الآيَةَ،

من فضله والثناء عليه، وكريم منزلته عند الله تعالى، ونعمته لديه ما يقصر الوصف عن الانتهاء إليه، فابتدأ جل جلاله بإعلامه بما قضاه له من القضاء البيِّن بظهوره وغلبته على عدوه وعلو كلمته وشريعته وأنه مغفور له غير مؤاخذ بما كان وما يكون، قال بعضهم: أراد غفران ما وقع وما لم يقع أي: إنك مغفور لك، قال مكي: جعل الله المنة سبباً للمغفرة، وكلٌّ من عنده لا إله غيره منة بعد منة، وفضلاً بعد فضل، قال: وقال ابن عطاء: جُمع للنبي ﷺ في هذه السورة نِعَمٌ مختلفة: من الفتح المبين وهي من أعلام الإجابة، والمغفرة وهي من أعلام المحبة، وتمام النعمة وهي من أعلام الاختصاص، والهداية وهي من أعلام الولاية، فالمغفرة تبرئة من العيوب، وتمام النعمة إبلاغ الدرجة الكاملة، والهداية وهي الدعوة إلى المشاهدة، اهـ.

زاد إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه بعد الآية: فقد كتب له براءة من النار.

قوله تعالى: «﴿إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾»:

يعني: بلغتهم، روى عبد الله بن أحمد، عن أبيه من حديث مجاهد، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: لم يبعث الله نبيًّا إلَّا بلغة قومه، إسناده على شرط الصحيح، إلَّا أنه منقطع، وروى ابن جرير، وابن أبي حاتم وغيرهما عن قتادة في هذه الآية قوله: بلغة قومه إن كان عربيًّا فعربيًّا، وإن كان أعجميًّا فعجميًّا، وإن كان سريانيًّا فسريانيًّا ليبين لهم الذي أرسل إليهم، ليتخذ بذلك الحجة عليهم.

وقد فضل نبينا ﷺ على سائر الأنبياء بأن بعث إلى الناس كافة، وإلى الجن عامة، بيَّن ذلك سبحانه وتعالى في كتابه العزيز فقال: ﴿قُلۡ يَـٰٓأَيُّهَا

ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾ الآية، وقال تعالى مبيناً إرساله إلى الجن: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا۟ يَـٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَـٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ * يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾.

قال الإمام العارف أبو عبد الله الحليمي في الشعب: فبان بقولهم: يا قومنا أجيبوا داعي الله، أنهم عرفوا أنه مبعوث إليهم، وسمعوا دعوته إياهم، والذين لم يحضروه من جملتهم فلذلك قالوا: يا قومنا أجيبوا داعي الله...، اهـ، وفي الصحيحين من حديث يزيد الفقير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود**... الحديث. قال مجاهد: الأحمر والأسود يعني الجن والإنس، فسره في حديثه عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر بمثله وهو في سنن أبي داود، ومسند الإمام أحمد، فإذا تبين أن النبي ﷺ قد أرسل إلى الثقلين، وأن ملائكة الرحمن قد أنذروا على لسانه ﷺ، وأنّ الله قد أخذ على النبيين آدم فمن بعده العهد في محمّد لئن بعث وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه، إذا تبين كل هذا أفلا يكون ﷺ أفضل الخلق على الإطلاق؟!

قال أبو عبد الله الحليمي في الشعب في ذكر الأدلة والخصائص التي تدل على أفضليته ﷺ على الأنبياء والملائكة وسائر مخلوقات الله قال: ومما يدل على فضل نبينا محمد ﷺ أنه كان رسول الثقلين.

ومنها: أنه ﷺ خاتم النبيين، فإن الله تعالى يقول: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ...﴾ الآية، والخاتم الذي لا نبي بعده كما ليس بعد خاتمة الأمر من شيء، وليس بعد ختم الكتاب نشر، وليس بعد ختم الكيس إخراج شيء منه.

ومنها: أنه ﷺ سيد المرسلين، كما أخبر بقوله: **أنا سيد ولد آدم ولا فخر**... الحديث قال: وهذا دليل قاطع في الباب. قال: ووجه آخر: أنّ شرف الرسول بالرسالة، ونبينا ﷺ خص بأشرف الرسالات، فإنَّها نسخت ما تقدمها من الرسالات، لا يأتي بعدها رسالة تنسخها، وإلى هذا المعنى أشار عز وجل فيما وصف به كتابه إذ قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ * لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ الآية.

ووجه آخر: وهو أن الله أقسم بحياته، ومعقول أن من أقسم بحياة غيره فإنما يقسم بحياة أكرم الأحياء عليه، فلما خص الله تعالى نبينا ﷺ من بين البشر بأن أقسم بحياته فقال: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ بان أنه أفضلهم وأكرمهم.

فإن قيل: قد أقسم تعالى بالتين والزيتون وطور سنين، فما في هذا؟ قيل: ما من شيء أقسم به إلَّا وذلك دلالة على فضله على ما يدخل في عداده والله أعلم.

قال الحليمي: ووجه آخر: وهو أنّ تبارك وتعالى جمع له بين إنزال الملك عليه، وإصعاده إلى مساكن الملائكة، وبين إسماع كلام الملك وإرائه إياه في صورته التي خلق عليها، وجمع له بين إخباره عن الجنة والنار، وإطلاعه عليهما، فصار العلم واقعاً بالعالمين، ودار التكليف ودار الجزاء عياناً، وأصل النبوة أنه الخبر والمعرفة إما أن يكون ضرورة أو اكتساباً، ولا شك أنّ درجة الضرورة فوق درجة الاكتساب، فلما أعلم الله نبينا ﷺ ما ذكرنا خبراً، كما أعلم غيره من إخوانه عليهم السلام، وزاده من علم الضرورة ما لم يؤتهم علمنا أنه أوضح في النبوة، وأعلى قدماً فيها من الذين تقدموه وبالله التوفيق.

قال: ووجه آخر: وهو أنّ من ينزل عليه الملك كرامة له إذا كان أفضل ممن لم ينزل عليه وحسب أن يكون من ينزل عليه فيتجاوز مكالمته إلى

مقاتلة المشركين عنه حتَّى يظفره الله تعالى عليهم أفضل ممن لا يكون من الملك إلَّا إبلاغ الرسالة إياه ثم الانصراف عنه. ومعلوم أن هذا لا يكون إلَّا لنبينا ﷺ، فينبغي أن يكون لذلك أفضل الأنبياء صلى الله عليهم.

قال: ووجه آخر: وهو أن الأفضل من يفضله الله تعالى يوم القيامة ويكرمه بما لا يكرم به غيره، وجاء عن نبينا الصادق في أخبار الدنيا والآخرة وما كان ويكون أنه قال: **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأنا أول من تنشق عنه الأرض، وأول شافع ومشفع، ولواء الحمد بيدي، وتحته آدم فمن دونه ولا فخر.**

ووجه آخر: وهو أنه في الدنيا أكثر الأنبياء صلوات الله عليهم أعلاماً، ومعلوم أن كثرة الأعلام توجب لصاحبها اسم الأفضل، ثم ساق رحمه الله من أعلامه ودلائل نبوته أخباراً كثيرة يطول المقام بذكرها، ومن أرادها رجع إليها.

قال: ومما يدل على فضل نبينا المصطفى ﷺ أن الله عز وجل لم يخاطبه في القرآن قط إلَّا بالنبي ﷺ أو الرسول، ولم يناده باسمه، وأما سائر الأنبياء صلوات الله عليهم فإنَّه دعاهم بأسمائهم فقال: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾، ﴿يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَآ﴾، ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾، ﴿يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ. . .﴾ الآيات.

قال: وهذا في الشريعة دلالة التفضيل لمن يدعى باسم شخصه، ألا ترى أن الأعراب لمَّا كانوا إذا دعوا رسول الله قالوا: يا محمد، ويا أبا القاسم نهوا عن ذلك وقال: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا. . .﴾ الآية، أي عظموه وفخموه. قال: فلما فاوت الله تعالى بين الأنبياء عليهم السلام فدعاهم كلهم بأسمائهم إلَّا محمداً ﷺ، فإنَّه دعاه باسم النبوة والرسالة، علمنا أنه أراد بذلك إظهار كرامته وفضله على إخوانه.

قال الحليمي: فإن قال قائل: من أين استجزت المفاضلة بين الأنبياء ثم تفضيل أحد منهم على غيرهم، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: **لا تخايروا بين الأنبياء؟**

قيل له: قد قال الله عز وجل: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ. . .﴾ الآية، فأخبر تعالى أنه فاوت بينهم في الفضل، فإنَّ وصفناهم بما وصفهم الله تعالى فلا عيب علينا في ذلك، وأما المخايرة التي ورد النهي عنها فإنما يراد بذلك مجادلة أهل الكتاب في تفضيل نبينا ﷺ، كاليهود تجادل في موسى، والنصارى تجادل في عيسى، وتفضيل نبينا ﷺ، اهـ. بتصرف مختصراً من شعب الايمان للحافظ أبي عبد الله الحليمي، وقد استفاد الحافظ البيهقي منه كثيراً فنقل ما تقدم في شعبه.

يقول الفقير خادمه: فتبين مما تقدم أن القول بأفضلية النبي ﷺ ليس أمراً جديداً على الناس، وإنما هو من الأمور المعروفة المجمع عليها، وإنما أنكرها من أنكرها لعدم إطلاعه على ما تقدم.

قال شيخنا حافظ العصر السيد أبو الفضل عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله في سيفه البتار: رأيت. . . الألباني اعترض على الدكتور سعيد رمضان البوطي في قوله: النبي ﷺ أفضل الخلق؛ وسأل مستنكراً: ما دليله على هذه الدعوى؟ وزعم أن في المسألة خلافاً أحال به على شرح العقيدة الطحاوية.

قال شيخنا: وأول خطأ في كلام هذا. . . دعواه وجود الخلاف في المسألة، وأنه موجود في شرح العقيدة الطحاوية، والخلاف الموجود في الكتاب المذكور هو في المفاضلة بين الأنبياء والملائكة بوجه عام ولم يتعرض لأفضلية النبي ﷺ لأنها مجمع عليها بين العلماء، ولم يشذ

عن إجماعهم إلَّا إثنان: ابن حزم والزمخشري وشذوذهما لا يؤثر، بل الاجماع حجة عليهما، اهـ. باختصار.

وقد زاد الحافظ البيهقي في الدلائل والشعب بعض الأحاديث والآثار الدالة على أفضليته ﷺ فمنها: ما رواه بإسناده إلى بشر بن شغاف الضبي قال: كنا جلوساً مع عبد الله بن سلام يوم الجمعة فقال: إن أعظم أيام الدنيا يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه تقوم الساعة، وإن أكرم خليقة الله على الله أبو القاسم ﷺ. قلت: رحمك الله فأين الملائكة؟ قال: فنظر إليّ وضحك، فقال: يا ابن أخي! وهل تدري ما الملائكة؟ إنما الملائكة خلق كخلق الأرض وخلق السماء، وخلق السحاب، وخلق الجبال، وخلق الرياح وسائر الخلائق، وإنّ أكرم الخلائق على الله أبو القاسم ﷺ. . . الأثر، أخرجه أسد بن موسى الحافظ المشهور بأسد السُّنَّة في كتابه الزهد [/٣٨] بإسناد رجاله عن آخرهم ثقات محتج بهم، وأما قول محققه: يظهر أنه من الإسرائيليات التي كان يرويها عبد الله بن سلام فمجازفة وجرأة منه على هذا الصحابي الجليل الذي أقره النبي ﷺ على قوله: ولقد علمت اليهود أني سيدهم وابن سيدهم، وأعلمهم وابن أعلمهم. والذي شهد له غير واحد من الصحابة والتابعين بعلمه، فهذا معاذ بن جبل لمَّا حضرته الوفاة قيل له: أوصنا. قال: التمسوا العلم عند أبي الدرداء، وسلمان، وابن مسعود، وعبد الله بن سلام الذي أسلم فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إنه عاشر عشرة في الجنة**. رواه البخاري في تاريخه، والحاكم في المستدرك وصححه ووافقه الذهبي، وهذا مجاهد يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ هو عبد الله بن سلام.

فيقال لقائل تلك المقولة: إذا لم يكن عند صاحب هذه المناقب العظيمة، والفضائل الجليلة التقوى والخشية التي تمنعه من رواية ما ليس بحق

فَأَرْسَلَهُ إِلَى الْجِنِّ وَالإِنْسِ.

أو قول ما ليس له به علم فمن الذي يكون لديه ذلك؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، نعوذ بالله من الحماقة والسفاهة، ونسأله التوفيق في القول والعمل، والسداد في الرأي، نعم قد يقال مثل هذا لمن يروي ما هب ودب من الإسرائيليات، كوهب بن منبه، ونبيه بن وهب، وربما كعب الأحبار، فتأمل ذلك.

قال الحافظ البيهقي: ومما يدل على أفضليته ﷺ قول أنس بن مالك رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ * أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ﴾ قال: أكرم الله عز وجل نبيه أن يسؤه في أمته فرفعه إليه وبقيت النعمة. أخبرنا أبو عبد الله، ومحمد بن موسى قالا: ثنا أبو العباس الأصم، ثنا أبو أسامة، الحسين بن الربيع، عن أبي إسحاق الفزاري، عن حميد الطويل، عن أنس به، اهـ.

وسيأتي مزيد من هذا عند الكلام على الحديث الآتي.

قوله: «فأرسله إلى الجن والإنس»:

زاد إبراهيم بن الحكم بن أبان، عن أبيه في آخر هذا الحديث: فأرسله إلى الجن والإنس يقول: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم.

ورجال حديث الباب رجال الصحيح غير الحكم بن أبان وهو ثقة، قاله الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٥٥].

تابعه محمد بن سلام، عن إسحاق بن إبراهيم، أخرجه من طريقه الحاكم في المستدرك [٢/ ٣٥٠] كتاب التفسير، قال الحاكم عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد فإنَّ الحكم بن أبان قد احتج به جماعة من أئمة الإسلام، ولم يخرجه الشيخان، وأقره الذهبي في التلخيص بقوله: صحيح.

وتابعه عن يزيد: منجاب بن الحارث، أخرجه من طريقه الطبراني في معجمه الكبير [١١/ ٢٣٩] رقم: ١١٦١٠.

٥١ ـ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ المَجِيدِ، ثَنَا زَمْعَةُ، عَنْ سَلَمَةَ،

وتابعه عن الحكم بن أبان:

١ ـ حفص بن عمر العدني، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في الدلائل [٥/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧] باب ما جاء في تحدث رسول الله ﷺ بنعمة ربه.

٢ ـ إبراهيم بن الحكم بن أبان، أخرج حديثه الحافظ البيهقي أيضاً في الدلائل [٥/ ٤٨٧] وفيه الزيادة المشار إليها في الشرح.

٣ ـ إبراهيم بن يحيى، أخرج حديثه الحافظ أبو يعلى في مسنده [٥/ ٩٦] بلفظ فيه اختصار، إلى قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ. . .﴾ الآية، وإبراهيم بن يحيى ضعيف، وقيل: لا يدرى من هو، ذكره الحافظ في المطالب العالية برقم: ٣٨٧٥.

والحديث أيضاً في تفسير ابن أبي حاتم [٧/ ٢٢٣٤] رقم: ١٢٢٠٦.

وعزاه الحافظ السيوطي في الدر المنثور [٥/ ٤] إلى عبد بن حميد، وابن مردويه أيضاً.

٥١ ـ **قوله: «أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد»:**

الحنفي، كنيته: أبو علي، وهو أخو عبد الكبير بن عبد المجيد وهما من شيوخ المصنف الثقات، وحديثهما في الكتب الستة.

قوله: «ثنا زمعة»:

هو ابن صالح الجندي، أخرج له مسلم مقروناً لتضعيف الجمهور له، وحديثه ههنا في الفضائل كما ترى، وقد تساهل جمهور الأئمة والحفاظ في هذا الباب وأخرجوا لمثله ولمن هو أضعف حالاً منه.

قوله: «عن سلمة»:

هو ابن وهرام اليماني، صدوق، لكن روى عنه زمعة أحاديث منكرة، لذلك قال ابن حبان في ثقاته: يجتنب من حديثه ما كان من رواية زمعة، عنه، فات الحافظ ابن حجر أن ينبه على ذلك في ترجمته في التقريب.

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَلَسَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْتَظِرُونَهُ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا دَنَا مِنْهُمْ سَمِعَهُمْ يَتَذَاكَرُونَ فَتَسَمَّعَ حَدِيثَهُمْ، فَإِذَا بَعْضُهُمْ يَقُولُ: عَجَباً! إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ مِنْ خَلْقِهِ خَلِيلاً، فَإِبْرَاهِيمُ خَلِيلُهُ، وَقَالَ آخَرُ: مَاذَا بِأَعْجَبَ مِنْ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، وَقَالَ آخَرُ: فَعِيسَى كَلِمَةُ اللهِ وَرُوحُهُ، وَقَالَ آخَرُ: وَآدَمُ اصْطَفَاهُ اللهُ،

قوله: «يتذاكرون»:

جواب إذا، وزعم الطيبي أنه حال من الضمير المنصوب في «سمعهم».

قوله: «فإبراهيم خليله»:

قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾.

قوله: «ماذا بأعجب»:

أي ليس اتخاذ الله إبراهيم خليلاً بأعجب من تكليمه موسى عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾.

قوله: «فعيسى كلمة الله وروحه»:

كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ. . .﴾ الآية، فقوله في الحديث: فعيسى كلمة الله؛ يعني: أثر كلمته وهي كن، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

قوله: «وآدم اصطفاه الله»:

بأن جعله أول الخلق، وأكرمه بأن علّمه أسماء الأشياء كلها، وإلا فإن الله اصطفاه واصطفى غيره من الرسل والأنبياء، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، وقال تعالى في حق إبراهيم وإسحق ويعقوب: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾، فعلم أن المراد من

فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ وَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُ كَلَامَكُمْ وَعَجَبَكُمْ، إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَمُوسَى نَجِيُّ اللهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَعِيسَى رُوْحُهُ وَكَلِمَتُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَآدَمُ اصْطَفَاهُ اللهُ وَهُوَ كَذَلِكَ، أَلَا وَأَنَا

قوله: «وآدم اصطفاه الله»، أنه خصه بما لم يخص به غيره مما ذكرت، والله أعلم.

قوله: «فخرج عليهم»:

قال الملا في شرح الشفاء: تكراره ليناط به غير ما نيط به أولاً، أو يحتمل أنه خرج من مكان إلى آخر فسمع قولهم مارًّا، ثم خرج منه وسلم عليهم.

قوله: «وموسى نجي الله»:

من المناجاة، وهي الكلام سرًّا قال تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾، وفي نسخة «ل»: نجيّه.

قوله: «ألا وأنا»:

ألا بفتح الهمزة، والتخفيف، قال ابن هشام في المغني: وتأتي على خمسة أوجه فذكر منها: أنها للتنبيه، فتدل على تحقق ما بعدها، قال: وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة، و «لا» وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو: أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى؟ وقال: قال الزمخشري: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلَّا مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وأختها «أما» من مقدمات اليمين وطلائعه، اهـ. باختصار. فجيئ بها هنا للتنبيه والتأكيد بين المعطوف، والمعطوف عليه والمعنى: تنبهوا لخصائصي وفضائلي واشتراكي معهم في الاصطفاء.

قال الطيبي: قرّر أوّلاً ما ذكر من فضائلهم بقوله: وهو كذلك، ثم نبه

حَبِيبُ اللهِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا حَامِلُ لِوَاءِ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَحْتَهُ آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ وَلَا فَخْرَ،

على أنه أفضلهم، وأكملهم، وجامع لما كان متفرقاً فيهم فالحبيب خليل ومكلم ومشرف.

قوله: «حبيب الله»:

أي: محبوبه الذي هو أخص من كل مرتبة ومقام عند الله، قال الحافظ البيهقي في الشعب: وأما اتخاذ الله إبراهيم خليلاً فإنَّه إنما اتخذه خليلاً على من كان في عصره من أعداء الله عز وجل لا على غيره من النبيين، وهو أنه هداه إلى معرفته ووفقه لتوحيده حين كان الكفر طبَّق الأرض، ولم يكن في الدنيا نسمة تعرف الله وتعترف به غيره، فاتخذه خليلاً بأن جعله أهلاً لهدايته أولاً ثم بأن أمره ونهاه فظهرت منه الطاعة ثانياً، ثم بأن ابتلاه فوجد منه الصبر ثالثاً، فكان يومئذٍ خليله، وأهل الأرض كلهم أعداؤه، لأنه كان المطيع والناس غيره عصاة، وقد اتخذ محمداً ﷺ حبيباً بدلالة الكتاب، وهو قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية، فإذا كان إتباعه يفيد للمتبع محبة الله عز وجل، فالمتَّبَع بها يكون أولى، ودرجة المحبة فوق درجة الخلة، وقد تكلم أهل العلم في الفرق بين الحبيب والخليل بكلام كثير وهو في كتب التذكير مذكور، سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: سمعت منصور بن عبد الله يقول: سمعت أبا القاسم الإسكندراني يقول: سمعت أبا جعفر الملطي يقول عن علي بن موسى الرضا، عن أبيه، عن جعفر بن محمد في قوله عز وجل: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ قال: أظهر اسم الخلة لإبراهيم عليه السلام، لأن الملك ظاهر في المعنى، وأبقى اسم المحبة لمحمد ﷺ لتمام حاله، إذ لا يحب الحبيب إظهار حال حبيبه، بل يحب إخفاءه وستره لئلا يطلع عليه أحد سواه، ولا يدخل أحد بينهما، فقال لنبيه،

وصفيه محمد ﷺ لمَّا أظهر له حال المحبة: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية، أي ليس الطريق إلى محبة الله إلَّا اتباع حبيبه، ولا يتوصل إلى الحبيب بشيء أحسن من متابعة حبيبه، ذلك رضاه.

قال: قال أبو عبد الرحمن السلمي: الحبيب يوجب اتباعه اسم المحبة، لذلك لم يوقع عليه هذا الاسم لأن حاله أجل من أن يعبّر عنه بالمحبة، لأن متبعيه استحقوا هذا الاسم بمتابعتهم، ألا ترى إلى قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية، والخليل لا يوجب اتباعه، لذلك أطلق له اسم الخلة.

قال: والحبيب يُقْسَم به لقوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾، والخليل يَقْسِم لقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾.

والحبيب يُبْدأ بالعطاء من غير سؤال لقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾، والخليل يَسْأَلُ لقوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي...﴾ الآية.

والحبيب مجاب إلى مراده لقوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾، والخليل ربَّما لا يُجاب، ألا تراه يقول: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قال: والحبيب شافع ألا تراه كيف يحكي عن ربه حين يقول له: **ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع**. والخليل مشفوع فيه، ألا تراه في القيامة إذا التجأ إليه الخلق كيف يقول: **لست لها**.

والحبيب أُزيل عنه بديهة الروعة من المشهد الأعلى بما أكرم من المعراج لِمَا هيئ من مقام الشفاعة، فلم يرعه شيء لما تقدم من مشاهده فتفرغ للشفاعة لأهل الجمع عامة، ثم لأمته خاصة فيقول: **أمتي أمتي**. والخليل لم يزل عنه ذلك فرجع في وقت تنفس جهنم وزفيرها إلى قوله: **نفسي نفسي**، اهـ. باختصار [٤/ ١٢٢ ـ ١٢٤].

وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يُحَرِّكُ غَلَقَ الجَنَّةِ وَلَا فَخْرَ، فَيَفْتَحُ اللهُ لِي فَيُدْخِلُنِيهَا وَمَعِي فُقَرَاءُ الـمُؤْمِنِينَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَكْرَمُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ عَلَى اللهِ وَلَا فَخْرَ.

وللقاضي عياض نحو هذا في الشفاء في فصل تفضيله ﷺ بالمحبة والخلة.

قوله: «وأنا أول شافع»:

أي: في الشفاعة العظمى في كل مرتبة من مراتب الشفاعات الحسنى، وقوله وأول مشفّع: أي مقبول الشفاعة، مجاباً لي فيها.

قوله: «وأنا أول من يحرك غلق الجنة»:

كذا في الأصول الخطية بالغين المعجمة، قال ابن منظور: الغَلَقُ: المغلاق وهو ما يغلق به الباب ويفتح، والجمع أغلاق، اهـ، وفي حديث قتل أبي رافع بن أبي الحقيق في صحيح البخاري: فلما دخل الناس أغلق الباب ثم علق الأغاليق على ود. . . الحديث، قال ابن الأثير: الأغاليق المفاتيح، وقال الحافظ في الفتح: جمع غلق بفتح أوله وهو ما يغلق به الباب.

يقول الفقير خادمه: ولم أره لغيره، وقد روى هذا الحديث الترمذي وغيره، والإمام أحمد في المسند من طرق أخرى فقالوا فيه: حلق الجنة ـ بالحاء المهملة ـ، والحلقة: كل شيء استدار كحلقة الحديد والفضة قال ابن السكيت: يقال: حلقة الباب وحلقة القوم.

قوله: «ومعي فقراء المؤمنين»:

يعني: من المهاجرين والأنصار وغيرهم على اختلاف مراتبهم في السبق كما ورد عنه ﷺ أنه قال: **يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل أغنيائهم بخمس مئة عام**. رواه الترمذي وغيره، وجاء عنه ﷺ أنه قال: **أنا أول من يفتح له باب الجنة إلّا أنه تأتي امرأة تبادرني فأقول لها: ما لك؟ من أنت؟**

فتقول: **أنا امرأة قعدت على أيتام لي**. رواه أبو يعلى بإسناد رجاله ثقات، وضعفه بعضهم بعبد السلام بن عجلان قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ١٦٢]: وثقه أبو حاتم، وقال ابن حبان يخطئ ويخالف. فالظاهر أن وجه تضعيفه غير متجه والله أعلم.

وحديث الباب وإن كان فيه ضعف بسبب زمعة بن صالح الذي قال عنه البيهقي في السنن الكبرى [٦/ ٤١]: غير قوي، وقال عنه الحافظ الذهبي في المغني: صالح الحديث، وقال عنه الحافظ في الفتح [١١/ ٧٠]: فيه ضعف، هو مع هذا حديث حسن بشواهده، فإنَّ أغلب ألفاظه صحت عنه ﷺ، وجاءت عن الصحابة موقوفة بأسانيد صحيحة، بل قد صحح القاضي عياض حديث الباب بقوله في فصل تفضيله بالمحبة والخلة: جاءت بذلك الآثار الصحيحة، ثم أورد حديث الباب.

تابعه علي بن نصر، عن عبيد الله بن عبد المجيد، رواه الإمام الترمذي في جامعه، كتاب الفضائل، باب ما جاء في فضل النبي ﷺ، رقم: ٣٦١٦، وقال: غريب.

وعلقه الحافظ البغوي في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢٠٤] كتاب الفضائل، باب فضائل سيد الأولين والآخرين.

وعزاه الحافظ السيوطي في الدر المنثور [٢/ ٧٠٥] إلى الترمذي، وابن مردويه.

أما شواهد ألفاظه، ففي مسند الإمام أحمد بإسناد رجاله رجال الصحيح ـ وهو عند المصنف برقم: ٥٥ ـ من حديث عمرو بن أبي عمرو، عن أنس مرفوعاً: **إني لأول الناس تنشق الأرض عن جمجمتي يوم القيامة ولا فخر، وأعطى لواء الحمد ولا فخر، وأنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر، وأنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة ولا فخر، وإني آتي باب الجنة فآخذ بحلقتها فيقولون: من هذا؟ فأقول: أنا محمد. فيفتحون لي**

٥٢ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ،

فأدخل فإذا الجبّار مستقبلي. . . الحديث بطوله، يأتي عند المصنف.

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع.**

وفيه أيضاً من حديث أنس مرفوعاً: **أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة، وأنا أول من يقرع باب الجنة.** وأخرج من حديثه أيضاً: **آتي باب الجنة يوم القيامة فأستفتح فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت ألا أفتح لأحد قبلك.** وروى البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وموسى نجيًّا، واتخذني حبيباً.** رواه في الشعب بإسناد رجاله ثقات غير مسلمة بن علي الخشني، وهو ضعيف، وهو شاهد لحديث الباب.

ومن المرسل والموقوف من الشواهد أيضاً، ما أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل قال: قال عبد الله: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وإن صاحبكم خليل الله، وإن محمداً أكرم الخلق على الله ثم قرأ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾، وأخرج من حديث سفيان، عن عمار، عن سالم بن أبي الجعد قال: ذكرت الأنبياء عند النبي ﷺ فلما ذكر هو قال: **ذاك خليل الله.**

٥٢ ـ قوله: «حدثنا سعيد بن سليمان»:

الواسطي، الإمام الحافظ الثبت أبو عثمان الضَّبِّي البزاز، لقبه: سعدويه، قال أبو حاتم: ثقة مأمون لعله أوثق من عفان. قال الذهبي: وأما الإمام أحمد فكان يغض منه ولا يرى الكتابة عنه لكونه أجاب في المحنة تقية، وحديثه في الدواوين الستة.

تنبيه: وقع اسمه في جميع النسخ المطبوعة والمحققة: سعيد بن سفيان، وهذا من التصحيفات القبيحة والفاحشة التي لم يتنبه إليها محققوا الكتاب.

عَنْ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ،

قوله: «عن منصور بن أبي الأسود»:
الليثي، الكوفي، أحد ثقات الشيعة، يقال: اسم أبيه: حازم، قال ابن معين: لا بأس به، وكان من الشيعة الكبار، كذا في رواية ابن الجنيد عنه، وقال ابن أبي خيثمة عنه: ثقة. وفي التقريب: صدوق، رمي بالتشيع.
قوله: «عن ليث»:
هو ابن أبي سليم القرشي مولاهم، الكوفي، ممن توقف في أمره، واختلف في الاحتجاج بخبره، وإنما أتي من قبل سوء حفظه وكثرة غلطه وتخليطه في الحديث، فربما رفع الموقوف، وقلب الإسناد من غير تعمد، وهو صدوق في نفسه وكان من العباد. قال الحافظ الذهبي في السير: بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أمَّا في الواجبات فلا.
قلت: وقد راعى ذلك المصنّف في كتابه رحمه الله، حين أخرج حديثه في الفضائل كما ترى هنا، وفي العلم، وفي كتاب الحيض، والفرائض، والوصايا عن الصحابة والتابعين أقوالهم وفقههم، وفي ذلك ما يدل على سعة علم المصنف بالرجال وأحوالهم، وشدة ورعه في رواية حديث رسول الله ﷺ.
وليث استشهد به الإمام البخاري في صحيحه، وروى له الإمام مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشيباني.
قوله: «عن الربيع بن أنس»:
ابن زياد البكري، الخراساني، المروزي، عالم مرو في زمانه، صدقه العجلي وأبو حاتم وزاد: وهو أحب إليّ في أبي العالية من أبي خلدة، وأما قول الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام؛ ففيه نظر،

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَنَا أَوَّلُهُمْ خُرُوجاً إِذَا بُعِثُوا، وَأَنَا قَائِدُهُمْ إِذَا وَفَدُوا،

فإنَّ الأوهام التي ظهرت في حديثه إنما كانت من جهة غيره لا منه، يدل على ذلك قول ابن حبان في الثقات: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً، اهـ. وأبو جعفر الرازي يضعف في الحديث، فيتنبه لذلك، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «أنا أولهم خروجاً»:

يعني: إذا خرجوا من قبورهم يوم القيامة وهو بمعنى قوله ﷺ فيما صح عنه: **أنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر...** الحديث، قال الإمام الرافعي فيما نقله عنه المناوي: وهذا من كمال عناية ربه به حيث منحه هذا السبق، وفيه مناسبة لسبقه بالنبوة.

قوله: «إذا بعثوا»:

سقطت من جميع الأصول الخطية عدا نسخة وليّ الدين أفندي، وكنت أضفتها في النسخة المشروحة قبل عشرين عاماً وقبل أن أقف على نسخة ولي، فقد روى هذا الحديث محمد بن حيويه، والحسن بن علي بن الوليد عند أبي نعيم والبيهقي في الدلائل كلاهما عن سعيد بن سليمان شيخ المصنف في هذا الحديث وقالوا فيه: **أنا أولهم خروجاً إذا بعثوا...** الحديث، وجزمت حينها بأنها سقطت من النساخ، ورأيت حتميَّة إضافتها، فالحمد لله على توفيقه.

قوله ﷺ: «وأنا قائدهم إذا وفدوا»:

يعني إلى ربهم جل وعلا، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾، يعني حين يقدمون جماعات على ربهم ويقفون بين يديه، وأصل الوفد: الجماعة تقدم إلى من لهم فيه رجاء وعنده قضاء أمورهم وعطاياهم، فلما كان ﷺ هو الشفيع المشفع في المحشر، المأذون له

وَأَنَا خَطِيبُهُمْ إِذَا أَنْصَتُوا، وَأَنَا مُسْتَشْفِعُهُمْ إِذَا حُبِسُوا، وَأَنَا مُبَشِّرُهُمْ إِذَا يَئِسُوا،

بالتكلم وفصل القضاء كان ثمة كالقائد، وفيه دليل أيضاً على أفضليته ﷺ وأنه لم يدهش من هول الموقف، قاله الخفاجي رحمه الله، ووقع في رواية عبد السلام بن حرب، عن ليث: **وأنا خطيبهم إذا وفدوا**... ورواية المصنف أتم وأكمل، فإنَّ رواية عبد السلام فيها اختصار.

قوله ﷺ: «وأنا خطيبهم إذا أنصتوا»:

قيل: هذه خطبة الشفاعة حين لا يؤذن لأحد في الاعتذار، ولا يقوى أحد على الإنكار، فيقوم هو ﷺ وقد أعطي من القدرة على الكلام، والثبات في ذلك المقام، دون سائر الأنام، فينطلق لسانه الشريف ﷺ بالثناء على الله تعالى بما هو أهله، وفيه بيان علوّ مقامه، ورفعته ﷺ على جميع الخلق في المحشر.

قوله: «إذا يئسوا»:

يعني: إذا غلب عليهم اليأس من روح الله، حتَّى إنه ليتمنى البعض أن ينصرف من الموقف ولو إلى النار، وذلك من غلبة الخوف وشدة ما يلقى من هول الموقف وعذابه، وفي صحيح مسلم من حديث المقداد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **تدني الشمس يوم القيامة من الخلق حتَّى تكون منهم كمقدار ميل، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق**... إلى أن قال: **ومنهم من يلجمهم العرق إلجاماً**. نسأل الله العافية والمغفرة إنه جواد كريم.

وقع في «ل»: أيسوا بتقديم الهمز على الياء، وصوبت في الهامش بتقديم الياء على الهمز، قال النور القاري في شرح الشفاء: روي يئسوا بتقديم الياء على الهمز من اليأس، وروى أيسوا بتقديم الهمز على الياء، من الأياس وهو قطع الرجاء، اهـ. ورأيت القاضي عياض روى هذا الحديث

الْكَرَامَةُ وَالمَفَاتِيحُ يَوْمَئِذٍ بِيَدِي،

بإسناده إلى الإمام الترمذي وقال فيه: **وأنا مبشرهم إذا أُبْلسوا**؛ كذا بضم الهمزة، وسكون الموحدة، وكسر اللام بعدها سين مهملة من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾، والمبلس: المجهود المكروب الذي نزل به من الشر ما لا يقدر على دفعه.

قوله: «الكرامة»:

مبتدأ، والمفاتيح: معطوفة عليه، والخبر قوله: بيدي، بصيغة الإفراد، والمعنى: أمر الكرامة بأنواع الشفاعة، ومفاتيح كل خير يوم القيامة تحت تصرفي، فبسببه ﷺ يصل أنواع اللطف والرحمة لأهل العرصات جميعاً من الأنبياء والمؤمنين، وبواسطة شفاعته العامة في المقام المحمود، تحت اللواء، عند الحوض المورود يفرج الله على أهل المحشر ويكرمهم، وقيل: الكرامة هنا منصوبة على أنها مفعول أيسوا، **وقوله: «بيدي»**: خبر المفاتيح، أي إذا قنطوا من حصول الكرامة ووقعوا بحصول الندامة قاله الشيخ علي القاري.

نعم، وروى القاضي عياض حديث الترمذي بإسناده إليه فقال فيه: **لواء الكرم بيدي**؛ قال النور القاري في شرح الشفاء: أي بتصرفي، وأصل اللواء: العلم والراية، ويجوز أن يراد به حقيقته وهو الأولى لأن الرئيس علامته اللواء، ويجوز أن يكون إشارة لرفعة مقامه، وظهور مرامه، ويؤيد الأول ما ورد من أنه يكون يوم القيامة لكل متبوع لواء يعرف به أنه قدوة حق أو أسوة باطل، ففي حديث عقبة بن عامر إن أول من يدخل الجنة الحمادون لله تعالى على كل حال: يعقد لهم يوم القيامة لواء فيدخلون الجنة، ثم قيل: اللواء ما كان مستطيلاً، والراية ما كان مربعاً، والأظهر أن اللواء هو الراية العظيمة فهي أعم، والله أعلم، والذي في رواية

وَأَنَا أَكْرَمُ وَلَدِ آدَمَ عَلَى رَبِّي، يَطُوفُ عَلَيَّ أَلْفُ خَادِمٍ،

الترمذي: لواء الحمد يومئذ بيدي، قال المناوي في الفيض: جرياً على عادة العرب أن اللواء إنما يكون مع كبير القوم ليعرف مكانه إذ موضوعه أصالة شهرة مكان الرئيس قال: وقد سئل المؤلف ـ يعني السيوطي ـ عن لواء الحمد هل هو حقيقي أو معنوي؟ فأجاب: بأنه معنوي وهو الحمد لأن حقيقة اللواء الراية، ولا يمسكها إلَّا أمير الجيش، فالمراد أنه يشهر بالحمد يومئذ، قال المناوي: وما ذكره ليس من عندياته، بل هو أحد قولين نقلهما الطيبي وغيره، فقال: يريد به انفراده بالحمد يوم القيامة، وشهرته به على رؤوس الخلائق أو أن للحمد لواء يوم القيامة حقيقة يسمى لواء الحمد، وعليه كلام حيث قال: لا مقام من مقامات عباد الله الصالحين أرفع وأعلى من مقام الحمد، ودونه ينتهي جميع المقامات، ولما كان المصطفى ﷺ أحمد الخلائق في الدارين، أعطي لواء الحمد، ويأوي إلى لوائه الأولون والآخرون، وأضاف اللواء إلى الحمد الذي هو الثناء على الله بما هو أهله، لأنه هو منصبه في الموقف وهو المقام المحمود المختص به، اهـ. وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء: هو لواء حقيقي سمي لواء الحمد لأنه حمد الله تعالى بمحامد لم يحمده بها غيره، ويجوز أن يكون كناية عن شهرته وتقدمه كقوله:

إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجد تلقاها عرابة باليمين

قوله: «أنا أكرم ولد آدم على ربي»:

قال الشهاب: أي أشرفهم ذاتاً وصفة وأقربهم منزلة، والكرم: صفة تجمع كل خير وإن اختص عرفاً بالسخاء، وهذا من باب التحدث بنعمة الله، وهو إظهار لما يجب اعتقاده، قال: والولد صفة مشبهة بمعنى المولود يطلق على الواحد وغيره، اهـ.

وقال العلامة المناوي في الفيض: ولما كان ذا من الأصول الاعتقادية

كَأَنَّهُمْ بَيْضٌ مَكْنُونٌ، أَوْ لُؤْلُؤٌ مَنْثُورٌ.

التي قام الإجماع على وجوب اعتقادها بينه ﷺ وأردفه بقوله: **ولا فخر**.

قوله: «كأنهم بيض مكنون، أو لؤلؤ منثور»:

شبههم ببيض النعام في الصفاء، والبياض المخلوط بأدنى صفرة فإنَّه أحسن ألوان الأبدان، وهذا عند بعض أولاد العرب بخلاف طباع أهل الشام وحلب وطائفة الأعجام فإنَّ الأحسن عندهم هو البياض المشوب بحمرة على ما ورد في شمائله ﷺ في مدح الحور العين ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾، حيث فسر المرجان باللؤلؤ، ويدل عليه قوله: **أو لؤلؤ منثور**؛ على أن «أو» هنا للتخيير في التشبيه، ويحتمل أن تكون للتنويع ويحتمل أن تكون شك من الراوي قال: واللؤلؤ المكنون: هو المستور في صدفه الذي لم تمسه الأيدي، وقيّد اللؤلؤ بالمنثور لأنه أظهر في النظر من المنظوم كما أنه يناسب تفرق الخدم، قاله القاري في المرقاة.

وحديث الباب حديث حسن بشواهده ومتابعاته بسبب ضعف ليث بن أبي سليم ومثله يخرج له في هذا الباب.

تابعه عن سعيد بن سليمان: عبد الملك الميموني، ومحمد بن حيويه، والحسين بن علي بن الوليد.

فأما حديث عبد الملك الميموني فأخرجه أبو بكر الخلال في السُّنَّة [١/ ٢٠٨] فضائل نبينا محمد ﷺ رقم: ٢٣٥.

وأما حديث محمد بن حيويه فأخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٥/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤] باب ما جاء في تحدث رسول الله ﷺ بنعمة ربه، والحافظ البغوي في شرح السُّنَّة [١٣/ ٢٠٣] كتاب الفضائل، باب فضائل سيد الأولين والآخرين، رقم: ٣٦٢٤، قال عقبه: هذا حديث غريب.

ورواه أيضاً في كتابه الأنوار في شمائل النبي المختار [١/ ٦٣ ـ ٦٤] برقم: ٦٧.

٥٣ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْمِصْرِيُّ،

وأما حديث الحسين بن علي، فأخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [١/ ٦٤] في الفصل الرابع، في ذكر الفضيلة الرابعة بإقسام الله بحياته وتفرده بالسيادة لولد آدم في القيامة، رقم: ٢٤.

تابعه عبد السلام بن حرب، عن ليث، أخرجه الترمذي في جامعه بلفظ فيه اختصار، كتاب الفضائل، باب فضل النبي ﷺ، رقم: ٣٦١٠ قال عقبه: هذا حديث حسن غريب.

ومن طريق الترمذي أخرجه القاضي عياض في الشفاء [١/ ٢٠٦] في فصل: ذكر تفضيله ﷺ في القيامة بخصوص الكرامة. وهو عند الديلمي في مسند الفردوس [١/ ٧٩].

وعزاه الحافظ في تسديد القوس إلى ابن لال، وعزاه السيوطي في الخصائص إلى أبي يعلى.

* خالف حبان بن علي ـ وهو ضعيف ـ منصور بن أبي الأسود، فرواه عن ليث عن عبيد الله بن زحر، عن الربيع، أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٥/ ٤٨٤] وقال: تابعه محمد بن فضيل، عن عبيد الله بن زحر.

هذا، وفي الباب عن أم كرز الخزاعية، أخرج حديثها الحافظ أبو نعيم في الدلائل بإسناده إلى عبد الله بن جابر، عن عطاء، عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **أنا سيد المؤمنين إذا بعثوا، وسائقهم إذا وردوا، ومبشرهم إذا أبلسوا، وإمامهم إذا سجدوا، وأقربهم مجلساً من الرب تعالى إذا اجتمعوا فأتكلم فيصدقني، وأشفع فيشفعني، وأسأل فيعطيني.** وفي إسناده من لا يعرف.

٥٣ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن عبد الحكم المصري»:**

هو الإمام الفقيه مفتي الديار المصرية: أبو محمد المالكي، صاحب الإمام مالك، قال ابن حبان: كان ممن عقل مذهب مالك، وفرّع على

ثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ صَالِحٍ ـ هُوَ ابْنُ عَطَاءِ بْنِ خَبَّابٍ مَوْلَى بَنِي الديلِ ـ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

أصوله. وقال أبو إسحاق الشيرازي: كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب. وقال الحافظ الذهبي: وثقه أبو زرعة، ولم يثبت قول ابن معين أنه كذاب، بل كان وافر الجلالة، كثير المال، رفيع المنزلة، سارت بتصانيفه الركبان، اهـ. وحديثه عند النسائي حسب، توفي سنة أربع عشرة ومئتين.

قوله: «ثنا بكر بن مضر»:

المصري، الإمام العابد، المحدث الفقيه الحجة: أبو عبد الملك، أثنى عليه الإمام أحمد والجمهور، واتفقوا على الاحتجاج به، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «عن جعفر بن ربيعة»:

ابن شرحبيل بن حسنة، الإمام الفقيه: أبو شرحبيل الكندي، قال الإمام أحمد: كان شيخاً من أصحاب الحديث ثقة، وحديثه في الدواوين الستة.

قوله: «مولى بني الديل»:

أحد أفراد المصنف، لم يضعفه أحد، وليس له كبير رواية، ذكره الإمام البخاري في تاريخه وسكت عنه هو وأبو حاتم، وأدخله ابن حبان في ثقاته، قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف: مولى ابن ذباب ـ كذا ـ وقال الطبراني: مولى ابن أبي ذباب، وقال عبد الغني بن سعيد: حديثه عند المصريين. وأغرب الحافظ الهيثمي بقوله في مجمع الزوائد [٨/ ٢٥٤]: لم أعرفه، والإسناد كله إلى هنا مصريون.

أَنَا قَائِدُ الْمُرْسَلِينَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ وَلَا فَخْرَ.

قوله ﷺ: «أنا قائد المرسلين»:

يعني: والنبيين بأن أكون أمامهم وهم خلفي، وهو بمعنى قوله ﷺ في حديث الترمذي: . . . **وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلَّا تحت لوائي**. . . الحديث، قال الترمذي: حسن صحيح. وكذلك هو بمعنى قوله ﷺ في حديث الترمذي: **إذا كان يوم القيامة كنت إمام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر**. حسنه الترمذي.

قال في فيض القدير: وإنما أتبع ذلك بقوله: **ولا فخر**؛ دفعاً لتوهم إرادته الافتخار به، وهو حال مؤكدة أي: أقول ذلك غير مفتخر به فخر تكبر، قال القرطبي: إنما قال ذلك لأنه أمر بتبليغه لما يترتب عليه من وجوب اعتقاد ذلك، وأنه حق في نفسه وليرغب في الدخول في دينه، ويتمسك به من دخل فيه، ولتعظم محبته في قلوب متبعيه فيكثر أعمالهم، ويطيب أحوالهم فيحصل شرف الدنيا والآخرة، لأن شرف المتبوع متعد لشرف التابع، فإنَّ قيل: هذا راجع للاعتقاد فكيف يحصل القطع به من أخبار الآحاد؟ قلنا: من سمع شيئاً من ذلك من النبي ﷺ مشافهة حصل له العلم به كالصحابة، ومن لم يشافهه حصل له العلم به من طريق التواتر المعنوي لكثرة أخبار الآحاد به.

قوله: «وأنا خاتم النبيين»:

أي: في الدنيا، قال الشيخ علي القاري في المرقاة: وإنما عدل عن المرسلين هنا لأنهم أعم، فتكون نسبة الخاتمية أتم.

قوله: «وأنا أول شافع وأول مشفع»:

وجه اختصاصه بالأولية أنه تحمل في مرضات الله ما لم يتحمله بشر سواه، فقام لله بالصبر والشكر حق القيام، وثبت في مقام الصبر حتَّى

لم يلحقه من الصابرين أحد، وترقى في درجات الشكر حتَّى علا فوق الشاكرين، فمن ثم خص بذلك.

وحديث الباب رجال إسناده ثقات، غير صالح بن عطاء وقد سكت عنه، فلم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل، بلى، ذكره الحافظ الذهبي في سيره وقال: مصري، ما علمت به بأساً.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ الذهبي في السير [١٠/ ٢٢٣] وسقط من المطبوع قوله: عن عطاء بن أبي رباح. قال عقبه: هذا حديث صالح الإسناد.

تابعه عن بكر:

١ ـ خلف بن خالد، أخرجه الإمام البخاري في تاريخه [٤/ ٢٨٦] الترجمة ٢٨٣٧.

٢ ـ يحيى بن بكير، أخرجه من طريقه الدارقطني في المؤتلف والمختلف [١/ ٤٧٢]، والطبراني في الأوسط [١/ ١٤٢] رقم: ١٧٢، وقال عقبه: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلَّا صالح، ولا عن صالح إلَّا جعفر بن ربيعة، تفرد به بكر بن مضر.

٣ ـ عثمان بن صالح المصري، أخرجه الطبراني في الأوائل [/ ٣٠] باب أنا أول شافع وأول مشفع، رقم: ٧، والبيهقي في الدلائل [٥/ ٤٨٠] باب ما جاء في تحدث رسول الله ﷺ بنعمة ربه.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٥٤]: رواه الطبراني في الأوسط وفيه صالح بن عطاء بن خباب ولم أعرفه ـ كذا قال! ـ وبقية رجاله ثقات، اهـ.

نعم، وأصله في الصحيح، فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: **قال رسول الله ﷺ: أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع**. وروى أيضاً من

٥٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، ثَنَا سُفْيَانُ ـ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ ـ، عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَنَسٍ:

حديث أبي هريرة قال: **قال رسول الله ﷺ: فضلت على الأنبياء بست...**؛ وفيه: **وختم بي النبيون**؛ فهو حديث صحيح إن شاء الله بشواهده.

٥٤ ـ قوله: «حدثنا محمد بن عباد»:

هو ابن الزبرقان، الإمام الحافظ: أبو عبد الله المكي نزيل بغداد، وثقه ابن حبان، وابن قانع، وقال الإمام أحمد: حديثه حديث أهل الصدق، أرجو أن لا يكون به بأس، وكذلك قال ابن معين، وصالح بن محمد جزرة: لا بأس به، وحديثه في الكتب الستة سوى أبي داود، أخطأ في حديثين رواهما، لذلك قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

قوله: «ثنا سفيان»:

هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران واسمه: ميمون الهلالي، الإمام شيخ الإسلام: أبو محمد الكوفي، ثم المكي، الإمام الفقيه المشهور، أحد الأعلام، قال الذهبي: طلب الحديث وهو غلام، فلقي الكبار وحمل عنهم علماً جمًّا، وأتقن وجوَّد، وجمع وصنف، وعمِّر دهراً وازدحم الخلق إليه، وانتهى إليه علو الإسناد، ورحل إليه من البلاد، وألحق الأحفاد بالأجداد، قال: ولقد كان خلق من طلبة الحديث يتكلفون الحج لا محرِّك لهم سوى لقي سفيان بن عيينة لإمامته وعلو إسناده، ولقد جاور عنده غير واحد من الحفاظ حتَّى قال الإمام الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، اهـ. ومناقبه كثيرة مذكورة في المطولات.

قوله: «عن ابن جدعان»:

هو علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري، أحد علماء التابعين، نسب إلى جده، قال الحافظ الذهبي: ولد أعمى كقتادة، وكان من أوعية العلم

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَأْخُذُ بِحَلْقَةِ بَابِ الجَنَّةِ فَأُقَعْقِعُهَا.

قَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُحَرِّكُهَا.

على تشيع قليل فيه وسوء حفظ يغضُّه من درجة الإتقان، وله عجائب ومناكير، لكنه واسع العلم، اهـ.

نعم، والجمهور على تضعيفه وعدم الاحتجاج به، لذلك أخرج له مسلم مقروناً بغيره، لكن قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، ولم أر أحداً من البصريين وغيرهم امتنعوا الرواية عنه، اهـ.

ولعل حديث الباب من أحاديثه الصالحة إن شاء الله على ما سيأتي بيانه.

قوله: «أنا أول من يأخذ بحلقة باب الجنة»:

أي: أول من يأخذ بها، وأول من يحركها إيذاناً بالدخول، لا ينبغي لأحد أن يسبقني إلى ذلك، والقعقعة حكاية حركة الشيء يسمع منها صوت.

والحديث صحيح ثابت من وجه آخر عند مسلم في الصحيح من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **آتي باب الجنة يوم القيامة فاستفتح، فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد. فيقول: بك أمرت ألا أفتح لأحد قبلك**. وعنده أيضاً من حديث أنس رضي الله عنه قال: **قال رسول الله ﷺ: أنا أكثر الأنبياء تبعاً يوم القيامة، وأنا أول من يقرع باب الجنة**.

يقول الفقير خادمه: ولا يخفى ما في هذا من التكريم الرباني لهذا الحبيب ﷺ، فإنَّ أهل الدنيا إذا أرادوا أن يبينوا فضل أحدهم ومكانته لم يُدخِلوا إلى الدار أو إلى القصر أو إلى الوليمة أحداً قبله، فتأمل في تكريم ملك الملوك العدول، بتخصيص حبيبه بأولية الدخول،

وَصَفَ لَنَا سُفْيَانُ كَذَا، وَجَمَعَ أَبُو عَبْدِ الله أَصَابِعَهُ وَحَرَّكَهَا.

لا إلى دار الخلود حسب، بل إلى أعلى مقاماتها، إلى المقام المحمود، نسأل الله الكريم أن يحشرنا تحت لوائه، وأن يكرمنا بشفاعته إنه سميع قريب.

وحديث الباب من الأحاديث الصالحة لعلي بن زيد، بشواهده المتقدمة والمخرجة في الصحيح، وقد صححه الإمام الترمذي في جامعه كما سيأتي.

تابعه عن سفيان:

١ ـ الحميدي، أخرجه في مسنده [٢/ ٥٦ ـ ٥٠٧] رقم: ١٢٠٤.

٢ ـ محمد بن يحيى العدني، أخرجه من طريقه الترمذي في جامعه كتاب التفسير، باب: ومن سورة بني إسرائيل، رقم: ٣١٤٨. قال أبو عيسى عقبه: هذا حديث حسن صحيح.

وليس هذا من تساهل الترمذي، كما يظن البعض، فللترمذي منهج في التصحيح والتحسين لم يدركه كثير من الناس، فربما صحح الضعيف لوجود المتابع له من الثقات، وربما صحح لصحة المتن من غير الوجه الذي صححه، يدلُّك على ما ذكرت أن حديث الباب قد صح عن رسول الله ﷺ من حديث أنس من وجه آخر، يأتي عند المصنف بعد حديثين.

٣ ـ هارون بن معروف.

٤ ـ عبد الأعلى بن حماد النرسي.

أخرجه من طريقهما الحافظ أبو يعلى في مسنده رقم: ٣٩٨٩، ٣٩٩٧.

وهو عند الديلمي في مسند الفردوس [١/ ٨٠].

قوله: «وجمع أبو عبد الله»:

يعني شيخ المصنف، فعل لهم كما وصف له ابن عيينة.

٥٥ ـ قَالَ: وَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: مَسَسْتَ يَدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِيَدِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْطِنِيهَا أُقَبِّلْهَا.

---

٥٥ ـ قوله: «**وقال له ثابت**»:

هو ابن أسلم البناني الذي يظهر أنه كان موجوداً حين روى أنس بن مالك هذا الحديث، فإن قيل: لماذا أتبع المصنف حديث ابن جدعان بحديث ثابت عن أنس؟ فالجواب: أن حديث ثابت قد روي بإسناد حديث الباب فاستغنى المصنف عن إعادة الإسناد، ووصله بالمتن الذي قبله، ولذلك أعطيته رقماً مغايراً، قال الإمام أحمد في المسند [٣/ ١١١]: ثنا سفيان، عن ابن جدعان، قال: قال ثابت لأنس: يا أنس مسست يد رسول الله ﷺ بيدك؟ قال: نعم. قال: أرني أقبّلها. رقم: ١٢١١٥.

نعم، وفي تقبيل ثابت ليد أنس بن مالك بعد سؤاله ما يدل على أنه أراد التبرك بموضع يد رسول الله ﷺ، ولو أراد يد أنس لقبلها دون أن يسأله، وأعجب منه ما رواه ابن الأعرابي في جزء القبل والمعانقة قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، ثنا أبو سلمة التبوذكي، ثنا حماد بن سلمة، ثنا ثابت أن أنساً دفع إلى أبي العالية تفاحة فجعلها في كفه، وجعل يمسحها ويقبلها ويمسحها بوجهه ويقول: تفاحة مست كفًّا مس كف النبي ﷺ. رجاله ثقات.

وروى أيضاً من حديث عطاف بن خالد المخزومي، عن عبد الرحمن بن رزين قال: دخلنا على سلمة بن الأكوع نعوده فأخرج لنا يده ضخمة كأنها خف بعير فقال: إني بايعت رسول الله ﷺ بيدي هذه. قال: فأخذناها فقبّلناها. وهذا قد أخرجه البخاري في الأدب المفرد.

وقال ابن الأعرابي أيضاً: حدثنا عباس الدوري، ثنا شبابة، ثنا هشام بن الغاز، ثنا حيان أبو النضر قال: قال لي واثلة بن الأسقع: قدني إلى يزيد بن الأسود فإنَّه قد بلغني أنه لمَّ به. فعدته فلما دخل عليه قلت: إنه ثقيل

قد وجه وذهب عقله. فقال: نادوه. فقلت: هذا أخوك واثلة. قال: فلما سمع أنه واثلة قد جاءه قال: فرأيته يلتمس بيده فعرفت ما يريد فأخذت كف واثلة فجعلتها في يده، فجعل يقلب كفه ويضعها مرة على فؤاده، ومرة على وجهه وعلى فيه، وإنما أراد أن يضع يده موضع يد واثلة من رسول الله ﷺ.

يقول الفقير خادمه: المحبون يفسرون هذا على أنه من باب التبرك بآثاره ﷺ وبالمواضع التي مست جسده الشريف، ولم ير أهل السُّنَّة بأساً في تقبيل يد أهل الفضل والصلاح، فأما الذين في صدورهم حرج فأنكروا ذلك ومنعوا منه بدعوى أنه يفضي إلى الشرك لأنه عندهم السجدة الصغرى ولم يلتفتوا إلى ما روي عن الصحابة والتابعين في هذا، فكان الإعراض عنهم وعدم الالتفات إلى مذهبهم واجباً على من أراد نهج أهل القرون المشهود لهم بالخيرية، سيما وأننا رأيناهم قد أقروا تقبيل يد السلطان وأهل المناصب في الدنيا بسكوتهم وعدم إنكارهم كما فعلوا مع أهل العلم وطلبته.

روى ابن الأعرابي من حديث وكيع والفريابي جميعاً عن مالك بن مغول، عن طلحة قال: دخلت على خيثمة فقبل يدي وقبلت يده، قال وكيع: إنها صلحت حين قُبّلت للآخرة وإنها فسدت حين قُبّلت للدنيا. وفي باب تقبيل السلف الصالح بعضهم لبعض من جزء ابن الأعرابي: من حديث قبيصة بن عقبة قال: ثنا سفيان، عن زياد بن فياض، عن تميم بن سلمة قال: لمَّا قدم عمر رضي الله عنه الشام تلقاه أبو عبيدة فقبل يد عمر رضي الله عنه فكانوا يرون أنها سنة، ثم خليا فجعلا يبكيان، وروى أيضاً من حديث عفان، قال: ثنا حماد بن سلمة، أنبأ عاصم بن بهدلة قال: ما قدمت على أبي وائل قط من سفر إلَّا قبَّل يدي. وروى من حديث محمد بن علي الصائغ قال: ثنا الحسن قال: قال لي حسين الجعفي:

٥٦ ـ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله، ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ،

ربَّما فعله لي ابن عيينة، يعني: يقبل يده.

نعم، وفي هذا القدر كفاية في بيان جواز تقبيل يد الصالحين على وجه التبرك بهم وتوقيرهم وإجلالهم، وعلى استحباب طلب آثار النبي ﷺ والتبرك بمواضعه التي مست جسده الشريف، والله أعلم.

٥٦ ـ **قوله: «أخبرنا أحمد بن عبد الله»:**

هو ابن يونس التميمي، الإمام الحافظ الحجة: أبو عبد الله اليربوعي، الكوفي، أحد مشايخ الإسلام، أثنى عليه الإمام أحمد وقال: هو شيخ الإسلام، وقال أبو حاتم: كان ثقة متقناً من صالحي أهل الكوفة، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «ثنا حسين بن علي»:

هو الجعفي، الإمام الحافظ القدوة بقية الإعلام: أبو عبد الله المقرئ، قرأ على حمزة بن حبيب، وأخذ الحروف عن أبي عمرو، وعن أبي بكر بن عياش، قال الإمام أحمد: ما رأيت أفضل منه، قال الحافظ الذهبي معلقاً: يريد بالفضل: التقوى والتأله، هذا عرف المتقدمين، وكان من أعلم الناس بحديث زائدة، أقرأ القرآن دهراً وكان رأساً فيه، وكان ابن عيينة إذا لقيه قام إليه فعانقه وقبل يده ويقول: هذا راهب جعفي.

قوله: «عن زائدة»:

هو ابن قدامة، الإمام الحافظ الثبت: أبو الصلت الكوفي، أحد أئمة الحديث، قال الإمام أحمد: المتثبتون في الحديث أربعة: شعبة، وزائدة، وزهير، والثوري، لذلك قال في التقريب: ثقة ثبت.

فائدة: زائدة بن قدامة من شيوخ أحمد بن عبد الله، يروي عنه مباشرة، رواية أحمد بن عبد الله عنه في هذا الكتاب وفي الكتب الستة مشهورة، بل إن أصحاب التهذيب لم يذكروا روايته عن حسين الجعفي لعدم وقوعها

عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ.

في الكتب الستة، ولعل هذا الحديث بخصوصه لم يقع لأحمد عن زائدة إلَّا بواسطة، فنزل به درجة، ونزل معه المصنف، والله أعلم.

قوله: «عن المختار بن فلفل»:

الكوفي، مولى عمرو بن حريث، وأحد الرواة الثقات، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم، والعجلي، وابن عمار، والنسائي، وابن حبان، والذهبي، واحتج به مسلم، فأما قول الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام؛ فذلك لقول ابن حبان في الثقات: يخطئ كثيراً؛ ولقول السليماني فيه، فيحرر القول فيه.

قوله: «أنا أول شفيع في الجنة»:

كذا في الأصول الخطية وهو الصواب، ووقع في النسخ المطبوعة: أنا أول شافع في الجنة؛ زاد ابن أبي شيبة، عن حسين: **لم يُصَدَّق نبي من الأنبياء ما صُدِّقت، وإن من الأنبياء نبيًّا ما يصدِّقه من أمته إلَّا رجل واحد.**

أخرجه في كتاب الفضائل من المصنف [١١/ ٤٣٦]، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ، رقم: ١١٦٩٧.

وهذا إسناد على شرط مسلم.

تابعه عن حسين أيضاً: الإمام أحمد، أخرجه في المسند [٣/ ١٤٠] رقم: ١٢٤٤٢. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها رقم: ١٩٦، وأبو يعلى في مسنده مقطعاً [٧/ ٥١ ـ ٥٣] رقم: ٣٩٦٩، ٣٩٧٠.

وتابعهم عن حسين أيضاً: الحسن بن عفان، والعباس الدوري، أخرجه من طريقهما أبو عوانة في مسنده [١/ ١٠٩] باب صفة مبعث النبي ﷺ.

اكتفينا بعزوه للأمهات لوجود حديث الباب في صحيح مسلم، والله أعلم.

٥٧ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ـ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الله بْنِ الْهَادِ ـ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: إِنِّي لأَوَّلُ النَّاسِ تَنْشَقُّ الأَرْضُ عَنْ جُمْجُمَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأُعْطَى لِوَاءَ الحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَآتِي بَابَ الجَنَّةِ فَآخُذُ بِحَلْقَتِهَا فَيَقُولُونَ:

---

٥٧ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن صالح»:**

هو الجهني كاتب الليث، تقدمت ترجمته هو وشيخه الليث في حديث رقم: ٧.

قوله: «حدثني يزيد»:

اسمه: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، الحافظ الحجة: أبو عبد الله المدني، عداده في صغار التابعين، وهو أحد الأئمة الثقات، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن عمرو بن أبي عمرو»:

هو المخزومي، مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، كنيته: أبو عثمان المدني، أحد رجال الستة المحتج بهم روى عنه مالك، ولا يروي مالك إلَّا عن ثقة.

قوله: «عن جمجمتي يوم القيامة»:

وقع في رواية البيهقي من طريق محمد بن إسحاق الصغاني، عن يونس بن محمد: **إني أول الناس تنشق الأرض عن جبهتي يوم القيامة...** الحديث، وقد رواه غير واحد من طريق محمد بن إسحاق فقالوا مثل ما قال المصنف، وفي رواية من حديث النميري، عن أنس: **أنا أول من تنفلق الأرض عن جمجمته...** الحديث، والجمجمة قحف الرأس

مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: أَنَا مُحَمَّدٌ، فَيَفْتَحُونَ لِي فَأَدْخُلُ، فَأَجِدُ الجَبَّارَ

وعظمه الذي يحوي الدماغ، وخصها بالذكر لأنها أول ما يظهر، قاله الشهاب الخفاجي.

وقد تقدم الكلام على وجه تفضيله بالأولية، وعلى لواء الحمد، واتباع ذلك بقوله: «**ولا فخر**» في حديث رقم: ٥٣.

قوله: «فأجد الجبار»:

هذا اللفظ قد يوهم ظاهره بأنه سبحانه وتعالى موجود في الجنة ولا ينبغي أن يتوهم ذلك فإنَّه سبحانه لا يحل في شيء ولا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، بل جميع المخلوقات تفتقر إليه، إنما المراد ـ والله ورسوله أعلم به ـ فأجد الجبار قد تجلى لي. يدل عليه رواية ابن حبان في صحيحه من حديث كثير بن حبيب، عن ثابت، عن أنس في حديث الشفاعة الطويل وفيه: «فينادي المنادي فيقول: أين النبي الأمي العربي؟ قال: فينزل محمد حتَّى يأتي باب الجنة فيقرعه فيقول من؟ فيقول: محمد أو أحمد. فيقال: أوَقد أرسل إليه؟ فيقول: نعم. فيفتح له، فيدخل، فيتجلى له الرب، ولا يتجلى لنبي قبله فيخر له ساجداً...» الحديث.

يقول الفقير خادمه: والذي يقال في سائر الصفات من الاستواء والمجيء والنزول والإتيان يقال في التجلي، ليس لأحد أن يفسرها، ولا أن يطلب تفسيرها، وكل ما يخطر بالبال أو يتصور في الذهن في معنى التجلي وغيره فالله سبحانه وتعالى بخلافه، وقد روى علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن ابن عباس حديث الشفاعة وفيه: **فأنتهي إلى باب الجنة فأستفتح فيقال: من هذا؟ فأقول: أحمد. فيفتح لي، فأنتهي إلى ربي وهو على كرسيه فأخر ساجداً...** الحديث، علي بن زيد يضعف في الحديث.

وعبر بالجبار لأنه يوم جزاء وانتقام، وفي الصحيحين من حديث أبي زرعة،

مُسْتَقْبِلِي فَأَسْجُدُ لَهُ، فَيَقُولُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ، تَكَلَّمْ يُسْمَعْ مِنْكَ،

عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل: **إن ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله...** الحديث.

قوله: «مستقبلي»:

عبر به دون غيره لما يجده من التشريف والتكريم وإجابة السؤال، والإذن في الشفاعة ومنحه المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون، قال الحافظ في الفتح: قيل الحكمة في انتقاله ﷺ من مكانه إلى دار السلام أن أرض الموقف لمَّا كانت مقام عرض وحساب كانت مكان مخافة وإشفاق، ومقام الشافع يناسب أن يكون في مكان إكرام، قال: ومن ثم استحب أن يتحرى للدعاء المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة.

قوله: «فأسجد له»:

ومقدار هذا السجود جمعة فيما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث والان العدوي، عن حذيفة، عن أبي بكر الصديق في حديث الشفاعة وفيه: **فيقول عيسى ـ عليه السلام ـ انطلقوا إلى محمد فليشفع إلى ربكم قال: فينطلقون، وآتي جبريل فيأتي جبريل ربه فيقول الله: ائذن له وبشره بالجنة. قال فينطلق به جبريل فيخر ساجداً قدر جمعة، ثم يقول الله تبارك وتعالى: ارفع رأسك وقل يسمع واشفع تشفع. فيرفع رأسه فإذا نظر إلى ربه خر ساجداً قدر جمعة أخرى فيقول الله: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع، واشفع تشفع. فيذهب ليقع ساجداً فيأخذ جبريل بضبعيه...** الحديث.

قوله: «تكلم يسمع منك»:

كذا في الأصول الخطية، وفي النسخ المطبوعة: وتكلم؛ بزيادة واو، وسقطت من «ل» لفظة: «يا رب» بعد قوله: أمتي أمتي.

وَقُلْ يُقْبَلْ مِنْكَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: اذْهَبْ إِلَى أُمَّتِكَ فَمَنْ وَجَدْتَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ شَعِيرٍ مِنَ الإِيمَانِ فَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ، فَأَذْهَبُ فَمَنْ وَجَدْتُ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَلِكَ أَدْخَلْتُهُمُ الجَنَّةَ، فَأَجِدُ الجَبَّارَ مُسْتَقْبِلِي فَأَسْجُدُ لَهُ، فَيَقُولُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ يَا مُحَمَّدُ، وَتَكَلَّمْ يُسْمَعْ مِنْكَ، وَقُلْ يُقْبَلْ مِنْكَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: اذْهَبْ إِلَى أُمَّتِكَ فَمَنْ

قوله: «وقل يقبل منك»:

وفي الصحيحين من حديث أنس في حديث الشفاعة الطويل: **فأستأذن على ربي فيؤذن لي ويلهمني محامد أحمده بها لا تحضرني الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجداً فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل تسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع**... الحديث.

قوله: «فأجد الجبار مستقبلي»:

يحتمل أن تكون هذه المرة الثالثة أو الرابعة التي يعود فيها إلى ربه عز وجل، ففي الصحيحين من حديث أنس أيضاً: **فيحد لي حدًّا فأخرجهم من النار، وأدخلهم الجنة، ثم أعود فأقع ساجداً مثله في الثالثة أو الرابعة حتَّى ما يبقى في النار إلَّا من حبسه القرآن، أي وجب عليه الخلود**.

قوله: «فأذهب فمن وجدت في قلبه مثقال ذلك»:

وفي حديث سلمان عند ابن أبي شيبة: **فيشفع في كل من كان في قلبه مثقال حبة من حنطة من إيمان، أو مثقال شعيرة من إيمان، أو مثال حبة خردل من إيمان، فذلكم المقام المحمود**، وفي حديث ابن عباس: **حتَّى إن خازن النار ليقول: يا محمد ما تركت لغضب ربك في أمتك من نقمة**... الحديث.

وَجَدْتَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الإِيمَانِ فَأَدْخِلْهُ الجَنَّةَ، فَأَذْهَبُ فَمَنْ وَجَدْتُ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَلِكَ أَدْخَلْتُهُمُ الجَنَّةَ.

وَفُرِغَ مِنْ حِسَابِ النَّاسِ، وَأُدْخِلَ مَنْ بَقِيَ مِنْ أُمَّتِي فِي النَّارِ مَعَ أَهْلِ النَّارِ، فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ: مَا أَغْنَى عَنْكُمْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللهَ وَلَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئاً؟ فَيَقُولُ الجَبَّارُ: فَبِعِزَّتِي لأَعْتِقَنَّهُمْ مِنَ النَّارِ،

قوله: «وفرغ من حساب الناس»:

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة: **حتَّى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده**؛ قال ابن المنير: الفراغ إذا أضيف إلى الله معناه: القضاء وحلوله بالمقضي عليه، والمراد: إخراج الموحدين وإدخالهم الجنة، واستقرار أهل النار في النار، وقال ابن أبي جمرة: معناه: وصل الوقت الذي سبق في علم الله أنه يرحمهم، وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد: **ثم يقولون ـ يعني الملائكة ـ: ربنا لم نذر فيها خيراً قط. فيقول الله: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون ولم يبق إلَّا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة...** الحديث.

قوله: «فيقول أهل النار»:

وهم الكفار كما جاء في حديث أبي موسىٰ عند البزار: **فإذا اجتمع أهل النار في النار، ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار: ألم تكونوا مسلمين؟ قالوا: بلى. قالوا: فما أغنى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار؟ فقالوا: كانت لنا ذنوبٌ فأخذنا بها.** فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا، فيقول الكفار: يا ليتنا كنا مسلمين.

فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدِ امْتُحِشُوا، فَيَدْخُلُونَ فِي نَهْرِ الحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِيهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي غُثَاءِ السَّيْلِ،

قوله: «وقد امتحشوا»:

بفتح المثناة، والمهملة، وضم المعجمة، أي: احترقوا وزنه ومعناه، والمحش: احتراق الجلد وظهور العظم، قال القاضي عياض: ضبطناها عن متقني شيوخنا وهو وجه الكلام، وعند بعضهم: بضم المثناة، وكسر الحاء، ولا يعرف في اللغة امتحشه، وامحشته، اهـ.

زاد في رواية: «وعادوا حمماً» ـ بضم الحاء وفتح الميم ـ جمع حممة وهي الفحم.

قوله: «الحبَّة»:

بكسر الحاء، وتشديد الموحدة، من بذور الصحراء مما ليس بقوت وجمعها حبب، وأما الحبة ـ بالفتح ـ فهو ما يزرعه الناس والجمع حبوب.

قوله: «في غثاء السيل»:

بضم الغين المعجمة، وفتح المثلثة الخفيفة، والمد، آخره همزة: كل ما جاء به السيل وحمله، وفي رواية مسلم بزيادة هاء في آخره، وفي حديث أبي سعيد في الصحيحين: كما تنبت الحبة في حميل السيل، وفي رواية: كما تنبت الحبة في حمئة حميل السيل، والحمئة بفتح الحاء، وكسر الميم، بعدها همزة: الطين الأسود الذي يكون في أطراف النهر، وأما حميلة: فواحدة الحميل وهو بمعنى المحمول وهو الغثاء الذي يحتمله السيل، فإذا اتفق فيه الحبة، واستقرت على شط مجرى السيل تنبت في يوم وليلة، وهي أسرع نابتة نباتاً، قال الإمام النووي: وإنما شبههم لسرعة نباتها وحسن طراوتها.

وَيُكْتَبُ بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الله، فَيُذْهَبُ بِهِمْ فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، فَيَقُولُ لَهُمْ أَهْلُ الجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ الجَهَنَّمِيُّونَ،

قوله: «ويكتب بين أعينهم: هؤلاء عتقاء الله»:

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري: فيخرجون كاللؤلؤ، في رقابهم الخواتم، وفي رواية يزيد الفقير، عن جابر عند مسلم في الصحيح: **فيخرجون كأنهم عيدان السماسم، فيدخلون نهراً فيغتسلون، فيخرجون كأنهم القراطيس**... الحديث، وقوله: كأنهم عيدان السماسم؛ يعني: ما ينبت فيه من السمسم، فإنَّه إذا جمع ورميت العيدان تصير سوداً دقاقاً، وقد روى أبو صالح، عن أبي سعيد الخدري أن الله تعالى يقول لهؤلاء بعد أن يدخلهم الجنة: تشتهون شيئاً؟ فيقولون: أن يرفع عنا هذا الاسم. قال: فيرفع عنهم. قال الحافظ في الفتح: وزعم بعض الشراح أن هذه التسمية ـ يعني بالجهنميين ـ ليست تنقيصاً لهم، بل للاستذكار لنعمة الله ليزدادوا بذلك شكراً كذا قال، وسؤالهم إذهاب ذلك الاسم عنهم يخدش ذلك.

يقول الفقير خادمه: ولا يخفى ما في الحديث من الفوائد العظيمة، فمن أهمها ما يتعلق بترجمة الباب، وهو تفضيله ﷺ على جميع الخلق بمن فيهم الأنبياء لعدم قدرتهم على القيام بما قام به نبينا ﷺ، فإنَّهم يقولون كما جاء في الصحيحين حين يفزع إليهم الناس: لست هناكم، ونبينا ﷺ يقول: **أنا لها أنا لها**؛ فقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم، قال القرطبي: لو لم يكن في ذلك إلَّا الفرق بين من يقول: نفسي نفسي، وبين من يقول: أمتي أمتي لكان كافياً.

ومنها: بيان سعة رحمة الله، وأنه لا يظلم مثقال ذرة.

ومنها: ما استدل به الغزالي بقوله: **من كان في قلبه**؛ على نجاة من أيقن بوحدانيته تعالى وبالشهادة، لكن حال بينه وبين ذلك الموت، قال في

فَيَقُولُ الجَبَّارُ: بَلْ هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الجَبَّارِ.

حال من قدر على ذلك فأخر حتَّى مات: يحتمل أن يكون امتناعه عن النطق بمنزلة امتناعه عن الصلاة فيكون غير مخلد في النار، ويحتمل غير ذلك، ورجح غيره الثاني فيحتاج إلى تأويل قوله: «في قلبه» فيقدر فيه محذوف تقديره منضمًّا إلى النطق به مع القدرة عليه.

ومنها: أنّ خلود أهل النار من المشركين والكفار يكون على الدوام بلا انقطاع ولا قضاء ولا فناء كما أخبر تعالى: ﴿لَّبِثِينَ فِيهَآ أَحۡقَابًا﴾، وكما قال: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾، وكما قال: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَاۚ﴾، وكما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ . . .﴾ الآيات.

قال القرطبي رحمه الله فيما نقله عنه الحافظ في الفتح: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة، قال: ومن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية، أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول ﷺ وأجمع عليه أهل السُّنَّة.

قال الحافظ في الفتح: وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه؛ قال: وهذا الأثر لو ثبت عن عمر حمل على الموحدين، قال: وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول ـ يعني القول بفناء النار ـ ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد، اهـ. والقائل بفناء النار هو ابن تيمية كما هو مشهور عنه حيث ألف في الرد عليه بعض المتأخرين والمعاصرين.

قوله: «فيقول الجبار»:

كذا في الأصول الخطية، وفي نسخة «ك» فيقول لهم الجبار.

٥٨ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ،

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، عبد الله بن صالح كاتب الليث رجح الحافظ المزي وتبعه الذهبي وابن كثير في التاريخ أنه من رجال البخاري في الصحيح، وقد تابعه غير واحد عن الليث.

فتابعه يونس بن محمد، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٣/ ١٤٤] رقم: ١٢٤٩١، والحافظ ابن منده في الإيمان [٢/ ٨٤٦] ذكر وجوب الإيمان برؤية الله عز وجل، رقم: ٨٧٧، والحافظ البيهقي في الدلائل [٥/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠] باب ما جاء في تحدث رسول الله ﷺ بنعمة ربه عز وجل.

وتابعه عن الليث أيضاً: شعيب بن الليث، أخرجه من طريقه النسائي في النعوت من السنن الكبرى [٤/ ٤٠١] باب الجبار، رقم: ٧٦٩٠.

وتابعه أيضاً: عبد الله بن يوسف، أخرج حديثه الحافظ ابن منده في كتاب التوحيد [٢/ ٧٤] ومن أسماء الله عز وجل: الجبار، رقم: ٢١٥.

٥٨ ـ **قوله: «حدثني معاوية»:**

هو ابن صالح الحضرمي، من رجال مسلم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠.

قوله: «عن يونس بن ميسرة»:

ابن حلبس، الإمام العابد الثقة كنيته: أبو حلبس، وأبو عبيد الجُبْلاني، الدمشقي، أحد العلماء العباد، والقراء الزهاد، أقرأ القرآن في الجامع دهراً، وكان صاحب تأله، له عبارات في الزهد والمعرفة والسلوك مذكورة في المطولات، قال العجلي: شامي تابعي ثقة، ووثقه الدارقطني، والذهبي، وابن حجر.

قلت: هو أحد الثقات الذين ليس لهم شيء في الصحيحين.

عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنِ ابْنِ غَنْمٍ قَالَ: نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَشَقَّ بَطْنَهُ، ثُمَّ قَالَ جِبْرِيلُ: قَلْبٌ وَكِيعٌ فِيهِ

قوله: «عن أبي إدريس الخولاني»:

هو الإمام قاضي دمشق وعالمها وواعظها: عائذ الله بن عبد الله، الإمام التابعي: أبو إدريس الخولاني، ولد عام حنين، وأدرك الصحابة الكبار وسمع منهم، وكان من فقهاء الشام زمن عبد الملك بن مروان، قال الذهبي: ليس هو بالمكثر، لكن له جلالة عجيبة، سئل دحيم عنه، وعن جبير بن نفير أيهما أعلم؟ فقال: أبو إدريس هو المقدم؛ ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن ابن غنم»:

هو عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري، الإمام التابعي الفقيه، شيخ أهل فلسطين، اختلف في صحبته، وهي ثابتة لأبيه، قال الحافظ الذهبي: روى له الإمام أحمد في مسنده لكنها مرسلة، ويحتمل أن يكون له صحبة، فقد ذكر يحيى بن بكير، عن الليث وابن لهيعة أن عبد الرحمن صحابي، وقال الترمذي: له رؤية.

قوله: «قلب وكيع»:

الوكيع: المتين المحكم، ومنه سقاء وكيع إذا كان محكم الخرز قاله في النهاية، وفسره المصنف رحمه الله بأنه الشديد، وكيف لا يكون كذلك، وقد خصه الله تعالى بعناية ربانية، فشرح صدره غير مرة، وانتزع حظ الشيطان من قلبه الشريف، وغسله بماء الثلج والبرد وذر عليه السكينة، وملأه بالحكمة والأسرار الإلٰهية، فصار واعياً على الدوام، ثابتاً في كل مقام.

أُذُنَانِ سَمِيعَتَانِ، وَعَيْنَانِ بَصِيرَتَانِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ المُقَفِّي، الْحَاشِرُ، خُلُقُكَ قَيِّمٌ، وَلِسَانُكَ صَادِقٌ،

قوله: «أذنان سميعتان، وعينان بصيرتان»:

وذلك بما حصل لقلبه الشريف من العناية الخاصة، فإنَّ السمع والبصر كالمجاري إلى القلب، فلا سمع ولا بصر بدون قلب واعي، قال تعالى: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا۟ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ مع أنهم كانوا يسمعون ويبصرون لكن بعين البصر لا البصيرة، ولذلك يقولون في جهنم: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾، روى الترمذي من حديث أبي ذر، عن النبي ﷺ: **إني أرى ما لا ترون، وأسمع ما لا تسمعون، أطت السماء وحق لها أن تئط، ليس فيها موضع أربع أصابع إلَّا وملك واضع جبهته ساجداً لله تعالى.**

قوله: «المقفي»:

هو من أسمائه ﷺ روى الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب أسمائه ﷺ، من حديث أبي موسى الأشعري قال: **كان رسول الله ﷺ يسمي لنا نفسه أسماء فقال: أنا محمد، وأحمد، والمقفي، والحاشر، ونبي التوبة، ونبي الرحمة.** والمقفي: بفتح القاف، وكسر الفاء المشددة: أي المتبع للأنبياء، فإذا قفى فلا نبي بعده، وقيل: بل هو بمعنى العاقب، وأما اسمه ﷺ الحاشر، فقد جاء ذكره في الصحيحين، من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: **قال رسول الله ﷺ: إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب.**

قوله: «خلقك قيم»:

كذا في الأصول وهو الصواب إن شاء الله، ووقع عند ابن عساكر: قلبك

وَنَفْسُكَ مُطْمَئِنَّةٌ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكِيعٌ يَعْنِي: شَدِيداً.

قيم، ولعله تصحيف إذ تقدَّم وصف القلب أولاً بأنه وكيع، وفي ذكر اللسان والنفس تفصيل بعد إجمال، والله أعلم.

قوله: «ونفسك مطمئنة»:

زاد يونس بن حلبس: حين رواه من قوله: وأنت قثم، بضم القاف، وفتح المثلثة، وهو من أسمائه أيضاً ﷺ ومعناه: الجامع للخير، وقيل: هو من القثم وهو الإعطاء لجوده وسخاءه، والله أعلم.

وحديث الباب مرسل صحيح، رجاله ثقات كما يظهر من خلال ترجمتهم.

رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق المصنف [٣/ ٤٧٩] باب تطهير قلبه الشريف ﷺ من الغل، وإنقاء جوفه بالشق والغسل.

ورواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل فيما حكاه الحافظ السيوطي في الخصائص [١/ ١٦١ ـ ١٦٢] عن يونس بن ميسرة قوله، ولم أقف عليه في المختصر المطبوع من الدلائل.

تنبيه: رأيت بعض من ينتسب إلى العلم وهو سقيم الفهم، يزعم أن أثر الباب تلوح عليه أمارات الوضع لأنه لا يعقل أن يخاطبه الملك بوصف الرسالة قبل أن ينزل عليه الوحي، وقد نقلت نحو هذا عنه في حديث ٢٤، ومثل هذا يرد عليه بالحجر المكي الذي كان يسلم عليه ـ ﷺ ـ ويصفه بالرسالة قبل أن يبعث ويُوحَىٰ إليه، وهو في صحيح مسلم!

نعوذ بالله من الجهل وعمى البصيرة.

٥٩ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ رُوَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَدْرَكَ بِيَ الأَجَلَ المَرْحُومَ،

---

٥٩ ـ قوله: «عن عروة بن رويم»:

هو اللخمي، الإمام الفقيه المحدث، كنيته: أبو القاسم، عداده في صغار التابعين يقال: سمع من أبي ثعلبة الخشني وأنس بن مالك، وأرسل عن جملة من الصحابة منهم: عمرو بن قيس كما في حديث الباب، وحديثه عند «د. س. ق»، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال أبو حاتم: عامة حديثه مراسيل.

قوله: «عن عمرو بن قيس»:

ابن زائدة بن الأصم بن رواحة القرشي العامري، صاحب رسول الله ﷺ ومؤذنه، المشهور بابن أم مكتوم، كان ضريراً، فكان لا يؤذن حتَّى يقال له: أصبحت أصبحت. يقال: شهد القادسية، وكانت معه الراية واستشهد بها، وقيل: شهدها ثم رجع إلى المدينة فمات بها، وقد استخلفه ﷺ غير مرة على المدينة رضي الله عنه وأرضاه. قال الحافظ الذهبي في سيره: مختلف في اسمه فأهل المدينة يقولون: عبد الله بن قيس. وأما أهل العراق فسموه عمراً.

قوله: «الأجل المرحوم»:

أي: الزمان والوقت المرحوم الذي ضاعف الله فيه الأجر لأهله، على العمل القليل، ففي حديث أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال: من يعمل لي غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى، ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس**

وَاخْتَصَرَ لِيَ اخْتِصَاراً،

على قيراطين؟ فأنتم هم، فغضبت اليهود والنصارى فقالوا: ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاءً؟! قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا. قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء.

قوله: «الأجل المرحوم»:

زاد يحيى بن حمزة الحضرمي وعثمان بن علان، عن عروة بن رويم معضلاً: **وأخذني لقربه**؛ وهو مما فضل به ﷺ على إخوانه من الأنبياء.

قوله: «واختصر لي اختصاراً»:

أي اختصر لي الكلام اختصاراً كما جاء في رواية عمر رضي الله عنه عند أبي يعلى: أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً، قال المناوي: أي أعطيت ملكة اقتدر بها على إيجاز اللفظ مع سعة المعنى بنظم لطيف لا تعقيد فيه يعثر الفكر في طلبه، ولا التواء يحتار الذهن في فهمه، اهـ.

وفي رواية ابن عباس عند الدارقطني: واختصر لي الحديث اختصاراً، قيل: أراد القرآن، وقيل أراد الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الأمور المتقدمة جمعت له في الأمر الواحد والأمرين، وقوله: اختصاراً، مصدر مؤكد لما قبله فهو الجامع لما تفرق قبله في الرسل من الكمال المخصوص بما لم يعطه أحد منهم من المزايا والإفضال، فمما اختص به عليهم: الفصاحة والبلاغة.

ووقع في رواية عروة بن رويم المعضلة في تاريخ الحافظ ابن كثير: واحتضرني احتضاراً بالضاد المعجمة، فلا أدري أهو تحريف أم رواية، والاحتضار والاستحضار الطلب يقال احتضرته واستحضرته إذا طلبت إحضار ما عنده على وجه الشهود، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾، ووقع في الكنز: واختارني اختياراً.

فَنَحْنُ الآخِرُونَ وَنَحْنُ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنِّي قَائِلٌ قَوْلاً غَيْرَ فَخْرٍ: إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الله، وَمُوسَى صَفِيُّ الله، وَأَنَا حَبِيبُ الله، وَمَعِي لِوَاءُ الحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ اللهَ وَعَدَنِي فِي أُمَّتِي وَأَجَارَهُمْ مِنْ ثَلَاثٍ:

قوله: «فنحن الآخرون ونحن السابقون»:

يشهد لصحته حديث أبي هريرة في الصحيحين في فضل هذه الأمة، عن النبي ﷺ أنه قال: **نحن الآخرون ونحن السابقون يوم القيامة.** قال الإمام النووي: قال العلماء: معناه الآخرون في الزمان والوجود، السابقون بالفضل ودخول الجنة، فتدخل هذه الأمة الجنة قبل سائر الأمم، اهـ. ويشهد لصحة قوله حديث أبي حذيفة عند مسلم وفيه: **نحن الآخرون من أهل الدنيا، والأولون يوم القيامة، المقضي لهم قبل الخلائق...** الحديث.

قوله: «وإن الله وعدني في أمتي»:

هذا من كرامته ﷺ على ربه، قال الإمام النووي: وهي أيضاً من معجزاته. وفي حديث ثوبان رضي الله عنه عند مسلم في الصحيح: **وإني سألت ربي لأمتي ألَّا يهلكها بسنة عامة، وألَّا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنَّه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك ألا أهلكهم بسنة عامة، وألا أسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها** ـ أو قال: من بين أقطارها ـ **حتَّى يكون بعضهم يهلك بعضاً، ويسبي بعضهم بعضاً.**

وفي حديث سعد: **أن رسول الله ﷺ أقبل ذات يوم من العالية حتَّى إذا مر بمسجد بني معاوية دخل فركع ركعتين، وصلينا معه ودعا ربه طويلاً، ثم انصرف إلينا فقال ﷺ: سألت ربي ثلاثاً فأعطاني ثنتين ومنعني واحدة: سألت ربي ألا يهلك أمتي بالسُّنَّة فأعطانيها، وسألته ألا يهلك أمتي**

لَا يَعُمُّهُمْ بِسَنَةٍ، وَلَا يَسْتَأْصِلُهُمْ عَدُوٌّ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ.

بالغرق فأعطانيها، وسألته ألا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها. أخرجه مسلم في الصحيح أيضاً.

والسنة: القحط والجدب، أصلها سنهة بوزن جَبْهَة فحذفت لامها، ونقلت حركتها إلى النون، يقال: سنهت النخلة وتسنَّهت إذا أتى عليها السنون، وقيل: أصلها سنوة قاله ابن الأثير، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ . . .﴾ الآية، أي: بالقحوط، والجدب، وفي الصحيحين: أنه ﷺ دعا على المنافقين سنين كسني يوسف.

قوله: «لا يعمهم بسنة»:

قال الإمام النووي رحمه الله: أي لا أهلكهم بقحط يعمهم، بل إن وقع قحط فيكون في ناحية يسيرة بالنسبة إلى باقي بلاد الإسلام، فلله الحمد والشكر على جميع نعمه.

قوله: «ولا يجمعهم على ضلالة»:

روى الإمام أحمد في المسند من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **سألت ربي أربعاً فأعطاني ثلاثاً ومنعني واحدة: سألته ألا يجمع أمتي على ضلالة فأعطانيها، وسألته ألا يظهر عليهم عدوًّا من غيرهم فأعطانيها، وسألته ألا يهلكهم بالسنين كما أهلك الأمم فأعطانيها، وسألته ألا يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها**. وفي إسناده راو لم يسم.

نعم، ولا ينافي هذا ما تقدم من أنه ﷺ سأل الله ثلاثاً، لاحتمال أن يكون سأل ثلاثاً أولاً، فلما منعه الله واحدة سأله أربعاً فأدخل فيها التي منعه أولاً رحمة بأمته وشفقة عليها وطمعاً في عفوه وتجاوزه تعالى، كما يظهر هذا من كثرة طرق الحديث واختلاف ألفاظه مما يدل على تكرر ذلك منه ﷺ، وليس هذا بمستغرب منه ﷺ كيف وهو الذي اهتم لأمته في

٩ ــ بابُ
مَا أُكْرِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِنُزُولِ الطَّعَامِ مِنَ السَّمَاءِ

٦٠ ــ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُبَارَكِ،

حياته، وبعد مماته، وهو فرطها على الحوض يوم الحشر كما صح عنه ﷺ؟! فجزاه الله عنا أفضل ما هو أهله إنه على كل شيء قدير.

نعم، وفي سنن أبي داود من حديث أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله عز وجل أجاركم من ثلاث خلال: ألّا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وألّا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وألّا تجتمعوا على ضلالة.**

وحديث الباب إسناده منقطع، عروة بن رويم لم يدرك عمرو بن قيس، وقد خالف يحيى بن حزة الحضرمي الثقة، معاويةَ بن صالح الصدوق، فرواه عن عروة بن رويم، عن النبي ﷺ هكذا معضلاً، ذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه [٦/ ٢٧٠] وقال: رواه هشام بن عمار في كتاب المبعث.

وعزاه المتقي الهندي في الكنز [١١/ ٤٤٢] إلى المصنف، وابن عساكر.

* * *

٦٠ ــ قوله: «حدثنا محمد بن المبارك»:

الصوري، الإمام الحافظ الثقة: أبو عبد الله القلانسي العابد، شيخ الشام بعد أبي مسهر، روى عنه الستة بواسطة، زعم الحافظ ابن حجر أن الذهبي قال: أحاديثه تستنكر، ولم أقف عليه، والذي في كتب الذهبي خلافه، فقد امتدحه في سيره فقال: الإمام العابد الحافظ الحجة الفقيه، مفتي دمشق، خرجوا له في الدواوين الستة. وعلق في تاريخه على قول ابن معين: شيخ الشام مع أبي مسهر، فقال: يعني في الجلالة والعلم، وإلا فأبو مسهر عاش بعده ثلاث سنين قال: وقد وثقه غير واحد، نعم، فالظاهر أن الحافظ قد ذهل لكن إن ثبت ما نقله عن الذهبي فيحتمل أن

ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا أَرْطَاةُ بْنُ المُنْذِرِ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَسْلَمَةَ السَّكُونِيَّ ـ وَقَالَ غَيْرُ مُحَمَّدٍ: سَلَمَةَ السَّكُونِيَّ ـ قَالَ:

تكون النكارة وقعت من غيره، فقد روى عن معاوية بن يحيى الآتي وعنده مناكير فالله أعلم.

قوله: «ثنا معاوية بن يحيى»:

هو الدمشقي، أبو مطيع الاطرابلسي ـ لا الصدفي ـ كما زعم غير واحد في تعليقاته على هذا المسند، وأبو مطيع أحسن حالاً من الصدفي، وثقه أبو زرعة، وأبو علي النيسابوري، وهشام بن عمار، وغيرهم، وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث، وقال ابن معين، وأبو داود، والنسائي وغيرهم: لا بأس به، أمَّا الدارقطني فضعفه مخالفاً الجمهور في ترجيح وتقوية الاطرابلسي على الصدفي.

قوله: «ثنا أرطاة بن المنذر»:

الألهاني، الإمام الحافظ الفقيه الثقة: أبو عدي الحمصي، أحد الأئمة العباد، والفقهاء الزهاد، ممن اتفق على توثيقه والاحتجاج بخبره، أثنى عليه الأئمة، وشهدوا له بالفقه والورع، وليس له عند الشيخين شيء.

قوله: «عن ضمرة بن حبيب»:

الزبيدي، كنيته: أبو عتبة، حمصي، وثقه الأئمة، وحديثه عند الأربعة فقط.

قوله: «وقال غير محمد: سلمة السكوني»:

وهو الصحيح كما يظهر من كتب التراجم، ولم أر من تابع محمد بن المبارك في تسميته له بمسلمة، وسلمة له صحبة، وأصله من اليمن، ثم سكن حمص.

بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ قَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله هَلْ أُتِيتَ بِطَعَامٍ مِنَ السَّمَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ، أُتِيتُ بِطَعَامٍ، قَالَ: يَا نَبِيَّ الله هَلْ كَانَ فِيهِ مِنْ فَضْلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا فُعِلَ بِهِ؟ قَالَ: رُفِعَ إِلَى السَّمَاءِ، وَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنِّي غَيْرُ لَابِثٍ فِيكُمْ إِلَّا قَلِيلاً، ثُمَّ تَلْبَثُونَ حَتَّى تَقُولُوا: مَتَى مَتَىٰ ثُمَّ تَأْتُونِي أَفْنَاداً، يُفْنِي بَعْضُكُمْ بَعْضاً، بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ

قوله: «إذ قال قائل»:

لم أقف على اسمه، وكذلك لم أعرف سبب سؤاله هذا، وكأنه يريد أن يسأل النبي: هل أوتي مثل ما أوتي عيسى بن مريم، حيث يقول تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ * قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ. . .﴾ الآية، وقد أوتي النبي ﷺ أعظم من هذا، فقد صح عنه ﷺ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: **خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى، قالوا: يا رسول الله رأيناك تناول شيئاً في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؟! قال: إني أريت الجنة فتناولت منها عنقوداً، ولو أخذته لأكلتم منها ما بقيت الدنيا.** لفظ الإمام البخاري، أخرجه في الآذان، باب رفع البصر إلى الأمام.

قوله: «ثم تأتوني أفناداً»:

يعني: فئات وجماعات، واحدهم: فِنْدٌ، وجاء تفسيرها في هامش «ل»: أي: تصيرون قوماً مختلفين.

قوله: «يفني بعضكم بعضاً»:

يعني: من أجل عرض الدنيا وحطامها التي حذرهم منها ﷺ ومن التنافس فيها بقوله: **والله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط**

مُوتَانٌ شَدِيدٌ، وَبَعْدَهُ سَنَوَاتُ الزَّلَازِلِ.

عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها فتلهيكم كما ألهتهم... الحديث، لفظ البخاري في الصحيح، وهو طرف من حديث عمرو بن عوف.

قوله: «موتان شديد»:

الموتان ـ على وزن بطلان ـ: هو الموت الكثير الوقوع؛ قاله في الفائق، وجاء في هامش «ل»: الموتان: الطاعون، وهو الموت يفشو بين الناس.

وحديث الباب حديث صحيح الإسناد لغيره، معاوية بن يحيى وإن ضعفه الدارقطني إلَّا أن الجمهور على أنه لا بأس به، وقد تابعه مبشر بن إسماعيل الحلبي، وأبو اليمان: الحكم، وأبو المغيرة: عبد القدوس بن الحجاج، عن أرطاة بن المنذر.

فأما حديث مبشر بن إسماعيل فأخرجه أبو يعلى في مسنده [١٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١] رقم: ٦٨٦١ ـ ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن الأثير في الأسد [٢/ ٤٣٥] ـ والحاكم في المستدرك، كتاب الفتن والملاحم [٤/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨] قال عقبه: هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال الحافظ الذهبي في التلخيص: لم يخرجا لأرطاة بن المنذر وهو ثبت، والحديث من غرائب الصحاح.

وأما حديث أبي المغيرة فأخرجه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٠٤] رقم: ١٧٠٠٦، والبزار في مسنده [٣/ ١٤٠ كشف الأستار] رقم: ٢٤٢٢، وقال عقبه: لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلَّا من هذا الوجه، وأرطاة وضمرة شاميان معروفان.

وأما حديث أبي اليمان فأخرجه الطبراني في الكبير [٧/ ٥٩] رقم: ٦٣٥٦.

تنبيه: رواه ابن سعد في طبقاته [٧/ ٤٢٨] من طريق أشعث بن شعبة

٦١ ـ أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ،

إلَّا أنه حصل في الإسناد وهم أو خطأ أو زيادة من النساخ، وفيه: عن أرطاة بن المنذر، عن ضمرة بن حبيب، عن خالد بن أسد بن حبيب، عن سلمة بن نفيل. . .، وخالد بن أسد لم أر من ذكره.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٧/ ٣٠٦]: رواه أحمد، والطبراني، والبزار، وأبو يعلى ورجاله ثقات.

٦١ ـ **قوله: «أخبرنا عثمان بن محمد»:**

هو ابن أبي شيبة العبسي مولاهم، الإمام الحافظ الكبير، أبو الحسن الكوفي، صاحب التصانيف، وأخو الحافظ أبو بكر، قال الحافظ الذهبي: حدث عنه البخاري في صحيحه فأكثر، وروى له مسلم، واحتجابه في صحيحيهما، ولا ريب أنه كان حافظاً متقناً، وأخوه أحفظ منه.

تنبيه: قول المصنف أخبرنا، كذا في الأصول الخطية، لكن ناسخ «ل» وضع فوق أخبرنا، حدثنا صح.

قوله: «ثنا يزيد بن هارون»:

الإمام شيخ الإسلام، قدوة الأعلام: أبو خالد السلمي مولاهم، الواسطي، أحد الأئمة في العلم والعمل، حدث عنه المصنف في مسنده هذا مباشرة وبواسطة، ومن طريقه أعلى ما عنده وهي ثلاثياته كما ذكرنا في المقدمة ومن العجيب أنه ممن فات الإمام البخاري، فلم يرو عنه إلَّا بواسطة. والسماع كما قال أهل العلم: رزق. قال الحافظ الذهبي: ثقة حجة كبير الشأن، احتفل محدثو بغداد بقدومه، وازدحموا عليه لجلالته وعلو إسناده. قال أبو حاتم: يزيد إمام لا يسأل عن مثله.

قوله: «أنا سليمان التيمي»:

هو سليمان بن طرخان التيمي، الإمام المجاهد شيخ المتعبدين والنساك:

عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أُتِيَ بِقَصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ فَوُضِعَتْ بَيْنَ يَدَيِ الْقَوْمِ،

أبو المعتمر البصري، قال ابن سعد: كان يصلي الغداة بوضوء العشاء، وكان هو وابنه المعتمر يدوران الليل في المساجد فيصليان مرة في هذا المسجد ومرة في هذا المسجد حتَّى يصبحا، اهـ. اتفق على إمامته وثقته، وأخرجوا حديثه في الدواوين الستة.

قوله: «عن أبي العلاء»:

هو يزيد بن عبد الله بن الشخير البصري، أحد الأئمة الثقات، قال الحافظ الذهبي: كان فاضلاً كبير القدر، وكان يقرأ القرآن في المصحف فربما غشي عليه. وثقه الأئمة، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن سمرة بن جندب»:

ابن هلال الفزاري، حليف الأنصار، وأحد علماء الصحابة، كان شديداً على أهل البدع، ولي إمرة الكوفة والبصرة خلافة لزياد، يقال: إن سمرة أسرف في قتل جماعة، واشترك مع زياد وابنه عبيد الله في قتل سبعين ألفاً من المسلمين، حتَّى قال الحافظ البيهقي: نرجو لسمرة بصحبته رسول الله ﷺ، وقال الحافظ الذهبي معلقاً على حديث أبي هريرة مرفوعاً: آخركم موتاً في النار وكان فيهم سمرة بن جندب، قال: والحديث مع غرابته له شاهد من حديث أبي هريرة، ثم أورده، وساق بعد ذلك حديث وهب بن جرير، عن أبيه، أنه سمع أبا يزيد المديني يقول: لمَّا مرض سمرة أصابه برد شديد فأوقدت له نار في كانون بين يديه، وكانون من خلفه، وكانون من يمينه وآخر عن شماله، فجعل لا ينتفع بذلك، وكان يقول: كيف أصنع بما في جوفي. فلم يزل كذلك حتَّى مات. قال الحافظ الذهبي معلقاً: فإنَّ صح هذا فيكون إن شاء الله قوله عليه السلام: **آخركم موتاً في النار**؛ متعلقاً بموته في النار لا بذاته.

فَتَعَاقَبُوهَا إِلَى الظُّهْرِ مِنْ غُدْوَةٍ يَقُومُ قَوْمٌ وَيَجْلِسُ آخَرُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ لِسَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَمَا كَانَتْ تُمَدُّ؟! فَقَالَ سَمُرَةُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَعْجَبُ؟! مَا كَانَتْ تَمُدُّ إِلَّا مِنْ هَاهُنَا، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى السَّمَاءِ.

قوله: «فتعاقبوها إلى الظهر من غدوة»:

وفي رواية المعتمر، عن أبيه: فجعل الناس يأكلون منها، فكلما شبع قوم وقاموا جلس مكانهم ناس آخرون كذلك إلى الصلاة الأولى.

قوله: «ما كانت تمد إلَّا من ههنا»:

وفي رواية عمران بن موسى، عن عثمان بن أبي شيبة: ما كان يمد، بالياء التحتية يعني النبي ﷺ، وفي رواية علي بن عاصم، عن سليمان التيمي: أمَّا من الأرض فلا، إلَّا أن تكون كانت تمد من السماء.

تنبيه: وقع في النسخ المطبوعة: «ما كانت ثمة ولا هنا» هكذا وهي عبارة لا معنى لها، والصواب ما أثبته كما في الأصول، ومصادر التخريج.

وإسناد حديث الباب على شرط الشيخين.

تابعه عن عثمان: عمران بن موسى، أخرجه من طريقه ابن حبان في صحيحه، في المعجزات [١٤/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤] ذكر ما بارك الله جل وعلا في الشيء اليسير من الطعام للمصطفى ﷺ حتَّى أكل منه عالم من الناس، رقم: ٦٥٢٩.

وتابعه عن يزيد:

١ ـ الإمام أحمد، أخرجه في المسند [٥/ ١٨] رقم: ٢٠٢٠٩.

٢ ـ أبو بكر بن أبي شيبة، رواه في المصنف [١١/ ٤٦٥] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ، رقم: ١١٧٥٤، ومن طريقه أخرجه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٢٨] فصل: في ربو الطعام بحضرته وفي سفره لإمساسه بيده ووضعها عليه، رقم: ٣٣٥.

---

٣ ـ محمد بن بشار، أخرجه من طريقه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب إثبات نبوة النبي ﷺ، رقم: ٣٦٢٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه أيضاً من طريق ابن بشار النسائي في الوليمة من السنن الكبرى كما في التحفة [٤/ ٨٥].
٤ ـ عبيد الله بن عمر القواريري، أخرجه من طريقه الحافظ الفريابي في الدلائل [/ ٤٦] باب ما روي أن النبي ﷺ كان يدعو في الشيء القليل من الطعام فتجعل فيه البركة حتَّى يشبع منه الخلق الكثير، رقم: ١٤.
٥ ـ محمد بن عبد الملك، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٩٣] باب ما جاء في القصعة التي كانت تمد من السماء.
قال الحافظ البيهقي عقبه: هذا إسناد صحيح.
نعم، وقد تابع يزيد، عن سليمان كل من المعتمر بن سليمان، وعلي بن عاصم.
فأما حديث المعتمر فأخرجه الحاكم في المستدرك [٢/ ٦١٨] كتاب التاريخ، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص.
ورواه أيضاً من طريق المعتمر النسائي في الوليمة من السنن الكبرى كما في التحفة [٤/ ٨٥]، والفريابي في الدلائل [/ ٨٢] رقم: ٤٦، والبيهقي في الدلائل كذلك [٦/ ٩٣].
وأما حديث علي بن عاصم، فرواه الإمام أحمد في المسند [٥/ ١٢] رقم: ٢٠١٤٧.
قال الحافظ المزي في التحفة: خالفهم سليم بن أخضر فرواه عن سليمان، عن حيان بن عميرة، عن سمرة، وحيان يكنى بأبي العلاء أيضاً، اهـ.

* * *

١٠ ـ بابٌ:
فِي حُسْنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ، أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ:

---

٦٢ ـ قوله: «حدثنا محمد بن سعيد»:

هو ابن الأصبهاني، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٢.

قوله: «أنا عبد الرحمن بن محمد»:

هو المحاربي، من رجال الستة الثقات، وهو معروف بالتدليس، ولم يصرح هنا بالسماع، لكنه صرح في حديث الحسن بن حماد عند أبي يعلى، وابن حمدان عند ابن عساكر، وتقدمت ترجمة المحاربي في حديث رقم: ٤٦.

قوله: «عن أشعث بن سوار»:

الكندي، الكوفي، صاحب التوابيت، كان قاضياً على الأهواز، وأكثر علماء هذا الشأن على تضعيفه، لذلك لم يخرج له مسلم إلَّا في المتابعات، لكن حديث الباب قد صححه الأئمة على ما سيأتي بيانه إن شاء الله عند تخريج الحديث.

قوله: «عن أبي إسحاق»:

السبيعي، الإمام العلامة أحد جهابذة الحفظ والإتقان، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٨.

قوله: «عن جابر بن سمرة»:

ابن جنادة بن جندب السوائي، كنيته: أبو خالد ويقال: أبو عبد الله، صحابي مشهور، كان هو وأبوه من حلفاء بني زهرة، شهد الخطبة بالجابية، وفتح المدائن يقال: مات في ولاية بشر بن مروان على العراق،

رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي لَيْلَةٍ إِضْحِيَانٍ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِ وَإِلَى الْقَمَرِ، قَالَ: فَلَهُوَ كَانَ أَحْسَنَ فِي عَيْنِي مِنَ الْقَمَرِ.

وهو الذي روى أن النبي ﷺ مسح خده، فكان الخد الذي مسحه أحسن، أخرجه مسلم في صحيحه.

قوله: «في ليلةٍ إضحيان»:

أي ليلةٍ مضيئةٍ مقمرة، يقال: ليلةٌ إضحيان وإضحيانة إذا كانت مضيئة، قال ابن الأثير: الألف والنون زائدتان.

قوله: «وعليه حلة حمراء»:

وفي حديث هلال بن عامر، عن أبيه عند أبي داود بإسناد جيد: رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر، وفي الحديث مسألة تتعلق بأحكام اللباس، وهي حكم لبس الثوب الأحمر، اذكرها هنا باختصار لكون المصنف لم يفرد كتاباً لأحكام اللباس.

قال الحافظ في الفتح: تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، جاء ذلك عن علي، وطلحة، وعبد الله بن جعفر، والبراء، وغير واحد من الصحابة، وعن سعيد بن المسيب، والنخعي والشعبي، وأبي قلابة، وأبي وائل، وطائفة من التابعين.

الثاني: المنع مطلقاً: لحديث عبد الله بن عمرو قال: **مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ**. أخرجه أبو داود، والترمذي وحسنه، والبزار وقال: لا نعلمه إلَّا بهذا الإسناد وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه؛ ولحديث رافع بن خديج قال: خرجنا **مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلنا أكسية فيها خطوط عهن حمر فقال: ألا أرى هذه الحمرة قد غلبتكم. قال فقمنا سراعاً فنزعناها حتَّى نفر بعض إبلنا**. أخرجه أبو داود وفيه راو لم يسم.

الثالث: يكره لبس الثوب المشبع بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفاً. جاء ذلك عن عطاء، وطاوس ومجاهد، وكأن الحجة فيه حديث ابن عمر نهى رسول الله ﷺ عن المفدم ـ بالفاء، والدال المشددة ـ وهو المشبع بالعصفر فسره في الحديث.

الرابع: يكره مطلقاً لقصد الزينة والشهرة، ويجوز في البيوت والمهنة. جاء ذلك عن ابن عباس.

الخامس: يجوز ما كان صبغ غزله ثم نسج، ويمنع ما صبغ بعد النسج. جنح إلى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الأخبار في لبسه ﷺ الحلة الحمراء إحدى حلل اليمن، وكذلك البرد الأحمر، وبرود اليمن يصبغ غزلها ثم ينسج.

السادس: اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الأصباغ، لكن يعكر عليه حديث المغيرة.

السابع: تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا. وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء، فإنَّ الحلل اليمانية غالباً ما تكون ذات خطوط حمر وغيرها.

وقال ابن القيم: كان بعض العلماء يلبس ثوباً مشبعاً بالحمرة يزعم أنه يتبع السُّنَّة، وهو غلط، فإنَّ الحلة الحمراء من برود اليمن، والبرد لا يصبغ أحمر صرفاً، وقال الطبري: الذي أراه: جواز لبس الثياب المصبغة بكل لون، إلَّا أني لا أحب لبس ما كان مشبعاً بالحمرة ولا لبس الأحمر مطلقاً ظاهراً فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا، فإنَّ مراعاة زي الزمان من المروءة ما لم يكن إثماً، وفي مخالفة الزي ضرباً من الشهرة، قال الحافظ: وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن، قال: والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه

لبس الكفار، فالقول فيه كالقول في الميثرة الحمراء، وإن كان من أجل أنه زي النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء، فيكون النهي عنه لا لذاته، وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك، وإلا فيقوي ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت، اهـ.

وحديث الباب صححه الإمام البخاري وغيره، فلا يضعف بعد ذلك بوجود الأشعث بن سوّار ـ الذي ضعفه الجمهور ـ في إسناده.

تابعه عن المحاربي:

١ ـ الحسن بن حماد، أخرجه أبو يعلى في مسنده [١٣/ ٤٦٤] رقم: ٧٤٧٧، ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٢٩٦].

٢ ـ إسحاق بن راهويه، أخرجه الحاكم في المستدرك [٤/ ١٨٦]، كتاب اللباس.

قال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

٣ ـ محمد بن إسماعيل الأحمسي، أخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ١٩٦] جماع أبواب صفة رسول الله ﷺ، باب صفة وجهه، ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٢٩٧].

٤ ـ وكيع بن الجراح، أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٢٩٦].

وتابع المحاربي عن الأشعث:

١ ـ عبثر بن القاسم، أخرجه الترمذي في الأدب من جامعه، باب ما جاء في الرخصة في لبس الحمرة، رقم: ٢٨١٢، وقال عقبه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث الأشعث، قال: وسألت محمداً، قلت: حديث أبي إسحاق عن البراء أصح أو حديث جابر بن سمرة؟ قال: فرأى كلا الحديثين صحيحاً.

وأخرجه أيضاً في الشمائل [١/ ٢٦] باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ رقم: ٩، والنسائي في الزينة من السنن الكبرى [٥/ ٤٧٦] رقم: ٩٦٤٠ قال النسائي: هذا خطأ، والصواب الذي قبله، وأشعث ضعيف، اهـ.
يريد حديث أبي إسحاق، عن البراء وقد صححهما البخاري كما تقدم، وقد رواه غير أبي أسحاق عن جابر أيضاً كما سيأتي، فدل على أنه صح من حديث جابر بن سمرة.
٢ ـ القاسم بن غصن، أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١] ومن طريقه أخرجه البيهقي في الدلائل [١/ ١٩٦] باب صفة وجهه، ومن طريق البيهقي أخرجه ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٢٩٧].
نعم، وعلقه الحافظ البغوي في الأنوار [١/ ١٤٥] باب صفة النبي ﷺ.
تابع الحسن، أبا إسحاق، عن جابر، أخرجه ابن عساكر [٣/ ٢٩٧] من طريق عاصم بن قيس المنقري، ثنا عثمان بن الهيثم، حدثنا عوف، عن الحسن به.
* وخالفه أحمد بن محمد المنقري، فرواه عن عثمان بن الهيثم وجعله من مسند سمرة بن جندب، قال الحافظ ابن عساكر: هذا وهمٌ، والمحفوظ حديث ابن سمرة.
يقول الفقير خادمه: ولتصحيح الأئمة لحديث الأشعث ـ مع ضعفه ـ أرى من الأولى أن يقال:
وفي الباب عن البراء، وأبي جحيفة، بدلاً من أن يقال: خالفه غير واحد فرواه عن أبي إسحاق، عن البراء لاحتمال أن يكون لأبي إسحاق فيه شيخان ويقوى هذا الاحتمال ويتبين من خلال تصحيح إمام الأئمة البخاري للطريقين جميعاً.
فأما حديث البراء فأخرجاه في الصحيحين، من حديث شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، أخرجه الإمام البخاري في غير موضع من

٦٣ ـ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ:

صحيحه، في المناقب، باب صفة النبي ﷺ، وفي اللباس، باب الثوب الأحمر، وفي باب الجعد.

ورواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب صفة النبي ﷺ من طريق غندر، عن شعبة، رقم: ٢٣٣٧.

وأما حديث أبي جحيفة فأخرجاه أيضاً في الصحيحين من حديث ابنه عون عنه قال: **خرج النبي ﷺ عليه حلة حمراء كأني أنظر إلى بياض ساقيه**... الحديث، أخرجه الإمام البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ من طريق الحسن بن الصباح، عن محمد بن سابق، عن مالك بن مغول قال: سمعت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه... الحديث أطول من هذا.

وأخرجه الإمام مسلم في الصلاة، باب سترة المصلي، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب كلاهما عن وكيع، عن سفيان، عن عون به أطول من هذا، والله أعلم.

٦٣ ـ **قوله: «أخبرنا إبراهيم بن المنذر»:**

الحزامي، الإمام الحافظ الثقة: أبو إسحاق الأسدي، المدني، أحد شيوخ الحفاظ، وثقه الدارقطني، وابن وضاح وغيرهما، وروى عنه البخاري في صحيحه بواسطة، وروى الترمذي، عن البخاري، عنه، وكان قد تكلم فيه لأجل مسألة القرآن فتوقف فيه الإمام أحمد شيئاً، قال التاج السبكي: الإمام أحمد شديد في صلابته جزاه الله عن الإسلام خيراً، ولو كلف الناس ما كان عليه أحمد لم يسلم إلَّا القليل.

قوله: «ثنا عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري»:

هو عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف

حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ أَخِي مُوسَى، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ إِذَا تَكَلَّمَ رُئِيَ كَالنُّورِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ثَنَايَاهُ.

الزهري، المدني، الأعرج، المعروف بابن أبي ثابت، أحد الضعفاء، كانت كتبه قد احترقت فحدث من حفظه ـ وكان سيئ الحفظ ـ فاشتد غلطه، وفحش خطؤه، حتَّى كاد أن يرمى، وكان عارفاً بالأنساب، يغلب عليه الشعر والأدب، قال ابن معين: ليس ثقة إنما كان صاحب شعر. وقال البخاري، وابن عدي وغير واحد: منكر الحديث.

قلت: ليس له في الكتاب سوى هذا الموضع، وهو في الفضائل كما ترى ـ وله شاهد ـ ولمثله يروى في الفضائل والشمائل والمتابعات والشواهد.

قوله: «حدثني إسماعيل بن إبراهيم»:

ابن عقبة الأسدي، الإمام الحافظ: أبو إسحاق المدني، أحد الثقات، وثقه ابن معين والنسائي، وقال الدارقطني: أحاديثه صحاح نقية، أخرج له الإمام البخاري في صحيحه.

قوله: «عن عمه موسى بن عقبة»:

ابن أبي عياش القرشي مولاهم، الأسدي، مولى آل الزبير، كنيته: أبو محمد، وعداده في صغار التابعين، وأحد كبار الفقهاء الثقات، كان بصيراً بالمغازي والتاريخ، وهو أول من صنف في المغازي النبوية، اتفق على الاحتجاج به.

قوله: «عن كريب»:

هو ابن أبي مسلم الهاشمي، العباسي، الحجازي، كنيته: أبو رشدين، كان إماماً ثقة حجة، أخرج له الستة في كتبهم.

قوله: «أفلج الثنيتين»:

قال أبو عبيد ابن سلام رحمه الله: الفَلَجُ في الأسنان من الرجل الأفلج،

وهو المتباعد ما بين الثنايا والرباعيات. وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه في وصفه ﷺ: **أقنى الأنف، براق الثنايا، أدعج العينين، كث اللحية، دقيق المسربة، شثن الكفين، والقدمين، عليه ثوبان أبيضان، كأنه القمر ليلة البدر**... الحديث، أخرجه، أبو نعيم في دلائله قال: ثنا أبو محمد عبد الله بن جعفر، ثنا يحيى بن حاتم العسكري، ثنا بشر بن مهران، ثنا شريك، عن عثمان بن المغيرة، عن زيد بن وهب، عنه وفيه قصة.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه لمَّا سئل عن صفته ﷺ قال: **كان إذا وضع رداءه على منكبيه فكأنه سبيكة فضة، وإذا ضحك كاد يتلألأ في الجدر، لم أر قبله ولا بعده مثله**... الحديث.

فقوله: يتلألأ في الجدر أي: يشرق نور ثناياه في الجدر إشراق الشمس فيها ﷺ، ذكره الحافظ ابن كثير في جزء الشمائل من تاريخه وقال: رواه محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري قال: سئل أبو هريرة عن صفة رسول الله ﷺ، قال: فذكره، قال ابن كثير: وقد رواه من وجه آخر متصل عن إسحاق بن إبراهيم الزبيدي، عن عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة بنحوه.

وحديث الباب رواه الإمام الترمذي في شمائله من طريق المصنف [/ ٣٠] باب ما جاء في خلقه ﷺ، رقم: ١٤.

ومن طريق الترمذي أخرجه الحافظ البغوي في الأنوار [١/ ١٤٦] باب صفة النبي ﷺ رقم: ١٦٢، وأخرجه أيضاً في شرح السُّنَّة، كتاب الفضائل [١٣/ ٢٢٣] باب صفة النبي ﷺ، رقم: ٣٦٤٤.

ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الحافظ الذهبي في السير [١٠/ ٦٩١]

٦٤ ـ أَخْبَرَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا مِسْعَرٌ،

وفي معجم الشيوخ [٢/ ٢١٩] بإسناده إلى الحافظ عيسى بن عمر السمرقندي، عن المصنف، به.

ورواه الحافظ يعقوب بن سفيان في تاريخه [٣/ ٣٦٠]، عن إبراهيم بن المنذر به، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٢١٥] باب صفة النبي ﷺ، ورواه الحافظ الطبراني في الأوسط [١/ ٤٣٠] من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، عن إبراهيم ابن المنذر به، رقم: ٧٧١. قال عقبه: لا يروى عن ابن عباس إلَّا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم بن المنذر، وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٧٩]: فيه عبد العزيز بن أبي ثابت وهو ضعيف.

٦٤ ـ **قوله: «أخبرنا محمود بن غيلان»:**

العدوي مولاهم، الإمام الحافظ الحجة: أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، وأحد أئمة الأثر، وفرسان الحديث قاله الحافظ الذهبي، أثنى عليه الإمام أحمد وقال: أعرفه بالحديث، صاحب سنة، قد حبس بسبب القرآن. أخرج له الجماعة سوى ابن ماجه، والجمهور على توثيقه والاحتجاج به.

قوله: «ثنا يزيد بن هارون»:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٦١، ويلاحظ أن الإسناد نازل إليه فإنَّه من مشايخه، ويروي عنه مباشرة بلا واسطة.

قوله: «أنا مسعر»:

هو ابن كدام بن ظهير الهلالي، شيخ العراق: أبو سلمة الكوفي الأحول، أحد الأثبات المتقنين، والحفاظ المتثبتين، قال سفيان الثوري:

عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا رَأَيْتُ أَحداً أَنْجَدَ، وَلَا أَجْوَدَ، وَلَا أَشْجَعَ، وَلَا أَوْضَأَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ.

كنا إذا اختلفنا في شيء أتينا مسعراً. وقال الحافظ الذهبي متعقباً السليماني: أمَّا مسعر فحجة إمام، ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة، والإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله. وقال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت فاضل.

قوله: «عن عبد الملك بن عمير»:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٩.

قوله: «ولا أوضأ»:

الوضاءة: مصدر الوضيء، وهو الحسن والنظافة والنضارة والبهجة، ومنه قول عمر رضي الله عنه لحفصة: لا يغرك أن كانت جارتك أوضأ منك، أي: أحسن، ووقع في رواية أبي الشيخ من طريق المخرمي، عن يزيد: ولا أرضى؛ فكأنه تصحيف، وأما ما وقع في النسخ المطبوعة: ولا أضوأ وأوضأ؛ فزيادة قبيحة من النساخ ليست في الأصول.

وحديث الباب إسناده على شرط الشيخين.

تابعه ابن سعد، عن يزيد، أخرجه في طبقاته [١/ ٣٧٣] باب ذكر صفة خلق رسول الله ﷺ.

وتابعه أيضاً: محمد بن عبد الله المخرمي، عن يزيد، أخرج حديثه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ [/ ٥١].

نعم، وأصله في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه قال: **كان رسول الله ﷺ أحسن الناس، وأجود الناس، وأشجع الناس...** الحديث. أخرجه الإمام البخاري في الجهاد، باب إذا فزعوا من الليل، وأخرجه أيضاً في الأدب، وأخرجه الإمام مسلم في فضائله ﷺ.

٦٥ ـ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، ثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ:

٦٥ـ قوله: «أخبرنا إبراهيم بن المنذر»:

تقدمت ترجمته قريباً في حديث رقم: ٦٣.

قوله: «ثنا عبد الله بن موسى»:

التيمي، الطلحي، أبو محمد الحجازي، أحد رجال ابن ماجه، ممن اختلف في الاحتجاج به، وثقه العجلي، وقال ابن معين: صدوق كثير الخطأ. وقال ابن حبان: يرفع الموقوف، ويسند المرسل، لا يجوز الاحتجاج به.

قلت: حديثه هنا في فضائل النبي ﷺ، وشواهده كثيرة، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع الواحد.

قوله: «ثنا أسامة بن زيد»:

هو الليثي مولاهم، الإمام العالم الصدوق: أبو زيد المدني، اختلف قول ابن معين فيه، فقال مرة: ثقة صالح. وقال مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة حجة. وحسن حديثه ابن عدي، وقال: أرجو أنه لا بأس به. أمَّا يحيى بن سعيد فقال: ترك حديثه بأخرة. وهذا تشدد منه رحمه الله، أخرج له الإمام البخاري في التعاليق، وروى له مسلم في الشواهد والمتابعات واحتج به الباقون.

قوله: «عن أبي عبيدة ابن محمد»:

اختلف في اسمه، والصواب أن اسمه كنيته، ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، واختلف قول أبي حاتم فيه، فقال مرة: صحيح الحديث، وقال مرة: منكر الحديث، أمَّا الحافظ فأغرب بقوله في التقريب: مقبول، كأنه ضرب على قول الإمام أحمد، وابن معين لاختلاف قول أبي حاتم فيه، والمشهور أنه إذا تعارض قول

قُلْتُ لِلرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ: صِفِي لَنَا رَسُولَ الله ﷺ، قَالَتْ: يَا بُنَيَّ لَوْ رَأَيْتَهُ رَأَيْتَ الشَّمْسَ طَالِعَةً.

إمام في الراوي فإنَّه لا يعتد بأحد قوليه، بمعنى أنهما يتساقطا، فالرجل ثقة إن شاء الله كما قال الإمام أحمد وابن معين، والله أعلم.

قوله: «قلت للربيع بنت معوذ بن عفراء»:

الأنصارية، أم محمد بن إياس، لها صحبة ورواية، وأبوها من كبار البدريين، وهو الذي قتل أبا جهل، ومن مناقبها أنّ النبي ﷺ زارها صبيحة عرسها صلة لها، وقد عمرت طويلاً حتَّى أدركت خلافة عبد الملك فيما قيل.

قولها: «رأيت الشمس طالعة»:

تقدم ذكر رواية الترمذي في وصف أبي هريرة رضي الله عنه للنبي ﷺ وقوله: كأن الشمس تجري في وجهه، وفي صحيح الإمام البخاري من حديث كعب بن مالك في حديث التوبة: **وكان رسول الله ﷺ إذا سُرّ استنار وجهه كأنه قطعة قمر**. وروى يعقوب بن سفيان من حديث أبي إسحاق الهمداني، عن امرأة من همدان سماها ولها صحبة أنها قالت: **حججت مع رسول الله ﷺ فرأيته على بعير له يطوف...** الحديث، وفيه: **فقال أبو إسحاق: قلت لها: شبهيه. قالت: كالقمر ليلة البدر، لم أر قبله ولا بعده.**

تابعه الإمام البخاري، عن إبراهيم، أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٣١٢].

وتابعه أيضاً يعقوب بن سفيان، عن إبراهيم، أخرجه في المعرفة والتاريخ [٣/ ٣٥٠]، ومن طريقه أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [١/ ٢٠٠] باب صفة وجهه ﷺ.

ورواه الحافظ الطبراني في الكبير [٢٤/ ٢٧٤] من طريق عبد الله بن الصقر

٦٦ ـ أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ المِنْهَالِ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ أَزْهَرَ اللَّوْنِ

السكري، عن إبراهيم بن المنذر به، رقم: ٦٩٦، ورواه في الأوسط أيضاً [٣/ ١١٨] من طريق أحمد بن يونس، عن إبراهيم بن المنذر به، رقم: ٢٢٤٣، وقال عقبه: لا يروى هذا الحديث عن الربيع إلَّا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن موسى.

ورواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٦٠٦] القول فيما أوتي يوسف عليه السلام، من طريق جعفر بن شاكر، عن إبراهيم بن المنذر به، رقم: ٥٥١.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٨٠]: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، ورجاله وثقوا.

تابعه يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد الله بن موسى، أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣/ ٣١٣].

٦٦ ـ **قوله: «أخبرنا حجاج بن المنهال»:**

تقدم الكلام على رجال هذا السند في حديث رقم: ٤٢، وكلهم بصريون.

قوله: «أزهر اللون»:

الأزهر: هو الأبيض المشرب بياضه حمرة، قاله الحافظ البيهقي، وعلى هذا فلا تعارض بين من روى عن أنس: **أنه ﷺ كان أزهر اللون**. وبين من روى عن علي بن أبي طالب من أنه كان أبيض مشرب الحمرة، ولم أر من تابع حميداً في روايته عن أنس: **أنه ﷺ كان أبيض، بياضه إلى السمرة**. وفي رواية أخرى له: **كان أسمر اللون**. كما رواه عنه خالد بن عبد الله، وتابعه علي بن عاصم عنه، لكن قال الحافظ ابن كثير في تاريخه: وهذا يقتضي أن السمرة التي كانت تعلو وجهه عليه السلام من كثرة أسفاره وبروزه للشمس.

كَأَنَّ عَرَقَهُ اللُّؤْلُؤُ، إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ، وَمَا مَسَسْتُ حَرِيرَةً وَلَا دِيبَاجَةً أَلْيَنَ مِنْ كَفِّهِ ﷺ، وَلَا شَمَمْتُ رَائِحَةً قَطُّ أَطْيَبَ مِنْ رَائِحَتِهِ مِسْكَةً وَلَا غَيْرَهَا ﷺ.

قوله: «كأن عرقه اللؤلؤ»:

وكان ﷺ بالإضافة إلى جمال منظر عرقه كان طيب الرائحة، حتَّى أن أم سليم رضي الله عنها كانت تجمعه في قارورة وتقول: هو يا رسول الله من أطيب الطيب عندنا. رواه مسلم، وأخرج أبو يعلى والطبراني من حديث أبي هريرة في قصة الذي استعان به ﷺ على تجهيز ابنته قال: **فلم يكن عنده شيء، فاستدعى بقارورة فسلت له فيها من عرقه، وقال له: مرها فلتطيب به. فكانت إذا تطيبت به شم أهل المدينة رائحة ذلك الطيب، فسموا بيت المطيبين، ولذلك كانت تفوح منه رائحة الطيب ﷺ في طرق المدينة، وإن لم يتطيب.**

وسيأتي حديث أبي الزبير، عن جابر: **أن النبي ﷺ لم يكن يسلك طريقاً فيتبعه أحد إلَّا عرف أنه قد سلكه من طيب عرقه.**

قوله: «إذا مشى تكفأ»:

قال ابن الأثير: روى غير مهموز، والأصل الهمزة لأن مصدر تَفَعَّل من الصحيح: تَفَعُّل، كتقدم تقدماً، وتكفأ تكفأ، والهمزة حرف صحيح، فأما إذا اعتل انكسرت عين المستقبل منه نحو: تحفى تحفياً، وتسمى تسمياً، فإذا خففت الهمزة التحقت بالمعتل، وصار تكفياً بالكسر، قال: والمعنى: تمايل إلى قدام، اهـ.

وفي حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عند أبي يعلى وابن سعد: **إذا مشى تكفأ كأنما ينزل من صبب...** الحديث، وفي رواية الإمام أحمد من وجه آخر: **إذا مشى كأنما يمشي في صعد...** الحديث.

قوله: «ألين من كفه»:

وقد وصفت أيضاً بالبرودة ففي صحيح الإمام البخاري من حديث عون بن

٦٧ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،

أبي جحيفة، عن أبيه، في أثناء حديثه: وأخذت بيده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلج، وأطيب رائحة من المسك، وفي صحيح مسلم من حديث جابر بن سمرة: فمسح صدري فوجدت ليده برداً ـ أو ريحاً ـ كأنما أخرجها من جونة عطار.

تنبيه: جاء في هامش نسخة «ل»: «من رائحةِ مسكةٍ. . .» بإضافة الرائحة إلى المسكة، والصواب ما هو مثبت وفي الكلام تقديم وتأخير والمعنى: ولا شممت مسكة قط أطيب رائحةً من رائحته ﷺ، جاء ذلك صريحاً في رواية مسلم حيث قال: **ولا شممت مسكة ولا عنبرة أطيب من رائحة رسول الله ﷺ**.

وحديث الباب إسناده على شرط الصحيح، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب طيب رائحة النبي ﷺ، من طريق أحمد بن سعيد الدارمي، ثنا حبان، ثنا حماد به، رقم: ٢٣٣٠.

وقد رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس من قوله: **ما مسست حريرة**. . . الحديث، رقم: ٣٥٦١.

وقد أغنانا وجوده في الصحيحين عن الإطالة في تخريجه، والله أعلم.

٦٧ ـ **قوله: «أخبرنا أبو النعمان»**:

هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، أحد كبار الحفاظ، من مشايخ الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٨.

قوله: «ثنا حماد بن زيد»:

ابن درهم الأزدي الجهضمي، الإمام الحافظ، الثقة الضابط: أبو إسماعيل البصري، أحد الحفاظ الأعلام، وأحد مشايخ الإسلام، يكفيه فخراً أن الإمام مالك بن أنس أثنى عليه، قال فطر بن حماد: دخلت على مالك بن أنس فلم يسألني عن أحد من أهل البصرة إلَّا عن حماد بن زيد، وقال

عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَدَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَمَا قَالَ لِي: أُفٍّ؛ قَطُّ، وَلَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ: لِمَ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا؟

ابن مهدي: لم أر أحداً قط أعلم بالسُّنَّة ولا بالحديث الذي يدخل في السُّنَّة من حماد بن زيد. قلت: فضائله أكبر وأجل من أن تحصر، وهي في المطولات مبسوطة.

قوله: «عن ثابت»:

هو ابن أسلم البناني، تقدم.

قوله: «فما قال لي: أف؛ قط»:

وفي رواية سعيد بن منصور، وأبي الربيع الزهراني ـ عند مسلم ـ عن حماد: **خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين والله ما قال لي: أفًّا؛ قط**... الحديث، فبين فيها عدد سنين خدمته، ووقع في روايتهما أفًّا بالنصب، وقد ذكر القاضي عياض رحمه الله أنّ في لفظة أف عشر لغات: بفتح الفاء وضمها، وكسرها بلا تنوين، وبالتنوين فهذه ست لغات، وأف بضم الهمزة وإسكان الفاء، وإف بكسر الهمزة، وفتح الفاء، وأفى، وأفه بضم همزتهما، قالوا: وأصل الأف والتف وسخ الأظفار، ثم استعملت في كل ما يستقذر، وهي اسم فعل تستعمل في الواحد والإثنين، والجمع، والمؤنث والمذكر بلفظ واحد كما جاء في التنزيل: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، قال الحافظ الهروي: يقال: لكل ما يضجر منه ويستثقل: أف له، وقيل: معناه الاحتقار، مأخوذ من الأفف، وهو القليل، اهـ.

نعم، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهمزة، فنافع وحفص بخفض الفاء المشددة والتنوين، وابن كثير وابن عامر بفتح الفاء المشددة من غير تنوين، والباقون بخفض الفاء المشددة من غير تنوين.

وأما قط، ففيها لغات: قَطُّ بفتح القاف وضمها مع تشديد الطاء المضمومة، وبفتح القاف وكسر الطاء المشددة، وبفتح القاف وإسكان

أَوْ: هَلَّا صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا.

٦٨ ـ وَقَالَ: لَا وَاللهِ مَا مَسَسْتُ بِيَدِي دِيبَاجاً وَلَا حَرِيراً أَلْيَنَ مِنْ يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ،

الطاء، وبفتح القاف وكسر الطاء المخففة، وتستعمل لتوكيد نفي الماضي.

وأما قوله في رواية مسلم: عشر سنين، فلا ينافي ما وقع في رواية ابن أبي بردة، وإسحاق بن عبد الله عن أنس: «خدمته تسع سنين...» الحديث لأن معناه: تسع سنين وأشهر، قال الإمام النووي رحمه الله: أقام النبي ﷺ بالمدينة عشر سنين تحديداً لا تزيد ولا تنقص، وخدمه أنس في أثناء السنة الأولى، ففي رواية التسع لم يحسب الكسر بل اعتبر السنين الكوامل، وفي رواية العشر حسبها سنة كاملة، وكلاهما صحيح، اهـ.

قوله: «أو: هلاّ صنعت كذا وكذا»:

هلَّا: كلمة مركبة من هل، ولا، يعني قائلها اللوم على ما مضى، والتحضيض على ما يأتي.

٦٨ ـ **قوله: «وقال:»:**

يعني: وبهذا الإسناد قال أنس ـ فسيأتي أن حديثي أنس قد رويا منفصلين لذلك فصلتهما ورقمت على كل منهما برقم مغاير.

قوله: «ألين من يد رسول الله ﷺ»:

وهذا لا ينافي ما وقع في طرق الحديث الأخرى عن أنس أنه ﷺ كان ضخم اليدين، وفي بعضها: شثن القدمين والكفين أي غليظهما في خشونة، وقد وصفه كذلك سيدنا علي رضي الله عنه كما في رواية الترمذي والحاكم وغيرهما. قال الحافظ في الفتح: ويمكن الجمع بينهما بأن المراد: اللين في الجلد والغلظ في العظام فيجتمع له بذلك ﷺ نعومة البدن وقوته، أو حيث وصف باللين واللطافة حيث لا يعمل بهما شيئاً كان بالنسبة إلى أصل الخلقة، وحيث وصف بالغلظ والخشونة فهو بالنسبة إلى امتهانهما

وَلَا وَجَدْتُ رِيحاً قَطُّ أَوْ عَرْفاً كَانَ أَطْيَبَ مِنْ عَرْفِ، أَوْ رِيحِ رَسُولِ الله ﷺ.

بالعمل، فإنَّه كان يتعاطى كثيراً من أموره بنفسه ﷺ، اهـ.

قوله: «ولا وجدت ريحاً قط»:

وفي رواية الإمام البخاري من طريق سليمان بن حرب، عن حماد: ولا شممت ريحاً قط ـ أو عرفاً قط ـ أطيب من ريح ـ أو عرف ـ النبي ﷺ، وهذا شك من الراوي، والعرف: الريح، ومنه قوله ﷺ: **من تعلَّم علماً مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلَّمه إلَّا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة**؛ يعني: ريحها فسرها أبو داود في حديثه.

وفي الحديث أيضاً بيان كمال خلقه وحسن عشرته ومعاملته للخدم، وبيان جميل عفوه وحلمه وصفحه بترك معاتبته للخدم، قال الحافظ في الفتح: ويستفاد من هذا ترك العتاب على ما فات، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به إذا احتيج إليه، وفائدته تنزيه اللسان عن الزجر والذم، واستئلاف خاطر الخادم بترك معاتبته، وكل ذلك في الأمور التي تتعلق بحظ الإنسان، وأما الأمور اللازمة شرعاً فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اهـ.

وحديث الباب على شرط الشيخين، قد رواه غير واحد من الأئمة مقطعاً على شطرين، الأول: إلى قوله: هلا صنعت كذا وكذا. والشطر الثاني: من قوله: ما مسست بيدي. . . إلى قوله: أو ريح رسول الله ﷺ. ولكون الشطرين قد رويا جميعاً بهذا الإسناد جمع بينهما المصنف رحمه الله تعالى.

فروى الشطر الأول الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً، من طريق سعيد بن منصور، وأبي الربيع الزهراني كلاهما عن حماد به، رقم: ٢٣٠٩.

٦٩ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرِّفَاعِيُّ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ،

وروى الإمام البخاري في صحيحه الشطر الثاني، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، من طريق سليمان بن حرب، عن حماد به، رقم: ٣٥٦١.

وقد أغنانا وجوده في الصحيحين عن الإطالة في تخريجه، والله أعلم.

٦٩ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن يزيد الرفاعي»:**

الإمام المقرئ المجود: أبو هشام العجلي، الكوفي، أخذ الحروف عن الكسائي، وأبي بكر ابن عياش، وصنف كتاباً في القراءات، أثنى عليه الدارقطني، فروى البرقاني عنه: أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح. ووثقه البرقاني، وقال العجلي: لا بأس به صاحب قرآن. وقال ابن معين: ما أرى به بأساً، وضعفه النسائي، وقال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه. هكذا قال رحمه الله وما أظنه يثبت عنه لإخراجه له في الصحيح، وقال الحافظ الذهبي: صاحب غرائب، وما هو بالمجود لرواياته، وحديثه عند مسلم، وقد قيل: إن البخاري أيضاً أخرج له في صحيحه.

قوله: «ثنا أبو بكر»:

هو ابن عياش، الأسدي مولاهم الكوفي، الإمام شيخ الإقراء والمقرئين قرأ القرآن وجوده على عاصم، وعرضه على عطاء بن السائب، وتلا أيضاً على الكسائي، وثقه الإمام أحمد وأثنى عليه فقال: ثقة، ربَّما غلط وهو صاحب قرآن وخير. وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السُّنَّة من أبي بكر ابن عياش. ووثقه ابن معين، والعجلي والجمهور إلَّا أنهم ذكروا أنه لمَّا كبر ساء حفظه، وقد اختلف في اسمه وأشهر ما قيل فيه: شعبة، والله أعلم.

عَنْ حَبِيبِ بْنِ خُدْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَرِيشٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي حِينَ رَجَمَ رَسُولُ الله ﷺ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، فَلَمَّا أَخَذَتْهُ الْحِجَارَةُ أُرْعِبْتُ فَضَمَّنِي إِلَيْهِ ﷺ فَسَالَ عَلَيَّ مِنْ عَرَقِ إِبِطِهِ ﷺ مِثْلُ رِيحِ الْمِسْكِ.

قوله: «عن حبيب بن خدرة»:

بضم الخاء المعجمة، وسكون الدال المهملة، عداده في صغار التابعين، قال ابن ماكولا: روى سفيان بن عيينة أبياتاً لحبيب بن خدرة الحروي لعله ذاك، اهـ. وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف، ولم أره في الأسماء.

قوله: «من بني حريش»:

هكذا وقع في رواية المصنف: حدثني رجل من بني حريش، وفي إكمال ابن ماكولا: عن رجل من ولد حريش، وجعله ابن الأثير والحافظ في الإصابة اسماً فترجما له في الحاء المهملة، قال ابن الأثير: حريش، ثم أورد له حديث الباب، وقال: أخرجه أبو موسى.

قوله: «ماعز بن مالك»:

الأسلمي، صحابي جليل أذنب ذنباً لم يستطع العيش بعده، فجاء إلى النبي ﷺ معترفاً تائباً طالباً إقامة الحد، وقد صح عن النبي ﷺ قوله: **لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم**. وأخرج أبو عوانة في مستخرجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ لمَّا رجم ماعز بن مالك قال: **لقد رأيته يتخضخض في أنهار الجنة**. وقوله: **فلما أخذته الحجارة**؛ يعني اشتدت عليه.

وحديث الباب فيه ضعف بسبب الانقطاع وجهالة حبيب بن خدرة، ذكره الحافظ ابن ماكولا في إكماله [٣/١٢٨] وعزاه للخطيب

٧٠ ـ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا زُهَيْرٌ،

ـ يعني في المؤتنف بتكميل المؤتلف للدارقطني ـ وذكره ابن الأثير في أسد الغابة كما تقدم [١/ ٤٧٩] وعزاه للحافظ أبي موسى المديني، وذكره أيضاً الذهبي في الميزان [١/ ٤٥٤]، والحافظ في الإصابة وقال: رواه عبدان، والخطيب في المؤتلف ـ كذا ـ والصواب: في المؤتنف كما تقدم.

٧٠ ـ **قوله: «حدثنا أبو نعيم»:**

هو الملائي، الإمام الحافظ شيخ المحدثين والإسلام: الفضل بن دكين، واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، الطلحي، القرشي مولاهم، مولى آل طلحة بن عبيد الله، أحد الأئمة الثقات والحفاظ الأثبات، قال أبو حاتم: ثقة، كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظاً جيداً، كان يحزر حديث الثوري ثلاثة آلاف وخمسمائة، وحديث مسعر نحو خمسمائة، وكان يأتي بحديث الثوري عن لفظ واحد لا يغيره، وكان لا يلقن، وكان حافظاً متقناً، اهـ. يقال: الفضل بن دكين لقب واسمه: عمرو بن حماد، والمشهور أن عمرو اسم دكين، فالله أعلم.

قوله: «ثنا زهير»:

هو ابن معاوية بن حديج الجعفي، الإمام الحافظ محدث الجزيرة: أبو خيثمة الكوفي أحد أوعية العلم. قال الإمام أحمد: من معادن العلم، وهو فيما روى عن المشايخ ثبت: بخٍ بخٍ. وقال الذهبي: أحد أوعية العلم، صاحب حفظ وإتقان. وقد لينوه شيئاً في حديثه عن أبي إسحاق لكونه سمع منه بآخره، قال أبو حاتم: هو أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء إلَّا في أبي إسحاق، وهو متقن صاحب سنة غير أنه تأخر سماعه من أبي إسحاق، وقال أبو زرعة: سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ قال: أَرَأَيْتَ كَانَ وَجْهُ رَسُولِ الله ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟

قلت: ما كل ما حدث به عن أبي إسحاق يطعن فيه فيرد ولا يقبل، بل هو محل للنظر، بدليل أن إمام الأئمة البخاري انتقى له في صحيحه جملة منها تابعه عليها الثقات ممن سمع من أبي إسحاق قبل تغيره، ومنها حديث الباب.

قوله: «عن أبي إسحاق»:

هو السبيعي، وقد تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٨.

قوله: «عن البراء»:

هو ابن عازب بن الحارث الأنصاري، الحارثي، كنيته: أبو عمارة المدني أحد الصحابة الفقهاء وأبوه أيضاً صحابي رضي الله عنهم أجمعين. استصغر يوم بدر مع ابن عمر، وشهد مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة، نزل الكوفة وتوفي بها سنة إحدى وسبعين.

تنبيه: وقع في الأصول الخطية: عن البراء قال: «سأله رجل قال: . . .» فحذفت لفظة «قال» الأولى لينتظم سياق الكلام، ووقع في صحيح الإمام البخاري: «عن أبي إسحاق قال: . . .».

قوله: «مثل السيف»:

وفي رواية الإمام أحمد من حديث أحمد بن عبد الملك، عن زهير: أكان وجه رسول الله ﷺ حديداً هكذا مثل السيف؟ . . . الحديث، قال الحافظ في الفتح: كأن السائل أراد أَلَهُ مثل السيف في الطول؟ فرد عليه البراء فقال: بل مثل القمر؛ أي: في التدوير، ويحتمل أن يكون أراد مثل السيف في اللمعان والصقال؟ فقال: بل فوق ذلك. وعدل إلى القمر لجمعه الصفتين من التدوير واللمعان، ووقع في رواية زهير: أكان وجه رسول الله ﷺ حديداً مثل السيف؟ وهو يؤيد الأول، وقد أخرج مسلم من

قَالَ: لَا، مِثْلَ الْقَمَرِ.

حديث جابر بن سمرة أن رجلاً قال له: **أكان وجه رسول الله ﷺ مثل السيف؟ قال: لا، بل مثل الشمس والقمر مستديراً.** وإنما قال مستديراً للتنبيه على أنه جمع الصفتين، لأن قوله: مثل السيف؛ يحتمل أنه يريد به الطول أو اللمعان، فرده المسؤول رداً بليغاً، ولما جرى التعارف في أن التشبيه بالشمس إنما يراد به غالباً الإشراق، والتشبيه بالقمر إنما يراد به الملاحة دون غيرها أتى بقوله: وكان مستديراً إشارة إلى أنه أراد التشبيه بالصفتين معاً، اهـ.

نعم، وروى الإمام أحمد من حديث يزيد الفارسي، عن ابن عباس في وصفه ﷺ وفيه: أكحل العينين، جميل دوائر الوجه وفي حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند يعقوب بن سفيان في التاريخ: وكان في وجهه تدوير؛ قال أبو عبيد القاسم في غريبه: يريد أنه لم يكن في غاية من التدوير، بل كان فيه سهولة، وهي أحلى عند العرب، اهـ.

وفي حديث كعب بن مالك في قصة تخلفه عن تبوك قال: فلما سلمت على رسول الله ﷺ وهو يبرق وجهه من السرور، وكان رسول الله ﷺ إذا سر استنار وجهه كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه.

قوله: «مثل القمر»:

أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ أيضاً من طريق أبي نعيم به، رقم: ٣٥٥٢، ورواه الإمام الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب ما جاء في صفة النبي ﷺ، من طريق حميد بن عبد الرحمن، عن زهير به، رقم: ٣٦٣٦، ورواه الإمام أحمد في مسنده [٤/ ٢٨١] من طريق أحمد بن عبد الملك، ثنا زهير به، رقم: ١٨٥٠١.

ورواه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب شيبه ﷺ، من حديث إسرائيل، عن سماك، عن جابر بن سمرة أطول منه ولفظه:

٧١ ـ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُعْرَفُ بِاللَّيْلِ بِرِيحِ الطِّيبِ.

كان رسول الله ﷺ قد شمط مقدم رأسه ولحيته، وكان إذا أدهن لم يتبين، وإذا شعث رأسه تبين، وكان كثير شعر اللحية، فقال رجل: وجهه مثل السيف؟ قال: لا، بل كان مثل الشمس والقمر، وكان مستديراً، ورأيت الخاتم عند كتفه مثل بيضة الحمامة، يشبه جسده.

وقد أغنانا وجوده في الصحيحين عن الإطالة في تخريجه، وبالله التوفيق.

٧١ ـ **قوله: «أخبرنا يزيد بن هارون»:**

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٦١.

قوله: «أنا شريك»:

هو ابن عبد الله النخعي، الإمام العلامة القاضي: أبو عبد الله الكوفي، أحد الأئمة، تغير ضبطه وإتقانه حين ولي القضاء، وحديثه قبل ذلك مستو، فلما ساء حفظه بعد القضاء تكلم فيه الأئمة، وتوقف في الاحتجاج به، أخرج له الإمام البخاري تعليقاً، ومسلم في المتابعات والشواهد.

قوله: «عن الأعمش»:

هو سليمان بن مهران، تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب، وإبراهيم: هو النخعي في حديث رقم: ٣٣.

قوله: «يعرف بالليل بريح الطيب»:

يعني: وإن لم يتطيب، وذلك من طيب عرقه ﷺ كما بينته رواية جابر الآتية بعد هذا الحديث، ومن حديث قتادة، عن أنس قال: **كان رسول الله ﷺ إذا مر في الطريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك، قالوا: مر رسول الله ﷺ من هذا الطريق اليوم**. رواه أبو يعلى في مسنده، وأخرجه البزار بلفظ: كنا نعرف رسول الله ﷺ إذا أقبل إلينا بطيب ريحه، قال الإمام النووي رحمه الله: وهو مما أكرمه الله به، قال العلماء: كانت هذه

٧٢ ــ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

الريح الطيبة صفته ﷺ وإن لم يمس طيباً، ومع هذا فكان يستعمل الطيب في كثير من الأوقات مبالغة في طيب ريحه لملاقاة الملائكة وأخذ الوحي الكريم ومجالسة المسلمين، اهـ. وروى أبو الشيخ من حديث الزهري، عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: **كان رسول الله ﷺ يكره أن يخرج لأصحابه تَفِلَ الريح، وكان إذا كان من آخر الليل مس طيباً.**

وحديث الباب إسناده معضل، أخرجه أبو داود في مراسيله [/ ١٨١] من طريق سفيان عن الأعمش، وابن سعد في طبقاته [١/ ٣٩٩] ذكر ما حبب إلى رسول الله ﷺ من النساء والطيب، من طريق محمد بن عبيد الطنافسي وعبيد الله بن موسى كلاهما عن الأعمش به، وابن أبي شيبة في المصنف [٩/ ٢٥] من طريق وكيع، عن الأعمش به، رقم: ٦٣٨٣.

ورواه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ وآدابه [/ ١٠٥] من طريق أبي معاوية ومحمد بن جابر وأبي خيثمة وأبي عوانة وأبي بكر ابن عياش وابن المبارك وأبي الأحوص، جميعهم عن الأعمش به.

هذا وفي الباب عن جابر وأنس.

أمَّا حديث جابر فسيأتي، ويأتي في ثنايا التعليق عليه حديث أنس إن شاء الله تعالى.

٧٢ ــ قوله: «أخبرنا مالك بن إسماعيل»:

هو الكوفي، الإمام الحافظ الثقة: أبو غسان النهدي، أحد الأئمة العباد، والمحدثين الزهاد، قال أبو حاتم: كان أبو غسان يملي علينا من أصله، ولا يملي حديثاً حتَّى يقرأه، وكان ينحو، ولم أر بالكوفة أتقن منه لا أبو نعيم ولا غيره، وأبو غسان أوثق من إسحاق بن منصور، وهو متقن ثقة، وكان له فضل وصلاح وعبادة وصحة حديث واستقامة وكانت عليه سجدتان، كنت إذا نظرت إليه كأنه خرج من قبر، اهـ. ووثقه الجمهور وحديثه في الدواوين الستة.

ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَاشِمِيُّ، أَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْلُكُ طَرِيقاً ـ أَوْ: لَا يَسْلُكُ طَرِيقاً ـ فَيَتْبَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا عَرَفَ أَنَّهُ قَدْ سَلَكَهُ مِنْ طِيبِ عَرْفِهِ ـ أَوْ قَالَ: مِنْ رِيحِ عَرْفِهِ ـ.

قوله: «ثنا إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن الهاشمي»:

أحد أفراد المصنف، ذكره الإمام البخاري في تاريخه الكبير، وأورد له حديث الباب، وسكت عنه، ووثقه ابن حبان، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «المغيرة بن عطية»:

أيضاً من أفراد المصنف، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم ينقل فيه شيئاً عن أبيه، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «عن أبي الزبير»:

هو محمد بن مسلم بن تدرس، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٩.

قوله: «أو لا يسلك طريقاً»:

وفي رواية الإمام البخاري: «لم يكن النبي ﷺ يمر في طريق...» الحديث، أخرجه في تاريخه [١/ ٣٩٩] في ترجمة إسحاق بن الفضل، وقال محمد بن المعلى الآدمي، عن مالك بن إسماعيل في هذا الحديث: **كان في رسول الله ﷺ خصال لم يكن في طريق فيسلكه أحد إلَّا عرف أنه سلكه من طيب عرفه.** رواه أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ وآدابه، ومن طريقه رواه الحافظ أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٤٣] ذكر طيب عرقه ﷺ.

هذا، وفي الباب عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال أبو يعلى في مسنده [٥/ ٤٤٣]: حدثنا موسى بن عبد الرحمن، ثنا عمر بن سعيد، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس قال: **كان رسول الله ﷺ إذا مر في الطريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك، قالوا: مر رسول الله ﷺ في هذا الطريق اليوم**؛ رقم: ٣١٢٥.

ورواه أبو يعلى أيضاً من طريق بشر بن سيحان، عن عمر بن سعيد بلفظ: **كنا نعرف رسول الله ﷺ إذا أقبل بطيب ريحه**. أخرجه من هذا الوجه أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ [/ ١٠٢] ذكر محبته ﷺ للطيب وتطيبه، وعن أبي الشيخ رواه أبو نعيم في الدلائل [٢/ ٤٤٣] رقم: ٣٦٢، وتحرف اسم بشر بن سيحان إلى: كثير بن سيحان.

ورواه الحافظ البزار في مسنده [٣/ ١٦٠ كشف الأستار] من طريق موسى بن عبد الله ـ كذا ـ عن عمر بن سعيد به، رقم: ٢٤٧٨، قال البزار عقبه: ورواه أيضاً معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس: **أن النبي ﷺ كان يعرف برائحة الطيب**.

ورواه الحافظ الطبراني في الأوسط [٣/ ٣٦١] من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي ثنا بشر بن سيحان به، رقم: ٢٧٧٢.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٨/ ٢٨٢]: رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط ورجال أبي يعلى وثقوا، اهـ.

وقال ابن سعد في طبقاته: أخبرنا موسى بن إسماعيل أبو سلمة، أخبرنا أبو بشر صاحب البصري، أخبرنا يزيد الرقاشي أن أنس بن مالك حدثهم قال: **كنا نعرف خروج النبي ﷺ بريح الطيب**.

* * *

١١ ـ بابُ مَا أَكْرَمَ اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ مِنْ كَلَامِ المَوْتَىٰ

قوله: «باب ما أكرم الله نبيه ﷺ من كلام الموتى»:

لم يورد فيه المصنف سوى قصة الشاة المسمومة التي صنعت له ﷺ بخيبر، وفي الباب حديث قتادة المخرج في الصحيحين قال: ذكر لنا أنس بن مالك، عن أبي طلحة: **أن نبي الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقُذفوا في طوي من أطواء بدرٍ خبيث مخبث، وكان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليالٍ، فلما كان ببدرٍ اليوم الثالث أمر براحلته فشُدَّ عليها رحلها ثم مشى واتَّبعه أصحابه وقالوا: ما نُرى ينطلق إلَّا لبعض حاجته. حتى قام على شفة الرّكيّ، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان بن فلان، ويا فلان بن فلان، أيسرُّكم أنكم أطعتم الله ورسوله، فإنَّا وجدنا ما وعَدَنا ربنا حقًّا، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟ قال: فقال عمر: يا رسول الله، ما تكلِّم من أجساد لا أرواح لها؟ فقال رسول الله ﷺ: والذي نفس محمد بيده ما أنتم بأَسمع لما أقول منهم.**

قال قتادة: أحياهم الله حتى أسمعهم قوله توبيخاً وتصغيراً ونقيمة وحسرة وندماً. لفظ البخاري.

وأخرج أبو الشيخ وابن حبان من مرسل عبيد بن مرزوق قال: **كانت امرأة بالمدينة تقم المسجد، فماتت فلم يعلم بها النبي ﷺ، فمر على قبرها فقال: ما هذا القبر؟ قالوا: أم محجن. قال: التي كانت تقم المسجد؟ قالوا: نعم. فصف الناس فصلى عليها ثمَّ قال: أي العمل وجدت أفضل؟ قالوا: يا رسول الله، أتسمع؟ قال: ما أنتم بأسمع منها.** فذكر أنها أجابت: قُم المسجد.

أورده الحافظ السيوطي في الخصائص الكبرى، وأصل هذا الحديث في الصحيحين من غير هذا الوجه، وصلاة النبي ﷺ عليها بعد دفنها مشهور،

٧٣ ـ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ،

لكن بدون الزيادة في آخره وكلامه لها، ولا يبعد تفرد بعضهم بزيادة فيه، وهو مع إرساله لو صح لكان في غرائب الصحاح.

وأخرج أبو نعيم في الدلائل من حديث يزيد بن أبي حكيم قال: ثنا الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **أقبلتُ يوم بدرٍ من قتال المشركين وأنا جائعٌ شديد الجوع فاستقبلتني امرأة يهوديةٌ على رأسها جفنةٌ فيها جديٌ مشوي وفي كُمّها شيء من سكر فقالت: الحمد لله الذي سلَّمك يا محمد، كنت نذرت لله نذراً إن قدمت المدينة سالماً لَأذبحنَّ هذا الجدي ولَأَشوينَّه ولَأَحملنَّه إليك لتأكل منه. فاستنطق الله الجدي فاستوى قائماً على أربع قوائم فقال: يا محمد، لا تأكلني فإني مسموم.**

في إسناده الحسين بن كليب الراوي عن يزيد لم أجد من ترجمه، وبقية رجاله من أهل الصدق.

٧٣ ـ **قوله: «أخبرنا جعفر بن عون»:**

المخزومي، الإمام الحافظ محدث الكوفة أبو عون العمري، الكوفي، أحد مشايخ الإسلام، وافق المصنف مشايخه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن سعيد الأشج، وابن أبي شيبة وغيرهم في الرواية عنه، وروى عنه أصحاب الكتب الستة بواسطة، قال الفراء: قال لي أحمد بن حنبل: أين تريد؟ قلت: الكوفة، قال: عليك بجعفر بن عون وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: رجل صالح، ليس به بأس، ووثقه الجمهور.

قوله: «أنا محمد بن عمرو الليثي»:

هو الإمام الصدوق المحدث: أبو الحسن المدني، صاحب أبي سلمة وراويته وأحد رجال الستة، وقد روى عنه الإمام مالك في الموطأ، وقرنه الإمام البخاري بغيره، وأما مسلم فروى له في المتابعات،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ، فَأَهْدَتْ لَهُ امْرَأَةٌ مِنْ يَهُودِ خَيْبَرَ شَاةً مَصْلِيَّةً، فَتَنَاوَلَ مِنْهَا، وَتَنَاوَلَ بِشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ، ثُمَّ رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ:

ولم يكن ضعيفاً، لكنه ليس بالثبت وهكذا الناس ليسوا في درجة واحدة من الحفظ والإتقان، قال ابن المبارك، والنسائي، وابن عدي وغير واحد: ليس به بأس، وهو ممن لا يستغنى عن حديثه، وأن حديثه لا ينزل عن درجة الحسن كما قال الحافظ الذهبي.

قوله: «عن أبي سلمة»:

هو ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، الإمام الفقيه قاضي المدينة وأحد علمائها، اختلف في اسمه ويقال: اسمه كنيته، أثنى عليه الأئمة، وشهدوا له بفقهه وعلمه، قال الحافظ الذهبي: أبو سلمة بن عبد الرحمن ما هو بدون عروة في سعة العلم.

قوله: «امرأة من يهود خيبر»:

ذكر غير واحد من الأئمة منهم الحافظ البيهقي في الدلائل، والنووي في شرحه لصحيح مسلم، وابن سعد في طبقاته، وابن هشام في سيرته، وابن بشكوال في غوامض الأسماء، والطبري في تاريخه، وابن عبد البر في درره أن اسمها زينب بنت الحارث ابنة أخي مرحب اليهودي، وامرأة سلام بن مشكم.

قوله: «شاة مصلية»:

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله في الغريب: قال الكسائي وغير واحد: المصلية يعني: المشوية، يقال: منه صليت اللحم وغيره إذا شويته، اهـ. وقال الخطابي في المعالم: المصلية هي المشوية بالصلاء.

قوله: «بشر بن البراء»:

ابن معرور العقبي، البدري سيد بني سلمة الذي قال عنه النبي ﷺ سائلاً

إِنَّ هَذِهِ تُخْبِرُنِي أَنَّهَا مَسْمُومَةٌ، فَمَاتَ بِشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ: مَا حَمَلَكِ عَلَى مَا صَنَعْتِ؟ فَقَالَتْ: إِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ شَيْءٌ، وَإِنْ كُنْتَ مَلِكاً أَرَحْتُ النَّاسَ مِنْكَ، فَقَالَ ﷺ فِي مَرَضِهِ: مَا زِلْتُ أَجِدُ مِنَ الأَكْلَةِ الَّتِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرَ،

بني سلمة: يا بني سلمة من سيدكم؟ قالوا: الجعد بن قيس، على بخل فيه. فقال: وأي داء أدوى من البخل؟ بل سيدكم الأبيض الجعد: بشر بن البراء، وأبوه قائد النقباء ليلة العقبة رضي الله عنهما.

قوله: «إنّ هذه تخبرني»:

وقد روى ابن سعد في طبقاته من طرق عن جابر وابن عباس في قصة الشاة التي سمت للنبي ﷺ أنها كانت عشاء له ولأصحابه، وفيه: **فقال لهم النبي ﷺ: ادنوا فتعشوا. وتناول رسول الله ﷺ الذراع فانتهس منها، وتناول بشر بن البراء عظماً آخر فانتهس منه، فلما ازدرد رسول الله ﷺ لقمته، ازدرد بشر بن البراء ما في فيه، وأكل القوم منها، فقال رسول الله ﷺ: ارفعوا أيديكم فإنَّ هذه الذراع تخبرني أنها مسمومة. فقال بشر: والذي أكرمك لقد وجدت ذلك من أكلتي التي أكلت حين التقمتها فما منعني أن ألفظها إلَّا أني كرهت أن أبغض إليك طعامك، فلما أكلت ما في فيك لم أرغب بنفسي عن نفسك ورجوت ألا تكون ازدردتها وفيها بغي. قال: فلم يقم بشر من مكانه حتَّى عاد لونه كالطيلسان، وماطله وجعه سنة لا يتحول إلَّا ما حوّل ثم مات وطرح منها لكلب فأكل فلم يتبع يده حتَّى مات**... الحديث بطوله.

قوله: «ما زلت أجد»:

سقط من جميع الأصول الخطية لفظة: «أجد» وقد وردت في روايات هذه القصة، والسياق ههنا يقتضي إضافتها.

فَهَذَا أَوَانُ انْقِطَاعِ أَبْهَرِي.

قوله: «فهذا أوان انقطاع أبهري»:

روى أبو داود في سننه من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه: **أن أم مبشر قالت للنبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه: ما يتهم بك يا رسول الله؟ فإني لا أتهم بابني إلَّا الشاة المسمومة التي أُكِلَت معك بخيبر. فقال النبي ﷺ: وأنا لا أتهم بنفسي إلَّا ذلك فهذا أوان انقطاع أبهري.**

قال أبو عبيد: الأبهر: عرق مستبطن في الصلب، والقلب متصل به، فإذا انقطع لم تكن معه حياة. قال: ويقال: الأبهر الوتين، وهو في الفخذ: النسأ، وفي الساق: الصافن، وفي الحلق: الوريد، وفي الذراع: الأعجل، وفي العين: الناظر، وهو نهر الجسد، اهـ.

يقول الفقير خادمه: وههنا سؤالان لم أجد من تعرض للإجابة عنهما:

الأول: ما فائدة إخبار الذراع له ﷺ بأنها مسمومة إذا ثبت أنه أكل منها وتضرر بها ﷺ هو وأصحابه؟

الثاني: كيف الجمع بين حديث الباب، وبين ما رواه الحاكم في المستدرك من طريق أبي عتاب الدلال، قال: ثنا عبد الملك بن أبي نضرة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لهم بعد أن أخبرهم بأنها مسمومة: **اذكروا اسم الله وكلوا**. قالوا: فأكلنا فلم يضر أحداً منا شيئاً. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح، سمعه أبو عتاب الدلال.

وقد يجاب عن الأول: بأن إخبار الذراع للنبي ﷺ من معجزاته ﷺ كما قرره الأئمة والعلماء، وأما كونه تضرر ﷺ بالسم الذي وضع له، فإنَّ هذا السم قد تأخر مفعوله حتَّى بقي ﷺ بعد ذلك ثلاث سنين، فأما عود أثره باللقمة التي ازدردها ﷺ فلأمر يريده الله عز وجل لنبيه بإكمال مناقبه ﷺ وإتمام

فضائله، وزيادة محاسنه، ورفع مراتبه، بمنحه فضل الشهادة، فقد روى الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٣٤] قال: ثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود قال: لأن أحلف بالله تسعاً أن رسول الله ﷺ قتل قتلاً، أحب إلي من أن أحلف واحدة أنه لم يقتل، وذلك أن الله عز وجل اتخذه نبيًّا، واتخذه شهيداً. . . الحديث، وحكى ابن القيم في الزاد أن الزهري كان يرى ذلك أيضاً، وقال ابن كثير في تاريخه: فإن كان المسلمون ليرون أن رسول الله ﷺ مات شهيداً مع ما أكرمه الله من النبوة.

وأما حديث الحاكم فيمكن الإجابة عنه باحتمال أن يكون بشر بن البراء قد سهى عن الإتيان بالبسملة، ولذلك توفي دون غيره من الصحابة بحسب ما نقل إلينا، ويحتمل أن يكون أتى بالبسملة فحصلت له بركتها وتخلف مفعول السم إلى سنة كما روى ابن سعد وغيره أن مرضه ماطله سنة، ثم كانت وفاته بعد، والله أعلم.

هذا وفي الحديث فوائد كثيرة، منها: ما استدل به المصنف من تكليم الجماد والأموات له ﷺ وذلك من معجزاته ﷺ الثابتة.

ومنها: ما استدل به أبو داود على أن في السم القاتل القود، وقد اختلف أهل العلم في المسألة لاضطراب الحديث وتعارض رواياته في فعل النبي ﷺ في المرأة هل قتلها أو عفا عنها، ففي رواية سفيان بن حسين، عن الزهري، عن ابن المسيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة: **أن النبي ﷺ قال لها: ما حملك على ذلك؟ قالت: أردت إن كنت نبيًّا فسيطلعك الله، وإن كنت كاذباً فأريح الناس منك**. قال: **فما عرض لها**. وفي رواية أبي نضرة، عن جابر نحوه إلَّا أنه قال: فلم يعاقبها. وفي رواية عبد الرزاق في المصنف، عن معمر، عن الزهري، عن أبي بن كعب أنها أسلمت فتركها؛ قال معمر: الناس يقولون قتلها.

نعم، وقد أجاب بعض العلماء على رواية من روى أنه قتلها بإجابات متعددة، فقال الحافظ البيهقي: يحتمل أن يكون تركها أولاً، ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها. وزاد السهيلي في الروض: لأنه كان ﷺ لا ينتقم لنفسه، ثم قتلها ببشر قصاصاً. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون تركها لكونها أسلمت، وإنما أخر قتلها حتَّى مات بشر، لأن بموته تحقق وجوب القصاص بشرطه.

وفيه أيضاً: جواز قبول هدية أهل الكتاب من طعام وغيره، وعدم جواز الصدقة على النبي ﷺ وآله ومن انتسب إليه، وفي المسألة تفصيل ليس هذا محل بسطه، والله أعلم.

والحديث مرسل، رواه خالد بن عبد الله، عن محمد بن عمرو فاختلف عليه فيه. رواه وهب بن بقية عنه فوصله مرة وقال: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وأرسله مرة.

أخرجه من الوجهين أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب فيمن سقى رجلاً سمًّا أو أطعمه فمات، أيقاد منه؟ رقم: ٤٥١١، ٤٥١٢، إلَّا أنه قال في حديثه: **فأمر بها رسول الله ﷺ فقتلت**... الحديث، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في الدلائل مرسلاً [٤/ ٢٦٢] باب ما جاء في الشاة التي سمت للنبي ﷺ بخيبر، قال عقبه: ورويناه عن حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، اهـ. يعني أن حماد بن سلمة تابعه على رفعه وقد رواه الزهري، عن أبي سلمة، فوصله كما سيأتي بيانه في الحديث بعد هذا، وقال أيضاً: يحتمل أنه لم يقتلها في الابتداء، ثم لما مات بشر أمر بقتلها، والله أعلم.

نعم، وأصل القصة في الصحيحين من حديث شعبة، عن هشام بن زيد، عن أنس بن مالك: **أن امرأة يهودية أتت رسول الله ﷺ بشاة مسمومة، فأكل منها، فجيء بها إلى رسول الله ﷺ فسألها عن ذلك، قالت: أردت أن أقتلك. فقال:**

٧٤ ـ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:

ما كان الله ليسلطك على ذلك ـ أو قال: عليّ ـ. **قالوا: ألا تقتلها؟ قال: لا. فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ**. لفظ حديث مسلم.

رواها الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، ثنا عبد الله بن عبد الوهاب، ثنا خالد بن الحارث به، رقم: ٢٦١٧، ورواها الإمام مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب السم، ثنا يحيى بن حبيب، ثنا خالد بن الحارث به، رقم: ٢١٩٠.

قوله: «فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله ﷺ»: اللهوات: جمع لهاة بفتح اللام، وهي من كل ذي حلق اللحمة المشرفة على الحلق، وهي سقف الفم أيضاً، ويقال: هي ما بين منقطع أصل اللسان إلى منقطع القلب من أعلى الفم، وقيل: هي ما يبدو من الفم عند التبسم.

٧٤ ـ **قوله: «أخبرنا الحكم بن نافع»:**

البهراني، الإمام الحافظ الحجة أبو اليمان الحمصي، أحد الأئمة الثقات، والحفاظ الأثبات، تكلموا في حديثه عن شعيب لكون أكثر حديثه عنه إجازة، وأما هو فثقة بلا منازع، وحديثه عن شعيب في الصحيحين والدواوين الأخرى والله أعلم.

قوله: «أنا شعيب بن أبي حمزة»:

واسم أبي حمزة: دينار الأموي، الإمام المتقن، والحافظ المجود: أبو بشر الحمصي، أحد أثبت أصحاب الزهري وأتقنهم فيه، كانت كتبه نهاية في الحسن والإتقان والإعراب، قاله الحافظ الذهبي، وشبهه الإمام أحمد بالزبيدي، وجعله فوق يونس وعقيل.

قوله: «عن الزهري»:

هو محمد بن مسلم، ترجمته في حديث رقم: ٣٦، وحديثه هنا مرسل

كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يُحَدِّثُ: أَنَّ يَهُودِيَّةً مِنْ أَهْلِ خَيْبَرَ سَمَّتْ شَاةً مَصْلِيَّةً، ثُمَّ أَهْدَتْهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ الذِّرَاعَ، فَأَكَلَ مِنْهَا، وَأَكَلَ الرَّهْطُ مِنْ أَصْحَابِهِ مَعَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: ارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ، وَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ فَدَعَاهَا، فَقَالَ لَهَا: أَسَمَمْتِ هَذِهِ الشَّاةَ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَمَنْ أَخْبَرَكَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَخْبَرَتْنِي هَذِهِ فِي يَدَيَّ ـ لِلذِّرَاعِ ـ فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَاذَا أَرَدْتِ إِلَى ذَلِكَ؟ فَقَالَتْ: قُلْتُ: إِنْ كَانَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا اسْتَرَحْنَا مِنْهُ، فَعَفَا عَنْهَا

فإنَّه لم يدرك جابر بن عبد الله، وقد تابعه يونس، عن الزهري، أخرجه أبو داود هكذا مرسلاً.

وخالفهما سفيان بن حسين، فقال: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة مرة مرفوعاً ومرة مرسلاً أخرجهما أيضاً أبو داود في سننه في الديات، فيمن سقى رجلاً سمًّا أو أطعمه فمات أيقاد منه؟

وقال معمر: عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلاً، وسيأتي تفصيل ذلك وبيانه عند تخريج الحديث إن شاء الله.

قوله: «أن يهودية»:

تقدم الكلام على اسمها، وإنما سمَّت له ﷺ الذراع خاصة لعلمها بحبه الذراع حين سألت عما يعجبه من ذلك، وقد تقدم بيان ما في الذراع من الفوائد والصفات التي تجعله مفضلاً على غيره من سائر أعضاء الشاة في باب ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه حديث رقم: ٤٨.

قوله: «أخبرتني هذه في يديّ»:

وجه مطابقة الحديث للترجمة.

قوله: «فقلت: إن كان نبيًّا لم يضره»:

وفي رواية هشام بن زيد في الصحيحين أنها قالت: أردت لأقتلك. **فقال:**

رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُعَاقِبْهَا، وَتُوُفِّيَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، وَاحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كَاهِلِهِ مِنْ أَجْلِ الَّذِي أَكَلَ مِنَ الشَّاةِ، حَجَمَهُ أَبُو هِنْدٍ مَوْلَى بَنِي بَيَاضَةَ بِالْقَرْنِ وَالشَّفْرَةِ، وَهُوَ مِنْ بَنِي ثُمَامَةَ، وَهُمْ حَيٌّ مِنَ الأَنْصَارِ.

ما كان الله ليسلطك على ذلك... الحديث، وروى ابن سعد بأسانيد متعددة في هذه القصة أنه لمَّا سألها قالت: قتلت أبي وزوجي وعمي وأخي، ونلت من قومي ما نلت، فقلت: إن كان نبيًّا فسيخبره الذراع، وإن كان ملكاً استرحنا منه... الحديث.

ووقع في نسخة «ل»: لم تضره؛ بالتاء الفوقية، وهو محتمل لإمكان عود الضمير على الشاة المسمومة، ويكون بالياء التحتية على السم ذاته والله أعلم.

ومن فوائد الحديث: اختلاف العلماء في حكم من قتل بالسم، لاضطراب الروايات في فعل النبي ﷺ في المرأة اليهودية، فعن الحنفية: إنما تجب فيه الدية، قال الحافظ في الفتح: ومحل ذلك إذا استكرهه عليه اتفاقاً، وأما إذا دسه عليه ففيه اختلاف للعلماء، فإن ثبت أنه ﷺ قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك، اهـ.

والبحث يطول بسرد اختلاف العلماء في المسألة ومحله كتب الفقه، وفيما أشرنا إليه كفاية إن شاء الله.

قوله: «أبو هند مولى بني بياضة»:

اسمه: عبد الله، وقيل: يسار مولى فروة بن عمرو البياضي، تخلف عن بدر وشهد ما بعدها من المشاهد قال ابن الأثير: حجم النبي ﷺ في يافوخه من وجع كان به، وهو الذي قال فيه رسول الله ﷺ: **إنما أبو هند امرؤ من الأنصار فأنكحوه، وأنكحوا إليه يا بني بياضة**، اهـ.

وقد تقدم أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب فيمن سقى رجلاً سمًّا، أو أطعمه أيقاد منه؟ من طريق ابن وهب، عن يونس،

عن ابن شهاب به، رقم: ٤٥١٠، وهو منقطع، لأن الزهري لم يدرك جابر بن عبد الله وقد أخرجه أبو داود بتمامه هكذا مرسلاً، إلَّا أنه لم يقل في أبي هند أنه من بني ثمامة، ومن طريق أبي داود، أخرجه الحافظ البيهقي في الكبرى [٨/ ٤٦] كتاب الجنايات، باب من سقى رجلاً سمًّا، وفي الدلائل، باب ما جاء في الشاة التي سُمَّت للنبي ﷺ بخيبر [٤/ ٢٦٢].

نعم، ورواه سفيان بن حسين، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة نحو حديث جابر، أخرجه أبو داود في سننه من طرق عن عباد بن العوام عنه في الكتاب والباب المشار إليهما قريباً، رقم: ٤٥٠٩.

ورواه أيضاً ابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٠١] باب ذكر ما سم به رسول الله ﷺ، من طريق سعيد بن سليمان، عن عباد بن العوام به.

ورواه معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه، أخرجه أبو داود في سننه، في الكتاب والباب المشار إليهما قريباً، من طريق مخلد بن خالد، عن عبد الرزاق، عنه، رقم: ٤٥١٣.

قال أبو داود عقبه: ربَّما حدث عبد الرزاق بهذا الحديث عن معمر، عن الزهري مرسلاً، وربما حدث به عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، اهـ. باختصار، ثم رواه من طريق رباح، عن معمر، رقم: ٤٥١٤.

ورواه الحافظ البيهقي في الدلائل [٤/ ٢٦٠] من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق به، عن معمر، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب مرسلاً، قال الحافظ البيهقي: هذا مرسل، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن حمله عن جابر بن عبد الله، اهـ. قلت: حمله عن أبيه كما في رواية أبي داود. وعن جابر أيضاً أخرجه ابن سعد في طبقاته [٢/ ٢٠١] من طريق محمد بن عبد الله، عن الزهري، عنه، عن جابر بن عبد الله.

٧٥ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ

---

٧٥ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن صالح»:

هو كاتب الليث، تقدمت ترجمته هو وشيخه الليث بن سعد في حديث رقم: ٧.

قوله: «حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري»:

كنيته: أبو سعد المدني، واسم أبي سعيد: كيسان، وكان يسكن إلى جوار مقبرة بالمدينة، قال الحافظ الذهبي: هو الإمام المحدث الثقة، أحد أوعية العلم، حديثه مخرج في الصحاح، ثم تعقب قول ابن سعد: اختلط قبل موته بأربع سنين فقال: ما أحسبه روى شيئاً في مدة اختلاطه، وكذلك لا يوجد له شيء منكراً، ووثقه الحافظ في التقريب وقال: روايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة.

قوله: «عن أبي هريرة»:

هو الصحابي الجليل، والإمام الفقيه، سيد الحفاظ والمحدثين وإمامهم وقدوتهم: عبد الرحمن بن صخر الدوسي اليماني، وقد قيل في اسمه أقوال كثيرة أرجحها هذا، قال الحافظ الذهبي: حمل عن النبي ﷺ علماً كثيراً طيباً مباركاً فيه لم يلحق في كثرته، وكان حفظه الخارق من معجزات النبوة، روى عن الشافعي أنه قال: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره، قال الذهبي: وكان أبو هريرة طيب الأخلاق، قد جاع واحتاج، ولزم المسجد، وربما صرع من شدة الجوع فيمر المار فيجلس فوقه ليرقيه فيقول له أبو هريرة: ليس الذي ترى، إنما هو الجوع، وقد قال فيه النبي ﷺ: **أبو هريرة وعاء العلم**، اهـ. ومناقبه كثيرة.

قوله: «لما فتحت خيبر»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: لمَّا فتحنا خيبر؛ وخيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع، على ثمانية برد من المدينة إلى جهة

أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنَ الْيَهُودِ، فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ،

الشام، ويقال أيضاً: بينها وبين المدينة نحو مائة وعشرين ميلاً شمال المدينة، قال ابن إسحاق: **خرج النبي ﷺ في بقية شهر المحرم سنة سبع، فأقام يحاصرها بضع عشرة ليلة إلى أن فتحها، وكان معه ﷺ ألف وأربعمائة راجل، ومائتا فارس، ومعه أم سلمة زوجته**. وفي صحيح الإمام البخاري من حديث أنس: **أنه أتاها ليلاً، وكان إذا أتى قوماً ليلاً لم يقربهم حتَّى يصبح، فلما أصبح خرجت اليهود بمساحيهم ومكاتلهم، فلما رأوه قالوا: محمد والله، محمد والخميس. فقال النبي ﷺ: خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين**. وفي رواية: **فرفع يديه وقال: الله أكبر، خربت خيبر**.

والخميس: الجيش، سمي بذلك لأنه مقسوم بخمسة أقسام: المقدمة والساقة، والميمنة والميسرة، والقلب.

قوله: «فهل أنتم صادقيَّ»:

ووقع في رواية قتيبة عند البخاري والنسائي: صادقوني عنه؛ قال الحافظ: قال ابن التين: ووقع في بعض النسخ: صادقي؛ بتشديد الياء بغير نون ـ يعني كما وقع هنا ـ قال ابن التين: وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقوني، فحذفت النون للإضافة فاجتمع حرفا علة سبق الأول بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾، وفي حديث بدء الوحي: **أَوَمُخرجيَّ هم؟**

والمسألة من جهة العربية خرجها ابن مالك فلا إنكار على ما وقع عند الإمام البخاري، وقد أجاز بعض النحاة في جمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات مع النون والواو، فتكون النون الباقية هي نون الجمع.

فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ أَبُوكُمْ؟ قَالُوا: أَبُونَا فُلَانٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ، قَالُوا: صَدَقْتَ وَبَرِرْتَ، فَقَالَ لَهُمْ: هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: نَعَمْ، وإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَ فِي أَبِيْنَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَمَنْ أَهْلُ النَّارِ؟ فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيراً ثُمَّ تَخْلُفُونَا فِيهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اخْسَئُوا فِيهَا، وَاللهِ لَا نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبداً، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: هَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ:

قوله: «وَبَرِرْت»:
قال أهل اللغة: الأفصح كسر الراء الأولى، ويجوز فتحها من البر.

قوله: «فقالوا: نعم»:
زاد في رواية قتيبة، عن الليث عند الإمام البخاري: يا أبا القاسم.

قوله: «كما عرفت في أبينا»:
كذا في بعض الأصول وهو موافق لروايات الصحيح، ووقع في البعض الآخر: «آبائنا» وهو المثبت في المطبوعة.

قوله: «ثم تخلفونا»:
وفي رواية البخاري: ثم تخلفوننا.

قوله: «اخسئوا فيها»:
كما قال تعالى لأهل النار: ﴿قَالَ ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، وقد روى ابن إسحاق، عن سيف بن سليم، عن مجاهد، عن ابن عباس أن اليهود كانوا يقولون: هذه الدنيا سبعة الآف سنة، وإنما نعذب بكل ألف سنة يوماً في النار، وإنما هي سبعة أيام. فنزل قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا

هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِباً أَنْ نَسْتَرِيحَ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ.

ﭐلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً... ﴾ الآية، قال الحافظ في الفتح: وهذا سند حسن.

قوله: «هل جعلتم في هذه الشاة سمًّا؟»:

فيه إخباره ﷺ عن الغيب بما علَّمه الله وكشفه له، واعتراف اليهود له بصدقه مع معاندتهم له ومكابرتهم.

والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في الجزية، باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم؟، من طريق عبد الله بن يوسف، ثنا الليث به، رقم: ٣١٦٩، وأخرجه بتمامه أيضاً في الطب، باب ما يذكر في سم النبي ﷺ، من طريق قتيبة، ثنا الليث به، رقم: ٥٧٧٧، واختصره في المغازي، باب في الشاة التي سمت للنبي ﷺ، من طريق عبد الله بن يوسف المتقدم، رقم: ٤٢٤٩.

ورواه النسائي في التفسير من السنن الكبرى [٦/ ٤١٣] باب تفسير سورة «المؤمنون» وقوله تعالى: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا...﴾ الآية من طريق قتيبة بن سعيد، ثنا الليث به، رقم: ١١٣٥٥.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند [٢/ ٤٥١] من طريق حجاج بن محمد، أنا الليث به، رقم: ٩٨٢٦.

وقد أغنانا وجوده في الصحيح عن الإطالة في تخريجه وبالله التوفيق.

* * *

١٢ ـ بابٌ:
فِي سَخَاءِ النَّبِيِّ ﷺ

٧٦ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: مَا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً قَطُّ فَقَالَ: لَا.

قوله: «بابٌ»:

بالتنوين.

قوله: «في سخاء النبي ﷺ»:

كأنه يقصد القول بأن النبي ﷺ مع ما أوتي من الفضائل والمعجزات المتقدمة قد أوتي من محاسن الأخلاق وأمهاتها ما لم تجتمع لأحد من قبله ولا بعده، فالسخاء من جملة محاسن الأخلاق بل من معظمها، والبخل ضده، والسخاء: بذل ما يقتنى بغير عوض، وهو بمعنى الجود.

٧٦ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن يوسف»:**

هو الفريابي. و«**سفيان**»: هو الثوري، تقدمت ترجمتهما في أول حديث في هذا الكتاب، وقد حدث ابن عيينة أيضاً بهذا الحديث كما جاء في إحدى روايات مسلم، عن ابن المنكدر يأتي بيانها إن شاء الله.

قوله: «عن ابن المنكدر»:

هو الإمام الحافظ، المقرئ المجود: محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي، كنيته: أبو عبد الله المدني، أحد الأئمة العباد، والقراء الزهاد، قال الإمام مالك: كان ابن المنكدر سيد القراء، لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلَّا بكى. وقال يعقوب بن سفيان: هو غاية في الإتقان والحفظ والزهد حجة، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «شيئاً قط»:

كذا وقع في رواية لأبي الوليد الطيالسي وابن المبارك كلاهما عن سفيان،

وكذا عند مسلم من طريق ابن عيينة، ووقع في رواية أخرى لأبي الوليد، وابن المبارك، وعند البخاري من طريق محمد بن كثير جميعهم عن سفيان الثوري: ما سئل عن شيء قط، والمعنى: ما طلب منه شيء من أمر الدنيا كان عنده وليس عند السائل مع حاجة السائل له فمنعه، قال الحافظ في الفتح: ليس المراد أنه يعطي ما يطلب منه جزماً، بل المراد أنه لا ينطق بالرد، بل إن كان عنده أعطاه إن كان الإعطاء سائغاً وإلَّا سكت، وقد ورد ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه: إذا سئل فأراد أن يفعل قال: نعم؛ وإذا لم يرد أن يفعل سكت. قال: وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: معناه: لم يقل: لا منعاً للعطاء، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذاراً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ...﴾ الآية، ولا يخفى الفرق بين قول: لا أجد ما أحملكم؛ وبين: لا أحملكم؛ قال الحافظ: لكن يشكل على ما تقدم أن في حديث الأشعري أنه ﷺ حلف لا يحملهم فقال: والله لا أحملكم؛ فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك، أو حيث كان المقام لا يقتضي الاقتصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل، كأن يكون لم يعرف العادة، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتمادى على السؤال مثلاً، ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل، اهـ.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الإمام العارف بالله السهروردي في العوارف [/ ٢٦٢].

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل، من طريق محمد بن كثير، عن سفيان به، رقم: ٦٠٣٤.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَعَدَ.

٧٧ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِمْرَانَ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ زَمْعَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَيِيًّا،

وأخرجه مسلم في الفضائل، باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً قط فقال: لا. من طرق عن سفيان الثوري، به، رقم: ٢٣١١، وأخرجه أيضاً من طرق عن ابن عيينة بمثله.

قوله: «إذا لم يكن عنده وعد»:

يشير إلى ما رواه عن شيخه ابن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: **قال لي رسول الله ﷺ: لو قد جاءنا مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا، وقال بيديه جميعاً، فقبض النبي ﷺ قبل أن يجيء**... الحديث، أخرجه مسلم في صحيحه، والبخاري من طريق روح عن ابن المنكدر، زاد مسلم في رواية أخرى عن ابن المنكدر: **فقال أبو بكر: من كان له على النبي ﷺ دين أو كانت له قبله عدة فليأتنا**... الحديث.

٧٧ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن عمران»:**

هو ابن أبي علي الأسدي مولاهم، أحد شيوخ المصنف الثقات، وقد روى عنه البخاري خارج الصحيح، وأبو داود الطيالسي اسمه: سليمان بن داود، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ١٦.

قوله: «عن زمعة»:

هو ابن صالح، ترجمته في حديث رقم: ٥١، وأبو حازم: اسمه: سلمة بن دينار ترجمته في حديث رقم: ٤٤.

قوله: «حييًّا»:

أي: شديد الحياء، لا يكاد يرد سائلاً ولو في شيء هو بحاجة إليه ﷺ، ففي صحيح البخاري من حديث أبي غسان، عن أبي حازم،

لَا يُسْأَلُ شَيْئاً إِلَّا أَعْطَى.

عن سهل بن سعد قال: **جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ببردة فقالت: يا رسول الله أكسوك هذه. فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فلبسها، فرآها عليه رجل من الصحابة فقال: يا رسول الله، ما أحسن هذه فأكسنيها. فقال: نعم. فلما قام النبي ﷺ لامَه أصحابُه فقالوا: ما أحسنت حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه. فقال: رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ لعلِّي أكفن فيها.** وفي شمائل الترمذي من حديث زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه: **أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فسأله أن يعطيه فقال النبي ﷺ: ما عندي شيء ولكن ابتع عليّ فإذا جاء شيء قضيته. فقال عمر: يا رسول الله، قد أعطيته فما كلفك الله ما لا تقدر عليه. فكره النبي ﷺ قول عمر، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أنفق ولا تخف من ذي العرش إقلالاً. فتبسم رسول الله ﷺ، وعرف في وجهه البشر لقول الأنصاري، ثم قال ﷺ: بهذا أمرت.**

قلت: وصدق الفرزدق حين قال:

ما قال لا قط إلَّا في تشهده لولا التشهد كانت لاؤه نعم.

وقال آخر:

ما قال لا قط إلَّا في تشهده ولا نعم قط إلَّا جاءت النعم

قوله: «إلا أعطى»:

والحديث صحيح لغيره، فقد توبع زمعة كما سترى، ومن ضعفه بزمعة لم يصب لوجود المتابع له فيها.

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [٦/ ٢١٩] بسياق أطول منه وفيه قصة الحلة التي أهدتها له المرأة، من طريق أبي عامر العقدي عن زمعة، رقم: ٥٩٢٠.

٧٨ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ،

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٥/ ١٣١]: فيه زمعة بن صالح وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله ثقات، اهـ.
تابعه أبو غسان، عن أبي حازم، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل، وقد سقته قريباً بطوله، والله أعلم.

٧٨ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي خلف»**:
السلمي، أحد الأئمة الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، وعبد الرحمن بن محمد: هو المحاربي، أحد رجال الستة، ممن رمي بالتدليس، وقد عنعن هنا كما ترى، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٦.
قوله: «عن محمد بن إسحاق»:
هو ابن يسار القرشي مولاهم، الإمام العلامة، والمحدث الإخباري، صاحب السير والمغازي، كنيته: أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله المدني، مولده سنة ثمانين، يقال: رأى أنس بن مالك، فهو على هذا في صغار التابعين، أثنى عليه الإمام الشافعي وقال: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على ابن إسحاق. اختلف في الاحتجاج به، ورمي بالتشيع والقدر، دافع عنه ابن حبان كثيراً، وحسن بعضهم حديثه إذا بين السماع ولم يعنعن، قال الحافظ السخاوي: الذي استقر عليه الأمر فيه أنه صالح الحديث، وهو في المغازي أقوى منه في الأحكام.
قوله: «حدثني عبد الله بن أبي بكر»:
هو ابن محمد بن عمرو بن حزم، الإمام الحافظ، أحد علماء المدينة وفقهائها، كنيته: أبو محمد الأنصاري، أحد ثقات التابعين، قال الإمام مالك رحمه الله مثنياً عليه: كان رجل صدق كثير الحديث، من أهل العلم

عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ: زَحَمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَفِي رِجْلِي نَعْلٌ كَثِيفَةٌ، فَوَطِئْتُ بِهَا عَلَى رِجْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَنَفَحَنِي نَفْحَةً بِسَوْطٍ فِي يَدِهِ وَقَالَ: بِسْمِ اللهِ أَوْجَعْتَنِي، قَالَ: فَبِتُّ لِنَفْسِي لَائِماً أَقُولُ: أَوْجَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَبِتُّ بِلَيْلَةٍ كَمَا يَعْلَمُ اللهُ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا رَجُلٌ يَقُولُ: أَيْنَ فُلَانٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: هَذَا وَاللهِ الَّذِي كَانَ مِنِّي بِالأَمْسِ، قَالَ: فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مُتَخَوِّفٌ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّكَ وَطِئْتَ بِنَعْلِكَ عَلَى رِجْلِي بِالأَمْسِ فَأَوْجَعْتَنِي، فَنَفَحْتُكَ نَفْحَةً بِالسَّوْطِ، فَهَذِهِ ثَمَانُونَ نَعْجَةً فَخُذْهَا بِهَا.

والبصيرة. وقال ابن عبد البر: كان من أهل العلم، ثقة فقيهاً محدثاً مأموناً حافظاً، وهو حجة فيما نقل وحمل.

قوله: «عن رجل من العرب»:

له صحبة، لم أقف على اسمه، لم يخرج حديثه أبو نعيم، ولذلك لم يذكره ابن الأثير في الأسد، لكن في مغازي الواقدي أن القصة وقعت لثلاثة من الصحابة: لأبي رهم الغفاري وعبد الله بن أبي حدرد وأبي زرعة الجهني كما سيأتي.

قوله: «فنفحني نفحة»:

النفح: الضرب والرمي، قال ابن الأثير: ومنه قوله ﷺ في الحديث: **إن جبريل مع حسان ما نافح عني**؛ أي: دافع، يريد بمنافحته هجاء المشركين ورده على أشعارهم، ومنه حديث علي يوم صفين: **نافحوا بالظبا**؛ أي: قاتلوا بالسيوف.

والحديث أخرجه من طريق المصنف: الإمام العارف بالله السهروردي في العوارف [/ ٢٤٧].

تابعه سلمة، عن ابن إسحاق، أخرجه من طريقه ابن جرير في تاريخه [٣/ ٩٣].

وقال الواقدي في المغازي [٣/ ٩٣٩]:

فبينا رسول الله ﷺ يسير وأبو رهم الغفاري إلى جنب رسول الله ﷺ على ناقة له، وفي رجليه نعلان له غليظتان، إذ زحمت ناقته ناقة رسول الله ﷺ ويقع حرف نعله على ساقه فأوجعه، فقال رسول الله ﷺ: أوجعتني، أخر رجلك؛ وقرع رجله بالسوط، قال: فأخذني من أمري ما تقدم وما تأخر، وخشيت أن ينزل فيَّ القرآن لعظيم ما صنعت؛ فلما أصبحنا بالجعرانة، خرجت أرعى الظهر وما هو يومي، فرقاً أن يأتي النبي ﷺ، ورسول الله ﷺ يطلبني، فلما روحت الركاب سألت، فقالوا: طلبك رسول الله ﷺ. فجئته وأنا أترقب فقال: إنك أوجعتني برجلك فقرعتك بالسوط، فخذ هذه الغنم عوضاً من ضربتي.

قال أبو رهم: فكان رضاه ﷺ عني أحب إليّ من الدنيا وما فيها.

قال الواقدي: وكان عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي يقول: **كنت مع النبي ﷺ في مسيره وهو يحادثني، فجعلت ناقتي تلصق بناقته ﷺ، وكانت ناقتي ناقة شهمة، فجعلت أريد أن أنحيها فلا تطاوعني، فلصقت بناقة النبي ﷺ وأصيبت رجله فقال: أخ، أوجعتني! فرفع رجله ﷺ من الغرز كأنها جمارة، ودفع ﷺ رجلي بمحجن كان في يده، فمكث ساعة لا يتحدث، فوالله ما نزلت حتَّى ظننت أن سينزل فيّ عذاب، قال: فلما نزلنا قلت لأصحابي: إني أرعى لكم ـ ولم يكن ذلك اليوم يوم رعيتي ـ. فلما أرحت الظهر عليهم قلت: هل جاء أحد يبغيني؟ فقالوا: رسول الله ﷺ جاء يبغيك. فقلت في نفسي: هي والله هي. قلت: من جاء؟، قالوا: رجل من الأنصار. قال: فكان أكره إليّ، وذلك أن الأنصار كانت فيهم غلظة، قال: ثم جاء بعد رجل من قريش يبغيني،**

٧٩ ـ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ،

قال: فخرجت خائفاً حتَّى واجهت رسول الله ﷺ فجعل يبتسم في وجهي، وقال: أوجعتك بمحجني البارحة؟ ثم قال: خذ هذه القطعة من الغنم. قال: فأخذتها فوجدتها ثمانين شاة ضائنة.

قال الواقدي: وكان أبو زرعة الجهني يقول: لمَّا أراد رسول الله ﷺ أن يركب من قرن راحلته القصواء وطئت على يديها والزمام في يدي مطوي، فركب على الرحل وناولته الزمام ودرت من خلفه فخلف الناقة بالسوط كل ذلك يصيبني، فالتفت إليّ فقال: أصابك السوط؟، قلت: نعم بأبي أنت وأمي. قال: فلما نزل الجعرانة إذا ربضة من الغنم ناجية من الغنائم فسأل عنها صاحب الغنائم فخبره عنها بشيء لا أحفظه، ثم صاح: أين أبو زرعة؟ قال قلت: ها أنا ذا. قال: خذ هذه الغنم بالذي أصابك من السوط أمس. قال: فعددتها فوجدتها عشرين ومائة رأس؛ قال: فتأثلت بها مالاً.

٧٩ ـ قوله: «أخبرنا يعقوب بن حميد»:

هو ابن كاسب، الإمام الحافظ المحدث الكبير: أبو الفضل المدني، نزيل مكة، أحد أئمة الأثر على كثرة مناكير له قاله الحافظ الذهبي، وقال أيضاً: روى عنه ابن ماجه، والبخاري خارج الصحيح، وفي الصحيح فيما يغلب على ظني، فقد قال في موضعين من صحيحه من الصلح، وفيمن شهد بدراً: حدثنا يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سعد، فالراجح أنه ابن كاسب، وقال قائل: هو يعقوب الدورقي. وهو بعيد، وما أجزم بأن الدورقي سمع إبراهيم بن سعد، ويحتمل، فأما من قال: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد فقد أخطأ، فإنَّ البخاري لم يدركه، ومنهم من جوز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري أحد الضعفاء، اهـ. ووثقه ابن معين، وقال البخاري: لم نر إلَّا خيراً. وضعفه أبو حاتم، وفي التقريب: صدوق ربَّما وهم، فالله أعلم.

ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلام قَالَ: مَا فِي الأَرْضِ أَهْلُ عَشَرَةِ أَبْيَاتٍ إِلَّا قَلَّبْتُهُمْ، فَمَا وَجَدْتُ أَحَداً أَشَدَّ إِنْفَاقاً لِهَذَا المَالِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ.

قوله: «ثنا عبد العزيز بن محمد»:

الدراوردي: الإمام: أبو محمد الجهني مولاهم، المدني، ودراورد قرية بخراسان، وهو أحد رجال الستة، أخرج له البخاري مقروناً بغيره، تكلم فيه البعض لسوء حفظه، قال الإمام أحمد: كان إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم، وقال أبو زرعة: سيِّئ الحفظ. قال الحافظ الذهبي: حديثه في دواوين الإسلام الستة لكن البخاري روى له مقروناً بغيره، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن، اهـ.

قوله: «عن ابن أخي الزهري»:

هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهري، المدني، لازم عمه وحدث عنه كثيراً، وتفرد عنه بثلاثة أحاديث تستغرب قاله الحافظ الذهبي، وكان غنيًّا صاحب ثروة ودنيا، قتله ابنه وغلمانه لأجل ماله، ثم إنهم ظفروا بالغلمان فقتلوا به. قال ابن معين وأبو حاتم: ليس بالقوي؛ زاد أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً، ولا رأيت له حديثاً منكراً فأذكره إذا روى عنه ثقة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق له أوهام.

قوله: «فما وجدت أحداً أشد إنفاقاً لهذا المال»:

قال الحافظ ابن كثير: وكيف لا يكون كذلك وهو رسول الله ﷺ المجبول على أكمل الصفات، الواثق بما في يدي الله، الذي أنزل الله عليه في محكم كتابه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ. . .﴾ الآية، كيف وهو القائل

١٣ ــ بابٌ:
فِي تَوَاضُعِ النَّبِيِّ ﷺ

٨٠ ــ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى،

لمؤذنه: **أنفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً**. وهو القائل: **ما من يوم يصبح العباد فيه إلَّا وملكان يقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفاً؛ ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً**. وفي الحديث الآخر: **لا توعي فيوعي الله عليك، ولا توكي فيوكي الله عليك**. وفي الصحيح قال: **يقول تعالى: يا ابن آدم أَنفق أُنفق عليك**. قال: فكيف لا يكون أكرم الناس وأشجع الناس، وهوالمتوكل الذي لا أعظم منه في توكله، الواثق برزق الله ونصره، المستعين بربه في جميع أمره، ثم إنه قد كان قبل بعثته، وقبل هجرته ملجأ الفقراء والأرامل والأيتام والضعفاء والمساكين كما قال عمه أبو طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل
يلوذ به الهلاك من آل هاشم فهم عنده في نعمة وفواضل

وحديث الباب معضل، كما ترى، أخرجه من طريق المصنف: الإمام العارف بالله السهروردي في العوارف [/ ٢٦٢]، ولم أقف عليه عند غير المصنف.

* * *

قوله: «باب في تواضع النبي ﷺ»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: باب في تواضع رسول الله ﷺ.

٨٠ ــ **قوله: «أخبرنا محمد بن حميد»:**

هو الرازي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٥.

قوله: «ثنا الفضل بن موسى»:

السيناني، الإمام الحافظ الثبت: أبو عبد الله المروزي، وسينان قرية من

ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ الذِّكْرَ،

أعمال مرو، وهو ممن أثنى عليه الأئمة حتَّى بالغ بعضهم فقال: هو أثبت من ابن المبارك، قال إسحاق بن راهويه: كتبت العلم، فلم أكتب عن أحد أوثق في نفسي من هذين الرجلين: الفضل بن موسى، ويحيى بن يحيى التميمي. قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت ربَّما أغرب.

قوله: «ثنا الحسين بن واقد»:

المروزي، الإمام الكبير، قاضي مرو: أبو عبد الله القرشي، أحد الأئمة القراء، قال الحافظ الذهبي: كانت له جلالة عجيبة وفضل، حكي عنه أنه قال: قرأت على الأعمش فقال لي: ما قرأ علي أحد أقرأ منك. علق له البخاري، واحتج به مسلم وهو كذلك، قال الحافظ في التقريب: ثقة له أوهام.

قوله: «عن يحيى بن عقيل»:

الخزاعي، البصري، نزيل مرو، معدود في الطبقة الثالثة من التابعين، وهو من رجال مسلم، قال ابن معين: ليس به بأس. وقال في التقريب: صدوق. وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «عن عبد الله بن أبي أوفى»:

أحد الصحابة أهل بيعة الرضوان رضوان الله عليهم أجمعين، قال الحافظ الذهبي: فاز عبد الله بالدعوة النبوية حيث أتى النبي ﷺ بزكاة والده فقال النبي ﷺ: اللهم صل على آل أبي أوفى. وكان عبد الله قد كبر وكف بصره، وتوفي بالكوفة ويقال: هو آخر من مات بها من الصحابة.

قوله: «كان النبي ﷺ يكثر الذكر»:

لأن خلقه ﷺ القرآن، وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۞ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾،

وَيُقِلُّ اللَّغْوَ،

وكيف لا يكون ﷺ كذلك وهو الذي حرض أمته على الإكثار من الذكر ورغبها فيه وحثها عليه، روى الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **ألا أنبئكم بخير أعمالكم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والفضة، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فيضربوا أعناقكم وتضربوا أعناقهم.** قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ **قال: ذكر الله عز وجل.** لفظ الإمام أحمد، وفضائل الذكر كثيرة، وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول: ما شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله. فينبغي على المسلم أن يقتدي بنبيه ﷺ فيما ورد في حديث الباب من الخصال.

قوله: «ويقل اللغو»:

لما ثبت وتقدم من أنه ﷺ كان خلقه القرآن، وقد أنزل الله عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ. . .﴾ الآية، وقد نهانا عنه ﷺ ففي صحيح مسلم من حديث المغيرة بن شعبة قال: **سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله تبارك وتعالى حرم ثلاثة، ونهى عن ثلاثة.** . . الحديث، وفيه: **ونهى عن قيل وقال وإضاعة المال، وإلحاف السؤال.** فلما كان ﷺ القدوة الحسنة للمؤمنين في جميع أفعاله، كان يقله لما فيه من السلامة والنجاة قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾، روى الترمذي وأحمد وغيرهما من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: **قلت: يا رسول الله، ما النجاة؟ قال: املك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك.** حسنه الترمذي، وروى الإمام أحمد من حديث جابر بن سمرة قال: **كان رسول الله ﷺ طويل الصمت.**

وَيُطِيلُ الصَّلَاةَ، وَيُقْصِرُ الْخُطْبَةَ، وَلَا يَأْنَفُ وَلَا يَسْتَنْكِفُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَ الأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ فَيَقْضِيَ لَهُمَا حَاجَتَهُمَا.

قوله: «ويطيل الصلاة»:

يعني: بالنسبة إلى الخطبة يوم الجمعة لقوله بعد ذلك: ويقصر الخطبة، لا أنه كان يطيل الصلاة مطلقاً وإن ثبت ذلك عنه ﷺ أحياناً، فإنَّه كان صاحب أحوال ومعرفة، قد كشف له عن أحوال المأمومين خلفه، فكان تارة يطيل الصلاة وتارة يخففها، قال الإمام النووي رحمه الله: اختلاف قدر قراءته ﷺ في الأحاديث كان بحسب الأحوال، فكان النبي ﷺ يعلم من حال المأمومين في وقت أنهم يؤثرون التطويل فيطول، وفي وقت لا يؤثرونه لعذر فيخفف، وفي وقت يريد إطالتها فيسمع بكاء الصبي فيخففها كما ثبت في الصحيحين، اهـ. وقوله: يطيل الصلاة؛ يعارضه في الظاهر قول جابر بن سمرة: كانت صلاته قصداً وخطبته قصداً، لكن قال النووي: لا مخالفة بينهما لأن المراد بالإطالة بالنسبة إلى الخطبة لا التطويل الذي يشق على المؤتمين.

قوله: «ولا يأنف»:

بفتح النون من الأنفة، قال ابن الأثير: يقال: أنف من الشيء يأنف أنفاً إذا كرهه وشرفت نفسه عنه. وأما الاستنكاف فهو الامتناع عن فعل الشيء استكباراً، قال بعضهم: الاستنكاف والاستكبار واحد ومنه قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ...﴾ الآية، قال الزجاج: أصله في اللغة من نكفت الدمع إذا نحيته بإصبعك من خدك، وتأويل لن يستنكف أي لن ينقبض ولن يمتنع من عبودية الله.

قوله: «ولا يستنكف»:

قال الشيخ القاري في شرحه للمشكاة بعد أن عزاه للنسائي والمصنف: وفي الجامع ـ يعني للمصنف ـ بزيادة العبد بعد قوله: والمسكين، ولم أره

في الأصول الخطية التي بين يدي، ويبعد ما قاله قوله بعد ذلك بصيغة التثنية: فيقضي لهما حاجتهما؛ فلو صح ما قاله لكان الأولى أن يقال: فيقضي لهم حاجتهم؛ أو يقال كما جاء في رواية النسائي بصيغة الإفراد: فيقضي له حاجته؛ لكن جاء ذكر العبد في رواية الحاكم دون ذكر المسكين، فالله أعلم، وقوله: لا يأنف ولا يستنكف؛ هو الشاهد هنا.

وإسناد حديث الباب إسناد حسن، رجاله رجال مسلم، سوى محمد بن حميد الرازي أحد الحفاظ المضعفين، وقد روى المصنف عن محمد بن حميد اليشكري أبي سفيان المعمري أحد الثقات الأثبات لكنه في هذا الموضع محمد بن حميد الرازي الضعيف، وقد تابعه بحمد الله عن الفضل بن موسى: إسحاق بن راهويه، والحسين بن حريث الخزاعي ومحمد بن عبد العزيز بن غزوان، وهؤلاء من رجال الصحيح.

فأما حديث إسحاق بن راهويه، فأخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب صفته ﷺ وأخباره، رقم: ٦٤٣٣.

وأما حديث الحسين بن حريث الخزاعي فأخرجه الترمذي في العلل [٩٠٦/٢] وقال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن، وهو حديث الحسين بن واقد تفرد به.

نعم، وحديث الحسين بن حريث أخرجه أيضاً ـ فيما أعتقد ـ ابن حبان في صحيحه إلَّا أنه وقع سقط في إسناد حديثه، قال ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، ذكر الخبر المدحض، قول من زعم أن يحيى بن عقيل لم ير أحداً من الصحابة: حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثنا أبو عمار الحسين بن واقد، عن يحيى بن عقيل قال: سمعت ابن أبي أوفى يقول: فذكره رقم: ٦٤٢٤. هكذا وقع في جميع النسخ المطبوعة من الكتاب.

يقول الفقير خادمه: والمتأمل في هذا الإسناد يتضح له أن فيه سقطاً، فبين محمد بن إسحاق بن خزيمة والحسين بن واقد مفازة، فكيف يقع لابن خزيمة التصريح بالسماع منه في هذا الحديث، أيضاً الحسين بن واقد كنيته: أبو عبد الله، ولم أر لمن ترجم له فكناه بأبي عمار، وأبو عمار هي كنية الحسين بن حريث، والحسين بن حريث الخزاعي مذكور في جملة شيوخ ابن خزيمة، فتبين بهذا أن الحسين بن حريث، والفضل بن موسى قد سقطا جميعاً من إسناد ابن حبان في هذا الحديث، والله أعلم.

وأما حديث محمد بن عبد العزيز بن غزوان فأخرجه النسائي في سننه، كتاب الجمعة، باب ما يستحب من تقصير الخطبة، رقم: ١٤١٤.

وتابع الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد: علي بن الحسين بن واقد، أخرج حديثه الحاكم في المستدرك [٢/ ٦١٤] وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي في التلخيص فذهلا جميعاً، كون أحمد بن نصر الخزاعي الراوي عن علي بن الحسين لم يخرجا له شيئاً، وبقية رجاله على شرط مسلم، لكن صحح حديث الباب الحافظ العراقي فيما ذكره الشوكاني في النيل، والسيوطي في الجامع الصغير.

هذا وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، فروى ابن مهدي قال: ثنا شعبة، عن قتادة قال: سمعت عبد الله بن أبي عتبة يقول: سمعت أبا سعيد الخدري يقول؛ فذكر مثل حديث الباب، رواه الحاكم في مستدركه وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص، وهو كما قالا؛ والله أعلم.

* * *

١٤ ــ بابٌ:
فِي وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ

٨١ ــ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ:

---

٨١ ــ قوله: «حدثنا سليمان بن حرب»:

ابن بجيل الأزدي، الإمام الحافظ الثقة: أبو أيوب البصري، قاضي مكة وأحد مشايخ الإسلام، قال الإمام أحمد: كتبنا عن سليمان وابن عيينة حي. وقال أبو حاتم الرازي: سليمان بن حرب إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال وفي الفقه، وما هو بدون عفان ولعله أكثر منه، وقد ظهر من حديثه نحو عشرة آلاف، وما رأيت في يده كتاباً قط، ولقد حضرت مجلسه فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألفاً، وكان لا يسأل عن حديث إلَّا حدث من حفظه، وكان سليمان قل من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة ثبتاً.

وتقدمت ترجمة حماد بن زيد في حديث رقم: ٦٧، وأيوب: هو السختياني في حديث رقم: ١٣، وعكرمة مولى ابن عباس في حديث رقم: ٥٠.

قوله: «قال العباس»:

هو عم رسول الله ﷺ وصاحبه وصنو أبيه، ولد قبل عام الفيل بثلاث سنين، أسلم قبل الهجرة، وكتم ذلك، وخرج يوم بدر مكرهاً فأسر ثم فدى نفسه بمئة أوقية من ذهب فيما رواه ابن إسحاق، وكان العباس رضي الله عنه صاحب مناقب وفضائل ويكفيه شرفاً وفخراً أنه عم النبي ﷺ، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **أما شعرت أن عم الرجل صنو**

لَأَعْلَمَنَّ مَا بَقَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِينَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَرَاهُمْ قَدْ آذَوْكَ، وَآذَاكَ غُبَارُهُمْ فَلَوِ اتَّخَذْتَ عَرِيشاً تُكَلِّمُهُمْ مِنْهُ؟ فَقَالَ: لَا أَزَالُ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ يَطَؤُونَ عَقِبِي وَيُنَازِعُونِي رِدَائِي، حَتَّى يَكُونَ اللهُ

أبيه. وفي مستدرك الحاكم من حديث سعد قال: **كنا مع النبي ﷺ في نقيع الخيل فأقبل العباس فقال النبي ﷺ: هذا العباس عم نبيكم أجود قريشاً كفًّا وأوصلها**. وروى الزبير بن بكار من حديث ابن عمر قال: استسقى عمر عام الرمادة بالعباس فقال: اللهم هذا عم نبيك نتوجه إليك به فاسقنا؛ فما برحوا حتَّى سقاهم الله. وهذا ثابت في صحيح البخاري من حديث أنس رضي الله عنه بنحوه.

قوله: «ما بقاء النبي ﷺ فينا»:

وقع في النسخ المطبوعة ـ تبعاً لنسخة الشيخ صدّيق خان ـ: ما بقاء رسول الله ﷺ، وفيها أيضاً: «إني رأيتهم» بدل «إني أراهم».

قوله: «فلو اتخذت عريشاً»:

وقال سفيان بن عيينة، عن أيوب: «لو اتخذت عريشاً يظلك...» الحديث، وقال معمر، عن أيوب: «لو اتخذت شيئاً تجلس عليه يدفع عنك الغبار، ويرد عنك الخصم...» الحديث.

قوله: «يطؤون عقبي»:

وفي رواية داود بن علي الآتية عند المصنف: وأطأ أعقابهم أي: أتبعهم تارة، ويتبعوني أخرى، قال ابن الأثير: ومنه قول عمار لمن وشى به إلى عمر رضي الله عنه: اللهم إن كان كذب فاجعله موطأ العقب؛ دعا عليه بأن يكون ذا مال وسلطان فيتبعه الناس ويمشون وراءه، اهـ. زاد معمر، عن أيوب بعد قوله: وينازعوني ردائي: «ويغشاني غبارهم».

هُوَ الَّذِي يُرِيحُنِي مِنْهُمْ، قَالَ: فَعَلِمْتُ أَنَّ بَقَاءَهُ فِينَا قَلِيلٌ.

قوله: «هو الذي يريحني منهم»:

زاد ابن أبي عروبة، عن أيوب: فمن كذب عليّ فموعده النار.

قوله: «فعلمت أن بقاءه فينا قليل»:

زاد معمر: فلما توفي رسول الله ﷺ قام عمر فقال: إن رسول الله ﷺ لم يمت، ولكن صعق كما صعق موسى، والله إني لأرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتَّى يقطع أيدي رجال وألسنتهم من المنافقين، يقولون إن رسول الله ﷺ قد مات. فقام العباس بن عبد المطلب فقال: أيها الناس هل عند أحد منكم عهد أو عقد من رسول الله ﷺ؟ قالوا: اللهم لا. قال: فإنَّ رسول الله ﷺ لم يمت حتَّى وصل الحبال، ثم حارب، وواصل وسالم، ونكح النساء وطلق، وترككم عن حجة بينة، وطريق ناهجة، فإن يك ما تقول يا ابن الخطاب حقًّا فإنَّه لن يعجز الله أن يحثوا عنه فيخرجه إلينا، وإلا فخلِّ بيننا وبين صاحبنا فإنَّه يأسن كما يأسن الناس.

والحديث اختصره المصنف هنا، وأعاده برقم: ٩٠ مطولاً بهذا الإسناد، وهو إسناد على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع، وقد وصله أحد الرواة الثقات كما سأبينه قريباً.

تابعه عن أيوب:

١ ـ معمر بن راشد، أخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤] كتاب المغازي، باب مرض رسول الله ﷺ وفيه الزيادة التي ذكرتها.

٢ ـ إسماعيل بن علية، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٣/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧] كتاب الزهد، رقم: ١٦٢٧٣.

٣ ـ وهيب بن الورد، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [٢/ ١٩٣] ذكر ما قرب لرسول الله ﷺ من أجله.

٨٢ ـ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى،

---

* ورواه أيضاً ابن عيينة واختلف عليه فيه:
ـ فرواه أحمد بن عبدة، عنه، عن أيوب، عن عكرمة قال: قال العباس، فتابع الرواة عن أيوب.
ـ ورواه أبو غسان مالك بن إسماعيل ـ وهو من الثقات المتقنين المحتج بهم في الصحيحين ـ عن ابن عيينة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال العباس فذكره، وهذا متصل، وأهل الصنعة يقولون: الحكم للثقة المتقن، وهو كذلك سيما وقد تابعه الحارث بن عمير وابن أبي عروبة عن أيوب.
أما حديث أحمد بن عبدة، فأخرجه البزار في مسنده [٣/ ١٥٦ كشف الأستار] رقم: ٢٤٦٧، وأخرج أيضاً حديث مالك بن إسماعيل في [٣/ ١٥٦ كشف الأستار] رقم: ٢٤٦٦.
قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٢١]: رجاله رجال الصحيح.
وأما حديث الحارث بن عمير فأخرجه ابن حبان في المجروحين [١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤] وقال عقبه: تفقدت هذا الكلام فوجدت له أصلاً من حديث حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة أن العباس أو ابن العباس قاله، اهـ. كأنه لم يقف على رواية مالك بن إسماعيل.
وأما حديث ابن أبي عروبة فأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات برقم: ٣١٠.
٨٢ ـ **قوله: «أخبرنا الحكم بن موسى»:**
البغدادي، الإمام المحدث، والحافظ الحجة: أبو صالح القنطري، أحد العباد الزهاد، روى عنه الإمام أحمد وأثنى عليه وقال: ليس به بأس. وروى عنه الشيخان، وقال علي بن المديني: حدثنا أبو صالح الشيخ الصالح. ووثقه ابن معين، والعجلي وغيرهما، وقال صالح جزرة: ثقة مأمون ممن تقطع من العبادة.

ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ دَاودَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَحْجُبُكَ؟ فَقَالَ: لَا، دَعُوهُمْ يَطَؤُوْنَ عَقِبِي وَأَطَأُ أَعْقَابَهُمْ حَتَّى يُرِيحَنِي اللهُ مِنْهُمْ.

قوله: «ثنا يحيى بن حمزة»:

الحضرمي، الإمام الحافظ الثقة: أبو عبد الرحمن الدمشقي قاضيها، وأحد الأعلام، وثقه غير واحد، وحديثه في الكتب الستة، وكان قد رمي بالقدر، قال الحافظ الذهبي: دام على القضاء ثلاثين عاماً وكان ثبتاً في الحديث، وهو وإن كان يميل إلى القدر فلم يكن داعية.

قوله: «عن الأوزاعي»:

هو شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، الإمام الفقيه، مولده في حياة الصحابة سنة ثمان وثمانين ببعلبك، والأوزاع: بطن من همدان، قال البخاري: لم يكن من الأوزاع بل نزل فيهم. وقال مالك رحمه الله: الأوزاعي إمام يقتدى به. وقال الشافعي رحمه الله: ما رأيت رجلاً أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي. وقال إسماعيل بن عياش: سمعت الناس يقولون في سنة أربعين ومئة: الأوزاعي اليوم عالم الأمة. وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «عن داود بن علي»:

ابن عبد الله بن عباس الهاشمي، الأمير: أبو سليمان المكي، ولي إمرة الكوفة زمن السفاح، وولي المدينة أيضاً، ولم يكن من المكثرين في الحديث، قال ابن معين: شيخ هاشمي إنما يحدث بحديث واحد، قال ابن عدي: أظن الحديث في عاشوراء، وقد روى غير هذا الحديث الواحد بضعة عشر حديثاً، وقال الذهبي: كان داود ذا بأس وسطوة وهيبة وجبروت وبلاغة وقيل: كان يرى القدر، وقال في موضع آخر: ليس حديثه بحجة.

٨٣ ـ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ عَدِيٍّ، ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أُنَيْسِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ:

ليس له عند المصنف سوى هذا الموضع، وحديثه شاهد للحديث المتقدم كما ترى.

نعم، وفي الباب عن الحسين بن علي مرسلاً، عزاه صاحب الكنز [٤/ ٣٧٦] إلى ابن عساكر في تاريخه.

٨٣ ـ **قوله: «أخبرنا زكرياء بن عدي»:**

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٩.

قوله: «ثنا حاتم بن إسماعيل»:

المدني، الإمام الحافظ: أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، الكوفي مولى بني عبد المدان، أحد رجال الستة المحتج بهم، يقال: كانت فيه غفلة ولا تثبت ولذلك أنكرها الإمام أحمد فقال: زعموا أن حاتماً فيه غفلة إلَّا أن كتابه صحيح. وقال الدارقطني: ثقة وزيادته مقبولة. ووثقه العجلي وغير واحد: الذهبي في تاريخه وكاشفه، وقال في الميزان: ثقة مشهور صدوق. أمَّا الحافظ ابن حجر فلم ينصفه في تقريبه بقوله: صدوق يهم.

قوله: «عن أنيس بن أبي يحيى»:

الأسلمي مولاهم، أحد الثقات، من رجال أبي داود والنسائي، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «عن أبيه»:

اسمه: سمعان، وكنيته: أبو يحيى الأسلمي مولاهم، من رجال الأربعة، قال النسائي: لا بأس به، ووثقه ابن حبان، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَنَحْنُ فِي المَسْجِدِ عَاصِباً رَأْسَهُ بِخِرْقَةٍ حَتَّى أَهْوَى نَحْوَ الْمِنْبَرِ فَاسْتَوَى عَلَيْهِ وَاتَّبَعْنَاهُ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لأَنْظُرُ إِلَى الحَوْضِ مِنْ مَقَامِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ:

قوله: «خرج علينا رسول الله ﷺ»:

وكان خروجه هذا وخطبته فيهم قبل أن يتوفى بخمس ليال، فقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن الحارث قال: «ثنا جندب أنه سمع النبي ﷺ يقول قبل أن يتوفى بخمس. . .» الحديث.

قوله: «عاصباً رأسه بخرقة»:

وفي رواية ابن أبي شيبة، عن حاتم: وهو عاصب رأسه بخرقة، وعند البيهقي من حديث عكرمة، عن ابن عباس: **عاصباً رأسه بعصابة دسماء، ملتحفاً بملحفة على منكبيه**. . . الحديث، وهو عند البخاري بلفظ: **وعليه ملحفة متعطفاً بها على منكبيه، وعليه عصابة دسماء**. . . الحديث، والعصابة الدسماء: هي السوداء لكن ليست خالصة السواد يحتمل أن تكون اسودت من العرق أو من الطيب، وقيل: المراد بالعصابة: العمامة ومنه حديث «مسح على العصائب»، وقيل: كان لونها كلون الدسم وهو الدهن، قاله الحافظ في الفتح.

قوله: «واتَّبعناه»:

وقال صفوان بن عيسى، عن أنيس، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: «فاتبعته حتَّى قام على المنبر. . .» الحديث، أخرجه ابن حبان كما سيأتي.

قوله: «إني لأنظر إلى الحوض من مقامي هذا»:

وقال ابن أبي شيبة، عن حاتم، وصفوان بن عيسى، عن أنيس: إني لقائم على الحوض الساعة، فالظاهر أنه مثل له كما مثلت له الجنة وهو في الصلاة حتَّى كاد أن يتناول منها عنقوداً.

إِنَّ عَبْداً عُرِضَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا فَاخْتَارَ الآخِرَةَ، قَالَ: فَلَمْ يَفْطِنْ لَهَا أَحَدٌ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ،

قوله: «إن عبداً عرضت عليه الدنيا»:

وفي حديث عبيد بن حنين عن أبي سعيد الخدري عند الشيخين: **إن عبداً خيره الله بين أي يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده**... الحديث، وفي حديث أبي مويهبة الآتي عند المصنف: **إني قد أوتيت بمفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها ثم الجنة فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي. قلت: بأبي أنت وأمي خذ مفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها، ثم الجنة. قال: لا والله يا أبا مويهبة لقد اخترت لقاء ربي**... الحديث. وكيف لا يختار ما عند خليله وهو على يقين عظيم أن ما عنده خير وأبقى قال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، وإنما لا يعلم ذلك حقًّا من كان دون المقام النبوي، قال العلّامة المناوي: ولتقاصر المؤمن عن يقين النبي ﷺ تولى الله الخيرة في لقائه، لأنه وليه ألا ترى إلى الخبر: **ما ترددت في شيء ترددي في قبض روح عبدي المؤمن**... الحديث، وفي اختيار الله للمؤمن لقاءه ضمان من الله لأنه وليه يختار له ما يعجز عن إدراكه.

قوله: «فاختار الآخرة»:

روى الإمام البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: **كان رسول الله ﷺ وهو صحيح يقول: إنه لم يقبض نبي قط حتَّى يرى مقعده من الجنة، ثم يخير. فلما اشتكى وحضره القبض ورأسه على فخذ عائشة غشي عليه، فلما أفاق شخص بصره نحو سقف البيت ثم قال: اللهم في الرفيق الأعلى. فقلت: إذاً لا يختارنا، فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح.**

فَذَرَفَتْ عَيْنَاهُ فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: بَلْ نَفْدِيكَ بِآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا وَأَنْفُسِنَا وَأَمْوَالِنَا يَا رَسُولَ الله، قَالَ: ثُمَّ هَبَطَ فَمَا قَامَ عَلَيْهِ حَتَّى السَّاعَةِ.

قوله: «فذرفت عيناه»:

لعلمه أنّ هذه الخطبة هي خطبة مودِّع لكن لم يفطن لذلك أحد سواه حتى أنكر عليه الصحابة قوله وبكاءه، ففي رواية عبيد بن حنين عن أبي سعيد الخدري عند البخاري: **فقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خيره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده وهو يقول: فديناك بآبائنا وأمهاتنا.** قال: **فكان رسول الله ﷺ هو المخيَّر، وكان أبو بكر هو أعلمنا به...** الحديث.

وإسناد حديث الباب قوي، ورجاله ثقات، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٤/ ٥٥٩] كتاب المغازي، ما جاء في وفاة النبي ﷺ، عن حاتم بن إسماعيل به، رقم: ١٨٨٨٣.

تابعه صفوان بن عيسى، عن أنيس به، أخرج حديثه أبو يعلى في مسنده، من طريق أبي خيثمة، عنه، به رقم: ١١٥٥، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ [١٤/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨] ذكر وصف الخطبة التي خطب رسول الله ﷺ في آخر عمره، رقم: ٦٥٩٣.

وأصله في الصحيحين من غير هذا الوجه من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً، فأخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة من طريق إسماعيل بن عبد الله، ثنا مالك، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري بنحوه رقم: ٣٦٥٤.

وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، من طريق معن بن عيسى، عن مالك به، رقم: ٢٣٨٢.

٨٤ ـ أَخْبَرَنَا خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدٍ مَوْلَى الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ،

---

٨٤ ـ قوله: «أخبرنا خليفة بن خياط»:
العُصْفُري، الإمام الحافظ والعلَّامة الأخباري: أبو عمرو البصري، لقبه: شباب، صاحب الطبقات والتاريخ، كان صدوقاً نسابة، عالماً بالسير والأيام والرجال، وثقه بعضهم، ولينه آخرون بلا حجة، قاله الحافظ الذهبي، روى عنه البخاري في الصحيح مقروناً وتعليقاً.

قوله: «ثنا بكر بن سليمان»:
الأسواري، الحافظ صاحب المغازي، كنيته: أبو يحيى البصري، أخذ المغازي عن ابن إسحاق، لم يعرف حاله أبو حاتم فجهله، وقد روى عنه أكثر من ثلاثة ولم يضعفه أحد، ولذلك تعقب الذهبي أبا حاتم فقال: لا بأس به إن شاء الله. وهو من أفراد المصنف، وليس له عنده سوى هذا الحديث، وابن إسحاق: هو محمد، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٨.

قوله: «حدثني عبد الله بن عمر بن علي بن عدي»:
العبلي ـ بمهملة، ثم موحدة ـ من بني العبلات بطن من بني عبد شمس بن عبد مناف، ذكره البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في موضعين من ثقاته، وهو أيضاً من أفراد المصنف وليس له سوى هذا الموضع.

فائدة: وقع اسمه في رواية الحاكم: عن عبيد الله بن عمر بن حفص، قال الحافظ في الإصابة: هو وهم.

قوله: «عن عبيد»:
هو عبيد بن جبير ويقال: عبيد بن جبر مولى الحكم بن أبي العاص، أحد أفراد المصنف، ذكره البخاري ـ وأشار إلى حديثه كما سيأتي ـ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو،

وابن أبي حاتم وسكتا عنه، ووثقه ابن حبان، وليس له عند المصنف سوى هذا الحديث.

يقول الفقير خادمه: وقع اسم عبيد بن جبير في بعض طرق حديث الباب: عبيد بن حنين ـ أوله مهملة، ثم نون، وبعد الياء نون أيضاً ـ هكذا وجدته في رواية إبراهيم بن سعد، وجرير بن حازم، وزياد بن عبد الله، جميعهم عن ابن إسحاق ولا أدري أهو وهم أو تصحيف إلَّا أني أجزم أنه ليس من رواية عبيد بن حنين أحد رجال الشيخين لأن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب وليس بمولى الحكم بن أبي العاص، أيضاً فإنَّ البخاري لمَّا ذكر عبيد بن جبير في تاريخه الكبير أورد حديثه هذا فكيف يسميه في الكنى عبيد بن حنين الذي لا تعرف له رواية عن أبي مويهبة، ولا روى عنه عبد الله بن عمر العبلي، فتبين أنه تصحيف أو وهم، والله أعلم.

ثم إني بعد كتابة هذا وقفت على كلام للحافظ ابن حجر في الإصابة في هذه المسألة فرأيت من تمام الفائدة نقلها، قال الحافظ: وقع في رواية بعضهم في هذا السند: عن عبيد بن حنين بمهملة ونونين وبه جزم ابن عبد البر وهو تصحيف، وإنما هو عبيد بن جبير بجيم وموحدة، نبه على ذلك ابن فتحون، اهـ. فإذا ثبت هذا، علمنا أن قول الحاكم في إسناد الحديث أنه على شرط مسلم؛ فيه نظر، فإنَّه لم يخرج لعبد الله بن عمر بن ربيعة العبلي، ولا لعبيد بن جبير، فيتنبه لذلك.

قوله: «عن عبد الله بن عمرو»:

ابن العاص بن وائل بن هاشم القرشي، الإمام الحبر العابد، صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه، كنيته: أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن السهمي، أحد العبادلة الفقهاء. قال الذهبي: أسلم قبل أبيه فيما بلغنا، يقال: كان اسمه العاص فلما أسلم غيره النبي ﷺ بعبد الله، وهاجر بعد

عَنْ أَبِي مُوَيْهِبَةَ مَوْلَى رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: قَالَ لي رَسُولُ الله ﷺ: إِنِّي قَدْ أُمِرْتُ أَنْ أَسْتَغْفِرَ لأَهْلِ الْبَقِيعِ فَانْطَلِقْ مَعِي، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ المَقَابِرِ،

سنة سبع، وشهد بعض المغازي، وكان على ميمنة جيش معاوية يوم صفين، وله مناقب وفضائل ومقام راسخ في العلم والعمل، حمل عن النبي ﷺ علماً جمًّا، وكتب الكثير بإذن النبي ﷺ وترخيصه له في الكتابة بعد كراهيته للصحابة أن يكتبوا عنه سوى القرآن، ويبلغ ما أسنده سبع مئة حديث، وكان رضي الله عنه يكثر من البكاء، ويغلق عليه بابه، ويبكي حتَّى رمصت عيناه.

قوله: «عن أبي مويهبة»:

المزني، مولى النبي ﷺ، من مولدي السراة من موالي مزينة، اشتراه النبي ﷺ وأعتقه، وشهد معه المريسيع، وكان يقود لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعيرها، وكانت تقول: كان رجلاً صالحاً.

قوله: «فانطلق معي»:

وفي حديث عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي مويهبة: «أهَّبني رسول الله ﷺ من جوف الليل فأتينا البقيع...» الحديث، ويعارضه حديث عائشة عند ابن سعد في أن الذي خرج معه مولاه أبو رافع قالت: **وثب رسول الله ﷺ من مضجعه في جوف الليل، فقلت: أين بأبي وأمي يا رسول الله؟ قال: إني أمرت أن أستغفر لأهل البقيع. قالت: فخرج رسول الله ﷺ وخرج معه مولاه أبو رافع...** فذكر مثل حديث أبي مويهبة، لكن في إسناده الواقدي، وهو متروك.

وإسناد حديث الباب لا بأس به، فأما عنعنة ابن إسحاق فلا تضر، لأنه قد صرح بالتحديث في رواية الإمام أحمد.

لِيَهْنَكُمْ مَا أَصْبَحْتُمْ فِيهِ مِمَّا أَصْبَحَ فِيهِ النَّاسُ، أَقْبَلَتِ الْفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يَتْبَعُ آخِرُهَا أَوَّلَهَا، الآخِرَةُ أَشَدُّ مِنَ الأُولَى، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوَيْهِبَةَ إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الدُّنْيَا وَالْخُلْدَ فِيهَا

تابعه عن ابن إسحاق:

١ ـ إبراهيم بن سعد الزهري، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند [٣/ ٤٨٩] رقم: ١٦٠٤٠، والبخاري في التاريخ ـ قسم الكنى [٧٣ ـ ٧٤].

وأخرجه الحاكم في المستدرك [٣/ ٥٥ ـ ٥٦] كتاب المغازي، من هذا الوجه فأخطأ فيه وقال: حدثني عبد الله بن عمر بن حفص، عن عبيد بن حنين، زاد فيه: ابن حفص، وسمى والد عبيد حنيناً، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلَّا أنه عجب بهذا الإسناد، وأقره الذهبي في التلخيص، وهو عجب منهما فإنَّ عبد الله بن عمر العبلي، وعبيد مولى الحكم ليسا من رجال مسلم، وأخرجه أيضاً البيهقي في الدلائل [٧/ ١٦٣] باب ما جاء في نعي رسول الله ﷺ نفسه إلى أبي مويهبة، والطبراني في معجمه الكبير [٢٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧] رقم: ٨٧١.

٢ ـ يونس بن بكير، أخرج حديثه الحاكم في مستدركه [٣/ ٥٦] عقب حديث إبراهيم بن سعد، فأخطأ فيه أيضاً إذ سمى شيخ ابن إسحاق: عبد الله بن ربيعة ومن طريقه أخرجه البيهقي في الدلائل [٧/ ١٦٢]، ومن طريق يونس بن بكير أيضاً أخرجه الدولابي في الكنى [١/ ٥٧].

٣ ـ جرير بن حازم، أخرج حديثه الحافظ البزار في مسنده [١/ ٤٠٨ كشف الأستار] كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، رقم: ٨٦٣، قال البزار عقبه: لا نعلم أسند أبو مويهبة إلَّا هذا.

نعم، وقد تكلم الإمام البخاري في إسناد الحديث بما لا يقدح، فقال في

ثُمَّ الجَنَّةُ، فَخُيِّرْتُ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ لِقَاءِ رَبِّي، قُلْتُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي خُذْ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الدُّنْيَا وَالْخُلْدَ فِيهَا ثُمَّ الْجَنَّةَ، قَالَ: لَا وَاللهِ يَا أَبَا مُوَيْهِبَةَ لَقَدِ اخْتَرْتُ لِقَاءَ رَبِّي، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ لأَهْلِ الْبَقِيعِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَبُدِئَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ.

تاريخه في ترجمة عبيد بن جبير: عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص، عن عبد الله بن عمرو عن أبي مويهبة، قاله محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن عمر العبلي، قال: وقال هاشم بن القاسم، عن الحكم بن فضيل، عن يعلى بن عطاء، عن عبيد بن جبير، عن أبي مويهبة، اهـ. يعني لم يذكر بينهما عبد الله بن عمرو.

يقول الفقير خادمه: قد ثبتت رواية عبيد بن جبير عن عبد الله بن عمرو، وعن أبي مويهبة وحديثه عنهما في مسند الإمام أحمد، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي العاص، طائفي، روى عن عبد الله بن عمرو، روى عنه يعلى بن عطاء، وعبد الله ـ ويقال: عبيد الله ـ بن عمر العبلي من العبلات، سمعت أبي يقول ذلك، قال: قال أبو محمد: وروى عن أبي مويهبة مولى رسول الله ﷺ، اهـ. وقال الحافظ الدارقطني في العلل [٧/ ٣٢] بعد أن ذكر إسنادي الحديث: يشبه أن يكون القول قول ابن إسحاق، اهـ.

وأما حديث أبي النضر الذي أشار إليه البخاري فأخرجه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٤٨٨] عن الحكم بن فضيل، عن يعلى بن عطاء، عن عبيد، عن أبي مويهبة، رقم: ١٦٠٣٩، ليس فيه عبد الله بن عمرو.

تابعه محمد بن أبان الواسطي، عن الحكم، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [٢٢/ ٣٤٧] رقم: ٨٧٢، ولا مانع أن يكون لعبيد في هذا الحديث شيخان، وقد خالف محمد بن سلمة ـ أحد ثقات رجال مسلم ـ الرواة

٨٥ ـ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ،

عن ابن إسحاق، فرواه عنه، عن أبي مالك بن ثعلبة، عن عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الله بن عمرو، عن أبي مويهبة، أخرجه من هذا الوجه أبو نعيم في الحلية [١/ ٢٧]، والدولابي في الكنى [١/ ٥٨] وهو إسناد على شرط مسلم سوى أبي مالك يقال: اسمه مالك بن ثعلبة وهو من رجال أبي داود لم يجرحه أحد. قال الحافظ في الإصابة: كأن لابن إسحاق فيه شيخين إن كان محفوظاً، اهـ.

ومما تقدم يظهر أن قول الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٣/ ٥٩]: رواه أحمد والبزار وإسنادهما ضعيف؛ فيه نظر.

٨٥ ـ **قوله: «أخبرنا سعيد بن سليمان»:**

الضبِّي، أحد رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٥٢.

قوله: «عن عباد بن العوام»:

كذا في الأصول بالعنعنة، وقال الحافظ في إتحاف المهرة [٧/ ٥٩٤]: ثنا عباد بن العوام، وهو الكلابي مولاهم، الإمام الحافظ الثقة، كنيته: أبو سهل الواسطي، أحد رجال الستة المحتج بهم، وثقه ابن معين، والعجلي، والنسائي، وأبو حاتم، والجمهور في غير ابن أبي عروبة فقد ذكر الإمام أحمد أنه يضطرب فيه، فات الحافظ أن ينبه على هذا في تقريبه.

قوله: «عن هلال بن خباب»:

العبدي مولاهم، كنيته: أبو العلاء المصري. نزيل المدائن، وأحد رجال الأربعة الثقات، قال الإمام أحمد: شيخ ثقة. وقال ابن الجنيد: سألت يحيى عنه فقلت: إن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط. فقال يحيى: لا، ما اختلط ولا تغير. قلت: فثقة هو؟ قال: ثقة مأمون.

عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ الآية، دَعَا رَسُولُ الله ﷺ فَاطِمَةَ فَقَالَ: قَدْ نُعِيَتْ إِلَيَّ نَفْسِي،

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ووثقه الذهبي في الكاشف، وقال في التقريب: صدوق تغير بآخره.

قوله: «عن عكرمة»:

هو مولى ابن عباس، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٥٠.

قوله: «لما نزلت ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ. . .﴾ الآية»:

قال القرطبي: مدنية بإجماع، وهي آخر سورة نزلت جميعاً على النبي ﷺ، أمَّا ما رواه ابن أبي شيبة، والبزار، وأبو يعلى، وغيرهم من حديث ابن عمر أن هذه السورة نزلت على النبي ﷺ أوسط أيام التشريق بمنى وهو في حجة الوداع، فإسناده ضعيف، والصحيح ما تقدم، قال القرطبي وغير واحد من المفسرين: المراد بهذا النصر، نصر الرسول ﷺ على قريش ومن قاتله من الكفار، وأما الفتح فهو فتح مكة.

قوله: «قد نعيت إليَّ نفسي»:

روى الإمام أحمد رحمه الله في المسند [١/ ٢١٧] من حديث عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: **لمَّا نزلت:** ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ. . .﴾ الآية، **قال رسول الله ﷺ: نعيت إلى نفسي بأني مقبوض في تلك السَّنَة.** وروى ابن أبي حاتم من حديث أم حبيبة قالت: **لمَّا نزلت:** ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ. . .﴾ الآية، **قال رسول الله ﷺ: «إن الله لم يبعث نبيًّا إلَّا عمر في أمته شطر ما عمر النبي الماضي قبله، وإن عيسى ابن مريم كان أربعين سنة في بني إسرائيل، وهذه لي عشرون سنة، وأنا ميت في هذه السنة. فبكت فاطمة، فقال النبي ﷺ: أنت أول أهلي لحوقاً بي. فتبسمت.** وفي التفسير من صحيح البخاري، باب قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾، من حديث ابن عباس

فَبَكَتْ، فَقَالَ: لَا تَبْكِي، فَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِي لَاحِقٌ بِي، فَضَحِكَتْ

أن عمر رضي الله عنه سألهم عن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ...﴾ الآية، قالوا: فتح المدائن والقصور. قال: ما تقول يا ابن عباس؟ قال: أجل، أو مثل ضرب لمحمد ﷺ نعيت له نفسه.

قوله: «فبكت»:

يعني حزناً على قرب فراقه، ثم ضحكت فرحاً بسرعة وصاله وفرحاً بما بشرها به ﷺ بأنها سيدة نساء أهل الجنة، فقد روى البخاري في صحيحه من حديث عروة، عن عائشة قالت: **دعا النبي ﷺ فاطمة عليها السلام في شكواه الذي قبض فيه فسارّها بشيء فبكت، ثم دعاها فسارها بشيء فضحكت، فسألنا عن ذلك فقالت: سارَّني أنه يقبض في وجعه الذي توفي فيه فبكيت، ثم سارني فأخبرني أني أول أهله يتبعه فضحكت**. وفي الصحيحين من حديث مسروق، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لها لمَّا بكت: **خصك رسول الله ﷺ بالسر من بيننا ثم أنت تبكين؟ فلما قام رسول الله ﷺ سألتها عما سارك؟ قالت: ما كنت لأفشي على رسول الله ﷺ سره. فلما توفي قلت لها: عزمت عليك بما لي عليك من الحق لما أخبرتني. قالت: أمَّا الآن فنعم. قالت: أمَّا حين سارني في الأمر الأول فإنَّه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سنة مرة، وأنه قد عارضني به العام مرتين ولا أرى الأجل إلَّا قد اقترب فاتقي الله واصبري فإني نعم السلف أنا لك. قالت: فبكيت الذي رأيتني؛ فلما رأى جزعي سارني الثانية قال: يا فاطمة ألا ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين...** الحديث، لفظ البخاري، وأخرجه ابن أبي شيبة في الفضائل من المصنف [١٢٦/١٢] من حديث أبي سلمة، عن عائشة بنحوه.

قوله: «لاحق بي»:

كذا في الأصول الخطية وهو الصواب، ووقع في المطبوعة: لحاقاً بي.

فَرَءَاهَا بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَ: يَا فَاطِمَةُ رَأَيْنَاكِ بَكَيْتِ ثُمَّ ضَحِكْتِ؟! قَالَتْ: إِنَّهُ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ قَدْ نُعِيَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ فَبَكَيْتُ، فَقَالَ لِي: لَا تَبْكِي فَإِنَّكِ أَوَّلُ أَهْلِي لَاحِقٌ بِي، فَضَحِكْتُ.

قوله: «بعض أزواج النبي»:

هي عائشة رضي الله عنها كما تقدم، قال الطيبي: وجمعها في قوله: فقلن تعظيماً لشأنها، ولا يبعد مشاركة غيرها معها فيما رأته، وهو الظاهر من قوله: بعض أزواج النبي ﷺ مع قوله: فقلن.

قوله: «فضحكت»:

إلى هنا أخرجه منفصلاً عن الآتي الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [١١/ ٣٢٩] من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، عن سعيد بن سليمان به، رقم: ١١٩٠٧، ورواه أيضاً في الأوسط [١/ ٢٧١] رقم: ٨٨٣، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عكرمة إلَّا هلال. والبيهقي في الدلائل [٧/ ١٦٧] باب ما جاء في نعيه ﷺ نفسه إلى ابنته فاطمة، وقال عقبه: مجموع هذه الأخبار الصحيحة تدل على أن الله تعالى أنزل على رسوله ﷺ هذه السورة فكانت علامة لاقتراب أجله، وعارضه جبريل بالقرآن في ذلك العام مرتين فكانت علامة لاقتراب أجله، وأخبره بعمر عيسى عليه السلام فكانت علامة أخرى لأجله، وخيّره بين الدنيا والآخرة فيما رويناه وفيما نرويه إن شاء الله فاختار الآخرة، فكانت علامة أخرى لأجله، فأدى كل واحد من الرواة ما سمع.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في المعرفة [٦/ ٣١٩٤] رقم: ٧٣٤٣.

وأخرجه متصلاً بالآتي النسائي في التفسير من السنن الكبرى برقم: ١١٧١٢.

٨٦ ـ [قَالَ:] وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ وَجَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ،

---

٨٦ ـ قوله: «وقال رسول الله ﷺ»:

يعني: «وبهذا الإسناد قال رسول الله ﷺ. . . .» الحديث، فقد روى منفصلاً عن المتن الأول لكن بالإسناد المذكور، فاستغنى المصنف عن إعادة الإسناد لذكره، لذلك رقمت عليه برقم مغاير.

قوله: «وجاء أهل اليمن»:

يقال: إن النبي ﷺ قال هذا وهو يومئذ بتبوك، قال الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام إمام الغريب: وفي الحديث وجهان: أمَّا أحدهما فإنَّه يقال: إن مكة من أرض تهامة، ويقال: إن تهامة من أرض اليمن، ولهذا سمي ما والى مكة من أرض اليمن واتصل بها التهائم، فكأن مكة على هذا التفسير يمانية فقال: **الإيمان يمان**. قال: والوجه الآخر: أنه يروى في الحديث أن النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو يومئذ بتبوك ناحية الشام، ومكة والمدينة حينئذٍ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن، وهو يريد مكة والمدينة فقال: **الإيمان يمان**؛ أي: هو من هذه الناحية، فهما وإن لم يكونا من اليمن، فقد يجوز أن ينسبا إليها إذا كانت من ناحيتها، وهذا كثير في كلامهم فاش، ألا تراهم قالوا: الركن اليماني؟ فنسب إلى اليمن وهو بمكة لأنه مما يليها، وقالوا: سهيل اليماني؛ لأنه يرى من ناحية اليمن.

قال أبو عبيد: ويذهب كثير من الناس في هذا إلى الأنصار يقولون: هم نصروا الإيمان وهم يمانية، فنسب الإيمان إليهم على هذا المعنى، وهو أحسن الوجوه عندي، ومما يبين ذلك أن النبي ﷺ لمَّا قدم أهل اليمن قال: **أتاكم أهل اليمن هم ألين قلوباً، وأرق أفئدة، الإيمان يمان، والحكمة يمانية**. وهم أنصار النبي ﷺ، ومنه قول النبي ﷺ: **لولا الهجرة**

لكنت امرءاً من الأنصار، اهـ. كلامه باختصار.

وتعقبه الحافظ ابن الصلاح فيما نقله الإمام النووي رحمه الله في شرحه لصحيح مسلم فقال: ولو جمع أبو عبيد ومن سلك سبيله طرق الحديث بألفاظه كما جمعها مسلم وغيره وتأملوها لصاروا إلى غير ما ذكروه، ولما تركوا الظاهر، ولقضوا بأن المراد اليمن وأهل اليمن على ما هو المفهوم من إطلاق ذلك، إذ من ألفاظه: **أتاكم أهل اليمن**؛ والأنصار من جملة المخاطبين بذلك، فهم إذن غيرهم، وكذلك قوله ﷺ: **جاء أهل اليمن**. وإنما جاء حينئذٍ غير الأنصار، ثم إنه ﷺ وصفهم بما يقضي بكمال إيمانهم، ورتب عليه الإيمان يمان، فكان ذلك إشارة إلى من أتاه من أهل اليمن لا إلى مكة والمدينة، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمله على أهل اليمن حقيقة، لأن من اتصف بشيء وقوي قيامه به وتأكد اضطلاعه منه ينسب ذلك الشيء إليه إشعاراً بتمييزه به، وكمال حاله فيه، وهكذا كان حال أهل اليمن حينئذٍ في الإيمان وحال الوافدين منه في حياة رسول الله ﷺ، وفي أعقاب موته؛ كأويس القرني وأبي مسلم الخولاني رضي الله عنهما وشبههما ممن أسلم قلبه وقوي إيمانه، فكانت نسبة الإيمان إليهم لذلك إشعاراً بكمال إيمانهم من غير أن يكون في ذلك نفي له عن غيرهم، فلا منافاة بينه وبين قوله ﷺ: **الإيمان في أهل الحجاز**؛ ثم المراد بذلك الموجودون منهم حينئذٍ لا كل أهل اليمن في كل زمان، فإنَّ اللفظ لا يقتضيه، هذا هو الحق في ذلك، ونشكر الله تعالى على هدايتنا له، والله أعلم، اهـ.

وقد نصر هذا القول وأيده الحافظ في فتح الباري في غير موضع، في بدء الخلق، وفي مناقب الأنصار، وقال في المغازي: لا مانع أن يكون المراد بقوله: **الإيمان يمان**؛ ما هو أعم مما ذكره أبو عبيد وما ذكره ابن الصلاح وحاصله أن قوله: **يمان**؛ يشمل من ينسب إلى اليمن بالسكنى

هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً، وَالإِيمَانُ يَمَانٍ،

وبالقبيلة، لكن كون المراد من ينسب بالسكنى أظهر، بل هو المشاهد في كل عصر من أحوال سكان جهة اليمن وجهة الشمال، فغالب من يوجد من جهة اليمن رقاق القلوب والأبدان، وغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والأبدان، اهـ.

ويؤيد من قال بأن المراد هم أهل اليمن أحاديث أخرى منها: ما رواه الإمام أحمد وأبو يعلى وغيرهما من حديث جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال: **يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب، هم خير أهل الأرض.** وإسناده قوي، وروى الطبراني من حديث عمرو بن عبسة: **أن النبي ﷺ قال لعيينة بن حصن: أي الرجال خير؟ قال: رجال أهل نجد. قال: كذبت، بل هم أهل اليمن، الإيمان يمان...** الحديث، والله أعلم.

قوله: «هم أرق أفئدة»:

وفي حديث الأعرج، عن أبي هريرة عند الشيخين: **أتاكم أهل اليمن هم أضعف قلوباً وأرق أفئدة، الفقه يمان والحكمة يمانية.** وفي حديث أبي حازم، عن ابن عباس عند البزار كما سيأتي: **إذا جاء نصر الله والفتح، وجاء أهل اليمن قوم نقية قلوبهم، حسنة طاعتهم، الإيمان يمان والفقه يمان والحكمة يمانية.**

فقوله ﷺ: أرق: قيل: إن الفؤاد غير القلب، وهو عين القلب. وقيل: باطن القلب. وقيل: غشاء القلب. فأما وصفها باللين والرقة والضعف فمعناه: أنها ذات خشية واستكانة، سريعة الإجابة والتأثر بقوارع التذكير، سالمة من الغلظ والشدة والقسوة التي وصف بها قلوب الآخرين؛ قاله الإمام النووي. قلت: وعلى هذا لا يكون في رواية الصحيحين وغيرهما تكرار للفظ القلب، قال الخطابي: الفؤاد غشاء القلب، فإذا رق نفد القول وخلص إلى ما وراءه، وإذا غلظ بعد وصوله إلى داخل،

وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ.

وإذا كان القلب ليناً علق كل ما يصادفه.

قوله: «والحكمة يمانية»:

قال الإمام النووي رحمه الله: فيها أقوال كثيرة مضطربة، وقد صفا لنا منها: أن الحكمة عبارة عن العلم المتصف بالأحكام، المشتمل على المعرفة بالله تبارك وتعالى، المصحوب بنفاد البصيرة وتهذيب النفس، وتحقيق الحق والعمل بها والصد عن اتباع الهوى والباطل، والحكيم من له ذلك.

وإسناد الحديث كسابقه، وهو إسناد حسن، أخرجه غير واحد منفصلاً عن الأول.

فأخرجه الطبراني في الكبير [١١/ ٣٢٩] من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، ثنا سعيد بن سليمان به، رقم: ١١٩٠٤.

تابعه أبو عوانة، عن هلال، أخرجه أيضاً في معجمه الكبير [١١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩] رقم: ١١٩٠٣، وفي الأوسط كما في مجمع البحرين [٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨] رقم: ١٢٢٢.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [٩/ ٢٣]: رواه الطبراني في الكبير والأوسط بأسانيد، وأحد أسانيده رجاله رجال الصحيح.

كذا قال رحمه الله، وفي جميع الأسانيد هلال بن خباب وليس من رجال الصحيح، إنما هو ثقة إن شاء الله.

كما روى الشطر الأخير أيضاً الحافظ البزار في مسنده [٣/ ٣١٦ كشف الأستار] من وجه آخر، فرواه من طريق معمر، عن الزهري، عن أبي حازم، عن ابن عباس بنحوه، قال البزار: لا نعلم أسند الزهري عن أبي حازم غير هذا.

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [١٠/ ٥٥]: فيه الحسين بن عيسى الحنفي ضعفه الجمهور وبقية رجاله رجال الصحيح.

٨٧ ــ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ،

---

٨٧ ــ **قوله: «أخبرنا الحكم بن المبارك»:**

الباهلي مولاهم، الإمام الحافظ: أبو صالح الخاشتي، البلخي، من أهل بلخ، وخاشت ناحية المصلى بها، وهو أحد مشايخ المصنف الثقات. قال الإمام أحمد: هو عندنا ثقة. فقيل له: في مالك؟ قال: في مالك وغير مالك. ووثقه ابن منده، وابن السمعاني، والذهبي، وغيرهم، وأما قول الحافظ في التقريب: صدوق ربَّما وهم؛ ففيه نظر ذكرته في الزيادات على التقريب.

قوله: «ثنا محمد بن سلمة»:

الحراني، الإمام المحدث الفقيه: أبو عبد الله الباهلي، أحد الثقات الأفاضل، قال أبو عروبة: أدركنا الناس لا يختلفون في فضله وحفظه. وقال العجلي: ثقة أرفع من عتاب بن بشير. وقال ابن سعد: كان ثقة فاضلاً عالماً، له فضل ورواية وفتوى. ووثقه النسائي والجمهور، وهو أحد رجال مسلم.

قوله: «عن ابن إسحاق»:

هو محمد بن إسحاق صاحب السير والمغازي، تقدم في حديث رقم: ٧٨، والظاهر أن لابن إسحاق في هذا الحديث شيخين، فقد صرح بالتحديث عن الزهري عند أبي يعلى، فيكون سمعه من الزهري مرة، ومن يعقوب بن عتبة مرة.

قوله: «عن يعقوب بن عتبة»:

ابن المغيرة بن الأخنس الثقفي، المدني، أحد علماء السيرة، وعده بعضهم في جملة فقهاء المدينة، وكان صاحب علم وورع، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي والدارقطني وغيرهم، وليس له في الصحيحين شيء.

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَجَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ جَنَازَةٍ مِنَ الْبَقِيعِ فَوَجَدَنِي وَأَنَا أَجِدُ

قوله: «عن ابن شهاب»:

هو محمد بن مسلم الزهري، تقدم في حديث رقم: ٣٦.

قوله: «عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة»:

الهذلي، المدني الإمام الفقيه، مفتي المدينة وعالمها: أبو عبد الله المدني، كان معلم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، قال الزهري: كان بحراً من بحور العلم. وقال العجلي: كان أحد فقهاء المدينة، ثقة رجلاً صالحاً جامعاً للعلم، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «عن عائشة»:

بنت الإمام خليفة رسول الله ﷺ: أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشية التيمية، أم المؤمنين، وحبيبة حبيب رب العالمين، وأفقه نساء الأمة أجمعين، تزوجها النبي ﷺ قبل مهاجره إلى المدينة، ودخل بها في شوال سنة اثنتين وهي ابنة تسع منصرفه ﷺ من غزوة بدر، وحفظت عنه ﷺ علماً غزيراً حتَّى كانت مرجع الصحابة رضوان الله عليهم عند اختلافهم وحين يشكل عليهم أمر، قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: ما أشكل علينا معاشر أصحاب محمد ﷺ حديث قط فسألنا عائشة إلَّا وجدنا عندها منه علماً. وقال الزهري: لو جمع علم الناس كلهم وأمهات المؤمنين لكانت عائشة أوسعهم علماً. وقد ثبتت لها مناقب جليلة، وفضائل كثيرة لا يسع المقام لذكرها، وكانت رضي الله عنها قد عمرت حتَّى بلغها مقتل الحسين فوجدت عليه كثيراً وغشي عليها، ولم يفارق الحزن قلبها حتَّى توفيت بعده بيسير، وهي آخر من توفي من أمهات المؤمنين.

صُدَاعاً وَأَنَا أَقُولُ: وَارَأْسَاهُ، قَالَ: بَلْ أَنَا يَا عَائِشَةُ وَارَأْسَاهُ، قَالَ: وَمَا ضَرَّكِ لَوْ مُتِّ قَبْلِي فَغَسَّلْتُكِ وَكَفَّنْتُكِ وَصَلَّيْتُ عَلَيْكِ وَدَفَنْتُكِ؟ فَقُلْتُ: لَكَأَنِّي بِكَ وَاللهِ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَرَجَعْتَ إِلَى بَيْتِي فَعَرَّسْتَ فِيهِ بِبَعْضِ نِسَائِكَ، قَالَتْ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ بُدِئَ فِي وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ.

قولها: «وارأساه»:

هي كلمة تفجّع، تقال عند نزول أمر شديد أو نازلة، وهنا لشدة ما وقع برأسها من ألم الصداع.

قوله: «بل أنا يا عائشة وارأساه»:

وفي صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد، عنها أنه ﷺ قال لها: **ذاك لو كان وأنا حي فأستغفر لك وأدعو لك**... الحديث.

قوله: «وما ضرك لو متِّ قبلي فغسلتك»:

وقال يونس بن بكير، عن ابن إسحاق عند البيهقي: **وما عليك لو مت قبلي فوليت أمرك، وصليت عليك وواريتك**. فقالت: والله إني لأحسب أنه لو كان ذلك، لقد خلوت ببعض نسائك في بيتي آخر النهار فأعرست بها.

قوله: «فعرَّست»:

أصل التعريس: النزول بالليل، ثم استعمل في البناء، يقال: أعرس وعرس إذا بنى بزوجته.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم سوى يعقوب بن عتبة وهو ثقة، رواه أحمد، في المسند، عن محمد بن سلمة به، [٦/ ٢٢٨] رقم: ٢٥٩٥٠، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الرجل امرأته، رقم: ١٤٦٥.

٨٨ ـ أَخْبَرَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُخْتَارٍ،

قال الحافظ البوصيري في المصباح: إسناد رجاله ثقات.
ورواه النسائي في الوفاة من السنن الكبرى [٤/ ٢٥٢] من طريق عمرو بن هشام، عن محمد بن سلمة به، رقم: ٧٠٧٩، ورواه من طريق عمرو بن هشام أيضاً ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٥٥١] كتاب التاريخ، باب مرض النبي ﷺ، عن الحسن بن سفيان، عنه به، رقم: ٦٥٨٦، ومن طريق عمرو بن هشام أيضاً، وأحمد بن بكار كلاهما عن محمد بن سلمة أخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجنائز [٣/ ٣٩٦] باب الرجل يغسل امرأته إذا ماتت.
تابعه يونس بن بكير، عن ابن إسحاق، أخرجه البيهقي في الدلائل [٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩] باب ما جاء في إشارته إلى عائشة رضي الله عنها في ابتداء مرضه بما يشبه النعي.
هذا وحديث عبيد الله عن عائشة في الصحيحين يأتي بطوله في الصلاة عند المصنف برقم: ١٣٩١.

٨٨ ـ **قوله: «أخبرنا فروة بن أبي المغراء»:**
الكوفي، الكندي، أحد رجال الستة الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٣.
قوله: «ثنا إبراهيم بن مختار»:
الرازي، كنيته: أبو إسماعيل التميمي، وهو الذي يقال له: حَبُّويه، ذكره ابن شاهين في الثقات، وقال أبو داود: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. أمَّا البخاري فقال: فيه نظر. وقال ابن معين: ليس بذاك. وقال ابن حجر: صدوق، ضعيف الحفظ. كذا قال رحمه الله وفيما قاله نظر، لأن الذين تكلموا فيه فسروا الجرح بغير الذي قاله الحافظ في تقريبه، قال ابن عدي: ما أقل من يروى عنه غير ابن حميد،

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ: صُبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ مِنْ سَبْعِ آبَارٍ شَتَّى حَتَّى أَخْرُجَ إِلَى النَّاسِ فَأَعْهَدَ إِلَيْهِمْ، قَالَتْ: فَأَقْعَدْنَاهُ فِي

وابن حميد ضعيف عند الجمهور، اهـ. وقال ابن حبان في ثقاته: يُتَّقى من حديثه ما كان من رواية ابن حميد عنه، فلو قال الحافظ: صدوق يجتنب من حديثه ما كان من رواية ابن حميد وأمثاله من الضعفاء عنه لكان أولى، والله أعلم.

قوله: «عن محمد بن إسحاق»:

صاحب السير والمغازي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٨.

قوله: «عن محمد بن كعب»:

القرظي، الإمام العلامة الصادق، كنيته: أبو حمزة وقيل: أبو عبد الله المدني أحد أوعية العلم، من أئمة التفسير، وكان يرسل كثيراً قاله الذهبي، وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن عروة»:

هو ابن الزبير، الإمام الفقيه المشهور، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٦.

قوله: «من سبع قرب»:

قال الإمام العارف أبو سليمان الخطابي رحمه الله: يشبه أن يكون خص السبع تبركاً بهذا العدد لأن له دخولاً في كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة.

قوله: «من سبع آبار شتى»:

الظاهر أن هذا للتداوي لقوله في رواية أخرى في الصحيح: **لعلي أستريح**؛ قاله الحافظ في الفتح، وفي الصحيح أيضاً من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عقبة، عن عائشة: **اهريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أوكيتهن**... الحديث، والظاهر أن هذا أيضاً من باب التداوي بالماء

مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ فَصَبَبْنَا عَلَيْهِ الْمَاءَ صَبًّا ـ أَوْ شَنَنَّا عَلَيْهِ شَنًّا، الشَّكُّ مِنْ قِبَلِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ـ فَوَجَدَ رَاحَةً، فَخَرَجَ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ الله وأَثْنَى عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفَرَ لِلشُّهَدَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أُحُدٍ وَدَعَا لَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ الأَنْصَارَ عَيْبَتِي الَّتِي أَوَيْتُ إِلَيْهَا، فَأَكْرِمُوا كَرِيمَهُمْ،

الذي لم يمس، وإلى ذلك أشار ابن حبان في صحيحه؛ إذ ترجم لذلك فقال: ذكر اغتسال المصطفى ﷺ من الماء الذي لم يمس بعد أن أوكي في علته التي قبض فيها.

قوله: «أو شننا عليه شنًّا»:

شك الراوي أي اللفظين سمع، والشن: هو الصب من الشن، ويقال: هو صب شبيه بالنضح أو الرش، ويقال: هو الصب المتقطع.

قوله: «فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه»:

هذه الخطبة هي التي رواها أبو سعيد الخدري في حديث رقم: ٨٣ مختصرة، وهي آخر خطبة خطبها النبي ﷺ ليعهد فيها إلى الناس، وينعي نفسه لأصحابه، وليبين لهم فيها فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وفضل الأنصار وأنه لا حظّ لهم في الخلافة.

قوله: «فإن الأنصار عيبتي»:

سبب قوله ﷺ هذا ما جاء في صحيح البخاري من رواية هشام بن زيد، عن أنس قال: **مر أبو بكر والعباس رضي الله عنهما بمجلس من مجالس الأنصار وهم يبكون، فقال: ما يبكيكم؟ قالوا: ذكرنا مجلس النبي ﷺ منا. فدخل على النبي ﷺ فأخبره بذلك، قال: فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية برد، قال: فصعد المنبر ولم يصعده بعد ذلك اليوم فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أوصيكم بالأنصار فإنَّهم كرشي وعيبتي، وقد قضوا الذي عليهم، وبقي الذي لهم، فاقبلوا من محسنهم،**

وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ إِلَّا فِي حَدٍّ، أَلَا إِنَّ عَبْداً مِنْ عِبَادِ الله قَدْ خُيِّرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَ الله فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ الله، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ وَظَنَّ أَنَّهُ يَعْنِي نَفْسَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى رِسْلِكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ الشَّوَارِعَ إِلَى المَسْجِدِ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ امْرَءاً

وتجاوزوا عن مسيئهم. وفي حديث عكرمة، عن ابن عباس عنده أيضاً: **إن الناس يكثرون وتقل الأنصار حتَّى يكونوا كالملح في الطعام، فمن ولي منكم أمراً يضر فيه أحداً أو ينفعه فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم**.

فقوله ﷺ: **الأنصار كَرِشي وعيبتي**، أي: بطانتي وخاصتي، قال ابن دريد: هذا من كلامه ﷺ الموجز الذي لم يسبق إليه. قال أبو عبيد: قال أبو زيد الأنصاري: يقال: عليه كرش من الناس، أي: جماعة، فكأنه أراد جماعتي وصحابتي الذين أثق بهم واعتمد عليهم. قال: وقال غير واحد: عيبة الرجل: موضع سره والذين يأتمنهم على أمره. وقال ابن الأثير: استعار الكرش والعيبة لأن المجتر يجمع علفه في كرشه، والرجل يضع ثيابه في عيبته. قال أبو عبيد: ولا أرى عيبة الثياب إلَّا مأخوذة من هذا لأنه إنما يضع الرجل فيها خير ثيابه وخير متاعه وأنفسه عنده. وقال الحافظ في الفتح: الكرش بمنزله المعدة للإنسان، والعيبة مستودع الثياب، فالأول: أمر باطن، والثاني: أمر ظاهر؛ فكأنه ضرب المثل بهما في إرادة اختصاصهم بأموره الباطنة والظاهرة، وكل من الأمرين مستودع لما يخفى فيه.

قوله: «إلا باب أبي بكر»:

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: **لا تبقين في المسجد خوخة إلَّا خوخة أبي بكر**... الحديث واللفظ لمسلم، وفي صحيح البخاري من حديث عكرمة، عن ابن عباس: **سدوا عني كل**

أَفْضَلَ عِنْدِي يَداً فِي الصُّحْبَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ.

خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر. قال الإمام النووي: الخوخة الباب الصغير بين البيتين أو الدارين ونحوه. وقال الحافظ في الفتح: إنما استثنى خوخته ﷺ لأنه أمر أبا بكر أن يصلي بالناس بخلاف غيره، وقد قيل: إن ذلك من جملة الإشارات إلى استخلافه.

قوله: «أفضل عندي يداً في الصحبة»:

وفي حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين: **إن أمنّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخوة الإسلام ومودته**... الحديث، وفي حديث عكرمة، عن ابن عباس عند البخاري: **إنه ليس من الناس أحد أمنّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن خلة الإسلام أفضل**... الحديث، وفي حديث أبي الدرداء في صحيح البخاري حين وقع بين أبي بكر وعمر شيء، ثم إن أبا بكر ندم فاستغفر عمر فلم يغفر له فجاء أبو بكر إلى النبي ﷺ فحكى له الذي بينه وبين عمر، فقال النبي ﷺ: **يغفر الله لك يا أبا بكر ثلاثاً**. فلما جاء عمر قال النبي ﷺ: **إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت. وقال أبو بكر: صدقت. وواساني بنفسه وماله فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟** مرتين فما أوذي بعدها.

قال الإمام النووي رحمه الله: فيه فضيلة وخصيصة ظاهرة لأبي بكر رضي الله عنه، وهي من أجل مناقبه، والفضيلة من أوجه، منها: هذا اللفظ، ومنها بذله نفسه ومفارقته أهله وماله ورياسته في طاعة الله تعالى ورسوله، وملازمة النبي ﷺ ومعاداة الناس فيه، ومنها جعله نفسه وقاية عنه وغير ذلك رضي الله عنه.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم إلّا إبراهيم بن المختار وفيه الكلام

المتقدم، وقد خالفه يونس بن بكير، فرواه عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة عن عائشة، أخرجه أبو يعلى في مسنده [٨/ ٢٠٨] من طريق عقبة بن مكرم الكوفي لا العمي، عن يونس بلفظ مختصر، رقم: ٤٧٧٠.

ورواه البيهقي في الدلائل [٧/ ١٧٧] باب ما جاء في استئذانه أزواجه في أن يمرض في بيت عائشة رضي الله عنها، من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن يونس عن ابن إسحاق، عن أيوب بن بشير مرسلاً، قال الحافظ البيهقي عقبه: وهذا وإن كان مرسلاً ففيه ما في حديث ابن عباس من تاريخ هذه الخطبة، وأنها كانت بعدما اغتسل ليعهد إلى الناس، وينعي نفسه إليهم.

يقول الفقير خادمه: ومع كون أحمد بن عبد الجبار ممن يضعف في الحديث إلَّا أن الأشبه قوله، وأن المرسل أصح من المسند، يؤيده رواية جماعة من أصحاب ابن إسحاق، رووه عنه كذلك، وكأن الاختلاف فيه من يونس.

فممن رواه عن ابن إسحاق مرسلًا: أحمد بن خالد الوهبي، أخرجه الطبراني، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه [٥٦/ ١٠٦].

ورواه سعيد بن يحيى اللخمي، عن ابن إسحاق إلَّا أنه وقع في الرواية تصحيف، أخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٥٦/ ١٠٥].

أنبأنا أبو علي الحداد، أنا أبو نعيم الحافظ، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا محمد بن نصر القطان الهمداني، نا هشام بن عمار، نا سعد بن يحيى اللخمي، نا محمد بن إسحاق عن الزهري عن أيوب بن بشر قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: **صبوا عليَّ من سبع قرب**... الحديث بطوله.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا محمد بن إسحاق،

٨٩ ـ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ،

تفرَّد به سعيد بن يحيى، ولا رُوي عن معاوية إلَّا بهذا الإسناد.
قال الحافظ ابن عساكر: وهذا القول من الطبراني شنيع، ووهمه فيه عند أهل العلم فظيع، فإن معاوية لم يرو هذا الحديث وإنما رواه الزهري عن أيوب بن النعمان ـ أحد بني معاوية ـ مرسلًا فظن أن جملة: «أحد بني معاوية»: حدثني معاوية؛ فغيَّر حدثني بسمعت، ونسب معاوية إلى أبي سفيان، وقد أخبرنا به على الصواب: أبو محمد السيدي وأبو القاسم: تميم بن أبي سعيد قالا: أنا أبو سعد الأديب، أنا أبو أحمد الحاكم، أنا محمد بن مروان البزاز بدمشق، أنا هشام بن عمار، أنا سعيد بن يحيى، أنا ابن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن بشير بن النعمان الأنصاري أحد بني معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: **صبوا عليَّ من سبع قرب**... الحديث بطوله.
نعم، وهكذا رواه يونس ومعمر عن الزهري إلَّا أنهما قالا أنهما قالا عن بعض أصحاب النبي ﷺ، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٢٨] ذكر سد الأبواب غير باب أبي بكر رضي الله عنه: عن أحمد بن الحجاج، عن عبد الله بن مبارك عنهما به.
وأصل الحديث في الصحيحين كما تقدم، والله أعلم.

٨٩ ـ **قوله: «أخبرنا سعيد بن منصور»**:
ابن شعبة الخراساني، الإمام الحافظ شيخ المحدثين بالحرم: أبو عثمان المروزي ـ وقيل: الطالقاني ـ ثم البلخي، ثم المكي المجاور، صاحب السنن، وأحد الأئمة المتقنين.
أثنى عليه الإمام أحمد وفخم من أمره، وقال أبو حاتم: هو ثقة من المتقنين الأثبات، ممن جمع وصنف. وقال أبو عبد الله الحاكم: كان راوية ابن عيينة، وأحد أئمة الحديث، له مصنفات كثيرة، متفق على إخراجه في الصحيحين.

ثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

قوله: «ثنا فليح بن سليمان»:

ابن أبي المغيرة الخزاعي، ويقال: الأسلمي المدني، كنيته: أبو يحيى، يقال: اسمه عبد الملك، وفليح: لقب غلب على اسمه. قال الذهبي: ولد في آخر أيام الصحابة، وهو أسن من مالك بقليل ولم يرحل في طلب الحديث، وهو من العلماء الكبار، وحديثه في الأصول الستة استقلالاً ومتابعة، وغيره أقوى منه، اهـ. قلت: يشير إلى قول من ضعفه، وقد قال الحاكم: اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره.

تنبيه: وقع في بعض النسخ المطبوعة: فليح بن سليمان بن عبد الرحمن؛ وفي بعضها: فليح بن عبد الرحمن. وكل ذلك من الأخطاء القبيحة التي لم يستدركها المحققون.

قوله: «عن سليمان بن عبد الرحمن»:

ابن خباب، قاله البخاري في تاريخه، وتبعه ابن حبان في الثقات، وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: سليمان بن عبد الرحمن بن جندب الأنصاري، ففرق بين هذا وبين ابن خباب وجعلهما رجلين، وسليمان هذا أحد أفراد المصنف، وليس له عنده سوى هذا الحديث.

قوله: «عن القاسم بن محمد»:

هو ابن أبي بكر الصديق، الإمام القدوة، والعالم الحجة، وأحد فقهاء المدينة، كنيته: أبو محمد وأبو عبد الرحمن القرشي، التيمي، البكري، ولد في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وربي في حجر عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وتفقه بها وأكثر عنها، وكان من أعلم الناس بحديثها، قال يحيى بن سعيد الأنصاري: ما أدركنا بالمدينة أحداً نفضله على القاسم، وله فضائل ومناقب مذكورة في المطولات.

أُوذِنَ رَسُولُ الله ﷺ بِالصَّلَاةِ فِي مَرَضِهِ فَقَالَ: مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: هَلْ أَمَرْتُنَّ أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ،

قوله: «أوذن رسول الله ﷺ بالصلاة»:

وكذلك قال ابن سعد في روايته عن سعيد بن منصور: «أوذن النبي ﷺ بالصلاة...» الحديث، وفي حديث يحيى بن عباد، عن فليح عند البخاري في التاريخ: **لمَّا ثقل النبي ﷺ وأذن بالصلاة قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس**... الحديث، بإسقاط الواو التي بعد الألف، قال ابن منظور: يقال: آذنته بكذا أُوذنه إيذاناً وإذْناً إذا أعلمته. وفي صحيح البخاري من حديث إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة قالت: **لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه فحضرت الصلاة فأُذِّن**... قال الحافظ في الفتح: بضم الهمزة على البناء للمفعول والمراد أذان الصلاة، ويحتمل أن يكون معناه أعلم، ويقويه رواية أبي معاوية عن الأعمش: «جاء بلال يؤذنه بالصلاة...» واستفيد منه تسمية المبهم.

قوله: «فلما سرِّي عنه»:

أي: زال وانكشف عنه ذلك الحال من الإغماء، من قولك سروت الشيء إذا نزعته وكشفته.

قوله: «فقلت: إن أبا بكر رجل رقيق»:

القائل: هو عائشة رضي الله عنها كما بينته رواية مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، وأما قول حفصة لعائشة لمَّا راجعت النبي ﷺ: «ما كنت لأصيب منك خيراً...» فلأن عائشة رضي الله عنها طلبت منها أن تكلمه وتعاوده في الثالثة ليصرف الإمامة عن أبي بكر فصادف معاودتها المرة الثالثة وكان النبي ﷺ لا يراجع بعد ثلاث، قاله في الفتح.

فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ،

قولها: «رجل رقيق»:
وفي رواية إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة عند البخاري: «إن أبا بكر رجل أسيف. . .» الحديث، وعنده أيضاً من حديث ابن عمر: «إنه رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء. . .» الحديث، وفي حديث مالك: «إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر. . .» الحديث، والأسيف بوزن فعيل بمعنى فاعل مأخوذ من الأسف وهو شدة الحزن والمراد أنه رقيق القلب رحيم.
قوله: «أنتن صواحب يوسف»:
المخاطب: حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما بينته رواية مالك وفيها: مه! إنكن لأنتن صواحب يوسف، وصواحب جمع صاحبة، والمراد: أنهن مثل صواحب يوسف في إظهار خلاف ما في الباطن، ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط، كما أن صواحب صيغة جمع والمراد زليخا، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخاً استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع القراءة من بكائه، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشاءم الناس به، كما صرحت هي بنفسها فيما بعد وذلك بقولها: «لقد راجعته وما حملني على كثرة مراجعته إلَّا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلاً قام مقامه أبداً. . .» الحديث، أخرجه البخاري ومسلم.
قال الحافظ في الفتح: وقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تكلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه فأرادت التوصل

فَرُبَّ قَائِلٍ مُتَمَنٍّ، وَيَأْبَى الله وَالمُؤْمِنُونَ.

إلى ذلك بكل طريق فلم يتم، اهـ. وما أظن أن هذا يصح عن أبي بكر لقول عائشة المتقدم، والله أعلم.

قوله: «فرب قائل متمن»:

وفي رواية القاسم بن محمد، عن عائشة من رواية يحيى بن سعيد، عنه عند البخاري في الأحكام: لقد هممت ـ أو أردت ـ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون. وفي رواية مسلم: **ادعي لي أبا بكر أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى متمن ويأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر**. وعند الإمام أحمد من حديث ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها أنه قال لها ﷺ: **ادعي لي أبا بكر وابنه فليكتب، لكيلا يطمع في أمر أبي بكر طامع ولا يتمنى متمن**. ثم قال: **يأبى الله ذلك والمسلمون** مرتين. قالت: **فأبى الله والمسلمون إلَّا أن يكون أبي فكان أبي**. . . الحديث.

نعم، وقد عد الأئمة هذا الحديث وأمثاله من أعظم مناقب الصديق رضي الله عنه، وأنه من الخصال التي اختص بها الصديق ولم يشركه فيها أحد، وبمجموع ما جاء في حديث الباب استدل على أحقيَّة الخلافة لأبي بكر دون غيره.

قال أبو نعيم في الإمامة: أمَّا الخصلة التي اختص بها الصديق رضي الله عنه ولم يشركه فيها أحد قوله ﷺ: **يأبى الله والمؤمنون إلَّا أبا بكر**.

ومنها: أنه قدمه في حياته في الصلاة، وأقامه مقام نفسه وهو يرى مكانه.

ومنها: قوله ﷺ: **إن أمنَّ الناس علي في صحبته وذات يده أبو بكر**.

ومنها: قوله ﷺ: **سدوا عني كل خوخة إلَّا خوخة أبي بكر**.

ومنها: قوله ﷺ للمرأة التي سألته وقالت له: أرأيت إن جئت ولم أجدك؟

٩٠ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: تُوُفِّيَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ الإِثْنَيْنِ، فَحُبِسَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَلَيْلَتَهُ وَالْغَدَ حَتَّى دُفِنَ لَيْلَةَ الأَرْبِعَاءِ،

قال: **إن لم تجديني فأتي أبا بكر**، اهـ.

وقال السيوطي: قال العلماء: في هذا الحديث أوضح دلالة على أن الصديق أفضل الصحابة على الإطلاق وأحقهم بالخلافة وأولاهم بالإمامة، قال الأشعري: قد علم بالضرورة أن رسول الله ﷺ أمر الصديق أن يصلي بالناس مع حضور المهاجرين والأنصار مع قوله: **يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله**؛ فدل على أنه كان أقرأهم أي: أعلمهم بالقرآن. قال السيوطي: وقد استدل الصحابة أنفسهم بهذا على أنه أحق بالخلافة منهم عمر وعلي.

وحديث الباب إسناده على شرط الشيخين سوى سليمان بن عبد الرحمن بن خباب ـ ويقال: ابن جندب ـ وقد ذكره ابن أبي حاتم والبخاري ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ووثقه ابن حبان.

تابعه عن سعيد بن منصور: ابن سعد، أخرجه في طبقاته [٢/ ٢١٩] ذكر أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه.

وتابعه يحيى بن عباد، عن فليح، أخرجه من طريقه البخاري في تاريخه [٤/ ٢٤].

٩٠ ـ قوله: «أخبرنا سليمان بن حرب»:

تقدم رجال هذا الإسناد في حديث رقم: ٨١.

قوله: «يوم الإثنين»:

قبل أن ينتصف النهار، ويقال: حين زاغت الشمس بهلال ربيع الأول، قال ابن إسحاق: توفي رسول الله ﷺ لاثنتي عشرة ليلة مضت من شهر

وَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَمُتْ وَلَكِنْ عُرِجَ بِرُوحِهِ كَمَا عُرِجَ بِرُوحِ مُوسَى، فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَمُتْ،

ربيع الأول اليوم الذي قدم فيه المدينة مهاجراً فاستكمل رسول الله ﷺ في هجرته عشر سنين كوامل.

قوله: «وقالوا»:

القائل: هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في السياق، وإنما ذكره بصيغة الجمع لوجود غيره ممن قال: إنه لم يمت ﷺ؛ فقد روى البيهقي من حديث الواقدي عن أشياخه قالوا: ولما شك في موت النبي ﷺ فقال بعضهم: قد مات؛ وقال بعضهم: لم يمت؛ وضعت أسماء بنت عميس يدها بين كتفي رسول الله ﷺ فقالت: قد توفي رسول الله ﷺ وقد رفع الخاتم من بين كتفيه؛ فكان هذا الذي قد عرف به موته. قال الحافظ ابن كثير: وهذا مخالف لما صح، وفيه غرابة شديدة وهو رفع الخاتم، وهو منقطع بكل حال.

قوله: «فقام عمر»:

وروى البيهقي في الدلائل من حديث يزيد بن بابنوس، عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء عمر يستأذن ـ يعني بعد أن مات النبي ﷺ ـ ومعه المغيرة بن شعبة فقال عمر: يا عائشة ما لنبي الله ﷺ؟ قلت: غشي عليه منذ ساعة. فكشف عن وجهه، فقال: واغماه، إن هذا لهو الغم، ثم غطاه. ولم يتكلم المغيرة، فلما بلغ عَتَبَة الباب قال المغيرة: مات رسول الله ﷺ يا عمر، فقال عمر: كذبت ما مات رسول الله ﷺ ولا يموت حتَّى يأمر بقتال المنافقين، بل أنت تحوشك فتنة. فجاء أبو بكر، فقال: ما لرسول الله ﷺ يا عائشة؟ قلت: غشي عليه منذ ساعة، فكشف عن وجهه، فوضع فمه بين عينيه، ووضع يديه على صدغيه ثم قال: وانبياه! واصفياه! واخليلاه صدق الله ورسوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ

وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ. . .﴾ الحديث، وروى البيهقي أيضاً من حديث أبي الأسود، عن عروة قال: قام عمر بن الخطاب يخطب الناس، ويوعد من قال: قد مات؛ بالقتل والقطع ويقول: إن رسول الله ﷺ في غشيته لو قد قام قطع وقتل. وعمرو بن قيس بن أم مكتوم قائم في مؤخر المسجد يقرأ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ. . .﴾ الآية، والناس في المسجد قد ملؤوه، ويبكون، ويموجون لا يسمعون. . . الحديث، ويروى عن أمير المؤمنين عمر أنه قال ذلك متأولاً، فقد روى البيهقي من حديث ابن إسحاق، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل ما حمله على مقالته التي قال حين توفي رسول الله ﷺ فقال: كنت أتأول هذه الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا . . .﴾ الآية، قال: فوالله إن كنت لأظن أنه سيبقى في أمته حتَّى يشهد عليها بآخر أعمالها، وإنه للذي حملني على أن قلت ما قلت. وروى البيهقي أيضاً من حديث ابن شهاب عن أنس أنه سمع عمر بن الخطاب من الغد حين بايع المسلمون أبا بكر في مسجد رسول الله ﷺ فاستوى على المنبر، فتشهد قبل أبي بكر، فقال: أمَّا بعد فإني قلت لكم أمس مقالة، وإنها لم تكن كما قلت، وإني والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتاب أنزله الله، ولا في عهد عهده إلى رسول الله ﷺ، ولكني كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتَّى يدبرنا ـ يريد حتَّى يكون آخرنا ـ واختار الله لرسوله الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسوله. فخذوا به تهتدوا بما هدى الله رسوله، قال البيهقي: أخرجه البخاري في الصحيح عن يحيى بن بكير، اهـ. أخرجه في الاعتصام لكن من قوله: فاختار الله رسوله الذي عنده. . إلى آخره.

وَلَكِنْ عُرِجَ بِرُوحِهِ كَمَا عُرِجَ بِرُوحِ مُوسَى، وَاللهِ لَا يَمُوتُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى يَقْطَعَ أَيْدِيَ أَقْوَامٍ وَأَلْسِنَتَهُمْ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ حَتَّى ازْبَدَّ شِدْقَاهُ مِمَّا يُوعِدُ وَيَقُولُ، فَقَامَ الْعَبَّاسُ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ مَاتَ، وَإِنَّهُ لَبَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْسُنُ كَمَا يَأْسُنُ الْبَشَرُ، أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ،

قوله: «حتى ازبد شدقاه»:

أصل الزبد: ما علا اللبن من الرغوة، وكذلك ما علا السيل أو البحر من الرغوة يسمى زبد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا . . .﴾ الآية، والشدق جانب الفم، والشدقان: مشق الفم من داخل الفم، والمعنى: ظهر على صماغيه زبدتان من الغضب والثورة.

قوله: «وإنه يأسن كما يأسن البشر. . .»:

يقال: أسَن الماء ويأسِن إذا تغير، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ. . .﴾ الآية، قال الفراء: غير متغير وآجن.

يقول الفقير خادمه: وقول العباس رضي الله عنه هذا فيه نظر، لأنه بلغنا أن هناك من هو أدنى مقاماً من المقام النبوي لم يأسن ولم يتغير بعد وفاته، فتقدم في باب ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه من حديث جابر أنه وجد أباه حين أثار عمال معاوية قبره كما هو بجراحه لم يتغير، وكان بين ذلك وبين أحد ست وأربعون سنة، وكذلك وجدوا عمرو بن الجموح مع والد جابر لم يتغير، ثم نظرنا فيما أخبر به المصطفى ﷺ في ذلك فوجدناه لا يتفق مع قول العباس هذا، فقد روى الإمام أحمد والمصنف وغيرهما كما سيأتي في الجمعة من حديث أوس بن أبي أوس حين أمرهم النبي ﷺ بالإكثار من الصلاة عليه يوم الجمعة، فقالوا: كيف تعرض

فَإِنَّهُ أَكْرَمُ عَلَى الله مِنْ أَنْ يُمِيتَهُ إِمَاتَتَيْنِ، أَيُمِيتُ أَحَدَكُمْ إِمَاتَةً وَيُمِيتُهُ إِمَاتَتَيْنِ وَهُوَ أَكْرَمُ عَلَى الله مِنْ ذَاكَ؟ أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ فَإِنْ يَكُ كَمَا تَقُولُونَ فَلَيْسَ بِعَزِيزٍ عَلَى الله أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ التُّرَابَ، إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَالله مَا مَاتَ حَتَّى تَرَكَ السَّبِيلَ

صلاتنا عليك وقد أرمت؟ قال: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء... الحديث، وهل يكون الرميم إلَّا بعد التغير؟ وإنما ذكرت هذا لأبين أن وصفه ﷺ بالبشرية، وأنه يموت لا يعني ذلك بالضرورة أنه يتغير ويبلى كما يبلى ويتغير سائر البشر، ولعل العباس أراد كفهم عما هم فيه من الضجة والاختلاف وأن يكرموا نبيهم ﷺ بالإسراع في تجهيزه ودفنه، وأن ذلك أولى من التأخير، والله أعلم.

نعم، فأما الرواية المنكرة المنقطعة التي أخرجها أصحاب التاريخ والسير من رواية وكيع، فقد أوردها الحافظ الذهبي في السير فقال:

ذكر محنة وكيع

قال: وهي غريبة تورط فيها ولم يرد إلَّا خيراً ولكن فاتته سكتة، فليتق عبد ربه ولا يخافن إلَّا ذنبه، قال الحافظ في السير:

قال علي بن خشرم: ثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله البهي: أن أبا بكر الصديق جاء إلى النبي ﷺ بعد وفاته فأكب عليه فقبله، وقال: بأبي وأمي، ما أطيب حياتك وميتتك.

ثم قال البهي: وكان ترك يوماً وليلة، حتَّى ربا بطنه، وانثنت خنصراه.

قال ابن خشرم: فلما حدث وكيع بهذا بمكة، اجتمعت قريش وأرادوا صلب وكيع، ونصبوا خشبة لصلبه، فجاء سفيان بن عيينة فقال لهم: الله الله، هذا فقيه أهل العراق وابن فقيهه، وهذا حديث معروف؛ قال سفيان: ولم أكن سمعته، إلَّا أني أردت تخليص وكيع.

قال علي بن خشرم: سمعت الحديث من وكيع بعد ما أرادوا صلبه فتعجبت من جسارته، وأخبرت أن وكيعاً احتج فقال: إن عدةً من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمر، قالوا: لا لم يمت رسول الله فأراد الله أن يريهم آية الموت.

رواها: أحمد بن محمد بن علي بن رزين الباشاني، قال: ثنا علي بن خشرم.

وروى الحديث عن وكيع: قتيبة بن سعيدٍ.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله ورضي عنه متعقباً:

فهذه زلة عالمٍ فما لوكيع ولرواية هذا الخبر المنكر المنقطع الإسناد! كادت نفسه أن تذهب غلطاً، وقد قال النبي ﷺ: **كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع**. ولولا أن هذه الواقعة في عدة كتب وفي مثل تاريخ الحافظ ابن عساكر، وفي كامل الحافظ ابن عدي، لأعرضت عنها جملة، لكن فيها عبرة، حتَّى قال الحافظ يعقوب الفسوي في تاريخه: وفي هذه السنة حدث وكيع بمكة، عن ابن أبي خالد، عن البهي...، فذكر الحديث.

قال الحافظ الذهبي: والقائمون عليه معذورون، بل مأجورون، فإنَّهم تخيلوا أنّ في إشاعة هذا الخبر المردود، غضًّا لمنصب النبوة، فالنبي مفارق لسائر أمته، محذور أن تجوز عليه ما يجوز على سائر موتى الآدميين من تغير أجسادهم ورائحتهم وأكل الأرض لأجسادهم، والنبي ﷺ فلا يبلى، ولا تأكل الأرض جسده، محرم عليها أكل أجساد الأنبياء، فلا يتغير ريحه ﷺ، بل هو الآن ـ وما زال ـ أطيب ريحاً من المسك، طيباً مطيباً، وأنه حيٌّ في لحده حياة مثله في البرزخ التي هي أكمل من حياة سائر النبيين، وحياتهم بلا ريب أتم وأشرف من حياة الشهداء الذين هم بنص الكتاب: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾، وهؤلاء حياتهم الآن التي في عالم

نَـهْجاً وَاضِحـاً فَأَحَلَّ الْحَلَالَ، وَحَرَّمَ الْحَرَامَ، وَنَكَحَ وَطَلَّقَ،

البرزخ حقٌّ، ولكن ليست هي حياة الدنيا من كل وجه، ولا حياة أهل الجنة من كل وجه، ولهم شبه بحياة أهل الكهف. ومن ذلك اجتماع آدم وموسى لمَّا احتج عليه موسى، وحجة آدم بالعلم السابق، كان اجتماعهما حقًّا، وهما في عالم البرزخ، وكذلك نبينا ﷺ أخبر أنه رأى في السموات آدم وموسى وإبراهيم وإدريس وعيسى وسلم عليهم وطالت محاورته مع موسى هذا كله حقٌّ. . . البحث بطوله.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله:

قال قتيبة: حدث وكيع بمكة بهذا سنة حج الرشيد فقدموه إليه فدعا الرشيد سفيان بن عيينة، وعبد المجيد بن أبي رواد، فأما عبد المجيد، فإنَّه قال: يجب أن يقتل فإنَّه لم يروِ هذا إلَّا من في قلبه غش للنبي ﷺ. وقال سفيان: لا قتل عليه، رجل سمع حديثاً فرواه والمدينة شديدة الحر، توفي النبي ﷺ فترك ليلتين لأن القوم في إصلاح أمر الأمة، واختلفت قريش والأنصار، فمن ذلك تغير.

قال قتيبة: فكان وكيع إذا ذكر فعل عبد المجيد قال: ذاك جاهل، سمع حديثاً لم يعرف وجهه فتكلم بما تكلم.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: قلت: فرضنا أنه ما فهم توجيه الحديث على ما تزعم، أفما لك عقل وورع؟ أما سمعت قول الإمام علي: حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ أما سمعت في الحديث: **ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلَّا كان فتنة لبعضهم؟**

قوله: «نهجاً واضحاً»:

كما جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **وايم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء.** رواه ابن ماجه.

وَحَارَبَ وَسَالَمَ، مَا كَانَ رَاعِي غَنَمٍ يَتْبَعُ بِهَا صَاحِبُهَا رُؤُوسَ الْجِبَالِ، يَخْبِطُ عَلَيْهَا الْعِضَاةَ بِمِخْبَطِهِ، وَيَمْدُرُ حَوْضَهَا بِيَدِهِ بِأَنْصَبَ وَلَا أَدْأَبَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ فِيكُمْ، أَيْ قَوْمِ فَادْفِنُوا صَاحِبَكُمْ.

قوله: «ويمدر حوضها...»:

المدَرَ: هو الطين الذي لا رمل فيه، والمدْر: التطيين، يقال: مدرتُ الحوض أمدره أي: أصلحته بالمدر وهو الطين؛ قاله في اللسان.

قوله: «فادفنوا صاحبكم»:

وكان مما قاله أيضاً العباس رضي الله عنه لعمر ما رواه البيهقي في الدلائل من حديث أبي الأسود، عن عروة في ذكر وفاته ـ تقدم طرف منه قريباً ـ وفيه: فخرج العباس بن عبد المطلب والناس في المسجد قد ملؤوه ويبكون ويموجون لا يسمعون فقال: يا أيها الناس: هل عندكم أحد منكم من عهد من رسول الله ﷺ في وفاته؟ فليخبرنا، قالوا: لا. قال: هل عندك يا عمر من علم؟ قال: لا. قال العباس: أشهد أيها الناس أنّ أحداً لا يشهد على النبي ﷺ لعهد عهده إليه في وفاته والله الذي لا إله إلَّا هو، لقد ذاق رسول الله ﷺ الموت. قال: وأقبل أبو بكر من السنح على دابته حتَّى نزل بباب المسجد ثم أقبل مكروباً حزيناً فاستأذن في بيت ابنته عائشة فأذنت له فدخل ورسول الله ﷺ قد توفي على الفراش والنسوة حوله فخمرن وجوههن واستترن من أبي بكر إلَّا ما كان من عائشة، فكشف عن رسول الله ﷺ فحنا عليه يقبله ويبكي ويقول: ليس ما يقول ابن الخطاب شيء، توفي رسول الله ﷺ، والذي نفسي بيده رحمة الله عليك يا رسول الله، ما أطيبك حيًّا وما أطيبك ميتاً. ثم غشاه بالثوب، ثم خرج سريعاً إلى المسجد يتوطأ رقاب الناس حتَّى أتى المنبر، وجلس عمر حتَّى رأى أبا بكر مقبلاً إليه فقام أبو بكر إلى جانب المنبر،

ثم نادى الناس فجلسوا وأنصتوا، فتشهد أبو بكر بما علمه من التشهد وقال: إن الله تبارك وتعالى نعى نبيكم إلى نفسه وهو حيّ بين أظهركم، ونعاكم إلى أنفسكم، فهو الموت حتَّى لا يبقى أحد إلَّا الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔاۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ . . .﴾، فقال عمر: هذه الآية في القرآن؟ والله ما علمت أن هذه الآية أنزلت قبل اليوم. وقال: قال الله عز وجل لمحمد: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾. ثم قال: قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وقال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَـٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، وقال: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِۖ. . .﴾ الآية. ثم قال: «إن الله تبارك وتعالى عمر محمداً وأبقاه حتَّى أقام الدِّين وأظهر أمر الله، وبلغ رسالة الله، وجاهد في سبيل الله، ثم توفاه الله على ذلك، وقد ترككم على الطريقة فلن يهلك هالك إلَّا بعد البينة والشفاء، فمن كان الله ربه فإن الله حيّ لا يموت، ومن كان يعبد محمداً وينزله إلٰهاً فقد هلك إلهه، واتقوا الله أيها الناس، واعتصموا بدينكم، وتوكلوا على ربكم، فإنَّ دين الله قائم، وإن كلمة الله تامة، وإن الله ناصر من نصره ومعز دينه وإن كتاب الله عز وجل بين أظهرنا وهو النور والشفاء، وبه هدى الله محمداً ﷺ وفيه حلال الله وحرامه، والله لا نبالي من أجلب علينا من خلق الله، إن سيوف الله لمسلولة ما وضعناها بعد، ولنجاهدن من خالفنا كما جاهدنا مع رسول الله ﷺ، فلا يبقين أحد إلَّا على نفسه. . .» الحديث بطوله، وهو مرسل، وبعضه في الصحيح، فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: أقبل أبو بكر على فرس من

٩١ ـ قَالَ: وَجَعَلَتْ أُمُّ أَيْمَنَ تَبْكِي،

مسكنه بالسنح حتَّى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتَّى دخل على عائشة فتيمم رسولَ الله ﷺ وهو مغشي بثوب حبرة، فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله وبكى، ثم قال: بأبي أنت وأمي، والله لا يجمع الله عليك موتتين، أمَّا الموتة التي كتبت عليك فقد مِتَّها. ثم قال البخاري: قال الزهري: وحدثني أبو سلمة، عن عبد الله بن عباس أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس فقال: اجلس يا عمر. فأبى عمر أن يجلس، فأقبل إليه الناس وتركوا عمر فقال أبو بكر: أمَّا بعد من كان منكم يعبد محمداً ﷺ فإنَّ محمداً قد مات، ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت، قال الله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ... ﴾ الآية، إلى قوله: ﴿ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾، وقال: والله لكأن الناس لم يعلموا أن الله أنزل هذه الآية حتَّى تلاها أبو بكر فتلقاها منه الناس كلهم، فما أسمع بشراً من الناس إلَّا يتلوها، فأخبرني سعيد بن المسيب أن عمر قال: والله ما هو إلَّا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت حتَّى ما تقلني رجلاي، وحتى أهويت إلى الأرض؛ حين سمعته تلاها علمت أن النبي ﷺ قد مات. رأيته في وفاء ابن الجوزي من طريق المصنف [٢/ ٧٩٠].

وحديث الباب إسناده على شرط الصحيح إلَّا أنه مرسل.

تابعه عن حماد: محمد بن الفضل عارم، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٦٦] ذكر كلام الناس حين شكّوا في وفاة رسول الله ﷺ.

وتمام تخريجه في حديث رقم: ٨١ حيث رواه المصنف هناك مختصراً.

٩١ ـ قوله: «قال»:

يعني: عكرمة، فقد أخرجه ابن سعد منفصلاً عن الأول بإسناد حديث الباب، فيكون تقدير الكلام: وبهذا الإسناد إلى عكرمة قال...

فَقِيلَ لَهَا: يَا أُمَّ أَيْمَنَ تَبْكِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! قَالَتْ: إِنِّي وَاللهِ مَا أَبْكِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ لَا أَكُونَ أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا، وَلَكِنِّي أَبْكِي عَلَى خَبَرِ السَّمَاءِ انْقَطَعَ.

قَالَ حَمَّادٌ: خَنَقَتِ الْعَبْرَةُ أَيُّوبَ حِينَ بَلَغَ هَهُنَا.

قوله: «فقيل لها»:

القائل: هو أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فقد أخرج مسلم وابن ماجه كما سيأتي، من حديث أنس أن أبا بكر قال لعمر: انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول الله ﷺ يزورها فلما انتهينا إليها بكت فقالا لها: ما يبكيك؟ ما عند الله خير لرسوله ﷺ. فقالت: ما أبكي أن لا أكون أعلم أن ما عند الله خير لرسوله ﷺ، ولكن أبكي أن الوحي قد انقطع من السماء. فهيجتهما على البكاء فجعلا يبكيان معها، ويروى عن أبي بكر أنه رثا النبي ﷺ فقال:

ودعنا الوحي إذ وليت عنا فودعنا من الله الكلام
سوى ما قد تركت لنا رهينا تضمنه القراطيس الكرام

قال العلَّامة الملا على قاري: والبكاء بهذا المعنى لا ينقطع إلى آخر الدنيا.

وقال الإمام النووي: فيه زيارة الصالحين وفضلها، وزيارة الصالح لمن هو دونه، وزيارة الإنسان لمن كان صديقه يزوره ولأهل ود صديقه، وزيارة جماعة من الرجال للمرأة الصالحة، وسماع كلامها، واستصحاب العالم والكبير صاحباً له في الزيارة والعيادة ونحوهما، والبكاء حزناً على فراق الصالحين والأصحاب وإن كانوا قد انتقلوا إلى أفضل مما كانوا عليه، اهـ.

والحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته منفصلاً عن الأول لكن بالإسناد المتقدم لذلك فصلته برقم مغاير عن الذي قبله.

فرواه في باب ذكر الحزن على رسول الله ﷺ ومن ندبه وبكى عليه [٢/ ٣١١] من طريق محمد بن الفضل عارم، عن حماد به.

وهو عند الإمام مسلم في الصحيح، كتاب المناقب باب فضائل أم أيمن رضي الله عنها، وعند ابن ماجه في السنن، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ ودفنه، قال مسلم: حدثنا زهير بن حرب، وقال ابن ماجه: ثنا الحسن بن علي الخلال، ثم اتفقا: عن عمرو بن عاصم، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس به، رقم: ٢٤٥٤، ١٦٣٥.

وأخرجه البيهقي أيضاً في الدلائل [٧/ ٢٦٦] باب ما جاء في عظم المصيبة التي نزلت بالمسلمين، من طريق محمد بن النضر الجارودي، عن الحسن بن علي شيخ ابن ماجه به، وعزاه الحافظ ابن كثير في تاريخه [٥/ ٢٧٤] إلى الإمام أحمد بلفظ مختصر من طريق عبد الصمد، عن حماد، عن ثابت، عن أنس به.

قال ابن كثير: وقال موسى بن عقبة في قصة وفاته ﷺ: ورجع الناس حين فرغ أبو بكر من الخطبة وأم أيمن قاعدة تبكي، فقيل لها ما يبكيك؟ قد أكرم الله نبيه ﷺ فأدخله جنته وأراحه من نصب الدنيا. قالت: إنما أبكي على خبر السماء كان يأتينا غضًّا جديداً كل يوم وليلة فقد انقطع ورفع، فعليه أبكي. فعجب الناس من قولها.

فائدة: فات الحافظ المزي أن يرقم على حديث أم أيمن في التحفة برقم مسلم، فقد أورده في الأطراف في مسند أم أيمن ورقم عليه برقم ابن ماجه فقط، وهو عند مسلم أيضاً كما بينته قريباً، وفات الحافظ ابن حجر أن يستدركه عليه، فلله الحمد والمنة، وبه التوفيق والسداد.

٩٢ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ سَعِيدٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا شُعَيْبٌ ـ هُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ ـ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَعِيشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ

---

٩٢ ـ قوله: «أخبرنا عبد الوهاب بن سعيد الدمشقي»:

هو الإمام مفتي دمشق وعالمها: أبو محمد السلمي، المعروف بوهب، أحد شيوخ المصنف الثقات، وهو من رجال النسائي، وابن ماجه، ذكره أبو زرعة الدمشقي في أهل الفتوى بدمشق، ووثقه ابن حبان، والذهبي، وقال ابن حجر: صدوق.

قوله: «هو ابن إسحاق»:

ابن عبد الرحمن القرشي مولاهم، الإمام الفقيه الحنفي: أبو شعيب الأموي، الدمشقي، أخذ الفقه عن أبي حنيفة، وكان من ثقات أهل الرأي متقناً مجوداً للحديث، وعداده في كبار الفقهاء، وحديثه عند الجماعة سوى الترمذي، قاله الحافظ الذهبي.

قوله: «ثنا الأوزاعي»:

هو عبد الرحمن بن عمرو، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٨٢.

قوله: «حدثني يعيش بن الوليد»:

ابن هشام المعيطي، الشامي، نزيل قرقيسيا، وثقه أبو داود، والنسائي والذهبي، وابن حجر.

قوله: «حدثني مكحول»:

الشامي، الإمام عالم الشام ومفتيها، اختلف في كنيته وولائه، فقيل: كنيته: أبو عبد الله، ويقال: أبو أيوب، وهو أحد الفقهاء من أقران الزهري، وكان عالماً كبيراً بصيراً بالفتيا كثير الإرسال، قال الزهري: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة، والشعبي بالكوفة، والحسن بالبصرة، ومكحول بالشام، وقال أبو حاتم: ما بالشام أفقه من مكحول،

فَلْيَذْكُرْ مُصِيبَتَهُ بِي.

ووثقه العجلي والجمهور، وليس له عند البخاري شيء.

قوله: «فليذكر مصيبته»:

زيد في النسخ المطبوعة تبعاً لنسخة الشيخ صديق حسن خان: فإنَّها من أعظم المصائب، وهذه الزيادة ليست في حديث مكحول عند المصنف، إنما هي في حديث عطاء الآتي.

نعم، وإنما كان موته من أعظم المصائب بأبي هو وأمي ﷺ؛ لأنها مصيبة في الدين، ومصيبة الدِّين من أعظم المصائب، فبموته ﷺ انقطع الوحي الإلهي، وانفتحت أبواب الفتن والخلافات، وذهب الأمان من عذاب الله، وحل الخوف من عقابه وسخطه، فرحم الله أبا سفيان بن الحارث حين قال:

لقد عظمت مصيبتنا وجلت	عشية قيل قد قبض الرسول
وأضحت أرضنا مما عراها	تكاد بنا جوانبها تميل
فقدنا الوحي والتنزيل فينا	يروح به ويغدو جبرئيل
وذاك أحق ما سالت عليه	نفوس الناس أو كادت تسيل
نبي كان يجلو الشك عنا	بما يوحى إليه وما يقول
ويهدينا فلا نخشى ضلالاً	علينا والرسول لنا دليل

قال ابن الحاج في المدخل: وفي الحديث أمر منه ﷺ لأمته وتسلية لهم: فأما الأمر ففي قوله: **فليذكر مصيبته بي**. وأما التسلية ففي قوله عليه الصلاة والسلام: **فإنَّها من أعظم المصائب**. فإذا تذكر المؤمن ما أصيب به من فقد النبي ﷺ هانت عليه جميع المصائب واضمحلت، ولم يبق لها خطر ولا بال. قال أبو الجوزاء رحمه الله: كان الرجل من أهل المدينة إذا أصابته مصيبة جاء أخوه فصافحه ويقول: يا عبد الله اتق الله فإنَّ في رسول الله أسوة حسنة ورحم الله القائل:

اصبر لكل مصيبة وتجلد	واعلم بأن المرء غير مخلد

٩٣ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا فِطْرٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ:

واصبر كما صبر الكرام فإنها نوب تنوب اليوم وتكشف في غد
وإذا أتتك مصيبة تشجى بها فاذكر مصابك بالنبي محمد

وقال آخر في هذا أيضاً:

تذكرت لمَّا فارق الدهر بيننا فعزيت نفسي بالنبي محمد
وقلت لها: إن المنايا سبيلنا فمن لم يمت في يوم مات في غد

وحديث الباب رجال إسناده ثقات كما تبين إلَّا أنه مرسل، وسيأتي الكلام على طرقه وشواهده.

٩٣ ـ قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:

هو الفضل بن دكين، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٠، ووقع في جميع النسخ المطبوعة: أخبرنا أبو النعمان، وهو خطأ.

قوله: «ثنا فطر»:

هو ابن خليفة، الإمام العالم المحدث الصدوق: أبو بكر الكوفي، المخزومي، مولى عمرو بن حريث الحناط، وهو أحد الشيعة، قال الإمام أحمد: ثقة، خشبي مفرط. وقال مرة: ثقة، صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس إلَّا أنه يتشيع.

نعم، الخشبية ضرب من الشيعة قاتلوا مرة بالخشب فأطلق عليهم الخشبية، وفي المشتبه: الخشبي هو الرافضي في عرف السلف، وقال العجلي في فطر: ثقة، حسن الحديث وفيه تشيع يسير. ووثقه أيضاً ابن سعد، وقال الذهبي: فطر ليس بذاك المتقن مع ما فيه من بدعة، ولذلك قرنه البخاري بآخر، لكن حديثه من قبيل الحسن. وقال في التقريب: صدوق رمي بالتشيع.

قوله: «عن عطاء»:

هو ابن أبي رباح، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٨.

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِذَا أَصَابَ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ فَلْيَذْكُرْ مُصَابَهُ بِي، فَإِنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ المَصَائِبِ.

وإسناد حديث الباب حسن إلَّا أنه مرسل.

تابعه عن فطر:

١ ـ حاتم بن إسماعيل، أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا أصيب بولده، رقم: ٥٨٣.

٢ ـ محمد بن عبيد الطنافسي، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٧٥] باب ذكر التعزية برسول الله ﷺ.

* وخالفهم عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، فرواه عن فطر، عن شرحبيل ابن سعد، عن ابن عباس مرفوعاً، أخرجه ابن عدي في كامله [٥/ ١٨٢١] ـ وقال: عثمان بن عبد الرحمن لا بأس به ـ وأبو نعيم في أخبار أصبهان [١/ ١٥٨].

هذا وفي الباب عن ابن بريدة وعائشة رضي الله عنها، وسابط الجمحي، والقاسم بن محمد.

فروى ابن السني في عمل اليوم والليلة من طريق عثمان بن مقسم ـ وهو ضعيف ـ عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعاً: من أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بي، فإنَّها من أعظم المصائب، عثمان بن مقسم ذكره الذهبي في ميزانه وأورد له هذا الحديث وعده من مناكيره.

وروى ابن ماجه في كتاب الجنائز من سننه، باب ما جاء في الصبر على المصيبة، من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها قالت: فتح رسول الله ﷺ باباً بينه وبين الناس، أو كشف ستراً، فإذا الناس يصلون وراء أبي بكر فحمد الله على ما رأى من حسن حالهم، ورجاء أن يخلفه الله فيهم بالذي رآهم فقال: **يا أيها الناس أيما أحد من الناس أو من المؤمنين أصيب بمصيبة فليتعز بمصيبته بي عن المصيبة التي تصيبه بغيري،**

٩٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ،

فإنَّ أحداً من أمتي لن يصاب بمصيبة بعدي أشد عليه من مصيبتي. وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف، وبقية رجاله لا بأس بهم.

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير [٧/ ١٩٩] من حديث عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: **إذا أصيب أحدكم بمصيبة فليذكر مصيبته بي فإنَّها أعظم المصائب عنده**. وفيه أبو بردة عمرو بن يزيد وهو ضعيف.

وخالفه سفيان عن علقمة، فقال عنه، عن عبد الرحمن بن سابط به لم يقل: عن أبيه، أخرجه نعيم في زياداته على الزهد لابن المبارك برقم: ٢٧١، وعبد الرزاق في المصنف [٣/ ٥٦٤] رقم: ٦٧٠٠.

وروى ابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٧٥] من حديث مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: **ليعزي المسلمين في مصائبهم المصيبةُ بي**. وهذا إسناد على شرط الشيخين إلَّا أنه مرسل، لكن مجموع هذه الطرق يقوي بعضها بعضاً ويجعل للحديث أصلاً، والله أعلم.

٩٤ ـ قوله: «حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف»:

السلمي، القطيعي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، وسفيان: هو ابن عيينة، ترجمته أيضاً في حديث رقم: ٥٤.

قوله: «عن عمر بن محمد»:

كذا في الأصول الخطية وهو الصواب إن شاء الله، ووقع في النسخ المطبوعة: عن عمرو بن محمد وهو خطأ. وهو عمر ـ بضم العين ـ ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، العمري، المدني، نزيل عسقلان، وأحد جلة العلماء، أثنى عليه الأئمة ووثقوه.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ قَطُّ إِلَّا بَكَى.

يقول الفقير خادمه: كان من أفضل أهل زمانه، قدم بغداد فانحفل الناس إليه وقالوا: ابن عمر بن الخطاب، ثم قدم الكوفة فأخذوا عنه، وكان له قدر وجلالة، وقال أبو حاتم: هم خمسة أوثقهم عمر، وهو ثقة صدوق، حديثه عند الجماعة سوى الترمذي.

قوله: «عن أبيه»:

هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، المدني، أحد الأئمة الثقات المحتج بهم وحديثه في الكتب الستة، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم وغيرهما.

قوله: «إلا بكى»:

لشدة تعلقه به وحبه له، وتمسكه بسنته ﷺ، وقد روي عنه في هذا المعنى أشياء كثيرة منها: ما رواه البيهقي في الدلائل من حديث ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر قال: ما غرست نخلة منذ قبض رسول الله ﷺ، وروى ابن سعد في طبقاته من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبيه أنه تلا قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ...﴾ الآية، فجعل ابن عمر يبكي حتَّى لثقت لحيته وجبته من دموعه، كأنه تذكر بكاء النبي عندما تليت عليه هذه الآية، وروى ابن سعد أيضاً من حديث نافع أن ابن عمر كان يتبع آثار رسول الله ﷺ كل مكان صلى فيه حتَّى أن النبي ﷺ نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يتعاهد تلك الشجرة فيصب في أصلها الماء لكيلا تيبس، وروى أبو نعيم في الحلية، عن نافع قال: لو نظرت إلى ابن عمر إذا اتبع رسول الله ﷺ لقلت: هذا مجنون، رضي الله عنه وأرضاه، وما ذلك إلَّا لحبه له وشدة تمسكه بسنته.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم.

وحديث الباب أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣١/ ١٢٥].

٩٥ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ فَاطِمَةَ قَالَتْ: يَا أَنَسُ كَيْفَ طَابَتْ أَنْفُسُكُمْ

تابعه عن ابن عيينة: الإمام الشافعي رحمه الله، أخرجه من طريقه البيهقي في المدخل [/ ١٤٨] باب أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا في الأمصار، رقم: ١١٣.

ورواه سعيد بن منصور، عن ابن عيينة، عن عاصم بن محمد أخي عمر بن محمد راوي حديث الباب ولا إشكال فالحديث عندهما جميعاً، أخرجه من طريق سعيد بن منصور الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [١/ ٤٩٣]، وابن سعد في الطبقات [٢/ ٣١٢].

وتابع ابن عيينة، عن عاصم بن محمد: ابن أبي أويس، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٤/ ١٦٨].

ورواه الوليد بن مسلم، عن عمر بن محمد، عن إسحاق بن عبد الله الطفاوي به، أخرجه من هذا الوجه الطبراني في المعجم الأوسط كما في مجمع البحرين [٦/ ٣٩٢]. قال عقبه: لم يروه عن إسحاق إلَّا عمر، تفرد به الوليد. وقال الحافظ في مجمع الزوائد [٩/ ٣٤٦]: إسحاق لم أعرفه وبقية رجاله وثقوا.

٩٥ ـ قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:

هو محمد بن الفضل الملقب بعارم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٨، وحماد بن زيد كذلك في حديث رقم: ٦٧، وثابت: هو ابن أسلم البناني في حديث رقم: ٤٣.

قولها: «كيف طابت»:

وعند ابن ماجه من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن حماد: «يا أنس كيف سخت أنفسكم. . .» الحديث، قال الحافظ في الفتح: أشارت عليها السلام بذلك إلى عتابهم على إقدامهم على ذلك لأنه يدل على

أَنْ تَحْثُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ التُّرَابَ؟ وَقَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ مِنْ رَبِّهِ مَا أَدْنَاهُ، وَا أَبَتَاهُ جَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ مَأْوَاهُ، وَا أَبَتَاهُ إِلَى جِبْرِيلَ نَنْعَاهُ، وَا أَبَتَاهُ أَجَابَ رَبًّا دَعَاهُ.

قَالَ حَمَّادٌ: حِينَ حَدَّثَ ثَابِتٌ بَكَى، وَقَالَ ثَابِتٌ: حِينَ حَدَّثَ أَنَسٌ بَكَى.

خلاف ما عرفته عنهم من رقة قلوبهم عليه لشدة محبتهم له، وسكت أنس عن جوابها رعاية لها ولسان حاله يقول: لم تطب أنفسنا بذلك، إلَّا أنا قهرناها على فعله امتثالاً لأمره، قال: ويستفاد من الحديث جواز التوجع للميت عند احتضاره بمثل قول فاطمة عليها السلام: «واكرب أباه» وأنه ليس من النياحة لأنه ﷺ أقرها على ذلك، وأما قولها بعد أن قبض: «وآأبتاه. . . الخ» فيؤخذ منه أن تلك الألفاظ إذا كان الميت متصفاً بها لا يمنع ذكره لها بعد موته بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهراً وهو في الباطن بخلافه أو لا يتحقق اتصافه بها فيدخل في المنع، اهـ.

فائدة: ذكر الحافظ المزي حديث الباب في مسند أنس بن مالك في التحفة فتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه وإن كان أوله من مسنده لأن الظاهر أنه حضر ـ يعني قصة وفاته ﷺ ـ إلَّا أن الأخير إنما هو من كلام فاطمة فحقه أن يذكر في رواية أنس عنها والله أعلم.

وإسناد حديث الباب على شرط الشيخين، أخرجه البخاري في المغازي من صحيحه، باب مرض النبي ﷺ ووفاته من طريق سليمان بن حرب، عن حماد به رقم: ٤٤٦٢، ورواه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ٢٠٤] من طريق يزيد بن هارون، عن حماد به، رقم: ١٣١٤٠، وابن ماجه في الجنائز من سننه [١/ ٥٢٢] باب ذكر وفاته ﷺ من طريق أبي أسامة، عن حماد به، رقم: ١٦٣٠، وابن حبان [١٤/ ٥٩٢] في التاريخ من

٩٦ ـ حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ وَذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: شَهِدْتُهُ يَوْمَ دَخَلَ الـمَدِينَةَ فَمَا رَأَيْتُ يَوْماً قَطُّ كَانَ أَحْسَنَ وَلَا أَضْوَأَ مِنْ يَوْمٍ دَخَلَ عَلَيْنَا فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ، وَشَهِدْتُهُ يَوْمَ مَوْتِهِ فَمَا رَأَيْتُ يَوْماً كَانَ أَقْبَحَ وَلَا أَظْلَمَ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ فِيهِ رَسُولُ الله ﷺ.

صحيحه، من طريق إسماعيل بن يونس، عن حماد، به رقم: ٦٦٢٢.

تابعه معمر، عن ثابت، أخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٣/ ٥٥٣] كتاب الجنائز، باب الصبر والبكاء والنياحة، رقم: ٦٦٧٣، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٣/ ١٩٧] رقم: ١٣٠٥٥، والنسائي في الجنائز من سننه، باب البكاء على الميت، رقم: ١٨٤٤، وابن حبان في صحيحه [١٤/ ٥٩١] كتاب التاريخ، ذكر ما كانت تبكي فاطمة أباها حين قبض، رقم: ٦٦٢١.

وأخرجه الترمذي في الشمائل برقم: ٣٧٩، وابن ماجه في الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم: ١٦٢٩، كلاهما من طريق عبد الله بن الزبير الباهلي، عن ثابت بنحوه.

ولوجود حديث الباب في الصحيح أعرضنا عن الإطالة في تخريجه، واكتفينا بالإشارة إلى مواضعه في الأمهات وبالله التوفيق.

٩٦ ـ قوله: «حدثنا عفان»:

هو ابن مسلم بن عبد الله البصري، الإمام الحافظ محدث العراق: أبو عثمان الصفار، أحد الأئمة الثقات، قال الإمام أحمد: لزمنا عفان عشر سنين وكان أثبت من ابن مهدي، وقال أبو حاتم: عفان إمام ثقة متين متقن، وقال ابن خراش: ثقة من خيار المسلمين.

قوله: «من يوم مات فيه رسول الله ﷺ»:

وفي حديث جعفر بن سليمان، عن ثابت عند الترمذي، وابن ماجه:

لمَّا كان اليوم الذي دخل فيه رسول الله ﷺ المدينة أضاء منها كل شيء، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم منها كل شيء، وما نفضنا عن رسول الله ﷺ الأيدي وإنا لفي دفنه حتَّى أنكرنا قلوبنا.

وحديث الباب إسناده على شرط الصحيح، رواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ١٢٢]: ثنا يزيد بن هارون، عن حماد به، رقم: ١٢٢٥٦، وابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٥١٦] كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله محمداً ﷺ، من طريق عفان ـ كالمصنف ـ عن حماد بسياق أطول منه، رقم: ١١٨٦١، ورواه البيهقي في الدلائل [٧/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦] باب عظم المصيبة التي نزلت بالمسلمين، من طريق محمد بن عبد الله الخزاعي، عن حماد به.

تابعه جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس بلفظ: لمَّا كان اليوم الذي دخل فيه رسول الله ﷺ المدينة أضاء منها كل شيء، فلما كان اليوم الذي مات فيه أظلم منها كل شيء، وما نفضنا عن رسول الله ﷺ الأيدي وإنّا لفي دفنه حتَّى أنكرنا قلوبنا. أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب فضل النبي ﷺ، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ﷺ، وأبو يعلى في مسنده [٦/ ٥١] ثلاثتهم عن بشر بن هلال الصواف، عن جعفر بن سليمان به، وإسناده على شرط مسلم، قال الترمذي: هذا حديث غريب صحيح.

ورواه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٢٢١] عن سيار، عن جعفر به، رقم: ١٣٣٣٦ ومن طريق الترمذي أخرجه البغوي في الأنوار [٢/ ٧٥٦] باب في مرضه ﷺ، رقم: ١٢١٠، وفي شرح السُّنَّة [١٤/ ٤٩ ـ ٥٠] باب في مرضه ووفاته ﷺ رقم: ٣٨٢١، وأخرجه ابن حبان في صحيحه [١٤/ ٦٠١] ذكر إنكار الصحابة قلوبهم، من طريق الحسن بن سفيان، عن بشر بن هلال به، رقم: ٦٦٣٤، والحاكم في المستدرك [٣/ ٥٧]

٩٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُطِيعٍ، ثَنَا هُشَيْمٌ،

كتاب المغازي، من طريق أبي ظفر عبد السلام، عن جعفر به، وابن سعد في الطبقات [٢/ ٢٧٤] ذكر كم مرض رسول الله ﷺ، من طريق مسلم بن إبراهيم، عن جعفر به، ورواه البيهقي في الدلائل [٧/ ٢٦٥] باب ما جاء في عظم المصيبة التي نزلت بالمسلمين من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن جعفر به، وغيرهم.

٩٧ ـ **قوله: «حدثنا عبد الله بن مطيع»:**

ابن راشد البكري، الإمام الحافظ: أبو محمد النيسابوري نزيل بغداد، وثقه الخطيب، وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الحديث، وحديثه عند مسلم والنسائي.

تنبيه: وقع في جميع الأصول الخطية: حدثنا عبد الله بن مطيع، لكن كتب ناسخ «ل» فوق كلمة حدثنا: «أخبرنا»، وكتب بجانبها «صح».

قوله: «ثنا هشيم»:

هو ابن بشير الواسطي، الإمام شيخ الإسلام محدث بغداد وحافظها: أبو معاوية السلمي مولاهم، كان رأساً في الحفظ والصلاح، وكانت له هيبة عجيبة بحيث أن الإمام أحمد لازمه أربع سنين أو خمساً فلم يسأله عن شيء لهيبته ووقاره، قال أبو حاتم: هشيم لا يسأل عن مثله في صدقه وأمانته وصلاحه.

قلت: عيب عليه كثرة تدليسه ولذلك أدخلوه في المدلسين، وشيخه أبو عبد الجليل هنا أحد الضعفاء كان هشيم يدلسه يقول تارة: عن أبي عبد الجليل، وتارة يقول: عن أبي ليلى. وتارة يقول: عن أبي إسحاق. وهو رجل واحد اسمه: عبد الله بن ميسرة يأتي الكلام عليه، وهشيم لا مغمز فيه، وهو ممن اتفق على الاحتجاج به وحديثه في الكتب الستة.

عَنْ أَبِي عَبْدِ الْجَلِيلِ، عَنْ أَبِي حَرِيزٍ الأَزْدِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَجِدُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَائِماً عِنْدَ رَبِّكَ وَأَنْتَ مُحْمَارَّةٌ وَجْنَتَاكَ مُسْتَحْيٍ مِنْ رَبِّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ أُمَّتُكَ مِنْ بَعْدِكَ.

قوله: «عن أبي عبد الجليل»:

اسمه: عبد الله بن ميسرة الحارثي، وكنيته: أبو ليلى الكوفي، ويقال: الواسطي، وربما كناه هشيم بأبي إسحاق وأبي عبد الجليل يدلسه، وعداده في الضعفاء، ضعفه النسائي، وأبو داود، والدارقطني، والذهبي، والجمهور.

قوله: «عن أبي حريز الأزدي»:

هو عبد الله بن حسين البصري، قاضي سجستان، وأحد ضعفاء الشيعة، روى عن كبار التابعين ولا يعرف له رواية عن الصحابة، وثقه أبو زرعة وحسن حديثه أبو حاتم، وقال ابن حبان: صدوق. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال الإمام أحمد: منكر الحديث، كان يحيى بن سعيد يحمل عليه ولا أراه إلَّا كما قال، وضعفه النسائي مرة، وقال مرة: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث. واختلف قول ابن معين فيه، فقال ابن أبي خيثمة عنه: ثقة. وقال معاوية بن صالح، عنه: ضعيف.

فات الحافظ ابن حجر في التقريب أن ينبه على أنه كان من غلاة الشيعة، فقد قال الآجري، عن أبي داود: ثنا الحسن بن علي، ثنا أبو سلمة، ثنا هشام السجستاني قال: قال لي أبو حريز: تؤمن بالرجعة؟ قلت: لا. قال: هي في اثنتين وسبعين آية من كتاب الله. فتبين مما تقدم أن الرجل ضعيف. وهو ممن يعتبر به كما قال الدارقطني، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع وهو منقطع كما ترى.

رواه الحافظ ابن راهويه كما في المطالب العالية [٤/٢٥٦] قال الحافظ:

٩٨ ـ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ:

وإسناده حسن، وكذا حسنه الحافظ السيوطي في الخصائص [١/ ٨٠] بعد أن عزاه للمصنف وابن راهويه.

ويشهد له ما في الصحيحين من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: **إني على الحوض حتَّى أنظر من يرد عليّ منكم، وسيؤخذ ناس دوني فأقول: يا رب مني ومن أمتي. فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم**. لفظ البخاري، زاد أبو سعيد الخدري في هذا الحديث عندهما: **فأقول: سحقاً سحقاً لمن غير بعدي**. ويشهد له أيضاً الحديث الآتي عند المصنف.

نعم، وقد أبطل بعض الجهلة هذا الحديث لكون العقل لا يقبله ـ وإنما أتي منه ـ، قال: كيف يعقل أن يخبر عبد الله بن سلام رسول الله ﷺ بشيء من أمور الآخرة ـ التي هو أعلم الناس بها؟! قال: وما ذنبه ﷺ فيما جنته أمته من بعده حتَّى يستحي من ذلك عند الله؟ قال: وكيف يتفق هذا مع قوله ﷺ: **إني مباه بكم الأمم؟!**

أما الجواب عن اعتراضه الأول فإنَّ عبد الله بن سلام أخبره بما يجده في كتبهم لا بما يعلمه مما لا يعلمه إلَّا الله ورسوله ﷺ، وأما استحياؤه ﷺ من ربه فلأنه صاحب الشفاعة العظمى، لا يزال بأبي هو وأمي ﷺ يتردد على ربه ليخرج من دخل النار من أمته كما تقدم، فاستحياؤه من كثرة تردده وطلبه المزيد في إخراج أفراد أمته العصاة، وأما مباهاته ﷺ فذاك بكثرة أتباعه كما قال ﷺ: **أنا أكثركم تبعاً يوم القيامة**.

٩٨ ـ قوله: «أخبرنا القاسم بن كثير»:

الإسكندراني، الإمام شيخ القراء: أبو العباس القرشي مولاهم، القاضي، أحد مشايخ المصنف الثقات، وثقه النسائي، وابن حبان، وقال

سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ شُرَيْحٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ مَوْلَى أَبِي جَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةَ لَمَّا أُنْزِلَتْ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ * وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَيَخْرُجُنَّ مِنْهُ أَفْوَاجاً كَمَا دَخَلُوهُ أَفْوَاجاً.

ابن يونس: كان رجلاً صالحاً، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال في التقريب: صدوق.

قوله: «سمعت عبد الرحمن بن شريح»:

المعافري، الإسكندراني العابد، كنيته: أبو شريح، قال الذهبي: الإمام الرباني القدوة، أحد العلماء العاملين، كان متألهاً زاهداً مقبلاً على شأنه. وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي زاد الإمام أحمد: لا بأس به. وقال الحافظ في التقريب: ثقة فاضل، لم يصب ابن سعد في تضعيفه.

قوله: «عن أبي الأسود القرشي»:

هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، المعروف بيتيم عروة، كان أبوه قد أوصى به إلى عروة بن الزبير، وكان جده أحد السابقين من مهاجرة الحبشة، قال الذهبي: هو من العلماء الثقات، وعداده في صغار التابعين. ووثقه أبو حاتم، والنسائي، وابن شاهين، وابن سعد، وغيرهم، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن أبي قرة»:

تصحفت كنيته في جميع النسخ المطبوعة إلى: «أبي فروة»، ومن العجيب والغريب أنها وقعت كذلك مصحفة في المستدرك، وأبو قرة هذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم ينقل عن أبيه فيه شيئاً.

والحديث رواه الحاكم في المستدرك [٤/٤٩٦] كتاب الفتن والملاحم،

٩٩ ـ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ الْمِصْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ أَبِي أَيُّوبَ الْخُزَاعِيِّ،

من طريق ابن وهب، عن أبي شريح به وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه! وأقره الذهبي في التلخيص!!
أبو قرة مولى أبي جهل ليس من شرطهما، وما أظنه يعرف في غير هذا الحديث.
وفي الباب عن جابر بن عبد الله، ذكره السيوطي في الدر المنثور [٦/ ٤١٨] وعزاه لابن مردويه في التفسير.

٩٩ ـ قوله: «أخبرني أبو بكر المصري»:
لم أعرفه، ومن الإشكال الذي صادفته في هذا الإسناد أني لم أجد في تراجم رجال هذا السند ما يدل على اتصاله، ورواية بعضهم عن بعض، يحيى بن سعيد الأموي لم أجد في الرواة عنه من يسمى سليمان، ولا في شيوخه معروف بن خربوذ، ولا في تلاميذ معروف يحيى بن سعيد، ولا ذكروا خالد بن معدان في شيوخه، وقد روى ابن عساكر حديث الباب من طريق المصنف برواية أبي الفضل محمد بن إسماعيل الفضيلي، وأبي المحاسن أسعد بن علي، وأبي بكر أحمد بن يحيى، وأبي الوقت عبد الأول بن عيسى، جميعهم عن أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي فوقع عندهم كما أثبته هنا وهو مطابق للنسخ التي بين يدي، وإتحاف المهرة [١٩/ ١٣٦]، فالله أعلم.
قوله: «عن سليمان أبي أيوب الخزاعي»:
كذا في رواية ابن عساكر من طريق المصنف وهو الصواب، ووقع في المطبوع من إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [١٩/ ١٣٦] رقم: ٢٤٥٧٦: عن سليمان بن أيوب، والصواب ما أثبتناه فسيأتي عند المصنف عقب الخطبة قوله: «قال أبو أيوب...»، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: سليمان بن الحكم أبو أيوب الخزاعي، صاحب حديث

عَـنْ يَـحْـيَـى بْـنِ سَـعِـيـدٍ الأُمَـوِيِّ، عَـنْ مَـعْـرُوفِ بْـنِ خَـرَّبُـوذَ الـمَـكِّـيِّ، عَـنْ خَـالِـدِ بْـنِ مَـعْـدَانَ قَـالَ: دَخَـلَ عَـبْـدُ الله بْـنُ الأَهْـتَـمِ

أم معبد، سمع منه أبي بقديد فلا أدري هو هذا أو غيره.

قوله: «عن يحيى بن سعيد الأموي»:

هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد القرشي، الأموي، الإمام الثقة: أبو أيوب الكوفي نزيل بغداد، وأحد رجال الستة، لقبه: جمل، أثنى عليه الإمام أحمد، ووثقه ابن معين، وابن عمار، والدارقطني وغيرهم، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يغرب. ولو قال: ثقة تكلم في حديثه عن الأعمش لكان أولى؛ وذلك لقول الإمام أحمد: ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب.

فائدة: إسناد المصنف إلى يحيى بن سعيد هنا نازل، فقد روى في باب الرحلة في طلب العلم، عن مخلد بن مالك، عنه.

قوله: «عن معروف بن خربوذ المكي»:

مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، اختلف فيه، فضعفه ابن معين والعقيلي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وحكى ابن حجر في التقريب عن الساجي أنه قال: صدوق، ووثقه ابن حبان، له عند البخاري عن علي رضي الله عنه قوله: «حدثوا الناس بما يعرفون...» الحديث، وله عند مسلم وأبي داود حديثه عن أبي الطفيل أنه رأى النبي ﷺ في الحج، وله عند المصنف هذا الأثر الواحد.

قوله: «عن خالد بن معدان»:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١١.

قوله: «دخل عبد الله بن الأهتم»:

واسم الأهتم: سمي بن سنان بن خالد التميمي، كنيته: أبو معمر المنقري، أحد الوعاظ، والخطباء زمن عمر بن عبد العزيز، وكان وفد

عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ مَعَ الْعَامَّةِ فَلَمْ يُفْجَأْ عُمَرُ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ يَدَيْهِ يَتَكَلَّمُ، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الله خَلَقَ الْخَلْقَ غَنِيًّا عَنْ طَاعَتِهِمْ،

على سليمان بن عبد الملك رسولاً من يزيد بن المهلب، وليس عبد الله بن الأهتم من أهل الرواية، إنما له أقوال وحكم مأثورة ذكرها له أهل السير ومنها خطبته هذه بين يدي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز.

قوله: «على عمر بن عبد العزيز»:

هو الخليفة الزاهد، وأمير المؤمنين الراشد، الإمام أشج بني أمية عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي، الأموي أحد أئمة المسلمين والخلفاء المشهورين، له مناقب وفضائل كثيرة مذكورة في المطولات، ذكره الذهبي في السير فكان مما قاله: كان هذا الرجل حسن الخلق والخلق، كامل العقل، حسن السمت، جيد السياسة حريصاً على العدل بكل ممكن، وافر العلم، فقيه النفس، ظاهر الذكاءة والفهم، أواهاً منيباً، قانتاً لله، حنيفاً زاهداً مع الخلافة، ناطقاً بالحق مع قلة المعين، وكثرة الأمراء الظلمة الذين ملوه وكرهوا محاققته لهم، ونقصه أعطياتهم، وأخذه كثيراً مما في أيديهم مما أخذوه بغير حق، فما زالوا به حتَّى سقوه السم، فحصلت له الشهادة والسعادة، وعد عند العلماء من الخلفاء الراشدين والعلماء العاملين.

قوله: «فلم يفجأ عمر إلَّا وهو بين يديه يتكلم»:

وفي رواية ابن الجوزي من طريق ابن عيينة: «إن ابن الأهتم لمَّا دخل قال: أطريك؟ قال: لا. قال: فأعظك؟ قال: نعم. قال: فافتح الباب وأدخل الناس...» وذكر الخطبة، وفي سيرة ابن عبد الحكم أنه قال له: أتحب أن تطرىٰ؟ قال: لا. قال: أفتحب أن توعظ؟ قال: نعم. فذكر الخطبة.

آمِناً لِمَعْصِيَتِهِمْ، وَالنَّاسُ يَوْمَئِذٍ فِي المَنَازِلِ وَالرَّأْيِ مُخْتَلِفُونَ، فَالْعَرَبُ بِشَرِّ تِلْكَ المَنَازِلِ، أَهْلُ الْحَجَرِ وَأَهْلُ الْوَبَرِ وَأَهْلُ الدَّبَرِ، تَجْتَازُ دُونَهُمْ طَيِّبَاتُ الدُّنْيَا وَرَخَاءُ عَيْشِهَا، لَا يَسْأَلُونَ اللهَ جَمَاعَةً، وَلَا يَتْلُونَ لَهُ كِتَاباً، مَيِّتُهُمْ فِي النَّارِ، وَحَيُّهُمْ أَعْمَى نَجِسٌ مَعَ مَا لَا يُحْصَى مِنَ المَرْغُوبِ عَنْهُ وَالمَزْهُودِ فِيهِ، فَلَمَّا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَنْشُرَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةً بَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَلَمْ يَمْنَعْهُمْ ذَلِكَ أَنْ جَرَّحُوهُ فِي جِسْمِهِ، وَلَقَّبُوهُ فِي اسْمِهِ، وَمَعَهُ كِتَابٌ مِنَ اللهِ نَاطِقٌ، لَا يَقْدُمُ إِلَّا بِأَمْرِهِ، وَلَا يَرْحَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ،

قوله: «آمناً لمعصيتهم»:

وفي رواية ابن الجوزي: آمناً لمعصيتهم أن تنقصه.

قوله: «وأهل الوبر وأهل الدبر»:

وفي رواية ابن الجوزي: أهل الوبر والشعر والحجر.

قوله: «ولقبوه في اسمه»:

أصل اللقب: النبز اسم غير مسمى به، يقال: لقبه بكذا فتلقب به، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ...﴾ والمعنى: لا تدعوا الرجل إلَّا بأحب الأسماء إليه.

قوله: «ومعه كتاب من الله»:

وفي رواية ابن عبد الحكم: «ومعه من الله بينة لا يتقدم إلَّا بأمره، ولا يخرج إلَّا بإذنه، يمده بملائكته، ويخبره بالغيب المكتوم من أمره، وضمن له ظفر عاقبة الأمور، وقد اضطروه إلى بطن غار اختبأ فيه، وأخذ حبل الذمة من الإملاء، فلما أمر بالعزم وحمل على الجهاد. . .» الخطبة.

فَلَمَّا أُمِرَ بِالْعَزْمَةِ وَحُمِلَ عَلَى الْجِهَادِ انْبَسَطَ لأَمْرِ الله لَوْثُهُ فَأَفْلَجَ اللهُ حُجَّتَهُ، وَأَجَازَ كَلِمَتَهُ، وَأَظْهَرَ دَعْوَتَهُ، وَفَارَقَ الدُّنْيَا تَقِيًّا نَقِيًّا.

ثُمَّ قَامَ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ فَسَلَكَ سُنَّتَهُ، وَأَخَذَ سَبِيلَهُ، وَارْتَدَّتِ الْعَرَبُ أَوْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَّا الَّذِي كَانَ قَابِلاً، انْتَزَعَ السُّيُوفَ مِنْ أَغْمَادِهَا، وَأَوْقَدَ النِّيرَانَ فِي شُعُلِهَا ثُمَّ رَكِبَ بِأَهْلِ الْحَقِّ أَهْلَ الْبَاطِلِ فَلَمْ يَبْرَحْ يُقَطِّعُ أَوْصَالَهُمْ،

قوله: «انبسط لأمر الله لوثه»:

أي: قوته وعزمه، اللَّوث: القوة، واللوثة: العزمة بالعقل، إذا أردت عزمة العقل قلت: لوثة أي حزم وقوة، ويقال: رجل ذو لوث أي ذو قوة، اهـ. لسان.

قوله: «فأفلج الله حجته»:

أي: أظهرها وأقامها، وفي رواية العقد: «فلما أمر بالعزيمة، أسفر لأمر الله لونه فأبلج الله حجته، وأعلى كلمته وأظهر دعوته...».

قوله: «أو من فعل ذلك منهم»:

وفي رواية ابن الجوزي، وابن عبد الحكم: فارتدت العرب أو من ارتد منها، فحرصوا على أن يقيموا الصلاة، ولا يؤتوا الزكاة، فأبى أبو بكر أن يقبل منهم إلَّا ما كان رسول الله ﷺ قابلاً لو كان حيًّا، فلم يزل يخرق أوصالهم.

قوله: «ثم ركب بأهل الحق»:

كذا في الأصول الخطية وهو الصواب، ووقع في المطبوعة تبعاً لنسخة الشيخ صديق حسن خان: ثم نكب...

قوله: «فلم يبرح يقطع أوصالهم»:

في رواية ابن الجوزي: فلم يزل يخرق أوصالهم. وفي رواية

وَيَسْقِي الأَرْضَ دِمَاءَهُمْ حَتَّى أَدْخَلَهُمْ فِي الَّذِي خَرَجُوا مِنْهُ، وَقَرَّرَهُمْ بِالَّذِي نَفَرُوا عَنْهُ، وَقَدْ كَانَ أَصَابَ مِنْ مَالِ اللهِ بَكْراً يَرْتَوِي عَلَيْهِ وَحَبَشِيَّةً أَرْضَعَتْ وَلَداً لَهُ فَرَأَى ذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ غُصَّةً فِي حَلْقِهِ، فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْخَلِيفَةِ مِنْ بَعْدِهِ، وَفَارَقَ الدُّنْيَا تَقِيًّا نَقِيًّا عَلَى مِنْهَاجِ صَاحِبِهِ.

ثُمَّ قَامَ بَعْدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَمَصَّرَ الأَمْصَارَ، وَخَلَطَ الشِّدَّةَ بِاللِّينِ، وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، وَشَمَّرَ عَنْ سَاقَيْهِ، وَعَدَّ لِلأُمُورِ أَقْرَانَهَا، وَلِلْحَرْبِ آلَتَهَا، فَلَمَّا أَصَابَهُ قَيْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَمَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُ النَّاسَ: هَلْ يُثْبِتُونَ قَاتِلَهُ؟ فَلَمَّا قِيلَ: قَيْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ اسْتَهَلَّ يَحْمَدُ

ابن عبد الحكم: فما برح يخرق أعراضهم. وفي رواية العقد: فلم يبرح يفصل أوصالهم. وكلها معانٍ متقاربة.

قوله: «وقد كان أصاب من مال الله بكراً»:

وفي رواية ابن الجوزي: «ثم حضرته الوفاة، وقد أصاب من فيء المسلمين سناً لقوحاً كان يرتضخ من لبنها، وبكراً كان يروي عليه أهله الماء، وحبشية كانت ترضع ابناً له فلم يزل ذلك غصة في حلقه، وثقلاً على كاهله...»، وقريباً منه في رواية ابن عبد الحكم.

قوله: «وعد للأمور أقرانها»:

زاد ابن الجوزي في روايته: فَرَاضها فأذل صعابها، وترك الأمر فيها إلى يسر.

قوله: «قين المغيرة»:

كذا في الأصول الخطية، وهو الصواب، ووقع في النسخ المطبوعة: «فتى المغيرة»، والقين: الحداد.

رَبَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ أَصَابَهُ ذُو حَقٍّ فِي الْفَيْءِ فَيَحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَلَّ دَمَهُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ حَقِّهِ، وَقَدْ كَانَ أَصَابَ مِنْ مَالِ الله بِضْعَةً وَثَمَانِينَ أَلْفاً، فَكَسَرَ لَهَا رِبَاعَهُ، وَكَرِهَ بِهَا كَفَالَةَ أَوْلَادِهِ، فَأَدَّاهَا إِلَى الْخَلِيفَةِ مِنْ بَعْدِهِ، وَفَارَقَ الدُّنْيَا تَقِيًّا نَقِيًّا عَلَى مِنْهَاجِ صَاحِبَيْهِ.

ثُمَّ إِنَّكَ يَا عُمَرُ! بُنَيُّ الدُّنْيَا، وَلَدَتْكَ مُلُوكُهَا، وَأَلْقَمَتْكَ ثَدْيَيْهَا، وَنَبَتَّ فِيهَا تَلْتَمِسُهَا مَظَانَّهَا، فَلَمَّا وُلِّيتَهَا أَلْقَيْتَهَا حَيْثُ أَلْقَاهَا اللهُ، هَجَرْتَهَا وَجَفَوْتَهَا، وَقَذَرْتَهَا إِلَّا مَا تَزَوَّدْتَ مِنْهَا، فَالْحَمْدُ لِله الَّذِي جَلَا بِكَ حَوْبَتَنَا، وَكَشَفَ بِكَ كُرْبَتَنَا، فَامْضِ وَلَا تَلْتَفِتْ، فَإِنَّهُ لَا يَعِزُّ عَلَى الْحَقِّ شَيْءٌ، وَلَا يَذِلُّ عَلَى الْبَاطِلِ شَيْءٌ، أَقُولُ قَوْلِي وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ لِي وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ.

قوله: «فكسر لها رباعه»:

وفي رواية ابن الجوزي: حتَّى باع في ذلك ربعه، وضم ذلك إلى بيت مال المسلمين.

قوله: «على منهاج صاحبيه»:

زاد أبو عمر في روايته في العقد: ثم إنا والله ما اجتمعنا بعدهما إلَّا على ضلع أعوج، قال: فسكت الناس كلهم إلَّا هشام يعني ابن عبد الملك، فقال: كذبت.

قوله: «تلتمسها مظانها»:

زاد ابن الجوزي في روايته: «تعادي فيها وترضى لها، حتَّى إذا أفضت إليك بأركانها من غير طلب منك لها رفضتها، ورميت بها حيث رمى الله بها...».

قوله: «أقول قولي»:

زيد في النسخ المطبوعة تبعاً لنسخة الشيخ صديق: «هذا» وليست ثابتة في الأصول الخطية.

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ فِي الشَّيْءِ: قَالَ لِيَ ابْنُ الأَهْتَمِ: امْضِ وَلَا تَلْتَفِتْ.

والخطبة رواها الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٧/ ١٠٧] في ترجمة ابن الأهتم من طريق المصنف كما بينته في ترجمة أبي بكر المصري قريباً.

ورواها البخاري في تاريخه بدون سياق المتن [٥/ ٤٧ ـ ٤٨] قال عبد الله: أخبرنا ابن عيينة، عن أبي حمزة، عمن أخبره عن عبد الله بن الأهتم أنه دخل على عمر بن عبد العزيز فوعظه. ورواها ابن عبد الحكم في سيرته [/ ٩١ ـ ٩٢]، عن خالد بن صفوان قال: دخل ابن الأهتم على عمر بن عبد العزيز، فذكرها بطولها، ورواها ابن الجوزي في سيرته [/ ١٦٠ ـ ١٦١]: ثنا محمد بن يزيد بن حنديس، قال: قال سفيان بن عيينة: دخل ابن الأهتم على عمر بن عبد العزيز... فذكرها بطولها. وذكرها أبو عمر الأندلسي في العقد الفريد [٤/ ٩٣ ـ ٩٤]، وذكرها أيضاً الجاحظ في البيان والتبيين [٢/ ٩٥]، ورواها ابن الجوزي من وجه آخر عن المبارك بن فضالة قال: دخل عبد الله بن الأهتم على عمر بن عبد العزيز وهو جالس على سريره فحمد الله وأثنى عليه، ثم أخذ موعظته الطويلة، فنزل عمر عن سريره حتَّى استوى بالأرض، وجثا على ركبتيه وابن الأهتم يقول: «وأنت يا عمر! وأنت يا عمر! وأنت يا عمر من أولاد الملوك، وأبناء الدنيا، ولدوا في النعيم وغذوا به، لا يعرفون غيره» وعمر يبكي ويقول: «هيه، هيه يا ابن الأهتم هيه...» فلم يزل يعظه وعمر يبكي حتَّى غشي عليه.

* * *

١٥ ـ بابُ
مَا أَكْرَمَ اللهُ تَعَالَىٰ نَبِيَّهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ

قوله: «باب ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بعد موته»:

بأن جعل ضريحه الشريف محلًّا لنزول الرحمة، ومهبطاً لنزول ملائكته معلوماً معروفاً لجميع خلقه يقصده محبوه من أهل السُّنَّة والجماعة للسلام عليه وسكب العبرات عنده، وطلب المغفرة منه والتبرك بمحله والصلاة في مسجده، ولم يكن ذلك لأحد من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وفي ذلك يقول ابن حجر المكي رحمه الله في دافعة الشقاق:

ولم تعلم مقابرهم بأرض يقيناً غير ما سكن الرسول

يعني على وجه الجزم والتحديد، أمَّا مكان قبره الشريف فمعلوم محفوظ لا ينكر مكانه إلَّا مبتدع فاسق، ولا يقصد مسجده قاصد الصلاة فيه ثم لا يسلم عليه إلَّا محروم جاهل.

قال ابن عبد البر ـ فيما حكاه عنه القاضي عياض في الشفاء ـ: الزيارة مباحة فيما بين الناس، وواجب شد المطي إلى قبره ﷺ، قال القاضي عياض: يريد بالوجوب هنا وجوب ندب وترغيب وتأكيد لا وجوب فرض، اهـ. يعني على معنى قوله ﷺ: غسل الجمعة واجب على كل محتلم، قال القاضي عياض: وزيارة قبره ﷺ سنة من سنن المسلمين مجمع عليها، وفضيلة مرغب فيها. وقال الإمام النووي في الإيضاح: إذا انصرف الحجاج والمعتمرون من مكة فليتوجهوا إلى مدينة رسول الله ﷺ لزيارة تربته ﷺ فإنَّها من أهم القربات وأنجح المساعي، فيستحب للزائر أن ينوي مع زيارته ﷺ التقرب إلى الله تعالى بالمسافرة إلى مسجده والصلاة فيه. وقال أبو الفرج ابن قدامة في الشرح الكبير: فإذا فرغ من الحج استحب زيارة قبر النبي ﷺ وقبر صاحبيه. وقال نحوه الشيخ أبو محمد ابن قدامة في المغني.

وقال الحافظ الذهبي في سيره [٤/ ٤٨٤] في معرض رده على من احتج بحديث: **لا تتخذوا قبري عيداً**؛ قال: زيارة قبره ﷺ من أفضل القرب، وشد الرحال إلى قبور الأنبياء والأولياء لئن سلمنا أنه غير مأذون فيه لعموم قوله صلوات الله وسلامه عليه: **لا تشدوا الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد**؛ فشد الرحال إلى نبينا ﷺ مستلزم لشد الرحل إلى مسجده، وذلك مشروع بلا نزاع، إذ لا وصول إلى حجرته إلّا بعد الدخول إلى مسجده، فليبدأ بتحية المسجد ثم بتحية صاحب المسجد، رزقنا الله وإياكم آمين، اهـ.

وسيأتي مزيد من هذا عن الحافظ الذهبي رحمه الله.

وقال الإمام ابن القيم في فضل الزيارة من نونيته:

من أفضل الأعمال هاتيك الزيارة وهي يوم الحشر في الميزان.

وكما أكرم الله تعالى نبيه بعد موته، بإنزال الملائكة على قبره تحفه، وبإنزال الرحمات على ضريحه، كذلك أكرم أمته بموته وبعد موته بكرامات كثيرة، ففي صحيح مسلم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله إذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيها قبلها فجعله لها فرطاً وسلفاً يشهد لها... الحديث**، وأكرمها به بأن قيض لها ملائكة سياحين يبلغون سلامها له، ففي حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام**. ومنها أن جعل أعمالها تعرض عليه ﷺ فقد روى البزار من حديث ابن مسعود أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: **حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم، ووفاتي خير لكم، تعرض أعمالكم علي، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شر استغفرت الله لكم**. جوده الحافظ العراقي في كتاب الجنائز من طرح التثريب، وصححه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، والسيوطي في الخصائص.

١٠٠ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ،

وله طريق آخر من حديث بكر بن عبد الله المزني، قال الحافظ ابن عبد الهادي في الصارم المنكي: هذا خبر مرسل، إسناده صحيح إلى بكر بن عبد الله، وبكر من ثقات التابعين وأئمتهم [/١٩٣]، اهـ. وقد روى الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي وغيرهم من حديث أوس بن أبي أوس قال: قال رسول الله ﷺ: **من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإنَّ صلاتكم معروضة علي**... الحديث، نسأل الله تعالى أن يرزقنا حقيقة محبته، ويجعلنا ممن يستوجب شفاعته، إنه سميع قريب.

١٠٠ ـ **قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:**

هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، أحد مشايخ الإسلام المتفق على الاحتجاج بهم، وحديثه في الكتب الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٨، وأما قول الشيخ الألباني بأنه اختلط في آخر عمره، ولا يدرى هل سمع منه الدارمي قبل الاختلاط أو بعده، ثم رده لحديث الباب؛ فنلتمس للشيخ العذر، ونحسن به الظن بأنه لم يقف على كلام الدارقطني فيه، ففي سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني، قال: وقال: عارم أبو النعمان ثقة، وتغير بآخره وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر، اهـ. ولذلك تعقب الذهبي في الميزان ابن حبان لقوله: اختلط في آخر عمره، وتغير حتَّى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها. قال الذهبي متعقباً: فهذا قول حافظ العصر ـ يعني الدارقطني ـ الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور، ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً

ثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ،

منكراً، فأين ما زعم؟!، بل من مفرداته: عن حماد، عن حميد، عن أنس مرفوعاً: **اتقوا النار ولو بشق تمرة**. وقد كان حدث به قبل عن حماد، عن حميد، عن الحسن مرسلاً، وهو أصح لأن عفان وغيره رووه عن حماد، اهـ. قلت: ومن المعلوم أن وجود الأفراد في الثقة لا تخرجه عن هذا الوصف ولا تقدح فيه. وقال الذهبي في السير بعد أن أورد كلام أبي داود أنه اختلط قال: فرّج عنا الدارقطني في شأن عارم فقال: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، فانظر إلى قول أمير المؤمنين في الحديث أبي الحسن، فأين هذا من قول ذاك الخساف المتفاصح أبي حاتم ابن حبان في عارم... ثم قال: فأين ما زعمت من المناكير الكثيرة؟! فلم يذكر منها حديثاً، اهـ. وأما قول الشيخ الألباني: ولا يدرى سمع منه الدارمي قبل الاختلاط أو بعده، يلزمه أن يضعف روايات البخاري في الصحيح، لأن البخاري ليس بأقدم سماعاً من الدارمي ـ الذي هو في عداد شيوخه ـ من أبي النعمان.

قوله: «ثنا سعيد بن زيد»:

هو ابن درهم الأزدي، الجهضمي، أخو حماد بن زيد، ممن اختلف فيه، فوثقه ابن معين، وقال الإمام أحمد: ليس به بأس. وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، لكنه صالح الحديث.

يقول الفقير خادمه: أهل هذا الشأن يقولون إذا اختلف أهل الجرح والتعديل في الراوي فحديثه من قبيل الحسن، وهذه القاعدة متفقة في حال هذا الراوي، فقد استشهد به البخاري في صحيحه، وقال ابن عدي الذي سبر حديثه: له غير ما ذكرت أحاديث حسان، وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق، اهـ. وأما قول الشيخ الألباني في أحكام التوسل: فيه ضعف؛ فإنما قصد أنه

ثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ النُّكْرِيُّ، ثَنَا أَبُو الْجَوْزَاءِ: أَوْسُ بْنُ عَبْدِ الله قَالَ:

لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، لأنه قال في الإرواء [٥/ ٣٣٨]: وفي سعيد بن زيد ـ أخو حماد ـ كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن إن شاء الله، اهـ. وقد صلّح حديثه الحافظ الذهبي في السير [١٠/ ٢٦٩] عقب إيراده حديث عارم، عنه، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: نهى أن يشرب الرجل وهو قائم، وأن يلتقم فم السقاء فيشرب منه، وجوّد إسناده ابن القيم في الفروسية [/ ٢٠]، وتقدم أن الحافظ لم يضعفه في تقريبه، بل قال: صدوق له أوهام. وقد قال هذه العبارة في غير واحد من رجال الصحيحين.

قوله: «ثنا عمرو بن مالك النكري»:

بضم النون المشددة، كنيته: أبو يحيى، ويقال: أبو مالك البصري، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه وحديث الباب بحمد الله من غير رواية ابنه عنه، ووثقه الذهبي في الميزان، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، ولو قال: صدوق يجتنب من حديثه ما كان من رواية ابنه عنه؛ لكان أولى لقول ابن حبان المتقدم، أمَّا قول الشيخ الألباني في تمام المنة [/ ١٣٨] بعد نقل كلام ابن حبان: وكل هذا يفيد أنه لا يحتج بما انفرد به، فمعارض بقوله في الإرواء [٥/ ٦٠٨]: وعمرو بن مالك النكري وهو ثقة.

قوله: «ثنا أبو الجوزاء: أوس بن عبد الله»:

الربعي، البصري، أحد فقهاء التابعين، والعلماء العاملين، ممن خرج على الحجاج لتأخيره الصلاة، يقال: إنه قتل بالجماجم. وثقه أبو حاتم، وأبو زرعة، والعجلي، والجمهور، وحديثه في الكتب الستة، قال الحافظ في التقريب: ثقة، يرسل كثيراً.

حديثه هنا متصل، وما كان من روايته عن عمر وعلي رضي الله عنهما

قُحِطَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَحْطاً شَدِيداً، فَشَكَوْا إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: انْظُرُوا قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ فَاجْعَلُوا مِنْهُ كُوًى إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ سَقْفٌ، قَالَ: فَفَعَلُوا، فَمُطِرْنَا مَطَراً حَتَّى نَبَتَ الْعُشْبُ وَسَمِنَتِ الإِبِلُ حَتَّى تَفَتَّقَتْ مِنَ الشَّحْمِ، فَسُمِّيَ عَامَ الْفَتْقِ.

فهو مرسل كما بينه ابن أبي حاتم، عن أبي زرعة.

قوله: «فاجعلوا منه كوى»:

كذا في الأصول الخطية، وفي الوفا وتاريخ المراغي وغيرهما: كوة، قال في اللسان: الكُوة، الخرق في الحائط، والثقب في البيت، يقال: كوة بالفتح، وبالضم لغة، والجمع كوى.

قوله: «حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف»:

هذا من باب الاستشفاع به ﷺ، والتوسل به بعد موته، قال الشيخ ملا على قاري في المرقاة: أمرت عائشة رضي الله عنها بكشف قبره مبالغة في الاستشفاع به، كأنه كناية عن عرض الغرض المطلوب بتوجهه إلى السماء.

يقول الفقير خادمه: ومسألة الاستشفاع والتوسل به ﷺ بعد موته مسألة تنازع فيها المتأخرون، فألفت فيها الكتب والرسائل والردود، ولست بصدد التعرض لها لكن أود الإشارة إلى أن الذين تكلموا في هذه المسألة وكتبوا فيها لم يراعوا أدب الخلاف، ولم يسلموا بوقوعه وحصوله بين العلماء، كأنهم لم يعلموا أن الله خلق الخلق فجعلهم متباينين مختلفين فيما بينهم، مختلفين في أفعالهم وأخلاقهم وأديانهم ومذاهبهم، قال الفخر الرازي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ...﴾ الآية، قال: المراد اختلاف الناس في الأديان والأخلاق والأفعال.

نعم، ومن المحزن والمؤسف أن نرى بعضنا يشتم البعض، وربما يكفر

بعضنا البعض بسبب مسائل كان للاجتهاد فيها مساغ.

أيضاً من المحزن والمؤسف أن نرى علماء زماننا لا يسلم بعضهم لبعض علمهم، ولا يعترف بعضهم بحق بعض وفضلهم، تغافلوا عما كان بين الصحابة والتابعين من الاختلاف مع أدبهم واحترامهم لبعض، وأغفلوا أقوال التابعين ومن بعدهم من أهل المذاهب في مسائل الاجتهاد والتقليد.

ومن المحزن والمؤسف أيضاً أن نرى بعضنا يحمل البعض على مذهبه ورأيه، كل هذه السلوك ليست من صفات أهل العلم، روى المروزي عن الإمام أحمد قوله: لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهب أو ليشدد عليهم. وقال الثوري: إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه، وأنت ترى غيره فلا تنهه. وقال الإمام النووي في شرح مسلم: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصًّا أو إجماعاً أو قياساً جليًّا.

ومن المحزن والمؤسف أيضاً أن نرى بعض علماء زماننا لا يتصفون بالأمانة العلمية في النقل، غير منصفين في القول فنرى البعض يضرب بحديث ما عرض الحائط لكونه لا يؤيد مذهبه، ويضعف راوياً لكونه روى حديثاً يخالف معتقده، مغفلين الحق وقول الصواب في ذلك، وكل ذلك من المراء والعصبية المذمومة، ولذلك ترى أخطاء وأوهاماً ما شئت، نسأل الله أن يرزقنا الأدب مع الجميع.

قال محمد بن الحسين: المراء أكثره يغير قلوب الإخوان، ويورث التفرقة بعد الألفة، والوحشة بعد الأنس، وقال مسلم بن يسار: إياكم والمراء، فإنَّها ساعة جهل، وبها يبتغي الشيطان زلته.

وحديث الباب إسناده صالح لما تقدم ـ بغض النظر عن كونه يؤيد مذهباً معيناً ـ وذلك لأني لم أر أحداً ضعفه بحجة، وقد نقل الشيخ الألباني

عن الشيخ ابن تيمية في الرد على البكري، قوله: ليس بصحيح، ولا يثبت إسناده، وأنه كذب، وأنا ممن يحسن الظن بالشيخ، فأقول: لعله لم يدر أن الشيخ ابن تيمية لم يتكلم على رجال الدارمي ولا تطرق إليهم، بل ولا وقف عليه الشيخ من حديث الدارمي، فإنَّه قال في أول كتابه [/ ٢٧]: «وأما ما ذكره من أن أهل المدينة شكوا إلى عائشة...» الحديث قال: ذكر هذا فيما أظن محمد بن الحسن بن زبالة فيما صنفه في أخبار المدينة، وجوابه من وجهين: أحدهما أن هذا محمد بن زبالة ضعيف لا يحتج به، ثم بعد ذلك أبطل الحديث ولم يثبته في [/ ٦٧] لكون محمد بن الحسن بن زبالة في إسناده، فأما لو كان الشيخ تطرق إلى رجال الدارمي، لكان في المسألة كلام آخر، نعم وقد ذكر حديث الباب الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه الوفا باب: في الاستسقاء بقبره ﷺ، ولم يعلق عليه بشيء وهو الذي تعرف في هذا الفن، والمتشدد في الرواة، ومع ذلك لم يضعفه ولا أدخله موضوعاته.

ومن شواهد حديث الباب ما رواه الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه [١٢/ ٣١ ـ ٣٢]: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار قال: وكان خازن عمر على الطعام قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنَّهم قد هلكوا. فأتي الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر فاقرئه السلام، وأخبره أنكم مسقون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر، ثم قال: يا رب لا آلو إلَّا ما عجزت عنه.

وهذا الحديث أبطله الشيخ الألباني عفا الله عنه لأسباب، منها: أن مالك الدار غير معروف العدالة والضبط، ومنها: أن ابن أبي حاتم لمَّا ذكره لم يحك فيه توثيقاً، ولم يذكر له راوياً غير أبي صالح، ومنها:

أن قول الحافظ في الفتح ليس نصًّا في تصحيح جميع السند، بل من أبي صالح فقط، ولولا ذلك لما ابتدأ هو الإسناد من عند أبي صالح، ولقال رأساً: عن مالك الدار؛ قال: ولكنه ـ أي الحافظ ـ تعمد ذلك ليلفت النظر إلى أن هٰهنا شيئاً ينبغي النظر فيه، والعلماء إنما يفعلون ذلك لأسباب، منها أنهم قد لا يحضرهم ترجمة بعض الرواة، فلا يستجيزون لأنفسهم حذف السند كله، لما فيه من إيهام صحته لا سيما عند الاستدلال به، بل يوردون منه ما فيه موضع للنظر فيه، وهذا هو الذي صنعه الحافظ رحمه الله، اهـ. كلام الشيخ الألباني، والذي قاله مجرد احتمال قدح به في أمانة الحافظ.

فأقول: قوله إن مالك الدار غير معروف العدالة؛ فيه نظر، فقد ذكره ابن سعد في طبقاته، وسمَّاه: مالك بن عياض الدار مولى عمر وقال: انتموا إلى جبلان من حمير، روى عن أبي بكر الصديق وعمر رحمهما الله، روى عنه أبو صالح السمان، وكان معروفاً، اهـ. وذكره ابن حبان في ثقاته وقال نحو ما قال ابن سعد، وذكره خليفة ابن خياط في الطبقات في حلفاء بني عدي بن كعب بن لؤي.

وأما قوله: «إن ابن أبي حاتم لمَّا ذكر. . .» إلخ، كأن الشيخ لم يدر أن البخاري أيضاً ذكره في تاريخه، وأورد أثره، وسكت عنه هو وابن أبي حاتم وهذا توثيق منهما على ما مشى عليه الحافظ في تعجيل المنفعة، ومشى عليه الشيخ أيضاً في الإرواء وغيره من كتبه.

وأما قوله: «إن تصحيح الحافظ له ليس نصًّا في تصحيح جميع السند، وربما لم يحضره رجال جميع السند. . .» فأقول: أهل العلم لا يعدون هذا الرد من الحجة في شيء، والمشهور عنهم: أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والذي يقنع في هذا هو الواقع لأنه الحجة، فإن كان ما ذكره الحافظ لا يوافق الواقع تركنا قوله لمخالفته، وقد بحثنا فوجدنا

ابن أبي شيبة قد قال في المصنف [١٢/ ٣١ ـ ٣٢] كتاب الفضائل، باب فضائل أبي بكر الصديق، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار «ـ وكان خازن عمر على الطعام ـ. . . » الحديث، فهذا إسناد على شرط الصحيح غير مالك الدار وفيه الكلام المتقدم، ومما يدل على صحة الحديث وأنه غير ضعيف قول الإمام البخاري في تاريخه: مالك بن عياض الدار أن عمر قال في قحط: يا رب لا آلوا إلَّا ما عجزت عنه، قاله علي، عن محمد بن خازم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن مالك الدار، وسكت عنه، فلو كان ضعيفاً لقال: ولا يصح، أو لعلق عليه بشيء كعادته في ذلك كما علق على حديث أسماء بن الحكم الفزاري لمَّا روى عن علي بن أبي طالب: «كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً نفعني به. . . » قال: لم يرو عنه إلَّا هذا الحديث، وحديث آخر لم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي بعضهم عن بعض ولم يحلف بعضهم بعضاً، اهـ. ومثل هذا في تاريخه كثير، فلما رأينا البخاري سكت عن حديث مالك الدار بعد إيراده له في تاريخه عرفنا أنه صحيح عنده، والله أعلم.

نعم، ولهذا الحديث وغيره ذهب جماعة إلى جواز التوسل به ﷺ بعد موته، وبآثاره، وبقبره أيضاً، ومنهم الحافظ الحجة أبو عبد الله الذهبي تلميذ ابن تيمية، فقد نقل في ترجمة الإمام أحمد في السير عن عبد الله بن الإمام أحمد قوله: رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يقبّلها، وأحسب أني رأيته يضعها على عينه ويَغمسها في الماء ويشربه ويستشفي به، ورأيته أخذ قصعة النبي ﷺ فغسلها في حُب الماء ثم شرب فيها، ورأيته يشرب من ماء زمزم يستشفي به ويمسح به يديه ووجهه.

قلت ـ أعني الذهبي ـ: أين المتنطع المنكِر على أحمد؟! وقد ثبت أنّ

عبد الله سأل أباه عمن يلمس رُمّانة منبر النبي ﷺ ويمَسُّ الحجرة النبوية، فقال: لا أرى بذلك بأساً، أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومِن البدع، اهـ .كلام الذهبي.

وقال في ترجمة أحمد بن عبد المنعم القزويني:

أنا أحمد بن عبد المنعم، غير مرة، أنا أبو جعفر الصيدلاني، كتابة، أنا أبو علي الحدَّاد، حضوراً، أنا أبو نُعيم الحافظ، نا عبد الله بن جعفر، ثنا محمد بن عاصم، نا أبو أسامة عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان يكره مَسَّ قبر النبي ﷺ.

قال رحمه الله متعقباً:

قلتُ: كَره ذلك لأنه رآه إساءةَ أدب، وقد سُئل أحمد بن حنبل عن مَسِّ القبر النبوي وتقبيله فلم يرَ بذلك بأساً، رواه عنه ولده عبد الله بن أحمد.

قال رحمه الله تعالى: فإن قيل: فهلا فعل ذلك الصحابة؟ قيل: لأنهم عاينوه حيًّا وتملّوا به وقبَّلوا يده وكادوا يقتتلون على وضوئه واقتسموا شعره المطهَّر يوم الحج الأكبر، وكان إذا تنخَّم لا تكاد نخامته تقع إلَّا في يد رجل فيُدلِّك بها وجهه، ونحن فلما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأوفر ترامينا على قبره بالالتزام والتبجيل والاستلام والتقبيل، ألا ترى كيف فعل ثابت البناني؟ كان يقبِّل يد أنس بن مالك ويضعها على وجهه ويقول: يدٌ مسَّت يَد رسول الله ﷺ.

قال: فهذه الأمور لا يحركها من المسلم إلَّا فرط حبّه للنبي ﷺ، إذ هو مأمور بأن يحب الله ورسوله أشد من حبه لنفسه وولده والناس أجمعين ومِن أمواله ومِن الجنة وحُورها، بل خلق من المؤمنين يحبون أبا بكر وعمر أكثر من حبهم أنفُسهم، فقد حكى لنا جندار أنه كان بجبل البقاع فسمع رجلاً سبَّ أبا بكر فسلَّ سيفه وضرب عنقه، ولو كان سمعه يسبُّه

١٠١ ـ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ:

أو يسبّ أباه لما استباح دمه، ألا ترى الصحابة في فرط حبهم للنبي ﷺ، قالوا: ألا نسجد لك؟ فقال: لا. فلو أَذن لهم لسجدوا له إجلالاً وتوقيراً، لا سجود المسلم لقبر النبي ﷺ على سبيل التعظيم.

وقال في ترجمة ابن المنكدر:

قال مصعب بن عبد الله: حدثني إسماعيل بن يعقوب التيمي قال: كان ابن المنكدر يجلس مع أصحابه، فكان يصيبه صمات، فكان يقوم كما هو حتى يضع خده على قبر النبي ﷺ ثم يرجع، فعُوتب في ذلك فقال: إنه يصيبني خطر، فإذا وجدت ذلك استعنت بقبر النبي ﷺ. قال: وكان يأتي موضعاً من المسجد يتمرَّغ فيه ويضطجع، فقيل له في ذلك فقال: إني رأيت النبي ﷺ في هذا الموضع.

١٠١ ـ **قوله: «أخبرنا مروان بن محمد»:**

هو الطاطري، الإمام الحافظ: أبو بكر، ويقال: أبو عبد الرحمن الأسدي، الدمشقي، أحد الحفاظ الثقات، وثقه أبو حاتم، وصالح جزرة والدارقطني، والجمهور، وشذ ابن حزم فضعفه، قال الحافظ ابن حجر: ضعفه ابن حزم فأخطأ، لأنا لا نعلم له سلفاً في تضعيفه إلَّا قول ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع. وقال الذهبي في سيره: كان سيداً إماماً.

قلت: مروان بن محمد راوية سعيد بن عبد العزيز، ومن أعرف الناس بحديثه، فقبول حديثه عن سعيد أمر مسلم به وهو في صحيح مسلم، بحمد الله.

قوله: «عن سعيد بن عبد العزيز»:

هو التنوخي، الإمام مفتي دمشق وعالمها: أبو محمد، ويقال: أبو عبد العزيز الدمشقي، العابد القدوة، قرأ القرآن على ابن عامر،

لَمَّا كَانَ أَيَّامُ الْحَرَّةِ لَمْ يُؤَذَّنْ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثاً، وَلَمْ يُقَمْ،

ويزيد بن أبي مالك، وانتهت إليه مشيخة العلم بعد الأوزاعي بالشام؛ قاله الذهبي، قال الإمام أحمد: ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز، وسواه بالأوزاعي، وقال الحاكم: سعيد بن عبد العزيز لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفقه والأمانة. اختلط في آخر عمره قاله غير واحد من أهل العلم، وضابطه أنّ من سمع منه قبل ذلك فحديثه عنه صحيح ومنهم مروان بن محمد لأنه لازمه قبل اختلاطه، وكان راويته فمن رد حديثه، من طريق مروان بن محمد ـ الذي هو من أعرف الناس بحديثه ـ فذلك يوجب رد أحاديثه الواقعة في صحيح مسلم، ولا قائل بهذا، قال الحافظ في التقريب: ثقة إمام سواه الإمام أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره.

قوله: «كان أيام الحرة»:

الوقعة المشهورة وكانت سنة ثلاث وستين، وذلك أن أهل المدينة وثبوا على عامل يزيد، ويقال: أرادوا خلع يزيد لما كان منه من فسق وفجور، فأرسل إليهم مسلم بن عقبة ـ الذي سمي بعد بمسرف بن عقبة ـ في اثني عشر ألف فارس وقال يزيد لمسلم: ادعهم ثلاثة أيام فإن لم يجيبوا فاستعن بالله وقاتلهم، فإذا ظهرت عليهم فإن كان بنو أمية قد قتل منهم أحد فجرد السيف واقتل المقبل والمدبر، وأجهز على الجريح، وانهبها ثلاثاً، فدخلها مسرف بن عقبة ونهبها وأفسد فيها، واستحل حرمتها يقال: افتض فيها ألف عذراء؛ وأغفل مسرف وأميره قوله ﷺ: **من أخاف أهل المدينة أخافه الله، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين.** قال ابن سعد في الطبقات [٥/ ١٣٢]: أخبرنا الوليد بن عطاء بن الأغر، قال: أخبرنا عبد الحميد بن سليمان،

عن أبي حازم قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: لقد رأيتني ليالي الحرة وما في المسجد أحد من خلق الله غيري، وإن أهل الشام ليدخلون زمراً زمراً يقولون: انظروا إلى هذا الشيخ المجنون؟ وما يأتي وقت صلاة إلَّا سمعت أذاناً في القبر، ثم تقدمت فأقمت فصليت، وما في المسجد أحد غيري. عبد الحميد بن سليمان ضعيف، وهو شاهد لحديث الباب، وله وجه آخر من حديث طلحة بن محمد، عن أبيه قال: كان سعيد بن المسيب أيام الحرة في المسجد لم يبايع ولم يبرح، وكان يصلي معهم الجمعة ويخرج إلى العيد، وكان الناس يقتتلون وينتهبون وهو في المسجد لا يبرح إلَّا ليلاً إلى الليل، قال: فكنت إذا حانت الصلاة أسمع أذاناً يخرج من قبل القبر حتَّى أمن الناس، وما رأيت خيراً من الجماعة.

وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي مقبول في التاريخ والأخبار.

وأخرج الزبير بن بكار في تاريخ المدينة، ومن طريقه ابن النجار في تاريخ المدينة المسمىٰ بالدرة الثمينة من حديث عبد العزيز بن أبي حازم، عن عمر بن محمد أنه لمَّا كان أيام الحرة ترك الأذان في مسجد رسول الله ﷺ ثلاثة أيام، وخرج الناس إلى الحرة، وجلس سعيد بن المسيب في مسجد رسول الله ﷺ قال: فاستوحشت فدنوت من قبر النبي ﷺ فلما حضرت الصلاة سمعت الأذان في قبر النبي ﷺ فصليت ركعتين ثم سمعت الإقامة فصليت الظهر، ثم جلست حتَّى أصلي العصر فسمعت الأذان في قبر النبي ﷺ، ثم سمعت الإقامة ثم لم أزل أسمع الأذان والإقامة في قبره ﷺ حتَّى مضت الثلاث، وقفل القوم ودخلوا مسجد رسول الله ﷺ وعاد المؤذنون فأذنوا فتسمعت الأذان في قبره ﷺ فلم أسمعه فرجعت إلى مجلسي الذي كنت فيه.

وَلَمْ يَبْرَحْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ الْمَسْجِدَ، وَكَانَ لَا يَعْرِفُ وَقْتَ الصَّلَاةِ إِلَّا بِهَمْهَمَةٍ يَسْمَعُهَا مِنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٠٢ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدٌ ـ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ ـ، عَنْ سَعِيدٍ ـ هُوَ ابْنُ أَبِي هِلَالٍ ـ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ كَعْباً دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَال

قوله: «ولم يبرح سعيد بن المسيب المسجد»:
وقع في النسخ المطبوعة تبعاً لنسخة الشيخ صديق حسن: ولم يبرح سعيد المسيب من المسجد، بزيادة حرف من، وليست في الأصول الخطية.
وإسناد حديث الباب على شرط مسلم إلَّا أنه منقطع هذه هي علته، ومن أعله باختلاط سعيد بن عبد العزيز لم يصب، أورده الحافظ القسطلاني في المواهب اللدنية في آداب زيارته ﷺ وعزاه للمصنف.
وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات من وجه آخر كما تقدَّم.
قال ابن تيمية في الاقتضاء: ولا يدخل في هذا الباب ما يروى أن قوماً سمعوا رد السلام من قبر النبي ﷺ أو قبور غيره من الصالحين وأن سعيد بن المسيب كان يسمع الآذان من القبر ليالي الحرة ونحو ذلك فهذا كله حق.

١٠٢ ـ قوله: «حدثنا عبد الله بن صالح»:
هو كاتب الليث، والليث: هو ابن سعد، وخالد بن يزيد: هو الجمحي، وسعيد بن أبي هلال: هو الليثي، المصري، تقدمت ترجمتهم في حديث رقم: ٧.
قوله: «عن نبيه بن وهب»:
ابن عثمان العبدري، المدني، من أشراف بني عبد الدار، وأحد ثقات

كَعْبٌ: مَا مِنْ يَوْمٍ يَطْلُعُ إِلَّا نَزَلَ سَبْعُونَ أَلْفاً مِنَ المَلَائِكَةِ حَتَّى يَحُفُّوا بِقَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَضْرِبُونَ بِأَجْنِحَتِهِمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، حَتَّى إِذَا أَمْسَوْا عَرَجُوا وَهَبَطَ مِثْلُهُمْ، فَصَنَعُوا مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا انْشَقَّتْ عَنْهُ الأَرْضُ ﷺ خَرَجَ فِي سَبْعِينَ أَلْفاً مِنَ المَلَائِكَةِ يَزُفُّونَهُ.

رجال مسلم، وثقه ابن معين، والنسائي، وابن حبان، والذهبي، والعراقي، وابن حجر، والجمهور ولم يضعفه أحد.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح وهو مقطوع، لكن مثل هذا لا يقال من قبيل الرأي والهوى، وقد أقرته عليه السيدة عائشة فله حكم الموقوف، أورده العلَّامة الفيروزابادي صاحب القاموس في الصلاة والبشر وعزاه للمصنف.

ورواه الحافظ إسماعيل بن إسحاق القاضي في جزء فضل الصلاة على النبي [/ ٨٣ ـ ٨٤] رقم: ١٠٢ من طريق ابن المبارك، عن ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، وقد صرح فيه ابن لهيعة بالتحديث فانتفت شبهة التدليس، ورواه عنه أحد العبادلة فهو صحيح إن شاء الله كما قرره العلماء في حديث ابن لهيعة، وأما قول الشيخ الألباني: فيه سعيد بن أبي هلال وهو وإن كان احتج به الشيخان فقد قال فيه أحمد: ما أدري أي شيء؟ يخلط في الأحاديث، اهـ. فهذا غريب منه لأن سعيداً من رجال الشيخين، وقد اتفق على الاحتجاج به، وثقه الذهبي في غير موضع من كتبه، وقال في الميزان: ثقة معروف، حديثه في الكتب الستة قال ابن حزم وحده: ليس بالقوي، اهـ. وحكاية الساجي هذه لم نقف عليها في الكتب المروية عن الإمام أحمد في الرجال، فينبغي التثبت منها، ولذلك قال الحافظ في التقريب: لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلَّا ما حكاه الساجي عن أحمد، اهـ. يعني كأنه لا يثبتها، ثم إن

* * *

الشيخ الألباني نفسه قد وثقه في الإرواء [١/ ١١٠] مع جملة من الثقات إذ قال في حديث: رواه أحمد ورجاله ثقات، اهـ. وقد عزاه الشيخ لجلاء الأفهام وكأنه ما وقف عليه عند المصنف.

تابع ابن لهيعة عن خالد: الليث بن سعد، أخرجه أبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٩٠] ووقع عنده: ثنا الليث، عن خالد بن سعيد ـ كذا، وصوابه: عن خالد، عن سعيد ـ.

وفي الحديث بيان ما أوتي النبي ﷺ من الفضل بعد موته بنزول الملائكة يحفون بالقبر ويغشونه بالسكينة والرحمة، وفيه فضل زيارته ﷺ فإنَّ الزائر إذا وقف في ذلك المكان فإنَّه يخوض في الرحمة والسكينة التي تنزل بالقبر سيما إذا كانت محبته خالصة، وأقواله صادقة، وأفعاله موافقة، وهي إن شاء الله في الميزان كما قال ابن القيم، والله أعلم.

* * *

آخر كتاب علامات النبوَّة وفضائل سيد الأولين والآخرين
عليه صلوات الله وملائكته والناس أجمعين،
ويليه إن شاء الله كتاب العلم،
وأوله: باب اتباع السُّنَّة،
نسأل الله أن يرزق عملنا هذا القبول
إنه سميع قريب وبالإجابة قدير

❑ ❑ ❑

[٢]

كِتَابُ العِلْمِ

[٢]
كِتَابُ العِلْمِ

١ ــ بَابُ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ

١٠٣ ــ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ قالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو،

«كتاب العلم»

ذكرت في المقدمة أن جعل هذه الأبواب تحت مسمى كتاب العلم إنما هو من عملي. ثم وجدت الحافظ ابن حجر سمّاه كذلك في الإتحاف فالحمد لله على توفيقه.

١٠٣ ــ **قوله: «أخبرنا أبو عاصم»:**

هو النبيل، واسمه: الضحاك بن مخلد الشيباني مولاهم، الإمام الحافظ الثبت أحد مشايخ الإسلام، قيل: إنما سمي بالنبيل. لأنه كان يلبس الجيد من الثياب، فكان إذا أقبل قال ابن جريج: جاء النبيل، قال الخليلي: متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً.

قوله: «أنا ثور بن يزيد»:

هو الحمصي، الإمام الفقيه: أبو يزيد الكلاعي، ويقال: الرحبي، أحد ثقات الأئمة، وثقه الجمهور، وأثنى عليه يحيى بن سعيد، وحديثه في الكتب الستة، اتهم بالقدر وقد روي عنه أنه بريء منه، ويقال: إنه رجع

عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، ثُمَّ وَعَظَنَا مَوْعِظَةً

عنه، قال الذهبي: كان ثور عابداً ورعاً، والظاهر أنه رجع عن ذلك وساق رواية عن أبي زرعة، عن منبه بن عثمان في ذلك، والله أعلم.

وتقدمت ترجمة خالد بن معدان في حديث رقم: ١١، وترجمة عبد الرحمن بن عمرو في حديث رقم: ١٥.

قوله: «عن عرباض بن سارية»:

كنيته: أبو نجيح السلمي، الصحابي الجليل أحد البكائين من أعيان الصفة، ممن نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ الآية، نزل حمص وتوفي بها سنة خمس وسبعين.

قوله: «صلى لنا»:

هكذا قال عامة الرواة عن ثور: صلى لنا؛ نعم وقع في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم أيضاً في مناقب الشافعي: صلى بنا؛ وكأنه تحريف إذ هي عنده من طريق الحاكم، وقد أخرجها في المستدرك وفيه: صلى لنا؛ فظهر أنه من أخطاء الطبع، والله أعلم.

قوله: «ثم وعظنا»:

وفي رواية بزيادة: ثم أقبل علينا؛ وفي رواية بزيادة: بوجهه.

قوله: «صلاة الفجر»:

هو شاهد لحديث ابن مسعود في الصحيح: **كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا**. لأنه ﷺ لم يكن من عادته أن يعظهم بعد صلاة الفجر، بل كان إذا أقبل عليهم ربَّما سألهم: **هل رأى أحد منكم من رؤيا**. كما ترجم لذلك البخاري في الصحيح فقال: باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، وأورد فيه حديث سمرة قال: **كان رسول الله ﷺ يكثر أن**

بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ،

يقول لأصحابه: هل رأى أحد منكم من رؤيا . . . الحديث، وربما سكت مقبلاً عليهم فكانوا يتكلمون فيما كان بينهم في الجاهلية والنبي ﷺ ينظر إليهم ويتبسم، فربما دل حديث الباب على أن النبي ﷺ تحين فرصة إقبالهم، وعرف في وجوههم الرغبة في الإرشاد والموعظة، لذلك أسرعت قلوبهم للاستجابة، وجوارحهم بالطاعة.

قوله: «بليغة»:

أي بالغ فيها بالإنذار والتخويف كما قال تعالى: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾، قال القاضي جمال الدين: أي وجيزة في اللفظ كثيرة المعنى، وتعقبه التوربشتي بقوله: وليس المراد وجازة اللفظ وكثرة المعنى مع البيان كما قاله القاضي، لأن قوله ذرفت منها العيون يدل عليه، اهـ. وتعقبه في المرقاة بأنه لا يلزم من إرادة وجازة اللفظ عدم إفادة الإنذار الذي سبب البكاء.

وكأنّ ما ذهب إليه الملا هو الأقرب والأولى، فإن البلاغة في الموعظة مستحسنة لأنها أسرع في ميل القلوب واستجلابها، والبلاغة هي التوصل إلى إفهام المعاني المقصودة وإيصالها إلى قلوب السامعين بأحسن صورة من الألفاظ الدالة عليها وأفصحها وأحلاها وأوقعها في القلوب، ولأن المأثور عنه ﷺ أنه كان يقصر الخطبة ولا يطيلها، وكان يقول: **لقد أمرت أن أتجوز في القول، فإن الجواز هو خير**. رواه أبو داود عن عمرو بن العاص، وعن جابر بن سمرة قال: **كنت أصلي مع النبي ﷺ فكانت صلاته قصداً، وخطبته قصداً**، رواه مسلم.

قوله: «ذرفت منها العيون»:

قدَّم عمل الجوارح في الذكر لأن الظاهر عنوان الباطن، فإنَّه إنما ذرفت العيون من الخوف والوجل الذي حصل في قلوبهم حتَّى استجابت لذلك

وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ،

الجوارح قال تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ. . .﴾ الآية، ولو لم تخشع قلوبهم ما ذرفت أعينهم الدمع، ألا ترى إلى قوله ﷺ لذلك الذي رآه يعبث بلحيته وهو في الصلاة: **لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه**. رواه الحكيم في النوادر عن صالح بن محمد، عن سليمان بن عمرو ـ وهو ممن اتهم بالوضع ـ، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعاً فظهر أنه لا يصح، بل هو مروي عن ابن المسيب قوله بإسناد فيه راو لم يسم، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كما بينته في التماس العذر والصفح.

فائدة: أورد الحافظ ابن رجب هذا الحديث في جامع العلوم له، وابن حجر الهيتمي في الأربعين له بتقديم قوله: وجلت منها القلوب على قوله: وذرفت منها العيون ثم قال ابن حجر: أخّر هذا عما قبله لأنه إنما ينشأ غالباً عنه، اهـ. وهذا يمكن أن يتجه إذا ثبت بهذا التقديم لكني أقف عليه في المصادر بهذا التقديم والتأخير.

قال الطيبي: إسناد الذرف إلى العيون، كإسناد الفيض إليها في قوله تعالى: ترى أعينهم تفيض من الدمع، كأن أعينهم ذرفت مكان الدمع مبالغة فيها وفائدة تقديم ذرفت على وجلت وحقه التأخير للإشعار بأن تلك الموعظة أثرت فيهم وأخذت بمجامعهم ظاهراً وباطناً.

قوله: «ووجلت منها القلوب»:

وفي حديث عكرمة بن عمار، عن عوف الأعرابي عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عند الطحاوي: **ذرفت منها العيون، واقشعرت منها الجلود، ووجلت منها القلوب**. . . الحديث، كذا بزيادة: واقشعرت منها الجلود؛ وهذه الأوصاف قد مدح الله بها المؤمنين الصادقين

فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ،

عند ذكره وسماع آياته قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ . . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ . . .﴾ الآية.

قوله: «فقال قائل»:

لم أقف على اسمه لكن وقع في بعض طرقه: **فقلنا: يا رسول الله إنّ هذه موعظة مودع. . . الحديث.**

قوله: «كأنها موعظة مودِّع»:

كأن وجه فهمهم لذلك مبالغته ﷺ في التخويف والتحذير والإنذار، على ما كانوا يألفونه منه قبل فظنوا أن ذلك لقرب وفاته ومفارقته فإن المودع يستقصي ما لا يستقصي غيره من القول والفعل. قاله ابن حجر الهيتمي.

وفيه وجه آخر وهو تغير حاله ﷺ عند الموعظة ففي صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله قال: **كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرّت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه حتَّى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم.** . . الحديث، ويشبه أن تكون هذه الخطبة بعض التي ذكرها عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أخرجها الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن جبير، عنه قال: **خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً كالمودع فقال: أنا محمد النبي الأمي «ثلاثاً» ولا نبي بعدي، أوتيت فواتح الكلم وجوامعه وخواتمه، وعلمت كم خزنة النار وحملة العرش، وتجوّز بي، وعوفيت وعوفيت أمتي فاسمعوا وأطيعوا ما دمت فيكم، فإذا ذهب بي فعليكم بكتاب الله، أحلوا حلاله وحرموا حرامه.**

فَأَوْصِنَا، فَقَالَ: أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى الله، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ،

قوله: «فأوصنا»:

لأنهم لما فهموا أنه مودّع لهم استوصوه وصية ينفعهم التمسك بها من بعده وتكون فيها النجاة وسعادة الدارين.

قوله: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة»:

جمع لهم ﷺ في هاتين الكلمتين ما يتحقق لهم به السعادة في الدارين، فالتقوى وصية الله للأولين والآخرين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ. . .﴾ الآية، وبها تتحقق السعادة الأخروية، فمن امتثل أمره، واجتنب ما نهى عنه، واتبع ما يرضيه، وابتعد عن كل ما يسخطه فقد جعل بينه وبين ربه، وبين عذابه، وبين يومه وقاية، فإن التقوى كما تضاف إلى الله، تضاف إلى محل عذابه، وإلى زمانه، قال تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ. . .﴾ الآية، وقال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ. . .﴾ الآية، وكما أن السعادة الأخروية لا تتحقق إلّا بتقوى الله، كذلك لا تتحقق السعادة الدنيوية ولا تستقيم الحيوة فيها إلّا بالسمع والطاعة لولاة الأمور، إذ بهم تنتظم مصالح العباد في معاشهم وبهم يستعين المسلمون على إظهار دينهم وطاعة ربهم.

قال ابن سلام في الذخائر والإعلاق: اعلم أن الدِّين لا يستقيم والشرع لا يحفظ إلّا بالسلطان، فإنَّ الدِّين إذا لم يحرسه السلطان وتعضده الأئمة لم يؤمن على أحكامه التحريف والتبديل، وخيف على شرائعه التغيير والتحويل، اهـ.

إذا تبين هذا علمنا سبب تعظيم النبي ﷺ الخروج على ولاة الأمر حتَّى جعل طاعتهم من طاعته، ومعصيتهم من معصيته، وحتى أمر بضرب عنق الخارج عليهم كائناً من كان، أمر بالصبر عليهم وإن عصوا ربهم

وَإِنْ كَانَ عَبْداً حَبَشِيًّا ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي

وأخروا الصلاة عن وقتها، روى مسلم من حديث ابن الصامت عن أبي ذر قال: قال لي رسول الله ﷺ: **كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها؟ قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنَّها لك نافلة**. وروى مسلم أيضاً من حديث عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً: **شرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم. قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة، لا ما أقاموا فيكم الصلاة، إلَّا من وُلي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة**. ذلك أن الله يصلح بهم أكثر مما يفسدون، قال الإمام علي رضي الله عنه: إن الناس لا يصلحهم إلَّا إمام بر أو فاجر، إن كان فاجراً عبد المؤمن فيه ربه وحمل الفاجر فيها إلى أجله. وقال الحسن فيهم: هم يلون من أمورنا خمساً: الجمعة والجماعة، والعيد والثغور والحدود، والله ما يستقيم الدِّين إلَّا بهم وإن جاروا وظلموا والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون، والله إن طاعتهم لغيظ وإن فرقتهم لكفر.

وأحاديث النهي عن الخروج على الولاة والأمراء كثيرة، وأقوال الأئمة في هذا مشهورة، وفيما أشرت إليه كفاية إن شاء الله.

قوله: «وإن كان عبداً حبشياً»:

وفي حديث أنس عند البخاري، قال: **قال رسول الله ﷺ: اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**. وروى مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: **أوصاني خليلي أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجدع الأطراف**... الحديث. قال الإمام النووي

رحمه الله: فإن قيل: كيف يكون العبد إماماً وشرط الإمام أن يكون حرًّا قرشيًّا سليم الأطراف؟ فالجواب من وجهين: أحدهما: أن هذه الشروط، وغيرها إنما تشترط فيمن تعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من قهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه، واستولى عليهم وانتصب إماماً فإن أحكامه تنفذ، وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير معصية، عبداً كان أو حرًّا أو فاسقاً بشرط أن يكون مسلماً.

الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً، بل هو محمول على من يفوض إليه الإمام أمراً من الأمور أو استيفاء حق، أو نحو ذلك، اهـ.

ويشهد لما قاله ما أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث علي رضي الله عنه وفيه: **وإن أمرت قريش فيكم عبداً حبشيًّا مجدعاً فاسمعوا له وأطيعوا**... الحديث، وإسناده جيد إلَّا أن الأشبه أنه موقوف قاله الدارقطني.

نعم، وفيه جواب آخر: وهو أن النبي ﷺ قد يضرب المثل وإن لم يصح وقوعه لإفادة المبالغة، كما جاء في حديث: **من بنى لله مسجداً ولو كمفحص قطاة**... الحديث، فهذا مذكور لإفادة المبالغة في الصغر، وإلا فأقل المسجد أن يكون موضعاً لصلاة شخص واحد، ومنه أيضاً قوله ﷺ: **لو أن فاطمة بنت محمد**... الحديث لاستحالة وقوع ذلك منها.

وجواب آخر: وهو أن النبي ﷺ أخبر بفساد الأمر حتَّى يوضع في غير أهله، وحتى توضع الولاية في العبيد، فإذا كان ذلك فاسمعوا وأطيعوا تغليباً لأهون الضررين وهو الصبر على ولاية من لا تجوز ولايته لئلا يغير ذلك فيخرج منه إلى فتنة عمياء صماء لا دواء لها ولا خلاص منها. قاله ابن العربي.

فَسَيَرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ،

قوله: «فسيرى اختلافاً كثيراً»:

هذا من معجزاته ﷺ ودلائل نبوته، حيث أخبر أصحابه بما يكون من الاختلاف في أمته من بعده وغلبة المنكر، قال ابن العربي: وقد كان ﷺ عالماً به على الجملة والتفصيل، ولم يكن ﷺ ليبينه لكل أحد، وإنما كان يحذر منه على العموم، ثم يلقي التفصيل إلى الآحاد كحذيفة، وأبي هريرة فقد كان له من النبي ﷺ محل تكريم ومنزلة قريبة، وهذه إحدى معجزاته، اهـ.

وقال الطيبي: الفاء للسببية، جعلت ما بعدها سبباً لما قبلها والمعنى: من قبل وصيتي والتزم تقوى الله، وقبل طاعة من ولي عليه ولم يهيج الفتن أمن بعدي مما يرى من الاختلاف الكثير وتشعب الآراء ووقوع الفتن، اهـ. وقال الحافظ ابن رجب: هذا إخبار منه ﷺ بما وقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدِّين وفروعه وفي الأعمال والأقوال والاعتقادات، وهذا موافق لما روي عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة وأنها كلها في النار، إلَّا واحدة وهي ما كان عليه هو وأصحابه، فلذلك أمر في هذا الحديث عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده.

قوله: «الراشدين المهديين»:

وهم الأربعة بإجماع: أبو بكر، وعمر، وعثمان وعلي الذين شملهم الهدي والهدى. قاله ابن العربي، وقال ابن رجب: وقد نص كثير من الأئمة على أن عمر بن عبد العزيز خليفة راشد أيضاً، وكان محمد بن سيرين يسأل أحياناً عن شيء من الأشربة فيقول: نهى عنه إمام الهدى عمر بن عبد العزيز، قال ابن العربي: وإنما أمر النبي ﷺ بالرجوع إلى

عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالمُحْدَثَاتِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ.

سنة الخلفاء الراشدين لأمرين: الأول التقليد لمن عجز عن النظر. الثاني: الترجيح عند اختلاف الصحابة، فيقدم الحديث الذي فيه الخلفاء أو أبو بكر وعمر، وإلى هذه النزعة كان يذهب مالك، ونبه عليها في الموطأ، اهـ. قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: سن رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سنناً الأخذ بها اعتصام بكتاب الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها ولا النظر في أمر خالفها، من اهتدى بها فهو المهتدي، ومن استنصر بها فهو المنصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً. قال مالك: أعجبني عزم عمر على ذلك. وقد روى ابن مهدي مثل هذا عن مالك، والله أعلم.

قوله: «عضُّوا عليها بالنواجذ»:

جمع ناجذة، وهي الضرس، قال بعض المحققين: هذه استعارة تمثيلية شبه حال المتمسك بالسنة المحمدية بجميع ما يمكن من الأسباب المعينة عليه بحال من يتمسك بشيء بين يديه، ثم يستعين عليه بأسنانه استظهاراً للمحافظة عليه، فهو إما مجاز بليغ إذ فيه تشبيه المعقول بالمحسوس، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ . . .﴾ الآية، فإن نوره تعالى معقول لا محسوس، أو كناية عن شده التمسك بالسنة والجد في لزومها كفعل من أمسك الشيء بنواجذه ثم عض عليه لئلا ينزع منه، وكما يقال: هذا شيء يعض عليه بالنواجذ، كذلك يقال: هذا شيء تعقد عليه الخناصر، وتلوى عليه الأنامل.

قوله: «وإياكم والمحدثات»:

عطف على قوله: فعليكم بسنتي للتقرير والتوكيد، والمحدثات: جمع محدثة، والمحدث ما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، قال ابن العربي

رحمه الله: اعلموا علمكم الله أن المحدث على قسمين: محدث ليس له أصل إلَّا الشهوة والعمل بمقتضى الإرادة فهذا باطل قطعاً، ومحدث يحمل النظير على النظير فهذه سنة الخلفاء والأئمة الفضلاء، وليس المحدث والبدعة مذمومان للفظ: محدث وبدعة، ولا لمعناهما، فقد قال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، وروي عن أمير المؤمنين عمر قوله: نعمت البدعة هذه، اهـ.

وقد قسم لنا إمام الأئمة وفقيه الأمة البدعة إلى قسمين، وذلك فيما رواه عنه الحافظ البيهقي، وأبو نعيم من طريق ابن الجنيد، ثنا حرملة بن يحيى قال: سمعت محمد بن إدريس يقول: البدعة بدعتان، بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم، واحتج بقول عمر: نعمت البدعة هذه، اهـ.

وقد تسارع بعضهم وتجاسر في إنكار هذا التقسيم، فاشتغل بالطعن والإنكار والاتهام عن الوقوف على حقيقة هذا التقسيم، ولو تدبر وعلم أن هذا التقسيم إنما هو مخصوص بالمعنى اللغوي للبدعة لا الشرعي، لما سارع إلى الإنكار والاتهام.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: مراد الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه من قبل أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة، يعني ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً لموافقتها السنة، وقال أيضاً: وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: نعمت البدعة هذه؛ ومن ذلك القصص وقول الحسن: إنه بدعة ونعمت البدعة كم من دعوة مجابة، وحاجة

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ مَرَّةً: وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

مقضية، وأخ مستفاد. وإنما عنى هؤلاء بأنه بدعة: الهيئة الاجتماعية عليه في وقت معين فإن النبي ﷺ لم يكن له وقت معين يقص على أصحابه فيه غير خطبته الراتبة في الجمع والأعياد، وإنما كان يذكرهم أحياناً أو عند حدوث أمر يحتاج إلى التذكير عنده، اهـ.

قوله: «وقال أبو عاصم مرة: وإياكم ومحدثات الأمور»:

وفي رواية الوليد بن مسلم عند ابن ماجه: وإياكم والأمور المحدثات، فإن كل بدعة ضلالة. روى البيهقي بإسناده عن الشافعي قوله: المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه البدعة الضلالة، وما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من العلماء، وهذه محدثة غير مذمومة، اهـ.

قوله: «فإن كل بدعة ضلالة»:

قال الحافظ في الفتح: أمَّا قوله: «فإن كل بدعة ضلالة» بعد قوله: وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإنَّه يدل على أن المحدث يسمى بدعة، وقوله: كل بدعة ضلالة قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أمَّا منطوقها فكأن يقال: حكم كذا بدعة، وكل بدعة ضلالة، فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدي، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب، والمراد بقوله: كل بدعة ضلالة ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام، اهـ. ثم ذكر أقسام البدعة نقلاً عن القواعد للعز بن عبد السلام موافقاً له، وقد أيد هذا التقسيم من قبل ونقله الإمام النووي، والحافظ ابن رجب، فإذا تبين هذا، علمنا أن الأئمة لا يكادون يختلفون في التقسيم اللغوي لمعنى البدعة، وأنهم لا يقولون به من الناحية الشرعية، وقد وهم

الدكتور توفيق الوادعي حين ذكر الحافظين ابن رجب، وابن حجر فيمن لا يقولون بالتقسيم اللغوي لمعنى البدعة، ولو تأمل ما ذكراه لتبين له أنهما يجنحان إلى قول العز بن عبد السلام في تقسيم البدعة لغويًّا، قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم: وكثير من الأمور التي أحدثت ولم يكن قد اختلف العلماء في أنها بدعة حسنة حتَّى ترجع إلى السنة، فمنها كتابة الحديث، نهى عنه عمر وطائفة من الصحابة، ورخص فيها الأكثرون واستدلوا له بأحاديث من السنة، ومنها كتابة تفسير الحديث والقرآن كرهه قوم من العلماء ورخص فيه كثير منهم، وكذلك اختلافهم في كتابة الرأي في الحلال والحرام ونحوه، وفي توسعة الكلام في المعاملات وأعمال القلوب التي لم تنقل عن الصحابة والتابعين، وكان الإمام أحمد يكره أكثر ذلك، وفي هذه الأزمان التي بعد العهد فيها بعلوم السلف يتعين ضبط ما نقل عنهم من ذلك ليتميز به ما كان من العلم موجوداً في زمانهم وما أحدث في ذلك بعدهم فيعلم بذلك السنة من البدعة، اهـ. باختصار وقد أطال الكلام في هذه المسألة وذكر فيها أموراً كثيرة مما أحدثه الخلفاء والصحابة وأخذ به التابعون حتَّى صار من السنن المأثورة عنهم، ولولا خوف الإطالة لنقلت ما ذكره برمته وهو جدير بذلك لكن فيما نقلته كفاية إن شاء الله.

وحديث الباب إسناده على شرط الصحيح غير عبد الرحمن بن عمرو وهو تابعي معروف قد روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان وصحح حديثه هو والحاكم وغيرهما. وتابعه على حديثه غير واحد كما سيأتي.

قال الحافظ البزار فيما رواه عنه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم [٢/ ٢٢٣]: حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيح، وهو أصح من حديث حذيفة: **اقتدوا باللذين من**

بعدي. . . الحديث؛ لأنه مختلف في إسناده ومتكلم فيه من أجل مولى ربعي، وهو مجهول عندهم، اهـ.

وقال الحافظ ابن عبد البر عقب رواية كلام البزار: هو كما قال البزار حديث عرباض حديث ثابت، وحديث حذيفة حسن، اهـ.

وقال الحافظ أبو نعيم فيما حكاه الحافظ ابن رجب في جامع العلوم: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين، اهـ.

وقال الحافظ البغوي في شرح السنة: هذا حديث حسن.

قلت: رواه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث، فصل: في الحث على الاتباع والنهي عن الابتداع، بإسناده إلى أبي المنجى الحريمي، ثنا عبد الأول به.

ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٣٧].

تابعه عن أبي عاصم: الإمام أحمد بن حنبل، أخرجه في المسند [٤/ ١٢٦] رقم: ١٧١٨٥.

وأخرجه الترمذي في جامعه كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، عقب حديث بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، من طريق الحسن بن علي الخلال، عن أبي عاصم به دون سياق المتن، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، انظر حديث رقم: ٢٦٧٦، ومن طريق الترمذي أخرجه الهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٠] رقم: ٥٩٦.

ورواه الحاكم في المستدرك [١/ ٩٥] كتاب العلم، من طريق الدوري، عن أبي عاصم به، وقال: هذا حديث صحيح ليس له علة، وقد احتج البخاري بعبد الرحمن بن عمرو، وثور بن يزيد، وروى هذا الحديث في أول كتاب الاعتصام بالسنة، والذي عندي أنهما رحمهما الله توهما أنه

ليس له راو عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد، وقد رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث المخرج حديثه في الصحيحين عن خالد بن معدان، اهـ. ووافقه الذهبي.

يقول الفقير خادمه: كلام الحاكم لا يخلو من تعقب كما لا يخفى، فإن البخاري إنما احتج بعبد الرحمن بن عمرو بن سهل، لا السلمي، ولذلك لم يذكره الحاكم في تسمية من أخرج له الشيخان، والحديث الذي أخرجه الإمام البخاري في أول كتاب الاعتصام من صحيحه، هو حديث ابن مسعود: «إن أحسن الهدي كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها...» الحديث، وعليه فعبد الرحمن بن عمرو ليس من شرطهما وإن لم يضعف.

نعم، ومن طريق الحاكم أخرجه الحافظ البيهقي في مناقب الشافعي [١/ ١٠] وفي الاعتقاد [/ ١٥٢] باب الاعتصام بالسنة واجتناب البدعة، وفي المدخل [١٠/ ١١٤] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، والآجري في الشريعة [/ ٤٧] باب الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، من طريق إبراهيم بن زهير، عن أبي عاصم به، وأخرجه الحافظ الطبراني في معجمه [١٨/ ٢٤٧] والهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٠] رقم: ٥٩٦ كلاهما من طريق أبي مسلم الكشي، عن أبي عاصم به، رقم: ٦١٧، وابن عبد البر في جامع بيان العلم [٢/ ٢٢٢] باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها، من طريق محمد بن سنجر، عن أبي عاصم به، والطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٦٩] باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الزمان الذي يجب على الناس الإقبال فيه على خاصتهم وترك عامتهم، من طريق أبي أمية الطرسوسي، ثنا أبو عاصم به، ورواه البغوي في شرح السنة

[١/ ٢٠٥] باب الاعتصام بالكتاب والسنة، من طريق أحمد بن منصور الرمادي أنا أبو عاصم به، رقم: ١٠٢، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٧٥] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، من طريق عمرو بن علي، ومحمد بن يحيى كلاهما عن أبي عاصم به، رقم: ٨٠، ٨١.

تابع أبا عاصم، عن ثور:

١ ـ الوليد بن مسلم، رواه عنه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٦] رقم: ١٧١٨٥ ومن طريق الإمام أحمد أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في لزوم السنة رقم: ٤٦٠٧، والهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٢] رقم: ٥٩٦، والحاكم في مستدركه [١/ ٩٧] كتاب العلم، من طريق موسى بن أيوب، وصفوان بن صالح، كلاهما عن الوليد به، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في المدخل باب أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا فيها، رقم: ٥٠.

ورواه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٩] باب ما ذكر من زجر النبي ﷺ عن محدثات الأمور، من طريق حسين بن حسن، عن الوليد بن مسلم به، رقم: ٣٢، ٥٧، والآجري في الشريعة [/ ٤٦ ـ ٤٧] باب الحث على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، من طريق داود بن رشيد، وأحمد بن حنبل، عن الوليد بن مسلم به، ومن طريق الآجري أخرجه ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة، رقم: ١٤٢، ومحمد بن نصر في السنة [/ ٢٦] من طريق عيسى بن مساور، أنبأ الوليد بن مسلم به، رقم: ٧٠.

صححه ابن حبان برقم: ٥.

٢ ـ عبد الملك بن الصباح المسمعي، أخرج حديثه ابن ماجه في

المقدمة من سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، من طريق يحيى بن حكيم، ثنا عبد الملك به، رقم: ٤٤.

٣ ـ عيسى بن يونس، أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٩، ٢٩] باب ما ذكر زجر النبي ﷺ عن محدثات الأمور، وفي باب ما أمر به من اتباع السنة وسنة الخلفاء الراشدين، من طريق أبي سفيان عبد الرحيم بن مطرف، ثنا عيسى بن يونس به، رقم: ٣١، ٥٤، ومحمد بن نصر في السنة [/ ٢٦] من طريق إسحاق بن إبراهيم، أنا عيسى بن يونس به، رقم: ٦٩.

وتابع ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان:

١ ـ محمد بن إبراهيم، أخرج حديثه الحاكم في المستدرك [١/ ٩٦] كتاب العلم، من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد نحوه، قال الحاكم: هذا إسناد صحيح على شرطهما ولا أعرف له علة، ووافقه الذهبي.

ورواه الطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨] أيضاً من طريق يزيد بن الهاد، عن محمد به، رقم: ٦٢١، والطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٦٩] باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الزمان الذي يجب على الناس الإقبال فيه على خاصتهم وترك عامتهم، من طريق ابن الهاد، عن محمد به، إلَّا أنه قال: عن خالد، عن العرباض، فسقط من بينهما عبد الرحمن، فلا أدري سقط من المصنف أو من النساخ أو من الطبع.

٢ ـ بحير بن سعد، أخرج حديثه الترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، من طريق علي بن حجر، ثنا بقية، عن بحير به، رقم: ٢٦٧٦.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ومن طريق الترمذي الهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٤] رقم: ٥٩٦.

وتابعه عن بقية:

١ ـ إسحاق بن إبراهيم، أخرجه من طريقه محمد بن نصر في السنة [/ ٢٧] رقم: ٧٢.

٢ ـ أبو عتبة: أحمد بن الفرج، أخرجه الحافظ البيهقي في الدلائل [٦/ ٥٤١] باب ما جاء في إخباره بظهور الاختلاف في أمته.

٣ ـ عمرو بن عثمان، أخرجه الحافظ ابن أبي عاصم في السنة، باب ما ذكر زجر النبي ﷺ عن محدثات الأمور وتحذيره منها، رقم: ٢٧، والحافظ الطبراني في المعجم الكبير [١٨/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧].

نعم، وحديث بقية فيه اضطراب فقد خالفهم عن بقية:

١ ـ حيوة بن شريح الحمصي، فرواه عن بقية، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن أبي بلال، عن العرباض بن سارية، أخرجه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٧]: ثنا حيوة به، رقم: ١٧١٨٦، والطبراني في المعجم الكبير [١٨/ ٢٤٩] من طريق يحيى بن حمزة، ثنا حيوة به، رقم: ٦٢٤.

وكذلك رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن خالد، أخرجه الإمام أحمد في مسنده [٤/ ١٢٧] وفيه: عن أبي بلال، وصوابه: عن ابن أبي بلال.

٢ ـ إبراهيم بن العلاء المعروف بابن زيريق، رواه عن بقية، عن سليمان بن سليم، عن يحيى بن جابر، عن عبد الرحمن بن عمرو، عن العرباض بن سارية، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٤٧] من طريق عمرو بن إسحاق، ثنا جدي به، رقم: ٦٢٠.

وتابعه على هذا محمد بن إبراهيم، عن بقية، أخرجه أيضاً الحافظ الطبراني في المعجم الكبير.
وتابع بقية، عن سليمان: إسماعيل بن عياش، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٨] من طريق أبي اليمان عنه، رقم: ٣٠.
* وخالف شعوذ بن عبد الرحمن الأزدي محمداً وبحيراً، فرواه عن خالد، عن جبير بن نفير، عن العرباض، أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ٢٠] رقم: ٣٤، والطبراني في المعجم الكبير [١٨/ ٢٥٧] كلاهما من طريق عيسى بن يونس، عن أبي حمزة، الحمصي، عن شعوذ به، رقم: ٦٤٢.
وتابع خالداً عن عبد الرحمن بن عمرو:
١ ـ ضمرة بن حبيب، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٦]: ثنا ابن مهدي، عن معاوية بن صالح، عنه، به، رقم: ١٧١٨٣، وزاد فيه: وإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد انقاد، قال ابن رجب: وقد أنكر طائفة من الحفاظ هذه الزيادة وقالوا: هي مدرجة فيه وليست منه. قاله أحمد بن صالح المصري وغيره، اهـ.
ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الحاكم في مستدركه [١/ ٩٦] كتاب العلم، ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في المدخل، باب أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا فيها، رقم: ٥١.
وأخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، من طريق إسماعيل بن مبشر، وإسحاق السواق كلاهما عن ابن مهدي به، رقم: ٤٣، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٢١] باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها، من طريق موسى بن معاوية، ثنا ابن مهدي به، ورواه الآجري في الشريعة [/ ٤٧]

من طريق أسد بن موسى، ثنا معاوية به.
تابعه عبد الله بن صالح، عن معاوية، أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٩] من طريق أبي مسعود، ثنا عبد الله بن صالح به، رقم: ٣٣، والطبراني في المعجم الكبير [١٨/ ٢٤٧] من طريق أسد بن موسى، وبكر بن سهل كلاهما عن عبد الله بن صالح به، رقم: ٦١٩، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٢٢] من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، ثنا أبو صالح به، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٧٩] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، من طريق أسد بن موسى أنبا معاوية ـ كذا ـ والصواب أن بينهما عبد الله بن صالح كما تقدم، رقم: ٧٩.
٢ ـ عوف الأعرابي، أخرج حديثه الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٦٩]: ثنا أبو أمية، ثنا عمر بن يونس، ثنا عكرمة بن عمار، ثنا عوف به.
٣ ـ يحيى بن جابر، أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٨] من طريق إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عنه به، رقم: ٣٠، وتابعه بقية، أخرج حديثه الطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٤٧] من طريق إبراهيم بن العلاء ومحمد بن إبراهيم كلاهما عن بقية، عن سليمان بن سليم، عنه به، رقم: ٦٢٠.
٤ ـ عبد الرحمن بن أبي بلال ـ ويقال: الصواب فيه: عبد الله بن بلال، وروي: ابن أبي بلال ولم يسم ـ أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٧] رقم: ١٧١٨٦، والطبراني في المعجم الكبير [١٨/ ٢٤٩] وقد أشرت إليه قريباً.

وتابع عبد الرحمن بن عمرو:

١ ـ يحيى بن أبي المطاع أخرج حديثه ابن ماجه في المقدمة من سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، من طريق عبد الله بن أحمد بن بشير الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا عبد الله بن العلاء ـ يعني ابن زبر ـ عنه به، رقم: ٤٢، والحاكم في المستدرك [١/ ٩٧] كتاب العلم، من طريق أحمد بن عيسى التنيسي، ثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أنبا عبد الله بن العلاء به، والطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٤٨] من طريق إبراهيم بن عبد الله بن العلاء، عن أبيه رقم: ٦٢٢، وابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٧] من طريق الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن العلاء، رقم: ٢٦، ومحمد بن نصر أيضاً في السنة [/ ٢٧] من طريق عيسى بن مساور، ثنا الوليد به رقم: ٧١. وأشار إليها الحافظ البيهقي في مناقب الشافعي [١/ ١١].

يقول الفقير خادمه: أنكر أبو زرعة الدمشقي سماع يحيى من العرباض، ولم أجد من تابعه على هذا، وقد أشار إلى روايته الإمام البخاري، وابن أبي حاتم ولم ينكراها، وزعم الحافظ ابن رجب أن البخاري اعتمد في صحة سماعه على هذه الرواية، وأنه يقع في تاريخه أوهام كثيرة في أخبار أهل الشام، وهذا مع كونه فيه نظر لم يتضح به المراد كما لا يخفى، والله أعلم.

٢ ـ المهاجر بن حبيب، أخرج حديثه ابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٨] رقم: ٢٨ والطبراني في الكبير [١٨/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩] كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش عن أرطاة بن المنذر، عنه به، رقم: ٦٢٣.

٣ ـ حجر بن حجر، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٦ ـ ١٢٧] مقروناً بعبد الرحمن بن عمرو في حديث الوليد بن مسلم، عن ثور الذي أشرت

١٠٤ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةَ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيد، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُونَ: الاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ نَجَاةٌ، وَالْعِلْمُ يُقْبَضُ قَبْضاً سَرِيعاً،

إليه قريباً، وذكرت من أخرجه من طريق أحمد بن حنبل، فأغنى عن الإعادة.

٤ ـ جبير بن نفير، أخرج حديثه الطبراني في معجمه الكبير [١٨/ ٢٥٧] رقم: ٦٤٢، وابن أبي عاصم في السنة [١/ ٢٧] رقم: ٤٩.

فهذا ما وقفت عليه من طرق حديث الباب، والله أعلم بالصواب.

١٠٤ ـ قوله: «أخبرنا أبو المغيرة»:

هو الإمام الحافظ الثقة مسند حمص: عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أحد مشايخ المصنف الثقات روى عنه مسلم والترمذي بواسطة المصنف، وروى البخاري عنه مباشرة وبواسطة، وثقه العجلي، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر، وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه.

والأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو الفقيه، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٨٢.

قوله: «عن يونس بن يزيد»:

هو الأيلي، كنيته: أبو يزيد وهو ابن أبي النجاد مولى معاوية بن أبي سفيان، وراوية الإمام الزهري، وأحد الأئمة الثقات، قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر، إلَّا ما كان من يونس فإنَّه كتب الكتب على الوجه.

والزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب، أحد الأئمة الفقهاء، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٦.

قوله: «والعلم يقبض قبضاً سريعاً...»:

وذلك بموت العلماء كما صح عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً**

فَنَعْشُ الْعِلْمِ ثَبَاتُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَفِي ذَهَابِ الْعِلْمِ ذَهَابُ ذَلِكَ كُلِّهِ.

ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتَّى إذا لم يُبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا بغير علم فضلّوا وأضلّوا.

وروى أبو وائل شقيق، عن عبد الله بن مسعود قوله: تدرون كيف ينقص الإسلام من الناس؟ قالوا: نعم، كما ينقص سمن الدابة، وكما ينقص صبغ الثوب، وكما يقسو الدرهم لطول الجيب. فقال: إن هذا منه، ولكن أكثر من ذلك ذهاب العلماء، يكون في الحي العالمان فيموت أحدهما فيذهب بنصف علمهم، ويكون في الحي العالم فيموت فيذهب بعلمهم، وبذهاب العلماء يذهب العلم. أخرجه البيهقي في المدخل.

قوله: «فنعش العلم»:

كذا عند جميع من أخرجه عدا الخطيب، فوقع في روايته: «ففي العلم»، فيحتمل أن تكون كلمة «نعش» قد تصحفت، والنعش: هو السرير الذي يحمل عليه الميت، والمعنى ـ والله أعلم ـ: إن العلم وثبات الدِّين واستقامة الحياة أمران متلازمان يذهب أحدهما بذهاب الآخر.

قوله: «ذهاب ذلك كله»:

هذا الأثر رجال إسناده رجال الصحيح.

رواه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها، رقم: ١٥٩ والبيهقي في المدخل [/ ٤٥٤] باب ما يخشى من رفع العلم وظهور الجهل، رقم: ٨٦٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٩٤] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٣٦، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٦٩]، جميعهم من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي به.

تابعه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ٢٤٦] ذكر الاعتصام بالسنن وأنه النجاة، وابن عساكر في تاريخه [٥٥/ ٣٥٩].

وتابع الأوزاعي، عن يونس جماعة، منهم:

١ ـ ابن المبارك، أخرجه في الزهد له [١/ ٢٨١] باب ما جاء في قبض العلم، رقم: ٨١٧، ومن طريقه رواه الآجرى في الشريعة [/ ٣١٣] باب الإيمان والتصديق بأن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة، مختصراً، والهروي في ذم الكلام برقم: ٤٨٥، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٠٢] باب القول في وجوب العمل بخبر الواحد.

٢ ـ وابن وهب، أخرج حديثه أبو عوانة في مقدمة مستخرجة ـ كما في إتحاف المهرة ـ [١٩/ ٤٧٩]، رقم: ٢٥٢٤٧.

٣ ـ والليث بن سعد، أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧]، والهروي في ذم الكلام برقم: ٤٨٥، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٩٥] باب سياق ما روى عنه النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٣٧، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٠٢] باب القول في وجوب العمل بخبر الواحد.

٤ ـ وتابعه أيضاً: مخلد بن حسين، عن يونس، أخرجه الهروي في ذم الكلام برقم: ٤٨٥، واللالكائي برقم: ١٥ في سياق ما روي عن النبي ﷺ في ثواب من حفظ السنة ومن أحياها ودعا إليها، وأخرجه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٥٥/ ٣٥٩].

٥ ـ سفيان بن عيينة، أخرجه الهروي في ذم الكلام برقم: ٤٨٥.

١٠٥ ــ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ الدِّينِ تَرْكاً: السُّنَّةُ، يَذْهَبُ الدِّينُ سُنَّةً سُنَّةً،

---

١٠٥ ــ **قوله: «السَّيباني»:**

بفتح السين المهملة، وسكون التحتية، بعدها موحدة، نسبة إلى سَيْبان من حمير، ابن عم الأوزاعي، كنيته: أبو زرعة الشامي، الحمصي أحد الأئمة الثقات أهل الفضل يقال: إنه غزا القسطنطينية مع مسلمة بن عبد الملك، وثقه الإمام أحمد، ودحيم، والعجلي، والجمهور.

قوله: «عن عبد الله بن الديلمي»:

هو الإمام التابعي الجليل: عبد الله بن فيروز الديلمي، الفقيه العابد كنيته: أبو بشر، ويقال بالمهملة ــ أبو بسر ــ البصري، ويقال: شامي، كان يسكن بيت المقدس، اتفق على توثيقه، وبعضهم أدخله في الصحابة، وهو من كبار التابعين.

فائدة: يحيى بن أبي عمرو وعبد الله بن الديلمي ليس لهما في الصحيحين شيء وهما من الثقات.

قوله: «أن أول الدين»:

وقع في النسخ المطبوعة: «إن أول ذهاب الدين..» بزيادة لفظة «ذهاب» ــ وليست ثابتة في الأصول الخطية ــ ورفع «ترك» على أنها خبر إن، ورواية المصنف وابن بطة ــ بحذف «ذهاب»، ونصب «ترك» والتنوين على أنها حال، ورفع «السنة» على أنها خبر إن، والأولى أخرجها اللالكائي، ويعقوب بن سفيان كما سيأتي.

قوله: «تركاً»:

يحتمل أن يكون المراد تركها بالكلية، ويحتمل العدول عنها بالزيادة في الدِّين ظنًّا أنها خير، فسيأتي عند المصنف في باب ما يتقى من تفسير

كَمَا يَذْهَبُ الْحَبْلُ قُوَّةً قُوَّةً.

حديث النبي ﷺ عن سعيد بن المسيب أنه رأى رجلاً يصلي بعد العصر ركعتين، فقال له: يا أبا محمد أيعذبني الله على الصلاة؟ قال: لا، ولكن يعذبك الله بخلاف السنة. وروى المصنف أيضاً أن ابن عباس رأى طاوساً يصلي بعد العصر فنهاه، فقال طاوس: إنما نهى عنها أن تتخذ سُلَّماً. قال ابن عباس: **فإنَّه قد نهي عن صلاة بعد العصر فلا أدري** أتعذب عليها أم تؤجر لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ... ﴾ الآية.

والأثر له أصل من حديث النبي ﷺ، فقد روى الإمام أحمد وغيره من حديث أبي أمامة الباهلي مرفوعاً: **لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة.** وروى عكرمة من حديث ابن عباس قوله: لا يأتي على الناس زمان إلَّا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة حتَّى تحيا البدع وتموت السنن. رواه ابن وضاح، وابن بطة، واللالكائي، وغيرهم.

قوله: «كما يذهب الحبل قوة قوة»:

وأثر الباب رجاله ثقات، رواه الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٨٦]، وابن بطة في الإبانة [١/ ٣٥٠] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ٢٢٦، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٩٢ ـ ٩٣] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٢٧، كلاهما من طريق أبي إسحاق، عن الأوزاعي به، إلَّا أن لفظ يعقوب بن سفيان: إن أول ذهاب الدِّين ترك السنة...

ورواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٦٦] باب في نقض عرى الإسلام، من وجه آخر عن السّيباني بلفظ: **تذهب السنة: سنة سنة، كما يذهب الحبل قوة قوة، وآخر الدِّين الصلاة، وليصلين قوم لا خلاق لهم.**

١٠٦ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ حَسَّانَ قَالَ: مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً فِي دِينِهِمْ إِلَّا نَزَعَ الله مِنْ سُنَّتِهِمْ مِثْلَهَا، ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا إِلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

---

١٠٦ ـ قوله: «عن حسان»:

هو ابن عطية المحاربي، كنيته: أبو بكر الدمشقي، الإمام الحجة وأحد الفقهاء العباد والأئمة أهل الاجتهاد، قال الأوزاعي: ما أدركت أحداً أشد اجتهاداً ولا أعمل للخير من حسان بن عطية. ووثقه الإمام أحمد، وابن معين والجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

تنبيه: وهم الشيخ القاري في شرح المشكاة فقال: حسان هو ابن ثابت الأنصاري شاعر رسول الله ﷺ، وإنما هو ابن عطية كما تقدم.

قوله: «إلا نزع الله من سنتهم مثلها»:

عقوبة منه سبحانه وتعالى لكونهم استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، فإن قيل: فكيف إن ظنها خيراً؟ قلنا: إن ظنها كذلك جهلاً منه فلا عذر لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، وإن ظنها كذلك رأياً رآه فلا رأي لأحد مع كتاب الله وسنة رسوله، قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله فيما رواه عنه بشر بن عبد الله، وسواد بن زيادة، وعمرو بن مهاجر: إنه لا رأي لأحد مع سنة سنَّها رسول الله ﷺ. وروى الأوزاعي عنه أيضاً: لا عذر لأحد بعد السُّنة في ضلالة ركبها يحسب أنها هدي. أخرجهما محمد بن نصر في السنة.

قوله: «ثم لا يعيدها إليهم. . .»:

قال الطيبي: وذلك أن السنة القديمة كانت متأصلة مستقرة في مكانها فلما أزيلت عن مقرها لم يمكن إعادتها كما كانت أبداً، فمثلها كمثل شجرة ضربت عروقها في تخوم الأرض فلا يكون إعادتها بعد قلعها مثل ما كانت في أصلها قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ. . .﴾ الآية.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح.

تابعه عن ابن المغيرة:

أحمد بن عبد الوهاب أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٦/ ٧٣].

ورواه الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٨٦] من طريق عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي به، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٩٣] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٢٩، ورواه ابن وضاح في البدع [/ ٣٧] باب تغيير البدع، بإسناد فيه انقطاع، من طريق ابن وهب عمن سمع الأوزاعي، ورواه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٥١] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة، من طريق أبي إسحاق، عن الأوزاعي به، رقم: ٢٢٨، والهروي في ذم الكلام [٤/ ١٥١] رقم: ٢٢٧، من طريق محمد بن كثير ثنا الأوزاعي بها.

وفي الباب عن ابن عباس، وابن عمر، وعبد الله عمرو قولهم، وعن غضيف بن الحارث مرفوعاً، فروى عكرمة عن ابن عباس قوله: لا يأتي على الناس زمان إلَّا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة، حتَّى تحيا البدع وتموت السنن، رواه ابن بطة وابن وضاح ومحمد بن نصر، وروى محمد بن نصر أيضاً عن ابن عمر قوله: ما أحدثت أمة في دينها بدعة إلَّا رفع الله عنهم سنة هدي ثم لا تعود فيهم أبداً، ولأن أرى في ناحية المسجد ناراً تشتعل فيه احتراقاً أحب إلي من أن أرى بدعة ليس فيه لها مغير... الحديث، وروى ابن وضاح، وابن بطة عن عبد الله بن عمرو قوله: ما ابتدعت بدعة إلَّا ازدادت مضيًّا، ولا تركت سنة إلَّا ازدادت هرباً. ورواه ابن وضاح فجعله عن ابن الديلمي قوله ولم يصله، والأول أصح.

١٠٧ ـ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا وُهَيْبٌ، ثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْفَ.

أما حديث غضيف بن الحارث فرواه الإمام أحمد بإسناد فيه بقية، عن أبي بكر بن أبي مريم ـ وهو ضعيف ـ عن غضيف بن الحارث قال: قال رسول الله ﷺ: **ما أحدث قوم بدعة إلَّا رفع مثلها من السنة فتمسك بسنة خيرٌ من إحداث بدعة.** رواه الإمام أحمد في مسنده، وابن بطة وغيرهما، قال الحافظ في الفتح [١٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤]: إسناد أحمد جيد، وليس بجيد كما رأيت، والله أعلم.

١٠٧ ـ **قوله: «أخبرنا مسلم بن إبراهيم»:**

هو الفراهيدي، أحد المشايخ الثقات، وحديثه في الكتب الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤١.

قوله: «ثنا وهيب»:

ووهيب هو ابن خالد بن عجلان، الإمام الحافظ: أبو بكر البصري، الباهلي مولاهم، الكرابيسي ممن اتفق على الاحتجاج به، يقال: لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه، وكان يملي من حفظه.

وأما أيوب فهو السختياني، وأبو قلابة، هو عبد الله بن زيد، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ١٣.

قوله: «إلا استحل السيف»:

لكونه أعان على هدم الإسلام، ولذلك لم يترك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لصبيغ بن عسل الفرصة لإشاعة بدعته بين الناس، حتَّى أتى به وأمر بجلده، وعزله عن الناس حتَّى رجع إلى رشده، وكان يقول: قد ذهب والله يا أمير المؤمنين من رأسي ما كنت أجد. وستأتي قصته عند المصنف في باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، وروى ابن وضاح، عن الضحاك قال: رأيت عمر بن عبد العزيز يسجن القُصَّاص ومن يجلس إليهم.

١٠٨ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الأَهْوَاءِ أَهْلُ الضَّلَالَةِ،

تابعه عن وهيب:
١ ـ عبد الأعلى بن حماد، أخرجه الأجري في الشريعة [/ ٦٤] باب ذم الجدال والخصومات في الدين.
٢، ٣ ـ عفان بن مسلم مقروناً بأحمد بن إسحاق، كلاهما عن وهيب به، أخرجه من طريقهما ابن سعد في الطبقات [٧/ ١٨٤].
وتابع وهيباً: معمر بن راشد، أخرجه من طريقه اللالكائي [١/ ١٣٤] الاعتقاد [١/ ١٣٤] باب ما روى عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع، رقم: ٢٤٧.
وتابع أيوب عن أبي قلابة: مقاتل بن حيان، أخرجه من طريقه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٢/ ٢٨٧].

١٠٨ ـ قوله: «إن أهل الأهواء»:
الأهواء جمع هوى، والهوى ميل النفس إلى الشهوة وعدولها عن طريق الحق إما جهلاً أو حبًّا فيه، أو كرهاً في اتباع الحق، قال بعض أهل اللغة: الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه، ومتى تكلم بالهوى مطلقاً لم يكن إلَّا مذموماً حتَّى ينعت بما يخرج معناه، فلا يكون الهوى حسناً إلَّا إذا وافق الحق والصواب وفي حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: **لا يؤمن أحدكم حتَّى يكون هواه تبعاً لما جئت به**. وروى الأوزاعي، عن سليمان الأحول، عن طاووس قوله: ما ذكر الله الهوى في القرآن إلَّا عابه. رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، وإنما ذُمَّ الهوى وعُيِّب لأن منشأه الشيطان والنفس الأمارة بالسوء، لذلك يضل صاحبه، قال تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ. . .﴾ الآية، فلما كان كذلك، كان أهل الأهواء والذين يتبعون أهواءهم هم

وَلَا أَرَى مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارَ، فَجَرِّبْهُمْ فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَنْتَحِلُ قَوْلاً ـ أَوْ قَالَ: حَدِيثاً ـ فَيَتَنَاهَى بِهِ الأَمْرُ دُونَ السَّيْفِ، وَإِنَّ النِّفَاقَ كَانَ ضُرُوباً

«أهل الضلالة» كما قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّۚ. . .﴾ الآية.

والمراد بأهل الأهواء في هذا الأثر أهل البدع الذين عارضوا السنة والأمور الشرعية بالرأي والقياس، وجادلوا أهل السنّة وأكثروا من الخصومة لإحياء بدعتهم ونصرة أفكارهم ومعتقداتهم الشيطانية.

قوله: «ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النار»:

وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ. . .﴾ الآية، وقد روى المصنف ـ كما سيأتي في آخر باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة ـ عن أمي، عن الشعبي قوله: إنما سموا أصحاب الأهواء لأنهم يهوون في النار. ورواه أيضاً من وجه آخر، عن ابن شبرمة، عن الشعبي بلفظ: إنما سمي الهوى لأنه يهوي بصاحبه. وقال الراغب الأصفهاني: قيل: سمي بذلك لأنه يهوي بصاحبه في الدنيا إلى كل داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية.

قوله: «فيتناهى به الأمر دون السيف»:

لأن صاحب البدعة لا يمكن أن يرجع عن بدعته، فهو إما أن يغمس صاحبه في بدعته، وإما أن يدخل في قلبه الريب ولا يكاد يفارقه سليماً، ولذلك نهى السلف عن مجالسة صاحب البدعة ومناظرته إلَّا إذا علم رجوعه إلى الحق عند ظهوره له، ولا يكون ذلك إلَّا نادراً، قال سفيان

ثُــمَّ تَــلَا: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ الآيــةَ، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾ الآيـةَ، ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ . . .﴾ الآيـةَ، فَـاخْـتَـلَـفَ قَـوْلُـهُـمْ،

الثوري فيما رواه عنه يحيى بن يمان: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، والمعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها. أخرجه الهروي في ذم الكلام، وروي عن عطاء الخراساني، والحسن قولهما: أبى الله تبارك وتعالى أن يأذن لصاحب هوى ـ وقال عطاء: صاحب بدعة ـ بتوبة. أخرجهما اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد، وروى سلام بن أبي مطيع قال: قال رجل لأيوب: يا أبا بكر إن عمرو بن عبيد ـ المعتزلي المشهور، وكان داعية إلى بدعته ـ قد رجع عن بدعته ورأيه. فقال أيوب: إنه لم يرجع. قال: بلى يا أبا بكر إنه قد رجع. قال أيوب: إنه لم يرجع ـ ثلاث مرات ـ أمَّا إنه لم يرجع، أمَا سمعت إلى قوله ﷺ: **يمرقون من الدِّين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه حتَّى يرجع السهم إلى فُوْقه**؛ لأن بدعته صارت عقيدة عنده، وإذا اعتقد المرء شيئاً فلا يكاد يرجع عنه وإن كان باطلاً. وكذلك يروى عن الجعد بن درهم أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولا كلم موسى، ولم يزل في بدعته حتَّى جاء به خالد بن عبد الله القسري أمير العراقين لهشام، فنادى يوم الأضحى وقال: ضحوا تقبل الله منكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيراً؛ ثم نزل فذبحه، فمنه قول أبي قلابة: فيتناهى به الأمر دون السيف.

قوله: «فاختلف قولهم»:

وقال سلام بن أبي مطيع، عن أيوب: كان يسمي أهل الأهواء كلهم خوارج ويقول: إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف.

وَاجْتَمَعُوا فِي الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ وَاجْتَمَعُوا فِي السَّيْفِ، وَلَا أَرَى مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارَ.

قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ قَالَ أَيُّوبُ عِنْدَ ذَا الْحَدِيثِ أَوْ عِنْدَ الأَوَّلِ: وَكَانَ والله مِنَ الْفُقَهَاءِ ذَوِي الأَلْبَابِ، يَعْنِي: أَبَا قِلابَةَ.

قوله: «ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النار»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٨/ ٣٠٥].

تابعه عن سليمان بن حرب:

١ ـ ابن سعد أخرجه في الطبقات [٧/ ١٨٤].

٢ ـ محمد بن إسحاق الصغاني، أخرجه الهروي في ذم الكلام [٥/ ٤٢] برقم: ٨٣٩.

وتابع سليمان بن حرب، عن حماد:

قتيبية بن سعيد، أخرجه الآجري في الشريعة [/ ٦٤] باب ذم الجدال والخصومات في الدين، بلفظ فيه اختصار.

وتابع حماد بن زيد، عن أيوب:

ابن علية، أخرجه أبو نعيم في الحلية [٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨].

* وخالفه سلام بن أبي مطيع، فرواه عن أيوب قوله، أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد [١/ ١٤٣] باب ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع، رقم: ٢٩٠، والهروي في ذم الكلام [٥/ ١٨٣] رقم: ٩٧٧.

وعلقه ابن بطة في الإبانة الصغرى [/ ١٣٨] رقم: ١١٤، وعزاه السيوطي في الدر المنثور [٣/ ٢٦١] إلى أبي الشيخ.

* * *

٢ ـ بَابُ التَّوَرُّعِ عَنِ الجَوَابِ فِيْمَا لَيْسَ فِيْهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ

١٠٩ ـ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ

قوله: «باب التورع عن الجواب»:

يعني ترك الجواب عن الأمور المحدثة، مما لم ينزل به الكتاب والسنة، وذم القول فيها بالرأي والظن، ووجوب الاقتصار على ما ورد فيهما إن كان لدى المفتي العلم بهما، تورعاً واقتداء بالنبي ﷺ، ونحوه للبخاري في الصحيح، فقال في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: **لا أدري**؛ أو لم يجب حتَّى ينزل عليه الوحي ولم يقل برأي ولا قياس لقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ . . .﴾ الآية، وأورد فيه حديث ابن مسعود: **سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتَّى نزلت الآية.**

١٠٩ ـ قوله: «أخبرنا عمرو بن عون»:

هو الواسطي، الإمام الحافظ: أبو عثمان السلمي، المتقن الحجة، قال يزيد بن هارون: هو ممن يزداد كل يوم خيراً، وقال أبو حاتم: ثقة حجة كان يحفظ حديثه.

قوله: «عن خالد بن عبد الله»:

المزني مولاهم، كنيته: أبو الهيثم، ويقال: أبو محمد الطحان أحد الحفاظ الأثبات، والعباد الزهاد، قال الإمام أحمد: كان ثقة صالحاً في دينه، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات.

وعطاء، هو ابن السائب، وعامر هو الشعبي، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ١٢، وابن مسعود هو الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل، تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب.

وَحُذَيْفَةَ أَنَّهُمَا كَانَا جَالِسَيْنِ فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُمَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِحُذَيْفَةَ: لأَيِّ شَيْءٍ تُرَى يَسْأَلُونِي عَنْ هَذَا؟ قَالَ: يَعْلَمُونَهُ ثُمَّ يَتْرُكُونَهُ، فَأَقْبَلَ إِلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: مَا سَأَلْتُمُونَا عَنْ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الله نَعْلَمُهُ أَخْبَرْنَاكُمْ بِهِ، أَوْ سُنَّةٍ مِنْ نَبِيِّ الله ﷺ أَخْبَرْنَاكُمْ بِهِ، وَلَا طَاقَةَ لَنَا بِمَا أَحْدَثْتُمْ.

قوله: «وحذيفة»:

هو ابن اليمان اليماني، من نجباء أصحاب المصطفى ﷺ، كنيته: أبو عبد الله، كان من المهاجرين في سبيل الله، شهد هو وأبوه أحداً، وقد ذكر غير واحد من أهل السير أن النبي ﷺ آخى بينه وبين عمار، وكان يسمى بصاحب السر، لأن النبي ﷺ أسر إليه بأسماء المنافقين، وبكثير من الفتن والأمور التي ستكون إلى قيام الساعة، ففي صحيح مسلم: والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة، رضي الله عنه وأرضاه.

قوله: «ولا طاقة لنا بما أحدثتم»:

يعني من شرار المسائل التي تعمون بها أهل العلم نتيجة جهلكم بأمور دينكم، شاهده من المرفوع حديث ثوبان: **سيكون أقوام من أمتي يغلطون فقهاءهم بعض المسائل أولئك شرار أمتي**. أخرجه سمويه في فوائده وأبو نعيم وفي إسناديهما يزيد بن ربيعة، وهو ضعيف، وقد روي عن الحسن قوله: شرار عباد الله الذين يتتبعون شواذ المسائل يعمون بها عباد الله. أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه.

ولا يعني هذا أن ابن مسعود لم يكن يجتهد فيما يسأل عنه، فسيأتي بعد سبعة أحاديث أن ابن مسعود كان يقول في بعض المسائل برأيه، وسيأتي أيضاً في باب الفتيا وما فيه من الشدة أنه كان يقول: فإن جاء ـ يعني المفتي ـ ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله ﷺ

١١٠ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ قَالَ: مَا خَطَبَ عَبْدُ الله خُطْبَةً بِالْكُوفَةِ إِلَّا شَهِدْتُهَا، فَسَمِعْتُهُ يَوْماً وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَمَانِيَةً وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ

فليقض بما قضى به الصالحون ولا يقول إني أخاف وإني أرى. . . الأثر، ولعله علم من حال السائل أنه لم يكن يسأل للانتفاع أو نحو ذلك مما ليس في إجابته كبير نفع يعود عليه، أو لعله رآه من أهل البدع والأهواء فأعرض عن إجابته، والله أعلم.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢٧/٤]، رقم: ٧٤٣.

وانظر تمام تخريجه في الأثر الآتي بعده إن شاء الله.

١١٠ ـ **قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:**

هو الفضل بن دكين الإمام الحافظ الثبت، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٠، والمسعودي اسمه عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥.

قوله: «عن عبد الملك بن ميسرة»:

الهلالي، الإمام الحافظ أحد رجال الكتب الستة، كنيته: أبو زيد، العامري، متفق على توثيقه والاحتجاج به.

قوله: «عن النزال بن سبرة»:

الهلالي، الكوفي، أحد كبار التابعين وثقاتهم، أدخله بعضهم في الصحابة، ولا تصح له، قال ابن معين: لا يسأل عن مثله.

قوله: «ما خطب عبد الله»:

يعني: ابن مسعود.

قوله: «وسئل عن رجل يطلّق امرأته ثمانية»:

يحتمل أن تكون هذه الواقعة هي المذكورة في الحديث المتقدم قبله،

قَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللهَ أَنْزَلَ كِتَابَهُ وَبَيَّنَ بَيَانَهُ، فَمَنْ أَتَى الأَمْرَ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ فَقَدْ بُيِّنَ لَهُ، ومَنْ خَالَفَ فَوَاللهِ مَا نُطِيقُ خِلَافَكُمْ.

١١١ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ قَالَ: شَهِدْتُ عَبْدَ الله

فتكون بياناً لسبب قوله ـ في ذاك الحديث ـ: لا طاقة لنا بما أحدثتم؛ ومعلوم أنّ إيقاع الطلاق الثلاث دفعة واحدة في مجلس واحد بكلام واحد من البدع المحدثة في الدين، هذا مما لا يشك فيه اثنان، والزيادة على الثلاث بدعة فوق بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس لها في السنة المطهرة برهان، وقد ذهب جماعة من الصحابة ـ يأتي ذكرهم عند التعليق على حديث رقم: ١١٩ ـ إلى إمضاء من فعل ذلك حفاظاً على الدِّين وردعاً لأمثاله من المبتدعين.

وإسناد الحديث على شرط الصحيح غير المسعودي وهو ممن علق له البخاري في صحيحه.

تابعه شعبة عن عبد الملك، يأتي حديثه عقب هذا.

وأخرجه من طريق أبي نعيم: الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ٢٢٧]: ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو نعيم به، رقم: ٨٩٨٢، ومن هذا الوجه أيضاً أخرجه الهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٨] رقم: ٧٤٤.

وانظر تخريج الحديث الآتي، وحديث رقم: ١١٩.

١١١ ـ قوله: «أخبرنا أبو الوليد الطيالسي»:

هو هشام بن عبد الملك البصري، الحافظ المشهور، وشعبة هو ابن الحجاج الإمام العلم، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ٢٩.

وَأَتَاهُ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي تَحْرِيمٍ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ قَدْ بَيَّنَ، فَمَنْ أَتَى الأَمْرَ مِنْ قِبَلِ الْوَجْهِ فَقَدْ بُيِّنَ، وَمَنْ خَالَفَ فَوَاللهِ مَا نُطِيقُ خِلَافَكُمْ.

١١٢ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا حَفْصٌ،

قوله: «في تحريم»:
يحتمل أن تكون هي نفس القصة المذكورة في حديث المسعودي المتقدم، فيكون المراد بالتحريم الطلاق بأكثر من ثلاث بكلمة واحدة في مجلس واحد، ومذهب ابن مسعود في هذا بيَّنه علقمة في حديثه الآتي برقم: ١١٩.
وإسناد الحديث على شرط الصحيح.
تابعه الفضل بن الحباب، عن أبي الوليد، أخرجه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ٣٨٢]: رقم: ٩٦٣٦.
وتابعه عن شعبة: محمد بن جعفر غندر، أخرجه ابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٣٩].
وتابعه الأعمش، عن عبد الملك، أخرجه من طريقه ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٣٢] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ١٨٨، والهروي في ذم الكلام برقم: ٧٤٥.

١١٢ ـ قوله: «عبد الله بن سعيد»:
هو الأشج، الإمام شيخ الوقت: أبو سعيد الكندي، الكوفي المفسر وأحد الأعلام، قال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.
قوله: «ثنا حفص»:
هو ابن غياث النخعي، الفقيه قاضي الكوفة ومحدثها: أبو عمر الكوفي، ولي قضاء الشرقية ببغداد للرشيد، وكان من كبار الفقهاء والمحدثين، أثنى عليه الأئمة، ووثقه الجمهور.

عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقُولُ بِرَأْيِهِ

قوله: «عن أشعث»:

كذا لم ينسبه، وفي الرواة ثلاثة ممن يسمى بأشعث، وكلهم يروي عن ابن سيرين، ويروي عنهم حفص بن غياث، والظاهر أنه أشعث بن عبد الملك الحمراني، فإنَّه كان من أصحاب ابن سيرين، ومن أثبت الناس فيه وأعرفهم به، وكان حفص بن غياث إذا حدَّث عنه لم ينسبه، وإذا حدَّث عن غيره ربَّما قال: أشعث بن سوار، أو أشعث الحداني ونحو ذلك، قال يحيى بن سعيد: لم أدرك أحداً من أصحابنا هو أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه. ووثقه يحيى بن معين، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، والدارقطني، وغيرهم، وقدَّمه غير واحد على غيره ممن يسمى بأشعث ممن يروي عن الحسن وابن سيرين، قال الحافظ الذهبي: الإمام الفقيه الثقة، ما علمت أحداً ليَّنَهُ، وذكر ابن عدي له في كامله لا يوجب تليينه بحال، نعم لم يخرجا له في الصحيحين كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات، اهـ.

قوله: «عن ابن سيرين»:

هو محمد، الإمام الفقيه الورع مولى أنس بن مالك وعالم البصرة ومفتيها، أدرك ثلاثين من الصحابة، وكان صاحب زهد وورع، قال أبو عوانة: رأيت محمد بن سيرين في السوق فما رآه أحد إلَّا ذكر الله، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «كان لا يقول برأيه»:

لأنهم كانوا يتهمون الرأي، ولا يرون لأنفسهم رأياً فيما لم يفت فيه أحد من الصحابة أو اختلف فيه أصحاب النبي ﷺ، أيضاً فإنَّهم كانوا يخشون أن يفتوا برأيهم في وقت ثم يرون غيره في وقت آخر

إِلَّا شَيْئاً سَمِعَهُ.

١١٣ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا عَثَّامٌ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: مَا سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ بِرَأْيِهِ فِي شَيْءٍ قَطُّ.

فلا يستطيعون تغيير ما قد أفتوا به على الرأي الأول، روى ابن عبد البر في الجامع من حديث إسماعيل بن زكرياء، عن عاصم الأحول قال: كان ابن سيرين إذا سئل عن شيء قال: ليس عندي فيه إلَّا رأي أتهمه. فيقال له: قل فيه على ذلك برأيك. فيقول: لو أعلم أن رأيي يثبت لقلت فيه، ولكني أخاف أن أرى اليوم رأياً، وأرى غداً غيره فأحتاج أن أتبع الناس في دورهم. وأخرجه أيضاً الحافظ أبو نعيم في الحلية.

قوله: «إلَّا شيئًا سمعه»:

وإسناد الأثر على شرط الصحيح غير أشعث.

وهو ثقة، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٥] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، من طريق أبي نعيم ضرار بن صرد، أنا حفص به.

وأخرج الخطيب أيضاً في تاريخه [٥/ ٣٣٦] من حديث سعيد بن عامر، عن هشام بن حسان قال: ترك محمد بن سيرين أن يفتي في شيء ما يرون به بأساً.

١١٣ ـ قوله: «ثنا عثام»:

هو ابن علي العامري، الحافظ الثقة: أبو علي الكوفي، من رجال الإمام البخاري في الصحيح، وثقه أبو زرعة، وابن سعد، والدارقطني، والبزار، وابن شاهين، وقال أبو حاتم وابن أبي شيبة: صدوق. ووقع في النسخ المطبوعة: ثنا عثام والد علي بن عثام، وليست ثابتة في الأصول الخطية.

قوله: «عن الأعمش»:

هو سليمان بن مهران، الإمام العلم المشهور، تقدمت ترجمته مراراً.

١١٤ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: مَا قُلْتُ بِرَأْيِي مُنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

والإسناد على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٨٤] رقم: ٣٣٣، لكن قال: ما رأيت؛ بدل: ما سمعت.

وأخرجه الحافظ أبو خيثمة في العلم [١١٨] رقم: ٣٨، ومن طريقه أخرجه الحافظ أبو زرعة الدمشقي في التاريخ [١/ ٦٦٨].

وأخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢٢] من طريق ابن الأصبهاني، ثنا عثام به.

١١٤ ـ قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:
هو محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، أحد الحفاظ الأثبات، وأبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري أحد رجال الستة الثقات، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ٢٨، وأما قتادة: فهو ابن دعامة السدوسي الإمام الفقيه الورع، تقدم أيضاً في حديث رقم: ٤٨.

قوله: «منذ ثلاثين سنة»:
كذا في «ك»، وفي غيرها: «ثلاثون» بالرفع وكتب فوقها في نسخة «ل»: صح؛ وكل ذلك جائز في اللغة فقد قال ابن هشام: الصحيح فيها أنها حرف جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان الزمان حاضراً. قال: وأكثر العرب على ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، اهـ. لكن إذا ولي منذ اسم مرفوع فأكثر الكوفيين على أنها ظرف مضاف لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل: «منذ كان ثلاثون»، يعني: كما وقع في نسخة «ل» وغيرها، وقد اختار هذا ابن مالك والسهيلي، والله أعلم.

والأثر إسناده على شرط الصحيح.

أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٢/ ٣٣٥] من طريق خالد بن خداش، ثنا أبو عوانة به.

١١٥ ـ وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

١١٦ ـ حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بْنُ مَالِكٍ، ثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلْمٍ، عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ:

---

١١٥ ـ قوله: «وقال أبو هلال»:

هو الراسبي، الإمام: محمد بن سليم البصري، أحد أصحاب قتادة وهو صدوق في الحديث، يضطرب في قتادة وربما خالف الثقات.

قوله: «منذ أربعين سنة»:

كذا في «ل»، وفي «ك» أربعون، وقد تقدم الكلام على ذلك.

أخرج رواية أبي هلال ابن سعد في الطبقات [٧/ ٢٢٩] من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا أبو هلال قال: سألت قتادة عن مسألة فقال: لا أدري. فقلت: قل برأيك. قال: ما قلت برأيي منذ أربعين سنة. فقلت: ابن كم هو يومئذ؟ قال: ابن خمسين سنة. وأخرجه أيضاً من هذا الطريق الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٢/ ٢٨٠].

١١٦ ـ قوله: «حدثنا مخلد بن مالك»:

هو الجمّال، الحافظ الثقة: أبو جعفر الرازي نزيل نيسابور، وأحد شيوخ المصنف الثقات، وقد روى عنه البخاري أيضاً وقيل: إن مسلماً روى له حديثين. وثقه الذهبي، وابن حجر.

قوله: «ثنا حكّام بن سلم»:

هو الكناني، أبو عبد الرحمن الرازي الحافظ، أحد رجال مسلم، وقد علق له البخاري، وثقه الجمهور، وقال في التقريب: ثقة له غرائب.

قوله: «عن أبي خيثمة»:

هو زهير بن معاوية الجعفي، تقدم في حديث رقم: ٧٠.

قوله: «عن عبد العزيز بن رفيع»:

الأسدي، الإمام التابعي، كنيته: أبو عبد الله المكي، ويقال: الطائفي

سُئِلَ عَطَاءٌ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَلَا تَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِكَ؟ قَالَ: إِنِّي أَسْتَحْيِي مِنَ اللهِ أَنْ يُدَانَ فِي الأَرْضِ بِرَأْيِي.

١١٧ ـ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَاتِمٌ ـ هُوَ

ثم الكوفي؛ قيل: إنه رأى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها. متفق على توثيقه والاحتجاج به.

قوله: «سئل عطاء»:

هو ابن أبي رباح، الإمام مفتي الحرم، تقدم في حديث رقم: ١٨.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠٧] رقم: ٣٦٤، ومن طريق المصنف أيضاً ابن عساكر في تاريخه [٤٠/ ٣٩٧]، ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢].

ورواه الحافظ ابن بطة العكبري في الإبانة [١/ ٤٢٣] باب ترك السؤال عما لا يعني البحث والتنقير عما لا يضر، معلقاً برقم: ٣٤٧.

وقد روي نحو هذا عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فأخرج ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٤١] من حديث ضمرة بن ربيعة، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه قال: سئل بعض أصحاب النبي ﷺ عن شيء فقال: إني لأستحي من ربي أن أقول في أمة محمد برأيي.

١١٧ ـ **قوله: «أخبرنا إسماعيل بن أبان»:**

هو الوراق، الحافظ: أبو إسحاق الأزدي الكوفي، ويقال: كنيته أبو إبراهيم، أحد أئمة الحديث المعروفين بالصدق في الرواية، وثقه الإمام أحمد، وابن معين وغيرهما، تكلم فيه للتشيع ولم يكن داعية ولا بالمفرط، وهو من رجال البخاري في الصحيح.

وحاتم بن إسماعيل المدني، الكوفي، أحد رجال الستة، تقدم في حديث رقم: ٨٣.

ابْنُ إِسْمَاعِيلَ ـ عَنْ عِيسَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَجَاءَهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ فِيهِ كَذَا وَكَذَا قَالَ: أَخْبِرْنِي أَنْتَ بِرَأْيِكَ، فَقَالَ: أَلَا تَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا؟! أَخْبَرْتُهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيَسْأَلُنِي عَنْ رَأْيِي، وَدِينِي آثَرُ عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ، وَاللهِ لَأَنْ أَتَعَنَّى أُعْنِيَّةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُخْبِرَكَ بِرَأْيِي.

قوله: «عن عيسى»:

هو ابن أبي عيسى الحناط، أحد أصحاب الشعبي الضعفاء، ممن يخرج له في الشواهد والفضائل والرقاق.

قوله: «آثر عندي»:

تكررت لفظة «عندي» في الأصول مرتين هكذا: «وديني عندي آثر عندي».

قوله: «لأن أتعنّى أعنيّة. . .»:

وقع في الأصول الخطية، والمطبوعة «لئن أتغنّى أغنية» بالغين المعجمة، لكن جاء في هامش نسخة «ل» ما نصه: الصواب: لئن أتعنى بعنيّة بالعين المهملة، اهـ. وهكذا رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه، وابن قتيبة في الغريب، وفسر العنيّة بأنها أخلاط تنقع في أبوال الإبل، وتترك حيناً ثم تطلى بها الإبل من الجرب، يقال للرجل إذا كان جيد الرأي: عنية تشفي الجرب، وإنما سميت عنية لطول الحبس، وكل شيء حبسته طويلاً فقد عنيته، اهـ. ونقل هذا التفسير الخطيب عقب روايته لأثر الشعبي في الفقيه والمتفقه.

والأثر إسناده على شرط الصحيح غير عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف، لكن تابعه غير واحد عن الشعبي في كراهيته للرأي كما سيأتي في باب تغير الزمان، وفي باب كراهية أخذ الرأي.

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٣] ذكر الأحاديث الواردة في

١١٨ ـ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ عِيسَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَالْمُقَايَسَةَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ أَخَذْتُمْ بِالْمُقَايَسَةِ

ذم القياس وتحريمه والمنع منه، من طريق وكيع، أنا عيسى به، وابن عبد البر في جامع بيان العلم [٢/ ٩٤] باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس أيضاً من طريق وكيع، عن عيسى بلفظ مختصر، وعلقه ابن قتيبة في الغريب له [٢/ ٢٩٤].

وقد روى أبو نعيم في الحلية [٤/ ٣١٩] نحو هذا عن الشعبي من طريق عبد الرحمن بن حماد، ثنا صالح بن مسلم قال: سألت الشعبي عن مسألة فقال: قال فيها عمر بن الخطاب كذا، وقال علي بن أبي طالب فيها كذا. فقلت للشعبي: ما ترى؟ قال: ما تصنع برأيي بعد قولهما، إذا أخبرتك برأيي فبُل عليه.

وروى ابن سعد في الطبقات [٦/ ٢٤٦] من طريق عبد الوارث بن سعيد قال: ثنا محمد بن جحادة أن عامراً الشعبي سئل عن شيء فلم يكن عنده فيه شيء فقيل له: قل برأيك. قال: وما تصنع برأيي، بل على رأيي.

١١٨ ـ **قوله: «إياكم والمقايسة»:**

يعني الأخذ بالقياس، والقياس في اللغة: التقدير والتسوية، ومنه: قست الأرض بالخشبة أي قدرتها بها، وقاس النعل بالنعل أي حاذاه، وفلان لا يقاس بفلان أي لا يساويه أو لا يساوى به، قال الشاعر:

خَفْ يا كَرِيْمُ عَلى عِرْضٍ يُدَنّسُهُ ... مَقَالُ كُلِّ سفيهٍ لا يقاس بكا

واصطلاحاً: إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت، وقال بعضهم: هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم أو نفيه بالاشتراك في صفة أو انتفاء صفة أو حكم، أو انتفاء حكم.

لَتُحِلُّنَّ الْحَرَامَ، وَلَتُحَرِّمُنَّ الْحَلَالَ، وَلَكِنْ مَا بَلَغَكُمْ عَمَّنْ حَفِظَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ

والقياس هو المصدر الرابع من مصادر التشريع الإسلامي، وجمهور السلف والخلف على جواز التعبد بالقياس في الشرعيات عقلاً، وعلى وجوب العمل به شرعاً، وأما ما روي عن النبي ﷺ، وعن الصحابة والتابعين في النهي عن القياس، ومن ذلك ما رواه ابن المبارك قال: ثنا عيسى بن يونس، عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً: **ستفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلُّون الحرام، ويحرِّمون الحلال.**
قال ابن القيم: رجال إسناده كلهم ثقات إلَّا حريز بن عثمان فإنَّه كان منحرفاً عن علي ومع هذا فاحتج به البخاري في صحيحه، اهـ.
ومنه أيضاً ما رواه المصنف في باب تغير الزمان من حديث مجاهد، عن عمر قوله: إياك والمكايلة؛ يعني: المقايسة وعن غيره من الصحابة والتابعين نهيهم عن القياس وذمهم له كما سيأتي، فقد أجابوا ذلك بأن القياس المعني في هذه الأحاديث والآثار هو الرأي الفاسد، كالقياس المخالف للنص أو المبني على الجهل، وقد أشار إلى هذا صاحب المراقي فقال:

وما روى من ذمه فقد عنى ... به الذي على الفساد قد بنى

ولذلك قال الشافعي رحمه الله: لا يقيس إلَّا من جمع آلات القياس، وهي العلم بالأحكام من كتاب الله فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامِّه وخاصِّه وإرشاده وندبه، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن الرسول ﷺ وبإجماع المسلمين، فإذا لم يكن سنة ولا إجماع، فالقياس على كتاب الله، فإن لم يكن فالقياس على سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يكن فالقياس على قول عامة السلف الذين لا يعلم لهم مخالفاً، ولا يجوز القول في شيء من العلم إلَّا من هذه الأوجه أو من

فَاعْمَلُوا بِهِ.

القياس عليها، ولا يكون لأحد أن يقيس حتَّى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب، ويكون صحيح العقل حتَّى يفرق بين المشتبه ولا يعجل بالقول، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لأن له في ذلك تنبيهاً على غفلة ربَّما كانت منه أو تنبيهاً على فضل ما اعتقد من الصواب، وعليه بلوغ غاية جهده والإنصاف من نفسه حتَّى يعرف من أين قال ما يقوله، فإذا قاس من له القياس واختلفوا وسع كلًّا أن يقول بمبلغ اجتهاده، ولم يسعه اتباع غيره فيما أداه إليه اجتهاده.

هذا وقد استدل الجمهور على إثبات القياس بأحاديث منها: وصيته ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن. . .، وقد أورده المصنف في باب الفتيا وما فيه من الشدة، وبكتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لشريح ـ يأتي في نفس الباب ـ وبقول ابن مسعود وابن عباس وفعلهما، وغير ذلك مما سيأتي عند المصنف إن شاء الله، واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: **إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر. . .** الحديث، وبأصرح من ذلك ما ثبت في **الصحيحين من قياسه ﷺ في الذي ولد له ولد أسود على أولاد الإبل الحمر وقوله ﷺ: لعله نزعه عرق**. وقد أطال في هذا وأجاد الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين فمن أراد الزيادة فليراجعه.

قوله: «فاعملوا به»:

تابعه إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي أخرجه المصنف في باب تغير الزمان وما يحدث فيه برقم: ٢٠٣.

وتابع حاتم بن إسماعيل، عن عيسى:

١ ـ أبو خالد الأحمر، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٩٧] باب ما يذكر من ذم الرأي، رقم: ٢٢٥.

١١٩ ـ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ الله فَقَالَ إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَارِحَةَ ثَمَانِياً، قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ، قَالَ: فَيُرِيدُونَ أَنْ يُبِينُوا مِنْكَ امْرَأَتَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّهُ طَلَّقَ

---

٢ ـ يحيى بن أيوب، أخرجه من طريقه ابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣] فصل في إبطال القياس، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٧] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

٣ ـ مخلد بن يزيد، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٣ ـ ١٨٤] باب ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس.

وسيأتي مزيد تخريج لأقوال الشعبي في ذم القياس والأخذ بالرأي في باب تغير الزمان وما يحدث فيه، وفي باب كراهية الأخذ بالرأي.

١١٩ـ قوله: «أخبرنا سعيد بن عامر»:

هو الضبعي، الإمام الحافظ الزاهد: أبو محمد مولى بني عجيف، أحد مشايخ المصنف الثقات، كان له فضل وورع، قال الإمام أحمد: ما رأيت أفضل منه ومن حسين الجعفي، وقال ابن معين: ثنا سعيد بن عامر الثقة المأمون، روى عنه أصحاب الكتب الستة بواسطة.

قوله: «عن ابن عون»:

هو عبد الله بن عون بن أرطبان، الفقيه الحافظ عالم البصرة ومفتيها، كنيته: أبو عون البصري، قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أفضل منه. وقال الأوزاعي: إذا مات ابن عون والثوري استوى الناس. وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

وتقدمت ترجمة محمد بن سيرين قريباً، وعلقمة هو ابن قيس تقدم في حديث رقم: ٣١.

امْرَأَتَهُ مِائَةً، قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ، قَالَ: فَيُرِيدُونَ أَنْ يُبِينُوا مِنْكَ امْرَأَتَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عَبْدُ الله: مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ الله، فَقَدْ بَيَّنَ اللهُ الطَّلَاقَ، وَمَنْ لَبَّسَ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَّلْنَا بِهِ لَبْسَهُ، وَالله لَا تُلَبِّسُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَنَتَحَمَّلُهُ نَحْنُ، هُوَ كَمَا تَقُولُونَ.

قوله: «كما أمره الله»:

أي كما بيَّن الله تعالى ذلك في كتابه بقوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ. . .﴾ الآية، ثم قال سبحانه: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا. . .﴾ الآية، يعني الثالثة ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ. . .﴾ الآية، فإنَّه سبحانه لم يأمر به ولا أحبه، بل هو أبغض الحلال عنده ففي حديث ابن عمر رضي الله عنه عند أبي داود: أبغض الحلال عند الله الطلاق؛ فدل على أن قول ابن مسعود: كما أمره الله؛ أي: كما بيَّن ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه.

قوله: «ونتحمله نحن»:

يريد أنه سيتحمل إثم ما سيفتي به إن لم يوافق الحق، فسيأتي عند المصنف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: **من أفتى بفتيا من غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه**. وفي الحديث وجوب التثبت في الفتيا وعدم التسرع فيها، والتوقف فيما أحدثه الناس من الأمور، روى حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم قال: صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهراً فكان كثيراً ما يسأل فيقول: لا أدري؛ ثم يلتفت إليّ فيقول: أتدري ما يريد هؤلاء؟ يريدون أن يجعلوا ظهورنا جسراً إلى جهنم. وسيأتي مزيد من هذا في باب الفتيا وما فيه من الشدة.

قوله: «هو كما تقولون»:

يريد أنها بانت منك، وحرمت عليك بثلاث فقط، وما زاد فهو تعدي

منكم على حدود الله، روى إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله أن رجلاً أتاه فقال: إني طلقت امرأتي تسعة وتسعين مرة. قال: فما قالوا لك؟ قال: قالوا: قد حرمت عليك. قال عبد الله: لقد أرادوا أن يبقوا عليك، بانت منك بثلاث، وسائرهن عدوان. رواه مالك في الموطأ بلاغاً، وأخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه بإسناد على شرط الصحيح كما سيأتي بيانه.

وقد روي نحو هذا عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وعن علي، وعثمان، وابن عمر، والمغيرة بن شعبة، وابن عباس رضي الله عنهم، أخرج ابن أبي شيبة من حديث زيد بن وهب: أن رجلاً بطالاً كان بالمدينة طلق امرأته ألفاً، فرجع إلى عمر فقال: إنما كنت ألعب. فعلا عمر رأسه بالدرة وفرق بينهما. وأخرج أيضاً من حديث الأعمش، عن حبيب قال: جاء رجل إلى علي فقال: إني طلقت امرأتي ألفاً. قال: بانت منك بثلاث واقسم سائرها بين نسائك. وأخرج من حديث عنترة والد هارون، قال: كنت جالساً عند ابن عباس فأتاه رجل فقال: يا ابن عباس إنه طلق امرأته مائة مرة، وإنما قلتها مرة واحدة فتبين مني بثلاث أم هي واحدة؟ فقال: بانت بثلاث وعليك وزر سبعة وتسعين. رواه مالك في الموطأ بلاغاً، وأخرج من حديث معاوية بن أبي يحيى قال: جاء رجل إلى عثمان فقال: إني طلقت امرأتي مائة. قال: ثلاث تحرمها عليك، وسبعة وتسعون عدوان. وأخرج من حديث قيس بن أبي حازم أن المغيرة بن شعبة سئل عن رجل طلق امرأته مائة، فقال: ثلاث تحرمنها عليه، وسبعة وتسعون فضل. وأخرج من حديث سعيد المقبري أن رجلاً جاء إلى ابن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إنه طلق امرأته مائة مرة. قال: بانت منك بثلاث، وسبعة وتسعون يحاسبك الله بها يوم القيامة.

نعم، ومسألة وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد مجموعاً في مجلس واحد لم يختلف في لزومها، والإجماع منعقد على إمضائها لم يخرقه إلَّا جماعة ليسوا من أهل الاجتهاد فيسوغ اتباع قولهم، وقد أفردها بالتصنيف جماعة منهم ابن المبرد الحنبلي في سير الحاث وابن رجب الحنبلي في مشكل الأحاديث الواردة، ومن المتأخرين: مفتي المالكية الشيخ محمد علي بن حسين المالكي في ردع أهل الجهل والغرة، وقد علقنا عليها وهي قيد الطبع.

قوله: «هو كما تقولون»:

إسناد حديث الباب على شرط الصحيح، أخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٦/ ٣٩٤] كتاب الطلاق، باب المطلق ثلاثاً، من طريق أيوب، عن ابن سيرين، به، رقم: ١١٣٤٢، ورواه الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ٣٧٩]، والبيهقي في السنن الكبرى [٧/ ٣٣٥] كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن مجموعات، من طريق يزيد بن إبراهيم، عن ابن سيرين به، ورواه أيضاً الحافظ إسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية [٢/ ٦٢]، والطبراني في معجمه الكبير [٩/ ٣٨٠] رقم: ٩٦٢٩ من طريق هشام، عن ابن سيرين به، رقم: ١٦٥٤.

تابعه إبراهيم، عن علقمة، أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الطلاق، باب التعدي في الطلاق، برقم: ١٠٦٣، ١٠٩٣، ومن طريق ابن منصور الثاني أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [٣/ ٥٨] والحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٥/ ١٢] كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفاً في قول واحد، وقد سقت لفظه قريباً، وأخرجه أيضاً الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٦/ ٣٩٥] كتاب الطلاق، باب في المطلق ثلاثاً، برقم: ١١٣٤٣، ومن طريق عبد الرزاق

١٢٠ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: لأَنْ يَعِيشَ الرَّجُلُ جَاهِلاً بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ حَقَّ الله عَلَيْهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ.

أخرجه الطبراني في الكبير [٩/ ٣٨٠ ـ ٣٨١] رقم: ٩٦٣٠. وأخرجه أيضاً الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ٣٨١]، والبيهقي في السنن الكبرى وأخرجه البيهقي أيضاً في السنن الكبرى [٧/ ٣٣٢] من وجه آخر من حديث شعبة، عن الأعمش، عن مسروق قال: سأل رجل عبد الله فقال: إني طلقت امرأتي مائة. . .

١٢٠ ـ **قوله: «أخبرنا سليمان بن حرب»:**

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٨١، وحماد بن زيد تقدمت في حديث رقم: ٦٧.

قوله: «عن يحيى بن سعيد»:

هو ابن قيس الأنصاري، الإمام فقيه المدينة وعالمها، وأحد تلامذة الفقهاء السبعة، وصاحب حديث: **إنما الأعمال بالنيات**. . . الحديث، قال الحاكم: هو قاضي حرم رسول الله ﷺ ومفتيها في عصره، قدمه غير واحد على الزهري في الفقه والجلالة، وله مناقب كثيرة مذكورة في المطولات.

وأما القاسم: فهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق الفقيه العالم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٨٩.

قوله: «خير له. . .»:

لأنه إذا أخطأ تحمل إثم المستفتي، ولذلك قال حميد بن عبد الرحمن: لأن أردَّه بعيه أحب إلي من أن أتكلف له ما لا أعلم. وفي كتاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى القاضي شريح: فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن في سنة رسول الله ﷺ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد رأيك

ثم تقدم فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر، ولا أرى التأخر إلَّا خيراً لك. ولا شك أن هذا ينطبق في حق من يفتقد إلى آلة الفتوى، وأما من كانت عنده الآلة والأهلية فإنَّه يؤجر على فتواه ويثاب إن شاء الله.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح.

تابع المصنف عن سليمان بن حرب:

الحافظ يعقوب بن سفيان أخرجه في المعرفة [١/ ٥٤٨]، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣٤] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، برقم: ٨٠٦، والخطيب في الفقيه والمتفقه أيضاً من طريق يعقوب بن سفيان [٢/ ١٧٣] باب الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب.

تابعه حبان بن هلال، عن حماد، أخرجه أبو نعيم في الحلية [٢/ ١٨٤].

وتابع حماد بن زيد، عن يحيى:

١ ـ سفيان الثوري أخرجه ابن أبي خيثمة في العلم [/ ١٢٦] من طريق أبي نعيم، عنه، رقم: ٩٠، وابن سعد في الطبقات [٥/ ١٨٨].

٢ ـ الليث بن سعد، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٦] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم.

وتابع يحيى، عن القاسم: أيوب، أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [١/ ٥٤٨] ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧٣]، ويأتي طرف منه عند المصنف بعد هذا.

وتابعه أيضاً: مالك بن أنس، أخرج حديثه ابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٤] وفيه زيادة: فقال مالك: هذا كلام شديد؛ ثم ذكر أبا بكر رضي الله عنه وما خصه الله عز وجل من الفضل وما آتاه من العلم

١٢١ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُسْأَلُ، قَالَ: إِنَّا وَاللهِ مَا نَعْلَمُ كُلَّ مَا تَسْأَلُونَا عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمْنَا مَا كَتَمْنَاكُمْ، وَلَا حَلَّ لَنَا أَنْ نَكْتُمَكُمْ.

فقال: يقول أبو بكر في ذلك الزمان: لا أدري.

وفي الباب عن محمد بن سيرين قوله: لأن يموت الرجل جاهلاً خير له من أن يقول ما لا يعلم. أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣٤] من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، ثنا ابن عون، عن محمد بن سيرين بهذا، رقم: ٨٠٥.

١٢١ ـ **قوله: «سمعت القاسم يسأل»:**

يعني سمعته يقول وهو يسأل.

قوله: «ولا حل لنا أن نكتمكم»:

وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ. . .﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ. . .﴾ الآية، وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: لولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً؛ ثم تلاهما. أخرجاه في الصحيحين، وروى ابن ماجه من حديث عطاء، عنه مرفوعاً: **ما من رجل يحفظ علماً فيكتمه إلَّا أتي به يوم القيامة ملجماً بلجام من نار.**

وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

تابعه عن سليمان: يعقوب بن سفيان، أخرجه في تاريخه [١/ ٥٤٨]، ومن طريق يعقوب أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧٣] باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب.

وتابع سليمان، عن حماد: موسى بن إسماعيل، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٥] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يعلم من وجوه العلم.

١٢٢ ـ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: سُئِلَ الْقَاسِمُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ سَمَّاهُ فَقَالَ: مَا أَضْطَرُّ إِلَى مَشُورَةٍ وَمَا أَنَا مِنْهَا فِي شَيْءٍ.

وتابعه أيضاً: حبان بن هلال، حديثه عند أبي نعيم في الحلية [٢/ ١٨٤].

وتابع حماد بن زيد، عن أيوب: إسماعيل بن إبراهيم، أخرجه أبو خيثمة في العلم [/ ١٤٢] رقم: ١٣٩.

وتابع أيوب، عن القاسم: ابن عون، حديثه عند المصنف برقم: ١٢٨.

وتابعه أيضاً: مالك بن أنس، تقدم بيانه في الأثر قبل هذا، وبالله التوفيق.

١٢٢ ـ قوله: «ما أضطر»:

وفي رواية ابن سعد: ما اضطرني إلى هذه المشورة، وفي هامش «ل» صوابه: ما اضطر إلى مشورتي.

قوله: «وما أنا منها في شيء»:

يريد ـ والله أعلم ـ لست بصاحب المسألة التي تسأل عنها، فاذهب إلى غيري، وهذا منه رحمه الله غاية في التواضع، فقد كان القاسم أحد الفقهاء السبعة الذين يعول عليهم في الفقه والحديث والفتيا، لكنه اشتهر بقلة ذلك عنه، فروى يعقوب من حديث مالك قال: قال عمر بن عبد العزيز: لو كان لي من الأمر شيء لوليت القاسم الخلافة. قال: وكان القاسم قليل الحديث قليل الفتيا. وروى أيضاً من حديث ابن عون قال: ما لقيت أكفأ من ثلاثة: رجاء بن حيوة بالشام، وابن سيرين بالعراق، والقاسم بن محمد بالحجاز، لا يجاوزوا ما علموا، ولم يتكلفوا أن يقولوا برأيهم.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٥/ ١٨٧] من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن ابن عون به.

١٢٣ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِلْقَاسِمِ: مَا أَشَدَّ عَلَيَّ أَنْ تُسْأَلَ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ عِنْدَكَ وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ إِمَاماً؟! قَالَ: إِنَّ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ الله وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ الله أَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَرْوِيَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ.

---

١٢٣ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن كثير»:

هو ابن أبي عطاء الثقفي مولاهم، الحافظ: أبو يوسف الصنعاني، نزيل المصيصة، أحد مشايخ المصنف أهل الصدق، وقد أنكر عليه بعض حديثه قال صالح بن محمد الحافظ: صدوق كثير الخطأ. وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ ويغرب. وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

تنبيه: قد روى المصنف عن محمد بن كثير العبدي أخي سليمان بن كثير المتقدم في حديث رقم: ٣٦، وعن محمد بن كثير هذا فربما اشتبه ببعضهما، ولا أعرف لابن كثير العبدي رواية عن ابن عيينة.

قوله: «قلت للقاسم»:

ليس هو القاسم بن محمد كما ظن البعض، فإن يحيى بن سعيد معروف بالرواية عنه، ولكنه هنا القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الأئمة الفقهاء، كان ورعاً قليل الحديث والفتيا، روى الشافعي وغير واحد ـ كما سيأتي ـ هذا الأثر عن ابن عيينة فقالوا فيه: عن يحيى بن سعيد سألت ابناً لعبد الله بن عمر عن مسألة... الأثر.

قوله: «إن أشد من ذلك عند الله..»:

وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ۞ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح غير محمد بن كثير بن أبي عطاء

١٢٤ ـ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، أَنَا هُشَيْمٌ،

وحديثه من قبيل الحسن، وقد تابعه غير واحد عن ابن عيينة، فالأثر صحيح لغيره.

تابعه عن ابن عيينة:

١ ـ الإمام الشافعي، أخرجه في الأم [٦/ ١٠٤] إلَّا أنه قال في روايته: سألت ابناً لعبد الله بن عمر... فذكره، ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في المعرفة [١/ ١٤١] باب انتقاد الرواية وما يستدل به على خطأ الحديث رقم: ١٥٤، والخطيب في الكفاية [/ ٣٣] باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يقبل إلَّا عن ثقة.

٢ ـ ابن أبي عمر، أخرجه من طريقه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه [١/ ٥١٧] رقم: ١٣٧٦، والآجري في أخلاق العلماء [/ ١٥٤] كتاب أخلاق العالم الجاهل المفتتن بعلمه.

ورواه الإمام مسلم في المقدمة من وجه آخر، باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلَّا عن الثقات، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، ثنا أبو عقيل صاحب بهية، قال: كنت جالساً عند القاسم بن عبيد الله ويحيى بن سعيد فقال يحيى للقاسم: يا أبا محمد إنه قبيح على مثلك عظيم أن تسأل عن شيء من أمر هذا الدِّين فلا يوجد عندك منه علم ولا فرج ـ أو علم ولا مخرج ـ. فقال له القاسم: ولم ذاك؟ قال: لأنك ابن إمامي هدى: ابن أبي بكر وعمر. قال: يقول له القاسم: أقبح من ذاك عند من عقل عن الله أن أقول بغير علم أو آخذ عن غير ثقة. قال: فسكت فما أجابه.

١٢٤ ـ قوله: «أخبرنا عمرو بن عون»:

هو الواسطي تقدمت ترجمته قريباً في حديث رقم: ١٠٩، وهشيم هو ابن بشير الحافظ، تقدم أيضاً في حديث رقم: ٩٧.

عَنِ الْعَوَّامِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: كَانُوا إِذَا نَزَلَتْ بِهِمْ قَضِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَثَرٌ اجْتَمَعُوا لَهَا وَأَجْمَعُوا، فَالْحَقُّ فِيمَا رَأَوْا، فَالْحَقُّ فِيمَا رَأَوْا.

قوله: «عن العوام»:

هو ابن حوشب الشيباني، الإمام المحدث القدوة كنيته: أبو عيسى الربعي، من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر المحافظين على السنن، قال تلميذه هشيم: ما رأيت أقول للحق من العوام، وكان صاحب أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن المسيب بن رافع»:

هو الإمام الفقيه المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي، أبو العلاء الكوفي الأعمى أحد الأثبات، أدرك جماعة من الصحابة وثبت سماعه من البراء وعامر بن عبدة، وكان يختم القرآن في كل ثلاث، وكان صاحب فضل وورع، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال الذهبي: كوفي ثبت.

قوله: «اجتمعوا لها»:

سيأتي عند المصنف في باب الفتيا وما فيه من الشدة عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة قضى به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال: أتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاء فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا؛

١٢٥ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله، أَنَا يَزِيدُ، عَنِ الْعَوَّامِ بِهَذَا.

فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، أورده الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٩/ ٥٢٦] رقم: ٢٥٣٢٣، ورقم عليه برقم الدارمي، وذكره الحافظ السيوطي في مفتاح الجنة [/ ٣٦] وعزاه للمصنف فقط.

تابعه يزيد بن هارون، عن العوام أخرجه المصنف من طريقه في الأثر الآتي، والحافظ ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٦] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن.

١٢٥ ـ قوله: «عبد الله»:

هو الإمام سيد الحفاظ والمحدثين: عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة، الثقة الثبت: أبو بكر ابن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي، عداده في أقران الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، وابن المديني، في السن والمولد والحفظ.

تنبيه:

قوله: «أخبرنا عبد الله، أنا يزيد»:

هكذا هو في الأصول الخطية، وعبد الله هنا هو ابن أبي شيبة والأثر في مسنده من هذا الوجه، ويزيد هو ابن هارون، أحد شيوخ المصنف، وقعت روايته عنه في المسند مباشرة وبواسطة، لكن لما ذكر الحافظ هذا الأثر في إتحاف المهرة [١٩/ ٥٢٦] جعله عن يزيد مباشرة لم يذكر عبد الله، ولم أجده كذلك في الأصول التي بين يدي، نعم روى المصنف عنه عن العوام مباشرة في باب من لم يرَ كتابة الحديث، وفي باب التسبيح عند النوم، وفي صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وروى عن علي بن حجر، عن يزيد، عن العوام في البلاغ عن رسول الله وتعليم السنن، فالله أعلم بالصواب.

١٢٦ ـ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالا: ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، ثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْحِمْصِيُّ أَنَّ وَهْبَ بْنَ عُمَيرٍ الْجُمَحِيَّ

---

١٢٦ ـ قوله: «أخبرنا يحيى بن حسان»:

هو البكري، الإمام الحافظ القدوة: أبو زكرياء التنيسي نزيل تنيس، وأحد الأئمة الكبار، والحفاظ الأبرار، أثنى عليه الأئمة، وشهدوا له بالصلاح والتقوى والورع، قال الإمام أحمد: ثقة رجل صالح. وقال العجلي: كان ثقة مأموناً عالماً بالحديث. وأما أبو حاتم فلم يدركه ولا عرفه ولذلك قال: صالح الحديث. تعقبه الحافظ الذهبي فقال: لو لحقه لقال: ثقة حجة.

ومحمد بن المبارك، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٦٠، وهو من رجال الكتب الستة، ويحيى بن حمزة: هو الحضرمي الحافظ الثقة، تقدمت ترجمته أيضاً في حديث رقم: ٨٢.

قوله: «ثنا أبو سلمة الحمصي»:

هو عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، ثم الشامي، الحمصي، عداده في التابعين، روى عن جماعة من الصحابة، وأرسل عن البعض الآخر، روى عنه ثلاثة منهم حريز بن عثمان، وزعم ابن المديني أنه لم يرو عنه غيره فجهله، وقال العجلي: شامي تابعي ثقة. وقال ابن حجر: مقبول.

قوله: «أنّ وهب بن عمير الجمحي»:

وقع في جميع الأصول الخطية: وهب بن عمرو الجمحي وقد ذكرت في طبعتنا الأولى أن الأشبه كونه ابن عمير، فكان بحمد الله الأمر كذلك، إذ كذلك قال الحافظ في إتحاف المهرة، فله الحمد والمنّة، وهو وهب بن عمير الصحابي الذي شهد بدراً مع المشركين ثم أسلم، وأرسله النبي ﷺ يوم الفتح إلى صفوان بن أمية يؤمنه ويدعوه إلى الإسلام، قال ابن الأثير وغيره: مات وهب بالشام.

حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تَعْجَلُوا بِالْبَلِيَّةِ قَبْلَ نُزُولِهَا، فَإِنَّكُمْ إِنْ لَا تَعْجَلُوهَا قَبْلَ نُزُولِهَا لَا يَنْفَكُّ الْمُسْلِمُونَ وَفِيهِمْ إِذَا هِيَ نَزَلَتْ مَنْ إِذَا قَالَ وُفِّقَ وَسُدِّدَ، وَإِنَّكُمْ إِنْ تَعْجَلُوهَا

قوله: «لا تعجلوا بالبلية»:

شاهده من القرآن قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ . . .﴾ الآية، وثبت في الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرَّم فحرِّم من أجل مسألته. وثبت عنه ﷺ من حديث ابن عمر: أنه كره المسائل وعابها**. وروى أبو داود من حديث معاوية: **أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطات**، وفسرها الأوزاعي بأنها شداد المسائل وصعابها.

وقد تمسك جماعة من الفقهاء بظاهر هذه الأحاديث فأنكروا السؤال عن النوازل إلى أن تقع، ومنعوا من ذلك أخذاً بأحاديث الباب، وأحاديث أخرى عن الصحابة والتابعين قد فرقها المصنف في أبواب هذا الكتاب، قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله: اعتقد قوم من الغافلين تحريم أسئلة النوازل حتَّى تقع تعلقاً بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ . . .﴾ الآية، وهو جهل؛ لأنها قد صرحت بأن المنهي عنه إنما كان فيما تقع المساءة في جوابه، ولا مساءة في جواب نوازل الوقت، وقد كان من سلف من السلف الصالح يكرهها أيضاً ويقول فيما يسأل عنه من ذلك: دعوه حتَّى يقع؛ يريد: فإن الله سبحانه حينئذ يعين على جوابه، ويفتح إلى الصواب ما استبهم من بابه، وتعاطيه قبل ذلك غلو في القصد وسرف من المجتهد، اهـ. قال الحافظ في الفتح: وهو كما قال؛ لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي، ويؤيده حديث سعد وفيه: من سأل عن شيء لم يحرَّم فحرِّم من أجل مسألته، فإن مثل ذلك قد أمن وقوعه، اهـ.

تَخْتَلِفْ بِكُمُ الأَهْوَاءُ،

نعم، وللذين منعوا أسئلة النوازل حتَّى تقع تعلق بغير هذه الآية وبغير ما ذكره ابن العربي فقالوا: إن الاجتهاد إنما يكون عند الضرورة، ولا ضرورة قبل حصول النازلة، ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، ونادرة الوقوع جدًّا ففيه تضييع للزمان بما لا طائل تحته، ولو صرف ذلك الزمان، ووجهت تلك الهمم إلى بيان ما يكثر وقوعه لكان أولى وألزم، قال الحافظ في الفتح: الواسط هو المعتدل من كل شيء فمن سد باب المسائل حتَّى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فإنَّه يقل فهمه وعلمه، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمبالغة فإنَّه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف، ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه وعن معاني السنة، وما دلت عليه كذلك مقتصراً على ما يصلح للحجة منها فإنَّه الذي يحمد وينتفع به، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتَّى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسموا خصوماً وهم أهل دين واحد، اهـ.

والحديث أورده الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٩/ ٥٩٥] رقم: ٢٥٣٩٧ ورقم عليه برقم الدارمي.

وانظر تخريجه تحت أثر معاذ الآتي برقم: ١٦٧.

قوله: «تختلف بكم الأهواء...»:

شاهده من المرفوع حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **دعوني ما تركتكم،**

فَتَأْخُذُوا هَكَذَا وَهَكَذَا، وَأَشَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ.

١٢٧ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الأَمْرِ يَحْدُثُ لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، قَالَ: يَنْظُرُ فِيهِ الْعَابِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم... الحديث، وفيهِ أيضاً حديث همام، عن حذيفة قوله: يا معشر القراء استقيموا فقد سبقتم سبقاً بعيداً، فإن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً.

قوله: «فتأخذوا هكذا وهكذا»:

رجال إسناد حديث الباب موثقون، تفرد به المصنف، ولم أقف عليه عند غيره، ذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٩/ ٥٩٥] رقم: ٢٥٤٨٠، ورقم عليه برقم الدارمي.

وقد روي من غير هذا الوجه مرفوعاً متصلاً ومرسلاً. يأتي تفصيل ذلك عند الكلام على حديث طاوس في باب الفتيا وما فيه من الشدة، رقم: ١٦٧، وانظر تعليقنا على الحديث الآتي.

١٢٧ ـ **قوله: «سئل عن الأمر يحدث»:**

يحتمل أن يكون السائل هو أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، قال الطبراني في معجمه الأوسط: حدثنا أحمد ـ يعني بن الحسين بن نصر الخراساني ـ ثنا شباب العصفري، ثنا نوح بن قيس، عن الوليد بن صالح، عن محمد بن الحنفية، عن علي قال: قلت: يا رسول الله، إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر ولا نهي فما تأمرنا؟ قال: **تشاوروا الفقهاء والعابدين، ولا تمضوا فيه رأي خاصة.**

قال الحافظ الطبراني: لم يروه عن الوليد إلَّا نوح. وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [١/ ١٧٨]: رجاله موثقون من أهل الصحيح، اهـ.

كذا قال رحمه الله والوليد بن صالح ليس من رجال الصحيح، ولم يضعف، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكتا عنه، وهو شاهد حسن لحديث الباب.

وبحديث الباب وأمثاله احتج جمهور السلف بوجوب الاحتجاج بصحيح القياس ولزوم العمل به، قال الخطيب: قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ. . .﴾ الآية، قال: وليس يخلو أمر الله تعالى بالرد إلى كتابه وسنة نبيه عند التنازع من أحد ثلاثة معاني: إما أن يكون أمر برد التنازع فيه إلى ما نص الله عليه في كتابه ورسوله في سنته لا إلى غير ذلك، فأي منازعة وأي اختلاف يقع فيما قد تولى الله ورسوله الحكم فيه نصًّا فهذا لا معنى له؛ وإما أن يكون أمر برده إلى ما ليس له بنظير ولا شبيه، ولا خلاف أن ذلك لا يجوز؛ أو يكون أمر برده إلى جنسه ونظيره مما قد تولى الله ورسوله الحكم فيه نصًّا فيستدل بحكمه على حكمه، ولا وجه للرد إلى غير هذا المعنى لفساد القسمين الأولين، وأنه لا رابع لما ذكرناه، اهـ.

واحتجوا أيضاً بكتاب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إلى شريح القاضي وقوله فيه: اقضِ بما استبان لك من كتاب الله، فإن لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله ﷺ، فإن لم تعلم كل أقضية رسول الله ﷺ فاقضِ بما استبان لك من أئمة المهتدين فإن لم تعلم كل ما قضت به أئمة المهتدين فاجتهد رأيك استشر أهل العلم والصلاح. واحتجوا أيضاً بقول ابن مسعود: من ابتلي منكم بقضاء فليقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فليقض بما قضى به النبي ﷺ، فإن لم يكن في كتاب الله ولا في قضاء رسول الله ﷺ فليقض بما قضى به الصالحون. . . الأثر، وسيأتي عند

المصنف من هذه الآثار ويأتي الكلام عليها وتخريجها إن شاء الله تعالى.
وحديث الباب مرسل، رجاله رجال الصحيح غير أبي سلمة وهو تابعي ثقة إن شاء الله، أورده الزبيدي في الإتحاف [١/ ١٧٢] وعزاه للمصنف.
ومن شواهد حديث الباب ما رواه الطبراني في معجمه الكبير [١١/ ٣٧١] رقم: ١٢٠٤٢ من حديث عبد الله بن كيسان، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عليًّا رضي الله عنه قال: يا رسول الله أرأيت إن عرض لنا أمر لم ينزل فيه قرآن، ولم يخصص فيه سنة منك؟ قال: **تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين ولا تقضونه برأي خاصة**... الحديث، وعبد الله بن كيسان غير قوي في الحديث قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ كثيراً.
ويروى عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أضعف من هذا لا يصلح للاستشهاد لكني أسوقه للتنبيه عليه، فروى الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٩١] وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٣]، وابن حزم في الأحكام [٥/ ٢٠٤] جميعهم من طريق إبراهيم بن أبي الفياض، ثنا سليمان بن بزيغ الإسكندراني، عن مالك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله الأمر لم ينزل فيه قرآن، ولم تمض منك فيه سنة. قال: **اجمعوا له العابدين من أمتي، واجعلوه شورى بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد**. قال الدارقطني في غرائب مالك: لا يصح، تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض، عن سليمان، ومن دون مالك ضعيف. وقال الخطيب في كتاب الرواة عن مالك: لا يثبت عن مالك. وقال ابن عبد البر في الجامع بعد أن ساقه بإسناده: هذا حديث لا يعرف من

١٢٨ ـ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله، ثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ الْقَاسِمُ: إِنَّكُمْ لَتَسْأَلُونَا عَنْ أَشْيَاءَ مَا كُنَّا نَسْأَلُ عَنْهَا، وَتُنَقِّرُونَ عَنْ أَشْيَاءَ مَا كُنَّا نُنَقِّرُ عَنْهَا، وَتَسْأَلُونَ عَنْ أَشْيَاءَ مَا أَدْرِي مَا هِيَ، وَلَوْ عَلِمْنَاهَا مَا حَلَّ لَنَا أَنْ نَكْتُمَكُمُوهَا.

حديث مالك إلَّا بهذا الإسناد، ولا أصل له في حديث مالك عندهم، ولا في حديث غيره، وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيغ ليسا بالقويين ولا ممن يحتج به ولا يعول عليه، اهـ.

نعم، ولعل الحديث الذي أخرجه الطبراني من طريق نوح، عن الوليد، الذي سقته في أول التعليق أصح شيء في هذا الباب ـ فيما أعلم ـ عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه مرفوعاً، والله أعلم.

١٢٨ ـ **قوله: «أخبرنا أحمد بن عبد الله»:**

هو ابن يونس الحافظ الثقة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٥٦.

قوله: «ثنا معاذ بن معاذ»:

هو ابن نصر بن حسان العنبري، الإمام الثبت حافظ البصرة ومحدثها، المتقن: أبو المثنى البصري، القاضي، ولي قضاء البصرة لأمير المؤمنين هارون، وكان من العقلاء الأثبات. قال الإمام أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، هو قرة عين في الحديث، ما رأيت أعقل منه، كأنه صخرة، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

وابن عون: هو عبد الله، تقدمت ترجمته قريباً في حديث رقم: ١١٩.

قوله: «وتنقرون عن أشياء»:

أصل النقر: البحث والتفتيش، يقال: انتقر الشيء وتنقَّره، ونقَّره ونَقَّر عنه إذا بحث عنه، ورجل نقَّار، مفتش عن الأمور والأخبار.

والأثر تقدم تخريجه برقم: ١٢١.

١٢٩ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: ثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَمْرَ بْنِ الأَشَجِّ ....

---

١٢٩ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن صالح»:

هو الجهني، المصري كاتب الليث، والليث: هو ابن سعد الفقيه المشهور، وقد تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ٧.

قوله: «يزيد بن أبي حبيب»:

هو الإمام الحجة، مفتي الديار المصرية وعالمها: يزيد بن أبي حبيب الأزدي مولاهم، أبو رجاء المصري، أحد العلماء الأعلام، عداده في صغار التابعين، ولد في دولة معاوية بعد سنة خمسين، يقال: اسم أبيه سويد. قال ابن يونس: كان مفتي مصر في أيامه، وكان حليماً عاقلاً وهو أول من أظهر العلم بمصر والكلام في الحلال والحرام. وقال الذهبي: كان من جلة العلماء العاملين، ارتفع بالتقوى مع كونه مولى أسود، وهو مجمع على الاحتجاج به.

قوله: «عن عمر بن الأشج»:

هو عمر بن عبد الله بن الأشج، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة وقال: كان ثقة قليل الحديث. وقال أبو حاتم: روى عن عمر مرسلاً. وقال البخاري: حديثه عند المصريين.

يقول الفقير خادمه: تصحف اسمه في جميع النسخ المطبوعة إلى: عمرو بن الأشجع، قال محقق أصول اللالكائي: وقع في سنن الدارمي: عمرو، ولم أجد عمراً ولا عمر بن الأشجع، وإنما الذي ذكره الذهبي أن عمرو بن سعيد شيخ لأبي سعيد الأشج، اهـ. هكذا قال، ولا أدري ما علاقة أبي سعيد الأشج شيخ أصحاب الكتب الستة هنا، ولعله توهم أن الأصل: عن عمرو بن سعيد، عن ابن الأشج، ولا يعقل البتة أن يروي أبو سعيد الأشج الإمام الثبت شيئاً كهذا عن عمر بن الخطاب

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنَّهُ سَيَأْتِي نَاسٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ،

بلا إسناد، ثم إن عهد الحافظ اللالكائي ليس ببعيد حتَّى يكون بينه وبين أبي سعيد الأشج ستة رواة، فينبغي أن تزال هذه العبارة من التعليق، ومما يستغرب له أن اسم عمر بن عبد الله لم يسلم من التصحيف والتحريف عند من أخرج حديثه عن عمر، فتقدم ما وقع في النسخ المطبوعة من كتاب المصنف وشرح أصول الاعتقاد للالكائي، ووقع في إحدى نسخ الحجة للأصبهاني: عمرو بن الأشج؛ قال محققه: لم أقف له على ترجمة، ووقع في إحدى طرق الإبانة: عن أبي عبد الله بن الأشج؛ ولعله عنى بكير بن عبد الله فإنَّه روى هذا الأثر أيضاً عن عمر مرسلاً.

قوله: «أن عمر بن الخطاب»:

هو ابن نفيل بن عبد العزى بن رباح القرشي، الإمام أمير المؤمنين، وثاني الخلفاء الراشدين، أبو حفص العدوي الفاروق الشهيد، صاحب المناقب والفضائل، من جعل الله الحق على قلبه ولسانه، ذكر ابن الجوزي في تاريخه جزءاً حافلاً جمع فيه من مناقبه وفضائله ما لم يجمعه غيره، وهو جدير بالاقتناء والمطالعة، قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: إنما كان مثل الإسلام أيام عمر مثل امرئ مقبل لم يزل في إقبال، فلما قتل أدبر فلم يزل في إدبار. وقال أنس رضي الله عنه: لما مات عمر ما من أهل بيت من العرب حاضر ولا باد إلَّا وقد دخل عليهم بقتل عمر نقص، رضي الله عنه وأرضاه أحسن الرضا.

قوله: «يجادلونكم بشبهات القرآن»:

يحتمل أن يكون المراد الذين يزعمون أنهم يدعون إلى كتاب الله والعمل به دون ما جاءت به السنة النبوية المطهرة، ويشهد لهذا قوله ﷺ في حديث المقدام بن معدي كرب: **ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه**،

يوشك شبعان على أريكته يقول: عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه. . . الحديث، ويشهد لهذا أيضاً قول عمر رضي الله عنه في آخره: فخذوهم بالسنن. روى ابن بطة في الإبانة، من حديث حبيب بن أبي نضلة قال: لما بني هذا المسجد، مسجد الجامع قال: وعمران بن حصين جالس فذكروا عنده الساعة، فقال رجل: يا أبا نجيد إنكم لتحدثونا أحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن. قال: فغضب عمران، وقال: قرأت القرآن؟ قال: نعم. قال: فهل وجدت فيه صلاة المغرب ثلاثاً، وصلاة العشاء أربعاً، والغداة ركعتين، والأولى أربعاً والعصر أربعاً؟ قال: لا. قال: فممن أخذتم هذا الشأن ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن نبي الله ﷺ، وعنا أخذتموه؟ وعمن أخذتم في كل أربعين درهماً درهم، وفي كذا وكذا شاة كذا وكذا شاة، ومن كذا وكذا بعير كذا وكذا؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قال: لا. قال: فعمن أخذتم هذا؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن نبي الله ﷺ، وأخذتموه عنا؟ قال: فهل وجدتم في القرآن: وليطوفوا بالبيت العتيق وجدتم: طوفوا سبعاً واركعوا خلف المقام ركعتين؟ هل وجدتم هذا في القرآن؟ فعمن أخذتموه؟ ألستم أخذتموه عنا، وأخذناه عن رسول الله ﷺ وأخذتموه عنا؟ قالوا: بلى. قال: فوجدتم في القرآن لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام، أوجدتم هذا في القرآن؟ قالوا: لا. قال عمران: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام**. قال: أو ما سمعتم الله تعالى قال لأقوام في كتابه: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾، حتَّى بلغ شفاعة الشافعين. قال حبيب: أنا سمعت عمران يقول: الشفاعة نافعة دون من يسبحون. وفي

رواية أخرى أن عمران قال: أتجد هذا في كتاب الله مفسراً؟! إن كتاب الله أحكم ذلك كله وإن السنة تفسر ذلك، وفي رواية أخرى أن عمران قال: لما نحن فيه يعدل القرآن.

وفي صحيح مسلم من حديث علقمة عن ابن مسعود أنه لعن الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات لخلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب كانت تقرأ القرآن، فأتته فقالت: ما حديث بلغني عنك؟ أراك لعنت الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات للحسن المغيرات لخلق الله؟ فقال عبد الله: ومالي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ، وهو في كتاب الله؟ فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته، قال: أمَّا قرأتِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟. . .﴾ الآية؟

قال الحافظ ابن بطة رحمه الله في الإبانة: وليعلم المؤمنون من أهل العقل والعلم أن قوماً يريدون إبطال الشريعة ودروس آثار العلم والسنة فهم يموهون على من قل علمه وضعف قلبه بأنهم يدعون إلى كتاب الله، ويعملون به، وهم من كتاب الله يهربون، وعنه يدبرون، وله يخالفون، وذلك أنهم إذا سمعوا سنة رويت عن رسول الله ﷺ رواها الأكابر عن الأكابر، ونقلها أهل العدالة والأمانة، ومن كان موضع القدوة والأمانة، وأجمع أئمة المسلمين على صحتها أو حكم فقهاؤهم بها عارضوا تلك السنة بالخلاف عليها وتلقوها بالرد لها وقالوا لمن رواها: تجد هذا في كتاب الله؟ وهل نزل هذا في القرآن؟ ائتوني بآية من كتاب الله حتَّى أصدق بهذا. فاعلموا رحمكم الله أن قائل هذا إنما ترقق عن صبوح، ويسر خبيثاً في البغاء، يتحلى بحلية المسلمين ويضمر على طوية الملحدين، يظهر الإسلام بدعواه، ويجحده بسره وهواه، فسبيل العاقل العالم إذا سمع قائل هذه المقالة أن يقول له: يا جاهلاً في الحق

فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ الله.

خبيثاً في الباطن، يا من خطى به طريق الرشاد وسبيل أهل السداد إن كنت تؤمن بكتاب الله وأنه منزل من عند الله وأن ما أمرك الله به وما نهاك عنه فرض عليك قبوله، فإن الله أمرك بطاعة رسوله وقبول سنته، لأن الله عز وجل إنما ذكر فرائضه وأوامره بخطاب أجمله، وكلام اختصره وأدرجه، دعا خلقه إلى فرائض ذكر أسماءها، وأمر نبيه بأن يبين للناس معانيها، ويوقف الأمة على حدود شرائعها ومراتبها قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، إلى أن قال: فإن قيل: وما السنة التي هذا موضعها؟ قيل له: هو ما أمر به رسول الله ﷺ ونهى عنه وقاله أو فعله، وكل ذلك واجب عليك قبوله والعمل به، فاتباعه هدى، والترك له على سبيل العناد كفر وضلال، ورسول الله ﷺ قد علم أنه سيكون في آخر الزمان أهل إلحاد وزيغ وضلال يكذبون سنته، ويجحدون مقالته، ويردون شريعته، فلذلك قال فيهم ما قال، اهـ.

قوله: «فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»:

إسناد حديث الباب على شرط الصحيح غير عمر بن الأشج وهو ثقة ـ إن شاء الله ـ كما قال ابن سعد، وابن حبان، إلَّا أنه لم يدرك عمر رضي الله عنه ففي الإسناد انقطاع، وقد روي عن بكير بن عبد الله ـ كما سيأتي ـ وهو أيضاً لم يدرك عمر رضي الله عنه.

أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٥] فصل: الصحابة ينهون عن البدع، والهروي في ذم الكلام [١٠٨/٢] رقم: ١٩٨.

تابعه عاصم بن علي، عن الليث، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٣٤] باب ذكر ما تعلق به من أنكر المجادلة وإبطاله.

وتابعه أيضاً: عيسى بن حماد، زغبة، عن الليث، أخرجه من طريقه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ١٢٣] سياق ما روي عن النبي ﷺ في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم، رقم: ٢٠٢، ومن طريق اللالكائي أخرجه الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ٣١٣] فصل في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم والاستماع إليهم.

وتابعهم أيضاً: قتيبة بن سعيد عند الهروي في ذم الكلام [٢/ ٣١] رقم: ١٩١.

* وخالفهم عن الليث غير واحد فرووه عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عمر به، منهم:

١ ـ الثقة الثبت: سعيد بن أبي مريم، أخرج حديثه الحافظ ابن بطة في الإبانة، [١/ ٢٥٠] باب ذكر ما جاءت به السنة من طاعة رسول الله ﷺ والتحذير من طوائف يعارضون سنن رسول الله ﷺ بالقرآن، رقم: ٨٣.

٢ ـ أبو الوليد الطيالسي، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٥١] باب ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن هذه المخالفة لا تضر، لأن الذين رووه عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمر بن عبد الله بن الأشج، قد رووه أيضاً عن الليث، عن يزيد، عن بكير بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب.

فقد رواه عاصم بن علي، وعيسى بن حماد أيضاً عن الليث، عن يزيد، عن بكير، أخرج حديث عاصم الحافظ الآجري في الشريعة [٤٨] باب الحث على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ وأخرج حديث عيسى الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٢٥١] باب ذكر ما جاءت به السنة من طاعة رسول الله ﷺ والتحذير من طوائف يعارضون سنن رسول الله ﷺ بالقرآن، رقم: ٨٤، وبهذا يقوى احتمال كون الحديث

١٣٠ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ثَنَا عَلِيٌّ ـ هُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ ـ، عَنْ هِشَامٍ ـ هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ ـ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: مَا زَالَ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلاً لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ حَتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمُوَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الأُمَمِ، أَبْنَاءُ النِّسَاءِ الَّتِي سَبَتْ

عند عمر بن عبد الله وبكير بن عبد الله جميعاً فحدث به يزيد مرة عن هذا، ومرة عن هذا سيما وقد ثبت أنه سمع منهما وروى عنهما، والله أعلم.

١٣٠ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن عيينة»:**

هو الفزاري، الإمام العلَّامة: أبو عبد الله الثغري، المصيصي ختن أبي إسحاق الفزاري، أحد مشايخ المصنف، وعداده في أهل الصدق إن شاء الله.

وعلي بن مسهر، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٧.

قوله: «هو ابن عروة»:

ابن الزبير بن العوام الأسدي، الإمام الفقيه شيخ الإسلام: أبو المنذر القرشي، المدني، عداده في صغار التابعين، فإنَّه رأى ابن عمر وحفظ عنه أنه مسح رأسه ودعا له، وهو أحد الأئمة المتفق على توثيقه والاحتجاج به، وحديثه في الكتب الستة.

ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٩٨، وعروة بن الزبير تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٦.

قوله: «المولدون أبناء سبايا الأمم»:

يعني حتَّى نشأ فيهم ما ليس منهم فكانوا كالدخلاء عليهم، وزعم بعضهم أن أبا حنيفة منهم، قال ابن عبد البر في الجامع: حدثنا خلف بن القاسم، ثنا أبو طالب محمد بن زكريا، ثنا موسى بن هارون قال: أبو حنيفة من أبناء سبايا الأمم، أمه سندية، وأبوه نبطي؛

بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرَّأْيِ

قال: والذين ابتدعوا الرأي ثلاثة كلهم من أبناء سبايا الأمم وهم: ربيعة بالمدينة، وعثمان البتي بالبصرة، وأبو حنيفة بالكوفة، اهـ.

يقول الفقير خادمه: هذا لا يصح، موسى بن هارون لا يدرى من هو، لم أجده في تراجم أهل العلم، وقد روى غير واحد ممن ترجم لأبي حنيفة، عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة أنهم من أبناء فارس الأحرار قال إسماعيل: والله ما وقع علينا رق قط، ولد جدي سنة ثمانين، وذهب جدي ثابت إلى علي وهو صغير فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته، ونحن نرجو من الله أن يكون استجاب ذلك لعلي رضي الله عنه فينا.

قوله: «فقالوا فيهم بالرأي...»:

يعني المذموم، والقول في دين الله بالظن والقياس على غير أصل، روى ابن عبد البر في الجامع عن الحسن البصري قوله: إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار وقالوا في الدِّين برأيهم فضلُّوا وأضلُّوا. وروى بكر بن مضر عن ابن شهاب وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن ويقول: إن اليهود والنصارى إنما استحلوا من العلم الذي كان بأيديهم حين اشتقوا الرأي وأخذوا فيه، ولذلك حذر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الرأي وأصحابه، الذين يقولون في دين الله بالرأي والظن وتركوا حفظ السنن والآثار. روى ابن عبد البر والخطيب واللالكائي، وابن بطة وغيرهم بأسانيد يقوي بعضها بعضاً عن عمر بن الخطاب قوله: إياكم والرأي، فإن أصحاب الرأي أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها فقالوا في الدِّين برأيهم فضلّوا وأضلّوا.

فَأَضَلُّوهُمْ.

قوله: «فقالوا فيهم بالرأي فأضلُّوهم»:

إسناد أثر الباب على شرط الصحيح غير محمد بن عيينة شيخ المصنف وهو صدوق إن شاء الله.

روى هشام هذا الحديث فاختلف عليه فيه اختلافاً كثيراً، فقيل: عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن أبيه عروة، كما وقع هنا.

وتابعه سعيد بن أبي أيوب، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، أخرجه ابن حزم في الأحكام [٦/ ٢٢٩] باب الاحتياط وقطع الذرائع.

* وقيل عنه، عن أبيه بلا واسطة، أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٩٣] من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام به، والحافظ البيهقي في المدخل [١٩٥] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، من طريق ابن عيينة، عن هشام، عن أبيه رقم: ٢٢٢، وأخرجه أيضاً في المعرفة [١/ ١٨٨] باب ذم الاقتداء بمن لم يؤمر بالاقتداء به، وذم القياس في غير موضعه، رقم: ٣٣٥.

ورواه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٦ ـ ١٦٧، ١٦٨] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل من طريق ابن عيينة، ويحيى بن أيوب كلاهما عن هشام به، ورواه الخطيب في تاريخه [٣/ ٣٩٤] من طريق ابن عيينة، والهروي في ذم الكلام [١/ ٧٤] رقم: ٦٠ من طريق ابن عيينة ومعمر جميعاً عن هشام بن عروة به.

* وخالفهم وكيع، فرواه عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو قوله، أخرجه كذلك الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٥/ ١٧٧] كتاب الفتن، رقم: ١٩٤٣٨.

* وخالف قيس بن الربيع وكيعاً، فرواه عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو فرفعه إلى النبي ﷺ، أخرجه الحافظ البزار في مسنده [١/ ٩٦ كشف

الأستار] باب التحذير من علماء السوء، رقم: ١٦٦، قال الحافظ البزار عقبه: لا نعلم أحداً قال: عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو؛ إلَّا قيس، ورواه غيره مرسلاً، اهـ.

يقول الفقير خادمه: قيس بن الربيع صدوق إلَّا أنه تغير لما كبر، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بإسناد فيه ضعف، قال ابن ماجه في سننه [١/ ٢١] باب اجتناب الرأي والقياس: ثنا سويد بن سعيد، ثنا ابن أبي الرجال، عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه، فذكره، رقم: ٥٦، وسويد بن سعيد شيخ مسلم وابن ماجه كان حافظاً ثم تغير حفظه وهو صدوق، وابن أبي الرجال لا بأس به، وباقي رجاله على شرط الصحيح، وهو يقوي حديث قيس بن الربيع، وحديث عروة أصح.

* وقد خالف عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة الرواة عن هشام، فرواه عنه، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٠] باب ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، وعبد الله بن محمد ضعيف جدًّا.

ويروى نحو هذا عن عمر بن عبد العزيز قوله، أخرجه الحافظ البيهقي في المعرفة [١/ ١٨٧] باب ذم الاقتداء بمن لم يؤمر بالاقتداء به، وذم القياس في غير موضعه، بإسناده إلى الشافعي قال: سمعت عبد الله بن المؤمل المخزومي يحدث عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن، عن عمر بن عبد العزيز بهذا، رقم: ٣٣٣، والهروي في ذم الكلام، برقم: ٦١.

هذا وفي الباب عن أبي هريرة بإسناد فيه الكلبي، عن أبي صالح، عنه، أخرجه الدارقطني في سننه [٤/ ١٤٦]، والهروي في ذم الكلام [١/ ٧٢] رقم: ٥٩.

* * *

٣ ـ بَابُ كَرَاهِيَةِ الْفُتْيَا

١٣١ ـ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ يزِيدَ الْمَنْقَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَوْماً إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ

قوله: «باب كراهية الفتيا»:

يعني باب ذكر ما روي عن السلف من الصحابة والتابعين كراهتهم للفتيا وشدة ورعهم فيها، ومخافتهم منها، أورد فيه المصنف رحمه الله أقوال بعض الصحابة والتابعين في النوازل والحوادث قبل وقوعها، وما يؤثر عنهم في السؤال عما لم يكن، فإن قيل: لماذا لم يورد المصنف هذه الآثار في باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة؟ فالذي يظهر والله أعلم: أنّ مراد المصنف في هذا الباب هو بيان كراهية السلف وذمهم التكلف في الجواب عما لم يكن، وأما الباب المتقدم فإنَّه أورد فيه ما روي عنهم من كراهيتهم وذمهم الفتيا فيما وقع مما ليس فيه كتاب ولا سنة، وجواب آخر: وهو أن المصنف رحمه الله ساق هذه الآثار ليبين مذاهب بعض الصحابة والتابعين في مسائل النوازل، هل النهي عنها كان خاصًّا بوقت دون وقت أو أن ذلك خاص بوقت نزول الوحي؟ وقد ذكرت شيئاً من أقوال الأئمة في هذا عند التعليق على حديث رقم: ١٢٦، وسيأتي مزيد منه إن شاء الله.

١٣١ ـ **قوله: «أخبرنا مسلم بن إبراهيم»:**

هو الفراهيدي، الإمام الحافظ أحد رجال الكتب الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤١.

قوله: «ثنا حماد بن يزيد»:

هو حماد بن يزيد بن مسلم المنقري، أحد أفراد المصنف، ليس له ولا لأبيه يزيد بن مسلم شيء في الكتب الستة، سكت عنه البخاري، وأبو حاتم، ووثقه ابن حبان، قال الحافظ الذهبي في تاريخه: شيخ لم يضعف، اهـ.

لَا أَدْرِي مَا هُوَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: لَا تَسْأَلْ عَمَّا لَمْ يَكُنْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَلْعَنُ مَنْ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ.

وكذلك أبوه يزيد سكت عنه البخاري وأبو حاتم، ووثقه ابن حبان، وليس لهما عند المصنف غير هذا الموضع، وقد تابعه غير واحد عن ابن عمر على ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

تنبيه: تصحف اسم يزيد في نسخة «د» والنسخ المطبوعة إلى: «زيد» بدون ياء في أوله، فظن بعضهم أنه والد حماد بن زيد، وأن حماد بن زيد هو الإمام الحافظ المشهور فوهم وهماً شديداً، ويظهر أن هذا التصحيف قديم، فقد جاء كذلك في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [١٢/ ٢٥٩] رقم: ١٥٥٣٥، وتصحف اسم والد حماد في نسخة «ك» إلى سويد فيتنبه لهذا.

قوله: «فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن»:

كذا في بعض الأصول: من سأل بالفعل الماضي، وفي بعضها: بالمضارع: يسأل.

نعم، وقد احتج بهذا الأثر وبما سيأتي من آثار في هذا الباب عن الصحابة والتابعين مَن ذَمّ ومنع من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ومن الكلام في الحوادث قبل نزولها، واحتج كذلك بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ...﴾ الآية، وبقوله ﷺ: **إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته.** وبقوله ﷺ: **ذروني ما تركتكم فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم**... الحديث، وقد نقلت شيئاً من أقوال الأئمة في هذا عند التعليق على حديث رقم: ١٢٦، وهو حديث وهب الجمحي ومعاذ بن جبل: لا تعجلوا بالبلية قبل وقوعها... الحديث،

وأنا أزيد عليها هنا إن شاء الله فأقول:

قال الخطيب في الفقيه والمتفقه: أمَّا كراهية رسول الله ﷺ المسائل فإنما كان ذلك إشفاقاً على أمته ورأفة بها وتحنناً عليها وتخوفاً أن يحرم الله عند سؤال سائل أمراً كان مباحاً قبل سؤاله عنه فيكون السؤال سبباً في حظر ما كان للأمة منفعة في إباحته فتدخل بذلك المشقة عليهم والإضرار بهم، ولذلك قال النبي ﷺ في حديث أبي ثعلبة الخشني: **إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها، وحرم حرمات فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان رحمة بكم فلا تبحثوا عنها**. قال: وأما حديث عامر بن سعد، عن أبيه: إن أعظم المسلمين جرماً من سئل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته؛ قال: فإن هذا المعنى قد ارتفع بموت رسول الله ﷺ واستقرت أحكام الشريعة فلا حاظر ولا مبيح بعده.

قال: ومما يدل على جواز السؤال عما لم يكن حديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إنا نخاف أن نلقى العدو غداً وليس معنا مدى، أفنذبح بالقصب فقال رسول الله ﷺ: **ما أنهر الدم وذكرت اسم الله عليه فكل**... الحديث، فلم يعب رسول الله ﷺ مسألة رافع عما لم ينزل به لأنه قال: غداً؛ ولم يقل له: لم سألت عن شيء لم يكن بعد؟! قال: وكذلك حديث يزيد بن سلمة، عن أبيه أن رجلاً قام إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أرأيت لو كان علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا أفنقاتلهم؟ فقام الأشعث فقال: تسأل رسول الله ﷺ عن أمر لم يحدث بعد؟ فقال: لأسألنه حتَّى يمنعني. فقال: يا رسول الله، أرأيت لو كان علينا أمراء يسألونا عن الحق ويمنعونا أفنقاتلهم؟ فقال رسول الله ﷺ: **لا، عليكم ما حملتم وعليهم ما حملوا**. فلم يمنع رسول الله ﷺ هذا الرجل عن مسألته، ولا أنكرها عليه، بل أجابه عنها

من غير كراهة قال: وفي الآثار نظائر غيرها كثيرة، اهـ.

يقول الفقير خادمه: وليس في قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه دليل على أنه لم يكن يرى النهي عن السؤال عما لم يكن خاصًّا بوقت نزول الوحي، إنما كان يرى في السؤال عما وقع شغلاً، وأن الاهتمام به أولى وأحرى من التكلف المنهي عنه، روى يونس بن عبيد، عن ثابت، عن أنس قال: سأل رجل عمر بن الخطاب عن قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ ما الأب؟ فقال عمر: نهينا عن التعمق والتكلف. أخرجه البخاري في صحيحه من وجه آخر مختصراً، وروى يعلى بن عبيد قال: ثنا أبو سنان، عن عمرو بن مرة قال: خرج عمر على الناس فقال: أحرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن فإن لنا فيما كان شغلاً. ووجه آخر يحتمله نهي عمر رضي الله عنه ذكره الخطيب في الفقيه والمتفقه فقال: وأما تحريج عمر في السؤال عما لم يكن، ولعنه من فعل ذلك؛ فيحتمل أن يكون قصد به السؤال على سبيل التعنت والمغالطة، لا على سبيل التفقه وابتغاء الفائدة، ولهذا ضرب رضي الله عنه صبيغ بن عسل ونفاه وحرمه رزقه وعطاءه لما سأله عن حروف من مشكل القرآن، فخشي عمر أن يكون قصد بمسألته ضعفاء المسلمين في العلم ليوقع في قلوبهم التشكيك والتضليل بتحريف القرآن عن نهج التنزيل، وصرفه عن صواب القول فيه إلى فاسد التنزيل، ومثل هذا قد ورد النهي عنه عن النبي ﷺ، وأورد حديث الأوزاعي، عن عبد الله بن سعد، عن الصنابحي، عن معاوية قال: **نهى رسول الله ﷺ عن الأغلوطات.** قال الأوزاعي: دقيق المسائل. وقال عيسى بن يونس: هي المسائل التي لا يحتاج إليها من كيف وكيف. قال الخطيب: وقد روي عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهما من الصحابة أنهم تكلموا في أحكام الحوادث قبل نزولها، وتناظروا في علم الفرائض والمواريث،

١٣٢ ـ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ:

وتبعهم على هذا السبيل التابعون ومن بعدهم من فقهاء الأمصار، فكان ذلك إجماعاً منهم على أنه جائز غير مكروه ومباح غير محظور، اهـ.
وسيأتي عند المصنف في باب الفتيا وما فيه من الشدة ذكر من كان يرى الاجتهاد في الرأي، ولم ير بأساً في السؤال عن النوازل والإجابة عنها.
وحديث الباب إسناده مقبول، أشار إلى هذا الأثر البخاري في تاريخه [٨/ ٣٥٨] وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقد روى ليث بن أبي سليم هذا الحديث عن كل من:
١ ـ نافع مولى ابن عمر، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٧] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها، من طريق شريك، عن ليث، عنه به.
٢ ـ مجاهد بن جبر، أخرج حديثه أبو خيثمة في العلم [/ ١٤٣] من طريق جرير، عنه، به، رقم: ١٤٤، ومن طريق أبي خيثمة أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٨] في نفس الباب المتقدم، من طريق جرير، عن ليث، عنه به، ورواه أيضاً ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٥] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.
٣ ـ طاوس بن كيسان، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٠] في نفس الباب المتقدم، من طريق شريك، عن ليث، عنه به.

١٣٢ ـ قوله: «أخبرنا الحكم بن نافع»:
هو الحافظ أبو اليمان الحمصي، وشعيب: هو ابن أبي حمزة، والزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب، تقدم هذا الإسناد برقم: ٧٤.

بَلَغَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ كَانَ يَقُولُ إِذَا سُئِلَ عَنِ الأَمْرِ: أَكَانَ هَذَا؟ فَإِنْ قَالُوا: نَعَمْ قَدْ كَانَ، حَدَّثَ فِيهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ وَالَّذِي يَرَى، وَإِنْ قَالُوا: لَمْ يَكُنْ، قَالَ: فَذَرُوهُ حَتَّى يَكُونَ.

قوله: «أن زيد بن ثابت الأنصاري»:

هو الصحابي الجليل شيخ المقرئين والفرضيين ومفتي أهل المدينة أبو سعيد، وأبو خارجة الخزرجي الأنصاري النجاري، أحد الراسخين في العلم، قرأ القرآن على رسول الله ﷺ، وكتبه له، وكان عمر رضي الله عنه يستخلفه على المدينة إذا حج، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات، روى منها المصنف في الفرائض، عن الزهري قوله: لو هلك عثمان وزيد في بعض الزمان لهلك علم الفرائض، ولقد أتى على الناس زمان وما يعلمها غيرهما.

قوله: «فذروه حتَّى يكون»:

زاد أبو الزناد، عن خارجة في هذا الحديث: فإنما هلك من كان قبلكم بأنهم قاسوا ما لم يكن بما قد كان حتَّى تركوا دين الله.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع بين الزهري وزيد بن ثابت.

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٨] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها، من طريق عبد الكريم بن الهيثم، عن أبي اليمان، به.

وقد روي من غير هذا الوجه، فأخرجه أبو خيثمة في العلم [/ ١٢٦] من طريق ابن مهدي، ثنا موسى بن علي، عن أبيه قال: كان زيد بن ثابت... فذكره، رقم: ٧٥، ومن طريق أبي خيثمة أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٥] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

١٣٣ ـ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا أَبُو هِشَامٍ المَخْزُومِيُّ، ثَنَا وُهَيْبٌ،

تابعه أبو نعيم، أخرجه من طريقه الآجري في أخلاق العلماء [/ ١٤٨].
وقد روي من غير هذا الوجه أيضاً من حديث محمد بن مسلم، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، عن أبيه، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٤٠٩] باب ترك السؤال عما لا يعني البحث والتنقير عما لا يضر، ومن طريق عبد الوهاب بن همام أخي عبد الرزاق الصنعاني، عنه به، وزاد فيه: فإنما هلك من كان قبلكم بأنهم قاسوا ما لم يكن بما قد كان حتَّى تركوا دين الله؛ رقم: ٣١٨.
تابعه ابن أبي الزناد، عن أبيه، أخرجه الآجري في أخلاق العلماء [/ ١٤٨] والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٨] باب القول في السؤال عن الحادثة، والكلام فيها قبل وقوعها، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٤] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

١٣٣ ـ **قوله: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم»:**
هو ابن راهويه الحافظ شيخ الإسلام، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٦.

قوله: «أنا أبو هشام المخزومي»:
هو الحافظ الحجة: المغيرة بن سلمة القرشي، البصري، قال ابن المديني: ما رأيت قرشيًّا أفضل ولا أشد تواضعاً منه، ووثقه الجمهور.
تنبيه: وقعت كنيته في بعض النسخ المطبوعة: «أبو هاشم المخزومي»، وهو تصحيف.

قوله: «ثنا وهيب»:
هو ابن خالد بن عجلان، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠٧.

ثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سُئِلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: هَلْ كَانَ هَذَا بَعْدُ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: دَعُونَا حَتَّى يَكُونَ، فَإِذَا كَانَ تَجَشَّمْنَاهُ لَكُمْ.

قوله: «ثنا داود»:

هو ابن أبي هند واسمه: دينار الخراساني، الإمام الحافظ الثبت: أبو محمد البصري، أحد الأئمة الأعلام، وفقهاء الإسلام، قال ابن جريج: ما رأيت مثله، إن كان ليقرع العلم قرعاً. وقال الإمام أحمد: داود يسأل عنه؟! داود ثقة ثقة. قلت: لم يخرج له البخاري سوى تعليقاً وما كان ذلك قادحاً.

قوله: «عن عامر»:

هو الشعبي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢.

قوله: «عمار بن ياسر»:

هو ابن عامر بن مالك بن كنانة الصحابي الكبير: أبو اليقظان المكي، مولى بني مخزوم، الصحابي البدري، وأحد السابقين الأولين، وأمه سمية أول شهيدة في الإسلام طعنها أبو جهل بحربة في قبلها، وكان عمار ممن عذب بإسلامه بالنار، فكان النبي ﷺ يمر به ويقول: **يا نار كوني برداً وسلاماً على عمار كما كنت على إبراهيم**. رواه ابن سعد في الطبقات، وله مناقب عظيمة وفضائل جليلة، رضي الله عنه وأرضاه.

قوله: «تجشمناه لكم»:

يقال: جَشِمَ الأمر يجشمه وتجشمه إذا تكلَّفه وتحمله على كره ومشقة، قال الخطيب في الفقيه والمتفقه: وأما حديث زيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وأبي بن كعب ـ يعني الآتي عند المصنف في باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، برقم: ١٦٠ ـ فإنَّه محمول على أنهم توقوا القول برأيهم خوفاً من الزلل، وهيبة لما في الاجتهاد من الخطر، ورأوا أن لهم عن ذلك مندوحة فيما لم يحدث من النوازل، وأن كلامهم فيها إذا هي حدثت تدعو

١٣٤ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو،

إليه الحاجة فيوفق الله في تلك الحالة من قصد إصابة الحق، اهـ.

والحديث إسناده متصل على شرط الصحيح إن ثبت سماع عامر من عمار وإلا فهو منقطع.

رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٨] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها، من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل، عن وهيب به، وذكره الحافظ في المطالب العالية من غير عزو [٣/ ١٠٦] باب الزجر عن السؤال عما لم يقع، قال محققه شيخنا حبيب الرحمن: في المسنده: هذا موقوف رجاله ثقات، وهو صحيح إن كان الشعبي سمع من عمار.

١٣٤ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد»:

هو ابن أبي خلف، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، وسفيان: هو ابن عيينة، تقدم في حديث رقم: ٥٤.

قوله: «عن عمرو»:

هو ابن دينار الجمحي مولاهم، الحافظ شيخ الحرم ومفتي أهل مكة: أبو محمد الأثرم المكي، أحد الأعلام، ذكر الحاكم أنه كان من كبار التابعين، فتعقبه الذهبي بقوله: لم يصب فإن كبار التابعين علقمة والأسود وعبيد بن عمير ومن في طبقتهم فبالجهد حتَّى يعد عمرو في هذه الطبقة، والأولى أنه من طبقة تابعة لهم كثابت وأبي إسحاق ومكحول إلَّا أن يكون أبو عبد الله عنى بقوله أنه من كبارهم في الفضل والجلالة فهذا ممكن، قال ابن أبي نجيح: ما رأيت أحداً قط أفقه من عمرو بن دينار لا عطاء ولا مجاهداً ولا طاووساً. وقال ابن عيينة: ما كان عندنا أحد أفقه من عمرو بن دينار ولا أعلم ولا أحفظ منه. وقال الحاكم: كان من الحفاظ المقدمين، أفتى بمكة ثلاثين سنة، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أُحَرِّجُ بِاللهِ

قوله: «عن طاوس»:

هو طاوس بن كيسان اليماني، الإمام الفقيه القدوة: أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي، الجندي الحافظ، يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، تفقه بابن عباس، وكان ابن عباس بعد يجله ويخصه بالدخول عليه، وكانت له عبادة وزهد وورع وتقوى قال ابن حبان: كان من عباد أهل اليمن، ومن سادات التابعين مستجاب الدعوة، حج أربعين حجة.

قلت: حديثه هنا منقطع، فإنَّه لم يدرك أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه.

قوله: «أحرِّج بالله»:

يقال: حرَّج فلان على فلان إذا ضيَّق عليه وحرَّمه، والمعنى: أني أنهى كل رجل يسأل عما لم يقع من الأمور، وإلا ضيقت عليه، فإن الله قد بين ما هو كائن على لسان نبيه ﷺ، قال المزني رحمه الله: يقال لمن أنكر السؤال في البحث عما لم يكن: لِمَ أنكرتم ذلك؟ فإن قالوا: لأن رسول الله ﷺ كره المسائل وعابها، قيل: وكذلك كرهها بعد أن كانت ترفع إليه لما كره من افتراض الله الفرائض بمساءلته وثقلها على أمته لرأفته بها وشفقته عليها، فقد ارتفع ذلك برفع رسول الله ﷺ، فلا فرض بعده يحدث أبداً.

قال: وإن قالوا: لأن عمر أنكر السؤال عما لم يكن، قيل يحتمل إنكاره ذلك على وجه التعنت والمغالطة، لا على التفقه والفائدة، وقد روي أنه قال لابن عباس: سل عما بدا لك، فإن كان عندنا وإلا سألنا عنه غيرنا من أصحاب رسول الله ﷺ. وكما روي عن علي من إنكاره على ابن الكواء أن يسأل تعنتاً، وأمره أن يسأل تفقهاً، وقد روي عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد رضي الله عنهم في الرجل يخير امرأته

فقال عمر وابن مسعود: إن اختارت زوجها فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة يملك الرجعة. وقال علي: إن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة، وإن اختارت نفسها فواحدة بائن. وقال زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها فثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة بائن. فأجابوا جميعاً في أمرين أحدهما لم يكن، ولو كان الجواب فيما لم يكن مكروهاً لما أجابوا إلَّا فيما كان، ولسكتوا عما لم يكن، وعن زيد أنه قال لعلي في المكاتب: أكنت راجمه لو زنا؟ قال: لا. قال: أفكنت تقبل شهادته لو شهد؟ قال: لا. فقد سأله زيد وأجابه علي فيما لم يكن على التفقه والتفطن، اهـ. نقلاً من كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب.

قال الخطيب: ويقال أيضاً: أليس على كل مسلم أن يطلب الفرائض في الطهارة والصلاة، والزكاة والصيام ونحو ذلك من الكتاب والسنة قبل أن ينزل ذلك وهو دين؟ فإذا قال: نعم ـ كذا، ولو قال: بلى؛ كان أصح ـ؛ قيل: فكيف يجوز طلب ذلك في بعض الدِّين والجواب فيه، ولا يجوز في بعض وكل ذلك دين؟ ويقال له: هل تخلو المسألة التي أنكرتم جوابها قبل أن تكون من أن يكون لها حكم خفي حتَّى لا يوصل إليه إلَّا بالنظر والاستنباط أو لا يكون لها حكم، فإن لم يكن لها حكم فلا وجه للمسألة فيها كانت أو لم تكن، وإن كان لها حكم لا يوصل إليه إلَّا بالمناظرة والاستنباط فالتقدم يكشف الخفي، ومعرفته وإعداده للمسألة قبل نزولها أولاً، فإذا نزلت كان حكمها معروفاً فوصل بذلك الحق إلى أهله ومنع به الظالم من ظلمه وكان خيراً أو أفضل من أن يتوقفوا إلى أن يصح النظر في المسألة عند المناظرة وقد يبطئ ذلك ويكون في التوقف ضرر يمنع الخصم من حقه والفرج من حله وترك الظالم على ظلمه، اهـ. باختصار، وانظر الأثرين المتقدمين

عَلَى رَجُلٍ سَأَلَ عَمَّا لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ بَيَّنَ مَا هُوَ كَائِنٌ.

برقم: ١٢٦، ١٣١، والتعليق عليهما.

قال الحافظ في الفتح: التحقيق في ذلك أن يقال: إن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين: أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربَّما كان فرضاً على من تعين عليه من المجتهدين، ثانيهما: أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيغرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردي مثلاً فهذا الذي ذمه السلف وعليه ينطبق قول ابن مسعود: هلك المتنطعون؛ فرأوا أن فيه تضييع للزمان بما لا طائل تحته، ومثله الإكثار من التفريع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السُّنَّة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جدًّا فيصرف فيها زماناً كان صرفه في غيرها أولى، ولا سيما إن لزم من ذلك إغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه، وأشد من ذلك في كثرة السؤال، البحث عن أمور مغيبة ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث والسؤال عنه في الشك والحيرة، اهـ. باختصار، وانظر الأثرين المتقدمين برقم: ١٢٦، ١٣١، والتعليق عليهما.

قوله: «على رجل»:

وفي رواية يونس، عن سفيان: على كل امرئ، زاد الحميدي، عن سفيان: مسلم.

قوله: «فإن الله قد بين ما هو كائن»:

وفي رواية لعلي بن حرب، عن ابن عيينة: لا تسألوا عن أمر لم يكن، فإن الأمر إذا كان أعان الله عليه، وإذا تكلفتم ما لم تبلوا به وكلتم إليه، أخرجه ابن بطة في الإبانة، باب ترك السؤال عما لا يعني البحث،

١٣٥ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ قَوْماً كَانُوا خَيْراً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، مَا سَأَلُوهُ إِلَّا عَنْ ثَلَاثَ عَشَرَةَ

والتنقير عما لا يضر، رقم: ٣١٧، وأخرجه الحافظ ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٣] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن عيينة، بلفظ حديث الباب.

تابعه ابن طاوس، عن أبيه، أخرجه أبو خيثمة في العلم [/ ١٣٩] من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن حبيب بن الشهيد، عنه، رقم: ١٢٥، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٤] من طريق يزيد بن زريع، عن حبيب بن الشهيد، والبيهقي في المدخل [/ ٢٢٥] باب من كره المسألة عما لم يكن ولم ينزل به الوحي، من طريق الثوري، عن ابن طاوس، رقم: ٢٩٢.

وقد رواه أيضاً عمرو بن مرة، عن عمر مرسلاً، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٧] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها، من طريق يعلى بن عبيد، نا أبو سنان، عن عمرو به.

١٣٥ ـ قوله: «ثنا ابن فضيل»:

هو محمد بن فضيل، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٨، وتقدمت ترجمة ابن أبي شيبة في حديث رقم: ١٢٥، وعطاء: هو ابن السائب في حديث رقم: ١٢، وسعيد: هو ابن جبير ترجمته في حديث رقم: ٢١.

قوله: «ما سألوه إلَّا عن ثلاث عشرة مسألة»:

مراد ابن عباس المسائل التي حكاها الله سبحانه وتعالى عنهم في القرآن، بدليل قوله: كلهن في القرآن، وإلا فإنَّهم سألوه عن مسائل كثيرة لا تحصى لم يذكرها القرآن؛ لأن الله بيَّنها على لسان رسوله ﷺ، وهذا مما لا يخفى على ابن عباس لكنه أراد أنهم كانوا لا يسألون إلَّا عما ينفعهم ـ كما بينه في

مَسْأَلَةً حَتَّى قُبِضَ، كُلُّهُنَّ فِي الْقُرْآنِ، مِنْهُنَّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيـة، ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ﴾ الآيـة، قَـالَ: مَـا كَـانُـوا يَـسْـأَلُـونَ إِلَّا عَمَّا يَنْفَعُهُمْ.

١٣٦ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَنَا ابْنُ عَوْنٍ،

آخر حديثه ـ فلم تكن أسئلتهم إلَّا لضرورة ملحة، أو قضايا مهمة، لم يكن يسألونه عن المقدرات، ولا عن المسائل المعضلات، ولم يكونوا يشتغلون بتفريع المسائل وتوليدها، بل كانت هممهم مقصورة على تنفيذ ما أمرهم به، رضي الله عنهم وأرضاهم أحسن الرضا.

قوله: «ما كانوا يسألون إلَّا عما ينفعهم»:

رجال إسناد الحديث ثقات، إلَّا أن عطاء كان قد اختلط، وسماع ابن فضيل منه بعد الاختلاط، وباقي رجاله رجال الصحيح.

أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [١١/ ٤٥٤] من طريق عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا ابن فضيل به، رقم: ٤٥٤، ورواه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٩٨] باب ترك السؤال عما لا يعني والبحث والتنقير عما لا يضر، من طريق علي بن حرب، ثنا ابن فضيل به، رقم: ٢٩٦، ورواه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٣] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل معلقاً فقال: «وروى جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل، عن عطاء. . .» وذكر بقية رجال الإسناد والحديث.

١٣٦ ـ قوله: «حدثنا عثمان بن عمر»:

هو ابن فارس أحد رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٤، وابن عون: هو عبد الله بن عون، في حديث رقم: ١١٩.

عَنْ عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: لَمَنْ أَدْرَكْتُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَكْثَرُ مِمَّنْ سَبَقَنِي مِنْهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ قَوْماً أَيْسَرَ سِيرَةً وَلَا أَقَلَّ تَشْدِيداً مِنْهُمْ.

١٣٧ ـ أَخْبَرَنِي الْعَبَّاسُ بْنُ سُفْيَانَ، أَنَا زَيْدُ ابْنُ حُبَابٍ قَالَ:

قوله: «عن عمير بن إسحاق»:
مولى بني هاشم، كنيته: أبو محمد القرشي، من أهل المدينة، ثم تحول إلى البصرة، سمع أبا هريرة وعمرو بن العاص والحسن بن علي، وتفرد ابن عون بالرواية عنه، لذلك قال الحافظ في التقريب: مقبول.

قوله: «ولا أقل تشديداً منهم»:
الأثر أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٤/ ١٧] كتاب الزهد، من طريق أبي أسامة، عن ابن عون، به، رقم: ١٧٤٠٩، ورواه ابن سعد في الطبقات [٧/ ٢٢٠] من طريق روح بن عبادة، عن ابن عون به، وأبو داود في الزهد [/ ٣٧٠ ـ ٣٧١] من طريق حماد بن سلمة، عن ابن عون به، رقم: ٤٠٩.

١٣٧ ـ **قوله: «أخبرني العباس بن سفيان»:**
هو الدبوسي، أحد مشايخ المصنف وأفراده، ليس له في الستة شيء، ولا ترجم له البخاري، ولا أبو حاتم، لكن ذكره ابن حبان في الثقات في الطبقة الرابعة، وقال: يروي عن الفضيل بن عياض الحكايات، روى عنه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي، اهـ، وللمصنف شيخ آخر في هذا الأثر فأخرجه الهروي ـ كما سيأتي ـ في ذم الكلام من طريق المصنف عن أحمد بن سليمان وهو ابن عبد الملك بن أبي شيبة، عن زيد بن الحباب به.

قوله: «أنا زيد بن حباب»:
العكلي، الإمام الزاهد القدوة العابد: أبو الحسين الخراساني، أحد الأعلام، رحل في طلب العلم، وكان شديد الفقر، أثنى عليه

أَخْبَرَنِي رَجَاءُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَادَةَ بْنَ نُسَيٍّ الْكِنْدِيَّ وَسُئِلَ عَنِ امْرَأَةٍ مَاتَتْ مَعَ قَوْمٍ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ، فَقَالَ: أَدْرَكْتُ أَقْوَاماً مَا كَانُوا يُشَدِّدُونَ تَشْدِيدَكُمْ، وَلَا يَسْأَلُونَ مَسَائِلَكُمْ.

الإمام أحمد وقال: كتبت عنه، وهو صاحب حديث كيس قد رحل إلى مصر وخراسان، ما كان أصبره على الفقر، ووثقه ابن المديني، والعجلي، وابن معين، والجمهور، لكن قال ابن معين: كان يقلب حديث الثوري، وتعقبه ابن المديني بنما يطول المقام بذكره.

قوله: «أخبرني رجاء بن أبي سلمة»:

واسم أبي سلمة: مهران الفلسطيني، أصلة من البصرة، وهو أحد الحفاظ الثقات، كنيته: أبو المقدام، روى عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وكان من أفاضل أهل زمانه. قاله ابن حبان، ووثقه الإمام أحمد، وابن معين، والنسائي، وغيرهم.

قوله: «سمعت عبادة بن نسي الكندي»:

هو الإمام التابعي قاضي طبرية: أبو عمر الأردني، أحد الأئمة أهل الصلاح والتقوى، قال مسلمة بن عبد الملك: إن في كندة لثلاثة نفر إن الله لينزل بهم الغيث وينصر بهم على الأعداء: عبادة بن نسي، ورجاء بن حيوة، وعدي بن عدي. وقال الذهبي: كان سيداً شريفاً وافر الجلالة ذا فضل وصلاح وعلم، ولي قضاء الأردن من قبل عبد الملك بن مروان، ثم ولي الأردن نائباً لعمر بن عبد العزيز، وحديثه عند الأربعة فقط، ليس له عند الشيخين شيء.

قوله: «ولا يسألون مسائلكم»:

هو الشاهد في الحديث، والأثر أخرجه من طريق المصنف الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة عبادة بن نسي [٢٦/ ٢١٧].

١٣٨ ـ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ سُفْيَانَ، أَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجَاءُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ

ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٤١] رقم: ٢٩٢ لكن عن أحمد بن سليمان، عن زيد، فكأنّ للمصنف فيه شيخين، أخرجه في [٢/ ٤١]

١٣٨ ـ **قوله: «حدثني خالد بن حازم»:**

هكذا وقع في جميع الأصول الخطية بين رجاء بن أبي سلمة، وهشام بن مسلم القرشي، وأراه من أوهام النساخ، فإن رجاء بن أبي سلمة يروي عن هشام بلا واسطة وإلى هذا أشار ابن حبان في ثقاته فقال: هشام بن مسلم القرشي الكناني، من أهل الشام، يروي عن ابن محيريز، روى عنه رجاء بن أبي سلمة، وكأن هذا الوهم قديم إذ كذلك وقع في رواية ابن عساكر من طريق المصنف، وكأنه وقع في نفسه من الإسناد شيء فأتبعه بإسناد آخر من طريق عبيد الله بن سعد الزهري، أنا هارون بن معروف، أنا ضمرة، عن رجاء، عن هشام بن مسلم قال: سألت ابن محيريز. . . الأثر، لم يذكر فيه خالد بن حازم هذا وهو الصواب إن شاء الله، وكذلك هو في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر، ولولا الأمانة العلمية التي تقتضي الالتزام بما ورد لحذفت من الإسناد اسم خالد بن حازم هذا.

قوله: «عن هشام بن مسلم القرشي»:

من أصحاب ابن محيريز، يروي عنه أقواله وحكاياته، وليس له كبير رواية فيعرف حاله بها.

قوله: «كنت مع ابن محيريز»:

اسمه: عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي، الإمام

بِمَرْجِ الدِّيبَاجِ، فَرَأَيْتُ مِنْهُ خَلْوَةً فَسَأَلْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ لِي: مَا تَصْنَعُ بِالمَسَائِلِ؟ فَقُلْتُ: لَوْلَا المَسَائِلُ ذَهَبَ الْعِلْمُ، قَالَ: لَا تَقُلْ ذَهَبَ الْعِلْمُ، إِنَّهُ لَا يَذْهَبُ الْعِلْمُ مَا قُرِئَ الْقُرْآنُ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتَ: يَذْهَبُ الْفِقْهُ.

التابعي القدوة: أبو محيريز القرشي، المكي، يتيم أبي محذورة، تربى عنده ثم نزل فلسطين، وكان من جلة العلماء العاملين، صاحب زهد وورع وتقوى وصلاح وفضل وفلاح، قال الأوزاعي: من كان مقتدياً فليقتد بابن محيريز، فإن الله لم يكن ليضل قوماً فيهم ابن محيريز. يعني لما يرى من فضله، وقال رجاء بن حيوة: بقاء ابن محيريز أمان للناس. وله فضائل ومناقب وأقوال وحكايات ساقها الحافظ ابن عساكر في تاريخه.

قوله: «بمرج الديباج»:

هو واد بينه وبين المصيصة عشرة أميال، قال ياقوت: عجيب المنظر نزه بين الجبال.

قوله: «لولا المسائل»:

يعني لولا حفظ المسائل وتقييدها، وكأنه فهم منه ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم من قوله ﷺ: **خذوا العلم قبل أن يذهب**. وقوله ﷺ: **هذا أوان يختلس فيه العلم**. انظر الحديثين الآتيين: ٢٦٠، ٣٠٧ والتعليق عليهما، وقد أخرج المصنف في فضائل القرآن من حديث ابن مسعود قوله: أكثروا تلاوة القرآن قبل أن يرفع. قالوا: هذه المصاحف ترفع، فكيف بما في صدور الرجال؟ قال: يسري عليه ليلاً فيصبحون منه فقراء ينسون قول لا إله إلَّا الله، ويقعون في قول الجاهلية وأشعارهم... الحديث.

قوله: «لو قلت: يذهب الفقه»:

لقلة الاهتمام به وعدم اعتناء الناس بتلقيه من أهله آخر الزمان، وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة منها ما أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة

١٣٩ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا لَا نَدْرِي لَعَلَّنَا نَأْمُرُكُمْ بِأَشْيَاءَ لَا تَحِلُّ لَكُمْ، وَلَعَلَّنَا نُحِرِّمُ عَلَيْكُمْ أَشْيَاءَ هِيَ لَكُمْ حَلَالٌ،

مرفوعاً: **يأتي على الناس زمان يكثر فيه القراء ويقل الفقهاء ويقبض العلم ويكثر الهرج، ثم يأتي من بعد زمان يقرأ القرآن رجال من أمتي لا يجاوز تراقيهم**... الحديث، وسيأتي عند المصنف في باب الاقتداء بالعلماء من حديث ابن مسعود مرفوعاً: **تعلموا العلم وعلموه الناس، تعلموا الفرائض، وعلموه الناس، تعلموا القرآن وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، والعلم سيقبض وتظهر الفتن حتَّى يختلف اثنان في فريضة لا يجدان أحداً يفصل بينهما**. وروى ابن عبد البر عن دراج أبي السمح قوله: يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتَّى تعقر شحماً، ثم يسير عليها في الأمصار حتَّى تصير نقضاً يلتمس من يفتيه بسنة قد عمل بها فلا يجد إلَّا من يفتيه بالظن.

قوله: «ولكن لو قلت: يذهب الفقه»:

والأثر رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه من طريق المصنف في ترجمة عبد الله بن محيريز [٣٣/ ٢٠]، ورواه من وجه آخر عن هارون بن معروف، أنا ضمرة، عن رجاء بن أبي سلمة، عن هشام بن مسلم قال: سألت ابن محيريز فأكثرت عليه فقال: ما هذا يا هشام؟ قلت: ذهب العلم. قال: إن العلم لن يذهب ما كان كتاب الله، ولكن قل ذهب الفقه، إنه لا سواء رجل سأل عن أمر حتَّى إذا عرف ما عليه فيه مما له أتاه وهو يعرفه، كرجل أتاه وهو لا يعرفه.

١٣٩ ـ قوله: «عن داود»:

هو ابن أبي هند، تقدم قريباً في حديث رقم: ١٣٣، وسليمان بن حرب في حديث رقم: ٨١، وحماد بن سلمة في حديث رقم: ٢١.

إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ آيَةُ الرِّبَا، وَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يُبَيِّنْهَا لَنَا حَتَّى مَاتَ،

قوله: «إن آخر ما نزل من القرآن آية الربا»:
هذا الحديث أورده ابن ماجه في التجارات من وجه آخر من رواية سعيد بن المسيب، في باب التغليظ في الربا وهو محله، وأورده البخاري في صحيحه من رواية ابن عباس في التفسير باب قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، وهو أيضاً بابه، ووجه تعلقه بالباب هنا مراد عمر من نهيه الناس عن كثرة السؤال، فأراد أن يبين لهم: أنا لا نعلم كل ما تسألونا عنه، فلا تكثروا علينا من المسائل فربما أدى ذلك إلى الخطأ في الاجتهاد فنحرم عليكم أشياء هي لكم حلال، أو نحلل لكم أشياء هي عليكم حرام.
قوله: «لم يبينها لنا حتَّى مات»:
اختلف العلماء في المدة التي عاشها ﷺ بعد نزول هذه الآية فقيل: مكث بعدها تسع ليال، وقيل: سبعاً، وقيل: إحدى وعشرين أخرج ذلك الحافظ الطبري في تفسيره عن جماعة من التابعين، وقوله: إن آخر ما نزل من القرآن يعارضه حديث البراء في صحيح الإمام البخاري: آخر سورة نزلت براءة، وآخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ. . .﴾ الآية، قال الحافظ في الفتح: ويجمع بينهما بأن الآيتين نزلتا جميعاً، فيصدق أن كلًّا منهما آخر بالنسبة لما عداهما، ويحتمل أن تكون الآخرية في آية النساء مقيدة بما يتعلق بالمواريث مثلاً، بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، والأول أرجح لما في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول، قال الحافظ: والمراد بالآخرية في الربا تأخر نزول الآيات المتعلقة به من سورة البقرة، وأما حكم تحريم الربا فنزوله سابق لذلك بمدة طويلة على ما يدل عليه قوله تعالى

فَدَعُوا مَا يَرِيبُكُمْ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكُمْ.

في آل عمران في أثناء قصة أحد: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَـٰفًا مُّضَـٰعَفَةً . . .﴾ الآية، اهـ.

قوله: «فدعوا ما يريبكم»:

إسناد الحديث على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع، الشعبي لم يدرك عمر رضي الله عنه.

رواه الحافظ ابن جرير الطبري في تفسيره [٣/ ١١٤] من طريق بشر بن المفضل، عن داود، به.

* خالف عاصم بن سليمان الأحول، داود بن أبي هند، فرواه عن الشعبي، عن ابن عباس، أخرجه من طريقه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾، رقم: ٤٥٤٤، ورواه أيضاً ابن جرير في تفسيره [٣/ ١١٤] ولفظ ابن جرير في رواية ابن عباس: **آخر ما أنزل على رسول الله ﷺ آية الربا**، وإنا لنأمر بالشيء لا ندري لعل به بأساً، وننهى عن الشيء لعله ليس به بأس. أخرجه البخاري إلى قوله: آية الربا.

وممن رواه عن عمر أيضاً: سعيد بن المسيب ـ وهو أيضاً لم يدرك عمر رضي الله عنه ـ أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [١/ ٣٦]: ثنا يحيى، عن ابن أبي عروبة، ثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر، فذكر نحوه، رقم: ٢٤٧، ورواه ابن ماجه في التجارات، باب التغليظ في الربا، من طريق خالد بن الحارث، ثنا سعيد بن أبي عروبة، به، رقم: ٢٢٧٦، ورواه ابن الضريس في فضائل القرآن [٧٧] أيضاً من طريق يحيى، عن ابن أبي عروبة، رقم: ٢٣، ورواه ابن جرير في تفسيره [٣/ ١١٤] من طريق ابن علية، عن سعيد به.

* * *

٤ ـــ بَابُ
مَنْ هَابَ الْفُتْيَا وَكَرِهَ التَّنَطُّعَ وَالتَّبَدُّعَ

قوله: «باب من هاب الفتيا»:

يعني لعظم شأنها وأمرها، وسوء عاقبة من نصّب نفسه وليس لها بأهل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا حَلَـٰلٌ وَهَـٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ * مَتَـٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، والآيات في هذا المعنى كثيرة، وفيه حديث أبي هريرة الآتي عند المصنف مرفوعاً: **من أفتى بفتيا من غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه.**

وروى ابن راهويه، عن ابن عيينة: أعلم الناس بالفتوى أسكتهم فيها، وأجهل الناس بالفتوى أنطقهم فيها. وروى أبو الصلت، عن شيخ له قال: والله إن كان مالك إذا سئل عن مسألة كأنه واقف بين الجنة والنار، يأتي تخريجها.

قال الخطيب في الفقيه والمتفقه: وحق للمفتي أن يكون كذلك فقد جعله السائل الحجة له عند الله، وقلده فيما قال، وصار إلى فتواه من غير مطالبة ببرهان ولا مباحثة عن دليل، بل سلم له وانقاد إليه، إنّ هذا لمقام خطر، وطريق وعر. قال: وقل من حرص على الفتوى وسابق إليها وثابر عليها إلَّا قل توفيقه، واضطرب في أمره.

قوله: «وكره التنطع»:

أصل التنطع مأخوذ من النِّطع وهو الغار الأعلى في الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً، قال في النهاية: ومنه قول عمر رضي الله عنه: لن تزالوا بخير ما عجلتم الفطر ولم تنطَّعوا تنطُّعَ أهل العراق؛

١٤٠ ـ أَخْبَرَنَا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ،

أي: تتكلفوا القول والعمل، والتنطع في الكلام: التعمق فيه، وفي حديث ابن مسعود عند مسلم: هلك المتنطعون؛ وهم المتعمقون في الكلام المغالون فيه، الذين يتكلمون بأقصى حلوقهم تكبراً.

قوله: «والتبدُّع»:

يقال: تبدَّع إذا أتى ببدعة، وبدَّعه إذا نسبه إليها، قال رؤبة:

إن كنت لله التقيَّ الأطوعا فليس وجه الحق أن تبدَّعا

تقدم تعريف البدعة والكلام عليها في أول هذا الكتاب، عند التعليق على حديث العرباض بن سارية، وقد ذم سبحانه وتعالى التعمق والغلو في كتابه العزيز فقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ...﴾ الآية، والغلو: فيه معنى التعمق، لأن معناه: المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد، يقال غلا السعر يغلو غلا إذا جاوز العادة، وقد ثبت عنه ﷺ أنه نهى عن الغلو في الدين، ففي حديث ابن عباس عند النسائي، وابن ماجه وصححه الحاكم، وابن حبان... وفيه قوله ﷺ: **وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**... الحديث، وسيأتي في الحديث الثالث عشر من هذا الباب قول ابن مسعود: إياكم والتنطع والتعمق والبدع، وعليكم بالعتيق.

وقوله أيضاً: إياكم والتبدع، وللبخاري في الصحيح مثله، وترجم له بـ: باب ما يكره من التعمق والتنازع والغلو في الدِّين والبدع.

١٤٠ ـ **قوله: «أخبرنا سلم بن جنادة»:**

ابن سلم السوائي، الإمام الحافظ الثقة: أبو السائب العامري الكوفي، أحد مشايخ المصنف الثقات، ممن يصلح للصحيح، قال البرقاني: ثقة حجة، لا يشك فيه، يصلح للصحيح. وقال أبو حاتم: شيخ صدوق. ووثقه الذهبي في الكاشف، وزاد ابن حجر: ربَّما خالف.

ثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: خَرَجْتُ مِنْ عَنْدِ إِبْرَاهِيمَ فَاسْتَقْبَلَنِي حَمَّادٌ

قوله: «ثنا ابن إدريس»:

هو الإمام الحافظ المقرئ عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي، القدوة: أبو محمد الكوفي، أحد أئمة الدين، والعلماء العالمين، تلا على نافع، وأخذ الفقه عن جماعة من أهل المدينة منهم مالك، وكانت بينهما صحبة ومحبة عظيمة بحيث أن مالكاً أخذ عنه، يقال: كل ما في الموطأ: بلغني فهو عن ابن إدريس فالله أعلم، أقدمه الرشيد بغداد ليوليه القضاء فامتنع، وقبله حفص بن غياث، فحلف ابن إدريس ألا يكلمه حتَّى يموت، قال الإمام أحمد: كان ابن إدريس نسيج وحده، وله مناقب وفضائل وأخبار ساقها الحافظ في سير أعلام النبلاء جزاه الله خيراً.

قوله: «عن عمه»:

هو داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، كنيته: أبو يزيد الكوفي، أحد الضعفاء، الذين يكتب حديثهم في الفضائل والرقاق، قال ابن عدي: داود وإن كان ليس بالقوي في الحديث فإنَّه يكتب حديثه ويقبل إذا روى عنه ثقة. وضعفه الجمهور.

قوله: «خرجت من عند إبراهيم»:

يعني النخعي، الإمام الفقيه، تقدم في حديث رقم: ٣١.

قوله: «فاستقبلني حماد»:

هو ابن أبي سليمان، الإمام فقيه العراق: أبو إسماعيل الكوفي، أصله من أصبهان، تفقه بإبراهيم النخعي وهو أنبل أصحابه وأفقههم وألزمهم له، وقد سأله عن أشياء وحفظ عنه من المسائل ما لم يحفظها غيره، حتَّى قال إبراهيم حين اختفى من الحجاج: عليكم بحماد فإنَّه قد سألني عن جميع ما سألني عنه الناس. وقال ابن عيينة: حماد أبصر بإبراهيم من الحكم.

فَحَمَّلَنِي ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ مَسَائِلَ، فَسَأَلْتُهُ فَأَجَابَنِي عَنْ أَرْبَعٍ وَتَرَكَ أَرْبَعاً.

قوله: «فحمَّلني ثمانية أبواب مسائل»:

كأنه استحيا من شيخه مما أكثر عليه من المسائل، أو عرف أن شيخه عسر في الفتوى فأراد أن يقوم بذلك غيره فسيأتي بعد هذا الأثر عن زبيد قال: ما سألت إبراهيم عن شيء إلَّا عرفت الكراهية في وجهه. وروى أبو حمزة ميمون قال: قال لي إبراهيم: يا أبا حمزة والله لقد تكلمت ولو وجدت بدًّا ما تكلمت، وإن زماناً أكون فيه فقيه أهل الكوفة زمان سوء. أخرجه المصنف في باب تغير الزمان وما يحدث فيه، ويحتمل أن يكون حماد سأله عنها من قبل فلم يجبه إبراهيم عنها فأرسلها مع داود، ومثل هذا يحصل من طلبة العلم الذين لهم اعتناء بالغ بتقييد المسائل وحفظها، وسيأتي في آخر هذا الباب عن عمرو بن ميمون، عن أبيه قال: سألت ابن عباس عن رجل أدركه رمضانان فقال: أكان أو لم يكن؟ قال: لم يكن بعد. قال: اترك بلية حتَّى تنزل، قال: فدلسنا له رجلاً فقال: قد كان. . . الأثر.

قوله: «وترك أربعاً»:

لعله تورع أن يقول فيها برأيه، ومثل هذا يحصل من العلماء والفقهاء الورعين، فروى ابن مهدي قال: كنا عند مالك فجاءه رجل فقال له: يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حمَّلني أهل بلدي مسألة أسألك عنها. قال: فسل. فسأله الرجل عن المسألة، فقال مالك: لا أحسنها. قال: فبهت الرجل، كأنه قد جاء إلى من يعلم كلَّ شيء، فقال: أي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت إليهم؟ قال: تقول لهم: قال مالك: لا أحسنها. قال ابن وهب: كنت كثيراً ما أسمع مالك بن أنس يقول: لا أدري؛ ولو كتبنا عنه لا أدري لملأنا الألواح. وسيأتي ذكر من يؤثر عنه مثل ذلك أيضاً في آخر هذا الباب إن شاء الله.

١٤١ ـ أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ، أَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبْجَرَ، عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ: مَا سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شَيْءٍ

---

١٤١ ـ قوله: «أخبرنا قبيصة»:

هو ابن عقبة بن محمد السُّوائي، الإمام الحافظ: أبو عامر الكوفي، أحد مشايخ المصنف الثقات، كان من أوعية العلم طلبه وهو صغير، وتكلموا في حديثه عن سفيان ـ يعني الثوري ـ لكونه سمع منه وهو صغير، لكن مع هذا حديثه عنه في الكتب الستة، فتبين أنّهم لم يعنوا بكلامهم أنه ضعيف فيه، قال الحافظ الذهبي مبيِّناً مرادهم: الرجل ثقة، وما هو في سفيان كابن مهدي ووكيع، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره وكان من العابدين، اهـ.

وسفيان: هو الثوري، تقدم في أول حديث في الكتاب.

قوله: «عن عبد الملك بن أبجر»:

هو عبد الملك بن سعيد بن حيان بن أبجر الكوفي، نسب لجده الأعلى، أحد الحفاظ الثقات من رجال مسلم، وكان بصيراً بالطب يعالج الناس ولا يأخذ على ذلك أجراً، وكان سفيان يجله ويثني عليه كثيراً ويقول: حدثنا من لم تر عيناك مثله، ويقول: هو من الأبرار، ممن يزدادون كل يوم خيراً؛ وكان سفيان قد أوصى أن يصلي عليه ابن أبجر.

قوله: «عن زبيد»:

هو ابن الحارث بن عبد الكريم اليامي، الحافظ الثبت: أبو عبد الرحمن الكوفي، أحد أصحاب إبراهيم النخعي، وعده الحافظ الذهبي في صغار التابعين وقال: ما علمت له شيئاً عن الصحابة وقد رآهم، قال يحيى بن سعيد، ويحيى بن معين: ثبت، ووثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

إِلَّا عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ.

قوله: «إلا عرفت الكراهية في وجهه»:

وجه المطابقة بين الحديث والترجمة، وكراهة إبراهيم لهذا مشهورة معروفة، روى ابن سعد عن وكيع، عن مالك بن مغول، عن زبيد قال: سألت إبراهيم عن مسألة فقال: ما وجدت فيما بيني وبينك أحداً تسأله غيري؟ وروى ابن سعد، عن قبيصة، عن سفيان، عن مغيرة قوله: كنا نهاب إبراهيم هيبة الأمير. وروى ابن سعد وغيره من حديث أبي عوانة، عن مغيرة قال: كان إبراهيم يكره أن يستند إلى السارية؛ يعني: لئلا يعرف مكانه ويشتهر أمره فيؤتى.

ورجال إسناد الأثر رجال الصحيح.

تابعه يعقوب بن سفيان، عن قبيصة، أخرجه في المعرفة [٢/ ٦٠٥].

وتابعه أيضاً: أبو قدامة، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢٢٠].

وتابع قبيصة، عن سفيان: ابن مهدي، أخرجه من طريقه أبو خيثمة في العلم [١٢٧] رقم: ٧٨ (إلا أنه سقط عبد الملك بين سفيان وزبيد).

وتابعه أيضاً: الحافظ عبد الرزاق، أخرج حديثه الحافظ ابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٣]، وعلي بن قادم عند الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٩٢] رقم: ٣٤٥.

وتابع زبيداً، عن إبراهيم في معناه:

١ ـ منصور بن المعتمر، أخرجه أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢٢٠] من طريق محمد بن الحسن، ثنا المفضل، عن منصور قال: ما سألت إبراهيم قط عن مسألة إلَّا رأيت الكراهية في وجهه، يقول: أرجو أن تكون وعسى.

٢ ـ أبو حصين: عثمان بن عاصم، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٦/ ٢٧٢]: أخبرنا قبيصة قال: ثنا سفيان، عن أبي حصين قال:

١٤٢ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَداً أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ: لَا عِلْمَ لِي بِهِ، مِنَ الشَّعْبِيِّ.

أتيت إبراهيم لأسأله عن مسألة فقال: ما وجدت فيما بيني وبينك أحداً تسأله غيري؟ وأخرجه أيضاً الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٢/ ٦٠٥]، ومن طريقه رواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٣] باب القول في الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها.

١٤٢ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد»:**

هو ابن أبي خلف، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، لكن من الفوائد أن الحافظ المزي لم يذكر شيخه إسحاق بن منصور في شيوخه، ولا ذكره في ترجمة إسحاق بن منصور في جملة تلاميذه الذين أخذوا عنه، وذلك لعدم وقوع روايته عنه في شيء من الكتب الستة.

قوله: «ثنا إسحاق بن منصور»:

هو السلولي مولاهم، كنيته: أبو عبد الرحمن الكوفي، أحد رجال الستة الحفاظ، يقال: فيه تشيع يسير. قال العجلي: كوفي ثقة، كان فيه تشيع، وقد كتبت عنه.

قوله: «عن عمر بن أبي زائدة»:

هو الهمداني، الوادعي مولاهم، أخو زكرياء وكان الأكبر، وكان يحفظ حديثه، ويقال كان يرى القدر، وحديثه في الصحيحين.

قوله: «لا علم لي»:

سيأتي الكلام عليه، وما روي عن العلماء والفقهاء وإكثارهم من قول: لا أعلم وأنها نصف العلم في الباب بعد الآتي إن شاء الله.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه

١٤٣ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ـ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ ـ قَالَ: كَانَ الشَّعْبِيُّ إِذَا جَاءَهُ شَيْءٌ اتَّقَى، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ يَقُولُ، وَيَقُولُ، وَيَقُولُ.

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: كَانَ الشَّعْبِيُّ فِي هَذَا أَحْسَنَ حَالاً عِنْدَ ابْنِ عَوْنٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ.

[٢٥/ ٣٦٥]، ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢] ووقع عنده: ثنا إسحاق بن منصور، ثنا عمر بن أبي زائدة بلفظ التحديث بدل العنعنة.

تابعه الصلت بن بهرام عن الشعبي، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٦/ ٢٥٠] ولفظه: ما رأيت رجلاً بلغ مبلغ الشعبي، أكثر ما يقول لا يدري منه.

وسيأتي قوله في الباب بعد الآتي: لا أدري نصف العلم.

١٤٣ ـ قوله: «أخبرنا أبو عاصم»:

هو الضحاك بن مخلد، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠٣، وابن عون، هو عبد الله بن عون: تقدمت ترجمته أيضاً في حديث رقم: ١١٩.

قوله: «عن ابن عون ـ قال»:

بيان لصيغة الأداء التي حملها أبو عاصم، عن ابن عون، فاعل قال: هو أبو عاصم، والتقدير: أخبرنا أبو عاصم قال: «سمعت ابن عون يذكر قال. . .» الحديث، فهي في الإسناد جملة اعتراضية.

قوله: «وكان إبراهيم يقول، ويقول، ويقول»:

يعني أنه كان يفتي أكثر من الشعبي وهذا رأي ابن عون، فقد تقدم عن إبراهيم أنه كان يكره الفتيا والمسائل، وقد شهد له جماعة من أهل زمانه بالورع في الفتوى منهم الأعمش، وزبيد، وميمون الأعور، ومنصور، وعثمان بن عاصم، ومغيرة، وغيرهم من تلاميذه، ولذلك

١٤٤ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ، أَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِيَاسٍ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: مَا لَكَ لَا تَقُولُ فِي الطَّلَاقِ شَيْئاً؟ قَالَ: مَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُ عَنْهُ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ أُنْ أُحِلَّ حَرَاماً أَوْ أُحَرِّمَ حَلَالاً.

اتبع المصنف رحمه الله قول ابن عون هذا في إبراهيم بقوله: كان الشعبي في هذا أحسن حالاً عند ابن عون؛ أي: أنّ هذا رأي ابن عون، كان يرى الشعبي أكثر تورعاً في الجواب من إبراهيم.

وأثر الباب أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٥/ ٣٦٦].

تابعه ابن المبارك، عن ابن عون، أخرجه الحافظ أبو زرعة الدمشقي في تاريخه [١/ ٦٦٥] رقم: ٢٠٠٤ ولفظه: كان الشعبي منبسطاً وإبراهيم منقبضاً، فإذا وقعت الفتيا انقبض الشعبي وانبسط إبراهيم.

١٤٤ ـ قوله: «أنا أحمد بن بشير»:

هو المخزومي مولاهم، الإمام المحدث: أبو بكر الكوفي، مولى عمرو بن حريث، ويقال: من موالي همدان، تكلم فيه، وضعِّف شيئاً ومحله الصدق عندهم، قال في التقريب: صدوق له أوهام.

قوله: «عن جعفر بن إياس»:

هو ابن أبي وحشية، الحافظ المتقن: أبو بشر البصري الحافظ، كان من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وثقه الجمهور وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «ما لك لا تقول في الطلاق شيئاً؟»:

كأنه رأى منه التوقف في مسائل الطلاق، وحق له ذلك، فإن الطلاق من المسائل التي يكثر الاختلاف فيها، وقد أحدث الناس فيه بعد وفاته ﷺ من البدع ما أوجب على من هو أفقه من سعيد بن جبير وأعلم التوقف فيه، كما مر عن ابن مسعود وغيره، ولما كان الأصل في الأبضاع

١٤٥ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى يَقُولُ: لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عِشْرِينَ وَمِئَةً مِنَ الأَنْصَارِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ فُتْيَا إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا.

التحريم، وجب التوقف، فلا يجوز للمفتي الاجتهاد فيما أصله التحريم بخلاف ما كان الأصل فيه للإباحة، أيضاً فإن الفروج أمر يتعلق بالأنساب فوجب الحذر من الاجتهاد في الإفتاء فيه.

وقد روي عن محمد بن سيرين أنه كان لا يفتي في الفرج بشيء فيه اختلاف، أخرجه المصنف في آخر هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

١٤٥ ـ قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:

هو الحافظ: الفضل بن دكين أحد حفاظ الإسلام، والأئمة الأعلام، وسفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أحد أركان الإسلام وجبال الحفظ، تقدما وبقية رجال الإسناد.

قوله: «إلا ود أنّ أخاه كفاه الفتيا»:

لعلمهم بعظيم خطرها وقلة سلامة من يجرؤ عليها ويتسارع إليها، وذلك مع توفر آلتها لديهم، واكتمال شروطها فيهم، وقربهم من العهد النبوي، وخلو أنفسهم من كل حظ دنيوي، فلقد اتصفوا رضوان الله عليهم بسلامة الذهن، ورصانة الفكر، وصحة التصرف، والعلم بكيفية الاستنباط، فيهم من قوة الحفظ، وعلم بالسنة ما يؤهلهم لا للفتوى فحسب بل لقيادة أمة بأسرها، ولكنهم مع ذلك تورعوا عن الفتيا خوفاً منها، وطلباً للسلامة في هذه الدنيا، كانت همتهم رحمهم الله ورضي عنهم عندما يسألهم السائل خلاص أنفسهم قبل خلاص السائل، ولقد حق لكل من نوّر الله قلبه بالإيمان، وفتح بصيرته بالعلم والقرآن أن يبكي شاكياً إلى الله من كثير من أناس هذا الزمان الذين نصّبوا أنفسهم للدعوة إلى الله، ورشحوا أنفسهم للفتيا والقضاء،

وربما تذهب لتلتمس في أحدهم شرطاً واحداً يؤهله لذلك فلا تجد، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم، نسأل الله العظيم رب العرش الكريم ألا يحوجنا إليهم، وألا يوقفنا على بابهم إنه سميع قريب، قال ابن أبي ليلى في رواية حماد: وإنهم هاهنا ـ يعني من التابعين وغيرهم ـ يتوثبون على الأمور توثُّباً. فما أدري ما يقول ابن أبي ليلى في أهل زماننا اليوم؟!

قوله: «إلَّا ودَّ أن أخاه كفاه»:

أثر الباب إسناده على شرط الصحيح إلَّا أن فيه عطاء بن السائب كان قد اختلط، لكن سماع سفيان منه كان قبل ذلك.

تابعه يعقوب بن سفيان، عن أبي نعيم، أخرجه في المعرفة [٢/ ٨١٧].

وتابعه أيضاً عنه: ابن سعد في الطبقات [٦/ ١١٠] وأبو زرعة الدمشقي في التاريخ [١/ ٦٧٠] رقم: ٢٠٣١، ومن طريق يعقوب أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٢] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها.

وتابعه عن سفيان:

١ ـ ابن المبارك، أخرجه في الزهد [١٩] برقم: ٥٨، ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠٠] باب تدافع الفتوى، وذم من سارع إليها.

٢ ـ الحميدي، أخرجه من طريقه يعقوب بن سفيان في المعرفة [٢/ ٨١٧]، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٢] باب القول في المسألة والكلام فيها قبل وقوعها، ومن طريقه أيضاً أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [٤٣٣] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها.

٣ ـ محمد بن عبد الله الأسدي، عن سفيان، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [٦/ ١١٠].

١٤٦ ـ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّفَّارُ، ثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ دَاوُدَ قَالَ: سَأَلْتُ الشَّعْبِيَّ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ إِذَا سُئِلْتُمْ؟ قَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ وَقَعْتَ، كَانَ إِذَا سُئِلَ الرَّجُلُ قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَفْتِهِمْ، فَلَا يَزَالُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الأَوَّلِ.

وتابع سفيان، عن عطاء:

١ ـ شعبة بن الحجاج، أخرجه من طريقه ابن سعد في الطبقات [٦/ ١١٠]، والآجري في أخلاق العلماء [/ ١١٧].

٢ ـ حماد بن زيد، أخرجه من طريقه يعقوب بن سفيان في المعرفة [٢/ ٨١٧ ـ ٨١٨]، وابن سعد في الطبقات [٦/ ١١٠].

٣ ـ جرير بن عبد الحميد، أخرجه من طريقه أبو خيثمة في العلم [١١٤] رقم: ٢١، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١]، وأبو نعيم في الحلية [٤/ ٣٥١] بلفظ فيه اختصار.

نعم وقد روى نحو هذا القول عن البراء بن عازب، الصحابي الجليل، فروى الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٦٥] من طريق الجراح بن الضحاك، عن أبي إسحاق، عن البراء قال: لقد رأيت ثلاثمائة من أهل بدر ما منهم من أحد إلَّا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتوى.

١٤٦ ـ **قوله: «حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار»:**

هو أحد رجال الشيخين، مولى بني هاشم، ويقال: مولى بني أمية، كنيته: أبو يعقوب، وكان من الثقات أهل الفضل، قال أبو حاتم: ثقة من أهل الخير.

قوله: «ثنا أبو بكر»:

هو ابن عياش، الإمام المقرئ الحافظ، وداود: هو ابن أبي هند، والشعبي: هو عامر بن شراحيل، تقدموا.

قوله: «حتى يرجع إلى الأول»:

بلا جواب من أحد منهم عما سأل، روى الخطيب في الفقيه والمتفقه،

١٤٧ ـ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: إِنَّ الْعَالِمَ يَدْخُلُ فِيمَا بَيْنَ اللهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ،

من حديث يحيى بن آدم قال: أنا حماد بن شعيب، عن حجاج، عن عمير بن سعيد قال: سألت علقمة عن مسألة فقال: ائت عبيدة فسله. فأتيت عبيدة فقال: ايت علقمة. فقلت: علقمة أرسلني إليك. فقال: ايت مسروقاً فسله. فأتيت مسروقاً فسألته، فقال: ائت علقمة فسله. فقلت: علقمة أرسلني إلى عبيدة، وعبيدة أرسلني إليك. قال: فائت عبد الرحمن بن أبي ليلى. فأتيت عبد الرحمن بن أبي ليلى فسألته فكرهه، ثم رجعت إلى علقمة فأخبرته قال: كان يقال: أجرأ القوم على الفتيا أدناهم علماً.

وأثر الباب أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٥/ ٣٦٥].

١٤٧ ـ **قوله: «أخبرنا أحمد بن الحجاج»:**

هو البكري، الشيباني، الحافظ الجليل: أبو العباس المروزي من أهل الخير والصلاح، أثنى عليه الإمام أحمد، وقال ابن أبي خيثمة: كان رجل صدق، وهو أحد أفراد الإمام البخاري.

قوله: «سمعت سفيان»:

هو ابن عيينة، وابن المنكدر هو محمد، تقدما.

قوله: «يدخل فيما بين الله وبين عباده»:

يعني بفتواه، فهو في موضع المبلغ عن الله، فإن كانت فتواه مطابقة لما جاء به الكتاب والسنة فقد طلب لنفسه المخرج، وإن أحاله على من يرى أنه أعلم منه وأوثق فقد طلب لنفسه النجاة، وإن تجرأ وأفتاه بالرأي والظن فقد تجرأ على النار، فسيأتي عند المصنف من حديث عبيد الله بن أبي جعفر مرسلاً: **أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار.**

وروى الحافظ أبو زرعة الدمشقي في تاريخه، من حديث مالك قال:

فَلْيَطْلُبْ لِنَفْسِهِ الْمَخْرَجَ.

١٤٨ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ:

حدثني ربيعة قال: قال لي ابن خلدة ـ وكان نعم القاضي ـ: يا ربيعة إن الناس قد أطافوا بك فليكن همك أن تتخلص منهم قبل أن تخلص بينهم. وفي رواية: إياك أن تفتي الناس، فإذا جاءك الرجل يسألك، فلا تكن همتك أن تخرجه مما وقع فيه، ولتكن همتك أن تتخلص مما سألك عنه. وروى الخطيب من حديث ابن المبارك قال: قال مالك بن دينار لقتادة: أتدري في أي علم وقعت؟ قمت بين الله وبين عباده، فقلت: هذا يصلح، وهذا لا يصلح.

قوله: «فليطلب لنفسه المَخرج»:

إسناد أثر الباب على شرط البخاري، أخرجه ابن الجعد في مسنده [٢/ ٧١٦] من طريق أبي مسلم، عن سفيان، به، رقم: ١٧٦٧ والحافظ البيهقي في المدخل [٤٣٩] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، من طريق إسماعيل بن عبد الله، ثنا ابن عيينة، به رقم: ٨٢١، والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٦٨] باب الزجر عن التسرع في الفتوى مخافة الزلل، من طريق إسماعيل بن عبد الله، وإبراهيم بن بشار الرمادي، عن ابن عيينة به، ورواه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٣/ ١٥٣] من طريق عبد الجبار بن العلاء، عن ابن عيينة به.

١٤٨ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن قدامة»:

هكذا ذكره هنا وفي باب مذاكرة العلم ولم ينسبه، وفي الرواة اثنان: محمد بن قدامة الجوهري، ومحمد بن قدامة المصيصي وكلاهما يروى عن أبي أسامة، وابن عيينة، والراجح عندي أنه محمد بن قدامة الجوهري لأنه أقدم من المصيصي، وقد ذكر الحافظ المزي الجوهري دون المصيصي فيمن أخذ عن أبي أسامة، والجوهري تكلم فيه

أَخْرَجَ إِلَيَّ مَعْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كِتَاباً فَحَلَفَ لِي بِاللهِ أَنَّهُ خَطُّ أَبِيهِ فَإِذَا فِيهِ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا رَأَيْتُ أَحَداً كَانَ أَشَدَّ عَلَى الْمُتَنَطِّعِينَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً كَانَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنِّي لأَرَى عُمَرَ كَانَ أَشَدَّ خَوْفاً عَلَيْهِمْ أَوْ لَهُمْ.

غير واحد، قال ابن معين: ليس بشيء. وضعفه أبو داود، وهو من شيوخ البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، والله أعلم.

وتقدمت ترجمة أبي أسامة: حماد بن أسامة في حديث رقم: ١٤

ومسعر: هو ابن كدام في حديث رقم: ٦٤.

قوله: «أخرج إليّ معن بن عبد الرحمن»:

هو معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي، الإمام الفقيه القاضي: أبو القاسم الكوفي، كان على قضاء الكوفة، وثقه ابن معين وغيره، وقال العجلي: كان صارماً عفيفاً مسلماً جامعاً للعلم، وقال الإمام أحمد: كان من خيار المسلمين.

قوله: «من رسول الله ﷺ»:

وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود مرفوعاً: **هلك المتنطعون ثلاثاً**.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح غير محمد بن قدامة، وقد توبع.

تابعه أبو بكر ابن أبي شيبة، عن حماد، أخرجه في المصنف [٩/ ٥٠] كتاب الأدب، باب من رخص في كتابة العلم، رقم: ٦٤٨٠ بلفظ مختصر، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده [٨/ ٤٣٧].

وتابعه أيضاً: عثمان بن أبي شيبة، أخرجه من طريقه الحافظ الطبراني في المعجم الكبير [١٠/ ٢١٦]: ثنا الحسين بن إسحاق التستري، عنه به، رقم: ١٠٣٦٧، والهروي في ذم الكلام، باب كراهية التنطع في الدين [٣/ ١٨٢] رقم: ٥٢٢.

١٤٩ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْم، ثَنَا زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَاضِرٍ الأَزْدِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَوْصِنِي، فَقَالَ: نَعَمْ، عَلَيْكَ بِتَقْوَى الله، وَالاسْتِقَامَةِ،

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [١٠/ ٢٥١]: رجالهما ثقات.
وتابعه أيضاً: ابن راهويه، عن أبي أسامة كما في المطالب العالية [٣/ ٢٠٠] رقم: ٣٢٥٢، قال الحافظ البوصيري فيما ذكر شيخنا حبيب الرحمن الأعظمي: رواته ثقات.

١٤٩ ـ قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:
هو الحافظ الفضل بن دكين، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٦٩ وترجمة زمعة بن صالح في حديث رقم: ٥١.

قوله: «عن عثمان بن حاضر الأزدي»:
كنيته: أبو حاضر، من أهل اليمن، وكان قاصًّا، قال أبو زرعة: يماني حميري ثقة.

قوله: «عليك بتقوى الله، والاستقامة»:
شاهده من المرفوع قوله ﷺ لسفيان بن عبد الله الثقفي: **قل آمنت بالله ثم استقم**. وذلك حين قال له سفيان: قل لي قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك. أو قال: بعدك. أخرجه مسلم وغيره، وهاتان الجملتان منتزعتان من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾.
فالاستقامة لا تتأتى إلّا بالإتيان بالطاعات والانتهاء عن المخالفات، ولا تكمل إلّا بالاتباع الكامل له ﷺ في جميع الأقوال والأفعال، وذلك دليل المحبة، والرضا بما جاء به عن الله سبحانه وتعالى قال تعالى: ﴿وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ...﴾ الآية، فوصية ابن عباس

اتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ.

١٥٠ ـ أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ مَالِكٍ،

رضي الله عنه هنا منتزعة تماماً من الكتاب والسنة.

قوله: «اتبع ولا تبتدع»:

وإسناد الأثر ضعيف بسبب زمعة بن صالح، وهو مقبول في الفضائل والرقائق وقد روي من غير هذا الوجه عن ابن عباس بإسناد صحيح يأتي بيانه.

رواه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [٢٥] فصل: الصحابة ينهون عن البدع، ورواه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣١٨ ـ ٣١٩] من طريق عيسى بن يونس، وأبي عامر العقدي كلاهما عن زمعه به، باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة، والأخذ بها وفضل من لزمها رقم: ١٥٧، ١٥٨، ورواه أيضاً من طريق سفيان، عن زمعة به، رقم: ٢٠٠، ورواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، من طريق سفيان، عن زمعة، به، ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٧٣] باب القول في أنه يجب اتباع ما سَنَّهُ السلف، من طريق عيسى بن يونس والعقدي كلاهما عن زمعة، به، والهروي في ذم الكلام [٢/ ١٨٥] برقم: ٣٣٤، من طريق أبي عامر العقدي، عن زمعة، به.

تابعه طاوس، عن ابن عباس، قال الحافظ محمد بن نصر المروزي في السنة [/ ٢٩]: حدثنا محمد بن يحيى، أنا أبو حذيفة، ثنا سفيان، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: قال ابن عباس: عليكم بالاستقامة واتباع الأمر والأثر، وإياكم والتبدع، إسناده على شرط الصحيح.

١٥٠ ـ **قوله: «أخبرنا مخلد بن مالك»:**

هو الجمال، الحافظ أبو جعفر الرازي، أحد مشايخ البخاري في الصحيح، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١١٦، لكن وقع اسمه في النسخ المطبوعة: مخلد بن خالد بن مالك، وذلك من زيادات النساخ وتصحيفاتهم، وزعم بعضهم في طبعته أنه ابن مالك بن جابر!!

أَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ

قوله: «أنا النضر بن شميل»:

البصري، الإمام القدوة الحافظ: أبو الحسن المازني، النحوي إمام العربية والحديث في مرو، كان أول من أظهر السنة في خراسان، ولي قضاء مرو، وأظهر بها كتباً كثيرة لم يسبقه إليها أحد، وهو من أروى الناس عن شعبة، أثنى عليه ابن المبارك والناس، واتفقوا على الاحتجاج به.

وابن عون: هو عبد الله، وابن سيرين: هو محمد، تقدما.

قوله: «كانوا يرون أنه على الطريق»:

يعني: الطريق الذي مشى عليه السلف من الصحابة والتابعين، فلا يكون المسلم متبعاً حقًّا إلَّا إذا مشى على طريقهم واتبع طريقتهم، ولا يكون على طريقهم ولا على طريقتهم إلَّا باتباع آثارهم، والأخذ بأحاديثهم التي تلقوها عن النبي ﷺ، روى ابن المبارك، عن سفيان قوله: إنما الدِّين بالآثار. وقال عبدان: سمعت ابن المبارك يقول: ليكن الذي تعتمد عليه الأثر. وعن شريح قال: إنكم لن تضلوا ما أخذتم بالأثر. وقال أبو حمزة: أتدرون ما الأثر؟ الأثر أفتي بالشيء فيقال لي يوم القيامة: بم أفتيت كذا وكذا؟ فأقول: أخبرني الأعمش، فيؤتى بالأعمش فيقال له: حدثته بهذا؟ فيحيل على إبراهيم، ويحيل إبراهيم على علقمة حتَّى ينتهي إلى منتهاه. وقال مالك بن أنس: ما قلّت الآثار في قوم إلَّا كثرت فيهم الأهواء. وقال شاذ بن يحيى: ليس طريق أقصر إلى الجنة من طريق من سلك الآثار. وفي هذا المعنى يقول الجنيد إمام العارفين، وقدوة الصالحين: الطرق كلها مسدودة على الخلق إلَّا على من اقتفى أثر رسول الله ﷺ واتبع سنته، ولزم طريقته، فإن طرق الخير كلها مفتوحة عليه.

مَا كَانَ عَلَى الأَثَرِ.

١٥١ ـ أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا أَزْهَرُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَا دَامَ عَلَى الأَثَرِ ....

قوله: «ما كان على الأثر»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٨٢] رقم: ٣٣١.

تابعه محمد بن عبد العزيز، عن النضر بن شميل، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٧] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

وسيأتي بقية الكلام على تخريجه في الحديث الآتي.

١٥١ ـ **قوله: «أخبرنا يوسف بن موسى»:**

هو التستري، الإمام الحافظ: أبو غسان اليشكري نزيل الري، وأحد أفراد المصنف الثقات، ليس له في الستة شيء، روى عنه أبو حاتم وقال: صدوق. وكذلك قال الذهبي، وابن حجر.

قوله: «ثنا أزهر»:

هو ابن سعد السمان، الحافظ الحجة: أبو بكر الباهلي مولاهم البصري، أحد أوعية العلم، ومن أعلم الناس وأثبتهم في ابن عون وأرواهم عنه، احتج به الشيخان، ووثقه غير واحد.

قوله: «ما دام على الأثر»:

يعني: أثر النبي ﷺ وأصحابه، وفي هذا يقول حجة الإسلام وقدوة الأنام أحمد بن حنبل:

دين النبي محمد أخبار ... نعم المطية للفتى آثار
لا ترغبن عن الحديث وآله ... فالرأي ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى أثر الهدى ... والشمس بازغة لها أنوار

فَهُوَ عَلَى الطَّرِيقِ.

قوله: «فهو على الطريق»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح غير شيخ المصنف، وهو ثقة كما تقدم.

أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٨٢] رقم: ٣٣١.

تابعه عن أزهر:

١ ـ محمد بن أبي عدي، أخرج حديثه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٥٦] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، من طريق إسحاق بن عيسى، عنه به، رقم: ٢٤١.

٢ ـ عبيد الله بن عمر، أخرج حديثه الحافظ ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٤٣] باب معرفة أصول العلم وحقيقته من طريق أحمد بن زهير، عنه، وكذلك أخرجه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٢/ ٨٧] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١١٠.

٣ ـ عبد الله بن عمر، أخرج حديثه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٢/ ٨٧] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، من طريق أحمد بن زهير، عنه به، رقم: ١١١.

٤ ـ حماد بن الحسين، أخرج حديثه الحافظ اللالكائي أيضاً في شرح أصول الاعتقاد [٢/ ٨٧] من طريق أحمد بن عبد الله الوكيل، عنه به، رقم: ١٠٩.

* وخالفهم عن أزهر: محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي ـ وهو ثقة ـ فرواه عن أزهر، عن ابن عون، عن ابن سيرين قال: سمعت ابن عمر يقول: لا يزال الناس على الطريق ما اتبعوا الأثر.

رواه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٩٤] باب ما يذكر من ذم الرأي، وتكلف القياس في موضع النص، من طريق علي بن سعيد العسكري، عنه، به، رقم: ٢٢٠.

١٥٢ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الـمُغِيرَةِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ: تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ،

وتابع أزهر بن سعد، عن ابن عون:

١ ـ معاذ بن معاذ، أخرج حديثه الحافظ الأجري في الشريعة [١٨/] باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، من طريق ابن بشار، عنه، به، ومن طريق الآجري، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ٢٤٢، ورواه الحافظ البيهقي في المدخل [١٩٨/] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، من طريق ابن المثنى، عنه به، رقم: ٢٣٠.

١٥٢ ـ قوله: «أخبرنا أبو المغيرة»:

هو الحافظ عبد القدوس بن الحجاج الخولاني مسند حمص، والأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو الفقيه، تقدما.

قوله: «عن يحيى بن أبي كثير»:

هو اليمامي، الإمام الحافظ: أبو نصر الطائي مولاهم، الحجة العابد، ممن امتحن في سبيل الله، وعذب وضرب في الحق لكلامه في ولاة الجور، قال ابن حبان: كان من العباد، إذا حضر جنازة لم يتعش تلك الليلة ولا يكلمه أحد. وقال أبو حاتم: هو إمام لا يروي إلَّا عن ثقة، وأثنى عليه الإمام أحمد وقدمه على الزهري إذا ما خولف، وكان يحيى ربَّما دلّس في حديثه، وربما أرسل، فأخذ عليه ذلك، وذكروه في المدلسين، وحديثه في الكتب الستة.

وأبو قلابة: هو عبد الله بن زيد الجرمي، تقدم وحديثه عن ابن مسعود من قبيل المرسل فإنَّه لم يدركه.

وَقَبْضُهُ أَنْ يَذْهَبَ أَهْلُهُ، أَلَا وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ وَالتَّعَمُّقَ وَالتَّبَدُّعَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ.

قوله: «وقبضه أن يذهب أهله»:

كما أخبر بذلك سيد الأمة ﷺ، ففي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، فإذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا بغير علم فضلُّوا وأضلُّوا.**

قوله: «وإياكم والتنطع والتعمق»:

وجه مطابقة الأثر للترجمة، وقد تقدم معنى التنطع في أول هذا الباب، والتعمق مثله، ويقال أيضاً: هو الغلو والمبالغة في تكلف ما لم يكلف به، وكما نهى النبي ﷺ عن التنطع وأخبر عن هلاك أصحابه بقوله في حديث ابن مسعود عند مسلم: **هلك المتنطعون ثلاثاً**. كذلك نهى عن التعمق، فأخرج البخاري في صحيحه من حديث أنس رضي الله عنه في قصة الوصال في الصوم: **لو مد بي الشهر لواصلت وصالاً يدع المتعمقون تعمقهم.**

قوله: «والتبدع»:

وقع في جميع الأصول في هذا الموضع: والبدع؛ لكن كتب ناسخ «ل» في الهامش: والتبدع؛ ولم تختلف على كونها في الرواية التالية: والتبدع.

قوله: «وعليكم بالعتيق»:

المراد: الأمر الأول الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من بعده جاء ذلك صريحاً في رواية أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة ـ وهي عند المصنف أيضاً في الباب الآتي ـ: إنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالأمر الأول.

وفي رواية أخرى تأتي في باب كراهية أخذ الرأي: فالسمت الأول،

١٥٣ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو النُّعْمَانِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: عَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ أَنْ يُذْهَبَ بِأَصْحَابِهِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَتَى يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ ـ أَوْ يُفْتَقَرُ إِلَى مَا عِنْدَهُ ـ

السمت الأول. وفسره ابن أبي شيبة شيخ المصنف فيه بالطريق، وقد رواه المصنف عقب هذا من حديث أيوب، عن أبي قلابة، أطول منه.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، إلَّا أنه منقطع، أبو قلابة لم يسمع من ابن مسعود.

أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٤] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

وأخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٢٤] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والأخذ بها وفضل من لزمها، من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الأوزاعي، به، رقم: ١٦٨، والهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٣]، رقم: ٧٣٧.

تابع يحيى، عن أبي قلابة جماعة، يأتي بيان ذلك وتفصيله في الحديث الآتي.

١٥٣ ـ قوله: «حدثنا سليمان بن حرب»:

هو الأزدي الحافظ المشهور، قاضي مكة، وأبو النعمان: هو محمد بن الفضل السدوسي أحد الأئمة الأثبات، وأيوب: هو ابن أبي تميمة السختياني، الفقيه العابد، وأبو قلابة: هو عبد الله بن زيد الجرمي الإمام التابعي، تقدموا جميعاً، والإسناد على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع.

إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَقْوَاماً يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَكُمْ إِلَى كِتَابِ الله وَقَدْ نَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالْعِلْمِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّقَ، وَعَلَيْكُمْ بِالْعَتِيقِ.

قوله: «إنكم ستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله...»:
كأنه يشير إلى قوله ﷺ في حديث المقدام بن معدي كرب: **ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعاناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه...** الحديث، رواه الإمام أحمد وغيره، وإنما قال: وقد نبذوه وراء ظهورهم يعني بجهلهم وبدعتهم لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟...﴾ الآية، فما حرمه رسول الله مثل ما حرمه الله، وما أحله رسول الله مثل ما أحله الله.

قوله: «وعليكم بالعتيق»:
إسناده على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع كالمتقدم، وقد روي موصولاً كما سأبينه عقب التخريج، وهو من قول ابن مسعود موقوفاً عليه.
أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٤/ ٢٣] رقم: ٧٣٧.
وأخرجه من طريق حماد بن زيد الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٢٤] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ١٦٩، وابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب كل محدثة بدعة [/ ٢٥].
وتابعه عن أيوب:
١ ـ معمر بن راشد، أخرجه من طريقه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٢٥٢] باب العلم، رقم: ٢٠٤٦٥، ومن طريق عبد الرزاق

أخرجه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١٨٩] رقم: ٨٨٤٥، والحافظ البيهقي في المدخل [/ ٢٧١] باب فضل العلم، رقم: ٣٨٧، وابن عبد البر في الجامع [١/ ١٨٤] باب ما روي في قبض العلم وذهاب العلماء.

٢ ـ حماد بن سلمة، أخرج حديثه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٢٥] باب كل محدثة بدعة مقروناً بابن زيد، وابن بطة في الإبانة، باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ١٨٩، ١٩٢.

٣ ـ ابن علية، أخرج حديثه الحافظ محمد بن نصر المروزي في السنة [/ ٢٩] رقم: ٨٥، والحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٢/ ٨٧] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٠٨.

٤ ـ عبد الوهاب الثقفي، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٤٣] باب ذكر ما روي أن من إدبار الدِّين ذهاب الفقهاء.

وقد تابع أيوب، عن أبي قلابة:

١ ـ يحيى بن أبي كثير، تقدم حديثه والكلام عليه قبل هذا.

٢ ـ عباد بن كثير، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٣٧] باب فيمن تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة.

نعم، وقد روي موصولاً من وجه آخر، أخرجه المصنف من حديث الأعمش، عن أبي وائل نحوه، يأتي برقم: ١٦٧.

وقال الحافظ البيهقي عقب روايته لحديث أيوب، عن أبي قلابة، هذا مرسل، وروي موصولاً من حديث الشاميين، ثم ساق بإسناده إلى يعقوب بن سفيان قال: ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا محمد بن مهاجر، ثنا العباس بن سالم اللخمي، عن ربيعة بن يزيد، عن عائذ الله

١٥٤ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلاً يُقَالُ لَهُ: صَبِيغٌ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ

أبي إدريس الخولاني قال: قام فينا عبد الله بن مسعود على درج هذه الكنيسة، فما آنس أنه يوم الخميس فقال، فذكره، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، والحمد لله.

وقد رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣٣/ ٥٢].

وفي الباب عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب كل محدثة بدعة: أنا أسد، أنا زيد، عن جعفر بن برقان، عن يحيى بن أبي هاشم، ثنا رجل أن معاذاً قام بالشام فقال: أيها الناس عليكم بالعلم قبل أن يرفع؛ وذكر نحوه.

١٥٤ ـ **قوله: «ثنا يزيد بن حازم»:**

هو الأزدي الجهضمي، الإمام الحافظ: أبو بكر البصري، أخو جرير، وكان الأكبر، وهو أحد أفراد المصنف الثقات، لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة، لكن روى له أبو داود في كتاب القدر، وهو عند الجمهور ثقة.

قوله: «عن سليمان بن يسار»:

الهلالي، الإمام عالم المدينة ومفتيها، وأحد الفقهاء السبعة، وكان من أهل الفضل والتقى والصلاح، قال مالك: كان سليمان من علماء الناس بعد ابن المسيب. وقال العجلي: مدني تابعي ثقة مأمون فاضل عابد.

قوله: «يقال له: صبيغ»:

بينته رواية أحمد بن المقدام أبي الأشعث، عن حماد أنه من بني تميم، واسمه صَبيغ ـ بفتح أوله، وكسر الباء الموحدة، ويقال: بضم أوله، مصغراً ـ ابن عِسْل ـ بكسر العين المهملة، وبعدها سين مهملة أيضاً ساكنة ـ اليربوعي، اختلف في سبب قدومه المدينة، فروى الليث،

فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الله صَبِيغٌ، فَأَخَذَ عُمَرُ عُرْجُوناً مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينِ فَضَرَبَهُ، وَقَالَ: أَنَا عَبْدُ الله عُمَرُ، فَجَعَلَ لَهُ ضَرْباً حَتَّى دَمِيَ رَأْسُهُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ حَسْبُكَ،

عن ابن عجلان ـ كما سيأتي عند المصنف بعد ثلاثة أحاديث ـ أن عمرو بن العاص ـ وكان والياً على مصر زمن عمر بن الخطاب ـ أرسله إلى أمير المؤمنين عمر يشكو أمره، وروى يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد قال: أتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن. فقال: اللهم أمكنني منه. . . الحديث، والجمع بين هذه الأحاديث يسير، فيقال إن الذي أرسله من مصر هو عمرو بن العاص كما جاء في حديث ابن عجلان، عن نافع، وأن الذين أخبروا أمير المؤمنين عنه كانوا قد قدموا من مصر مع الأجناد الذين أرسلوا في الفتوح، والفاء التي في قوله: قدم المدينة فجعل يسأل؛ ليست للترتيب، بل هي سببية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ. . .﴾ الآية، والله أعلم.

قوله: «فجعل يسأل عن متشابه القرآن»:

اختلف أهل العلم بالتأويل والتفسير في المتشابه من القرآن فذكروا أقوالاً كثيرة في ذلك، قد جمع خلاصة أقوالهم الراغب الأصفهاني في المفردات له، وأنا أنقل ما ذكره في كتابه لغزارة فوائده، قال الراغب: المتشابه من القرآن ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى.

قال الفقهاء: المتشابه ما لا ينبئ ظاهره عن مراده، وحقيقة ذلك أن الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومحكم من

وجه، متشابه من وجه، ومتشابه على الإطلاق، فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب، متشابه من جهة اللفظ فقط، ومتشابه من جهة المعنى فقط، ومتشابه من جهتهما، والمتشابه من جهة اللفظ ضربان:

أحدهما: يرجع إلى الألفاظ المفردة، وذلك إما من جهة غرابته نحو «الأبِّ» في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، و«يزفُّون» في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾، وإما من جهة مشاركة في اللفظ كاليد والعين.

والثاني: يرجع إلى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب، ضرب لاختصار الكلام نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ. . .﴾ الآية، وضرب لبسط الكلام نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ. . .﴾ الآية؛ لأنه لو قيل: ليس مثله شيء؛ كان أظهر للسامع، وضرب لنظم الكلام نحو: ﴿أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا. . .﴾ الآية، تقديره: الكتاب قيِّماً، والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا إذْ كان لا يحصل في نفوسنا صورةُ ما لم نحسه أو لم يكن من جنس ما نحسه.

والمتشابه من جهة المعنى واللفظ جميعاً **خمسة أضرب**: **الأول**: من جهة الكمية كالعموم والخصوص، نحو: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ. . .﴾ الآية. **والثاني**: من جهة الكيفية كالوجوب والندب، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم. . .﴾ الآية. **والثالث**: من جهة الزمان كالناسخ والمنسوخ نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ. . .﴾ الآية. **والرابع**: من جهة المكان والأمور التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا. . .﴾ الآية، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ. . .﴾ الآية، فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية. **والخامس**: من جهة الشروط التي يصح بها الفعل أو يفسد، كشروط الصلاة والنكاح،

قَدْ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي.

وهذه الجملة إذا تصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم، نحو قول من قال: المتشابه «الٓم» وقول قتادة: المحكم الناسخ، والمتشابه المنسوخ. وقول الأصم: المحكم ما أجمع على تأويله، والمتشابه ما اختلف فيه. ثم جميع المتشابه على ثلاثة أضرب: ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة، وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام الغَلِقَة، وضرب متردد بين الأمرين، يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو الضرب المشار إليه بقوله عليه السلام في علي رضي الله عنه: **اللهم فقهه في الدِّين وعلمه التأويل**؛ وقوله لابن عباس مثل ذلك، وإذا عرفت هذه الجملة علم أن الوقف على قوله: وما يعلم تأويله إلَّا الله، ووصله بقوله: والراسخون في العلم جائز، وأن لكل واحد منهما وجهاً حسبما دل عليه التفصيل المتقدم، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا...﴾ الآية، فإنَّه يعني ما يشبه بعضه بعضاً في الأحكام والحكمة واستقامة النظم، اهـ.

يقول الفقير خادمه: وقع في حديث يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد أن صبيغ بن عسل كان يسأل عن ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا * فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾ ونحوهما، فهذا من المتشابه من جهة اللفظ والمعنى جميعاً نسأل الله السلامة والعافية، وستأتي قصته بعد ثلاثة أحاديث أطول من هذه.

قوله: «قد ذهب الذي كنت أجد»:

رجال إسناد الأثر رجال الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٤/٦] رقم: ٧١٨.

تابع أبا النعمان، عن حماد: أحمد بن المقدام: أبو الأشعث، أخرج

١٥٥ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَيَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ

حديثه الحافظ الآجري في الشريعة [٧٣] باب تحذير النبي ﷺ أمته الذين يجادلون بمتشابه القرآن، أخبرنا أبو عبيد: علي بن الحسين، عنه به.

وتابعه أيضاً: سليمان بن حرب، أخرج حديثه الحافظ ابن بطة في الإبانة [٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠] باب تحذير النبي ﷺ لأمته من قوم يتجادلون بمتشابه القرآن: ثنا أبو صالح، ثنا أبو الأحوص، عنه به، رقم: ٧٨٩، (إلا أنه سقط يزيد بن حازم بين حماد وسليمان، فلا أدري سقط سهواً أو هكذا أسنده سليمان بن حرب).

ورواه الحافظ أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ١٩٣] معلقاً، فقال: «وروى حماد بن زيد، عن يزيد بن أبي حازم، عن سليمان بن يسار. . .» فذكره.

١٥٥ ـ **قوله: «أخبرنا أبو الوليد الطيالسي»:**

هو هشام بن عبد الملك البصري الحافظ، أحد الأعلام، تقدم.

قوله: «ويزيد بن إبراهيم»:

هو التستري، كنيته: أبو سعيد البصري أحد الأئمة الأثبات، حديثه في الكتب الستة.

قوله: «عبد الله بن أبي مليكة»:

بالتصغير، التيمي، المدني، أحد فقهاء التابعين، يقال: أدرك ثلاثين من الصحابة ويقال: ثمانين، عداده في طبقة عطاء وأصحابه، وقد ولي القضاء والأذان لابن الزبير، وكان فقيهاً عالماً مفتياً صاحب حديث.

قوله: «عن القاسم»:

هو ابن محمد، تقدم.

تنبيه: قال الترمذي في جامعه حين أخرج هذا الحديث من طريق يزيد بن

عَنْهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ الآية، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَاحْذَرُوهُمْ.

إبراهيم، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة قال: روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، وهكذا روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة، عن عائشة، ولم يذكروا فيه: عن القاسم بن محمد، وإنما ذكره يزيد بن إبراهيم التستري في هذا الحديث، اهـ.

يقول الفقير خادمه: قد ثبت سماع ابن أبي مليكة من عائشة رضي الله عنها، وثبت سماعه أيضاً من القاسم وأنه يروي عنهما جميعاً، فلا مانع أن يكون سمعه مرة من عائشة ومرة من القاسم فيكون له في هذا الحديث شيخان، ثم إن يزيد بن إبراهيم لم ينفرد بذكر القاسم بن محمد في هذا الحديث، بل تابعه حماد بن سلمة بذكر القاسم كما في رواية المصنف، وقد تابع المصنف بذكرهما جميعاً في إسناد هذا الحديث أبو حاتم الرازي كما في التفسير لابنه [٢/ ٥٩٥] رقم: ٣١٨٤، ومن الدليل على أن الحديث عندهما أن حماد بن سلمة روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن القاسم أيضاً، عن أبيه، عن عائشة، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة وغيره، فتبين بهذا أن له في هذا الحديث شيخين وأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

قوله: «﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾»:

تقدم الكلام على معنى المتشابه في القرآن.

والحديث أخرجه الشيخان من حديث القعنبي، عن يزيد، به، فأخرجه البخاري في التفسير، باب منه ﴿ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ...﴾ الآية، رقم: ٤٥٤٧، وأخرجه مسلم في العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، رقم: ٢٦٦٥.

وفي وجوده في الصحيحين غنى عن الإطالة في تخريجه، وبالله التوفيق.

١٥٦ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا حَفْصٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللهِ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: إِنِّي لأَكْرَهُ أَنْ أُحِلَّ لَكَ شَيْئاً حَرَّمَهُ اللهُ عَلَيْكَ، أَوْ أُحَرِّمَ مَا أَحَلَّهُ اللهُ لَكَ.

١٥٧ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: لأَنْ أَرُدَّهُ بِعِيِّهِ،

---

١٥٦ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن محمد»:

هو ابن أبي شيبة الحافظ المتقن، وحفص: هو ابن غياث، والأعمش: هو سليمان بن مهران، وشقيق: هو ابن سلمة، كنيته: أبو وائل، تقدموا جميعاً.

١٥٧ ـ قوله: «عن أبي إسحاق الفزاري»:

اسمه: إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري، الإمام العلم الحافظ المتقن صاحب التصانيف: أبو إسحاق الكوفي، نزل الشام، وسكن المصيصة، وهو ابن عم مروان بن معاوية، وكان صاحب سنة، شديداً على أهل البدع، لا يخاف في الحق سلطاناً ولا غيره بحيث أنه أمر مرة سلطاناً ونهاه فضربه مئتي سوط فغضب له الأوزاعي.

قوله: «عن حميد بن عبد الرحمن»:

الحميري، البصري، أحد فقهاء البصرة وعلمائها ومفتيها، كان ابن سيرين يقول: حميد أفقه أهل المصرين يعني البصرة والكوفة، وقال العجلي: بصري تابعي ثقة.

قوله: «بعيِّه»:

أي بجهله، ومنه حديث جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجرٌ فشجه في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء؛ فاغتسل

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّفَ لَهُ مَا لَا أَعْلَمُ.

١٥٨ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ صَالِحٍ قالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ الله: أَنَّ صَبِيغاً الْعِرَاقِيَّ جَعَلَ

فمات، فلما قدمنا على النبي ﷺ أخبر بذلك فقال: **قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال**... الحديث، وفي هذا يقول بعضهم:

ومهمة أعيا القضاة عياؤها   تذر الفقيه يشك شك الجاهل
عجلت قبل حنيذها بشوائها   وقطعت محردها بحكم فاصل

أراد أنه عجل الفتوى فيها ولم يستأن في الجواب، فشبهه برجل نزل به ضيف فعجل قراه بما قطع له من كبد الذبيحة ولحمها ولم يحبسه على الحنيذ والشواء.

قوله: «أحب إليَّ من أن أتكلف»:

الأثر أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان في المعرفة [٢/ ٦٨] من طريق أزهر، عن ابن عون، به.

١٥٨ ـ **قوله: «أخبرني ابن عجلان»:**

هو محمد بن عجلان القرشي الإمام الفقيه الصدوق: أبو عبد الله المدني، كان مفتياً معلماً له حلقة كبيرة في مسجد رسول الله ﷺ، قال ابن المبارك: لم يكن بالمدينة أحد أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء. وقد لينوه شيئاً في الحديث سيما في المقبري ونافع، وزعموا أنه يخلط، وقد وثقه الجمهور، وهذا أبو حاتم مع تعنته في الرجال يوثقه، وحدث عنه مالك وشعبة وناهيك بهما، قال الذهبي متعقباً من ضعَّفه: حديث ابن عجلان إن لم يبلغ رتبه الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن.

يَسْأَلُ عَنْ أَشْيَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى قَدِمَ مِصْرَ، فَبَعَثَ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا أَتَاهُ الرَّسُولُ بِالْكِتَابِ فَقَرَأَهُ فَقَالَ: أَيْنَ الرَّجُلُ؟ قَالَ فِي الرَّحْلِ، قَالَ عُمَرُ: أَبْصِرْ أَيَكُونُ ذَهَبَ فَتُصِيبَكَ مِنِّي بِهِ الْعُقُوبَةُ الْمُوجِعَةُ، فَأَتَاهُ بِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: تَسْأَلُ مُحْدَثَةً؟ فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى رَطَائِبَ مِنْ جَرِيدٍ فَضَرَبَهُ بِهَا حَتَّى تَرَكَ ظَهْرَهُ دَبِرَةً ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى بَرَأَ، ثُمَّ عَادَ لَهُ، ثُمَّ تَرَكَهُ حَتَّى بَرَأَ، فَدَعَا بِهِ لِيَعُودَ

قوله: «يسأل عن أشياء من القرآن»:

مما تشابه لفظه ومعناه، وقد تقدم بيان ذلك، روى المعتمر، عن أبيه، عن أبي عثمان ـ يقال: ليس بالنهدي ـ أنّ صبيغاً كان يسأل عن و﴿ٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾، و﴿ٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾، و﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا﴾ وما شابهها من الآيات المتشابهة لفظاً ومعنى.

قوله: «فبعث به عمرو بن العاص»:

الصحابي الجليل: أبو عبد الله السهمي، داهية قريش، ومن يضرب به المثل في الفطنة والدهاء والحزم، هاجر إلى رسول الله ﷺ مرافقاً لخالد بن الوليد، وحاجب الكعبة عثمان بن طلحة، ففرح النبي ﷺ بقدومهم وإسلامهم، وأَمَّرَ عمراً على بعض الجيش، وربما جهزه للغزو، وكان من رجال قريش، وأشراف ملوك العرب رأياً، وكفاءة، وحزماً ودهاءً وبصراً بالحروب، له مناقب مذكورة في المطولات منها قوله ﷺ: **أسلم الناس، وآمن عمرو بن العاص**. رواه الإمام أحمد في المسند، والترمذي وغيرهما من حديث عقبة بن عامر.

قوله: «حتى ترك ظهره دَبِرة»:

الدَّبَرَة بالتحريك: الجرح والقرحة التي تكون في ظهر الدابة، ومنه قولهم في الجاهلية: إذا برأ الدبر، وعفا الأثر، وانسلخ صفر. . .

لَهُ، قَالَ: فَقَالَ صَبِيغٌ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فَاقْتُلْنِي قَتْلاً جَمِيلاً، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُدَاوِيَنِي فَقَدْ وَاللهِ بَرَأْتُ، فَأَذِنَ لَهُ إِلَى أَرْضِهِ، وَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أَنْ لَا يُجَالِسَهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الرَّجُلِ، فَكَتَبَ أَبُو مُوسَى إِلَى عُمَرَ أَنْ قَدْ حَسُنَتْ تَوْبَتُهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ ....

والمراد: ترك ظهره مجروحاً من شدة الجلد بالجريد، وفي رواية سليمان التيمي، عن أبي عثمان: أن عمر رضي الله عنه قال له: ضع عن رأسك؛ فوضع عن رأسه فإذا له وفيرة، فقال: لو وجدتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك. وذلك لقوله ﷺ في الحديث المخرج في الصحيح: **يخرج قوم أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول الناس يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، من لقيهم فليقتلهم فإن في قتلهم أجر**. وفي رواية قيل: يا رسول الله ما علامتهم؟ قال: **سيماهم التحليق**... الحديث.

قوله: «وكتب إلى أبي موسى الأشعري»:

هو عبد الله بن قيس بن سليم التميمي، الصحابي الجليل والمقرئ الكبير صاحب المنوح، والصوت الشجي والندي الممدوح، الفقيه صاحب المناقب والفضائل، معدود فيمن قرأ على النبي ﷺ، وغزا وجاهد معه، وولي للنبي ﷺ زبيد وعدن مع معاذ بن جبل، ودعا له النبي ﷺ فقال: **اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه، وأدخله يوم القيامة مدخلاً كريماً**؛ ثم ولي إمرة الكوفة لعمر ثم عثمان، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «فاشتد ذلك على الرجل»:

روى حماد بن زيد، عن قطن بن كعب، عن فلان بن زرعة، عن أبيه قال: لقد رأيت صبيغ بن عسل بالبصرة كأنه بعير أجرب، يجيء إلى الحلق، فكلما جلس إلى قوم لا يعرفونه ناداهم أهل الحلقة الأخرى:

عزمة أمير المؤمنين. وفي رواية: أن ذلك اشتد عليه ـ يعني نفور الناس منه ـ فأتى أبا موسى فحلف بالأيمان المغلظة ما يجد في نفسه مما كان يجده شيئاً، فكتب إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه يخبره، فكتب إليه ما أخاله إلَّا قد صدق، خلّ بينه وبين مجالسة الناس. وقد علق الحافظ ابن بطة على قصة صبيغ هذه، وما فعله معه أمير المؤمنين رضي الله عنه تعليقاً رأيت في نقله وذكره هنا فائدة كبيرة، قال: وعسى الضعيف القلب، القليل العلم من الناس إذا سمع هذا الخبر وما فيه من صنيع عمر رضي الله عنه أن يتداخله من ذلك ما لا يعرف وجه المخرج عنه فيكثر هذا من فعل الإمام الهادي العاقل رحمة الله عليه فيقول: كان جزاء من سأل عن معاني آيات من كتاب الله عز وجل أحب أن يعلم تأويلها أن يوجع ضرباً وينفى، ويهجر ويشهر؟! وليس الأمر كما يظن من لا علم عنده، ولكن الوجه فيه غير ما ذهب إليه الذاهب، وذلك أن الناس كانوا يهاجرون إلى النبي ﷺ في حياته ويفدون إلى خلفائه من بعد وفاته ليتفقهوا في دينهم، ويزدادوا بصيرة في إيمانهم، ويتعلموا علم الفرائض التي فرضها الله عليهم، فلما بلغ عمر رحمه الله قدوم هذا الرجل المدينة، وعرف أنه سأل عن متشابه القرآن، وعن غير ما يلزمه طلبه مما لا يضره جهله، ولا يعود عليه نفعه علم أن مسائله أنه رجل بطال القلب، خالي الهمة عما افترضه الله عليه، مصروف العناية إلى ما لا ينفعه، فأراد أن يكسره عن ذلك ويذهل، ويشغله عن المعاودة لمثل ذلك.

فإن قيل: وهل كل من حلق رأسه يجب عليه ضرب عنقه؟ والجواب: أني أقول لك من مثل هذا أتى الزائغون، وبمثل هذا بلي المنقرون الذين قصرت هممهم، وضاقت أعطانهم عن فهم أفعال الأئمة المهديين، والخلفاء الراشدين، فلم يحسوا بموضع العجز من أنفسهم، فنسبوا

أَنِ ائْذَنْ لِلنَّاسِ بِمُجَالَسَتِهِ.

النقص والتقصير إلى سلفهم، وذلك أن عمر رضي الله عنه كان قد سمع النبي ﷺ يقول: **يخرج قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول الناس، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، من لقيهم فليقتلهم، فإن في قتلهم أجر عند الله**. وفي الحديث الآخر: **طوبى لمن قتلهم، وطوبى لمن قتلوه**. قيل: يا رسول الله ما علامتهم؟ قال: **سيماهم التحليق**. فلما سمع عمر رضي الله عنه مسائله فيما لا يعنيه كشف رأسه لينظر هل يرى العلامة التي أخبر عنها ﷺ، والصفة التي وصفها، فلما لم يجدها أحسن أدبه لئلا يتغالىٰ به في المسائل إلى ما يضيق صدره عن فهمه، ولقد نفع الله صبيغاً بما كتب له عمر في نفيه، فلما خرجت الحرورية قالوا لصبيغ: إنه قد خرج قوم يقولون كذا وكذا. فقال: هيهات، لقد نفعني الله بموعظة الرجل الصالح، اهـ. مستفاداً من كلام الآجري في الشريعة.

نعم، ومثل صبيغ: ابن الكواء، فروى ابن بطة في الإبانة من حديث عمران بن حدير، عن رفيع أبي كثير قال: قال علي يوماً: سلوني. فقال ابن الكواء: ما السواد الذي في القمر؟ قال: فإن تلك لله، ألا سألت عما ينفعك في دينك وآخرتك، ذاك محو الليل. وروى من وجه آخر أن ابن الكواء قال له: أخبرنا عن قوله تعالى: ﴿فَٱلْحَٰمِلَٰتِ وِقْرًا﴾. فقال علي رضي الله عنه: ثكلتك أمك سل تفقهاً ولا تسل تعنتاً، سل عما يعنيك، ودع ما لا يعنيك.

قوله: «أن ائذن للناس بمجالسته»:

إسناد حديث الباب على شرط الصحيح، غير ابن عجلان، علق له البخاري، واستشهد به مسلم، وقد ضعف شيئاً في نافع، وحديثه مع ذلك لا ينزل عن رتبة الحسن إن شاء الله كما قال الذهبي وغيره.

تابعه ابن وهب، عن الليث، أخرجه من طريقه الحافظ ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب هل لصاحب البدعة توبة: حدثني إبراهيم بن محمد، عن سحنون، عنه به.

وللقصة طرق كثيرة، اذكر منها انتقاء:

١ ـ حديث السائب بن يزيد، أخرجه الحافظ الآجري في الشريعة [٧٣] باب تحذير النبي ﷺ أمته الذين يجادلون بمتشابه القرآن، من طريق مكي بن إبراهيم، ثنا الجعد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عنه به.

٢ ـ حديث أبي عثمان النهدي ـ وقيل: ليس بالنهدي ـ أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٤١٤] باب ذكر افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق، من طريق محمد بن عبد الأعلى، ثنا المعتمر، عن أبيه، ثنا أبو عثمان به، رقم: ٣٢٩.

هكذا زعم بعضهم أنه ليس بالنهدي، وقد أخرج القصة الحافظ الهروي الأنصاري في ذم الكلام من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي، أنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا عبد الله، أنا سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي قال: كتب إلينا عمر: لا تجالسوا صبيغاً، فلو جاء ونحن مائة لتفرقنا عنه.

٣ ـ حديث مالك بن أنس، أخرجه الحافظ ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب: هل لصاحب البدعة توبة؟ قال: حدثني إبراهيم بن محمد، عن حرملة بن يحيى، أنا ابن وهب قال: حدثني مالك، فذكرها.

تابعه سحنون، عن ابن وهب، أخرجها أيضاً الحافظ ابن وضاح: ثنا أبو أيوب، عن سحنون.

وقد عزاها الحافظ في الإصابة إلى كل من الخطيب، وابن عساكر، وإسماعيل القاضي في الأحكام، والدارقطني في الأفراد، وابن الأنباري.

١٥٩ ـ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، ثَنَا زُهَيْرٌ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِراً يَقُولُ اسْتَفْتَى رَجُلٌ أُبَيَّ ابْنَ كَعْبٍ فَقَالَ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ مَا تَقُولُ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ أَكَانَ الَّذِي سَأَلْتَنِي عَنْهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَمَّا لَا فَأَجِّلْنِي حَتَّى يَكُونَ،

---

١٥٩ ـ قوله: «ثنا إسماعيل بن أبي خالد»:

هو الأحمسي مولاهم، الإمام الجليل، والحافظ الكبير: أبو عبد الله البجلي، الكوفي، محدث الكوفة في زمانه مع الأعمش، وهو أعلى من الأعمش فإنَّه سمع من خمسة من أصحاب النبي ﷺ، وكان من أوعية العلم، مجمع على إتقانه والاحتجاج به، قال الإمام أحمد: أصح حديثاً عن الشعبي: إسماعيل بن أبي خالد، ابن أبي خالد يشرب العلم شرباً. وقال أبو حاتم: لا أقدِّم عليه أحداً من أصحاب الشعبي.

قوله: «استفتى رجل أبيّ»:

الذي استفتاه هو مسروق، بينه عبد الملك بن أبجر، في روايته عن الشعبي، عن مسروق: سألت أبي بن كعب... الحديث، فيحتمل أنه الفتى المبهم في السياق التالي بعد هذا.

قوله: «فأجّلني حتَّى يكون»:

كذا في رواية المصنف، ومعناها ظاهر، ووقع في رواية: «فاجمّني»، وكذا وقع في إحدى النسخ الخطية لكن بلفظ الجمع: «فأجمّنا»، والجَمَام بالفتح: الراحة، يقال: جَمَّ الفرس وأُجِمَّ إذا تُرك فلم يركب، ويقال: أجِمَّ نفسك يوماً أو يومين أي أرحها، ومنه ما ورد في منافع السفرجلة: فإنَّها تُجمُّ الفؤاد أي تريحه، وفي حديث عائشة رضي الله عنها في التلبينة: فإنَّها تجم فؤاد المريض؛ فأراد أبيّ رضي الله عنه من السائل أن يريحه من الاجتهاد في المسألة طالما أنها لم تقع بعد، لأن في عدم وقوعها مندوحة عن الاجتهاد، وقد تقدم نحو هذا عن زيد بن

فَنُعَالِجَ أَنْفُسَنَا حَتَّى نُخْبِرَكَ.

١٦٠ ـ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، أَنَا فِرَاسٌ،

ثابت، وعمار بن ياسر في حديث رقم: ١٣٢، ١٣٣.

قال الخطيب في الفقيه والمتفقه معلقاً على ذلك: وهذا من زيد بن ثابت وأبي بن كعب، وعمار بن ياسر محمول منهم على أنهم توقوا القول برأيهم خوفاً من الزلل وهيبة لما في الاجتهاد من الخطر، ورأوا أن لهم عن ذلك مندوحة فيما لم يحدث من النوازل، وأنّ كلامهم فيها إذا حدثت تدعو إليه الحاجة فيوفق الله في تلك الحالة من قصد إصابة الحق.

قوله: «فنعالج أنفسنا»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح، رواه سفيان، عن عبد الملك بن أبجر، عن عامر، عن مسروق: سألت أبي بن كعب.

ورواه فراس، عن الشعبي، عن مسروق أن فتى قال: يا عماه ـ كما سيأتي عقب هذا عند المصنف ـ؛ ويأتي تفصيل تخريجه في الحديث الآتي إن شاء الله.

١٦٠ـ **قوله: «أخبرنا يحيى بن حماد»:**

هو ابن أبي زياد الإمام الحافظ المتقن المجود: أبو محمد وأبو بكر الشيباني مولاهم، البصري، ختن أبي عوانة، ومن أروى الناس عنه، وأعرفهم بحديثه، وثقه الجمهور واحتجوا به، وحديثه عند الجماعة سوى أبي داود.

قوله: «ثنا أبو عوانة»:

هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، تقدم.

قوله: «أنا فراس»:

وقع في الأصول الخطية عدا «ك»: «أنا أبو عوانة، فأخبرنا عن فراس»،

عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فَقَالَ فَتًى: يَا عَمَّاهُ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي كَانَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاعْفِنَا حَتَّى يَكُونَ.

ووضع ناسخ «ل» فوق: «فأخبرنا عن فراس»: صح. وفي بقية الأصول: أخبرنا عن فراس، وهذه صيغة لا تفيد الاتصال والسماع مع أن حديث أبي عوانة عن فراس متصلة، واقعة في الصحيحين، وفي إتحاف المهرة ما يزيل الإشكال، ففي [١/ ٢٥٩] رقم: ١١٧: «ثنا أبو عوانة، أنا فراس».

وفراس: هو ابن يحيى الهمداني، الحافظ الثقة: أبو يحيى الخارفي، المكتب، من أصحاب الشعبي، وثقه الجمهور، ووصفه ابن حبان في ثقاته بالإتقان.

قوله: «عن مسروق»:

هو ابن الأجدع الهمداني، الإمام العالم القدوة: أبو عائشة الوادعي، الكوفي، أحد مشايخ الإسلام، عداده في كبار التابعين والأئمة المخضرمين، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، وكانت له عبادة وصلاح وتأله بحيث يضرب به المثل في ذلك، وكان قد صلى خلف أبي بكر ولقي عمر وعلي، وكان من أثبت أصحاب ابن مسعود الذين يقرءون ويفتون، وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

رواه الحافظ أبو خيثمة في العلم [/ ١٢٧] رقم: ٧٦، من طريق ابن مهدي، عن سفيان، عن عبد الملك بن أبجر، عن الشعبي، عن مسروق، سألت أبي بن كعب، فذكره، رقم: ٧٦، ومن طريق أبي خيثمة أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٨] باب

١٦١ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُجِبْ فِيهِ إِلَّا جَوَابَ الَّذِي سُئِلَ عَنْهُ.

السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٢] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، وأشار إليه الحافظ البيهقي في المدخل برقم: ٢٩٥.

وتابع ابن مهدي، عن سفيان:

١ ـ أبو نعيم، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٤٠٨] باب ترك السؤال عما لا يعني البحث فيه، والتنقير عما لا يضر جهله، رقم: ٣١٥.

٢ ـ سعيد بن منصور، أخرجه أيضاً الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٤٠٨] برقم: ٣١٦.

٣ ـ سنيد، أخرجه الحافظ ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٤] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس.

٤ ـ محمد بن عبد الله الأسدي، أخرجه ابن سعد في الطبقات [٣/ ٤٩٩].

١٦١ ـ قوله: «عبد الله بن سعيد»:

هو الأشج، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٠، وأبو أسامة: هو حماد بن أسامة، ترجمته في حديث رقم: ١٤، والأعمش: هو سليمان بن مهران ترجمته في أول حديث في الكتاب، وترجمة إبراهيم النخعي في حديث رقم: ٣١.

قوله: «لم يجب فيه إلَّا جواب الذي سئل عنه»:

يعني: أن جوابه على قدر السؤال من غير زيادة ولا نقصان، تورعاً، وإلَّا فإنَّه يجوز للمفتي أن يجيب السائل بأكثر مما سأل عنه، فقد روى

البخاري من حديث الزهري عن سالم، عن ابن عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ: ما يلبس المحرم؟ فقال: **لا يلبس القميص ولا العمامة، ولا السراويل، ولا البرنس، ولا ثوباً مسه الورس أو الزعفران، فإن لم يجد النعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما حتَّى يكونا تحت الكعبين**. وبوب له، بمن أجاب السائل بأكثر مما سأله، قال ابن المنير في المتواري: موقع هذه الترجمة من الفوائد: التنبيه على أن مطابقة الجواب للسائل حتَّى لا يكون الجواب عامًّا والسؤال خاصًّا غيرُ لازم، فيوجب ذلك حمل اللفظ العام الوارد على سبب خاص على عمومه لا على خصوص السبب، لأنه جواب وزيادة فائدة، وهو المذهب الصحيح في القاعدة، ويؤخذ منه أيضاً أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال وجب عليه أن يفصّل جوابه، وأن يزيده بياناً وأن يذكر مع الوقعة ما يتوقع التباسه بها، ولا يعد ذلك تعدِّياً بل تحرِّياً، وكثير من القاصرين يدفع بما لا ينفع، ويأتي بالجواب أبتر تسرعاً لا تورعاً.

ورجال إسناد الأثر رجال الصحيح، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٤/ ٢١٩] من طريق محمد بن أبان، ثنا أبو أسامة بلفظ أطول منه، وفيه: كان إبراهيم يتوقى الشهرة فكان لا يجلس إلى الأسطوانة، وكان إذا سئل عن مسألة لم يزد عن جواب مسألته، فأقول له: في الشيء يسأل عنه: أليس فيه كذا وكذا؟ فيقول: إنه لم يسألني عن هذا. . . الأثر.

تنبيه: ينتهي هذا الباب وهو: باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع. بنهاية هذا الحديث، كما جاء في نسخة «م.م»، ونسخة «د»، وجاء في هامش «ل» التي كتبت فيها الأحاديث الخمسة المثبتة في

٥ ــ بَابُ
الْفُتْيَا وَمَا فِيْهِ مِنَ الشِّدَّةِ

١٦٢ ــ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، ثنا أَبِي،

النسخ المطبوعة ما نصه: «من هنا إلى آخر الباب صحيح، وموضعه ــ يعني ما بعده من الأحاديث ــ في الباب الذي يليه بعد قوله: عن ابن عباس: فإنما إثمه عليها»، وجاء في نسخة «ك» أيضاً ما نصه: «من هنا في الباب الذي يليه بعد أربعة أحاديث منه، وهو في الصفحة التي تليه، اهـ».
لذلك فقد تمَّ بناءً عليه إنهاء هذا الباب، وابتداء الباب الجديد، وهو: «باب الفتيا وما فيه من الشدة»، وإيراد تلك الأحاديث الخمسة عقب أثر ابن عباس الآتي برقم: ١٦٥ حسب ما جاء في النسخ الخطية.

* * *

١٦٢ ــ قوله: «أخبرنا إبراهيم بن موسى»:
هو الرازي، الإمام الحافظ: أبو إسحاق التميمي، المعروف بالفرّاء والملقب بالصغير، وكان كبيراً في الحفظ والضبط والإتقان، ممن يقرن بأحمد ويحيى، كان الإمام أحمد ينكر على من يقول له ذلك، ويقول: هو كبير في العلم والجلالة.
قوله: «ثنا أبي»:
هكذا وقع في جميع الأصول وإتحاف المهرة للحافظ ابن حجر: «أخبرنا إبراهيم بن موسى، ثنا أبي»، وفي النفس من ثبوتها شيء، فإبراهيم بن موسى إن قلنا بأنه الفرّاء فالفرّاء له رواية عن ابن المبارك وإن لم يذكر ذلك الحافظ المزي في ترجمته، فمن ذلك قول الإمام البخاري في تاريخه في ترجمة جرير بن يزيد: قال لي إبراهيم بن موسى: أنا ابن المبارك، أنا عيسى بن يزيد عنه، سمع أبا زرعة

ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ،

ابن عمر، عن أبي هريرة مرفوعاً: **حد يقام في الأرض خير من أن يمطروا أربعين صباحاً**. وروى ابن عدي في كامله بإسناده إلى البخاري عنه فعنه، وابن عساكر بإسناده إلى البخاري، عنه فعنه كذلك، والمقصود أن الفرّاء له رواية عن ابن المبارك.

وإن قلنا بأن إبراهيم بن موسى هنا هو الجرجاني المعروف بالوزدولي فقد قال ابن عدي في كامله: من أهل الري يروي عن ابن المبارك والفضيل بن عياض.

نعم، وأبا إبراهيم هذا لم نجد له ذكراً في الأسماء، ولا ذكروه في شيوخ أي من أبناء موسى، ولا وجدناه في تلامذة ابن المبارك، وعندي أن وجوده في الإسناد وهم من النسّاخ كما وقع في خالد بن حازم الموجود في إسناد الحديث المتقدم برقم: ١٣٨، وأنّ الصواب حذفه منه، وإنما أثبتناه أداء الأمانة المنقولة إلينا، والله أعلم.

قوله: «ثنا ابن المبارك»:

هو شيخ الإسلام، وأحد الأئمة الأعلام، أمير الأتقياء في وقته، وأحد فقهاء عصره عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، العالم الكبير، الغازي: أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم، طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، فأخذ عن بقايا التابعين وأكثر من الترحال، وجاهد بنفسه وماله في سبيل الله، له مناقب وفضائل مبسوطة في المطولات، وأفضل ما قيل فيه، قول ابن عيينة: نظرت في أمر الصحابة وأمر عبد الله، فما رأيت لهم عليه فضلاً إلّا بصحبتهم النبي ﷺ وغزوهم معه.

قوله: «عن سعيد بن أبي أيوب»:

هو الخزاعي، الحافظ، كنيته: أبو يحيى المصري، الفقيه، أحد أوعية العلم، وثقة الجمهور، وحديثه في الكتب الستة.

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَجْرَؤُكُمْ عَلَى الْفُتْيَا أَجْرَؤُكُمْ عَلَى النَّارِ.

قوله: «عن عبيد الله بن أبي جعفر»:

الكناني، الليثي، الحافظ فقيه مصر ومحدثها، كنيته: أبو بكر الأموي مولاهم، عداده في صغار التابعين، فإنَّه رأى عبد الله بن جزء الصحابي، وحدث عن كبار التابعين، وله عبادة وزهد وأقوال مأثورة، قال ابن سعد: ثقة فقيه زمانه. وقال أبو حاتم: ثقة، مثل يزيد ابن أبي حبيب.

قوله: «أجرؤكم على الفتيا»:

أصل الجرأة: الشجاعة والإقدام، يقال: رجل جريء في الحرب؛ إذا كان شجاعاً مقداماً فيه، وكما أن الجرأة ممدوحة ومطلوبة في الحرب، فإنَّها مذمومة في الفتيا، والجريء عليها غير محمود ولا ممدوح، وهي تدل على جهله بها وبعواقبها لذلك أقدم عليها وتسرع إليها من غير تثبت ولا تأني، قال ابن عيينة: أعلم الناس بالفتوى أسكتهم فيها، وأجهل الناس بالفتوى أنطقهم فيها. وقال عطاء بن السائب: أدركت أقواماً إن كان أحدهم ليسأل عن الشيء فيتكلم وإنه ليرعد. وروي عن مالك أنه كان إذا سئل عن المسألة صار كأنه واقف بين الجنة والنار، وقال الشافعي: ما رأيت أحداً جمع الله فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة، وكان أسكتهم فيها، وعن ابن أبي ليلى: أجرأ القوم على الفتيا أدناهم علماً.

قوله: «أجرؤكم على النار»:

أي: أقدمكم على دخولها، على طريقة موافقة العقاب للذنب، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾؛ لأن المفتي مبين عن الله حكمه، فإذا أفتى على جهل متهاوناً في تحرير واستنباط ما سئل عنه فقد تسبب في الدخول في

النار والتقحم فيها؛ لمجازفته في دين الله، قال تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾، قال الزمخشري في تفسيره: المعنى: أخبروني آلله أذن لكم في التحليل والتحريم فأنتم تفعلون ذلك بإذنه، أم تكذبون عليه بنسبة ذلك إليه؟ فكفى بهذه الآية زاجراً زجراً بليغاً عن التجوز فيما يسأل عنه من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وألا يقول أحد في شيء جائز أو غير جائز إلَّا بعد إيقان وإتقان، ومن لم يوقن فليتق الله وليصمت، وإلا فهو مفتر على الله يوم القيامة. وقد كان ابن عمر رضي الله عنه إذا سئل عن شيء قال: اذهب إلى هذا الأمير الذي تقلد أمر الناس فضعها في عنقه، أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسوراً إلى جهنم.

وإسناد الحديث على شرط الصحيح إلَّا أنه مرسل، تفرد به المصنف، ولم أقف عليه عند غيره.

أورده الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٩/ ٢١٩] رقم: ٢٤٦٦٧، ورقم عليه برقم الدارمي فقط.

وذكر ابن مفلح في الآداب له [٢/ ٦٧] أن إسحاق بن راهويه سأل الإمام أحمد عن معنى هذا الحديث، فأجابه بأنه الذي يفتي بما لم يسمع، وقد عزاه غير واحد من المتأخرين للمصنف، منهم السيوطي في الجامع الصغير، والهندي في كنز العمال، وعزاه العجلوني في كشف الخفا إلى ابن عدي في الضعفاء فوهم، ورواه الحافظ ابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٥] معلقاً لكن جعله من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد روي نحو هذا في القسم في الجد، فأخرج سعيد بن منصور في سننه من حديث عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب مرسلاً: **أجرأكم على قسم الجد أجرأكم على النار**. وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله.

١٦٣ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَحْدَثَ رَأْياً لَيْسَ فِي كِتَابِ الله، وَلَمْ تَمْضِ بِهِ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ لَمْ يَدْرِ عَلَى مَا هُوَ مِنْهُ

---

١٦٣ ـ قوله: «أخبرنا أبو المغيرة»:

هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، الحمصي الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠٤، والأوزاعي: هو الإمام الفقيه عبد الرحمن بن عمرو، في حديث رقم: ٨٢.

قوله: «ثنا الأوزاعي»:

هكذا في جميع الأصول، وعند من أخرجه من طريق المصنف، بلفظ التحديث، ووقع في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [٧/ ٣٦٦] رقم: ٧٩٩٨: بالعنعنة عن الأوزاعي جعله بالعنعنة.

قوله: «عن عبدة بن أبي لبابة»:

هو الأسدي مولاهم، الإمام التابعي الفقيه الكوفي: أبو القاسم الغاضري، نزيل دمشق، لقي جماعة من الصحابة الكرام، وقرأ القرآن على أصحاب ابن مسعود، قال الأوزاعي: لم يقدم علينا من العراق أفضل من عبدة بن أبي لبابة وابن الحر وكانا شريكين، وثقه الجمهور، وحديثه عند الجماعة سوى أبي داود.

قوله: «لم يدر على ما هو منه»:

وفي بعض الروايات: على ما هو فيه، وأصل ذلك في كتاب الله عز وجل قال تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾، فكل رأي لم يوافق الكتاب ولا السنة فإنما هو محدث، لذلك نهى عن مجالستهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحذر بقوله: إياكم ومجالسة أصحاب الرأي، فإنَّهم أعداء السنة، أعيتهم السنة أن يحفظوها، وتفلتت منهم فلم يحفظوها، سئلوا فاستحيوا أن يقولوا لا ندري فعارضوها

إِذَا لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

١٦٤ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو الْمُعَافِرِيُّ،

بالرأي فإياكم وإياهم، أخرجه اللالكائي، وابن بطة وغيرهما.

قوله: «إذا لقي الله عز وجل»:

إسناد حديث الباب على شرط الصحيح؛ أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٢٣] رقم: ٢٧٢.

ورواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٣٨] من طريق ابن وهب، عمن سمع الأوزاعي، ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٣] باب ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به، ورواه ابن حزم في الأحكام [٦/ ٢٢١] باب الاحتياط وقطع الذرائع، من طريق بشر بن بكر، عن الأوزاعي، به.

تابعه سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في المدخل، [/ ١٨٠] باب من له الحكم والفتوى، برقم: ١٩٠.

١٦٤ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن يزيد»:**

هو المقرئ، تقدم هو وسعيد بن أبي أيوب مقلاص.

قوله: «حدثني بكر بن عمرو المعافري»:

المصري، إمام جامع الفسطاط، وأحد الأفاضل الثقات أهل العبادات، قال الذهبي في السير: أحد الأعلام، كان ثقة ثبتاً فاضلاً متألهاً كبير القدر، اهـ. أمَّا ابن حجر فلم ينصفه في تقريبه بقوله: صدوق؛ وحديثه عند الجماعة سوى ابن ماجه.

تنبيه: روى بعضهم هذا الحديث فأدخل عمرو بن أبي نعيمة بين بكر وأبي عثمان فربما أوهم عدم سماع بكر لهذا الحديث من أبي عثمان وسيأتي الكلام على هذا عند التخريج.

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ: مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا مِنْ غَيْرِ ثَبْتٍ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ.

قوله: «عن أبي عثمان: مسلم بن يسار»:
الطنبذي، المصري، رضيع عبد الملك بن مروان، أحد المقلين، من رجال مسلم، قال الدارقطني: يعتبر به. وقال الذهبي: صدوق قليل الحديث. وقال في التقريب: مقبول.

قوله: «من أفتى»:
على بناء الفاعل، وكذلك الثاني، لكن الثاني بمعنى استفتى أي كان إثمه على من استفتاه، وقيل: يجوز أن يكون مجهولاً بمعنى: فإثم إفتائه على من أفتاه، أي: على المفتي دون المستفتي. حكاه الطيبي عن الأشرف.

قوله: «من غير ثَبْتٍ»:
كذا في نسخة «د» وهو موافق لما في المصادر الأخرى، وفي النسخ الأخرى: «من غير»، والمعنى: بغير حجة قاطعة، ولا بينة واضحة، وإنما هو التجرؤ، وحب الظهور، وفي رواية عند ابن ماجه وغيره بلفظ: من أفتى بفتيا غير ثبت، وفي رواية: بغير ثبت، ورواه الحاكم من طريق أبي يحيى بن أبي ميسرة، عن شيخ المصنف ولفظه: **من أفتى الناس بغير علم... الحديث.**

قوله: «فإنما إثمه على من أفتاه»:
يعني إثم ضلالته، لأنه إنما ضل بسببه، ومثله قوله ﷺ في حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره: **من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً.**
وقد اقتصر المصنف على ذكر ما يتعلق بالباب من الحديث، ورواه غيره

عن شيخه المقرئ أطول من هذا ولفظه: **من تقول عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشاره أخوه المسلم فأشار عليه بغير رشد فقد خانه، ومن أفتى فتيا بغير ثبت فإثمه على من أفتاه.**

رجال إسناده على شرط الصحيح، أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد، باب إثم من أشار على أخيه بغير رشد، حدثنا عبد الله بن يزيد، به، رقم: ٢٥٩.

ورواه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا من طريق الحسن بن علي، عن شيخ المصنف عبد الله بن يزيد المقرئ، به، رقم: ٣٦٥٧، وهو في مسند إسحاق: أخبرنا المقرئ به، رقم: ٣٣٤.

ورواه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم [١/ ١٢٦] من طريق أبي يحيى بن أبي ميسرة، عن المقرئ به، قال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولا أعرف له علة، وأقره الذهبي في التلخيص.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ١٧١] باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ: من كذب علي متعمداً، من طريق يزيد بن سنان، ومبشر بن الحسن، كلاهما عن المقرئ به، ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٥٥] باب ما جاء من الوعيد لمن أفتى وليس هو من أهل الفتوى، من طريق الحسن بن سلام، عن المقرئ به.

* وخالفهم عن المقرئ: إمام الأئمة أحمد بن حنبل، فرواه عن المقرئ، عن سعيد، عن بكر بن عمرو، عن عمرو بن أبي نعيمة، عن أبي عثمان الطنبذي به، أخرجه كذلك في مسنده [٢/ ٣٢١].

وهكذا رواه يحيى بن أيوب، عن بكر، أخرجه من طريقه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا: حدثنا سليمان بن داود، أخبرنا ابن وهب، عنه به، رقم: ٣٦٥٧.

١٦٥ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَفْتَى بِفُتْيَا

وأخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ١٧١] من طريق يونس، عن ابن وهب به، والحاكم في المستدرك [١/ ١٠٣] من طريق عثمان بن صالح السهمي، ثنا يحيى به، قال عقبه: هذا حديث قد احتج الشيخان برواته في غير هذا. وأقره الذهبي في التلخيص.

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في الكبرى [١٠/ ١١٦] كتاب آداب القاضي، باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل.

تابعهما رشدين، عن بكر.

أخرجه من طريقه الإمام أحمد في المسند [٢/ ٣٦٥].

وتابع بكراً، عن أبي عثمان: حميد بن هانئ أبو هانئ الخولاني، أخرج حديثه ابن ماجه في المقدمة من سننه باب اجتناب الرأي والقياس، رقم: ٥٣.

تنبيه: قد تبين أن الذين رووا الحديث عن المقرئ جهابذة الحفاظ، فيحتمل أن يكون بكر بن عمرو قد سمع هذا الحديث وحمله عن أبي عثمان الطنبذي، وعن عمرو بن أبي نعيمة، عنه، فحدث به مرة عن أبي عثمان، ومرة عن عمرو بن أبي نعيمة، فهو من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم بالصواب.

١٦٥ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد»:**

هو ابن أبي خلف، الإمام الثقة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، وابن عيينة: هو سفيان الإمام الفقيه، ترجمته في حديث رقم: ٥٤.

قوله: «عن أبي سنان»:

هو ضرار بن مرة الكوفي، العابد الزاهد، الفقيه المجاهد: أبو سنان الشيباني، روى عن كبار التابعين، أثنى عليه الأئمة، وشهدوا له بالورع

يَعْمَى عَنْهَا فَإِثْمُهَا عَلَيْهِ.

والفضل، قال الإمام أحمد: كوفي ثبت. وقال النسائي: كوفي ثقة، ثبت الحديث مبرر صاحب سنة. وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت. وتقدمت ترجمة سعيد بن جبير في حديث رقم: ٢١.

قوله: «يعمى عنها»:

أي لا يعلم عنها شيئاً، ووقع في النسخ المطبوعة: «يعمي عليها»، وهو خطأ.

تابعه ابن وهب، عن سفيان، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٧٩] باب من له الفتوى والحكم، رقم: ١٨٦، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٩] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص.

وتابع ابن عيينة: جرير بن عبد الحميد، أخرجه ابن راهويه في مسنده [٢/ ٣٤١] رقم: ٣٥١.

وتابع جريراً عن أبي سنان: محمد بن فضيل، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٥٥] باب ما جاء في الوعيد لمن أفتى وليس هو من أهل الفتوى.

وتابعه أيضاً: خالد بن عبد الله، عن أبي سنان، أخرج حديثه ابن حزم في الأحكام [٦/ ٢٢٠] باب الاحتياط وقطع الذرائع، والحسن بن صالح لذلك أخرجه من طريقه الحافظ ابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٦].

تنبيه: كأن محقق المدخل لم يقف على من أخرجه، فذكر حديث أبي هريرة المتقدم تعليقاً على هذا الحديث، وكذلك فعل في جملة من أحاديث المدخل، وربما سكت عما هو في الصحيحين فينبغي أن يعاد تحقيق وتنقيح هذا الإخراج.

١٦٦ ـ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ وُهَيْبٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ:

---

١٦٦ ـ قوله: «أخبرنا الحسين بن منصور»:

هو ابن جعفر بن عبد الله السلمي، الإمام الجليل، والحافظ الكبير، فقيه نيسابور: أبو علي النيسابوري أحد الأعلام، ممن رحل في الطلب، وجاهد لنيل الأرب، أثنى عليه الأئمة، واتفقوا على جلالته، قال الحاكم: هو شيخ العدالة والتزكية في عصره، وأخص الناس بيحيى بن يحيى، عرض عليه قضاء نيسابور فاختفى ثلاثة أيام ودعا الله عز وجل فمات في اليوم الثالث.

قوله: «ثنا الحسين بن الوليد»:

هو القرشي مولاهم، الحافظ الحجة شيخ خراسان وعالمها: أبو علي وأبو عبد الله النيسابوري، لقبه كميل، حدث عن مشايخ كبار، وجمع وصنف وأنفق أموالاً كثيراً في سبيل الله على أهل الحديث والطلبة، قال الحاكم: شيخ بلدنا في عصره، وكان من أسخى الناس وأورعهم وأقرئهم للقرآن، قرأ على الكسائي، وكان يغزو الترك كل ثلاث سنين، ويحج كل خمس سنين. قلت: هو مع ثقته وإتقانه واتفاقهم عليه لم يخرج له البخاري إلَّا تعليقاً.

وترجمة وهيب بن الورد في حديث رقم: ١٠٥، لكن تجدر الإشارة إلى أن الحافظ المزي أغفل ذكر هشام بن حسان في شيوخ وهيب، كما أغفل ذكر وهيب في تلاميذ هشام لعدم وقوع ذلك في شيء من الكتب الستة.

قوله: «عن هشام»:

هو ابن حسان الأزدي القردوسي، الإمام الحافظ، كنيته: أبو عبد الله البصري، أحد الأعلام، ومن أثبت الناس وأعرفهم، وأسردهم لحديث ابن سيرين، وكان ملازماً له، قد خصه ابن سيرين بأشياء كثيرة، وكان

أَنَّهُ كَانَ لَا يُفْتِي فِي الْفَرْجِ بِشَيْءٍ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

١٦٧ ـ أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا الصَّلْتُ ابْنُ رَاشِدٍ قَالَ: سَأَلْتُ طَاوُساً عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ لِي: كَانَ هَذَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: آللهِ؟ قُلْتُ: آللهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا أَخْبَرُونَا عَنْ مُعَاذِ بْنِ

من أهل العبادة البكائين، إذا ذكر القيامة والجنة والنار بكى حتَّى تسيل دموعه على خديه، متفق على توثيقه، يقال: أرسل عن الحسن وعطاء أشياء لم يسمعها، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «كان لا يفتي في الفرج بشيء»:

انظر التعليق على أثر سعيد بن جبير المتقدم برقم: ١٤٤.

١٦٧ ـ **قوله: «ثنا الصلت بن راشد»:**

أحد أفراد المصنف، روى عنه حماد بن زيد وأبان بن يزيد العطار، ووثقه ابن معين، وما له عند المصنف سوى هذا الموضع، وموضع آخر في باب التسوية في العلم.

قوله: «أخبرونا»:

يدل على أن الإسناد ليس بمتصل، لكن له حكم المتصل، فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله في حديث طاوس، عن معاذ: طاوس عالم بأمر معاذ وإن لم يلقه لكثرة من لقيه ممن أدرك معاذاً، وهذا مما لا أعلم من أحد فيه خلافاً.

قوله: «عن معاذ بن جبل»:

هو الصحابي الجليل: معاذ بن جبل بن عمرو الخزرجي، الأنصاري: أبو عبد الرحمن المدني، أحد السبعين الذين شهدوا العقبة، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين عبد الله بن مسعود، وقيل: بينه وبين جعفر بن أبي طالب، وشهد بدراً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان ممن

جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَعْجَلُوا بِالْبَلَاءِ قَبْلَ نُزُولِهِ فَيُذْهَبَ بِكُمْ هَٰهُنَا وَهَٰهُنَا، فَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَعْجَلُوا بِالْبَلَاءِ قَبْلَ نُزُولِهِ لَمْ يَنْفَكَّ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَنْ إِذَا سُئِلَ سُدِّدَ، وَإِذَا قَالَ وُفِّقَ.

جمع القرآن، وانتهى إليه العلم بالأحكام، وله مناقب جمة رضي الله عنه وأرضاه.

قوله: «وإذا قال وفق»:

تقدم الكلام عليه مفصلاً في باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة حديث رقم: ١٢٦.

وبقي الكلام على إسناده وتخريجه، وهو مرسل، رجاله رجال الصحيح غير الصلت بن راشد وهو ثقة.

تابعه عن حماد:

١ ـ سعيد بن منصور أخرج حديثه ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦] باب ترك السؤال عما لا يعني البحث والتنقير عما لا يضر رقم: ٢٩٣، والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٢] باب القول في السؤال عن الحادثة والكلام فيها قبل وقوعها.

٢ ـ محمد بن عبيد الطنافسي، أخرجه من طريقه ابن بطة في الإبانة الكبرى في الباب المشار إليه قريباً رقم: ٢٩٣.

٣ ـ منصور بن شقير، أخرج حديثه الآجري في أخلاق العلماء [/ ١٢١].

٤ ـ عبد الرحمن بن مهدي، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧] باب من كره المسألة عما لم يكن ولم ينزل به الوحي، رقم: ٢٩٦.

وعزاه الحافظان البوصيري وابن حجر إلى إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة وحسنا إسناده. المطالب العالية [٣/ ١٠٦] رقم: ٣٠٠٩.

* خالف ابن عجلان الصلت بن راشد، فرواه عن طاوس مرفوعاً، أخرجه من هذا الوجه الحافظ ابن أبي شيبة، من طريق أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان به، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٤] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

تابعه عن أبي خالد:

١ ـ إسحاق بن راهويه، أخرجه في مسنده كما في المطالب العالية [٣/١٠٦] رقم: ٣٠٠٨، وحسن إسناده هو والبوصيري.

٢ ـ أبو سعيد الأشج، أخرجه أبو داود في المراسيل، باب العلم، رقم: ٤١٩، ومن طريق أبي داود أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى [١/ ٣٩٥] باب ترك السؤال عما لا يعني البحث، والتنقير عما لا يضر، رقم: ٢٩٢.

٣ ـ إسحاق بن موسى الأنصاري أخرجه من طريقه الطبراني في معجمه الكبير [٢٠/ ١٦٧] رقم: ٣٥٣.

وأشار إليه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٢٢٧] عقب حديث حماد بن زيد فقال: ورواه ابن عجلان، عن طاوس، عن معاذ، عن النبي ﷺ، رقم: ٢٩٧، قال الحافظ في الفتح معلقاً على الأثرين: وهما مرسلان يقوي بعضهما بعضاً، وقد روي من وجه ثالث عن أشياخ الزبير بن سعيد مرفوعاً: **لا يزال في أمتي من إذا سئل سدد وأرشد حتَّى ليتساءلوا عما لم ينزل...** الحديث.

نعم، وفي الباب عن وهب الجمحي، وأبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعاً، وعمر بن الخطاب قوله.

فأما حديث وهب الجمحي فتقدم عند المصنف برقم: ١٢٦.

وأما حديث أبي سلمة المرسل فأخرجه أبو داود في المراسيل برقم: ٤٥٨ من طريق محمد بن المثنى، والحافظ البيهقي المدخل [/ ٢٢٧]

١٦٨ ـ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ

من طريق عبد الملك الميموني كلاهما عن روح بن عبادة، ثنا أسامة بن زيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعاً: **لا تستعجلوا بالبلية قبل نزولها**... وذكر نحو حديث معاذ رقم: ٢٩٨، وهذا إسناد حسن إن شاء الله، أسامة بن زيد استشهد به مسلم، وفي حفظه شيء، لكنه صالح في هذا الباب وحديثه شاهد لما تقدم، وعزاه محقق المدخل إلى المصنف فوهم.

وأما قول عمر بن الخطاب فقد ذكرته عند الكلام على الحديث الرابع من باب كراهية الفتيا ولفظه: لا تسألوا عن أمر لم يكن فإن الأمر إذا كان أعان الله عليه، وإذا تكلفتم به وكلتم إليه. أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة.

١٦٨ ـ **قوله: «حدثنا بشر بن الحكم»:**

هو النيسابوري، الإمام الفقيه الزاهد العابد: أبو عبد الرحمن الحافظ، ابن عم محمد بن عبد الوهاب الفرّاء، ومن جلة أهل نيسابور، وثقه الأئمة، وهو من رجال الشيخين، وعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي، تقدم.

قوله: «عن عمرو بن ميمون»:

هو عمرو بن ميمون بن مهران الجزري، الإمام الثقة: أبو عبد الله سبط سعيد بن جبير، وأبوه أحد الأئمة الفقهاء، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، وكان واسع العلم، له معرفة بالقرآن والنحو، وهو ثقة عند الجمهور.

قوله: «سألت ابن عباس»:

وقع في الأصول الخطية: «عن أبيه، عن ابن عباس سألته...».

أَدْرَكَهُ رَمَضَانَانِ فَقَالَ: أَكَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ بَعْدُ، قَالَ: اتْرُكْ بَلِيَّةً حتَّى تَنْزِلَ، قَالَ: فَدَلَّسْنَا لَهُ رَجُلاً فَقَالَ: قَدْ كَانَ، فَقَالَ:

قوله: «اترك بلية حتَّى تنزل»:

فيه دليل على أن ابن عباس لم يكن يجتهد إلَّا عند الضرورة، متبعاً في ذلك أمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، موافقاً لما ذهب إليه أبيّ بن كعب، وعمار بن ياسر، وزيد بن ثابت في هذا.

قوله: «فدلسنا له رجلاً»:

ليس هذا من الكذب المحرم، لأن أصل القصد محمود، قال ابن الجوزي في ضابط الكذب المباح: إن كل مقصود محمود لا يمكن التوصل إليه إلَّا بالكذب فهو مباح إن كان ذلك المقصود مباحاً، وإن كان واجباً فهو واجب وهو مراد الأصحاب. وقصد ميمون هنا هو تقييد العلم وحفظه بعرض المسائل، وقد روى يونس، عن ابن شهاب قوله: إنما هذا العلم خزائن تفتحها المسألة، وروى يونس بن عبيد، عن ميمون بن مهران قوله: التودد إلى الناس نصف العقل، وحسن المسألة نصف العلم. وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عن الرجل يعارض في كلام الرجل، يسألني عن الشيء أكره أن أخبره به. قال: إذا لم يكن يمين فلا بأس، في المعاريض مندوحة عن الكذب، فهذا جواب المسألة.

وقد خالف جعفر بن برقان، عمرو بن ميمون، عن أبيه، فقال عنه: كنت جالساً عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: تتابع عليّ رمضانان، فقال ابن عباس: تالله أكان هذا؟ قال: لا، قال: ثم جاء آخر فقال: إن رجلاً تتابع عليه رمضانان قال: تالله أكان هذا. قال: نعم. قال: فذكره، لكن يمكن الجمع بين الروايتين بأن ميمون أحب أن يعرف جواب المسألة التي سأل عنها الأول ابتداء، فلما لم يجب ابن عباس

يُطْعِمُ عَنِ الأَوَّلِ مِنْهُمَا ثَلَاثِينَ مِسْكِيناً،

عنها لعدم وقوعها، دلس له ميمون رجلاً آخر ليعرف جواب المسألة، والله أعلم.

قوله: «**يطعم عن الأول منهما ثلاثين مسكيناً**»:

هذه المسألة فيها تفصيل، ولا بد للمفتي أن يسأل: هل تأخير القضاء كان لعذر أم لغير عذر؟ وللمستفتي أن يسأل: ما الذي يطعم، وما مقدار ما يطعم، وهل معه صوم أم يكتفي بالإطعام؟ ومحل هذا كله في كتاب الصوم، وحيث لم يبوب المصنف رحمه الله لذلك هناك، حسن بسطه هنا لإتمام الفائدة، فأقول:

فأما من كان معذوراً في تأخير القضاء، بأن استمر سفره أو مرضه ونحوهما فهذا لا شيء عليه، ويجوز له التأخير ما دام عذره ولو بقي سنين، ولا تلزمه الفدية بذلك التأخير وإن تكرر عليه رمضانان، لا شيء عليه سوى القضاء، لأنه يجوز تأخير أداء رمضان بهذا العذر، فتأخير القضاء أولى بالجواز، وقد قال قوم في هذه المسألة: أن المعذور ليس عليه بعد صيام الحاضر سوى الإطعام، وليس عليه صوم، فروى عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: من تتابعه رمضان آخر وهو مريض لم يصح بينهما، قضى الآخر منهما بصيام، وقضى الأول منهما بإطعام مد من حنطة ولم يصم. ورواه من وجه آخر من حديث ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن ابن عمر وقال في آخره: وبلغني ذلك عن عمر بن الخطاب. وروى مثل ذلك عن قتادة.

وأما من لم يكن له عذر، لم يجز له التأخير إلى رمضان آخر بلا خلاف، بل عليه قضاؤه قبل مجيء رمضان السنة التالية، فإن أخر حتَّى جاءه رمضان آخر مفرطاً لا عذر له أثم، ولزمه صوم الحاضر، ثم يقضي الأول مع الإطعام عن كل يوم فدية، واختلفوا في مقدار ما يطعم، فقيل: مد من

لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ.

طعام؛ وبه قال ابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة وسعيد بن جبير، وعطاء، والقاسم، والزهري، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وهذه الفدية جبر لما حصل منه من التقصير، فروى عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: سمعت عطاء يقول: يطعم مكان الشهر الذي مضى من أجل أنه صحَّ وفرَّط في قضائه حتَّى أدركه شهر رمضان. . . الأثر، أخرجه في المصنف. وقال الثوري: الفدية مدَّان عن كل يوم.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه من الصحابة أنه يقضي، ولا فدية عليه، وبه يقول الحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان، وإبراهيم النخعي، وأبو حنيفة، والمزني، وابن حزم، وداود من أهل الظاهر، قال ابن حزم في المحلى: هذا شرع، والشرع لا يوجبه في الدِّين إلَّا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بإيجاب إطعام في ذلك، فلا يجوز إلزام ذلك أحداً.

وقال عكرمة: يصوم رمضان الذي هو فيه، ويطعم عما فاته مكان كل يوم مسكيناً وليس عليه قضاء ما فاته يعني وإن لم يكن له عذر. وهذا الذي قاله عكرمة يقال: إنه مروي عن ابن عمر أيضاً، أخرجه الدارقطني، والطحاوي، وقال ابن حزم: روينا عدم القضاء عن ابن عمر من طرق صحيحة.

قوله: «لكل يوم مسكين»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح، رواه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٤/ ٢٣٦] كتاب الصيام، باب المريض في رمضان وقضائه؛ ثنا معمر، عن جعفر بن برقان، عن ميمون قال: كنت جالساً عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: تتابع عليّ رمضانان. . . الحديث، وقد ذكرت لفظه قريباً، ورواه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [٤/ ٢٥٣] كتاب الصيام،

١٦٩ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِمْرَانَ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا الْعُمَرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: كُنْتُ أَجْلِسُ بِمَكَّةَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ

باب المفطر يمكنه أن يصوم ففرط حتَّى جاء رمضان آخر، من طريق أبي عبد الله الحافظ بإسناده إلى يزيد بن هارون، ثنا شعبة، عن الحكم، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس في رجل أدركه رمضانان وعليه رمضان آخر قال: يصوم هذا، ويطعم عن ذاك كل يوم مسكيناً ويقضيه. وأخرجه في المعرفة أيضاً [٦/ ٣٠٦] كتاب الصيام، باب قضاء رمضان ما بينه وبين رمضان آخر.

وروى الدارقطني نحو هذا عن ابن عباس من طريق آخر، فأخرج في [٢/ ١٩٧] من حديث سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: من فرط في صيام شهر رمضان حتَّى يدركه رمضان آخر، فليصم هذا الذي أدركه، ثم ليصم ما فاته ويطعم مع كل يوم مسكيناً.

* خالفه مطرف، فرواه عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة قوله وهو الصحيح.

١٦٩ ـ قوله: «ثنا العمري»:

هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري، كنيته: أبو عبد الرحمن المدني الإمام العابد، اختلف في الاحتجاج به وقد أثنى عليه الإمام أحمد وقال: صالح لا بأس به، قد روي عنه ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله، وهذا يعني أنه صالح في الشواهد والاعتبار والترغيب والترهيب والفضائل والرقاق، وإسحاق بن سليمان الرازي تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢، وعبد الله بن عمران الأسدي في حديث رقم: ١٦.

قوله: «عن عبيد بن جريج»:

التيمي مولاهم، المدني، أحد ثقات التابعين، روى عن ابن عمر، وابن عباس وأبي هريرة، وحديثه عند الجماعة سوى الترمذي.

يَوْماً، وَإِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَوْماً، فَمَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ فِيمَا يُسْأَلُ: لَا عِلْمَ لِي، أَكْثَرُ مِمَّا يُفْتِي بِهِ.

١٧٠ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: تَعَلَّمُوا فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَتَى يُخْتَلُ إِلَيْهِ.

قوله: «فما يقول ابن عمر فيما يسأل»:
وقد كان هذا منه تورعاً رضي الله عنه، انظر التعليق المتقدم على حديث ١٦٢.

١٧٠ ــ قوله: «أخبرنا محمد بن يوسف»:
هو الفريابي، وسفيان: هو الثوري، والأعمش: هو سليمان بن مهران، وأبو وائل: هو شقيق بن سلمة، وعبد الله: هو ابن مسعود، وقد تقدم الكلام على رجال هذا السند في أول حديث في الكتاب.

قوله: «تعلموا»:
زاد عبد الرزاق في روايته عن سفيان: القرآن. . . الأثر.

قوله: «متى يختل إليه»:
وقع في نسخة «د»: «متى تحيلوا إليه»، والمعنى قريب، قال ابن الأثير: يختل إليه أي يحتاج إليه. زاد الحافظ عبد الرزاق في روايته: فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن أرأيت رجلاً يقرأ القرآن منكوساً؟ قال: ذاك منكوس القلب. قال: وأتي بمصحف قد زين، فقال: إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق. وأخرجه الديلمي في مسنده بلفظ: فإن أحدكم لا يدري متى يفتقر إلى ما عنده، وعليكم بالعلم، وإياكم والتنطع والتبدع والتعمق، وعليكم بالعتيق.
وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

١٧١ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، ثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، ثَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْخَصْمُ نَظَرَ فِي كِتَابِ الله فَإِنْ وَجَدَ فِيهِ مَا يَقْضِي بَيْنَهُمْ قَضَى بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

تابعه عن سفيان:

١ ـ قبيصة بن عقبة، أخرجه البيهقي في المدخل [/ ٢٧١] باب فضل العلم رقم: ٣٨٦.

٢ ـ عبد الرزاق، أخرجه في المصنف [٤/ ٣٢٣] كتاب الصيام، باب ما يكره أن يصنع بالمصاحف، رقم: ٧٩٤٧، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١٨٩] رقم: ٨٨٤٦.

وتابع سفيان، عن الأعمش: أبو معاوية محمد بن خازم، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٨/ ٥٤١] كتاب الأدب، باب ما جاء في طلب العلم وتعليمه، رقم: ٦١٧١، وأبو خيثمة في العلم [/ ١١١] رقم: ٨، وهو في مسند الفردوس برقم: ٢٠٥٧.

١٧١ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن الصلت»:**

هو ابن الحجاج الأسدي، الإمام الحافظ: أبو جعفر الكوفي المعروف بالأصم، أحد الثقات من رجال البخاري، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهما.

وزهير: هو ابن معاوية، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٠.

قوله: «عن جعفر بن برقان»:

هو الجزري، الإمام، فقيه الرقة وعالمها، كنيته: أبو عبد الله، كان من الفقهاء الأخيار، وثقه الجمهور في حديثه عن غير الزهري.

وميمون بن مهران تقدمت ترجمته قريباً في حديث رقم: ١٦٨.

قوله: «إذا ورد عليه الخصم»:

كذا في الأصول، وفي إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [٨/ ٢١٨]: «إذا نزل به أمر».

فِي الْكِتَابِ وَعَلِمَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الأَمْرِ سُنَّةً قَضَى بِهِ، فَإِنْ أَعْيَاهُ خَرَجَ فَسَأَلَ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ: أَتَانِي كَذَا وَكَذَا فَهَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي ذَلِكَ بِقَضَاءٍ؟، فَرُبَّمَا اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّفَرُ كُلُّهُمْ

قوله: «خرج فسأل المسلمين»:

دليل على شدة ورعه، وتمام علمه، فإن فعله هذا عمل بالكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ...﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ...﴾ الآية، روى أبو سعيد الأشج، قال: أنا وكيع، عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران في هذه الآية قال: فردوه إلى الله، يعني: إلى كتابه، وإلى الرسول، يعني: ما دام حيًّا فإذا قبض فإلى سنته، وهذا منه رضي الله عنه نهاية الورع، فإنَّه كان ألزم أصحاب رسول الله ﷺ لرسول الله ﷺ، ومن كان هذا حاله فيندر أن تواجهه مسألة ليس عنده فيها علم من رسول الله ﷺ، هذه السيدة عائشة رضي الله عنها وأرضاها لم تكن بأعلم من أبيها ومع هذا يقول أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: ما أشكل علينا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط فسألنا عائشة إلَّا وجدنا عندها منه علماً. فأبو بكر يصدق عليه هذا من باب أولى، قال الحسن بن علي الحلواني شيخ المصنف: حدثنا عارم، عن حماد بن زيد، عن سعيد بن أبي صدقة، عن ابن سيرين قال: لم يكن أحد أهيب بما لا يعلم من أبي بكر رضي الله عنه، ولم يكن أحد بعد أبي بكر أهيب بما لا يعلم من عمر رضي الله عنه، وإنَّ أبا بكر نزلت به قضية فلم يجد في كتاب منها أصلاً ولا في السنة أثراً فاجتهد برأيه قال: هذا رأيي فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني وأستغفر الله؛ ولا يبعد أن يكون مراده تعليم الولاة من بعده، فقد قام مقام المعلم للأمة بعد رسول الله ﷺ، ولذلك نرى أخذ الصحابة بفعله من بعده، فكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك،

يَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيهِ قَضَاءً، فَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِينَا مَنْ يَحْفَظُ عَلَى نَبِيِّنَا، فَإِنْ أَعْيَاهُ أَنْ يَجِدَ فِيهِ سُنَّةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ جَمَعَ رُؤُوسَ النَّاسِ وَخِيَارَهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَإِذَا أَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَمْرٍ قَضَى بِهِ.

فإذا أعياه أن يجد المسألة في الكتاب والسنة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيها بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به، وكان عمر رضي الله عنه أوصى شريحاً القاضي بذلك في كتابه الذي بعثه إليه، يأتي بعد خمسة أحاديث وممن مشى على طريقة أبي بكر رضي الله عنه: زيد بن ثابت؛ فروى الحافظ البيهقي من حديث يزيد بن حبيب أن مسلمة بن خالد قال لزيد: يا ابن عم أكرهنا على القضاء. فقال زيد: اقض بكتاب الله عز وجل، فإن لم يكن في كتاب الله ففي سنة النبي ﷺ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ فادع أهل الرأي، ثم اجتهد واختر لنفسك. وممن مشى على هذه الطريقة أيضاً: عبد الله بن مسعود، يأتي حديثه بعد سبعة أحاديث، وعبد الله بن عباس كما سيأتي بعد أربعة أحاديث، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه؛ فقد روي عنه أنه كتب إلى عروة: أمَّا بعد كتبت إليّ تسألني عن القضاء بين الناس، وإن رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله، ثم القضاء بسنة رسول الله، ثم بحكم أئمة الهدى، ثم استشارة ذوي العلم والرأي.

قوله: «فيقول أبو بكر: الحمد لله»:

زعم عمر بن أيوب في حديثه عن جعفر بن برقان أن هذه العبارة وهي من قوله في الحديث: «فيقول أبو بكر: الحمد لله. . .» إلى قوله: «قضى»، ليست من حديث ميمون بن مهران، فقال عقب حديثه عن جعفر: وحدثني غير ميمون أن أبا بكر رضي الله عنه كان يقول عند ذلك: . . .، وعمر بن أيوب، وإن كان من رجال مسلم إلَّا أنه دون زهير بلا شك ولا ريب.

قوله: «قضى به»:

رجال إسناد الحديث على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع، ميمون بن مهران

١٧٢ ـ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى وَعَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ قَالَ: كَانَ عَلَى امْرَأَتِي اعْتِكَافُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَسَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

لم يدرك أبا بكر، أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣٠/ ٣٢٧].

وأخرجه إمام الأئمة الفقيه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب القضاء: ثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان به [أعلام الموقعين ١/ ٦٢]، ورواه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٤ ـ ١١٥] كتاب آداب القضاء، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، من طريق عمر بن أيوب، ثنا جعفر به.

١٧٢ ـ **قوله: «وعمرو بن زرارة»:**

هو ابن واقد الكلابي، الإمام الحافظ الثبت: أبو محمد النيسابوري، من جلة مشايخ المصنف، قرأ القرآن على الكسائي، وكان من العلماء الزهاد أصحاب السلوك، مجاب الدعوة، متفق على توثيقه، وعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي تقدم.

قوله: «عن أبي سهيل»:

اسمه: نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، عم مالك بن أنس الإمام، وأحد القراء الذين كان يؤخذ عنهم القراءة بالمدينة مع أبي جعفر، متفق على توثيقه، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «فسألت عمر بن عبد العزيز»:

ابن مروان بن الحكم الأموي، أمير المؤمنين وأحد الولاة العادلين الزاهد حقًّا، والعابد صدقاً، أشج بني أمية، صاحب المناقب والفضائل، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالوزير، ثم ولي الخلافة من بعده، عده غير واحد من أئمة المسلمين في الخلفاء

وَعِنْدَهُ ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: قُلْتُ: عَلَيْهَا صِيَامٌ؟ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا يَكُونُ اعْتِكَافٌ إِلَّا بِصِيَامٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: أَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ:

الراشدين، له مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «لا يكون اعتكاف إلَّا بصيام»:

هذا هو المشهور عن الزهري، روى عبد الرزاق في مصنفه [٤/ ٣٥٤] عن معمر، عن الزهري قال: لا اعتكاف إلَّا بصوم. قال معمر: كان الزهري يوجبه عليه نواه أو لم ينوه، وروى عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج، عن ابن شهاب قال: سنة من اعتكف أن يصوم وبهذا قال ابن عمر رضي الله عنه رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما بإسناد صحيح، وقال به أيضاً من الصحابة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، أخرجاه أيضاً في مصنفيهما بإسناد على شرط الصحيح.

ومن التابعين شيخ ابن شهاب القاسم بن محمد، ومن الأئمة الأعلام مالك، والأوزاعي، قال مالك في الموطأ: بلغني أن القاسم بن محمد ونافعاً مولى ابن عمر قالا: لا اعتكاف إلَّا بصيام يقول تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ. . .﴾ الآية، فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام، قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا، أنه لا اعتكاف إلَّا بصيام، اهـ. فقد تبين أن مالكاً رحمه الله لم يقل أنه عن النبي ﷺ، وتبين أنه لم يستدل بتلك الأحاديث التي أسندها متأخرو المالكية عن النبي ﷺ في الصوم في الاعتكاف وزعموا أنها دليل المذهب مع كونها لا تخلو من علة وضعف، رحمه الله ورضي عنه.

وقد أجاب من لم يشترط الصوم في الاعتكاف بأنه محمول على الاستحباب، واستدلوا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد

لَا، قَالَ: فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَنْ عُمَرَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَنْ عُثْمَانَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ عُمَرُ: مَا أَرَى عَلَيْهَا صِيَاماً.

١٧٣ ـ [قَالَ:] فَخَرَجْتُ فَوَجَدْتُ طَاوُساً وَعَطَاءَ بْنَ أَبِي رَبَاحٍ فَسَأَلْتُهُمَا، فَقَالَ طَاوُسٌ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى عَلَيْهَا صِيَاماً

الحرام، فقال له النبي ﷺ: **أوف بنذرك**. وبوّب له البخاري في صحيحه فقال: باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً، قالوا: لأن الليل ليس ظرفاً للصوم، ولو كان شرطاً لأمره النبي ﷺ به، واستدلوا أيضاً بحديث عائشة **أن النبي ﷺ اعتكف العشر الأول من شوال**، وذلك يتناول يوم العيد، وأما قول مالك: إنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام ـ يعني في الآية ـ فمتعقب بأنه ليس في الآية ما يدل على تلازمهما وإلا لكان لا صوم إلّا باعتكاف ولا قائل به، قال المزني رحمه الله: لو كان الصوم شرطاً لم يصح الاعتكاف في رمضان؛ لأن صومه مستحق لغير الاعتكاف.

قوله: «ما أرى عليها صياماً»:

لكون ما ذهب إليه ابن شهاب لم يكن عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الخلفاء الراشدين المهديين، وبه قال علي بن أبي طالب، وابن مسعود، والحسن البصري، والشافعي، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق، وابن المنذر قالوا: يصح الاعتكاف بلا صوم، إلّا أن يجعله المعتكف على نفسه، قالوا: هو مستحب وليس شرطاً لصحته.

١٧٣ ـ **قوله: «فقال طاوس»:**

رواية طاوس، عن ابن عباس هذه ذكرها الحافظ البيهقي في السنن الصغرى [٢/١٢٨] قال: وروينا عن عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل، عن طاوس أنه قال: كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلّا أن يجعله على نفسه. وقال عطاء: ذلك

إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهَا.

رأيي، وروي ذلك مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولا يصح. وقال في معرفة السنن [٦/ ٣٩٦]: وروينا عن طاوس، عن ابن عباس أنه كان لا يرى على المعتكف صياماً إلَّا أن يجعله على نفسه هذا هو الصحيح، موقوف، وقد روي عنه مرفوعاً ورفعه ضعيف، اهـ.

قلت: اختلف قول ابن عباس في هذه المسألة، فروى ليث، عن طاوس، عن ابن عباس: الصوم عليه واجب؛ وليث وإن كان يضعف في الحديث لكن كذلك رواه مقسم، عند ابن أبي شيبة في المصنف وأبو فاختة مولى جعدة بن هبيرة، عند البيهقي في الكبرى كلاهما عن ابن عباس.

قوله: «إلا أن تجعله على نفسها»:

روى الدارقطني في سننه [٢/ ١٩٩] من حديث عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعاً: **ليس على المعتكف صيام إلَّا أن يجعله على نفسه.** قال الدارقطني: رفعه هذا الشيخ، وغيره لا يرفعه. واختلف في قول الدارقطني: هذا الشيخ؛ فقال ابن تيمية: رفعه أبو بكر السوسي وغيره لا يرفعه. وقال الزيلعي: قال صاحب التنقيح: الشيخ هو عبد الله بن محمد الرملي، وإليه أشار البيهقي في سننه بقوله: تفرد به عبد الله بن محمد الرملي. وقال النووي في المجموع: قد ذكرت مرات أن الحديث الذي يرويه بعض الثقات مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً يحكم بأنه مرفوع لأنها زيادة ثقة، هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون، وبه قال الفقهاء وأصحاب الأصول وحذاق المحدثين، اهـ.

وحديث الدارقطني هذا أخرجه الحاكم في مستدركه [١/ ٤٣٩] وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: على شرط

١٧٤ ـ قَالَ: وَقَالَ عَطَاءٌ: ذَلِكَ رَأْيِي.

١٧٥ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا أَبُو عَقِيلٍ،

مسلم. والصواب: أنه موقوف كما بينته رواية المصنف، والتي أشار إليها الحافظ البيهقي في سننه بقوله: تفرد به عبد الله بن محمد الرملي؛ وقد رواه أبو بكر الحميدي، عن عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل قال: اجتمعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز. . . فذكر رواية المصنف، وصحح وقفه.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، علقه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [٤/ ٣١٩] كتاب الصيام، باب من رأى الاعتكاف بغير صوم من طريق الحميدي، عن عبد العزيز بن محمد، به، وأسند في إثره رواية عمرو بن زرارة شيخ المصنف من طريق ابن شيرويه، ثنا عمرو بن زرارة فذكره مختصراً وقال: هذا هو الصحيح موقوف، ورفعه وهم.

١٧٤ ـ **قوله: «وقال عطاء»:**

رواه عطاء مرة باشتراط الصيام، فأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر وابن عباس قالا: لا جوار إلَّا بصيام.

انظر مصنف عبد الرزاق [٤/ ٣٥٣]، مصنف ابن أبي شيبة [٣/ ٨٧]، والبيهقي في معرفة السنن والآثار [٦/ ٣٩٥].

١٧٥ ـ **قوله: «ثنا أبو عقيل»:**

اسمه بشير بن عقبة الناجي السامي، أحد الحفاظ الثقات، من رجال الشيخين، وثقه الإمام أحمد وابن معين، وقال أبو حاتم: هو عندهم ثقة.

ثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو سَلَمَةَ الْبَصْرَةَ أَتَيْتُهُ أَنَا وَالْحَسَنُ فَقَالَ لِلْحَسَنِ: أَنْتَ الْحَسَنُ؟ مَا كَانَ أَحَدٌ بِالْبَصْرَةِ أَحَبَّ إِلَيَّ لِقَاءً مِنْكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُفْتِي بِرَأْيِكَ، فَلَا تُفْتِ بِرَأْيِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ كِتَابٌ مُنَزَّلٌ.

قوله: «ثنا سعيد الجريري»:

هو سعيد بن إياس الجريري، أحد كبار الحفاظ والعلماء بالبصرة، قال الإمام أحمد: هو محدث البصرة. ووثقه الجمهور، يقال: تغير قبل موته بثلاث، قال أبو حاتم: فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث.

قوله: «عن أبي نضرة»:

اسمه المنذر بن مالك بن قُطَعَةَ البصري، عداده في ثقات التابعين، ومن علماء البصرة العاملين، ضعفه بعضهم بلا حجة، وثقه الإمام أحمد، ويحيى، والنسائي، وغيرهم.

قوله: «لما قدم أبو سلمة»:

هو ابن عبد الرحمن بن عوف المدني، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٣، والحسن: هو البصري الإمام المشهور ترجمته في حديث رقم: ٤١.

وهذا الحديث مما احتج به المانعون من القياس، ولا حجة فيه لأنَّا لا نقول به إلَّا بعد تحكيم الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون، ثم بعد ذلك القياس على كتاب الله، ثم القياس على السنة، ثم القياس على قول عامة السلف الذين لا يعلم لهم مخالفاً كما قال الشافعي رحمه الله.

قوله: «أو كتاب منزل»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٧٦] رقم: ٣٢١، ومن طريق المصنف أيضاً أخرجه

١٧٦ ـ أَخْبَرَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ، ثَنَا الضَّحَّاكُ،

الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٩/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦].

تابعه عبد الأعلى، عن الجريري، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٦٣] باب اعتماد المفتي على الكتاب والسنة، وابن حزم في الأحكام [٦/ ٢٢٨] باب إبطال التقليد بإسناده إلى إبراهيم بن مرزوق، ثنا مسلم بن إبراهيم به.

نعم، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: **العلم ثلاثة، وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة**. أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض من سننه، وابن ماجه، والحاكم في المستدرك [٤/ ٣٣٢] وسكت عنه، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، أحد الضعفاء الذين يعتبر بهم.

١٧٦ ـ **قوله: «أخبرنا عصمة بن الفضل»**:

هو النميري، الحافظ الثقة: أبو الفضل النيسابوري نزيل بغداد، وأحد الثقات، روى عنه بقي بن مخلد، وهو لا يروى إلَّا عن ثقة، وأخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه، ووثقه النسائي. وتقدمت ترجمة زيد بن الحباب في حديث رقم: ١٣٧.

قوله: «عن يزيد بن عقبة»:

المروزي، كنيته: أبو محمد العتكي، أحد أفراد المصنف، سكت عنه البخاري وأبو حاتم، ووثقه ابن حبان.

قوله: «ثنا الضحاك»:

هو الضبيّ، أحد أفراد المصنف نسبه ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم: الضحاك الضبي، عن أبيه مجهول.

عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَقِيَهُ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ إِنَّكَ مِنْ فُقَهَاءِ الْبَصْرَةِ، فَلَا تُفْتِ إِلَّا بِقُرْآنٍ نَاطِقٍ، أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ غَيْرَ ذَلِكَ هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ.

قوله: «عن جابر بن زيد»:

هو الأزدي، اليحمدي مولاهم، الإمام فقيه البصرة وعالمها ومفتيها، كنيته: أبو الشعثاء البصري، أحد كبار تلامذة ابن عباس، معدود مع الحسن وابن سيرين في العلم والفقه والفتوى، روى عطاء، عن ابن عباس قوله: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر لأوسعهم علماً عما في كتاب الله. وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن زيد. وله مناقب وفضائل مذكورة في المطولات.

قوله: «إلا بقرآن ناطق، أو سنَّة ماضية»:

لأن العلم واليقين فيهما، والرأي قد يصيب ويخطئ، روى مالك بن أنس، عن داود بن الحصين، عن طاوس، عن ابن عمر أنه قال: العلم في ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدري. ورواه مالك أيضاً من حديث نافع، عن ابن عمر، وروى ابن وهب، عن مالك أنه قال: الحكم حكمان: حكم جاء به كتاب الله، وحكم أحكمته السنة، ومجتهد رأيه فلعله يوفق، اهـ. وهذا الأثر أيضاً مما تمسك به المانعون من القياس وعلى رأسهم ابن حزم ولا حجة فيه كما ذكرت في الحديث قبله.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الهروي في غير موضع من كتابه ذم الكلام [٢: ١٧٧] رقم: ٣٢٢.

وقال الإمام البخاري في تاريخه [٢/ ٢٠٤]: قال لي صدقة، عن الفضل بن موسى، عن ابن عقبة به، الترجمة: ٢٢٠٢، ومن طريق

١٧٧ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ ظُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ لَسْنَا نَقْضِي، وَلَسْنَا هُنَالِكَ، وَإِنَّ اللهَ قَدْ قَدَّرَ مِنَ الأَمْرِ أَنْ بَلَّغَنَا مَا تَرَوْنَ، فَمَنْ عَرَضَ لَهُ قَضَاءٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَلْيَقْضِ فِيهِ بِمَا

الإمام البخاري أخرجه ابن حزم في الأحكام [٨/ ٥٤٠] باب إبطال القياس، ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٦٣] باب اعتماد المفتي على الكتاب والسنة، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٨٦] كلاهما من طريق محمود بن غيلان، أنا الفضل بن موسى، وزيد بن الحباب قالا: أنا يزيد بن عقبه، به.

١٧٧ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن يوسف»:**

هو الفريابي، وسفيان: هو الثوري، والأعمش: هو سليمان بن مهران، وقد تقدمت ترجمتهم جميعاً في أول حديث في الكتاب.

قوله: «عن عمارة بن عمير»:

التيمي، الحافظ الثقة، عداده في صغار التابعين، جزم غير واحد بسماعه من ابن عمر، قال الإمام أحمد: ثقة وزيادة، يسأل عن مثل هذا؟! وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن حريث بن ظهير»:

بالتصغير، الكوفي، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، ووثقه ابن حبان، وقال الذهبي: لا يعرف، يعني لتفرد عمارة بالرواية عنه، لكنه توبع كما سيأتي.

قوله: «لسنا نقضي»:

يعني: لقلة من يسألنا كما بينته رواية شعبة، عن الأعمش: أتى علينا زمان وما نسأل. . . الحديث.

فِي كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ جَاءَهُ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَإِنْ جَاءَهُ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَمْ يَقْضِ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلْيَقْضِ بِمَا قَضَى بِهِ الصَّالِحُونَ، وَلَا يَقُلْ: إِنِّي أَخَافُ

قوله: «فليقض بما قضى به الصالحون»:

وفي رواية شعبة، عن الأعمش: فما أجمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فيما اجتمع عليه المسلمون فاجتهد رأيك... الحديث، وسيأتي عند المصنف.

قوله: «ولا يقل إني أخاف وإني أرى»:

هكذا جاء في رواية محمد بن يوسف الفريابي شيخ المصنف وفيها اختصار، وقال الحميدي، عن سفيان: فإن لم يكن في كتاب الله ولا في قضاء رسول الله ﷺ ولا فيما قضى به الصالحون فليجتهد رأيه، ولا يقولن أحدكم: إني أخاف، وإني أرى... الحديث، قال ابن حزم: نهاه أن يقول: إني أرى؛ وهذا نهي عن الفتيا بالرأي، يبينه قوله: فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك... فإنما أمره بالتورع والطلب فقط، اهـ.

كأنه لم يقف على رواية الحميدي!

قوله: «ولا يقل: إني أخاف»:

إسناد حديث الباب على شرط الصحيح غير حريث بن ظهير، وقد تابعه عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، يأتي عند المصنف.

نعم، لكن فيه علة أخرى فزعم يحيى القطان أن الثوري وهم فيه لكثرة من خالفه، قال يحيى: سمعت مؤملاً يحدث بشيء لست أحفظه، فقال عباس بن يزيد: حدثنا مؤمل، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن حريث بن ظهير وعبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله؛ قال عباس: فَسُرَّ يحيى بهذا. [العلل للدارقطني ٥/ ٢١٠ ـ ٢١١].

يقول الفقير خادمه: لم يتضح لي وهم سفيان في هذا الحديث، وغاية ما تدل عليه رواية المؤمل أن الحديث عند حريث بن ظهير

وَإِنِّي أَرَى، فَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَالْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ.

وعبد الرحمن بن يزيد جميعاً، فلا يبعد أو يمنع أن يكون سفيان رواه مرة عن حريث، وقرنه أخرى بعبد الرحمن بن يزيد، وقد بحثنا فوجدنا أمير المؤمنين في الحديث: شعبة بن الحجاج قد تابع سفيان الثوري، وتابعه أيضاً شيخ الحفاظ والمحدثين عبد الله بن نمير، فالقول بعد هذا بأن سفيان قد وهم فيه غير جيد، والله أعلم.

والحديث أخرجه النسائي في سننه، كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم: أخبرني محمد بن علي بن ميمون، ثنا الفريابي به، رقم: ٥٣٩٨.

تابعه محمد بن كثير عن سفيان، أخرجه الطبراني في الكبير [٩/ ٢١٠] رقم: ٨٩٢٠، والهروي في ذم الكلام.

وتابع سفيان، عن الأعمش: شعبة بن الحجاج، أخرجه المصنف بعد ثلاثة أحاديث، من طريق يحيى بن حماد، ثنا شعبة به، وابن حزم في الأحكام [٥/ ٢١٥] باب إبطال التقليد، من طريق ابن أبي عدي، ثنا شعبة به، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٠١] ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد كذلك، والحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٥] من طريق أبي عمر ثنا شعبة به.

وتابعه أيضاً: عبد الله بن نمير، حديثه عند الدارقطني في العلل [٥/ ٢١١].

وأخرج حديث حريث أيضاً الحافظ ابن عساكر في تاريخه كما في تهذيب ابن منظور [٦/ ٢٧٥].

* خالف محمد بن يوسف، عن سفيان: أبو بكر الحميدي، فرواه عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن

يزيد، عن ابن مسعود به، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٠٠].
وتابعه محمد بن كثير، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى، [١٠/ ١١٥] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي.
* وهكذا رواه أبو عوانة، وأبو معاوية ـ وهو من أعرف الناس بحديث الأعمش ـ وعبد الواحد بن زياد، وابن أبي زائدة عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله.
أخرج حديث أبي عوانة المصنف بعد أربعة أحاديث، وأخرج حديث أبي معاوية إمام الأئمة أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب القضاء، حكاه ونقله ابن القيم في أعلام الموقعين [١/ ٦٢]، ومن طريق أبي معاوية أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤١] كتاب البيوع والأقضية، باب في القاضي ما ينبغي أن يبدأ به في قضائه: ثنا أبو معاوية به، رقم: ٣٠٣٣، والنسائي في سننه [٨/ ٢٣٠] كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم: أخبرنا محمد بن العلاء، ثنا أبو معاوية به، رقم: ٥٣٩٧ وقال عقبه: هذا حديث جيدٌ جيدٌ، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٩] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، بإسناده إلى سنيد حدثنا أبو معاوية به، وابن حزم في الأحكام [٥/ ٢٠٥] باب في الاستحسان والاستنباط في الرأي، بإسناده إلى سعيد بن منصور: ثنا ابن عيينة وأبو معاوية به، وأخرجه أبو العباس الطبري في أدب القاضي [١/ ٨٤ ـ ٨٥] باب الترغيب في القضاء بإسناده إلى إبراهيم بن معاوية: ثنا أبي به، رقم: ٢٠.
وأخرج حديث عبد الواحد: ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٠] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص.

١٧٨ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِذَا سُئِلَ عَنِ الأَمْرِ وَكَانَ فِي الْقُرْآنِ أَخْبَرَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقُرْآنِ وَكَانَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ، فَإِنْ لَمْ

وأما حديث ابن أبي زائدة فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤١] برقم: ٣٠٣٤، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في الأحكام [٥/ ٢٠٥]. وهذا إسناد على شرط الصحيح، لا يشك فيه.

* وقد خالف جرير، وأحمد بن حازم، وابن أبي زائدة، وابن نمير الرواة عن الأعمش، فرووه عن الأعمش، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله، فأما حديث جرير فأخرجه المصنف بعد خمسة أحاديث، وأما حديث أحمد بن حازم فأخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧١]، وأما حديث ابن أبي زائدة فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤٢] برقم: ٣٠٣٥، وأما حديث ابن نمير فأخرجه ابن خلف في أخبار القضاة [١/ ٧٦].

تابعه المسعودي، عن القاسم، أخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٨/ ٣٠٠ ـ ٣٠١] كتاب البيوع، باب هل يرد قضاء القاضي أو يرجع عن قضائه، رقم: ١٥٢٩٥، والطبراني في الكبير [٩/ ٢١٠] رقم: ٨٩٢١.

١٧٨ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن محمد»:**

هو ابن أبي شيبة الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢٥، وابن عيينة: هو سفيان الإمام الفقيه المشهور، ترجمته في حديث رقم: ٥٤.

قوله: «عن عبيد الله بن أبي يزيد»:

هو المكي، التابعي الثقة، ممن اتفق على توثيقه والاحتجاج بخبره، وحديثه في الدواوين الستة.

يَكُنْ فَعَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَ فِيهِ بِرَأْيِهِ.

قوله: «قال فيه برأيه»:

زعم ابن حزم أنّ هذا ظن من عبيد الله إذ ليس فيه إخبار ابن عباس بذلك عن نفسه، ولا أنه أمر به، والثابت عن ابن عباس النهي عن تقليد أبي بكر وعمر، اهـ. كذا قال تهجماً، والذي روي عن ابن عباس كراهته تقليد غير رسول الله ﷺ فيما ثبت وصح عنه ﷺ، ونهيه عن ترك قوله ﷺ إلى قول غيره، فقد روى أيوب، عن ابن أبي مليكة أن عروة بن الزبير قال لابن عباس: أضللت الناس. قال: وما ذاك يا عرية؟ قال: تأمر بالعمرة في هؤلاء العشر وليست فيهن عمرة. فقال ابن عباس: أولاً تسأل أمك عن ذلك؟ فقال عروة: فإن أبا بكر وعمر لم يفعلا ذلك. فقال ابن عباس: هذا الذي أهلككم، والله ما أرى إلّا سيعذبكم، إني أحدثكم عن النبي ﷺ وتجيئوني بأبي بكر وعمر. فقال عروة: هما والله كانا أعلم بسنة رسول الله ﷺ وأتبع لها منك.

قال الخطيب: قد كان أبو بكر وعمر على ما وصفهما به عروة، إلّا أنه لا ينبغي أن يقلد أحد في ترك ما ثبتت به سنة رسول الله ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾ الآية، فأين هذا من كلام ابن حزم المبهم؟ نسأل الله السلامة والتوفيق.

والأثر إسناده على شرط الصحيح، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤٢] كتاب البيوع والأقضية، باب القاضي ما ينبغي أن يبدأ به في قضاءه، رقم: ٤٠٣٦، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في الإحكام [٥/ ٢٠٦] باب في الاستحسان والاستنباط في الرأي.

تابع ابن أبي شيبة، عن سفيان:

١ ـ عمرو بن عون، أخرجه الحاكم في المستدرك [١/ ١٢٧] كتاب

١٧٩ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شُرَيْحٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَيْهِ:

العلم، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وفيه توقيف ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص.

٢ ـ محمد بن سعد، أخرجه في الطبقات [٢/ ٣٦٦].

٣ ـ ابن وهب، أخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٥] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي.

٤ ـ الحميدي، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٠٣] باب ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس.

٥ ـ الحسن بن الصباح، أخرجه أيضاً الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٠٣].

٦ ـ سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧١] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص.

١٧٩ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن عيينة»:**

هو الفزاري، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٣٠، وترجمة علي بن مسهر في حديث رقم: ١٧.

قوله: «عن أبي إسحاق»:

هو سليمان بن أبي سليمان الشّيباني، الحافظ الحجة: أبو إسحاق الكوفي، عداده في صغار التابعين، فقد نقل إلينا أنه أدرك ابن أبي أوفى وسمع منه، وهو من كبار أصحاب الشعبي، وأحد أوعية العلم، وحديثه أحلى من العسل قال الجوزجاني: رأيت أحمد بن حنبل يعجبه حديث الشيباني ويقول: هو أهل ألا يدع له شيئاً. قال ابن معين: ثقة حجة.

قوله: «عن شريح»:

الإمام الفقيه، القاضي الحجة، مفتي الكوفة في زمانه مع الصحابة،

إِنْ جَاءَكَ شَيْءٌ فِي كِتَابِ الله فَاقْضِ بِهِ وَلَا تَلْفِتْكَ عَنْهُ الرِّجَالُ، فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَانْظُرْ سُنَّةَ رَسُولِ الله ﷺ فَاقْضِ بِهَا، فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فَانْظُرْ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ فَخُذْ بِهِ، فَإِنْ جَاءَكَ مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله، وَلَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ قَبْلَكَ فَاخْتَرْ أَيَّ الأَمْرَيْنِ شِئْتَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَجْتَهِدَ رَأْيَكَ ثُمَّ تَقَدَّمَ فَتَقَدَّمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَأَخَّرَ فَتَأَخَّرْ،

شريح بن الحارث بن قيس بن الحكم الكندي، قاضي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أبو أمية النخعي الكوفي، عداده في المخضرمين، وبالغ بعضهم فقال: له صحبة ولا تصح، أقام على قضاء الكوفة ستين سنة، وقضى أيضاً بالبصرة فكان يقال له: قاضي المصرين؛ قال أبو وائل صاحب ابن مسعود: كان شريح يقل غشيان ابن مسعود للاستغناء عنه. يقال: إنه أخذ العلم من معاذ بن جبل، وروى حفيده علي بن عبد الله عن جده، عن شريح: وليت القضاء لعمر، وعثمان، وعلي، ومعاوية، ويزيد بن معاوية ولعبد الملك إلى أيام الحجاج ثم استعفيت الحجاج وكان له مئة وعشرن سنة فأعفاه، فمات بعدها بسنة.

قوله: «ولا تلفتك عنه الرجال»:

يعني بآرائهم، وفي حديث عبد الواحد بن زياد، عن أبي إسحاق: ولا تلتفت إلى غيره.

قوله: «إن شئت أن تجتهد رأيك»:

احتج بهذا من أجاز الاجتهاد والقياس وهم الجمهور، وأما ما نعوه وعلى رأسهم ابن حزم فلم يروا فيه حجة، قال ابن حزم: أمَّا الرواية عن عمر فإن فيها نصًّا تخييره بين اجتهاد رأيه أو الترك، ورأى

وَلَا أَرَى التَّأَخُّرَ إِلَّا خَيْراً لَكَ.

الترك خيراً له، فصح أنه لم ير القول بالرأي حقًّا، لأن الحق لا خيار في تركه لأحد، اهـ. والجواب عنه: أن أمير المؤمنين رضي الله عنه إنما أخبره بخيرية الترك لئلا يتجاسر ويسرف في الاجتهاد، فإن الاجتهاد لا يكون إلَّا على أصل يضاف إليه التحليل أو التحريم، ولا يجتهد إلَّا عالم بها، فمن أشكل عليه شيء لزمه الوقوف ولم يجز له أن يحيل على الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل، ولا هو في معنى أصل وهذا مما لا خلاف فيه بين الأئمة قديماً وحديثاً، فلا يُفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لمن هب ودب، ولا يغلق أمام من فتح الله بصيرته بالعلم، ونوّر قريحته بصحيح الفهم، وسيأتي بسط أقوال القائلين بالقياس والمانعين منه، عند الكلام على حديث معاذ بن جبل الآتي بعد هذا إن شاء الله.

قوله: «ولا أرى التأخر إلَّا خيراً لك»:

وإسناد الحديث على شرط الصحيح، غير محمد بن عيينة شيخ المصنف، وقد تابعه ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر، وغير شريح القاضي وهو من ثقات المخضرمين، وذكره غير واحد في الصحابة، قال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٢٠]: إسناده صحيح.

وأخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٢٣/ ٢١].

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤٠] كتاب البيوع والأقضية، باب في القضاء وما جاء فيه، برقم: ٣٠٣٢، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في الحلية [٤/ ١٣٦] وابن حزم في الأحكام [٥/ ٢٠٦] باب الاستحسان والاستنباط في الرأي، وأخرجه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٥] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، من طريق معاوية بن حفص، أنا علي بن مسهر به.

١٨٠ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا شُعْبَةُ،

تابع علي بن مسهر، عن أبي إسحاق:

١ ـ سفيان بن عيينة، أخرج حديثه محمد بن خلف في أخبار القضاة [٢/ ١٨٩]، وابن حزم في الإحكام [٥/ ٢٠٦].

٢ ـ سفيان الثوري، أخرجه من طريقه النسائي في سننه [٨/ ٢٣١] كتاب آداب القضاة، باب الحكم باتفاق أهل العلم، رقم: ٥٣٩٩، وأخرجه أيضاً محمد بن خلف في أخبار القضاة [٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠]، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٠] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ٢٠٠] باب ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس.

٣ ـ أسباط بن محمد، أخرج حديثه محمد بن خلف في أخبار القضاة [٢/ ١٩٠]، والحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٥] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي.

٤ ـ محمد بن فضيل، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٥].

٥ ـ عبد الواحد بن زياد، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٧٠] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص.

تابع أبا إسحاق، عن الشعبي: عيسى بن المسيب، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٩٩] ذكر ما روي عن الصحابة والتابعين في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس.

١٨٠ ـ **قوله: «حدثنا يحيى بن حماد»:**

هو ابن أبي زياد الشيباني مولاهم، البصري، ختن أبي عوانة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٦٠، وهو من رجال الشيخين الثقات، وشعبة: هو ابن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث، ترجمته في حديث رقم: ٢٩.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ الله الثَّقَفِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ،

قوله: «عن محمد بن عبيد الله الثقفي»:

كنيته: أبو عون الكوفي، الأعور أحد الحفاظ الثقات، حديثه عند الجماعة سوى ابن ماجه.

قوله: «عن الحارث بن عمرو»:

انقلب اسمه في جميع الأصول الخطية إلى: عمرو بن الحارث، وفي ظني أن هذا القلب لا يصح نسبة وقوعه رواية في كتاب المصنف كأن يقال مثلاً: أن يحيى بن حماد رواه عن شعبة؛ فقلب اسمه لأن هذا لم يشتهر، ولو كان كذلك لنقله أهل الحديث لنا في جملة ما أعلوا به حديث الباب سيما أولئك الذين قرؤوا المسند وترجموا لرجاله كالحافظ ابن حجر فإنَّه لم يتكلم في تهذيبه ولا أشار لهذا في ترجمته، نعم أورد إسناده في إتحاف المهرة [١٣/ ٣٠٧] رقم: ١٦٧٦٧ مقلوباً كما وقع في النسخة المسموعة عليه وليس في هذا إلَّا ما ذكرت من كونه وقع قديماً في الأصول الخطية، وهذا الحافظ الذهبي قرأه قديماً على هدية بنت علي الصالحية بكفر بطنا، ولمَّا ترجم للحارث في كتبه لم يذكر قلبه، فتبين أنه ليس بخطأ في الرواية، بل هو خطأ في النسخ، لذلك لم نرَ الاستمرار عليه، وعسى أن يكون من توفيق الله، كتبت هذا منذ ما يقرب من عشرين عاماً وتبين الآن صحة ما ذكرت فقد أخرج الحافظ ابن حجر الحديث في كتابه موافقة الخبر الخبر من طريق المصنف بتسميته على الصواب: الحارث بن عمرو، فالحمد لله على توفيقه. وقد استفاد هذا منا بعضهم في طبعته فأخذه ونسبه لنفسه على ما جرت عادته من الاستفادة من تحقيقنا دون عزو كشفت ستره ذلك في مقدمة متن المسند، والله حسيبه.

عَنْ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ حِمْصَ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ، عَنْ مُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ كَيْفَ تَقْضِي؟

والحارث بن عمرو: هو الثقفي، وقد قيل في اسمه: الحارث بن عون والأول أصح، وهو رجل تفرد بالرواية عنه محمد بن عبيد الله، ولا يعرف إلَّا بهذا الحديث، وهو عند الجمهور مجهول، وحديثه منقطع، إلَّا أنهم اتفقوا على قبول حديثه وهو نوع تصحيح له، كما سيأتي، وتقدمت ترجمة معاذ بن جبل رضي الله عنه في حديث رقم: ١٦٧.

قوله: «عن ناس من أهل حمص»:

اعتبر بعضهم هذا الإسناد غير متصل، قال الترمذي عقب روايته للحديث: وليس إسناده عندي بمتصل، وتعقبه الحافظ في النكت الظراف بقوله: أراد بنفي الاتصال المشي على اصطلاح من يرى أن الإسناد إذا كان فيه مبهم لم يسم يكون منقطعاً، وإلَّا فإن الجمهور على أنه متصل في سنده مبهم، على أنه قد جاء من وجه متصل لكنه ضعيف، أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب المغازي له عن أبيه، عن رجل، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه، والرجل المبهم هو محمد بن سعيد المصلوب، بينه المصنف في الكلام على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في المقدمة، عن الحسن بن حماد سجادة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عبادة بن نسي في حديث أوله: لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: **لا تقضين ولا تفصلن إلَّا بما تعلمه**. . . الحديث، وهو طرف من الحديث أورده الخطيب.

قوله: «لما بعثه إلى اليمن»:

اختلف في السَّنة التي بعثه فيها رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقيل: سنة عشر

قبل حجة الوداع ذكر ذلك البخاري في صحيحه، وقيل: سنة تسع منصرفه من تبوك، وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمان، ولعل الأول أصح، فإن رواية عاصم بن حميد السكوني عند الإمام أحمد بإسناد رجاله ثقات تؤيد ذلك، قال عاصم: لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن خرج يوصيه ومعاذ راكب ورسول الله ﷺ يمشي تحت راحلته فقال النبي ﷺ: **يا معاذ، إنك عسى ألا تلقاني بعد عامي هذا، ولعلك أن تمر بمسجدي وقبري...** الحديث، وقد ذكر أصحاب السير أن النبي ﷺ بعثه يوم بعثه وهو ابن إحدى وعشرين سنة، واختلفوا هل بعثه والياً أو قاضياً فجزم الغساني بالأول، وابن عبد البر بالثاني، وقال ابن العربي: كان إرسال معاذ إلى اليمن مع أبي موسى واليين قرينين **أشركهما النبي ﷺ فيها وأمرهما أن ييسرا ولا يعسرا، ويبشرا ولا ينفرا، ويتطاوعا ولا يختلفا**، فكان ذلك أصلاً في تولية أميرين وقاضيين مشتركين في الإمارة والأقضية، فإذا وقعت النازلة نظرا فيها فإن اتفقا على الحكم وإلا تراجعا القول حتَّى يتفقا على الصواب، فإن اختلفا رفعا الأمر إلى من فوقهما فينظر فيه، اهـ. وقد ذكر أصحاب السير سبباً في بعثه ﷺ لمعاذ إلى اليمن واختياره له، فرووا من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الرحمن بن كعب أن سبب بعثه لمعاذ أن معاذ بن جبل تحمل ديناً عظيماً بسبب سماحته وكرمه، فكان لا يسأل شيئاً إلَّا أعطاه، ثم إنه كلم النبي ﷺ ليكلم غرماءه ليضعوا عنه شيئاً، فكلمهم النبي ﷺ فأبوا، فخلعه النبي ﷺ من ماله، وقسمه بينهم، وقام معاذ من عنده ولا مال له، فبعثه إلى اليمن ليجبره، وقال له: **لعل الله أن يجبرك، ويؤدي عنك**. وفي رواية سيف بإسناده إلى عبيد بن صخر أنه قال له: **قد عرفت بلاءك في الدِّين والذي قد ركبك من الدين، وقد طيبت لك الهدية، فإن أهدي لك شيء فاقبل**. فرجع حين رجع بثلاثين رأساً أهديت له. وقال عبد الرحمن بن كعب في روايته:

قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللهِ، قَالَ:

فكان أول من اتجر في هذا المال فقدم على أبي بكر فقال عمر: هل لك أن تطيعني يا معاذ؟ تدفع هذا المال إلى أبي بكر، فإن أعطاكه فاقبله. فقال: لا أدفعه إليه، وإنما بعثني رسول الله ﷺ ليجبرني. فانطلق عمر إلى أبي بكر فقال له: خذ منه ودع له. قال: ما كنت لأفعل، وإنما بعثه رسول الله ﷺ ليجبره. فلما أصبح معاذ انطلق إلى عمر فقال: ما أراني فاعل إلَّا الذي قلت، لقد رأيتني البارحة أُجَرُّ إلى النار وأنت آخذ بحجزتي. فانطلق إلى أبي بكر بكل ما جاء به حتَّى جاءه بسوطه، فقال أبو بكر: هو لك، لا آخذ منه شيئاً. وربما قال: قد وهبته لك. فقال عمر: هذا حين حلّ وطاب. ثم إنه خرج بعد ذلك إلى الشام.

قوله: «أقضي بكتاب الله»:

كتاب الله عز وجل هو الأصل في البيان، وليس كل من قرأ الكتاب وحفظه استطاع أن يستدل به، إذ يحتاج المستدل به إلى معرفة لغات العرب التي نزل بها القرآن، ويحتاج إلى معرفة أقسامه من جملة أقسام اللغة، ويحتاج إلى معرفة علومه المختلفة فرضه وندبه، ناسخه ومنسوخه، محكمه ومتشابهه، عامه وخاصه، بيانه ومجمله... إلخ تلك العلوم التي علَّمها الله سبحانه وتعالى نبيه ليبين للناس ما نزل إليهم، وعلَّمها هو ﷺ أصحابه من بعده حتَّى صاروا من الراسخين في العلم، قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ...﴾ الآية، قال: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنَّا به. قال الخطيب: لو لم يكن الأمر هكذا لم يكن للراسخين على العامة فضيلة، لأن الجميع يقولون آمنَّا به، وقد كان معاذ بن جبل رضي الله عنه من الراسخين في العلم حتَّى إن النبي ﷺ قال فيه: أعلمهم بالحلال والحرام معاذ... الحديث، وثبت عن ابن مسعود قوله: إن معاذاً كان أمة قانتاً لله حنيفاً ولم يك من المشركين.

فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ، قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، قَالَ: فَضَرَبَ صَدْرَهُ ثُمَّ قَالَ: الحَمْدُ لِله الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ.

قوله: «فبسنة رسول الله»:

أيضاً يحتاج المستدل بها إلى نحو ما ذكر في كتاب الله، إذ هي الأصل الثاني، وهي قاضية على الكتاب كما سيأتي عند المصنف من قول يحيى بن أبي كثير، **وقد سماها النبي ﷺ كتاب الله**، كما جاء في حديث العسيف لما تحاكما إليه، فقال ﷺ: **لأقضين بينكما بكتاب الله**. وذلك لأن السنة إنما كانت بوحي إلٰهي، فيلزم المستدل بها والمفتي بها زيادة على ما ذكر في كتاب الله العلم بالسنة النبوية رواية ودراية، وأن يكون حافظاً لأقواله ﷺ عالماً بأحواله وأفعاله، عارفاً لأحوال الرجال، عالماً باختلاف الناس، روى الحسن بن إسماعيل قال: سئل أحمد بن حنبل وأنا أسمع: كم يكفي الرجل من الحديث حتَّى يمكنه أن يفتي، يكفيه مئة ألف؟ قال: لا. قيل: مئتا ألف؟ قال: لا. قيل: ثلثمائة ألف؟ قال: لا. قيل: أربعمائة ألف؟ قال: لا. قيل: خمسمائة ألف؟ قال: أرجو ذلك.

قوله: «أجتهد رأيي»:

زاد سليمان الشيباني، في حديثه عن محمد بن عبيد الله: **فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يقض به نبيه**؟ قال: أقضي بما قضى به الصالحون. قال: **فإن جاءك أمر ليس في كتاب الله، ولم يقض به نبيه، ولا قضى به الصالحون**؟ قال: أؤم الحق جهدي. فقال رسول الله ﷺ: **الحمد لله الذي جعل رسول رسول الله يقضي بما يرضي رسول الله ﷺ**.

قلت: وسليمان الشيباني من الثقات الأثبات، وزيادة الثقة مقبولة كما هو

معلوم عند المحققين، وقوله: أجتهد رأيي؛ لم يرد به الرأي الذي يسنح له من قبل نفسه أو يخطر بباله على غير أصل من كتاب أو سنة، بل أراد به رد القضية إلى معنى الكتاب والسنة من طريق القياس، وهذا هو معنى الاجتهاد. قاله الحافظ البغوي، وقال ابن العربي: قال علماؤنا: الاجتهاد افتعال من الجهد، وهو الجد في الأمر بجميع وجوهه يعني في طلب النظائر والأشباه التي تلحق المسكوت عنه بالمنطوق به، اهـ.

هذا ولم يجعل القائلون بالقياس، والمجوّزون للاجتهاد في المسائل والنوازل هذا الباب مفتوحاً على مصراعيه لمن هب ودب، كما أنهم لم يسدوه في وجه من نور الله بصيرته بالعلم والإيمان، بل توسطوا في ذلك فذكروا شروطاً يجب توفرها فيمن أراد القياس والاجتهاد على الأصول، قال ابن عبد البر: لا يجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء، ولا يجوز للإمام توليته، قال: والمجتهد من جمع خمسة علوم: علم كتاب الله، وعلم سنة رسول الله ﷺ، وأقاويل علماء السلف من إجماعهم واختلافهم، وعلم اللغة، وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب أو السُّنَّة إذا لم يجده صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع، فيجب أن يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والكراهة والتحريم، والإباحة والندب، ويعرف من السنة هذه الأشياء، ويعرف منها الصحيح والضعيف، والمسند والمرسل، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب، وبالعكس، حتَّى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محمله، فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالف، وإنما تجب معرفة ما ورد فيهما من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواعظ، وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة في أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب،

ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام ومعظم فتاوى فقهاء الأمة حتَّى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم فيأمن فيه خرق الإجماع، اهـ.

وقد روي عن الشافعي نحو ذلك فيمن يحل له القياس والاجتهاد.

وقد احتج بحديث الباب القائلون بجواز الاجتهاد والقياس على الأصول عند عدم النصوص، وأبطله المانعون منه من جهة الإسناد، وزعموا أنه لا يصح، قال ابن حزم في الأحكام: لا يحل الاحتجاج بخبر معاذ لسقوطه، وذلك أنه لم يرو قط إلَّا من طريق الحارث بن عمرو، وهو مجهول، لا يدري أحد من هو، ثم روى بإسناده إلى البخاري قوله في تاريخه الأوسط: لا يعرف الحارث إلَّا بهذا، ولا يصح.

قال ابن حزم: ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يدرى من هم، ولا يعرف قط في عصر الصحابة، ولا ذكره أحد منهم، ثم لم يعرفه أحد قط في عصر التابعين حتَّى أخذه أبو عون وحده عمن لا يدري من هو، فلما وجده أصحاب الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار، وأشاعوه في الدنيا وهو باطل لا أصل له، اهـ.

والجواب عنه ما قاله الخطيب: فإن اعترض المخالف بأن قال: لا يصح هذا الخبر لأنه لا يروى إلَّا عن أناس من أهل حمص لم يسموا فهم مجاهيل. فالجواب: إن قول الحارث بن عمرو: «عن أناس من أصحاب معاذ» يدل على شهرة الحديث وكثرة رواته، وقد عرف فضل معاذ وزهده، والظاهر من حال أصحابه الدِّين والتفقه والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ. وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قوله ﷺ: **لا وصية لوارث**. وقوله في البحر: **هو الطهور**

ماؤه . . . الحديث، وقوله: **إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادًّا البيع**. وقوله: **الدية على العاقلة**. وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد لكن تلقتها الكافة، عن الكافة، وغنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له، فإن قال: هذا من أخبار الآحاد، لا يصح الاحتجاج به في هذه المسألة. فالجواب: إنّ هذا أشهر وأثبت من قوله ﷺ: **لا تجتمع أمتي على ضلالة**؛ فإذا احتج المخالف بذلك في صحة الإجماع كان هذا أولى. وجواب آخر: وهو أن خبر الواحد جائز في هذه المسألة لأنه إذا جاز تثبيت الأحكام الشرعية بخبر الواحد مثل تحليل، وتحريم، وإيجاب، وإسقاط، وتصحيح، وإبطال، وإقامة حد بضرب، وقطع، وقتل، واستباحة فرج وما أشبه ذلك كان القياس أولى؛ لأن القياس طريق لهذه الأحكام، وهي المقصودة دون الطريق، وهذا واضح لا إشكال فيه، اهـ. باختصار.

وأجاب ابن العربي أيضاً بقوله: اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال: لا يصح. ومنهم من قال: هو صحيح. والدين القول بصحته، فإنَّه حديث مشهور يرويه شعبة بن الحجاج، ورواه عنه جماعة من الرفقاء، والحارث بن عمرو الهذلي الذي يروي عنه، وإن لم يعرف إلَّا بهذا الحديث فكفى برواية شعبة عنه، وبكونه ابن أخ للمغيرة بن شعبة في التعديل له والتعريف به، وغاية حظه في مرتبته أن يكون من الأفراد، ولا يقدح ذلك فيه، ولا أحد من أصحاب معاذ مجهولاً، ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن جماعة ولا يدخله ذلك في حيز الجهالة، إنما يدخل في المجهولات إذا كان واحداً فيقال: حدثني رجل، حدثني إنسان، ولا يكون الرجل للرجل صاحباً حتَّى يكون له به اختصاص، فكيف وقد زيد تعريفاً بهم أن أضيفوا إلى بلد،

وقد خرَّج البخاري الذي شرط الصحة في كتابه حديث عروة البارقي: سمعت الحي يتحدثون عن عروة؛ ولم يكن ذلك الحديث في جملة المجهولات، وقال مالك في القسامة: أخبرني رجال من كبراء قومه؛ وفي الصحيح عن الزهري: حدثني رجال عن أبي هريرة: من صلى على جنازة فله قيراط، اهـ.

وقال ابن القيم في أعلام الموقعين: فهذا الحديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك، لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدَّث به الحارث بن عمرو جماعة من أصحاب معاذ لا واحد، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمِّي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب، ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، ولا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك؟ كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض الأئمة: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به، اهـ.

يقول الفقير خادمه: وحديث الباب لا يروى إلَّا من هذا الوجه أعني من حديث أبي عون: الحارث بن عمرو الثقفي، تفرد به شعبة، وفيه انقطاع، وقد نقلت أقوال الأئمة فيه.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/١١٨] وقال: حديث غريب؛ وقد أطلق صحته جماعة من الفقهاء كالباقلاني وأبي الطيب الطبري وإمام الحرمين لشهرته وتلقي العلماء له بالقبول، وله شاهد صحيح الإسناد لكنه موقوف، اهـ.

رواه عن شعبة:

١ ـ وكيع بن الجراح، أخرجه من طريقه الإمام أحمد في مسنده

[٥/ ٢٣٦]، والحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه كتاب البيوع والأقضية، باب في القاضي ما ينبغي أن يبدأ به في قضاء [٧/ ٢٣٩] رقم: ٣٠٣٠، والترمذي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، رقم: ١٣٢٧.

٢ ـ حفص بن عمر، أخرجه من طريقه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، رقم: ٣٥٩٢، ومن طريق أبي داود أخرجه ابن حزم في الإحكام [٥/ ٢٠٤] باب في الاستحسان والاستنباط في الرأي.

٣ ـ عفان بن مسلم، أخرج حديثه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده [٥/ ٢٤٢]، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٨] باب القول في الاحتجاج بصحيح القياس، ولزوم العمل به.

٤ ـ أبو داود الطيالسي، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٨] باب القول في الاحتجاج بصحيح القياس ولزوم العمل به، والحافظ البيهقي في السنن الكبرى [١٠/ ١١٤] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي.

٥ ـ علي بن الجعد، أخرج حديثه ابن خلف في أخبار القضاة [١/ ٩٧ ـ ٩٨]، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٩] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نزول النازلة.

٦ ـ محمد بن جعفر، أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده [٥/ ٢٣٠]، والترمذي في جامعه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، رقم: ١٣٢٨، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٩] باب القول في الاحتجاج بصحيح القياس ولزوم العمل به.

٧ ـ عثمان بن عمر بن فارس، أخرج حديثه ابن عبد البر في جامعه [٢/ ٦٩ ـ ٧٠] باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص

في حين نزول النازلة.
٨ ـ يزيد بن هارون، أخرج حديثه ابن سعد في الطبقات [٢/ ٣٤٧].
٩ ـ أبو الوليد الطيالسي، رواه من طريقه الحافظ المزي في تهذيب الكمال [٥/ ٢٦٦].
١٠ ـ عبد الله بن المبارك، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٨ ـ ١٨٩] باب القول في الاحتجاج بصحيح القياس ولزوم العمل به.
١١ ـ عبد الرحمن بن مهدي، أخرجه من طريقه الترمذي في جامعه مقروناً بمحمد بن جعفر المتقدم ذكر حديثه قريباً.
١٢ ـ يحيى بن سعيد القطان أخرج حديثه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، رقم: ٣٥٩٣، ومن طريق أبي داود أخرجه الحافظ البيهقي في سننه الكبرى [١٠/ ١١٤] كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، وابن حزم في الأحكام [٥/ ٢٠٤] باب في الاستحسان والاستنباط في الرأي.
١٣ ـ سليمان بن حرب، أخرجه من طريقه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٢٠/ ١٧٠] رقم: ٣٦٢.
وقد خالف أبو إسحاق الشيباني شعبة بن الحجاج، فرواه عن محمد بن عبيد الله بالزيادة التي ذكرتها في الشرح، أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [٧/ ٢٤٠] كتاب البيوع والأقضية، باب في القاضي ما ينبغي أن يبدأ به في قضاء، وحدثنا أبو معاوية، عن الشيباني به، رقم: ٣٠٣١، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في الإحكام [٥/ ٢١٢] باب في الاستحسان والاستنباط والرأي، وهو معزو أيضاً إلى سعيد بن منصور في سننه.
نعم ورواه ابن خلف في أخبار القضاة [١/ ٩٨] عن أحمد بن عبيد

١٨١ ـ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ حُرَيْثِ بْنِ ظُهَيْرٍ ـ قَالَ: أَحْسَبُ ـ أَنَّ عَبْدَ اللهِ قَالَ: قَدْ أَتَى عَلَيْنَا زَمَانٌ وَمَا نُسْأَلُ، وَمَا نَحْنُ هُنَاكَ، وَإِنَّ اللهَ قَدَّرَ أَنْ بَلَغْتُ مَا تَرَوْنَ، فَإِذَا سُئِلْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْظُرُوا فِي كِتَابِ اللهِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُ فِي كِتَابِ اللهِ فَفِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ وَلَا تَقُلْ: إِنِّي أَخَافُ وَأَخْشَى، فَإِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَدَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ.

الشيباني، عن ابن عون ـ كذا ولعل صوابه: عن أبي عون ـ عن رجل من ثقيف به.

ورواه ابن ماجه في المقدمة من سننه، باب اجتناب الرأي والقياس من وجه آخر موصولاً ذكرته عند الكلام على رجال إسناد الحديث فأغنى عن إعادته، وهو عنده برقم: ٥٥، وأشار إليه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٩] باب القول في الاحتجاج بصحيح القياس ولزوم العمل به، والله أعلم.

١٨١ ـ قوله: «عن حريث بن ظهير ـ قال»:

يعني: الأعمش، لأنه فاعل قال، ولأن الشك منه، بين ذلك ابن بشار في حديثه عن ابن أبي عدي، عن شعبة، وتقدير الكلام: عن حريث بن ظهير ـ قال الأعمش: أحسب حريث بن ظهير قال: أن ابن مسعود قال. . . أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١١٩] وقال: موقوف صحيح.

١٨٢ ـ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ نَحْوَهُ.

١٨٣ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

وقد تقدم الكلام عليه في حديث رقم: ١٧٧، وخرجناه هناك، وانظر ما بعده.

١٨٢ـ قوله: «عن عبد الرحمن بن يزيد»:

هو ابن قيس النخعي، الإمام التابعي الفقيه، كنيته: أبو بكر الكوفي، أحد أصحاب ابن مسعود، متفق على إمامته وتوثيقه.

وتقدمت ترجمة يحيى بن حماد الشيباني ختن أبي عوانة في حديث رقم: ١٦٠، وأبو عوانة: هو الوضاح اليشكري، ترجمته في حديث رقم: ٩، وسليمان: هو الأعمش.

وقد أورد المصنف هذه الرواية ليبين مخالفة أبي عوانة لشعبة في حديثه عن سليمان، وسيورد بعد هذه رواية جرير ليبين مخالفته الرواة عن الأعمش، أخرجه من هذا الوجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١١٩] وقال: موقوف صحيح، ولا يضرّ الاختلاف فيه على الأعمش فإن كلًّا من التابعين ثقة معروف في أصحاب ابن مسعود.

وقد تكلمنا على ذلك مفصلاً في حديث رقم: ١٧٧.

١٨٣ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن محمد»:

هو ابن أبي شيبة الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢٥.

وجرير: هو ابن عبد الحميد، ترجمته في حديث رقم: ٢٦.

قوله: «عن القاسم بن عبد الرحمن»:

هو ابن عبد الله بن مسعود الهذلي، الفقيه المجتهد قاضي الكوفة

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنَحْوِهِ.

١٨٤ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ،

ومفتيها، كنيته: أبو عبد الرحمن، عداده في التابعين، فإنَّه أدرك بعض الصحابة وروى عنهم، لكنه كان ممن يتوقى كثرة الحديث، قال ابن عيينة: قلت لمسعر: من أشد من رأيت توقياً للحديث؟ قال: القاسم بن عبد الرحمن؛ روي أنه لم يكن يأخذ على القضاء أجراً، وكان في كفاية. وثقه الجمهور، وحديثه عند الجماعة سوى مسلم.

قوله: «عن أبيه»:

هو عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، الإمام التابعي الثقة، أدرك أباه وسمع منه شيئاً يسيراً كذا قال الجمهور، وعلى هذا فقول الحاكم: إن أهل الحديث اتفقوا على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً؛ فيه نظر؛ وثقه الجمهور، ولم يكن بالمكثر.

قوله: «بنحوه»:

وفيه زيادة لم يوردها المصنف وهي قوله: فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله ولم يقض به نبيه ﷺ، ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأيه فليقر ولا يستحيي ـ كذا بالقاف ـ وقال ابن نمير، عن الأعمش: فليجتهد فإن لم يفعل فليفر ولا يستحيي ـ بالفاء ـ وقال ابن أبي زائدة، عن الأعمش، ومعمر عن المسعودي: فإن أتاه أمر لا يعرفه فليفر ولا يستحيي، وقد تقدم تخريجه في حديث رقم: ١٧٧.

١٨٤ ـ قوله: «حدثنا هارون بن معاوية»:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣، وحفص ابن غياث في حديث رقم: ١١٢، والظاهر من الإسناد أنه منقطع، فإن الأعمش لم يدرك ابن مسعود، وليس كذلك فقد بيَّن حفص بن غياث أنه كان يسنده: عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي عبد الرحمن، كذلك أخرجه

ثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ سَتُحْدِثُونَ وَيُحْدَثُ لَكُمْ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مُحْدَثَةً فَعَلَيْكُمْ بِالأَمْرِ الأَوَّلِ.

ابن أبي شيبة في مصنفه كما سيأتي، وتابعه يعلى؛ يأتي بيان موضعه عند المصنف فكأن هارون سمع من حفص مؤخراً.

قوله: «إنكم ستحدثون ويحدث لكم»:

تقدم الكلام على معنى المحدث والبدعة في حديث العرباض بن سارية في أول كتاب العلم، وقول ابن مسعود هذا هو في معنى قوله ﷺ: **حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم**... الحديث، أخرجه الحافظ البزار من رواية ابن مسعود مرفوعاً، وقد جوّد إسناده الحافظ العراقي في طرح التثريب.

قوله: «فعليكم بالأمر الأول»:

يعني الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهو الذي عبر عنه في الرواية الآتية عند المصنف في باب كراهية أخذ الرأي، من رواية واصل، عن امرأة يقال لها عائذة قالت: رأيت ابن مسعود يوصي الرجال والنساء ويقول: من أدرك منكن من امرأة أو رجل فالسمت الأول السمت الأول فإنا على الفطرة. وفسر ابن أبي شيبة السمت بالطريق، وهو أيضاً في معنى قوله في الحديث المتقدم برقم: ١٤٩: عليكم بالعتيق؛ وقد روي نحوه عن النبي ﷺ، فأخرج الطبراني في معجمه الكبير [٢٠/ ٤٤] من حديث بكير بن الأشج، عن بسر بن سعيد أن أبا واقد الليثي قال: قال رسول الله ﷺ ونحن جلوس على بساط: **إنها ستكون فتنة**. قالوا: كيف نصنع يا رسول الله؟ قال: **ترجعون إلى أمركم الأول**... الحديث، وفيه قصة.

والأثر أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٤ ـ ٢٥] فصل: الصحابة ينهون عن البدع، والحافظ ابن أبي شيبة

في المصنف [١٤/ ١٣٧] كتاب الأوائل: ثنا حفص به، وفيه: عن حبيب، عن أبي عبد الرحمن قال: قال ابن مسعود؛ فذكره، رقم: ١٧٨٧٣، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٢] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس، والهروي في ذم الكلام برقم: ٥٣٨.
تابعه يعلى، عن الأعمش، يأتي عند المصنف برقم: ٢٢٤، ولفظه: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم؛ يأتي تمام تخريجه هناك.
* خالفه عيسى بن يونس، فرواه عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن أبي الشعثاء، عن ابن مسعود به، أخرجه محمد بن نصر المروزي في السنة رقم: ٨٠، وابن بطة في الإبانة [١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ١٨١.
وتابعه جرير بن عبد الحميد، أخرجه من طريقه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٢٩] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة والأخذ بها وفضل من لزمها، رقم: ١٨٠.
* وخالفهم أبو عوانة، فرواه عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود به، أخرجه ابن بطة في الإبانة في الباب المشار إليه قريباً برقم: ١٨٣.
وتابعه أبو معاوية ـ وهو من أعرف الناس بحديث الأعمش ـ عن الأعمش، أخرجه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [٢/ ٧٧] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ٨٥.
* وخالف سفيان بن سعيد الأعمش، فرواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن ابن مسعود به، أخرجه وكيع بن الجراح في

١٨٥ ـ قَالَ حَفْصٌ: كُنْتُ أُسْنِدُ عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ دَخَلَنِي فِيهِ شَكٌّ.

الزهد له [١/ ٥٩١] باب من قال: البلاء موكل بالمنطق، رقم: ٣١٦، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد، في الزهد [/ ٢٣٧] زهد ابن مسعود رضي الله عنه، رقم: ٨٩٥، وابن بطة في الإبانة، في الباب المشار إليه، رقم: ١٨٢.

١٨٥ ـ قوله: «كنت أسند عن حبيب»:
هو ابن أبي ثابت الكوفي، كنيته: أبو يحيى، عداده في التابعين فإنَّه روى عن أنس بن مالك، وحكيم بن حزام، وابن عمر، وابن عباس، وهو من أقران عبدة بن أبي لبابة، وعمارة بن عمير، وكان من أصحاب الفتيا بالكوفة قال ابن عدي: هو ثقة حجة كما قال ابن معين، ولعل ليس في الكوفيين كبير أحد مثله لشهرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم ممن يجمع حديثه، اهـ. قلت: كان ممن يدلس، لذلك أدخله غير واحد في المدلسين وهو مع ذلك كما قال الذهبي: ثقة بلا تردد وحديثه في الكتب الستة. وقد تقدم تخريجه من هذا الوجه وغيره.

قوله: «عن أبي عبد الرحمن»:
هو عبد الله بن حبيب السلمي، الإمام التابعي الكبير، المقرئ أبو عبد الرحمن الكوفي، مقرئ أهل الكوفة، ولأبيه حبيب بن ربيِّعة صحبة، أقرأ الكوفة من خلافة عثمان رضي الله عنه إلى إمرة الحجاج يقال: أقرأ الناس أربعين سنة، وهو ممن اتفق على إمامته وجلالته، وحديثه في الكتب الستة، لكن اختلف في سماعه من ابن مسعود، فذكر غير واحد أنه لم يسمع منه منهم: ابن معين، وابن أبي حاتم؛ وأثبت سماعه الإمام أحمد، والبخاري.

١٨٦ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، ثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لأَبِي مَسْعُودٍ: أَلَمْ أُنْبَأْ ـ أَوْ: أُنْبِئْتُ ـ أَنَّكَ تُفْتِي وَلَسْتَ بِأَمِيرٍ؟!

---

١٨٦ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن الصلت»:

هو الأسدي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٧١، وابن المبارك: هو عبد الله الإمام العلم، ترجمته في حديث رقم: ١٦٢، وابن عون: هو عبد الله ترجمته في حديث رقم: ١١٩، ومحمد: هو ابن سيرين تقدم أيضاً في حديث رقم: ١١٢.

قوله: «قال عمر لأبي مسعود»:

كذا في نسخة «ل» واضحه بخط متقن، وهو الصواب إن شاء الله، ووقع في بقية النسخ: «ابن مسعود»، وكذا عند بعض من رواه، أراه تصحف وفي مصنف الحافظ عبد الرزاق قال: قال عمر لأبي موسى؛ والتصحيف هنا ظاهر فقد رواه محمد بن خلف في أخبار القضاة من طريقه وفيه: «قال عمر لابن مسعود...» الأثر، ومما يدل على وهم من جعل الكلام لابن مسعود لا لأبي مسعود البدري أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أرسل ابن مسعود إلى الكوفة على بيت المال والقضاء كذا روى غير واحد، فكيف يمنعه من الفتوى؟! ذكر هذا الأثر الحافظ الذهبي في ترجمة عقبة بن عمرو أبي مسعود من السير فتأيد بذلك ما ذهبت إليه فلله الحمد والمنة.

قوله: «ولست بأمير؟!»:

وذلك لأن الفتيا من اختصاص الحاكم أو من ينصبه، وقد ذهب بعضهم إلى أنه لا يحق للعالم أن يفتي إلَّا بإذن الإمام، روى ابن عون، عن ابن سيرين، عن حذيفة قال: إنما يفتي الناس أحد ثلاثة، من يعلم الناسخ من المنسوخ. قيل: ومن يعرف ذلك؟ قال: عمر. أو أمير فلا يجد بدًّا من ذلك، أو أحمق متكلف. تابعه أيوب، وسيأتي عند المصنف في الباب الآتي.

وَلِّ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا.

قوله: «ولِّ حارها من تولَّى قارها»:

جعل الحر كناية عن الشر والشدة، والبرد كناية عن الخير والهيِّن، والمعنى: ولِّ شرها من تولى خيرها، وولِّ شديدها من تولى هينها، وفي صحيح مسلم من حديث حضين بن المنذر قال: شهدت عثمان وأتي بالوليد بن عقبة قد صلَّى الصبح ثم قال: أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيَّأ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها. فقال: يا علي قم فاجلده. فقال علي: قم يا حسن فاجلده. فقال الحسن: ول حارها من تولى قارها... الحديث، وسيأتي في الحدود، باب حد الخمر، وقد كان ابن عمر رضي الله عنه إذا سئل عن شيء يقول: اذهب إلى هذا الأمير الذي تقلد أمور الناس فضعها في عنقه، أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسوراً إلى جهنم، قال الحافظ الذهبي معلقاً على قول عمر: فهذا يدل على أن مذهب عمر أن يمنع الإمام من أفتى بلا إذن.

تنبيه: وقع في نسخة «ل» و«ك» تفسير لمعنى قول عمر فجاء فيها: أي احمل ثقلك على من انتفع بك؛ وما أظنه من قول المصنف فإنَّه عادة ما يعقب الحديث بقوله: قال أبو محمد، أو: قال عبد الله؛ لذلك لم أثبته عقب الحديث.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح إلَّا أنه منقطع، فابن سيرين لم يدرك عمر.

تابعه أشهل بن حاتم، عن ابن عون، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٥] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، أخرجه على الصواب: قال: قال عمر لأبي مسعود.

وتابع ابن عون، عن ابن سيرين: أيوب السختياني، أخرج حديثه الحافظ عبد الرزاق في مصنفه [٨/ ٣٠١] كتاب البيوع، باب هل يقضي الرجل بين الرجلين ولم يولَّ، ووقع عنده: قال عمر لأبي موسى، ـ تصحف،

٦ ـ بَابٌ

١٨٧ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنَّ الَّذِي يُفْتِي النَّاسَ فِي كُلِّ

صوابه: قال عمر لابن مسعود ـ رواه محمد بن خلف في أخبار القضاة [١/ ٨٣] من طريق عبد الرزاق وقال: قال عمر لابن مسعود؛ وعلقه الحافظ الذهبي في السير [٢/ ٤٩٥] من حديث حبيب، عن ابن سيرين. والله أعلم.

* * *

قوله: «بَابٌ»:

كذا في جميع النسخ الخطية بلا ترجمة وهو كالفصل عن الذي قبله لكن له تعلق به، فكأنه قصد: «باب منه»، وقد سماه بعضهم ممن قام بالإشراف على طبعه: باب في الذي يفتي الناس في كل ما يستفتى؛ وليس بشيء، وقد فعل البخاري مثل هذا في غير موضع من صحيحه أذكر منها على سبيل المثال: قوله في كتاب الآذان عقب باب ما يقول بعد التكبير: «باب» بدون ترجمة، قال الحافظ: كذا قال الإسماعيلي: باب؛ بلا ترجمة، وعلى هذا فمناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررنا غير مرة فله به تعلق أيضاً، اهـ. وقال في كتاب الجنائز عقب باب ما يكره من النياحة على الميت: باب بلا ترجمة، وقال الحافظ نحو الذي تقدم، وقال في كتاب المغازي، عقب باب قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ. . .﴾ الآية: باب؛ بدون ترجمة.

١٨٧ ـ **قوله: «أخبرنا محمد بن يوسف»:**

تقدم رجال هذا السند في أول حديث في كتاب المصنف.

مَا يُسْتَفْتَى لَمَجْنُونٌ.

قوله: «لمجنون»:

لجرأته على المخاطر، وتعريض نفسه للمهالك، ولا يفعل ذلك إلَّا من عدم العقل، أمَّا العاقل فإنَّه يعلم أن الله سيسأله عما أفتى به، لذلك تراه يكثر من الإحجام عن الجواب، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾، روى سيار أبو الحكم، عن ابن عمر قوله: إنكم تستفتونا استفتاء قوم كأنا لا نسأل عما نفتيكم به، وروى أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، عن أبي حنيفة قوله: من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه: كيف أفتيت في دين الله؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه. ولذلك قال الحكم للأعمش لما سمعه يروي هذا الحديث: والله لو كنت سمعت هذا الحديث منك قبل اليوم ما كنت أفتي في كثير مما كنت أفتي. ومثل قول ابن مسعود هذا قول النبي ﷺ في حديث أبي هريرة: كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع؛ لأنه إذا حدث بكل ما سمع فقد كثر حديثه، وإذا كَثُر حديثه كثر الخطأ في روايته، وكذلك المفتي إذا أفتى في كل ما يستفتى فيه، لذلك كان من أوصاف المفتي العاقل أن يكون صاحب أناة وتؤدة، لا يعجل بالقول، مستوقفاً بالمشاورة، قليل الكلام.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، لم أجده في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر وهو من شرطه.

تابعه عن سفيان:

١ ـ عبد الرحمن بن مهدي أخرجه من طريق الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣٢] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، رقم: ٧٩٨، والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٩٧] باب في خزن بعض ما يسمع

من العلم، وابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٥]، والهروي في ذم الكلام [٣/ ٣٣] رقم: ٥٢٦.

٢ ـ محمد بن كثير، أخرجه من طريقه الطبراني في المعجم الكبير [٩/ ٢١١] رقم: ٨٩٢٣، والخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٩٧] باب في خزن بعض ما يسمع من العلم، والهروي في ذم الكلام باب كراهية التنطع في الدين.

وتابع سفيان، عن الأعمش:

١ ـ أبو معاوية، أخرجه من طريقه أبو خيثمة في العلم [/ ١١١] رقم: ١٠، ومن طريق أبي خيثمة أخرجه الحافظ ابن بطة في إبطال الحيل [/ ٦٦]، وابن الجعد في مسنده [١/ ٣٤٨] رقم: ٣٢٤.

٢ ـ عبيدة بن حميد، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في العلم [٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢] باب تدافع الفتوى، وذم من سارع إليها.

٣ ـ عمرو بن عبد الغفار، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٩٧] باب في خزن بعض ما يسمع.

٤ ـ شعبة بن الحجاج، أخرج حديثه الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١١] رقم: ٨٩٢٤.

وتابع الأعمش، عن أبي وائل: حبيب بن أبي ثابت، أخرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير [٩/ ١١] رقم: ٨٩٢٤، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠٢] باب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها.

وتابع أبا وائل: موسى بن أبي كثير، عن ابن مسعود ـ ولم يسمع منه ـ أخرج حديثه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري في كتاب الآثار [/ ٢٠٠] رقم: ٩٠٣.

تنبيه: وهم محقق المدخل عند تخريج هذا الأثر في أمرين:

الأول: قوله: أخرجه الدارمي في المقدمة، من حديث جعفر بن عون،

١٨٨ ـ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: إِنَّمَا يُفْتِي النَّاسَ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ إِمَامٌ أَوْ وَالٍ، وَرَجُلٌ يَعْلَمُ نَاسِخَ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَنْسُوخِ ـ قَالُوا: يَا حُذَيْفَةُ مَنْ ذَاكَ؟ قَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ـ أَوْ أَحْمَقُ مُتَكَلِّفٌ.

عن الأعمش، وهو كما رأيت من حديث سفيان، عن الأعمش.

الثاني: قوله: وأخرجه ابن عبد البر من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن الأعمش، وهو إنما أخرجه عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل.

نعم، وفي الباب عن ابن عباس قوله، أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣٣] بإسناده إلى القعنبي أنبا مالك، عن يحيى بن سعيد أن ابن عباس قال: من أفتى الناس في كل ما يسألونه مجنون، تابعه ابن مهدي، عن مالك أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠١] باب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها، وفيه انقطاع، فإن يحيى بن سعيد لم يدرك ابن عباس.

١٨٨ ـ **قوله: «أخبرنا سعيد بن عامر»**:

هو الضبعي الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١١٩، وهشام هو ابن حسان ترجمته في حديث رقم: ١٦٦، وترجمة ابن سيرين في حديث رقم: ١١٢، وحذيفة بن اليمان الصحابي الجليل في حديث رقم: ١٠٩.

قوله: «أو أحمق متكلِّف»:

وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه مر بقاص يقص فسأله: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: من أنت؟ قال: أنا أبو يحيى. قال: أنت أبو اعرفوني. وفي رواية من وجه آخر أنه قال له: تعلمت الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت.

قال الشافعي رحمه الله ورضي عنه: لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله إلَّا رجلاً عارفاً بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه، بمحكمه ومتشابهه، تأويله وتنزيله، مكِّيِّه ومدنيِّه، ما أريد به وفيما أنزل، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله ﷺ بالناسخ والمنسوخ، ويعرف من الحديث ما عرف من القرآن.

وإسناد حديث الباب صحيح موقوف.

تابع سعيداً، عن هشام: يزيد بن هارون، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠٣] باب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها.

* وخالفهما أبو أسامة: حماد بن أسامة، فرواه عن هشام، عن محمد، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن حذيفة، أخرجه المصنف في الحديث الآتي عقب هذا، وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ [/ ٣١] باب فضيلة علم الناسخ والمنسوخ والأمر بتعلمه.

وتابع هشام بن حسان، عن محمد:

١ ـ أيوب السختياني، أخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٢٣١] باب أصحاب النبي ﷺ، رقم: ٢٠٤٠٥، ومن طريق الحافظ عبد الرزاق أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٢٧] باب أقاويل الصحابة رضي الله عنهم إذا تفرقوا فيها، رقم: ٧١، وأبو بكر الحازمي في الاعتبار [/ ٦ ـ ٧].

٢ ـ عبد الله بن عون، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٥٦ ـ ١٥٧] باب أوصاف المفتي، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٠٣] باب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها.

٣ ـ أبو هلال الراسبي محمد بن سليم، أخرجه من طريقه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ [١/ ٤١٥] باب الترغيب في تعلم الناسخ والمنسوخ، رقم: ٦، ولتمام التخريج انظر الأثر الآتي.

١٨٩ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ: إِنَّمَا يُفْتِي النَّاسَ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٌ عَلِمَ نَاسِخَ الْقُرْآنِ مِنْ مَنْسُوخِهِ، قَالُوا: وَمَنْ ذَاكَ؟ قَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: وَأَمِيرٌ لَا يَجِدُ بُدًّا، أَوْ أَحْمَقُ مُتَكَلِّفٌ.

ثُمَّ قَالَ مُحَمَّدٌ: فَلَسْتُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ، وَأَرْجُو أَنْ لَا أَكُونَ الثَّالِثَ.

---

١٨٩ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن سعيد»:

هو الأشج الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٠، وأبو أسامة: اسمه حماد بن أسامة، ترجمته أيضاً في حديث رقم: ١٤.

قوله: «عن أبي عبيدة ابن حذيفة»:

ابن اليمان العبسي، عداده في التابعين، ولا يعرف له اسم، يقال: اسمه كنيته، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة.

قوله: «ثم قال محمد»:

كذا قال هشام بن حسان، وجعله أبو هلال الراسبي من كلام حذيفة، أشرنا إلى روايته في الأثر قبل هذا.

تابعه عن أبي أسامة: محمد بن عثمان العجلي، أخرجه ابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ [/ ٣١].

وانظر بقية التخريج في الأثر قبل هذا.

نعم وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وابن عباس قولهما.

أمَّا حديث علي رضي الله عنه فأخرجه الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ [/ ٤] باب فضل علم ناسخ القرآن ومنسوخه، رقم: ١، وابن أبي شيبة في المصنف [٨/ ٥٥٨] رقم: ٦٢٤٣،

١٩٠ ـ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ،

وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ [١/ ٤١٠] رقم: ٢، وابن حازم في الاعتبار [/ ٦]، والبيهقي في آداب القاضي من السنن الكبرى [١٠/ ١١٧] باب إثم من أفتى أو قضى بالجهل، وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ [/ ٢٩ ـ ٣٠] وغيرهم من طرق عن سفيان، وشعبة كلاهما عن أبي حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه.

وله طريق أخرى أيضاً عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، عن علي، أخرجها النحاس في الناسخ والمنسوخ رقم: ١، ٧، وابن الجوزي فيه كذلك [/ ٣٠] وله طرق أخرى عند ابن الجوزي أيضاً عن علي رضي الله عنه.

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ رقم: ٢، وأبو جعفر النحاس فيه كذلك برقم: ٥، والطبراني ـ كما في الدر المنثور [١/ ١٠٦] وابن الجوزي في الناسخ والمنسوخ [/ ٣١].

١٩٠ ـ **قوله: «أخبرنا جعفر بن عون»:**

هو المخزومي الحافظ، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٣، والأعمش: هو سليمان بن مهران، تقدم مراراً.

قوله: «عن مسلم»:

هو ابن صبيح ـ بالتصغير ـ الكوفي، كنيته: أبو الضحى، أحد الثقات الأفاضل، عده بعضهم في صغار التابعين، وهو ممن اتفق على الاحتجاج به، وحديثه في الكتب الستة.

ومسروق: هو ابن الأجدع الفقيه المخضرم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٦٠.

عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ عِلْماً فَلْيَقُلْ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ لِمَا لَا يَعْلَمُ: الله أَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعَالِمَ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ قَالَ: الله أَعْلَمُ، وَقَدْ قَالَ الله لِرَسُولِهِ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾.

قوله: «من علم منكم علماً فليقل به»:

بيَّن الشيخان في روايتهما سبب قول ابن مسعود رضي الله عنه هذا، قال مسلم في صحيحه: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا جرير، عن منصور، عن أبي الضحى، عن مسروق قال: كنا عند عبد الله جلوساً وهو مضطجع بيننا، فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن، إن قاصًّا عند أبواب كندة يقص ويزعم أن آية الدخان تجيء فتأخذ بأنفاس الكفار، ويأخذ المؤمنين منه كهيئة الزكام. فقال عبد الله: يا أيها الناس اتقوا الله، من علم منكم شيئاً فليقل بما يعلم. . . الحديث، وهذا الذي أنكره عبد الله بن مسعود من أن آية الدخان لم تمض بعد قد روي أيضاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ليس محل بسطها هنا إنما أردت الإشارة للتنبيه فقط.

قوله: «فإن العالم إذا سئل»:

وفي رواية البخاري: «فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم»؛

وفي رواية لمسلم: «فإن من فقه الرجل. . .».

وإسناد حديث الباب على شرطهما وهو عندهما كما سيأتي.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢١].

وأخرجاه في الصحيحين من طرق عن الأعمش، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه كتاب التفسير، باب تفسير سورة الروم رقم: ٤٧٧٤،

١٩١ ـ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، ثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، أَنَّ أَبَا مُوسَى قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: مَنْ عَلِمَ عِلْماً فَلْيُعَلِّمْهُ

وفي تفسير سورة الدخان، باب ﴿رَبَّنَا ٱكْشِفْ عَنَّا ٱلْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ رقم: ٤٨٢٢.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب الدخان، رقم: ٢٧٩٨ من طرق عن منصور، والأعمش كلاهما عن أبي الضحى به.

يقول خادمه: كأن الدكتور محمد ضياء الأعظمي غفل عن وجود الحديث في الصحيحين، فعزاه للمصنف، وابن عبد البر في الجامع، والخطيب، وهذا قصور منه والله يغفر لنا وله.

١٩١ ـ قوله: «ثنا حميد»:

هو ابن أبي حميد الطويل، الإمام الحافظ: أبو عبيدة البصري، أدرك أنس بن مالك، وروى عن كبار التابعين، وكان من العلماء، وثقه الجمهور فيما بيّن، فقد تكلموا في أحاديثه عن أنس، وقالوا: إنما أخذها من ثابت؛ وربما قالوا: من الحسن؛ ولم يسمع من أنس إلّا خمسة أحاديث، لذلك أدخلوه في المدلسين، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن أبي رجاء»:

اسمه: سلمان البصري، مولى أبي قلابة، وثقه العجلي وغيره، وله عند الشيخين حديث العرنيين.

قوله: «عن أبي المهلب»:

الجرمي، عم أبي قلابة الجرمي، مختلف في اسمه، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة، ووثقه هو؛ والعجلي، وابن حجر.

النَّاسَ، وَإِيَّاهُ أَنْ يَقُولَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ فَيَمْرُقَ مِنَ الدِّينِ وَيَكُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ.

١٩٢ ـ أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ عَوْنٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ وَزَاذَانَ قَالَا:

قوله: «فيمرق من الدين»:

وذلك لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾.

قوله: «ويكون من المتكلفين»:

وذلك لأن القول فيما لا يعلم نوع من التكلف، قال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾.

١٩٢ ـ قوله: «أخبرنا عمرو بن عون»:

هو الواسطي، تقدمت ترجمته هو وخالد بن عبد الله في حديث رقم: ١٠٩، وعطاء بن السائب في حديث رقم: ١٢.

قوله: «عن أبي البختري»:

اسمه: سعيد بن فيروز الطائي مولاهم، الإمام التابعي الفقيه أحد العباد الصالحين، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج فقتل في وقعة الجماجم، قال حبيب بن أبي ثابت: اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري فكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا، وقد حكى ابن معين أنه لم يسمع من علي رضي الله عنه شيئاً، وعلى هذا فحديثه هنا منقطع، لكن لا يضر لأن سماع زاذان من علي رضي الله عنه ثابت.

قوله: «وزاذان»:

الكندي، كنيته: أبو عمر البزاز، أحد ثقات التابعين، وكان من شيعة

قَالَ عَلِيٌّ: وَأَبْرَدَهَا عَلَى الْكَبِدِ،

أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، قال ابن الجنيد: سئل يحيى عن زاذان وحميد ابن هلال فوثقهما وقال: لا تسأل عن مثل هؤلاء.

قوله: «قال علي»:

هو أمير المؤمنين، ورابع الخلفاء الراشدين المهديين: علي بن أبي طالب ابن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي القرشي، ابن عم حبيب الله وصفيه ونبيه ﷺ، وزوج ابنته، رجح جمعٌ من الأئمة الأعلام أنه أول من أسلم وأنه ثبتت له من الفضائل والمناقب ما لم تثبت لأحد غيره من الصحابة، وهو أحد العشرة المبشرين، مات يوم مات وما بالأرض أفضل منه بإجماع أهل السنة والجماعة، رضي الله عنه وأرضاه أحسن الرضا.

قوله: «وأبرَدَها على الكبد»:

وفي رواية الشعبي، عن علي: «ما أبردها على الكبد»، وذلك لما تبعثه في النفس من الراحة برفع الكلفة ومشقة الجواب، وفيها أيضاً السلامة، وهي تدل على شدة ورع قائلها وتمسكه، وعلى سعة علمه بخلاف ما يعتقده بعض الجهلة من أنها تدل على قصر باعه، فهذا نبي الله ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوى ثبت عنه قوله: **لا أدري**؛ بوب لذلك البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة فقال: باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: **لا أدري**؛ أو لم يجب حتَّى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ...﴾ الآية، يشير إلى حديث ابن عمر عند ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أي البقاع شر؟ قال: **لا أدري حتَّى أسأل جبريل**؛ فسأل جبريل، فقال: لا أدري حتَّى أسأل ميكائيل؛ فجاء فقال: **خير البقاع المساجد، وشرها**

الأسواق. وروى عبد الرزاق من حديث المقبري، عن أبي هريرة مرفوعاً: **ما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا. . .** الحديث، قال الدارقطني: تفرد به عبد الرزاق، وعلى هذا مشى الخلفاء من بعده ﷺ ومن بعدهم التابعون وأئمة المذاهب أن يقولوا لما لا يعلمون: الله أعلم. فقد ثبت عن أبي بكر رضي الله عنه قوله: أيّ سماء تظلني وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله بغير علم؟ وعن ابن سيرين قال: لم يكن أحد بعد النبي ﷺ أهيب لما لا يعلم من عمر. . . الأثر، وهذا ابن عمر يروي عنه عقبة بن مسلم قال: صحبته أربعة وثلاثين شهراً فكان كثيراً ما يُسأل فيقول: لا أدري. وهذا القاسم كان كثيراً ما يسأل فيقول: لا أدري؛ ويقول: إن من إكرام المرء نفسه أن لا يقول إلّا ما أحاط به علمه. وقال ابن عجلان: إذا أخطأ العالم لا أدري أصيبت مقاتله. وسئل الشعبي عن مسألة فقال: لا أدري؛ فقيل له: أما تستحي من قولك: لا أدري؛ وأنت فقيه العراقيين؟ قال: لكن الملائكة لم تستح حين قالت: سبحانك لا علم لنا إلّا ما علمتنا. وجاء رجل من أهل المغرب إلى مالك محملاً بأسئلة فأكثر من قول: لا أدري؛ فقال له الرجل: يا أبا عبد الله تقول لا أدري؟! قال: نعم، وبلغ من وراءك أني لا أدري. قال ابن وهب: كنت أسمع مالكاً كثيراً ما يقول: لا أدري؛ ولو كتبنا عنه لا أدري لملأنا الألواح، وكان مالك يقول: كان رسول الله ﷺ إمام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتَّى يأتيه الوحي. وروى حماد بن زيد قال: كان لنا قاصّ يقول: الوقوف عند الشبهة، خير من الاقتحام على الهلكة. وقال ابن المقفع: من أنِفَ من قول: لا أدري؛ تكلف الكذب. قال عبد الله بن هرمز: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه من بعده: لا أدري؛ حتَّى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه إذا سئل أحدهم عما لا يدري قال:

إِذَا سُئِلْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ أَنْ أَقُولَ: الله أَعْلَمُ.

١٩٣ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْم، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: يَا بَرْدَهَا عَلَى الْكَبِدِ أَنْ تَقُولَ لِمَا لَا تَعْلَمُ: اللهُ أَعْلَمُ.

لا أدري. وفي ذلك يقول بعضهم: لقد حببت إليّ لا أدري حتَّى أردت قولها فيما أدري. أخرجه ابن عبد البر في الجامع.

قوله: «إذا سئلت عما لا أعلم»:

إسناد الأثر على شرط الصحيح إلَّا أن عطاء اختلط بآخره، وسماع خالد بن عبد الله منه بعد الاختلاط، قال ابن علية: قال لي شعبة: ما حدثك عطاء عن رجال زاذان وميسرة وأبي البختري فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه. قلت: حديث عطاء في هذا الباب مقبول، سيما وقد تابعه عن عطاء: سفيان وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٥].

وأخرجه الآجري في أخلاق العلماء [/ ٥٣]، وأخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٥] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم، من طريق الحماني، ثنا خالد به إلَّا أنه قال: أي أرض تقلني أو أي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم.

ولتمام التخريج انظر الآثار التالية.

١٩٣ ـ **قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:**

هو الفضل بن دكين الإمام الحافظ، وشريك: هو ابن عبد الله النخعي القاضي، تقدما.

تابع أبا نعيم، عن شريك: يحيى بن عبد الحميد الحماني، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧١] باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب.

١٩٤ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا عُمَيْرُ بْنُ عَرْفَجَةَ، ثَنَا رَزِينٌ أَبُو النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: إِذَا سُئِلْتُمْ عَمَّا لَا تَعْلَمُونَ فَاهْرَبُوا، قَالُوا: وَكَيْفَ الهَرَبُ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ: اللهُ أَعْلَمُ.

١٩٥ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ،

---

١٩٤ ـ قوله: «ثنا عمير بن عرفجة»:

الفائشي ـ بالفاء ـ نسبة إلى فائش بطن من همدان، كنيته: أبو عرفجة الكوفي أحد أفراد المصنف، روى عنه ثلاثة، ووثقه ابن حبان حسب، وذلك على قاعدته.

قوله: «ثنا رزين أبو النعمان»:

ذكره مسلم في الكنى [٢/ ٨٤٥]، وأورد الحافظ ابن حجر أثره في إتحاف المهرة [١١/ ٣٨٠ـ ٣٨١] رقم: ١٤٢٤٢.

وقد أخرج الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧١] باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب وابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٥] كلاهما من طريق سعدان بن نصر، أنا معتمر ـ كذا ـ ابن سليمان وصوابه: معمَّر ـ بتشديد الميم بعد العين المهملة ـ ابن سليمان، عن عبد الله بن بشر أنّ علي بن أبي طالب سئل عن مسألة فقال: لا علم لي. ثم قال: وأبردها على الكبد سئلت عما لا أعلم، فقلت: لا أعلم. وهذا أيضاً منقطع؛ عبد الله بن بشر هو ابن النبهان الرقي، يروي عن حميد الطويل، والأعمش والطبقة.

١٩٥ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن حميد»:

هو الرازي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٥ وجرير: هو ابن عبد الحميد ترجمته في حديث رقم: ٢٦، ومنصور: هو ابن المعتمر ترجمته في حديث رقم: ٣١.

عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ عَزْرَةَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَأَبْرَدَهَا عَلَى الْكَبِدِ ـ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ـ، قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: أَنْ يُسْأَلَ الرَّجُلُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَيَقُولُ: الله أَعْلَمُ.

قوله: «عن مسلم البطين»:

هو مسلم بن عمران ـ ويقال: ابن أبي عمران ـ البطين، الإمام الحافظ الثقة: أبو عبد الله الكوفي، أحد رجال الكتب الستة المحتج بهم، وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم والجمهور.

قوله: «عن عزرة التميمي»:

أحد أفراد المصنف، روى حديثه الحافظ البيهقي في المدخل من طريق إبراهيم بن موسى الرازي، عن جرير ووقع عنده: عن عروة التميمي، فما كان من محققه الدكتور الأعظمي إلَّا أن قال: عروة الفقيمي التميمي صحابي رضي الله عنه يروي عنه ابنه غاضر! كذا قال متسرعاً، قال مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح في كتابه الجليل المنفردات والوحدان: عزرة التميمي، عن علي، لم يرو عنه إلَّا مسلم البطين، اهـ.

قوله: «فيقول: الله أعلم»:

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٥].

وأخرجه البيهقي في المدخل [/ ٤٣٠ ـ ٤٣١] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، من طريق إبراهيم بن موسى الرازي، ثنا جرير به، رقم: ٧٩٤.

تابعه الشعبي، عن علي رضي الله عنه، علقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٦] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم فقال: وذكر الشعبي عن علي... فذكره، قال الدارقطني: سمع الشعبي من علي حرفاً، والله أعلم.

١٩٦ ـ أَخْبَرَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلاً سَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ

---

١٩٦ ـ قوله: «أخبرنا فروة بن أبي المغراء»:

الكندي، كنيته: أبو القاسم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٣، وهو من رجال البخاري، وترجمة علي بن مسهر في حديث رقم: ١٧، وهشام بن عروة في حديث رقم: ١٣٠، وعروة بن الزبير في حديث رقم: ١٦.

قوله: «أن رجلاً سأله عن مسألة»:

لم تبينها رواية المصنف وبينتها رواية أبي داود في الناسخ والمنسوخ، من طريق محمد بن يحيى الذهلي، عن أحمد بن شبيب. ثنا أبي، عن يونس، عن ابن شهاب، عن خالد بن أسلم قال: خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال أعرابي: أخبرني عن قول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ. . .﴾ الآية، قال ابن عمر رضي الله عنهما: من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال؛ ثم التفت إلي فقال: ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدد أزكيه وأعمل فيه بطاعة الله. فقال الأعرابي: أخبرني: أترث العمة؟ قال ابن عمر: لا أدري. فلما أدبر قَبَّلَ ابن عمر يديه ثم قال: نِعْمَ ما قال أبو عبد الرحمن، سئل عما لا يدري، فقال: لا أدري.

رواه بطوله الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣١ ـ ٤٣٢] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، من طريق محمد بن علي الصائغ، عن أحمد بن شبيب به، رقم: ٧٩٦.

ورواه البخاري في صحيحه معلقاً مختصراً في كتاب الزكاة، باب ما أدى

فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهَا، فَلَمَّا أَدْبَرَ الرَّجُلُ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: نِعْمَ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، سُئِلَ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي بِهِ.

١٩٧ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ،

زكاته فليس بكنز، رقم: ١٤٠٤ معلقاً، فقال: وقال أحمد بن شبيب...، فذكره إلى قوله: طهراً للأموال.

تابعه عقيل، عن ابن شهاب، أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، رقم: ١٧٨٧، أيضاً بلفظ مختصر إلى قوله: واعمل فيه بطاعة الله عز وجل.

وأخرجه بطوله أيضاً الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٧ ـ ١٨] وعزاه أيضاً لابن مردويه في التفسير.

تابع علي بن مسهر، عن هشام: ابن نمير؛ أخرجه ابن سعد في الطبقات [٤/ ١٤٤] بلفظ حديث الباب.

وتابع هشام بن عروة، عن عروة: أبو الأسود؛ أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٥] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدري من وجوه العلم.

ولتمام التخريج انظر أثر رقم: ١٩٨.

قوله: «فلما أدبر الرجل»:

كذا في أصولنا، وفي إتحاف المهرة [٨/ ٥٨٦] حديث رقم: ١٠٠٠٤: فلما ولَّى السائل.

وأخرجه من طريق المصنف الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٧] وقال: هذا موقوف صحيح، وإسناده على شرط البخاري، اهـ.

١٩٧ ـ قوله: «عن مغيرة»:

هو ابن مقسم الكوفي، كنيته: أبو هشام الضبي مولاهم، الأعمى، الحافظ الفقيه، ألحقه الذهبي بصغار التابعين وقال: لا أعلم له شيئاً

عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَا أَدْرِي نِصْفُ الْعِلْمِ.

عن أحد من الصحابة، ومغيرة معروف بقوة الحفظ وحضور الذهن وكان يقول: ما وقع في مسامعي شيء فنسيته. وثقه الجمهور إلَّا أنهم ذكروه في المدلسين، قالوا: كان يدلس عن إبراهيم ما لم يسمعه، لذلك ضعفوا روايته عنه خاصة.

قوله: «لا أدري نصف العلم»:

تقدم قول ابن مسعود قريباً: فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم، وفي رواية مسلم: فإن من فقه الرجل؛ قال الحافظ في الفتح في معنى قولهم: لا أدري نصف العلم؛ أي: أن تمييز المعلوم من المجهول نوع من العلم، وسيأتي بسط معنى النصف والشطر في كلام العرب في كتاب الطهارة، عند الكلام على حديث أبي مالك الأشعري: الطهور شطر الإيمان. قال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: من تقية العالم أن يقول: لا أعلم؛ فإنَّه عسى أن يهيأ له الخير.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢].

والحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٣٥] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، من طريق ابن مهدي، عن أبي عوانة به، رقم: ٨١٠، والهروي في ذم الكلام [٣/ ٢٩] رقم: ٥١٦. ورواه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧٣] باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب، من طريق عفان، عن أبي عوانة به.

وفي الباب عن أبي الدرداء، علقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٨] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدريه من وجوه العلم، فقال: وقال أبو الدرداء: قول الرجل فيما لا يعلم: لا أعلم نصف العلم.

١٩٨ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ الْعُمَرِيُّ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي، ثُمَّ الْتَفَتَ بَعْدَ أَنْ قَفَّى الرَّجُلُ فَقَالَ: نِعْمَ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، سُئِلُ عَمَّا لَا يَعْلَمُ فَقَالَ: لَا عِلْمَ لِي ـ يَعْنِي: ابْنَ عُمَرَ نَفْسَهُ ـ.

---

١٩٨ ـ قوله: «أخبرنا عبد الله بن مسلمة»:

هو القعنبي، الحارثي، الإمام القدوة شيخ الإسلام: أبو عبد الرحمن المدني، نزيل البصرة، من أجلِّ تلاميذ مالك، وكان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه أحداً في الموطأ، قال أبو حاتم: ثقة حجة، لم أر أخشع منه. وقال ابن معين: ما رأيت رجلاً يحدث لله إلَّا وكيعاً والقعنبي.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ١٧].

تابع المصنف، عن القعنبي: يعقوب بن سفيان، أخرجه في المعرفة [١/ ٤٩٣] ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [٢/ ١٧٢] باب الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب.

وتابع القعنبي، عن العمري: ابن وهب، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٥] باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدري من وجوه العلم.

وتابع قول نافع عن ابن عمر:

١ ـ خالد بن أسلم، وقد مضى بيان حديثه وتخريجه تحت أثر رقم: ١٩٦.

٢ ـ ابن عجلان، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه عقب حديث العمري المتقدم.

٣ ـ مجاهد بن جبر، حديثه عند ابن عبد البر في الجامع من طريق

١٩٩ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: كَانَ عَامِرٌ إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ يَقُولُ: لَا أَدْرِي، فَإِنْ رَدُّوا عَلَيْهِ قَالَ: إِنْ حَلَفْتُ لَكَ بِالله إِنْ كَانَ لِي بِهِ عِلْمٌ.

٢٠٠ ـ أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَشْعَثَ،

وكيع، عن الأعمش، عنه قال: سئل ابن عمر عن فريضة من الصلب فقال: لا أدري. فقيل له: ما يمنعك أن تجيبه؟ فقال: سئل ابن عمر عما لا يدري فقال: لا أدري.

٤ ـ عقبة بن مسلم، أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة [١/ ٤٩٣] ومن طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه، من حديث ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، عنه، قال: سئل ابن عمر عن شيء فقال: لا أدري، أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسوراً لكم في نار جهنم أن تقولوا أفتانا ابن عمر بهذا؟

تابعه حفص بن عاصم، عن حيوة، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٦٨].

٥ ـ منصور بن الأصفر، أخرجه الهروي في ذم الكلام [٣/ ٢٩] رقم: ٥١٨.

ولتمام التخريج انظر أثر رقم: ١٩٦.

١٩٩ ـ قوله: «إن حلفت لك بالله. . .»:

يعني: أكنت مصدقي؟ ووقع في النسخ المطبوعة: «إن شئت حلفت لك بالله. . .»، وهو من الزيادات القبيحة التي وقعت في الكتاب.

٢٠٠ ـ قوله: «أخبرنا هارون بن معاوية»:

هو الأشعري، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣، وحفص: هو ابن غياث، وأشعث: هو ابن عبد الملك الحمراني، وابن سيرين:

عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَا أُبَالِي سُئِلْتَ عَمَّا أَعْلَمُ أَوْ مَا لَا أَعْلَمُ، لأَنِّي إِذَا سُئِلْتُ عَمَّا أَعْلَمُ قُلْتُ: مَا أَعْلَمُ، وَإِذَا سُئِلْتُ عَمَّا لَا أَعْلَمُ قُلْتُ: لَا أَعْلَمُ.

٢٠١ ـ أَخْبَرَنَا هَارُونُ، عَنْ حَفْصٍ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: مَا سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ قَطُّ: حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ، إِنَّمَا كَانَ يَقُولُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ.

هو محمد، ترجمتهم في حديث رقم: ١١٢.

قوله: «ما أبالي سئلت عما أعلم أو ما لا أعلم»:

لأن جوابه فيهما واحد وهو: لا أعلم، كأنها حببت إليه، روى ابن عبد البر عن بعضهم: لقد حببت إليّ لا أعلم حتَّى وددت قولها فيما أعلم. ولا يعني هذا أن ابن سيرين لم يكن يفتي، كيف وهو أحد الأئمة الفقهاء؟ لكن المراد ـ والله أعلم ـ: أني لا أستحيي من قولها سواء فيما أعلم أو لا أعلم.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٥٣/ ٢٠٠]، والحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر [١/ ٢٢].

٢٠١ ـ **قوله: «كانوا يكرهون، وكانوا يستحبون»:**

يعني لشدة ورعه في الفتيا، ومثله ما رواه ابن سعد في الطبقات من حديث حماد بن زيد، عن أبي هاشم المخزومي، قال: قلت لإبراهيم: يا أبا عمران أما بلغك حديث عن النبي ﷺ تحدثنا؟ قال: بلى، ولكن أقول: قال عمر، وقال عبد الله، وقال علقمة، وقال الأسود، أجد ذلك أهون علي. وروى أبو نعيم في الحلية من حديث عمر بن حفص، عن أبيه، عن الأعمش نحو حديث الباب إلَّا أنه قال: قال إبراهيم: كانوا يكرهون أن يسموا العبد عبد الله يخافون أن يكون

٧ ــ بَابُ
تَغَيُّرِ الزَّمَانِ وَمَا يُحْدَثُ فِيْهِ

ذلك عتقاً، وكانوا يكرهون أن يظهروا صالح ما يسرون، وكانوا يعطون الشيء ويكرهون أن يقولوا: أعطيك احتسب به الخير؛ وكانوا يعطون ويسكتون ولا يقولون شيئاً... الأثر، وروى أبو خيثمة في العلم [/١١٨] رقم: ٣٨، ومن طريقه أبو زرعة في تاريخه [١/ ٦٦٨] رقم: ٢٠١٥ من حديث عثام بن علي قال: سمعت الأعمش يقول: ما سمعت إبراهيم يقول في شيء برأيه قط. وقد مضى عند المصنف برقم: ١١٣.

* * *

قوله: «باب تغيُّر الزمان»:

وللبخاري في الصحيح نحوه، والمراد: تغير أهله، فحذف المضاف إيجازاً، وقد بوّب لذلك البغوي في شرح السنة فقال: باب تغير الناس وذهاب الصالحين؛ وهو الأولى لأن الزمان لا يتغير، وهو باق على حاله الليل هو الليل، والنهار هو النهار، وإنما الذي يتغير أهله، الذين خلفوا من سبقهم منحرفين عن نهجهم، متبعين أهواءهم وشهواتهم كما قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾، وللخنساء في هذا المعنى:

إنّ الزمانَ وما يَفْنَى لَهُ عَجَبٌ ... أَبْقَى لنا ذَنَباً وٱسْتُؤصِلَ الرَّاسُ
إن الجَديدَيْنِ في طُول اختِلافِهِمَا ... لَا يَفسُدانِ ولَكِنْ يَفْسُدُ النـاسُ

وتعني بالجديدين الليل والنهار، وقد اقتضت الحكمة الإلهية في الكون أن يكون هناك تلازم بين الأسباب والمسببات، بين ما يحدث في الزمان من فتن ونوازل ومصائب، وبين أفعال العباد ومكاسبهم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾، وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ...﴾

٢٠٢ ـ أَخْبَرَنَا يَعْلَى، ثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ،

الآية، وفي حديث زينب بنت جحش قلت يا رسول الله: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: **نعم إذا كثر الخبث**. أخرجاه في الصحيحين، والآيات والآحاديث في هذا المعنى كثيرة، وقد أورد المصنف في هذا الباب بعض الآثار عن الصحابة والتابعين في نهيهم عن القياس، وترك ما أحدثه الناس بعد نبيهم ﷺ من معارضة سنته بالرأي والهوى، وأن ذلك من البدع التي أحدثها الناس.

قوله: «وما يُحدَثُ فيه»:

يعني من البدع المضلة، والأهواء المخلة، ومنه ما روي عنه ﷺ من حديث بكر بن عبد الله المزني مرسلاً: **حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم**... الحديث، ومنه قول ابن مسعود: إنكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدي الأول.

٢٠٢ ـ قوله: «أخبرنا يعلى»:

هو ابن عبيد الطنافسي، أحد الثقات من رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٠، والأعمش: هو سليمان بن مهران، الإمام الحافظ المشهور، وشقيق: هو ابن سلمة، كنيته: أبو وائل، وعبد الله: هو ابن مسعود، ترجمتهم جميعاً في أول حديث عند المصنف.

قوله: «إذا لَبِسَتْكم فتنة»:

أصل اللبْس: ستر الشيء، ويأتي على معانٍ كثيرة، يقال: لَبَسْت الأمر على القوم ألبسه لبساً إذا شبهته عليهم وجعلته مشكلاً، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾، واللبس أيضاً: الخلط، يقال: لبست الأمر بعضه ببعض إذا خلطت بينهم،

وَيَتَّخِذُهَا النَّاسُ سُنَّةً، فَإِذَا غُيِّرَتْ قَالُوا: غُيِّرَتِ السُّنَّةُ؟ قَالُوا: وَمَتَى ذَاكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: إِذَا كَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ،

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ...﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ...﴾ الآية، ووقع في الروايات من طريق إبراهيم، عن علقمة: كيف أنتم إذا التبستكم. وفي رواية: إذا ألبستكم. والمعنى ليس ببعيد، فالتلبيس كالتخليط.

قوله: «فتنة»:

لعل المراد بها: البدعة، ففي رواية لإبراهيم، عن علقمة: كيف أنتم إذا ألبستكم فتنة فتتخذ سنة، فقوله: فيتخذها الناس سنة، يعني يتخذون ما ابتدعوا من الأمور سنة لموافقتها أهواءهم، وفي حديث حذيفة في الفتن: قلت يا رسول الله هل بعد هذا الخير شر؟ قال: **نعم قوم يستنون بغير سنتي، ويهتدون بغير هديي**... الحديث، رواه ابن وضاح في البدع والنهي عنها من طريق أسد بن موسى، عن الوليد بن مسلم، وهو في الصحيحين من حديث الوليد باختلاف في اللفظ يسير، وروى ابن بطة في الإبانة من حديث ابن مسعود مرفوعاً: **لم يكن نبي قط إلَّا كان له من أمته حواريون وأصحاب يتبعون أمره ويهتدون بسنته، ثم يأتي من بعد ذلك أمراء يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون يغيرون السنن، ويظهرون البدع**... الحديث، وأخرجه مسلم بلفظ مقارب، ووقع في رواية عمرو بن ميمون: ويتخذها الناس ديناً.

قوله: «فإذا غيرت»:

وفي رواية إبراهيم، عن علقمة الآتية: وإذا ترك منها شيء قيل: تركت السنة. وفي رواية قتادة، عن عبد الله: فإذا غيرت يوماً قيل: هذا منكر.

قوله: «إذا كثرت قراؤكم، وقلَّت فقهاؤكم»:

وفي رواية إبراهيم، عن علقمة الآتية: إذا ذهبت علماؤكم، وكثرت

وَكَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ أُمَنَاؤُكُمْ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ.

جهلاؤكم. زاد عمرو بن ميمون: وكثرت خطباؤكم. ولعلقمة وقتادة وعمرو بن ميمون في آخر الحديث: وتفقه لغير الدين، والتمست الدنيا بعمل الآخرة. وفي الموطأ من مراسيل يحيى بن سعيد أن ابن مسعود قال لإنسان: إنك في زمان كثيرٍ فقهاؤه، قليلٍ قراؤه، يحفظ فيه حدود القرآن، وتضيع حروفه، قليلٍ من يسأل، كثيرٍ من يعطي، يطيلون فيه الصلاة، ويقصرون فيه الخطبة، يبدُّون أعمالهم قبل أهواءهم، وسيأتي على الناس زمان قليلٌ فقهاؤه، كثير قراؤه، تحفظ فيه حروف القرآن، وتضيع حدوده، كثير من يسأل، قليل من يعطي، يطيلون فيه الخطبة، ويقصرون فيه الصلاة، يبدُّون فيه أهواءهم قبل أعمالهم.

قوله: «والتمست الدنيا بعمل الآخرة»:

إسناد حديث الباب صحيح موقوف.

تابعه عن يعلى: محمد بن عبد الوهاب، أخرجه من طريقه الحاكم في المستدرك [٤/ ٥١٤] كتاب الفتن والملاحم، وسكت عنه، وقال الحافظ الذهبي في التلخيص: على شرطهما، ورواه أيضاً من طريقه ـ أعني من طريق محمد بن عبد الوهاب ـ الحافظ البيهقي في المدخل [/ ٤٥٣] باب ما يخشى من رفع العلم وظهور الجهل، رقم: ٨٥٨.

وتابعه عن الأعمش:

١ ـ أبو معاوية ـ وهو من أثبت الناس فيه وأعرفهم بحديثه ـ أخرجه من طريقه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١٥/ ٢٤] كتاب الفتن، باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها، رقم: ١٩٠٠٣.

٢ ـ عيسى بن يونس، أخرجه من طريقه الحافظ نعيم بن حماد في الفتن [١/ ٤١ ـ ٤٢] باب ما كان من رسول الله ﷺ من التقدم ومن أصحابه في الفتن التي هي كائنة، رقم: ٥١.

---

٣ ـ ابن نمير، أخرجه البيهقي في الشعب، باب إخلاص العمل لله [١٢/ ٢٧٦] رقم: ٦٥٥٢.
وتابع شقيقاً، عن عبد الله: علقمة بن قيس، أخرجه المصنف في الحديث الآتي من طريق خالد بن عبد الله، عن يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عنه به.
تابع خالد بن عبد الله: سفيان الثوري، أخرجه من طريقه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٨٩] باب فيما يدال الناس بعضهم من بعض والبقاع ـ ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في الجامع [١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١] باب ذم الفاجر من العلماء ـ واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٩١ ـ ٩٢] سياق ما روي عن النبي ﷺ في التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٢٣، وابن حزم في الإحكام [٧/ ٣٢٩] باب في إبطال التقليد.
وتابعه أيضاً عن يزيد بن أبي زياد: جرير بن عبد الحميد، أخرج حديثه الحافظ نعيم بن حماد في الفتن [١/ ٤١ ـ ٤٢] باب ما كان من رسول الله ﷺ من التقدم ومن أصحابه في الفتن التي هي كائنة، رقم: ٥١.
* وخالف محمد بن نبهان الرواة عن يزيد بن أبي زياد فرفعه، أخرجه من طريقه الحافظ أبو نعيم في الحلية [١/ ١٣٦] قال الحافظ أبو نعيم عقبه: كذا رواه محمد بن نبهان مرفوعاً، والمشهور من قول عبد الله موقوف.
وتابعهم عن ابن مسعود: عمرو بن ميمون الأودي، أخرج حديثه الحافظ نعيم بن حماد في الفتن [١/ ٤٨] باب ما كان من رسول الله ﷺ التقدم ومن أصحابه في الفتن التي هي كائنة: حدثنا هشيم، عن أبي بلج، عنه به، رقم: ٦٩.
نعم، وقد روي حديث عبد الله هذا من غير هذا الوجه، فأخرجه

٢٠٣ ـ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، إِذَا تُرِكَ مِنْهَا شَيْءٌ قِيلَ: تُرِكَتِ السُّنَّةُ؟ قَالُوا: وَمَتَى ذَاكَ؟ قَالَ: إِذَا ذَهَبَتْ عُلَمَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ جُهَلَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ أُمَنَاؤُكُمْ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ، وَتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ.

الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠] باب الفتن، عن معمر، عن قتادة، أن ابن مسعود قال، فذكره، ٢٠٧٤٢، هذا منقطع، وهو شاهد لما تقدم، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن بطة في الإبانة [٢/ ٥٩٤] باب إعلام النبي ﷺ أمته أمر الفتن الجارية، رقم: ٧٥٨.

ورواه الحافظ ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٣٤] باب كل محدثة بدعة، أنا أسد، عن محمد بن طلحة، عن زبيد اليامي، عن ابن مسعود بلفظ فيه اختصار.

٢٠٣ ـ قوله: «أخبرنا عمرو بن عون»:

هو الواسطي، الحافظ: أبو عثمان البزاز، تقدمت ترجمته هو وخالد بن عبد الله في حديث رقم: ١٠٩.

قوله: «عن يزيد بن أبي زياد»:

الهاشمي مولاهم، كنيته: أبو عبد الله الكوفي، أحد الضعفاء، ممن يكتب حديثه في الشواهد والمتابعات، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال العجلي: جائز الحديث، كان بآخره يلقن، وقال الإمام أحمد: لم يكن بالحافظ، استشهد به البخاري، وروى له مسلم مقروناً بغيره.

وإبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، وعلقمة: هو ابن قيس النخعي، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ٣٣، وعبد الله: هو ابن مسعود ترجمته في

٢٠٤ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، ثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: أُنْبِئْتُ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: وَيْلٌ لِلْمُتَفَقِّهِينَ لِغَيْرِ الْعِبَادَةِ، وَالْمُسْتَحِلِّينَ الْحُرُمَاتِ بِالشُّبُهَاتِ.

أول حديث عند المصنف، وإسناد الحديث على شرط الشيخين، تقدم الكلام على تخريجه في الحديث قبله.

٢٠٤ ـ قوله: «أخبرنا أبو المغيرة»:

هو عبد القدوس بن الحجاج، أحد رجال الستة الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠٤، والأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو الفقيه المشهور، تقدمت ترجمته أيضاً في حديث رقم: ٨٢.

قوله: «أنبئت أنه كان يقال»:

لم أقف على من أنبأه أو وصله، وجميع الذين رووه قالوا مثل ما قال المصنف هنا أو نحوه.

قوله: «ويل للمتفقهين لغير العبادة»:

يعني: لغير العمل؛ فيكون إما لأجل المباهاة، أو لنيل شيء من عرض الدنيا، وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف من حديث سعيد بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلّا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة**؛ يعني: ريحها. أخرجه أبو داود وابن ماجه من طريقه، وروى ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم في المستدرك، من حديث أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **لا تعلّموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا تخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار**.

قوله: «والمستحلّين الحرمات بالشبهات»:

على وجه الحيلة، يرتكبون المحرمات بوجود الشبهة فيخرجون الباطل في صورة الحق لإباحة ما حظره الله، وتحليل ما حرمه الله، وكل ذلك

٢٠٥ ـ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ سُهَيْلٍ مَوْلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ،

من الخديعة والمواربة والمماكرة لله تعالى في معاملاته وعباداته، نسوا بأنه سبحانه: يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، قال ابن بطة في إبطال الحيل: حدثنا أبو الحسن: أحمد بن عبد الله التميمي، قال: حدثني أبي قال: سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول: من أفتى الناس بالحيلة فيما لا يجوز بتأول الرأي والهوى بلا كتاب ولا سنة فهذا من علماء السوء، وبمثل هذا هلك الأولون والآخرون، ولهذا ثلاث عقوبات يعاقب بها في عاجل الدنيا: يبعد علم الورع من قلبه ويضيع منه، وتزين له الدنيا ويرغب فيها ويفتن بها، ويطلب الدنيا تضييعاً، فلو أعطي جميع الدنيا في هلاك دينه لأخذها ولا يبالي. نسأل الله السلامة، وسيأتي الكلام على معنى الشبهة واختلاف الناس فيها، وما يتعلق بها في حديث النعمان بن بشير في كتاب البيوع إن شاء الله.

والأثر أخرجه الحافظ أبو بكر الآجري في أخلاق العلماء [/١٤١] كتاب أخلاق العالم الجاهل المفتتن بعلمه، والبيهقي في المدخل [/٣٢٣] باب كراهية طلب العلم لغير الله رقم: ٥٠٦، وفي الشعب [٤/ ٤٧٩] باب فضل العلم وشرف مقداره ضمن أثر ١٧٧٨، والخطيب في اقتضاء العلم العمل [/٢٠٣] رقم: ١١٩، وفي الفقيه والمتفقه [٢/ ٨٩] باب إخلاص النية والقصد بالفقه وجه الله عز وجل، جميعهم من طريق الوليد بن مزيد، ثنا الأوزاعي به.

٢٠٥ ـ قوله: «حدثنا صالح بن سهيل»:

هو النخعي، أبو أحمد الكوفي، أحد صغار مشايخ المصنف، وقد روى عنه أبو داود في السنن، وثقه الذهبي في الكاشف، وقال ابن حجر: مقبول.

ثَنَا يَحْيَى، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلَّا وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ، أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَعْنِي عَاماً أَخْصَبَ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيراً خَيْراً مِنْ أَمِيرٍ،

قوله: «ثنا يحيى»:

هو ابن زكرياء بن أبي زائدة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣٨.

قوله: «عن مجالد»:

هو ابن سعيد، ترجمته في حديث رقم: ٤٠.

قوله: «عن الشعبي»:

هو عامر بن شراحيل، ترجمته في حديث رقم: ١٢.

قوله: «عن مسروق»:

هو ابن الأجدع الهمداني، ترجمته في حديث رقم: ١٦٠.

قوله: «عن عبد الله»:

هو ابن مسعود.

قوله: «لا يأتي عليكم عام إلَّا وهو شر من الذي كان قبله»:

ثبت نحو هذا عن النبي ﷺ، فأخرج البخاري في كتاب الفتن من صحيحه، باب: لا يأتي زمان إلَّا والذي بعده شر منه، من حديث الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج فقال: **اصبروا فإنَّه لا يأتي عليكم زمان إلَّا والذي بعده أشر منه حتَّى تلقوا ربكم، سمعته من نبيكم ﷺ**. وأخرج الطبراني عن ابن مسعود قوله: أمس خير من اليوم، واليوم خير من غد، كذلك حتَّى تقوم الساعة.

قوله: «ولا أميراً خيراً من أمير»:

وقع عند الطبراني ـ من طريق سفيان ـ: «ولا أمة خير من أمة»، هكذا وقع عنده، وقال غيره من طريق سفيان مثل ما قال المصنف، وأخشى أن يكون اللفظ قد تصحف.

وَلَكِنْ عُلَمَاؤُكُمْ وَخِيَارُكُمْ وَفُقَهَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ مِنْهُمْ خَلَفاً، وَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقِيسُونَ الأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ.

قوله: «ولكن علماؤكم وخياركم وفقهاؤكم يذهبون»:

وهذا أيضاً قد ثبت معناه من قول النبي ﷺ؛ فأخرج البخاري في الرقاق من صحيحه، باب ذهاب الصالحين من حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي قال: قال النبي ﷺ: **يذهب الصالحون الأول فالأول، ويبقى حفالة كحفالة الشعير أو التمر، لا يباليهم الله باله.**

قوله: «يقيسون الأمور برأيهم»:

زاد سفيان، وأبو أسامة عن مجالد: فينهدم الإسلام وينثلم، وقد صح نحو هذا أيضاً عن النبي ﷺ، فأخرج البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة من صحيحه باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس من حديث أبي الأسود، عن عروة قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: **إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون.**

وفي الحديث ذم القول بغير علم والقياس على غير أصل، لأن الرأي إذا كان مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو محمود كما تقدم لقوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ...﴾ الآية، وفيه: أن الشر يزداد بتقدم الزمان، وكلما تقدم الزمان قل العلماء وأهل الخير والصلاح، ولا يعارض هذا قوله ﷺ: **لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتَّى يأتي أمر الله...** الحديث، بل هو متفق معه والله أعلم.

وإسناد حديث الباب فيه ضعف من أجل مجالد بن سعيد لكن يقويه ما ذكرته من الشواهد المرفوعة لجملة ألفاظه.

تابع صالحاً، عن يحيى: سنيد بن داود، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٥] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل.

وتابع يحيى، عن مجالد:

١ ـ سفيان بن عيينة، أخرج حديثه الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١٠٩] رقم: ٨٥٥١، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٢]، ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، وابن عبد البر في الجامع، في الباب نفسه [٢/ ١٦٥]، والهروي في ذم الكلام [٢/ ١٢٩] رقم: ٢٨٠، وابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٣٣] باب كل محدثة بدعة، ويعقوب بن سفيان في المعرفة [٣/ ٣٩٣].

٢ ـ أبو أسامة حماد، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٨٧] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢٠٥.

٣ ـ يحيى بن سعيد القطان، أخرج حديثه ابن حزم في الإحكام [٥/ ٢٢٣] في الاستحسان والاستنباط في الرأي وإبطال كل ذلك.

٤ ـ أبو خالد الأحمر، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٦] في الباب نفسه من طريق ابن أبي شيبة، عنه.

أورده الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [١/ ١٨٠] وقال: فيه مجالد بن سعيد، وقد اختلط.

يقول الفقير خادمه: وهم محقق المدخل عند تخريج حديث الباب في موضعين:

الأول: عند عزوه الحديث للطبراني وقوله: رواه الطبراني في الكبير من طريق أبي يزيد، عن مجالد؛ وإنما رواه من طريق سفيان، عن مجالد.

٢٠٦ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ، وَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ إِلَّا بِالمَقَايِيسِ.

الثاني: عند عزوه الحديث للخطيب في الفقيه والمتفقه وقوله: رواه من طريق الحميدي، عن مجالد؛ وإنما رواه من طريق الحميدي، عن سفيان، عن مجالد؛ فيتنبه لذلك.

٢٠٦ ـ **قوله**: **«ثنا يحيى بن سليم»**:

القرشي، الطائفي، كنيته: أبو محمد، ويقال: أبو زكرياء المكي الحذاء، أحد رجال الكتب الستة، يقال: أن الإمام أحمد تركه لسوء حفظه وتخليطه في الأحاديث. وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أبو حاتم: شيخ صالح محله الصدق ولم يكن بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الدولابي، والنسائي: ليس بالقوي. وتقدمت ترجمة ابن أبي خلف في حديث رقم: ٤٥.

قوله: **«سمعت داود بن أبي هند»**:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٣٣، وابن سيرين: هو محمد، ترجمته في حديث رقم: ١١٢.

قوله: **«أول من قاس»**:

يعني: القياس الخطأ المبني على الجهل، البعيد عن إصابة الحق، وذلك لقوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ الآية؛ قال أبو جعفر الطبري في تفسيره: وهذا الذي قاله عدو الله ليس لما سأله عنه بجواب، وذلك أن الله تعالى ذكره قال له: ما منعك من السجود؟ فلم يجب بأن الذي منعه أنه خلقه من نار، وخلق آدم من طين، ولكنه ابتدأ خبراً عن نفسه فقال: أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين، اهـ. وقد روي هذا الأثر من قول جعفر الصادق فروى هشام بن

عمار، عن محمد بن عبد الله القرشي، عن ابن شبرمة قال: دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد وسلمت عليه وكنت له صديقاً، ثم أقبلت على جعفر وقلت له: أمتع الله بك هذا رجل من أهل العراق له فقه وعقل. فقال لي جعفر: لعله الذي يقيس الدِّين برأيه. ثم أقبل عليّ فقال: أهو النعمان؟ فقال أبو حنيفة: نعم أصلحك الله. فقال له جعفر: اتق الله ولا تقس الدِّين برأيك، فإن أول من قاس إبليس إذ أمره الله بالسجود لآدم فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، ثم قال له جعفر: هل تحسن أن تقيس رأسك من جسدك؟ فقال له: لا. وفي رواية أخرى من وجه آخر: فقال له: نعم. فقال له جعفر: أخبرني عن الملوحة في العينين، وعن المرارة في الأذنين، وعن الماء في المنخرين، وعن العذوبة في الشفتين لأي شيء جعل ذلك؟ قال: لا أدري. قال جعفر: إن الله تعالى خلق العينين فجعلهما شحمتين وجعل الملوحة فيهما منًّا منه على ابن آدم ولولا ذلك لذابتا فذهبتا، وجعل المرارة في الأذنين منًّا منه عليه، ولولا ذلك لهجمت الدواب وأكلت دماغه، وجعل الماء في المنخرين ليصعد منه النفس وينزل ويجد منه الريح الطيبة أو الرديئة، وجعل العذوبة في الشفتين ليعلم ابن آدم مطعمه ومشربه. ثم قال لأبي حنيفة: أخبرني عن كلمة أولها شرك وآخرها إيمان؟ قال: لا أدري. فقال جعفر: لا إله إلَّا الله، فلو قال: لا إله؛ ثم أمسك كان مشركاً، فهذه كلمة أولها شرك وآخرها إيمان. ثم قال له: ويحك أيهما أعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله أو الزنا؟ قال: بل قتل النفس، قال له جعفر: إن الله قد رضي في قتل النفس بشاهدين، ولم يقبل في الزنا إلَّا أربع فكيف يقوم لك قياس؟! ثم قال: أيهما أعظم عند الله الصوم أم الصلاة؟ قال: بل الصلاة. قال: فما بال المرأة تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ اتق الله يا عبد الله ولا تقس،

فإنا نقف غداً نحن وأنت ومن خالفنا بين يدي الله تبارك وتعالى فنقول: قال الله عز وجل وقال رسول الله ﷺ، وتقول أنت وأصحابك: قسنا ورأينا فيفعل الله تعالى بنا وبكم ما يشاء.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠٠] رقم: ٣٥٦.

وتابع ابن أبي خلف، عن يحيى بن سليم جماعة:

١ ـ أبو بكر بن أبي شيبة، أخرجه في المصنف [١٤/ ٨٦] كتاب الأوائل، باب أول ما فعل، ومن فعله، رقم: ١٧٦٥٥.

٢ ـ عمران بن أبي عمران، أخرج حديثه ابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤٢] فصل في إبطال القياس.

٣ ـ الحميدي، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٩٦] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢٢٣.

٤ ـ ابن ماهان، أخرج حديثه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٩٣] باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس.

* وخالف عمرو بن مالك جميع الرواة عن يحيى، فرواه عنه، عن هشام، عن ابن سيرين أخرجه ابن جرير في التفسير [٨/ ١٣١].

وقد روي نحو هذا الأثر عن الحسن قوله، أخرجه ابن جرير في التفسير [٨/ ١٣١] فقال: حدثنا القاسم، ثنا الحسين، ثنا محمد بن كثير، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن الحسن في قوله تعالى: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، قال: قاس إبليس وهو أول من قاس. وهو عند المصنف بعد هذا.

وروي عن جعفر الصادق قوله كما ذكرت قريباً، أخرج القصة بطولها

أبو الشيخ في العظمة [٥/ ١٦٢٦] ذكر لطيف صنع الله وحكمته سبحانه وتعالى: ثنا الحسن المالكي، ثنا هشام بن عمار، ثنا محمد بن عبد العزيز ـ كذا ولعل صوابه: محمد بن عبد الله ـ عن عبد الله بن شبرمة قال: دخلت أنا وأبو حنيفة. . . القصة.

تابعه أحمد بن علي الآبار، عن هشام بن عمار، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٥] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه.

وتابعه أيضاً: عبد الله بن محمد بن منصور وعثمان بن سعيد كلاهما عن هشام بن عمار، أخرجه من طريقهما الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩] رقم: ٣٥٤.

وتابعه أيضاً: أحمد بن زنجويه، عن هشام الأثر بطوله، أخرجه من طريقه الحافظ أبو نعيم في الحلية [٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧]، وهذا قد رواه الخطيب أيضاً لكن من وجه آخر من طريق محمد بن عبد الله بن بكار، حدثني سليمان بن جعفر، أنا محمد بن يحيى الربعي قال: قال ابن شبرمة: دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد وسلمت عليه. . . الأثر بطوله.

ورواه أيضاً الحافظ أبو نعيم في الحلية [٣/ ١٩٦] من وجه آخر، من طريق سعيد بن عنبسة، ثنا عمرو بن جميع قال: دخلت على جعفر بن محمد أنا وابن أبي ليلى وأبو حنيفة. . . الأثر بطوله، كذلك أخرجه أيضاً ابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤٤] باب في إبطال القياس في أحكام الدين.

ورواه الخطيب أيضاً في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٦] من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن شبرمة قوله: ما عبدت الشمس والقمر إلَّا بالقياس.

٢٠٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مَطَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، قَالَ: قَاسَ إِبْلِيسُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَاسَ.

---

٢٠٧ ـ **قوله: «حدثنا محمد بن كثير»:**

هو ابن أبي عطاء الثقفي مولاهم، أبو يوسف الصنعاني، نزيل المصيصة أحد شيوخ المصنف المتكلم فيهم، وقد روى المصنف عن محمد بن كثير العبدي أخي سليمان بن كثير وهو أوثق من هذا وأثبت. وتقدمت ترجمة العبدي في حديث رقم: ٣٦، والأكثر على أن محمد بن كثير هذا ليس بالقوي وضعف في معمر والأوزاعي خاصة.

قوله: «عن ابن شوذب»:

هو الإمام العابد: عبد الله بن شوذب البلخي، الزاهد: أبو عبد الرحمن البصري، نزيل بيت المقدس، أحد المنقطعين، قال الثوري: ابن شوذب عندنا نعده من ثقات مشايخنا. وقال كثير بن الوليد: كنت إذا رأيت ابن شوذب ذكرت الملائكة. ووثقه الإمام أحمد، وابن معين، وغيرها، وليس له في الصحيحين شيء.

قوله: «عن مطر»:

هو ابن طهمان الخراساني الوراق، كنيته: أبو رجاء السلمي مولاهم، نزيل البصرة، وأحد العلماء العاملين، كان يكتب المصاحف ويتقن ذلك، قال الذهبي: احتج به مسلم، وحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن، وغيره أتقن للرواية منه. وضعفه الإمام أحمد في عطاء خاصة، وشبهه القطان بابن أبي ليلى في سوء حفظه، وقال يحيى: صالح. وفي التقريب: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف.

قوله: «عن الحسن»:

هو ابن أبي الحسن البصري، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤١.

قوله: «وهو أول من قاس»:

في إسناده ضعف من أجل محمد بن كثير وهو ابن أبي عطاء.

٢٠٨ ـ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَخَافُ ـ أَوْ أَخْشَى ـ أَنْ أَقِيسَ فَتَزِلَّ قَدَمِي.

أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠٠] رقم: ٣٥٥.
وتابع المصنف عن محمد بن كثير: الحسين بن داود، أخرجه ابن جرير في تفسيره [٨/ ١٣١].
ومحمد بن ماهان كذلك، عن محمد بن كثير، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٩٣] باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس.
ولتمام التخريج انظر الأثر قبله.

٢٠٨ ـ **قوله: «أخبرنا عمرو بن عون»:**
هو الواسطي، أحد الأثبات من رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٠٩، وأبو عوانة: هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، ترجمته في حديث رقم: ٩، وإسماعيل بن أبي خالد في حديث رقم: ١٥٩، والشعبي: هو عامر بن شراحيل الفقيه المشهور، ترجمته في حديث رقم: ١٢، ومسروق: هو ابن الأجدع الهمداني الفقيه المخضرم، ترجمته في حديث رقم: ١٦٠.
قوله: «إني أخاف»:
وذلك أنه سئل عن مسألة فيما روى معمر بن سليمان، عن عبد الله بن بشر قال: سئل مسروق عن مسألة، فقال: لا أدري. فقالوا: قس لنا برأيك. قال: أخاف أن تزل رجلي. وفي رواية جابر، عن الشعبي: لا أقيس شيئاً بشيء. قالوا: ولم؟ قال: أخشى أن تزل رجلي.
قوله: «فتزل قدمي»:
زاد داود بن يزيد الأودي، عن الشعبي: بعد ثبوتها، وفيه: أنه لا يقيس إلَّا من كانت عنده الأهلية، والا من جمع آلته، تقدم بيان ذلك.

٢٠٩ ـ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ،

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠] رقم: ٢٩٠.

تابع عمرو بن عون: محمد بن محبوب، عن أبي عوانة، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٩٤] باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس.

وتابعه عن الشعبي: عبد الله بن بشر الكوفي، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٣] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه.

وتابعه أيضاً عن الشعبي: جابر الجعفي، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٣] في الباب المذكور، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٦٧] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤٢] في إبطال القياس في أحكام الدين.

وتابعه أيضاً: داود بن يزيد الأودي، عن الشعبي، أخرجه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ٩٤] باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس.

٢٠٩ ـ قوله: «أخبرنا صدقة بن الفضل»:

المروزي، الإمام العلم المذكور بالصلاح والفضل: أبو الفضل أحد ثقات شيوخ المصنف والبخاري في الصحيح، قال العباس بن عبد العظيم العنبري: رأيت ثلاثة جعلتهم حجة فيما بيني وبين الله: أحمد بن حنبل، وصدقة بن الفضل، وزيد بن المبارك. وقال وهب بن جرير: جزى الله إسحاق بن راهويه، وصدقة، ويعمر بن بشر عن الإسلام خيراً أحيوا السنة بالمشرق. قال ابن حبان: كان صاحب حديث وسنة. ووثقه النسائي، والدولابي، وغيرهما.

ثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: وَالله لَئِنْ أَخَذْتُمْ بِالمَقَايِيسِ لَتُحَرِّمُنَّ الْحَلَالَ وَلَتُحِلُّنَّ الْحَرَامَ.

قوله: «ثنا أبو خالد الأحمر»:

هو الإمام الحافظ: سليمان بن حيان الأزدي، أحد الثقات من رجال الستة، ربَّما وهم في بعض حديثه، وكان موصوفاً بالخير والصلاح، محتجاً به في سائر الأصول.

وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، والشعبي: هو عامر بن شراحيل.

قوله: «والله لئن أخذتم بالمقاييس»:

يعني: المذمومة المبنية على غير أصل من كتاب ولا سنة، بل هي محض الرأي والظن والهوى، ونحو هذا يروى عن ابن مسعود قوله: إنكم إن عملتم في دينكم بالقياس أحللتم كثيراً مما حرم عليكم، وحرمتم كثيراً مما أحل لكم. أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه، ويروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا. وقال مطر الوراق: ترك أصحاب الرأي الآثار والله.

قوله: «ولتحلن الحرام»:

زاد عيسى بن أبي عيسى، عن الشعبي: ولكن ما بلغكم عن رسول الله ﷺ فخذوا به. وفي رواية أخرى أيضاً من طريق عيسى بن أبي عيسى: ولئن أتعنّى أعنيَّة أحب إلي من أن أقول في شيء برأيي.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢] رقم: ٣٥٨.

* خالفه محمد بن عبيد المحاربي الصدوق، فرواه عن أبي خالد، عن عيسى بن أبي عيسى الحناط، عن الشعبي، أخرجه الحافظ البيهقي

٢١٠ ـ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَامِرٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَبْغَضَ إِلَيَّ: أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ، يَسْأَلُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ

في المدخل [/ ١٩٦ ـ ١٩٧] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢٢٥.

وتابع أبا خالد، عن عيسى: مخلد بن يزيد، أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٤]، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٩٤] باب خطأ المجتهدين من المفتين والحكام، ويحيى بن أيوب، أخرجه ابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤٣] في فصل إبطال القياس.

٢١٠ ـ قوله: «أخبرنا الحسن بن بشر»:

ابن سلْم البجلي، الحافظ: أبو علي الهمداني، الكوفي من رجال البخاري في الصحيح، قال أبو حاتم: صدوق. وتردد فيه الإمام أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي.

قوله: «ثنا أبي»:

هو بشر بن سلْم البجلي أحد أفراد المصنف، ليس له في الستة شيء، قال أبو حاتم: منكر الحديث. ووثقه ابن حبان.

وإسماعيل: هو ابن أبي خالد الأحمسي، ترجمته في حديث رقم: ١٥٩، وعامر: هو ابن شراحيل الشعبي، ترجمته في حديث رقم: ١٢.

قوله: «يسأل الرجل صاحبه»:

يعني: عن مسألة، فإن أجابه المفتي بالسنة عارض ذلك بالرأي بقوله: أرأيت؛ وكان الأحرى به أن يأخذ بما أفتاه به المفتي ويدع المعارضة، ومن ذلك ما رواه الإمام البخاري في صحيحه من حديث حماد بن زيد، عن الزبير بن عربي قال: سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال: **رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبّله**. قال: أرأيت إن

فَيَقُولُ: أَرَأَيْتَ، وَكَانَ لَا يُقَايِسُ.

٢١١ ـ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،

زوحمت؟ قال: اجعل أرأيت باليمن، **رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبّله**. وفي رواية أبي داود: اجعل أرأيت عند ذلك الكوكب.

قوله: «وكان لا يقايس»:

يعني: وكان الشعبي لا يقايس شيئاً بشيء، بل كان يكرهه كراهية شديدة، فقد روى ابن عبد البر في الجامع عن الشعبي وسئل عن القياس فقال: . . . في القياس.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح سوى بشر بن سلم البجلي، وقد توبع.

تابعه عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي ـ من رجال الصحيح ـ عن إسماعيل، أخرجه البيهقي في المدخل [/١٩٧] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢٢٦، وابن بطة في الإبانة [٢/ ٥١٧] باب ذم المراء والخصومات في الدين، رقم: ٦٠٥.

ورواه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٨٠] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل أيضاً من طريق الأشجعي، عن إسماعيل، به.

وقد أخرج الشطر الثاني من أثر الباب وهو قوله: وكان لا يقايس؛ الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٤] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، من طريق أبي نعيم، ثنا جعفر بن عون، عن ابن أبي ليلى قال: كان الشعبي لا يقيس.

٢١١ ـ **قوله: «أخبرنا صدقة بن الفضل»**:

تقدمت ترجمته قريباً في حديث رقم: ٢٠٩.

قوله: «ثنا يحيى بن سعيد»:

القطان، الحافظ: أبو سعيد التميمي مولاهم، أحد أئمة الجرح

عَنِ الزِّبْرِقَانِ قَالَ: نَهَانِي أَبُو وَائِلٍ أَنْ أُجَالِسَ أَصْحَابَ: أَرَأَيْتَ.

والتعديل، لزم شعبة عشرين سنة، وانتهى إليه الحفظ، وتخرج به الحفاظ، وتكلم في العلل والرجال يقال: إنه كان على مذهب أبي حنيفة في الفروع إذا لم يجد نصًّا، روي عنه أنه قال: لو لم أرو إلَّا عمن أرضى لم أرو إلَّا عن خمسة. قال الإمام أحمد: إلى يحيى القطان المنتهى في التثبت. وقال النسائي: أمناء الله على حديث رسول الله ﷺ شعبة، ومالك، ويحيى القطان.

قوله: «عن الزبرقان»:

هو ابن عبد الله الأسدي، الحافظ الثقة: أبو بكر السراج الكوفي، أحد أفراد المصنف الثقات، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وقال ابن المديني: قلت ليحيى: إن سفيان كان لا يحدث عن الزبرقان؟ قال: لأنه لم يره، ليت كل من يحدث عنه سفيان كان ثقة مثل الزبرقان. قلت: كان ثقة؟ قال: كان صاحب حديث.

قوله: «نهاني أبو وائل»:

هو شقيق بن سلمة الأسدي، تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب.

قوله: «أصحاب: أرأيت»:

يعني: أهل الرأي، الذين يعارضون السنة بالرأي والذين يكثرون من السؤال عن النوازل وعما لم يكن.

أخرجه من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠٣] رقم: ٣٦٠.

تابعه محمد بن المثنى، عن يحيى، أخرجه الحافظ البيهقي في المدخل [/ ١٩٨] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس مع وجود النص، رقم: ٢٢٩.

٢١٢ ـ أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَوْ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَنَزَلَتْ عَامَّةُ الْقُرْآنِ: يَسْأَلُونَكَ، يَسْأَلُونَكَ.

وتابع عليُّ بن هاشم بن البريد:

١ ـ يحيى بن سعيد، عن الزبرقان، أخرجه من طريقه ابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٧٩] باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وابن بطة في الإبانة [٢/ ٤٥١] باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان، رقم: ٤٢٩.

٢ ـ عبدة بن سليمان الكلابي، عن الزبرقان، أخرجه من طريقه ابن بطة في الإبانة أيضاً [٢/ ٤٥١] في الباب المشار إليه، رقم: ٤١٥.

٣ ـ عبد الواحد بن زياد، عن الزبرقان، أخرجه ابن حزم في الإحكام [٦/ ٢٢٨].

٢١٢ ـ قوله: «ثنا ابن عيينة»:

هو سفيان، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، والشعبي: هو عامر بن شراحيل، تقدموا.

قوله: «لو أن هؤلاء»:

يعني أصحاب أرأيت الذين يكثرون من السؤال عما لم يكن، وقد كان أصحابه ﷺ أيسر سيرة وأقل تشديداً، وألزمهم طريقاً كما قال عمير بن إسحاق في باب كراهية الفتيا المتقدم، قال ابن عباس رضي الله عنهما: ما رأيت قوماً كانوا خيراً منهم، ما سألوا إلَّا عن ثلاث عشرة مسألة ـ مبالغة في القلة ـ كلهن في القرآن. . . الأثر، تقدم في باب كراهية الفتيا.

وإسناد الأثر هنا على شرط البخاري.

رواه الحافظ الهروي في ذم الكلام [٢/ ٢٠٢] رقم: ٣٥٩، من طريق

٢١٣ ــ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ ــ هُوَ ابْنُ طَلْحَةَ ــ، عَنْ مَيْمُونٍ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ وَاللهِ لَقَدْ تَكَلَّمْتُ وَلَوْ وَجَدْتُ بُدًّا مَا تَكَلَّمْتُ، وَإِنَّ زَمَاناً أَكُونُ فِيهِ فَقِيهَ أَهْلِ الْكُوفَةِ زَمَانُ سُوءٍ.

يحيى بن آدم، عن سفيان ولفظه: لو أدرك الآرائيون النبي ﷺ لنزل القران كله: يسألونك، يسألونك.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة [١/ ٤١٩] معلقاً في باب ترك السؤال عما لا يعني والبحث والتنقير عما لا يضر جهله، رقم: ٣٤٣.

٢١٣ ــ قوله: «أخبرنا إسماعيل بن أبان»:

الوراق، من رجال البخاري الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١١٧.

قوله: «ــ هو ابن طلحة ــ»:

يعني: ابن مصرف اليامي، أحد رجال الصحيحين، ولم يكن بالقوي عند الجمهور، وتكلموا في حديثه عن أبيه لكونه كان صغيراً.

قوله: «عن ميمون أبي حمزة»:

الأعور، صاحب إبراهيم، وكان من الضعفاء غير المحتج بهم.

قوله: «قال لي إبراهيم»:

هو النخعي، الفقيه المشهور، تقدم.

قوله: «زمان سوء»:

هذا من باب التواضع، وإلا فإنَّه لم يختلف أحد في عد إبراهيم النخعي في فقهاء الكوفة الذين يعتد بفتواه ويؤخذ بقوله، ويحتج به، وقد روي أن إبراهيم أخذ فقهه من خاله الأسود بن يزيد النخعي، وأخذ الأسود فقهه من ابن مسعود، فكيف لا يكون إبراهيم من الفقهاء؟! روى ابن سعد قال: أخبرنا الفضل بن دكين، ثنا سفيان،

٢١٤ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: إِيَّايَ وَالْمُكَايَلَةَ، يَعْنِي فِي الْكَلَامِ.

عن أبيه قال: ربَّما سمعت إبراهيم يعجب يقول: احتيج إلي؟! احتيج إلي؟!

والأثر وإن كان فيه ضعف بأبي حمزة إلَّا أن مثل هذه الآثار مما لا يتعلق بها كبير شيء من حلال أو حرام لا يتشدد فيها.

تابعه سعيد بن سليمان، عن محمد بن طلحة، أخرجه من طريقه الآجري في أخلاق العلماء [/١٤٨] كتاب أخلاق العالم الجاهل المفتتن بعلمه، وزيد بن الحباب، أخرج حديثه الدولابي في الكنى [١/١٥٨]، وأخرجه أبو نعيم في الحلية [٤/٢٢٣] من طريق عون بن سلام، ومحمد بن بكار كلاهما عن محمد بن طلحة به.

٢١٤ ـ **قوله: «أخبرنا أبو نعيم»:**

هو الفضل بن دكين، أحد الحفاظ الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٧٠، وسفيان: هو الثوري، ترجمته في أول حديث في الكتاب، وليث: هو ابن أبي سليم، ترجمته في حديث رقم: ٥٢، ومجاهد: هو ابن جبر المكي، ترجمته في حديث رقم: ٣.

قوله: «إياي»:

كذا في الأصول الخطية، ووقع في المطبوعة: إياك.

قوله: «والمكايلة»:

فسرها الحسين بن حفص في حديثه عن سفيان، وحفص بن غياث وجرير، عن ليث بأنها المقايسة، ويروى في هذا الباب عن أمير المؤمنين عمر غير هذا، فروى البيهقي في المدخل من حديث يونس، عن ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب أنه خطب على المنبر فقال: إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً، لأن الله عز وجل كان يريه،

٢١٥ ـ أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ الْبَصْرِيُّ،

وإنما هو منا الظن والتكلف. وأخرج أيضاً من حديث ابن عجلان، عن عبيد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: اتقوا الرأي في دينكم. وروى الخطيب في الفقيه والمتفقه من حديث عكرمة بن عمار، عن يحيى حمزة المديني وغيرهما قالا: قد سمعنا من الفقهاء أن عمر بن الخطاب قال: إن أصحاب الرأي أعداء السنن عميت عليهم فلم يعوها وتفلتت منهم فلم يحفظوها، سئلوا فاستحيوا أن يقولوا لا ندري فعارضوها بالرأي فإياكم وإياهم فإن الله لم يقبض نبيه ﷺ فانقطع وحيه حتَّى أغنى بالسنة عن الرأي، ولو كان الدِّين بالرأي لكان باطن الخف أحق أن يمسح من ظاهره، فإياكم وإياهم. وكل أسانيد هذه الآثار عن عمر رضي الله عنه منقطعة، وكذلك حديث الباب.

تابعه عن سفيان: الحسين بن حفص، أخرجه من طريقه الحافظ البيهقي في المدخل [/١٩٦] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢١١ بلفظ: نهى ـ يعني عمر ـ عن المكايلة.

وتابعه عن ليث: جرير بن عبد الحميد، أخرج حديثه أبو خيثمة في العلم [/١٢٤] رقم: ٦٥، ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٢] ذكر الأحاديث الواردة في ذم القياس وتحريمه والمنع منه، وابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٣٩] في فصل إبطال القياس.

وتابعه أيضاً عن ليث: حفص بن غياث، أخرج حديثه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٨٢] من طريق ابن أبي شيبة، عنه.

٢١٥ ـ قوله: «أخبرنا حجاج البصري»:

هو الحجاج بن المنهال أحد الحفاظ الثقات من رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢١.

ثَنَا أَبُو بَكْرٍ الهُذَلِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ شُرَيْحاً وَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ فَقَالَ: يَا أَبَا أُمَيَّةَ مَا دِيَةُ الأَصَابِعِ؟ قَالَ: عَشْرٌ عَشْرٌ، قَالَ: يَا سُبْحَانَ اللهِ! أَسَوَاءٌ هَاتَانِ ـ جَمَعَ بَيْنَ الْخِنْصِرِ وَالإِبْهَامِ ـ؟!، فَقَالَ شُرَيْحٌ: يَا سُبْحَانَ اللهِ أَسَوَاءٌ أُذُنُكَ وَيَدُكَ؟! فَإِنَّ الأُذُنَ يُوَارِيهَا الشَّعْرُ

قوله: «ثنا أبو بكر الهذلي»:

اختلف في اسمه فقيل: عبد الله، وقيل: سُلمى، وهو أحد الضعفاء المجمع على ضعفه، لم يحتج به المصنف قط، وماله سوى هذا الموضع وهو في المقدمة كما ترى، وموضع آخر روى له مستشهداً في كتاب الحيض.

قوله: «عن الشعبي»:

هو عامر بن شراحيل الفقيه، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢، وترجمة القاضي شريح في حديث رقم: ١٧٩.

قوله: «وجاءه رجل من مراد»:

لم أقف على اسمه.

قوله: «عشر عشر»:

يعني: من الإبل.

قوله: «أسواء هاتان؟!»:

يعني: للخنصر والإبهام، يحتمل أن يكون سؤاله على وجه التعجب لا الإنكار، ويحتمل أن يكون أنكر المساواة بينهما من جهة القياس والعقل، والثاني أقرب لفهم شريح ذلك منه، ومثله ما روي عن مروان بن الحكم أنه بعث أبا غطفان المري إلى ابن عباس يسأله ماذا في الضرس، فقال ابن عباس: فيه خمس من الإبل. قال: فردني مروان إلى عبد الله بن عباس، فقال: أتجعل مقدم الفم مثل الأضراس؟ فقال عبد الله بن عباس:

وَالْكُمَّةُ وَالْعِمَامَةُ فِيهَا نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْيَدِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَيْحَكَ إِنَّ السُّنَّةَ سَبَقَتْ قِيَاسَكُمْ، فَاتَّبِعْ وَلَا تَبْتَدِعْ، فَإِنَّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا أَخَذْتَ بِالأَثَرِ.

لو لم تعتبر ذلك إلَّا بالأصابع، عقلها سواء. أخرجه مالك في الموطأ، قال الخطابي رحمه الله: **سوى رسول الله ﷺ بين الأصابع في دياتها، فجعل في كل أصبع عشراً ــ كذا ــ من الإبل، وسوى بين الأسنان، وجعل في كل سن خمساً من الإبل وهي مختلفة الحمال والمنفعة**، ولولا أن السنة جاءت بالتسوية لكان القياس أن يفاوت بين دياتها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يبلغه الحديث فإن سعيد بن المسيب رضي الله عنه روى عنه أنه كان يجعل في الإبهام خمس عشرة، وفي السبابة عشراً، وفي الوسطى عشراً، وفي البنصر تسعاً، وفي الخنصر ستًّا ــ كذا ــ حتَّى وجد كتاباً عند أبي عمرو بن حزم **عن رسول الله ﷺ أن الأصابع كلها سواء**؛ فأخذ به، وقد اتفق عامة أهل العلم على ترك التفضيل. . قال: ولو أخذ على الناس أن يعتبروها بالحمال والمنفعة لاختلف الأمر في ذلك اختلافاً لا يضبط ولا يحصر فحمل على الأسامي، وترك ما وراء ذلك من الزيادة والنقصان في المعاني.

قوله: «والكمَّة»:

هي القلنسوة، قيل لها كمة لأنها تغطي الرأس، وفي اللسان: الكمة: كل ظرف غطيت به شيئاً وألبسته إياه فصار له كالغلاف، ومن ذلك أكمام الزرع غُلُفها التي يخرج منها.

قوله: «فاتَّبع ولا تبتدع»:

أراد شريح بكلامه المتقدم أن يبين للمرادي أنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ، وأنه ليس لأحد أن يعارضها برأي ولا بقياس.

٢١٦ ـ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقَالَ لِيَ الشَّعْبِيُّ: يَا هُذَلِيُّ لَوْ أَنَّ أَحْنَفَكُمْ قُتِلَ وَهَذَا الصَّبِيُّ فِي مَهْدِهِ أَكَانَ دِيَتُهُمَا سَوَاءً؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَيْنَ الْقِيَاسُ؟

٢١٧ ـ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سَعِيدٌ،

---

٢١٦ ـ قوله: «يا هذلي»:

وفي رواية أبي نعيم: يا هؤلاء، فما أدري رواية هي أم من تصحيفات الطبع.

قوله: «لو أن أحنفكم»:

يريد: الأحنف بن قيس، بينته رواية أبي الحسن المدايني، عن أبي بكر عند أبي نعيم.

قوله: «فأين القياس؟»:

إسناد أثر الباب ضعيف بسبب أبي بكر الهذلي، وبقية رجاله على شرط الصحيح، ذكره الحافظ في الفتح [١٢/ ٢٣٦] وعزاه لابن المنذر وقال: سنده صحيح.

قلت: وأخرجه أبو نعيم في الحلية [٤/ ٣٢٠] من طريق أبي الحسن المدايني، عن أبي بكر الهذلي به.

وروى الحافظ عبد الرزاق في المصنف [٩/ ٣٨٥] كتاب العقول، باب الأصابع عن ابن التيمي ـ وهو سليمان، عن عاصم، عن الشعبي قال: أشهد على مسروق وشريح أنهما قالا: الأصابع سواء عشراً عشراً من الإبل.

٢١٧ ـ قوله: «أخبرنا مروان بن محمد»:

هو الطاطري، وسعيد: هو ابن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي، تقدمت ترجمتهما في حديث رقم: ١٠١، وهما من رجال مسلم.

عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: يُفْتَحُ الْقُرْآنُ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَقْرَأَهُ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ وَالرَّجُلُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أُتَّبَعْ، وَاللهِ لأَقُومَنَّ بِهِ فِيهِمْ لَعَلِّي أُتَّبَعُ، فَيَقُومُ بِهِ فِيهِمْ فَلَا يُتَّبَعُ، فَيَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أُتَّبَعْ، وَقَدْ قُمْتُ بِهِ فِيهِمْ فَلَمْ أُتَّبَعْ،

قوله: «عن ربيعة بن يزيد»:

هو الإيادي، كنتيه: أبو شعيب الدمشقي، أحد الثقات العباد، أهل الفضل والصلاح، يقول تلميذه سعيد: لم يكن عندنا أحد أحسن سمتاً في العبادة منه ومن مكحول، ولقد أتى عليه أربعون سنة ما أذن المؤذن لصلاة الظهر إلَّا وهو في المسجد إلَّا أن يكون معذوراً بمرض أو سفر. وثقه الجمهور، وحديثه في الكتب الستة، وحديثه هنا مرسل فإنَّه لم يدرك معاذ بن جبل.

وتقدمت ترجمة معاذ بن جبل في حديث رقم: ١٦٧.

قوله: «يفتح القرآن»:

بضم أوله على البناء للمجهول، كناية عن شيوع إقراء القرآن، وكثرة معلميه ومتعلميه حتَّى يكون فيهم الصغير والمرأة، والحر، والعبد، وفي رواية يزيد بن عميرة، عن معاذ: إن من ورائكم فتناً يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حتَّى يأخذه المؤمن والمنافق، والرجل والمرأة، والصغير والكبير، والعبد والحر... الحديث.

قوله: «فلم أُتَّبع»:

إشارة إلى أنه لم يرد بقراءته وجه الله ورغبة فيما عنده، إنما أراد به الشهرة وعرض الدنيا، روى الإمام أحمد في مسنده، والحاكم وصححه من حديث الوليد بن قيس، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: **يكون خلف بعد سنين ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾، ثم يكون**

لَأَحْتَظِرَنَّ فِي بَيْتِي مَسْجِداً لَعَلِّي أُتَّبَعُ، فَيَحْتَظِرُ فِي بَيْتِهِ مَسْجِداً فَلَا يُتَّبَعُ، فَيَقُولُ: قَدْ قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أُتَّبَعْ، وَقُمْتُ بِهِ فِيهِمْ فَلَمْ أُتَّبَعْ، وَقَدْ احْتَظَرْتُ فِي بَيْتِي مَسْجِداً فَلَمْ أُتَّبَعْ، وَاللهِ لَآتِيَنَّهُمْ بِحَدِيثٍ لَا يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَمْ يَسْمَعُوهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَعَلِّي أُتَّبَعُ.

قَالَ مُعَاذٌ: فَإِيَّاكُمْ وَمَا جَاءَ بِهِ، فَإِنَّ مَا جَاءَ بِهِ ضَلَالَةٌ.

خلف يقرءون القرآن لا يعدو تراقيهم، ويقرأ القرآن ثلاثة: مؤمن ومنافق وفاجر. فقيل للوليد: ما هؤلاء الثلاثة؟ قال: المنافق كافر به، والفاجر يتأكل به الناس، والمؤمن يعمل به. وروى الإمام أحمد من حديث الحسن عن عمران بن حصين قال: اقرءوا القرآن واسألوا الله به، فإن بعدكم قوماً يقرءون القرآن يسألون الناس به.

قوله: «لأحتظرن في بيتي مسجداً»:

الحظر: الحجر والمنع، والحظيرة: ما أحاط بالشيء، وكل شيء حجر بين شيئين فهو حظار، لعله أراد ـ والله أعلم ـ: لأتخذن مسجداً في بيتي ولأحتجبن عن الناس لعلي أتبع.

قوله: «فإياكم وما جاء به»:

وفي رواية يزيد بن عمير، عن معاذ: فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق؛ فقال لمعاذ: وما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلى، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها: ما هذه؛ ولا يثنينك ذلك عنه، فإنَّه لعله أن يراجع، وتلقّ الحق إذا سمعته فإن على الحق نوراً.

أخرجه هكذا أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب لزوم السنة: حدثنا يزيد بن خالد، ثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب أن أبا إدريس الخولاني أخبره أن يزيد بن عميرة ـ وكان من أصحاب معاذ ـ أخبره قال: كان لا يجلس ـ يعني معاذ بن جبل ـ مجلساً للذكر حين يجلس إلَّا قال: الله حكم قسط، هلك المرتابون، فقال معاذ يوماً: «إن من ورائكم فتناً. . .» الحديث، رقم: ٤٦١١، ورجاله على شرط الصحيح سوى شيخ أبي داود، ويزيد بن عميرة، وهما ثقتان.

وأخرج حديث الباب من طريق المصنف: الهروي في ذم الكلام [٤/ ٣٢] رقم: ٧٥٠، وأبو شامة المقدسي في الباعث، فصل: في الحث على الاتباع والنهي عن الابتداع [/ ٢٢] عن أبي المنجى الحريمي، ثنا أبو الوقت عبد الأول.

ورواه الحافظ الذهبي في السير [١/ ٤٥٧] أيضاً من طريق المصنف لكن من وجه آخر عن جعفر بن محمد، ثنا يزيد بن موهب ـ وهو ابن خالد، نسبه إلى جده ـ ثنا الليث بالإسناد المشار إليه قريباً عند أبي داود بلفظ مختصر.

تابعه أبو العباس ابن قتيبة، عن يزيد بن خالد، أخرجه الحافظ أبو نعيم في الحلية [١/ ٢٣٣].

وتابع عقيلاً، عن الزهري:

١ ـ معمر بن راشد، أخرجه من طريقه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٣٦٢] باب الفتن، وفيه قول أبي إدريس: أدركت أبا الدرداء ووعيت عنه، وأدركت شداد بن أوس ووعيت عنه، وأدركت عبادة بن الصامت ووعيت عنه، وفاتني معاذ بن جبل، فأخبرني يزيد بن عميرة. . . الحديث، رقم: ٢٠٧٥٠، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه

٨ ــ بَابٌ: فِي كَرَاهِيَة أَخْذِ الرَّأْيِ

الآجري في الشريعة [/ ٤٧ ــ ٤٨] باب الحث على التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٨] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة رقم: ١١٦.

٢ ــ شعيب بن أبي حمزة، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة مختصراً [١/ ٣٩٩] باب ما أمر به من التمسك بالسنة والجماعة، رقم: ٢٠٤.

٣ ــ ابن عجلان، أخرجه أبو نعيم في الحلية [١/ ٢٣٢]، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٣٥] باب فساد التقليد ونفيه.

٤ ــ عبيد الله بن أبي زياد الصيرفي، أخرجه الفسوي في تاريخ [٢/ ٣٢١].

وتابع أبا إدريس، عن يزيد بن عميرة: أبو قلابة الجرمي، أخرجه من طريقه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٢٦] باب كل محدثة بدعة، والطبراني في معجمه الكبير [٢٠/ ١١٤] رقم: ٢٢٧، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٩] رقم: ١١٧، وابن حزم في الإحكام [٨/ ٥٤١] في فصل إبطال القياس، ومن طريق الطبراني أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ٣٠٣] فصل في إبطال القياس، ومن طريق الطبراني أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ٣٠٣] فصل في ذم الأهواء وأهل البدع.

* * *

قوله: «بابٌ»:

بالضم والتنوين.

قوله: «في كراهية أخذ الرأي»:

يعني: وترك ما جاءت به السنة، فإن ذلك من علامات ذهاب العلم

٢١٨ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا مَالِكٌ ـ هُوَ ابْنُ مِغْوَلٍ ـ قَالَ: قَالَ لِيَ الشَّعْبِيُّ: مَا حَدَّثُوكَ هَؤُلَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَخُذْ بِهِ، وَمَا قَالُوهُ بِرَأْيِهِمْ فَأَلْقِهِ فِي الْحُشِّ.

وظهور البدع، وللبخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة من صحيحه: ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس، ولابن ماجه في المقدمة من السنن: باب اجتناب الرأي والقياس، ومما يلاحظ أن المصنف رحمه الله أورد في هذا الباب بعض الأحاديث والآثار في النهي عن البدع ووجوب التمسك بالهدي النبوي، ولم يذكر فيه من الآثار ما يتعلق بالرأي والقياس غير أثرين أحدهما للشعبي والآخر لعبدة بن أبي لبابة، ووجه ما أورده من الأحاديث والآثار أن من أسباب ظهور البدع أخذ الناس في الرأي والهوى، وتركهم للهدي النبوي وما جاءت به السنة، وذلك من علامات ذهاب العلم.

٢١٨ ـ **قوله**: «**هو ابن مغول**»:

البجلي، الثقة الثبت: أبو عبد الله الكوفي، أحد العلماء العاملين، قال العجلي: رجل صالح مبرز في الفضل. وقال الذهبي: كان من سادة العلماء. ووثقه الجمهور وحديثه في الكتب الستة.

وتقدمت ترجمة محمد بن يوسف الفريابي في أول حديث في الكتاب، والشعبي: هو عامر بن شراحيل ترجمته في حديث رقم: ١٢.

قوله: «**فألقه في الحش**»:

الحش ـ بفتح المهملة وضمها ـ موضع قضاء الحاجة، وأصله المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، ومنه قوله ﷺ في حديث زيد بن أرقم: **إن هذه الحشوش محتضرة فإذا أتى أحدكم الخلوة فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث**. وقال ابن أبجر، عن الشعبي

في هذا الأثر: ما حدثوك عن رسول الله ﷺ فخذ به، وما قالوا برأيهم فبل عليه. وقال ابن أبي السفر، عن الشعبي: ما يقول هؤلاء المعَافِقة ـ أو قال: بنو إستها ـ ما قالوا لك برأيهم فبل عليه، وما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فخذ به.

العُفَق: الضراطون في المجالس، والعفّاقة الإست، والمَعَافَقَة: المخادعة، وكأن الشعبي يعني حماد بن أبي سليمان وأصحابه كما بينته رواية ابن سعد.

وأثر الباب على شرط الصحيح، أخرجه من طريق المصنف الحافظ الذهبي في السير [٤/ ٣١٩]، [٧/ ١٧٦].

تابعه عن مالك:

١ ـ أبو نعيم، أخرجه الخطيب في الجامع [٢/ ١٩٠] رقم: ١٥٧٥.

٢ ـ خالد بن عبد الرحمن، أخرجه ابن حزم في الإحكام [٥/ ٢٢٨] باب في الاستحسان والاستنباط في الرأي وإبطال كل ذلك.

٣ ـ ابن إدريس، أخرجه ابن بطة في الإبانة [٢/ ٥١٧] باب ذم المراء والخصومات في الدين، رقم: ٦٠٧.

وأما حديث ابن أبجر، فأخرجه الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٢٥٦] باب العلم: أخبرنا معمر والثوري، عن ابن أبجر قال: قال الشعبي، فذكره، رقم: ٢٠٤٧٦، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه البيهقي في المدخل [/ ٤٣٧] باب التوقي عن الفتيا والتثبت فيها، رقم: ٨١٤، وأبو نعيم في الحلية [٤/ ٣١٩]، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٤٠] باب معرفة أصول العلم وحقيقته.

وأما حديث ابن أبي السفر، فأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ [٢/ ٥٩٢]، وابن سعد في الطبقات [٦/ ٢٥١].

٢١٩ ـ أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجَاءُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَةَ بْنَ أَبِي لُبَابَةَ يَقُولُ: قَدْ رَضِيتُ مِنْ أَهْلِ زَمَانِي هَؤُلَاءِ أَنْ لَا يَسْأَلُونِي وَلَا أَسْأَلَهُمْ، إِنَّمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ.

---

٢١٩ ـ قوله: «أخبرنا العباس بن سفيان»:

هو الدبوسي، أحد أفراد المصنف، تقدمت ترجمته هو وزيد بن الحباب، ورجاء بن أبي سلمة في حديث رقم: ١٣٧، وعبده بن أبي لبابة في حديث رقم: ١٦٣.

تنبيه: وقع في جميع النسخ المطبوعة: أخبرنا العباس، عن سفيان... وهو خطأ قبيح نشأ عن ضعف التحقيق وإهمال الرجوع إلى الأصول الخطية، وكأن من سرق منا هذه الفائدة غفل عن تصحيح متنه فتركه على قبحه، وزعم في هامشه أن الأثر ضعيف بالعباس بن سفيان، فبان أمره.

قوله: «عن زيد بن حباب»:

كذا في أصولنا بالعنعنة وفي إتحاف الحافظ ابن حجر [١٩/ ٢١١]: ثنا زيد بن الحباب.

قوله: «أرأيت أرأيت»:

وقال ضمرة بن ربيعة، عن رجاء في هذا الأثر: يتكاثرون بالمسائل كما يتكاثر أهل الدراهم بالدراهم.

أخرجه من طريق المصنف: الحافظ ابن عساكر في تاريخه [٣٧/ ٣٨٧].

وأخرجه من طريق المصنف أيضاً الحافظ الهروي في ذم الكلام برقم: ٢٩٣، لكن شيخ المصنف فيه هو أحمد بن سليمان الجزري الحافظ، عن زيد بن الحباب به.

ورواه الحافظ أبو زرعة الدمشقي في تاريخ [١/ ٣٥٥] رقم: ٧٤٣.

٢٢٠ ـ أَخْبَرَنَا عَفَّانُ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ،

وذكره الحافظ الذهبي في تاريخه وسيره، وأورد له من حديث الأوزاعي، عن عبدة في هذا أيضاً قوله: إذا رأيت الرجل لجوجاً ممارياً معجباً برأيه فقد تمت خسارته. وروى الهروي في ذم الكلام من حديث الشعبي، عن ابن مسعود قوله: إياكم وأرأيت أرأيت، فإنما هلك من كان قبلكم بأرأيت. وأخرج أبو نعيم في الحلية عن داود الأودي قال: قال لي الشعبي: أحدثك ثلاثة أحاديث لها شأن؟ قلت: بلى. قال: إذا سألت عن مسألة فأجبت فيها فلا تتبع مسألتك أرأيت أرأيت، فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ. . .﴾ الآية، وإذا سئلت عن شيء فلا تقس بشيء فتحرم حلالاً وتحل حراماً، والثالثة لها شأن: إذا سئلت عما لا علم لك به فقل لا علم لي وأنا شريك.

٢٢٠ ـ **قوله: «أخبرنا عفان»:**

هو ابن مسلم أحد الثقات الأثبات، من رجال الستة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٩٦، وحماد بن زيد في حديث رقم: ٦٧، لكن مما ينبه عليه أنه وقع في المطبوع من إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [١٠/ ٢٣٩] حديث رقم: ١٢٦٥٧: أخبرنا عبدان، وهو وإن كان من شيوخ المصنف إلَّا أني لم أجد في أصولنا ما يوافق هذا، ووضوح الاسم في جميع الأصول لا يسمح بترجيح ما وقع في المطبوع من الإتحاف فكأنه تصحيف، والله أعلم.

قوله: «ثنا عاصم بن بهدلة»:

الأسدي مولاهم، وهو عاصم بن أبي النجود الكوفي، الإمام المقرئ أبو بكر، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وحدث عنهما وعن كبار التابعين، وتصدر للإقراء وكان حجة في القراءة حسن الصوت حتَّى قال أبو بكر ابن عياش تلميذه: كان كأن في حنجرته

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْماً خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطاً عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ.

جلاجل. ولم يكن عاصم بن أبي النجود رحمه الله بالثبت في الحديث مع ثناء الأئمة عليه وتقديمهم له في القراءة، يقال: كان في حفظه شيء. قال الإمام أحمد: ثقة رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه. وقال أبو حاتم: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، أخرج له الشيخان مقروناً بغيره.

قوله: «عن أبي وائل»:

هو شقيق بن سلمة، تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب هو وعبد الله بن مسعود.

قوله: «خطَّ لنا»:

يعني: لأجلنا تعليماً، وتفهيماً وتقريباً لأذهاننا قال القاري: وذلك أن التمثيل يجعل المقصود من المعنى كالمحسوس المشاهد في المبنى.

قوله: «هذا سبيل الله»:

قال ابن الملك: أي هذا الرأي القويم والصراط المستقيم، وهما الاعتقاد الحق والعمل الصالح، وهذا الخط لما كان مثالاً سماه سبيل الله. حكاه عنه القاري في المرقاة وتعقبه: بأن الأظهر أن المشار إليه بهذا هو الخط المستوي، والتقدير: هذا مثل سبيل الله، أو هذا سبيل الله مثلاً. وقيل: تشبيه بليغ معكوس، أي: سبيل الله الذي هو عليه وأصحابه مثل الخط في كونه على غاية الاستقامة.

قوله: «عن يمينه وعن شماله»:

فيه إشارة إلى أن سبل الشيطان ومن يتبعه من أهل البدع والأهواء مائلة

ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ الآيَةَ.

إلى الجوانب، ومنحرفة عن سبيل الجادة، بخلاف سبيل الله الوسط، ليس فيه إفراط ولا تفريط، بل فيه الاستقامة ومراعاة الجانبين في الجادة، روى الإمام أحمد من حديث النواس بن سمعان عن رسول الله ﷺ أنه قال: **ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً وعلى جنبي الصراط سور فيه أبواب مفتحة وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعاً ولا تتعوجوا؛ وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد فتح شيء من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه فإنك إن تفتحه تلجه؛ فالصراط الإسلام، والستور حدود الله، والأبواب المفتحة محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط كتاب الله، والداعي من فوق واعظ الله في قلب كل مسلم.**

قوله: «ثم تلا»:

يعني: رسول الله ﷺ كما هو ظاهر من السياق، ويحتمل عود الضمير على ابن مسعود كأنه يستشهد بما في الكتاب للمثل الذي ضربه النبي ﷺ.

قوله: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾»:

قال ابن جرير في تفسير هذه الآية: ﴿صِرَٰطِي﴾: طريقه ودينه الذي ارتضاه لعباده؛ ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ يعني قويماً لا اعوجاج فيه عن الحق؛ ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ يقول: اعملوا به، واجعلوه لأنفسكم منهاجاً تسلكونه؛ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾ يقول: لا تسلكوا طريقاً سواه، ولا تركبوا منهجاً غيره، ولا تبغوا ديناً خلافه من اليهودية والنصرانية والمجوسية وعبادة الأوثان وغير ذلك من الملل فإنَّها بدع وضلالات؛ ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن

سَبِيلِهِۦ﴾ يقول: فيشتت بكم إن اتبعتم السبل المحدثة التي ليست لله بسبيل ولا طرق ولا أديان.

وإسناد الحديث على شرط الشيخين غير أنهما لم يخرجا لعاصم إلَّا مقروناً، تابعه غير واحد عن أبي وائل كما سيأتي بيانه، وقد روى حماد هذا الحديث عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله؛ وعن عاصم، عن زر، عن أبي وائل؛ وعن زر، عن عبد الله، وقبل الخوض في بيان طرق الحديث أشير إلى رواية أبي شامة المقدسي حيث أخرجها من طريق المصنف في الباعث [/ ٢١] فصل: في الحث على الاتباع والنهي عن الابتداع.

فأما حديث حماد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، فأخرجه الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٣٥] رقم: ٤١٤٢، والنسائي في التفسير من السنن الكبرى [٦/ ٣٤٣] في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا. . .﴾ الآية، رقم: ١١١٧٤، وابن حبان في صحيحه [١/ ١٨٠ ـ ١٨١] باب الاعتصام بالسنة رقم: ٦، ٧، والحاكم في المستدرك [٢/ ٣١٨] كتاب التفسير وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وشاهده لفظاً واحداً حديث الشعبي، عن جابر من وجه غير معتمد، اهـ. وأقره الذهبي، ورواه الآجري في الشريعة [/ ١٠] باب ذكر أمر النبي ﷺ أمته بلزوم الجماعة، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [/ ٨٠ ـ ٨١] سياق ما روى عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ٩٢، ٩٣، ٩٤، وابن أبي عاصم في السنة [١/ ١٣] قوله ﷺ في مضلات الأهواء، رقم: ١٧، والبغوي في شرح السنة [١/ ١٩٦] باب الاعتصام بالكتاب والسنة رقم: ٩٧، ومحمد بن نصر في السنة [/ ٩ ـ ١٠] رقم: ١١، وابن جرير في التفسير [٨/ ٨٨]، وأبو داود الطيالسي في مسنده [١/ ٢٣ ـ ٢٤ منحة المعبود]

رقم: ٢٦، والبزار في مسنده [٣/ ٤٩ كشف الأستار] رقم: ٢٢١٠، وغيرهم.

تابعه سعيد بن زيد، عن عاصم، أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٣١] باب كل محدثة بدعة.

وأما حديث حماد، عن عاصم، عن زر، عن أبي وائل، عن عبد الله، فأخرجه ابن بطة في الإبانة [١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤] باب ذكر ما أمر به النبي ﷺ من لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة، من طريق سليمان بن حرب، عن حماد به، رقم: ١٢٧.

وأما حديث حماد، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، فأخرجه ابن بطة أيضاً في الإبانة [١/ ٢٩٤] رقم: ١٢٨.

وكذلك رواه أبو بكر مرة عن عاصم، عن أبي وائل، ومرة عن عاصم، عن زر، عن عبد الله.

فأما حديث أبي بكر، عن عاصم، عن أبي وائل، فأخرجه الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٦٥] رقم: ٤٤٣٧. والحاكم في المستدرك [٢/ ٣١٨] وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي.

وأما حديث أبي بكر، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله، فأخرجه النسائي في التفسير من السنن الكبرى [٦/ ٣٤٣] في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا. . .﴾ الآية، رقم: ١١١٧٥، ومحمد بن نصر في السنة [/ ١٠] رقم: ١٢، والآجري في الشريعة [/ ١٠] باب ذكر أمر النبي ﷺ أمته بلزوم الجماعة، وابن بطة في الإبانة [١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤] رقم: ١٢٦، ١٢٨.

تابعه أبو عوانة، عن عاصم، عن زر، أخرجه ابن بطة أيضاً.

وقد تابع الأعمش عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، أخرج حديثه

الحافظ البزار في مسنده [٣/ ٤٩ كشف الأستار] رقم: ٢٢١١.
وتابع الربيعُ بن خيثم أبا وائل عن عبد الله، أخرج حديثه أيضاً الحافظ البزار في مسنده رقم: ٢٢١٢.
فتبين مما تقدم أن الحديث عند زر، وعند أبي وائل، عن عبد الله؛ فلا إشكال ولا مخالفة حينئذ إن شاء الله.
هذا وفي الباب عن جابر بن عبد الله، أخرج حديثه الإمام أحمد في المسند [٣/ ٣٩٧] رقم: ١٥٣١٢، وابن أبي عاصم في السنة [/ ١٣] رقم: ١٦، وابن ماجه في المقدمة من السنن [١/ ٦] باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، وابن بطة في الإبانة [١/ ٢٩٥] باب ذكر ما أمر به النبي ﷺ من لزوم الجماعة والتحذير من الفرقة، رقم: ١٢٩، ومحمد بن نصر في السنة [/ ١٠] رقم: ١٣ وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة [١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤] رقم: ١٥٥ جميعهم من طريق أبي خالد الأحمر واسمه سليمان بن حيان، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله بمثل حديث ابن مسعود.
وقد رواه حفص بن غياث فخولف فيه:
فرواه أبو هاشم الرفاعي، عنه، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر، أخرجه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨١] سياق ما روى عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ٩٥.
ورواه سعيد بن سليمان الضبعي، عنه، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، أخرجه محمد بن نصر المروزي في السنة [/ ١٠] رقم: ١٤، وعلقه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٢٩٥]، عقب حديث أبي خالد الأحمر، عن مجالد، والله أعلم.

٢٢١ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، ثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ قَالَ: الْبِدَعَ وَالشُّبُهَاتِ.

---

٢٢١ ـ قوله: «ثنا ورقاء»:

هو ابن عمر اليشكري، الحافظ المفسر العابد: أبو بشر الكوفي، أحد رجال الستة، أخذ تفسير مجاهد من ابن أبي نجيح، وأثنى عليه شعبة، وقال الإمام أحمد: ثقة صاحب سنة. ووثقه ابن معين وغيره، ولينه بعضهم شيئاً في منصور خاصة.

قوله: «عن ابن أبي نجيح»:

اسمه: عبد الله، مولى الأخنس بن شريق الصحابي، وكان من أخص الناس بمجاهد، أخذ عنه التفسير، وكان مفتي أهل مكة بعد عمرو بن دينار، وقد اشتهر بالتدليس، واتهم بالقدر لكنه من الثقات المحتج بهم، وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن مجاهد»:

هو ابن جبر، تقدم، وجملة: «في قوله تعالى» ليست في الأصول الخطية.

قوله: «البدع والشبهات»:

وقال ابن عباس: لا تتبعوا الضلالات؛ أخرجه ابن جرير في تفسيره.
وإسناد أثر الباب على شرط الصحيح.

وتابعه عن ورقاء: يزيد بن هارون، أخرجه الهروي في ذم الكلام [٤/٥٦] رقم: ٧٨٥، وأخرجه أيضاً من طريق شبابة عن ورقاء.

تابعه عن ابن أبي نجيح: عيسى بن ميمون الجرشي؛ أخرجه من طريقه محمد بن نصر المروزي في السنة [/١٢] رقم: ١٩، ومحمد بن جرير الطبري في تفسير [٨/٨٨]، والهروي في ذم الكلام.

٢٢٢ ـ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نَجْلِسُ عَلَى بَابِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ قَبْلَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَإِذَا خَرَجَ مَشَيْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ،

وتابعه أيضاً: شبل بن عباد، عن ابن أبي نجيح، أخرج حديثه محمد بن نصر المروزي في السنة [/ ١٢] رقم: ٢٠، ومحمد بن جرير الطبري في تفسيره [٨/ ٨٨]، والبيهقي في المدخل [/ ١٨٤] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ١٩٩، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٢٩٣]، والهروي في ذم الكلام [٤/ ٥٥] رقم: ٧٨٥.

٢٢٢ ـ قوله: «ثنا عمرو بن يحيى»:

زاد الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة [١٠/ ٣٩٩]: هو ابن عمرو بن سلمة، وعلى هذا فهو من كلام المصنف، لكن ما أثبتناه موافق لما في النسخ.

وعمرو بن يحيى هذا هو ابن عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني، أحد أفراد المصنف، عداده في الكوفيين، وكان قليل الرواية، اختلف قول يحيى فيه؛ فوثقه في رواية إسحاق، وقال أحمد بن أبي يحيى عنه: ليس بشيء. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد تقدمت ترجمة الحكم بن المبارك في حديث رقم: ٨٧، وهو من شيوخ البخاري في الأدب المفرد.

قوله: «سمعت أبي»:

هو يحيى بن عمرو بن سلمة الهمداني، ويقال أيضاً: الكندي أيضاً من أفراد المصنف، وقد روى عنه شعبة والثوري، وعامة شيوخ شعبة جياد. قاله الإمام أحمد.

قوله: «يحدث عن أبيه»:

هو عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني، الكندي، الكوفي، معدود في

فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ فَقَالَ: أَخَرَجَ إِلَيْكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: بَعْدُ لَا، فَجَلَسَ مَعَنَا حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ قُمْنَا إِلَيْهِ جَمِيعاً فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَأَيْتُ فِي المَسْجِدِ آنِفاً أَمْراً أَنْكَرْتُهُ ـ وَلَمْ أَرَ وَالْحَمْدُ لِله إِلَّا خَيْراً ـ قَالَ: فَمَا هُوَ؟ قَالَ: إِنْ عِشْتَ فَسَتَرَاهُ، قَالَ: مَا رَأَيْتَ؟ قَالَ: رَأَيْتُ فِي المَسْجِدِ قَوْماً حِلَقاً جُلُوساً يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، فِي كُلِّ حَلْقَةٍ رَجُلٌ، وَفِي أَيْدِيهِمْ حَصًا فَيَقُولُ: كَبِّرُوا مِائَةً، فَيُكَبِّرُونَ مِائَةً، فَيَقُولُ: هَلِّلُوا مِائَةً، فَيُهَلِّلُونَ مِائَةً، وَيَقُولُ: سَبِّحُوا مِائَةً، فَيُسَبِّحُونَ مِائَةً، قَالَ: فَمَاذَا قُلْتَ لَهُمْ، قَالَ: مَا قُلْتُ لَهُمْ شَيْئاً انْتِظَارَ رَأْيِكَ، وانْتِظَارَ أَمْرِكَ، قَالَ: أَفَلَا أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعُدُّوا سَيِّئَاتِهِمْ وَضَمِنْتَ لَهُمْ أَنْ لَا يُضَيَّعَ مِنْ حَسَنَاتِهِمْ؟! ثُمَّ مَضَى، وَمَضَيْنَا مَعَهُ حَتَّى أَتَى حَلْقَةً مِنْ تِلْكَ الْحِلَقِ فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَ؟

الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وكان فصيحاً بعثه الحسن بن علي مع محمد بن الأشعث ليصلح بينه وبين معاوية فأعجب معاوية مما رأى منه من جهر وفصاحة، قال ابن سعد، وابن حبان، وابن حجر: ثقة.

قوله: «فجاءنا أبو موسى الأشعري»:

هو عبد الله بن قيس، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٥٨، ووقع في رواية للطبراني أن الذي أخبر ابن مسعود عنهم هو المسيب بن نجبة.

قوله: «أنكرته»:

يعني في نفسي ولم أظهره خشية أن يكون إنكاري في غير محله، فإن ظاهر ما أنكرته خير.

قوله: «ما هذا الذي أراكم تصنعون؟!»:

أنكر عليهم ابن مسعود أموراً كثيرة كانت مجتمعة فيهم كان يراها

ـ ابن مسعود رضي الله عنه ـ مخالفة للسنة، فمن تلك الأمور التي أنكرها ابن مسعود عليهم: القصص، وقد اشتهر عن ابن مسعود كراهته للقصص، ومنها: الهيئة التي كانوا عليها من الاجتماع للذكر، ومنها: المكان الذي اجتمعوا فيه، ومنها: عدّ التسبيح، ومنها رؤيته لصفات كثيرة كان النبي ﷺ قد أخبر عنها وحذّر من أصحابها، فتوسم عبد الله رضي الله عنه ذلك فيهم.

نعم، فإن قيل: من أين لك ما ذكرت؟ قلنا: من جمعنا لألفاظ وطرق حديث الباب، فأما إنكاره رضي الله عنه القص وكراهيته له فذلك مشهور عنه، فقد روى الحافظ عبد الرزاق في مصنفه في باب ذكر القصَّاص حديث الباب من طريق جعفر، عن عطاء بن السائب قال: لا أعلمه إلَّا عن أبي البختري قال: بلغ عبد الله بن مسعود أن قوماً يقعدون من المغرب إلى العشاء يسبِّحون، يقولون: قولوا كذا، قولوا كذا... وذكر نحو حديث الباب، تابعه محمد بن فضيل، عن عطاء، أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على زهد أبيه [/ ٤٩٥] رقم: ٢٠٨٩.

قلت: جعفر هو ابن سليمان، وسماعه من عطاء بعد الاختلاط، وقد ضعف شعبة حديثه عن أبي البختري وزاذان، وخالف حماد جعفر بن سليمان، فرواه عن عطاء، عن أبي عبد الرحمن السلمي به، وهذا إسناد أجود، فقد جوّد ابن معين رواية حماد، عن عطاء [رقم: ٥٤٠٩]، ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير رقم: [٨٦٣٠].

قال الحافظ عبد الرزاق أيضاً في نفس الباب: عن ابن عيينة، عن بيان، عن قيس بن أبي حازم قال: ذكر لابن مسعود قاص يجلس بالليل ويقول للناس: قولوا كذا، قولوا كذا. فقال: إذا رأيتموه فأخبروني؛ فأخبروه،

قال: فجاء عبد الله متقنعاً، فقال: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا عبد الله بن مسعود، تعلمون أنكم لأهدى من محمد وأصحابه، وإنكم لمتعلقين بذنَب ضلالة. وهذا صريح في كراهيته للقص [رقم ٥٤٠٨]، ومن طريق الحافظ عبد الرزاق أخرجه الطبراني في معجمه الكبير [رقم: ٨٦٢٩].

وقال الحافظ عبد الرزاق أيضاً: عن معمر، عن عطاء بن السائب قال: سمع ابن مسعود بقوم يخرجون إلى البرية معهم قاصٌّ يقول: سبِّحوا؛ ثم قال: أنا ابن مسعود لقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ! أو لقد جئتم ببدعة ظلماً. . . الحديث.

وقال الحافظ الطبراني في معجمه الكبير: حدثنا أحمد بن زهير التستري، ثنا إبراهيم بن بسطام، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن زرارة قال: وقف عليّ عبد الله وأنا أقص في المسجد فقال: يا عمرو لقد ابتدعتم بدعة ضلالة، أو إنكم لأهدى من محمد ﷺ وأصحابه! قال: والله لقد رأيتهم تفرقوا عني حتَّى رأيت مكاني ما فيه أحد. رقم: ٨٦٣٧.

تابعه علي بن صالح، عن أبي إسحاق، أخرجه برقم: ٨٦٣٨، وأخرجه من وجه آخر من حديث إسرائيل، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن الأسود بن هلال، عن عبد الله به رقم: ٨٦٣٩، وأخرج من طريق أبي نعيم قال: ثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء قال: جاء المسيب بن نجبة إلى عبد الله بن مسعود فقال: إني تركت قوماً بالمسجد يقولون: من سبح كذا وكذا فله كذا وكذا. قال: قم يا علقمة؛ فلما رآهم قال: يا علقمة اشغل عني أبصار القوم؛ فلما سمعهم وما يقولون قال: إنكم لمتمسكون بذنَب ضلالة، أو إنكم لأهدى من أصحاب محمد ﷺ. رقم: ٨٦٢٨.

تابعه ابن مهدي، عن سفيان، أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [١٢ _ ١٣].

نعم، وأما إنكاره للهيئة التي كانوا عليها والمكان الذي اجتمعوا فيه، فمستفاد من رواية ابن وضاح، فأخرج من طريق الربيع بن صبيح، عن عبد الواحد بن صبرة قال: بلغ ابن مسعود أن عمرو بن عتبة في أصحاب له بنوا مسجداً بظهر الكوفة فأمر عبد الله بذلك المسجد فهدم. . . الحديث، وهذا مع نكارة لفظه إلَّا أنه قد يقال: إن اعتزالهم بظهر الكوفة واتخاذهم مسجداً هناك أمر يدعو للريب مع ما فيه من فرقة لكلمة المسلمين وإضعاف لقوتهم.

وأما إنكاره وكراهيته للتسبيح؛ وعدّه فمستفاد من روايات ابن وضاح لحديث الباب، فقال في باب ما يكون بدعة: أنا أسد، عن عبد الله بن رجاء، عن عبيد الله بن عمر، عن سيار أبي الحكم أن ابن مسعود حدِّث أن أناساً بالكوفة يسبِّحون بالحصى في المسجد، فأتاهم وقد كوّم كل رجل منهم بين يديه كومة حصى قال: فلم يزل يحصبهم بالحصى حتَّى أخرجهم من المسجد ويقول: لقد أحدثتم بدعة ظلماً أو قد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علماً. إسناده منقطع، وروي أيضاً من حديث حرملة، عن ابن وهب قال: حدثني ابن سمعان قال: بلغنا عن عبد الله أنه رأى أناساً يسبِّحون بالحصا فقال: على الله تحصون؟! لقد سبقتم أصحاب محمد علماً؛ أو: لقد أحدثتم بدعة ظلماً. انقطاعه ظاهر، وروى ابن وضاح أيضاً من حديث الأعمش عن بعض أصحابه به قال: مرَّ عبد الله برجل يقص في المسجد على أصحابه وهو يقول: سبِّحوا عشراً، هللوا عشراً؛ فقال عبد الله: إنكم لأهدى من أصحاب محمد ﷺ أو أضل، بل هذه، بل هذه؛ يعني: أضل. وروي أيضاً من حديث الأوزاعي، عن عبده بن أبي لبابة أن رجلاً كان يجمع الناس

فيقول: رحم الله من قال كذا وكذا مرة سبحان الله! قال: فيقول القوم، فيقول: رحم الله من قال كذا وكذا مرة الحمد لله؛ قال: فيقول القوم، قال: فمرَّ بهم عبد الله بن مسعود فقال: لقد هديتم لما لم يهتد له نبيكم، أو إنكم لمتمسكون بذَنَب ضلالة. وروى الحافظ ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي معاوية قال: عن الأعمش، عن إبراهيم قال: كان عبد الله يكره العد ويقول: أيُمَنُّ على الله حسناته.

وأما توسمه فيهم، ورؤيته لصفات كان النبي ﷺ قد أخبر بها فمستفاد من قوله في آخر حديث الباب: إنّ رسول الله ﷺ **حدثنا إنّ قوماً يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم**... الحديث، وفعله هذا يشبه فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما أراد أن يعاقب صبيغ بن عسل الذي كان يسأل عن متشابه القرآن فأمره أمير المؤمنين أن يكشف عن رأسه لينظر هل يرى العلامة التي أخبر عنها ﷺ في قوله: **يخرج قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام**... الحديث، فكل هذه الأمور مجتمعة جعلت عبد الله بن مسعود ينكر على هؤلاء المجتمعين، ومن زعم أنه أنكر عليهم التسبيح بالحصا حسب دون غيره لم يصب، ولست بصدد بيان مذاهب الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم في التسبيح والقصص وغيره مما روي كراهته عن ابن مسعود، إنما أردت أن أشير إلى خطأ من استدل بحديث الباب على بدعية السبحة، ثم اعلم أن هذا التوجيه الذي ذكرته لحديث الباب إنما يتجه إذا صح ذلك عن ابن مسعود، فإن أغلب طرق تلك الروايات ـ إن لم أقل كلها ـ معلولة ففي ببعضها انقطاع، وفي بعضها ضعف، وفي ألفاظ البعض الآخر نكارة، حتّى حديث الباب زعم بعض المعاصرين أنه على شرط البخاري فوهم وهماً قبيحاً سببه تأييد مذهبه في بدعية السبحة، وقد رأيت بنفسك أنّ فيه راويين ليس لهما في الستة شيء! فتأمل.

قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَصًى نَعُدُّ بِهِ التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ وَالتَّسْبِيحَ، قَالَ: فَعُدُّوا سَيِّئَاتِكُمْ، فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ لَا يَضِيعَ مِنْ حَسَنَاتِكُمْ شَيْءٌ، وَيْحَكُمْ يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ مَا أَسْرَعَ هَلَكَتَكُمْ، هَؤُلَاءِ صَحَابَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، وَهَذِهِ ثِيَابُهُ لَمْ تَبْلَ، وَآنِيَتُهُ لَمْ تُكْسَرْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أَهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ أَوَ مُفْتَتِحُوا بَابِ ضَلَالَةٍ! قَالُوا: وَاللهِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْخَيْرَ، قَالَ: وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدَّثَنَا أَنَّ قَوْماً يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ

قوله: «أَوَ مفتتحوا»:

خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هل أنتم مفتتحوا باب ضلالة، ووقع في النسخ المطبوعة: «أو مفتتحي باب ضلالة»، وهو خطأ قبيح.

قوله: «قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلَّا الخير»:

وفي رواية ابن وضاح: فقال عمرو بن عتبة الإمام الزاهد: نستغفر الله ثلاث مرات؛ ثم قال رجل من بني تميم: والله ما فضلنا أصحاب محمد علماً ولا جئنا ببدعة ظلماً، والذي نفس ابن مسعود بيده لئن أخذتم آثار القوم ليسبقنكم سبقاً بعيداً، ولئن صرتم يميناً وشمالاً لتضلن ضلالاً بعيداً.

قوله: «لن يصيبه»:

يعني إلَّا بالاتباع، لا بالتشدد والتنطع، ولنا في الثلاثة الذين تقالوا أعمالهم عظة وعبرة، ولم يكن قصدهم إلَّا الخير، لكن لما كان ذلك مخالفاً لسنته ﷺ وطريقته أنكر عليهم ﷺ قولهم وفعلهم وقال لهم: **من رغب عن سنتي فليس مني**؛ فالخير كل الخير في الاتباع، والشر كل الشر في الابتداع. ووقع في إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر [١٠/ ٣٩٩]: وكم من مريد للخير لم يصبه.

لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وَايْمُ اللهِ مَا أَدْرِي لَعَلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ.

٢٢٣ ـ قَالَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ: رَأَيْنَا عَامَّةَ أُولَئِكَ الْخَلْقِ يُطَاعِنُونَا يَوْمَ النَّهْرَوَانِ

قوله: «لا يجاوز تراقيهم»:

وفي رواية سهل بن حنيف عند مسلم: **يقرءون القرآن بألسنتهم لا يعدو تراقيهم يمرقون من الدِّين كما يرمق السهم من الرمية**؛ قال الحافظ: الذي فهمه الأئمة من سياق هذا الحديث أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم، لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوزه لا يصل إلى القلب.

قوله: «لعل أكثرهم منكم»:

وذلك أن النبي ﷺ أخبر ببعض صفاتهم، وأشار إلى بعض علاماتهم، ففي صحيح مسلم من حديث علي رضي الله عنه في ذكر الخوارج قال: وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمه الثدي، عليه شعرات... الحديث، وفي رواية عنده أيضاً من حديث علي رضي الله عنه: **أن رسول الله ﷺ وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم ـ وأشار إلى حلقه ـ من أبغض خلق الله إليه، منهم أسود إحدى يديه طبى شاة، أو حلمة ثدي**... الحديث، وفي رواية أبي سعيد الخدري: سيماهم التحالق...؛ والمراد حلق الرؤس، وقيل: التحلق.

٢٢٣ ـ **قوله: «قال عمرو بن سلمة»:**

تفرد بهذا يحيى بن عمرو، عن عمرو، رواه مجالد بن سعيد، عنه فلم يذكر هذه الزيادة.

قوله: «يوم النهروان»:

النهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدة بلاد متوسطة منها: إسكاف،

مَعَ الْخَوَارِجِ.

وجرجرايا، وديرقن، والصافية، وغيرها، وفيها أربع لغات: بفتح أولها وإسكان ثانيها، وفتح الراء وكسرها وضمها، ويقال: بضم النون والراء، وإسكان الهاء في جميعها، وأكثر ما يجري على الألسنة بكسر النون [نَهْرَوان، نَهرِوان، نَهرُوان، نُهرُوان].

وبهذه الكورة كان لأمير المؤمنين علي رضي الله عنه وقعته المشهورة مع الخوارج.

قوله: «مع الخوارج»:

جمع خارجة وهي الطائفة، قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدِّين وعلى المسلمين وإمامهم، وأصل بدعتهم أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك، وكان يقال لهم: القراء؛ لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة، إلَّا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي رضي الله عنه، واعتقدوا كفر عثمان ـ والعياذ بالله ـ ومن تابعه، واعتقدوا إمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجمل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير، فإنهما خرجا إلى مكة بعد أن بايعا عليًّا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة، فاتفقوا على طلب قتلة عثمان، وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك، فبلغ عليًّا فخرج إليهم، فوقعت بينهم وقعة الجمل المشهورة، انتصر فيها عليّ وقتل طلحة في المعركة والزبير بعد انصرافه منها، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك يطالب بدم عثمان رضي الله عنه، ويلتمس من عليّ أن يمكنه منهم ثم إنه يبايع له بعد ذلك، وعليّ يقول له: أدخل فيما دخل فيه الناس ثم حاكمهم إليّ أحكم فيهم بالحق؛ وأرسل إليه ليبايع، فاعتل بأن عثمان قتل مظلوماً وتجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتلته، فلما طال الأمر خرج عليّ رضي الله عنه في أهل العراق طالباً

قتال أهل الشام، فخرج معاوية في أهل الشام قاصداً إلى قتاله، فالتقيا بصفين، فدامت الحرب بينهما أشهراً، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح، ونادوا: ندعوكم إلى كتاب الله تعالى؛ وكان ذلك بإشارة من عمرو بن العاص وهو يومئذ مع معاوية، فترك جمع كثير ممن كان مع عليّ وخصوصاً القراء القتال بسبب ذلك تديناً واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَـٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية، وطلب أهل الشام أن يبعثوا حكماً من الطرفين ومعهما من لم يباشر القتال فمن رأوا الحق معهم أطاعوه، فأجاب عليّ ومن معه إلى ذلك، وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج، وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام: هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين على معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا: اكتبوا اسمه واسم أبيه، فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضاً. ثم انفصل الفريقان على أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عينوها في مكان وسط بين الشام والعراق، ويرجع العسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم، فرجع معاوية إلى الشام، ورجع علي إلى الكوفة، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف، وقيل: كانوا أكثر من عشرة آلاف؛ وقيل: ستة آلاف، ونزلوا مكاناً يقال له حروراء بفتح المهملة وراءين الأولىٰ مضمومة، ومن ثم قيل لهم: الحرورية؛ وكان كبيرهم عبد الله بن الكواء ـ بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد ـ اليشكري وشبث ـ بفتح المعجمة والموحدة بعدها مثلثة ـ التميمي، فأرسل إليهم عليٌّ ابنَ عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه، ثم خرج إليهم عليٌّ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيساهم المذكوران، ثم أشاعوا أن عليًّا تاب من الحكومة ولذلك رجعوا معه، فبلغ ذلك عليًّا فخطب وأنكر ذلك، فتنادوا من جوانب المسجد: لا حكم إلَّا لله. فقال: كلمة حق يراد بها باطل. فقال لهم: لكم علينا ثلاثة: أن

لا نمنعكم من المساجد، ولا من رزقكم من الفيء، ولا نبدؤكم بقتال ما لم تحدثوا فساداً. وخرجوا شيئاً بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدائن، فراسلهم في الرجوع فأصروا على الامتناع حتَّى يشهد على نفسه بالكفر ورضاه بالتحكيم ويتوب، ثم راسلهم أيضاً فأرادوا قتل رسوله، ثم اجتمعوا على أن من لا يعتقد معتقدهم يكفر ويباح دمه وماله وأهله، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين، ومر بهم عبد الله بن خباب بن الأرت وكان والياً لعلي على بعض تلك البلاد ومعه سرِّية وهي حامل، فقتلوه وبقروا بطن سرِّيته عن ولده، فبلغ عليًّا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هيأه للخروج إلى الشام. فأوقع بهم بالنهروان، ولم ينج منهم إلَّا دون العشرة ولا قتل ممن معه إلَّا نحو العشرة، فهذا ملخص أول أمرهم، ثم انضم إلى من بقي منهم من مال إلى رأيهم فكانوا مختفين في خلافة علي حتَّى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليًّا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له النجيلة، ثم كانوا منقمعين في إمارة زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة معاوية وولده يزيد، وظفر زياد وابنه منهم بجماعة فأبادهم بين قتل وحبس طويل، فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأمصار إلَّا بعض أهل الشام ثار مروان فادعى الخلافة وغلب على جميع الشام إلى مصر، فظهر الخوارج حينئذٍ بالعراق مع نافع بن الأزرق، وباليمامة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقد الخوارج أنَّ من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم، وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد، فأبطلوا رجم المحصن، وقطعوا يد السارق من الإبط، وأوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كان قادراً، وإن لم يكن

قادراً فقد ارتكب كبيرة، وحكم مرتكب الكبيرة عندهم حكم الكافر، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقاً، وفتكوا فيمن ينسب إلى الإسلام بالقتل والسبي والنهب، فمنهم من يفعل ذلك مطلقاً بغير دعوة منهم، ومنهم من يدعوا أولاً ثم يفتك، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمّر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتَّى ظفر بهم وتقلل جمعهم، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الأموية وصدر الدولة العباسية، ودخلت طائفة منهم المغرب.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي: الخوارج صنفان، أحدهما: يزعم أن عثمان وعليًّا وأصحاب الجمل وصفّين وكل من رضي بالتحكيم كفار، والآخر: يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلد في النار أبداً. وقال غيره: بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني؛ لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنبوا فيما فعلوه بزعمهم. وقال ابن حزم: ذهب نجدة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار، ومن أدمن على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التخليد في النار، وذكر أن منهم من غلا في معتقدهم الفاسد فأنكر الصلوات الخمس وقال: الواجب صلاة بالغداة وصلاة بالعشي، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ وبنت الأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن من قال لا إله إلَّا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات: عدة فرق الخوارج عشرون فرقة، وقال ابن حزم أسوؤهم حالاً الغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب، اهـ.

وفي إسناد حديث الباب عمرو بن يحيى اختلف فيه، وقد تعقبت في ثنايا الشرح قول من قال: إنه على شرط البخاري. أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٣ ـ ٢٤] فصل: في الحث على الاتباع والنهي عن الابتداع.

٢٢٤ ـ أَخْبَرَنَا يَعْلَى، ثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفِيتُمْ.

تابعه ابن أبي شيبة، عن عمرو بن يحيى، أخرجه في الفتن من المصنف [١٥/ ٣٠٦] فيما ذكر في الخوارج، رقم: ١٩٧٣٦ بلفظ مختصر، ومن طريقه أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها [/ ٨٧] مقتصراً على قول النبي ﷺ: **إن قوماً يقرءون القرآن...** الحديث.

وأخرجه البخاري في تاريخه [٦/ ٣٣٧] من طريق سعيد بن سليمان بلفظ مختصر.

وتابعه عن عمرو بن سلمة: مجالد بن سعيد، أخرجه من طريقه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١٣٦] رقم: ٨٦٣٦.

وانظر تمام تخريجه في ثنايا الشرح.

٢٢٤ ـ قوله: «أخبرنا يعلى»:

هو ابن عبيد الطنافسي، أحد مشايخ المصنف الثقات، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٠، والأعمش: هو سليمان بن مهران، ترجمته في أول حديث في الكتاب، وحبيب: هو ابن أبي ثابت، وأبو عبد الرحمن: هو عبد الله بن حبيب، ترجمتهما في حديث رقم: ١٨٤.

قوله: «فقد كفيتم»:

زاد غير يعلى، عن الأعمش: وكل بدعة ضلالة.

وإسناده صحيح موقوف، رجاله رجال الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٤] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

تابعه عن يعلى: يعقوب بن شيبة، أخرج حديثه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٦] سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسنة، رقم: ١٠٤.

٢٢٥ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ

وتابعه أيضاً: محمد بن عبد الوهاب الفراء، أخرج حديثه الحافظ البيهقي في المدخل [/١٨٦] باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس في موضع النص، رقم: ٢٠٤.

وتابعه عن الأعمش جماعة منهم:

١ ـ وكيع بن الجراح، أخرجه في الزهد [١/ ٥٩٠] باب من قال: البلاء موكل بالمنطق، رقم: ٣١٥، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في الزهد [/ ٢٣٧] زهد ابن مسعود رضي الله عنه، رقم: ٨٩٤.

٢ ـ عيسى بن يونس، أخرج حديثه الحافظ محمد بن نصر في السنة [/ ٢٨] رقم: ٧٨.

٣ ـ زائدة بن قدامة، أخرج حديثه الحافظ الطبراني في معجمه الكبير [٩/ ١٦٨]، رقم: ٨٧٧٠.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد [١/ ١٨١]: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

٤ ـ محاضر بن المورع، أخرج حديثه الحافظ اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٦] رقم: ١٠٤.

ورواه الحافظ أبو خيثمة من وجه آخر منقطعاً، فرواه من حديث جرير، عن العلاء، عن حماد، عن إبراهيم قال: قال عبد الله فذكره، أخرجه كذلك في العلم، رقم: ٥٤.

ولتمام تخريج هذا الأثر انظر التعليق على الأثر المتقدم برقم: ١٨٤.

٢٢٥ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن أحمد بن أبي خلف»:

السلمي، الثقة، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٤٥، ويحيى بن سليم: هو الطائفي أحد رجال الستة، ترجمته أيضاً في حديث رقم: ٢٠٦، ووقع في نسخة «د»: «ثنا يحيى ـ هو ابن سليم ـ».

قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ:

قوله: «حدثني جعفر بن محمد»:

ابن علي، ابن الشهيد، ريحانة رسول الله ﷺ ومحبوبه الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، القرشي، المدني، المعروف بجعفر الصادق، من جلة علماء المدينة، وأحد الفقهاء الثقات آل بيت النبي ﷺ، قال عمرو بن أبي المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين. وقال أبو حاتم ـ وهو الذي تعرف ـ: لا يسأل عن مثله. فأما قول الحافظ في التقريب: صدوق؛ ففيه نظر.

قوله: «عن أبيه»:

هو الإمام السيد: أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين، ممن جمع بين العلم والعمل، والسؤدد والشرف، والثقة والرزانة، وكان أهلاً للخلافة، وكان من أئمة الاجتهاد تلاء لكتاب الله كبير الشأن، متفق على إمامته وفقهه والاحتجاج بخبره، يقال: إن روايته عن الحسن والحسين وعائشة وجابر بن سمرة منقطعة.

وتقدمت ترجمة جابر بن عبد الله في حديث رقم: ٢٠.

قوله: «خطبنا رسول الله»:

اختصر المصنف هنا هذه الرواية مقتصراً على الشاهد فيها، وقد رواه الإمام أحمد، عن يحيى بن سليم ولفظه: **كان يقول في خطبته: إن أحسن الحديث كتاب الله عز وجل، وأحسن الهدي هدي محمد.** قال يحيى: ولا أعلمه إلَّا قال: **وشر الأمور محدثاتها، وكان إذا ذكر الساعة أعلى بها صوته، واشتد غضبه كأنه منذر جيش** ـ زاد غير يحيى: **يقول: صبحكم ومساكم** ـ، ثم يقول: **بعثت أنا والساعة كهاتين**... الحديث.

إِنَّ أَفْضَلَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

قوله: «إن أفضل الهدي هَدْيُ محمد»:

روي بثلاثة ألفاظ: إن أفضل الهدي، وأحسن الهدي، وخير الهدي، والهُدَى: بضم الهاء وفتح الدال فيهما، وبفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً قال النووي: ضبطناها بالوجهين. وقال القاضي عياض: رويناه في مسلم بالضم وفي غيره بالفتح. وبالفتح ذكره الهروي وفسره بالطريق، أي: أحسن الطرق طريق محمد. قال النووي: وأما على رواية الضم: فمعناه الدلالة والإرشاد، قال العلماء: لفظ الهدى له معنيان: أحدهما بمعنى الدلالة والإرشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل والقرآن والعباد قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ...﴾ الآية، أي بيَّنا لهم الطريق، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ...﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾، والثاني: بمعنى اللطف والتوفيق والعصمة والتأييد، وهو الذي تفرد الله به، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ...﴾ الآية، وقالت القدرية: حيث جاء الهدى فهو للبيان بناءً على أصلهم الفاسد في إنكار القدر، ورد عليهم أصحابنا وغيرهم من أهل الحق مثبتي القدر لله تعالى بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾ ففرَّق بين الدعاء والهداية، اهـ.

قوله: «وكل بدعة ضلالة»:

زاد سفيان، عن جعفر عند النسائي: **وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار...** الحديث، وقد تقدم الكلام مستوفى على الشطر الأخير تحت حديث رقم: ١٠٣.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم، وهو عنده كما سيأتي.

٢٢٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ أَسْلَمَ المِنْقَرِيِّ، عَنْ بِلَازِ بْنِ عِصْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله

أخرجه الإمام أحمد، في المسند [٣/ ٣١٩]: ثنا يحيى به، رقم: ١٤٤٧١، قال الحافظ المزي في تهذيبه: روى الإمام أحمد عن يحيى حديثاً واحداً فلعله هذا.

تابعه عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن جعفر، أخرجه مسلم من طريقه في الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: ٨٦٧، وأخرجه من هذا الطريق أيضاً ابن ماجه في المقدمة من السنن [١/ ١٧] باب اجتناب البدع والجدل، رقم: ٤٥ ورواه النسائي في كتاب صلاة الخوف، باب كيف الخطبة من طريق ابن المبارك، عن سفيان، عن جعفر به، رقم: ١٥٧٨.

ولوجود حديث الباب في صحيح مسلم، اكتفينا بالإشارة إلى مواضعه في بقية الكتب الستة، وأعرضنا عن الإطالة في تخريجه، وبالله التوفيق.

٢٢٦ ـ **قوله: «محمد بن عيينة»:**

هو الفزاري، أحد مشايخ المصنف، من أهل الصدق، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٣٠، وأبو إسحاق الفزاري: هو إبراهيم بن محمد بن الحارث، أحد الأثبات الأعلام، ترجمته في حديث رقم: ١٥٧.

قوله: «عن أسلم المنقري»:

كنيته: أبو سعيد، أحد الثقات، وليس له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «عن بلاز بن عصمة»:

بلاز ـ آخره زاي معجمة ـ كذا في الأصول، بخط واضح، وأكد ضبطها ناسخ «ل»، فكتب في الهامش: بالزاي؛ وكذا قيده ابن نقطة في إكمال الإكمال، ووقع في تهذيب الكمال وتبعه ابن حجر في تهذيبه

ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ ـ وَكَانَ إِذَا كَانَ عَشِيَّةُ الْخَمِيسِ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ قَامَ فَقَالَ ـ: إِنَّ أَصْدَقَ الْقَوْلِ قَوْلُ الله، وَإِنَّ أَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ،

وتقريبه: بالدال المهملة، وكذا أورد الاسم في إتحاف المهرة [١٠/ ١٦٧] حديث رقم: ١٢٥٠١.

وبلاز هذا كوفي مقل، تفرد عنه أسلم، ولا يعرف إلَّا في هذا الحديث الموقوف. وهو صحيح بشواهده ولكونه توبع عن ابن مسعود كما سأبينه عند التخريج، ويقال: روى عنه أيضاً زرعة غير منسوب.

قوله: «ليلة الجمعة»:

شاهده في صحيح الإمام البخاري، فإنَّه قال في كتاب العلم: باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل قال: كان عبد الله يذكر الناس في كل خميس، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكرتنا كل يوم. قال: أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أملكم، وإني أتخولكم بالموعظة كما كان النبي ﷺ يتخولنا بها مخافة السآمة علينا. فهذه متابعة من أبي وائل لبلاز بن عصمة لطرف الحديث الأول.

قوله: «وإن أحسن الهدي هدي محمد»:

تقدم أنه يصح في الهدي فتح الهاء وإسكان الدال، وضم الهاء، وفتح الدال مقصور، وقوله: «هدي محمد» فيه إخبار عن صفة من صفاته ﷺ، وذلك في جملة شمائله ﷺ فإن فيها ما يتعلق بصفة خلقه وذاته ووجهه وشعره، ومنها ما يتعلق بصفة خلقه كحلمه، وسخاءه، وشجاعته، وهذا مندرج في ذلك، ولقول ابن مسعود هذا حكم الرفع كما لا يخفى لثبوته من وجه آخر مرفوعاً، وهو عند المصنف قبل هذا.

وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَإِنَّ شَرَّ الرَّوَايَا رَوَايَا الْكَذِبِ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا،

قوله: «والشقي من شقي في بطن أمه»:

إشارة لقوله ﷺ في الحديث المخرج في الصحيحين: **إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع: برزقه وأجله، وشقي أم سعيد...** الحديث. وفيه رد على القدرية الذين ينفون القدر، ويقولون: الأمر أنف، وأن الله لم يقدر الكتابة والأعمال، والقدرية فرقتان فالأولى هذه، والثانية: المقرون بالعلم، لكنهم يزعمون أن الأفعال واقعة من العباد على جهة الاستقلال، قال الحافظ: القدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد، مقدورة لهم، واقعة منهم على جهة الاستقلال، والمتأخرون منهم أنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فراراً من تعلق القديم بالمحدث، اهـ. والحديث يرد عليهم، ففيه دليل على أن أفعال العباد مخلوقة، مقدرة عليهم بالشقاء والسعادة وأنهما مكتوبان على العبد، سابق في علم الله، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه.

قال أبو بكر الخلال: أخبرني عصمة بن عصام، ثنا حنبل، قال: سألت أبا عبد الله قلت: أفاعيل العباد مخلوقة؟ قال: نعم، مقدرة عليهم بالشقاء والسعادة. قلت له: الشقاء والسعادة مكتوبان على العبد؟ قال: نعم، سابق في علم الله، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من الله عز وجل. قال عبد الله ــ يعني ابن مسعود ــ: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد بغيره. قال: وكتب الله عز وجل على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه. قلت: فأمر الله عز وجل العباد بالطاعة؟ قال: نعم، وكتب عليهم المعصية لإثبات

وَكُلَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ.

الحجة عليهم، ويعذب الله العباد وهو غير ظالم لهم. قال: وليس شيء أشد على القدرية من قول الله عز وجل: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، اهـ.

وفي الحديث أيضاً دليل على أن الأعمال حسنها وسيئها أمارات وليست بموجبات، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء، وجرى به القدر في الابتداء وأن الاعتبار بالخاتمة، قال ابن أبي جمرة رحمه الله: هذه التي قطعت أعناق الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال، لأنهم لا يدرون بماذا يختم لهم.

قوله: «والشقي من شقي في بطن أمه»:

وفي رواية طارق عند البيهقي في المدخل، وعامر بن واثلة عند مسلم في الصحيح كلاهما عن ابن مسعود: **والسعيد من وعظ بغيره**؛ وقد رواه ابن ماجه من حديث أبي الأحوص، عن ابن مسعود فرفعه وإسناده جيد، ليس فيه من يضعف.

قوله: «وكل ما هو آت قريب»:

وفي رواية مرة الهمداني، عن ابن مسعود عند البخاري في الصحيح: **وإنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين**؛ وفي رواية أبي الأحوص، عنه، عند ابن ماجه: **ألا إن ما هو آت قريب، وإنما البعيد ما ليس بآت**... الحديث.

وحديث الباب وإن كان في إسناده بلاز بن عصمة ـ الذي لا يعرف إلَّا في هذا والحديث الموقوف ـ إلَّا أنه صحيح لما تبين لك من ثبوته من وجه آخر في الصحيحين.

أخرجه من هذا الوجه أبو داود في القدر كما في تهذيب الحافظ المزي [٤/٢٦٦].

وقال البخاري في الأدب من صحيحه، باب الهدي الصالح: حدثنا أبو الوليد، ثنا شعبة، عن مخارق قال: سمعت طارقاً قال: قال عبد الله: إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ.
هكذا أخرجه في هذا الباب مختصراً، وأخرجه في الاعتصام من وجه آخر، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ: حدثنا آدم بن أبي إياس، ثنا شعبة، أخبرنا عمرو بن مرة، سمعت مرة الهمداني يقول: قال عبد الله: إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وإنما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين.
وقال مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح، أنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير المكي، أن عامر بن واثلة حدثه أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره... الحديث بطوله.
ورواه ابن ماجه في المقدمة من السنن، باب اجتناب البدع والجدل مرفوعاً، فقال: حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون المدني، ثنا أبي، عن محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: **إنما هما اثنتان: الكلام والهدي، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد، ألا وإياكم ومحدثات الأمور، فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، ألا لا يطولن عليكم الأمد فتقسوَ قلوبكم، ألا إن ما هو آت قريب، وإنما البعيد ما ليس بآت، ألا أن الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره...** الحديث بطوله، وعبيد بن ميمون مجهول الحال، وبقية رجاله ثقات.

٢٢٧ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَا أَخَذَ رَجُلٌ بِبِدْعَةٍ فَرَاجَعَ سُنَّةً.

٢٢٨ ـ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ،

---

٢٢٧ ـ قوله: «عن ليث»:

هو ابن أبي سليم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٥٢، وأيوب: هو السختياني في حديث رقم: ١٣، وابن سيرين: هو محمد الإمام الفقيه، ترجمته أيضاً في حديث رقم: ١١٢.

قوله: «فراجع سنة»:

شاهده من المرفوع حديث غضيف بن الحارث: ما أحدث قوم بدعة إلَّا رفع مثلها من السنة، فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة، رواه الإمام أحمد بإسناد ضعيف، وتقدم قول حسان بن عطية عند المصنف: ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلَّا نزع الله من سنتهم مثلها، ثم لا يعيدها إلى يوم القيامة.

وأثر الباب أخرجه من طريق المصنف: الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/٢٦] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

وأخرجه الهروي في ذم الكلام [٤/ ٤٤] رقم: ٧٦٩ من طريق معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق به.

٢٢٨ ـ قوله: «عن أبي أسماء»:

هو الدمشقي، واسمه: عمرو بن مرثد الرحبي، الإمام التابعي الجليل منسوب إلى رحبة دمشق وهي قرية من قراها بينها وبين دمشق ميل.

وتقدمت ترجمة سليمان بن حرب في حديث رقم: ٨١، وحماد بن زيد

عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ.

في حديث رقم: ٦٧، وأيوب السختياني، وأبي قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي في حديث رقم: ١٣.

قوله: «عن ثوبان»:

هو ابن بجدد ـ ويقال: ابن جحدر ـ القرشي، الهاشمي، مولى رسول الله ﷺ، من أهل السراة موضع بين مكة واليمن، أصابه سباء فاشتراه النبي ﷺ وأعتقه، ولم يزل مصاحباً له حتَّى توفي، فخرج بعد ذلك إلى الشام، ثم إلى حمص وابتنى بها داراً، وتوفي بها.

قوله: «إنما أخاف على أمتي»:

وفي رواية قتادة، عن أبي قلابة: **إن من أخوف ما أخاف على أمتي...** الحديث، وعند الإمام أحمد من رواية أبي ذر: **لغير الدجال أخوفني على أمتي قالها ثلاثاً**... الحديث.

قوله: «الأئمة المضلين»:

الأئمة: جمع إمام، وهو الذي يقتدى به في القول والفعل والاعتقاد، وأراد بالأئمة المضلين الذين يعتقد فيهم العلم والصلاح والخير وهم على خلاف ذلك، ففي حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: **إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتَّى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فأفتوا بغير علم فضلّوا وأضلّوا**. ويحتمل أنه أراد الداعين إلى البدع والأهواء وهو الأظهر، وفي حديث قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر قوله لزينب الأحمسية عندما سألته: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية؟ قال: ما استقامت أئمتكم. قالت: وأيما الأئمة؟

قال: أما كان لقومك رؤساء وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت: بلى. قال: فهم مثل أولئك على الناس. يأتي عند المصنف برقم: ٢٢٩.

وإسناد حديث الباب على شرط مسلم وهو عنده بسياق أطول منه يأتي بيانه.

وأعاده المصنف في الرقاق، باب في الأئمة المضلين برقم: ٢٩٥٨.

ومن طريق المصنف أخرجه الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٩] فصل: في إحياء السنة وإماتة البدعة.

وأخرجه مختصراً بنحو سياق المصنف: الإمام أحمد في المسند [٥/ ٢٧٨]: ثنا عبد الرحمن، ثنا حماد، به، رقم: ٢٢٤٤٧، والترمذي في جامعه، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين: ثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا حماد به، رقم: ٢٢٢٩.

وقد اختصر المصنف رحمه الله حديث الباب مقتصراً على الشاهد منه، فقد روي بسياق أطول منه من هذا الوجه أيضاً.

قال الإمام أحمد في المسند [٥/ ٢٨٤]: حدثنا عفان، ثنا حماد بن زيد، ثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الله زوى لي الأرض مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة بعامة، ولا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم حتَّى يكون بعضهم يسبي بعضاً، وبعضهم يهلك بعضاً، ولو اجتمع عليهم من بين أقطارها ـ أو قال: من بأقطارها ـ، ألا وإني أخاف على أمتي الأئمة المضلين، وإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتَّى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان.**

ورواه الحافظ ابن أبي شيبة في المصنف [١١/ ٤٥٨]، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمداً ﷺ، عن العلاء بن عصيم، عن حماد به رقم: ١١٧٤٠.

تابعه قتيبة بن سعيد، عن حماد، أخرج حديثه مسلم في الفتن من صحيحه، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم: ٢٨٨٩، إلى قوله: وبعضهم يهلك بعضاً.

ورواه أبو داود في سننه كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها من طريق سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى كلاهما عن حماد به رقم: ٤٢٥٢، واختصره الترمذي في موضع آخر من الفتن مقتصراً على قوله: **وإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع إلى يوم القيامة**؛ أيضاً من طريق قتيبة المتقدم، رقم: ٢٢٠٣، وأخرجه ابن حبان في صحيحه [١٦/ ٢٢٠ ـ ٢٢١] ذكر سؤاله ﷺ ربه جل وعلا بألا يسلط عليهم عدداً من غيرهم من طريق قتيبة، عن حماد به، رقم: ٧٢٣٨، والبغوي في شرح السنة [١٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦] كتاب فضائل الصحابة، باب ظهور طائفة من هذه الأمة على من خالفهم، من طريق مسلم المتقدم ذكره، رقم: ٤٠١٥، والبيهقي في الدلائل [٦/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧] باب ما جاء في إخباره بما دعا لأمته وبما أجيب فيه، من طريق الحجاج بن المنهال، عن حماد به.

تابعه قتادة، عن أبي قلابة، رواه الإمام مسلم في الفتن من صحيحه، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، من طرق عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عقب حديث أيوب المتقدم، وأخرجه أيضاً من هذا الوجه ابن ماجه في الفتن من سننه، باب ما يكون من الفتن من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به، رقم: ٣٩٥٢، وابن حبان في صحيحه [١٥٦/ ١٠٩ ـ ١١٠] كتاب التاريخ، ذكر البيان بأن حدوث وقع السيف

في هذه الأمة بين المسلمين يبقى إلى قيام الساعة، من طريق أبي خيثمة، عن معاذ بن هشام، به، رقم: ٦٧١٤، والبيهقي في السنن [٩/ ١٨١] كتاب السير، باب إظهار دين النبي ﷺ على الأديان، من طريق عبد الرحمن بن محمد بن منصور، عن معاذ بن هشام به.

* خالف معمر الرواة عن أيوب، فرواه عنه، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن شداد بن أوس الحديث بطوله، أخرجه الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٢٣] رقم: ١٧١٥٦.

هذا وفي الباب عن أبي الدرداء، وعمر بن الخطاب، وأبي ذر، وعلي بن أبي طالب وأبي الأعور السلمي.

أما حديث أبي الدرداء فسيأتي عند المصنف بعد حديث.

وأما حديث عمر فقال الإمام أحمد في المسند [١/ ٤٢]: حدثنا عبد القدوس بن الحجاج، ثنا صفوان، حدثني أبو المخارق زهير بن سالم أن عمير بن سعد الأنصاري كان ولاه عمر حمص قال عمر يعني لكعب: إني أسألك عن أمر فلا تكتمني. قال: والله لا أكتمك شيئاً أعلمه. قال: ما أخوف شيء تخوفه على أمة محمد ﷺ؟ قال: أئمة مضلين. قال عمر: صدقت، قد أسر ذلك إليّ واعلمنيه رسول الله ﷺ. تابعه ابن المبارك، عن صفوان، أخرجه أبو نعيم في الحلية [٦/ ٤٦] وقال غريب من حديث كعب، تفرد به صفوان.

وأما حديث أبي ذر فقال الإمام أحمد في المسند [٥/ ١٤٥]: ثنا يحيى بن إسحاق، أنا ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، أخبرني أبو تميم الجيشاني قال: أخبرني أبو ذر قال: كنت أمشي مع رسول الله ﷺ، فقال: **لغير الدجال أخوفني على أمتي؛ قالها ثلاثاً**. قال: قلت: يا رسول الله، ما هذا الذي غير الدجال أخوفك على أمتك؟ قال: **أئمة مضلين**.

٢٢٩ ـ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله: أَبُو الْوَلِيدِ الهَرَوِيُّ، ثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ،

وأما حديث علي فقال الإمام أحمد في المسند [١/ ٩٨]: أنا أبو النضر، ثنا الأشجعي، عن سفيان عن جابر، عن عبد الله بن نجي، عن علي قال: **ذكرنا الدجال عند النبي ﷺ وهو نائم فاستيقظ محمراً لونه، فقال: غير ذلك أخوف لي عليكم. . .**

وأخرجه أبو يعلى في مسنده [١/ ٣٥٩] من طريق ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان رقم: ٤٦٦، وجابر الجعفي يضعف في الحديث.

وأما حديث أبي الأعور السلمي فقال أبو نعيم: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو عبد الرحمن المقري، ثنا ابن لهيعة، حدثني ابن هبيرة، عن عمرو البكالي، عن أبي الأعور البكالي واسمه عمرو بن سفيان مرفوعاً: **ما أخاف على أمتي إلَّا ثلاثاً: شحًّا مطاعاً، وهوى متبعاً، وإماماً ضالًّا**؛ كذا في زهر الفردوس لابن حجر [٤/ ٣٦]، وعزاه صاحب الكنز [١٦/ ٤٥ ـ ٤٦] لأبي نعيم وأبي نصر السجزي في الإبانة، وابن عساكر ونقل عن أبي نصر قوله: غريب.

٢٢٩ ـ قوله: «أخبرنا أحمد بن عبد الله»:

ابن أيوب، الإمام الحافظ الثقة: أبو الوليد بن أبي رجاء الهروي، أحد شيوخ البخاري في الصحيح وليس له عند البقية شيء، قال الحاكم: كان إمام عصره بهراة في الفقه والحديث وطلب العلم مع الإمام أحمد. وما علمت له عند المصنف سوى هذا الموضع.

قوله: «ثنا معاذ بن معاذ»:

تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢٨، وابن عون: هو عبد الله بن عون ترجمته في حديث رقم: ١١٩.

عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ حَيَّةَ بِنْتِ أَبِي حَيَّةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَجُلٌ بِالظَّهِيرَةِ، فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ الله مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتَ؟ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي فِي بُغَاءٍ لَنَا، فَانْطَلَقَ صَاحِبِي

قوله: «عن عمرو بن سعيد»:

هو القرشي، ويقال: الثقفي مولاهم، كنيته: أبو سعيد البصري، أحد رجال مسلم، قال ابن معين: شيخ بصري مشهور. ووثقه النسائي، وابن سعد، وابن حجر.

قوله: «عن أبي زرعة بن عمرو»:

البجلي، الكوفي، أحد ثقات التابعين وعلمائهم، يقال: اسمه كنيته على الأشهر، قال الذهبي: كان ثقة نبيلاً شريفاً كثير العلم، وفد مع جده جرير على معاوية. وحديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن حية بنت أبي حية»:

ذكرها غير واحد في كتب الصحابة ولا أدري تثبت لها أو لا، وذكروا روايتها عن أبي بكر الصديق، وأخرجوا في ترجمتها حديث الباب، والظاهر أن هذه المرأة غير الأحمسية التي دخل عليها أبو بكر والآتي حديثها بعد حديث، ومن جمع بينهما لم يصب.

قوله: «في بغاء لنا»:

أصل البغْي: طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرى، تجاوزه أو لم يتجاوزه، فتارة يعتبر في القدر الذي هو الكمية، وتارة يعتبر في الوصف الذي هو الكيفية، فيقال: بغيت الشيء إذا طلبته أكثر ما يجب فتارة يكون محموداً وتارة يكون مذموماً قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ. . .﴾ الآية، وقال: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم. . .﴾ الآية، وقال تعالى: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ. . .﴾ الآية،

يَبْغِي وَدَخَلْتُ أَنَا أَسْتَظِلُّ بِالظِّلِّ وَأَشْرَبُ مِنَ الشَّرَابِ، فَقُمْتُ إِلَى لُبَيْنَةٍ حَامِضَةٍ ـ رُبَّمَا قَالَ: فَقُمْتُ إِلَى ضَيْحَةٍ حَامِضَةٍ ـ فَسَقَيْتُهُ مِنْهَا فَشَرِبَ وَشَرِبْتُ، قَالَتْ: وَتَوَسَّمْتُهُ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللهِ مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا أَبُو بَكْرٍ، قُلْت: أَنْتَ أَبُو بَكْرٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ الَّذِي سَمِعْتُ بِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ غَزْوَنَا خَثْعَماً وَغَزْوَةَ بَعْضِنَا بَعْضاً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا جَاءَ اللهُ بِهِ مِنَ الأُلْفَةِ وَأَطْنَابِ الْفَسَاطِيطِ

أي: غير طالب ما ليس له، ولا متجاوز لما رسم له، قال الحسن: غير متناول لذة، ولا متجاوز سد الجوعة قال الراغب: والبغي في أكثر المواضع مذموم، وأما الابتغاء فقد خص بالاجتهاد في الطلب فمتى كان الطلب لشيء فالابتغاء فيه محمود، اهـ.

وهذا المعنى هو المراد هنا، والمعنى ـ والله أعلم ـ أقبلنا في حاجة لنا نبتغيها، ونجتهد في طلبها.

قوله: «ضيحة حامضة»:

الضيح والضياح: اللبن الرقيق الكثير الماء، وهو عند العرب أن يصب الماء على اللبن حتَّى يرق سواء كان اللبن حليباً أو رائباً.

قولها: «وتوسمته»:

أي رأيت فيه علامة الصلاح وأنه من أهل الفضل، وتفرست فيه ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾.

قوله: «وأطناب الفساطيط»:

الأطناب: ما يشد به البيت من الحبال بين الأرض والطرائق، وأطناب الجسد: عصبه التي تتصل بها المفاصل والعظام وتشدها، وأصل الفسطاط: البيت يكون من الشعر، ويقال: ضرب من الأبنية، وفسطاط المصر: مجتمع أهله حول جامعه، والمعنى: أن الله جمعنا به بعد

ـ وَشَبَّكَ ابْنُ عَوْنٍ أَصَابِعَهُ وَوَصَفَهُ لَنَا مُعَاذٌ وَشَبَّكَ أَحْمَدُ ـ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللهِ حَتَّى مَتَى تَرَى أَمْرَ النَّاسِ هَذَا؟ قَالَ: مَا اسْتَقَامَتِ الأَئِمَّةُ، قُلْتُ: مَا الأَئِمَّةُ؟ قَالَ: أَمَا رَأَيْتِ السَّيِّدَ يَكُونُ فِي الْحِوَاءِ فَيَتَّبِعُونَهُ وَيُطِيعُونَهُ؟ فَمَا اسْتَقَامَ أُولَئِكَ.

الشتات، فأصبحنا به كالعصب الذي يربط أطراف الإنسان ويشد بعضها بعضاً، وكالكورة التي يجتمع حولها الناس.

قولها: «حتى متى ترى أمر الناس»:

يعني: مستقيماً مجتمعاً يسوده العدل ونصر المظلوم، بعيداً عن الأهواء، وفي رواية زينب الأحمسية الآتية: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية.

قوله: «يكون في الحواء»:

الحِواء: اسم المكان الذي يحوي الشيء ويضمه، ويقال لبيوت مجتمعة من الناس على ماء: حواء، والمراد هنا السيد الذي يحكم جماعة من الناس في قرية أو مدينة يكون له عليهم سمع وطاعة يلجئون إليه ليس لهم مخالفته.

قوله: «فما استقام أولئك»:

أراد: فباستقامتهم يستقيم أولئك وباعوجاجهم يعوج من حولهم من الناس، لأن الناس على دين ملوكهم، فمن حاد من الأئمة عن الجادة مال وأمال.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، وهو موقوف.

أخرجه الحاكم في المستدرك [٤/ ٤٥٠] بطوله وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.

وذكره ابن الأثير في أسد الغابة وقال: أخرجه ابن منده وأبو نعيم، اهـ.

ويشهد لصحته ما ذكره الدارقطني في العلل [١/ ٢٥٧] عندما سئل

٢٣٠ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عن حديث أبي النعمان الآتي عند المصنف قال: وروى هذا الحديث عبد الله بن عون بإسناد آخر عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة، عن حية بنت أبي حية، ولم يختلف عنه فيه، اهـ.

استفاد بعضهم من تخريجنا، فلم يكلف نفسه عناء البحث فاكتفى بعزونا في الطبعة الأولى وعساه ينتفع بهذه الزيادة في طبعته الجديدة.

وانظر التعليق على الحديث بعد الآتي.

٢٣٠ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن الصلت»:

الأسدي، أبو جعفر الكوفي، المعروف بالأصم، أحد الأئمة الثقات من رجال البخاري في الصحيح، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٧١.

قوله: «ثنا إبراهيم بن سعد»:

ابن إبراهيم بن عبد الرحمن القرشي، الزهري، الحافظ الكبير: أبو إسحاق الكوفي، شيخ الحديث مع هشيم ببغداد، متفق على توثيقه والاحتجاج به وحديثه عند الستة.

قوله: «عن أبيه»:

هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، الزهري، كان قاضي المدينة زمن القاسم بن محمد، وعداده في صغار التابعين، يقال: رأى عبد الله بن عمر، وأمه أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص، وكان من أهل العبادة والمجاهدة، يقال: إنه سرد الصوم قبل أن يموت بأربعين سنة، وكان يختم القرآن كل يوم وليلة؛ متفق على إمامته وفضله وتوثيقه، وحديثه عند الستة.

عَنْ أَخٍ لِعَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: إِنَّ أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ.

قوله: «عن أخ لعدي بن أرطاة»:

هو زيد بن أرطاة الفزاري، الدمشقي، وكان الأكبر، كان سعد بن إبراهيم يقول: حدثني أخ لعدي بن أرطاة وكان أرضى عندي من عدي وأفضل. وربما قال: وكان أكبر من عدي وأنسك. ووثقه الجمهور، لكن حديثه هنا مرسل، فإنَّه لم يدرك أبا الدرداء والصواب أن بينهما رجل يقال: جبير بن نفير. رواه الإمام أحمد من طريق يعقوب بن إبراهيم فقال: عن رجل عن أبي الدرداء.

قوله: «عن أبي الدرداء»:

هو عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري، الصحابي الجليل، قاضي دمشق: أبو الدرداء الخزرجي حكيم الأمة، وسيد القراء، أسلم يوم بدر، ثم شهد أحداً، وكان ممن جمع القرآن في حياة النبي ﷺ، وكان من المجتهدين في العبادات والطاعات، وله مناقب جليلة، توفي قبل مقتل عثمان رضي الله عنهم.

قوله: «الأئمة المضلين»:

كذا على النصب على أنها اسم إن والتقدير: إن الأئمة المضلين أخوف ما أخاف عليكم، وفي رواية الإمام أحمد: «الأئمة المضلون» بالرفع على أنها خبر إنّ، وأخوف اسمها، والعائد محذوف والتقدير: إن أخوف شيء أخافه عليكم الأئمة المضلون.

ورجال إسناد الحديث ثقات إلَّا أنه منقطع، وهو شاهد لحديث ثوبان المتقدم.

رواه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/٢٩] فصل: في إحياء السنة وإماتة البدعة، وأخرجه من طريق المصنف

٢٣١ ـ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ بَيَانِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ

أيضاً: الهروي في ذم الكلام برقم: ٧٧.

ورواه الإمام أحمد في المسند [٦/ ٤٤١] من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن أبيه به، رقم: ٢٧٥٢٥.

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه راويان لم يسميا، اهـ.

قلت: أخو عدي بن أرطاة قد عرفناه، فلم يبق بعد ذلك إلَّا الانقطاع.

٢٣١ ـ قوله: «أخبرنا أبو النعمان»:

هو الإمام الثبت الحافظ محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٨، وأبو عوانه: اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكري أحد رجال الستة الأثبات، ترجمته في حديث رقم: ٩.

قوله: «عن بيان بن بشر»:

الأحمسي، الحافظ الثبت، كنيته: أبو بشر الكوفي، متفق على إمامته وتوثيقه، قال الذهبي: حجة بلا تردد، حديثه في الكتب الستة.

قوله: «عن قيس بن أبي حازم»:

الإمام التابعي المخضرم، كنيته: أبو عبد الله الكوفي، يقال: له رؤية، وهو الذي اجتمع له الرواية عن العشرة، وكان من علماء زمانه، ولأبيه أبي حازم صحبة، قال ابن عيينة: ما كان بالكوفة أحد أروى عن أصحاب رسول الله ﷺ من قيس بن أبي حازم. قال يعقوب: هو رجل كامل، روى عن أبي بكر فمن دونه، وهو متقن الرواية.

قوله: «امرأة من أحمس»:

بمهملتين، بوزن: أحمد، قبيلة من بجيلة، قال الحافظ بن حجر: أغرب ابن التين فقال: المراد امرأة من الحمس، وهي من قريش.

يُقَالُ لَهَا: زَيْنَبُ، قَالَ: فَرَءاهَا لَا تَتَكَلَّمُ، فَقَالَ: مَا لَهَا لَا تَتَكَلَّمُ؟ قَالُوا: نَوَتْ حَجَّةً مُصْمِتَةً، قَالَ لَهَا: تَكَلَّمِي

قوله: «يقال لها: زينب»:

اختلف الرواة عن بيان في نسبتها، فقال شريك وأبو عوانة، وإسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن قيس: أن أبا بكر دخل على زينب بنت عوف. وقال زائدة، عن بيان، عن قيس: عن أخته زينب؛ قال الحافظ الدارقطني في العلل: وهم في قوله: عن أخته، وقول أبي عوانة وشريك أصح.

ورواه سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس قال: مر أبو بكر بفناء جده إبراهيم بن المهاجر... الحديث، اهـ. قلت: وقال ابن سعد في الطبقات: أخبرنا أبو أسامة حماد بن أسامة، عن مجالد، عن عبد الله بن جابر الأحمسي، عن عمته زينب بنت المهاجر... الحديث، وهذه قد استدركها أبو موسى المديني على ابن منده وقال: كانت في زمان النبي ﷺ وحديثها عن أبي بكر الصديق، روى عنها عبد الله بن جابر الأحمسي، وهي عمته، وقيل: هي بنت المهاجر بن جابر، قال الحافظ في الفتح: والجمع بين هذه الأقوال ممكن بأن من قال: بنت المهاجر نسبها إلى أبيها أو بنت جابر نسبها إلى جدها الأدنى، أو بنت عوف نسبها إلى جدها الأعلى، والله أعلم، اهـ.

قوله: «نوت حجة مصمتة»:

وفي رواية البخاري: «حجت مصمتة»، أي: ساكتة، قال الحافظ في الفتح: وقد بينت رواية الإسماعيلي من وجه آخر سبب ذلك وفيه أنها قالت لأبي بكر: كان بيننا وبين قومك في الجاهلية شر، فحلفت إن عافانا الله من ذلك أن لا أكلم أحداً حتَّى أحج. فقال: إن الإسلام يهدم ذلك فتكلمي. قال الخطابي: كان من نسك أهل الجاهلية الصمت،

فَإِنَّ هَذَا لَا يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ، فَقَالَتْ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا امْرُؤٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، قَالَتْ: أَيُّ الْمُهَاجِرِينَ؟ قَالَ: مِنْ قُرَيْشٍ، قَالَتْ: فَمِنْ أَيِّ قُرَيْشٍ أَنْتَ؟

فكان أحدهم يعتكف اليوم والليلة ويصمت فنهوا عن ذلك، وأمروا بالنطق بالخير.

قوله: «فإن هذا لا يحلُّ»:

استدل بقول أبي بكر هذا من قال بأن من حلف أن لا يتكلم استحب له أن يتكلم ولا كفارة عليه، لأن أبا بكر لم يأمرها بالكفارة، وقياسه أن من نذر أن لا يتكلم لم ينعقد نذره، لأن أبا بكر أطلق أن ذلك لا يحل وأنه من فعل الجاهلية، وأن الإسلام هدم ذلك، ولا يقول أبو بكر مثل هذا إلَّا عن توقيف، فيكون في حكم المرفوع، يؤيده حديث ابن عباس **في قصة أبي إسرائيل الذي نذر أن يمشي ولا يركب ولا يستظل ولا يتكلم، فأمره النبي ﷺ أن يركب ويستظل ويتكلم**، وحديث علي عند أبي داود مرفوعاً: **لا يتم بعد احتلام، ولا صمت يوم إلى الليل.** قال ابن قدامة في المغني: ليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام، وظاهر الأخبار تحريمه، واحتج بحديث وقال: فإن نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً، اهـ، وظاهر كلام الشافعي يقتضي أن مسألة النذر ليست منقولة عنه فقد ذكر الرافعي في كتاب النذر عن أبي نصر القشيري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا...﴾ الآية، عن القفال قوله: من نذر أن لا يكلم الآدميين يحتمل أن يقال: يلزمه؛ لأنه مما يتقرب به، ويحتمل أن يقال: لا يلزمه؛ لما فيه من التضييق والتشديد وليس ذلك من شرعنا، كما لو نذر الوقوف في الشمس، قال أبو نصر: فعلى هذا يكون نذر الصمت في تلك الشريعة لا في شريعتنا، وفي التتمة

لأبي سعيد المتولي: من قال شرع من قبلنا شرع لنا جعل ذلك قربة. وقال ابن الرفعة في قول الشيخ أبي إسحاق في التنبيه: ويكره له صمت يوم إلى الليل قال: إذا لم يؤثر ذلك، بل جاء في حديث ابن عباس النهي عنه، ثم قال: نعم قد ورد في شرع من قبلنا، فإن قلنا: أنه شرع لنا؛ لم يكره، إلَّا أنه لا يستحب، وتعقبه ابن يونس بقوله: وفيه نظر، لأن الماوردي قال: روي عن ابن عمر مرفوعاً: **صمت الصائم تسبيح**؛ قال: فإن صح دل على مشروعية الصمت، وإلَّا فحديث ابن عباس أقل درجاته الكراهة، قال: وحيث قلنا: إن شرع من قبلنا شرع لنا؛ فذاك إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه، اهـ. قال الحافظ في الفتح: وهو كما قال، وقد ورد النهي، والحديث المذكور لا يثبت، أورده صاحب مسند الفردوس من حديث ابن عمر وفي إسناده الربيع بن بدر، وهو ساقط، ولو ثبت لما أفاد المقصود لأن لفظه: **صمت الصائم تسبيح، ونومه عبادة، ودعاؤه مستجاب**؛ فالحديث مساق في أن أفعال الصائم كلها محبوبة، لا أن الصمت بخصوصه مطلوب، قال الروياني في البحر في آخر الصيام: جرت عادة الناس بترك الكلام في رمضان، وليس له أصل في شرعنا، بل في شرع من قبلنا، فيخرج جواز ذلك على الخلاف في المسألة، وأما الأحاديث الواردة في الصمت وفضله كحديث: **من صمت نجا**؛ الذي أخرجه المصنف والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو، وحديث: **أيسر العبادة الصمت**؛ الذي أخرجه ابن أبي الدنيا بسند مرسل رجاله ثقات، وغيرهما فلا يعارض ما جزم به الشيخ أبو إسحاق من الكراهة لاختلاف المقاصد في ذلك، فالصمت المرغب فيه ترك الكلام الباطل، وكذا المباح إن جر إلى شيء من ذلك، والصمت المنهي عنه ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه، وكذا المباح المستوي الطرفين.

قَالَ: إِنَّكِ لَسَؤُولٌ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَتْ: مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللهُ بِهِ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أَئِمَّتُكُمْ، قَالَتْ: وَمَا الأَئِمَّةُ؟ قَالَ: أَمَا كَانَ لِقَوْمِكِ رُؤَسَاءُ وَأَشْرَافٌ يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَهُمْ مِثْلُ أُولَئِكَ عَلَى النَّاسِ.

قوله: «إنك لسؤول»:

أي كثيرة الكلام، وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث.

وإسناد حديث الباب على شرط الصحيح، لم أر أحداً ممن حقق كتاب المصنف عزاه للبخاري وهو عنده في الصحيح، كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، حدثنا أبو النعمان به، رقم: ٣٨٣٤.

وأخرجه من طريق المصنف: الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٥] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

تابعه سفيان بن عيينة، عن إسماعيل إلَّا أنه أبهم اسم المرأة فقال: جدة إبراهيم بن المهاجر؛ أخرج حديثه الحافظ الدارقطني في العلل [١/ ٢٥٦].

* وخالف عبد الرحمن بن مغراء ومحمد بن بشر الرواة عن إسماعيل، فقال عبد الرحمن بن مغراء، عن إسماعيل، عن شبيل بن عوف، عن أبي بكر.

وقال محمد بن بشر، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، عن أبي بكر، أخرج حديثهما مفصلاً الحافظ الدارقطني في العلل رحمه الله وجزاه خيراً.

نعم، وأخرجه ابن سعد من وجه آخر، فقال في الطبقات [٨/ ٤٧٠]: أخبرنا أبو أسامة: حماد بن أسامة، عن مجالد، عن عبد الله بن جابر

٢٣٢ ـ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنِ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا: عَائِذَةُ قَالَتْ: رَأَيْتُ

الأحمسي، عن عمته زينب بنت المهاجر قالت: خرجت حاجة ومعي امرأة، فضربت عليّ فسطاطاً ونذرت ألا أتكلم. . . الحديث بطوله، وقد عزى قصتها مع أبي بكر غير واحد إلى ابن منده وأبي موسى المديني، والله أعلم.

٢٣٢ ـ **قوله: «أخبرنا عبد الله بن محمد»:**

هو ابن أبي شيبة، الإمام الحافظ صاحب التصانيف، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٢٥.

قوله: «ثنا عبد الرحمن بن مهدي»:

العنبري مولاهم، الحافظ الناقد: أبو سعيد البصري، أحد أئمة الحديث المتكلمين في العلل والرجال ممن انتهى إليه علم ذلك في عصره، حتَّى شهد له المشايخ والأقران بذلك، قال الشافعي: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن. وقال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. وأثنى عليه الإمام أحمد كثيراً، وقد أسهب في أخباره ومناقبه الحافظ أبو نعيم في الحلية، رحمهم الله جميعاً.

قوله: «عن سفيان»:

هو الثوري، تقدمت ترجمته في أول حديث عند المصنف.

قوله: «عن واصل»:

هو ابن حيان الأحدب، الأسدي، الكوفي، أحد رجال الستة الثقات عند الجمهور.

قوله: «يقال لها: عائذة»:

روى حديثها ابن سعد في الطبقات وذكر أنها من بني أسد، ووقع عند اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد: عاتكة ولعله تصحيف.

ابْنَ مَسْعُودٍ يُوصِي الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ وَيَقُولُ: مَنْ أَدْرَكَ مِنْكُنَّ مِنِ امْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ فَالسَّمْتَ الأَوَّلَ، فَإِنَّا عَلَى الْفِطْرَةِ.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: السَّمْتُ: الطَّرِيقُ.

قوله: «من أدرك منكن»:

يعني: الاختلاف وشيئاً من هذه الأهواء التي ظهرت بعد وفاته ﷺ، ووقع في رواية اللالكائي من طريق سعيد بن صالح، عن واصل أنها قالت: أتينا عبد الله بن مسعود فسألنا عن الدجال، فقال لنا: لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال، أمور تكون من كبرائكم، فأيما مرية ـ تصغير امرأة ـ أو رجيل أدرك ذاك الزمان فالسمت الأول، السمت الأول، فإنا اليوم على السُّنَّة. أخرجه في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٦ ـ ٨٧] باب سياق ما روي عن النبي ﷺ في الحث على التمسك بالكتاب والسُّنَّة، رقم: ١٠٧.

قوله: «فإنّا على الفطرة»:

إسناد الأثر على شرط الشيخين غير عائذة، وقد قال الذهبي في الميزان: لا أعلم من اتهمت ولا تركت، وقد تابعها غير واحد عن ابن مسعود.

أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة في الأوائل من المصنف [١٤/ ١٣٣] رقم: ١٧٨٥٦، وتقدم عند المصنف أثر أبي عبد الرحمن السلمي، عنه برقم: ١٨٥، وذكرنا هناك طرقه والاختلاف فيه، وقد أخرج أيضاً حديث عائذة: ابن سعد في الطبقات في ترجمتها، من طريق أبي أسامة حماد، عن سفيان به.

قوله: «قال عبد الله»:

هو المصنف يشرح معنى كلمة: السمت.

٢٣٣ ـ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَنَا عَلِيٌّ ـ هُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ ـ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ: هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ،

---

٢٣٣ ـ قوله: «أخبرنا محمد بن عيينة»:

هو الفزاري، أحد أهل الصدق، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٣٠، وعلي بن مسهر قاضي الموصل في حديث رقم: ١٧، وأبو إسحاق: هو الشيباني، واسمه: سليمان بن أبي سليمان، في حديث رقم: ١٧٩، والشعبي: هو عامر بن شراحيل الإمام الفقيه، في حديث رقم: ١٢.

قوله: «عن زياد بن حدير»:

الأسدي، الإمام التابعي الجليل، كنيته: أبو المغيرة، أو أبو عبد الرحمن الكوفي، أخو زيد بن حدير، روى عن كبار الصحابة، وكان كاتباً لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب على العشور، وكان يقول: أنا أول من عشّر في الإسلام.

وتقدمت ترجمة أمير المؤمنين عمر في حديث رقم: ١٢٩.

قوله: «قلت: لا»:

وقال شعبة، عن أبي إسحاق: لا أدري ما أجابه.

قوله: «يهدمه زلة العالم»:

لأن بزلته يزل عالم من الناس، وبخطئه في الفتوى تخطئ أمة من البشر، لذلك تجنب أهل الورع من العلماء التصدر للفتوى والقضاء، وتجنبوا كذلك الفتوى بالرأي والقياس، لعلمهم بشدة الأمر وصعوبته، وتقدم قول ابن عمر حين استفتي في مسألة: اذهب إلى هذا الأمير الذي تقلد أمر الناس فاجعلها في عنقه، أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسراً إلى جهنم، وقول ابن سيرين حين سئل عن نازلة: لو أعلم أن رأيي يثبت لقلت، ولكني أخاف أن أرى اليوم رأياً وأرى غداً غيره فأحتاج أن أتبع

وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ،

الناس في دورهم. إلى غير ذلك مما تقدم، روى ابن المبارك في الزهد، عن ابن لهيعة قال: حدثني عبيد الله بن أبي جعفر قال: قيل لعيسى ابن مريم: يا روح الله وكلمته من أشد الناس فتنة؟ قال: **زلة العالم إذا زلَّ العالم زلَّ بزلته عالم كثير.**

قوله: «وجدال المنافق بالكتاب»:

يحتمل أن يكون عنى الذين يتبعون المتشابه من القرآن يفتنون بذلك المؤمنين، ويدخلون عليهم الشك والريب، وقد تقدم قوله ﷺ محذراً في حديث عائشة رضي الله عنها: إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم، ويحتمل أن يكون عنى أهل الأهواء من القدرية وغيرهم الذين يخوضون في مسائل من كتاب الله عز وجل، فقد روى ابن جرير من حديث داود بن أبي هند عن ابن سيرين في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾، قال: إن لم يكن أهل القدر الذين يخوضون في آيات الله فلا علم لنا به، وفي رواية أخرى: إن لم تكن هذه الآية نزلت في القدرية. فلا أدري فيمن نزلت، وروى ابن جرير والطبراني في الكبير من حديث أبي قبيل قال: أخبرني عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: **سيهلك من أمتي أهل الكتاب وأهل اللبن.** فقال عقبة: يا رسول الله وما أهل الكتاب؟ قال: **قوم يتعلمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا.** فقال عقبة: يا رسول الله وما أهل اللبن؟ قال: **قوم يتبعون الشهوات، ويضيعون الصلوات.** قال أبو قبيل: لا أحسب المكذبين بالقدر إلَّا الذين يجادلون الذين آمنوا، وأما أهل اللبن فلا أحسبهم إلَّا العمود ـ كذا ولعله: القوم ـ ليس عليهم جماعة، ولا يعرفون شهر رمضان، وروى ابن أبي شيبة من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً: **الجدال في القرآن كفر.**

وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ.

قوله: «وحكم الأئمة المضلين»:

رجال إسناد الحديث ثقات.

أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٥] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

تابعه مغيرة، عن الشعبي، أخرجه من طريقه أبو نعيم في الحلية [٤/ ١٩٦].

ومجالد كذلك، أخرج حديثه ابن بطة في الإبانة الكبرى [٢/ ٥٢٨] رقم: ٦٤٣، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٣٥] باب فساد التقليد ونفيه.

وتابع شعبةُ عليَّ بن مسهر، عن أبي إسحاق، أخرجه من طريقه الخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ٢٣٤] باب ذكر ما تعلق به من أنكر المجادلة وإبطاله.

وتابع أبو حصين: الشعبيَّ عن زياد، أخرج حديثه ابن المبارك في الزهد [٢/ ٥٢٠] رقم: ١٤٧٥، والفريابي في صفة المنافق [/ ٥٤] رقم: ٣١، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ١٣٥] باب فساد التقليد ونفيه.

* وخالف داود بن أبي هند الرواة عن عامر، فرواه عنه، عن عمر مرسلاً، أخرجه البيهقي في المدخل [/ ٤٤٣] باب ما يخشى من زلة العالم في العلم أو العمل، رقم: ٨٣٣.

وقد روى نحو هذا اللفظ مرفوعاً إلى النبي ﷺ بأسانيد ضعيفة، فروى كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ـ وهو ضعيف ـ عن أبيه، عن جده مرفوعاً: **أخاف على أمتي من بعدي ثلاثاً: زلة العالم، ومن حكم جائر، وهوىً متبع.** وفي لفظ آخر له: **اتقوا زلة العالم، وانتظروا فيئته.** أخرج الأول البزار في مسنده، والثاني البيهقي في المدخل، وروى يزيد بن أبي زياد ـ وهو ضعيف ـ عن مجاهد، عن ابن عمر مرفوعاً: **إن أشد ما أتخوف على أمتي ثلاثة: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، ودنيا تقطع أعناقكم فاتهموها على أنفسكم.** أخرجه البيهقي في المدخل.

٢٣٤ ـ أَخْبَرَنَا هَارُونُ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْخُصُومَاتِ، فَإِنَّهُمْ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِ اللهِ.

تنبيه: وهم محقق المدخل في عزوه حديث الباب للخطيب في الفقيه والمتفقه فقال: أخرج الخطيب في الفقيه والمتفقه من طريق سليمان ـ الأعمش ـ عن الشعبي، عن زياد بن حدير مثل الدارمي، اهـ. كذا قال فوهم، وإنما هو سليمان بن أبي سليمان الشيباني لا الأعمش، فيتنبه لذلك.

٢٣٤ ـ قوله: «أخبرنا هارون»:

هو ابن معاوية، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٣، وحفص: هو ابن غياث في حديث رقم: ١١٢، وليث: هو ابن أبي سليم في حديث رقم: ٥٢.

قوله: «عن الحكم»:

هو ابن عتيبة، الإمام الفقيه، عالم الكوفة ومفتيها، كنيته: أبو محمد الكندي، مولده عام ولد إبراهيم النخعي، وهو من كبار أصحابه ومن أثبتهم فيه، قدمه الإمام أحمد على منصور في إبراهيم، وقال: ليس هو بدون عمرو بن مرة وحصين، وهو ممن اتفق على توثيقه وإمامته إلَّا أنه كان يدلس.

قوله: «عن محمد بن علي»:

ابن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي، الهاشمي الإمام السيد، كنيته: أبو جعفر، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ٢٢٥.

قوله: «فإنهم يخوضون في آيات الله»:

وقد نهى الله نبيه عن مجالستهم فقال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ. . .﴾ الآية، وقد أشرت قريباً إلى قوله ﷺ في حديث عائشة: **إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم**. وروى ابن جرير في تفسيره

من حديث علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ...﴾ الآية، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ...﴾ الآية، وفي قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ...﴾ الآية، قال: أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنه إنما أهلك من كان قبلكم بالمراء والخصومات في الدين، وسيأتي مزيد من أقوال الصحابة والتابعين في النهي عن الجدال والخصومات في باب من قال العلم الخشية وتقوى الله، وفي باب اجتناب الأهواء.

وفي إسناد الأثر ليث بن أبي سليم اختلف فيه، وهو صالح في الشواهد والمتابعات.

تابع هارون بن معاوية عن حفص: ابن أبي شيبة، أخرجه من طريقه ابن بطة في الإبانة الكبرى [٢/ ٤٤٨] باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب، رقم: ٤٠٥.

وتابع حفصاً، عن ليث: الفضيل بن عياض، يأتي عند المصنف في باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة برقم: ٤٣٣.

وأبو شهاب ابن نافع، أخرجه ابن بطة أيضاً في الإبانة الكبرى [٢/ ٤٩٥] باب ذم المراء والخصومات في الدين، رقم: ٥٤٤.

ورواه عبد الرحمن بن صالح، عن حفص فاختلف عليه فيه:

فرواه ابن أبي الدنيا مرة عنه، عن حفص، عن ليث، عن الحكم، عن مكحول، عن محمد بن علي به.

هكذا أدخل مكحولاً بين الحكم ومحمد بن علي، أخرجه في الغيبة، باب ذم الخصومات [/ ٤٠] رقم: ٢٠.

ورواه مرة عن عبد الرحمن بن صالح فلم يذكر مكحولاً وهو الصواب،

٢٣٥ ـ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ،

أخرجه في باب ذم التقعر في الكلام [/ ٢٨٧] رقم: ١٥٩.

* وخالف الفضيل بن عياض، حفص بن غياث، وعبد ربه بن نافع، فرواه عن ليث، عن أبي جعفر لم يذكر الحكم ـ والاختلاف فيه من الليث فيما أظن ـ.

أخرجه من هذا الوجه المصنف في باب اجتناب أهل الأهواء رقم: ٤٢٣، وابن سعد في الطبقات [٥/ ٣٢١]، وابن بطة في الإبانة [٢/ ٤٤١] رقم: ٣٨٣، وفي [٢/ ٤٩٥] رقم: ٥٤٣.

* وله وجه آخر، فرواه إسحاق بن منصور، عن حفص، عن ليث، عن منذر الثوري، عن محمد بن علي بن الحنفية قوله، لا من قول محمد بن علي أبي جعفر، أخرجه من هذا الوجه ابن بطة في الإبانة [٢/ ٤٤١] رقم: ٣٨٤، وفي [٢/ ٤٩٨] رقم: ٥٥٣.

ويظهر ـ والله أعلم ـ أن الاضطراب فيه من الليث.

ويروى في هذا أيضاً عن محمد بن علي ما أخرجه ابن بطة في الإبانة من طريق ابن عون، عنه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ. . .﴾ الآية، قال: كنا نعدهم أصحاب الأهواء. قال ابن عون: كان محمد يرى أنها نزلت فيهم. وروى ابن بطة من حديث جابر الجعفي قال: قال لي محمد بن علي: يا جابر لا تخاصم، فإن الخصومة تكذب القرآن. أخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات.

٢٣٥ ـ قوله: «أخبرنا الحسين بن منصور»:

النيسابوري، الإمام الفقيه، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٦٦.

قوله: «ثنا أبو أسامة»:

هو حماد بن أسامة، تقدم ولم أر من نص على سماعه من المبارك ـ ولا يبعد ـ لا بل هي ثابتة، وقفت عليها في تاريخ ابن عساكر

عَنْ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: سُنَّتُكُمْ، وَاللهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْغَالِي وَالْجَافِي، فَاصْبِرُوا عَلَيْهَا رَحِمَكُمُ اللهُ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ كَانُوا أَقَلَّ النَّاسِ فِيمَا مَضَى، وَهُمْ أَقَلُّ النَّاسِ فِيمَا بَقِيَ، الَّذِينَ لَمْ يَذْهَبُوا مَعَ أَهْلِ الأَتْرَافِ فِي أَتْرَافِهِمْ، وَلَا مَعَ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي بِدَعِهِمْ، وَصَبَرُوا عَلَى سُنَّتِهِمْ حَتَّى لَقُوا رَبَّهُمْ، فَكَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ فَكُونُوا.

[٢٨/ ٣٠٧] فأخرج بإسناده إلى أبي يعقوب الصفار: أنا أبو أسامة، عن المبارك، عن حميد الطويل قال: قال أبو قلابة: إذا بلغك عن أخيك شيء تجد عليه فيه فاطلب له العذر جهدك... الأثر.

نعم، فأما ما وقع في النسخ المطبوعة من زيادة «شريك بن عبد الله النخعي» بين أبي أسامة، والمبارك فمن الأوهام والزيادات على الأصول الخطية، وإنما زادها من زادها اعتماداً منه على ما وقع في نسخة الشيخ صديق، وليست بشيء، وقد وجدنا الحافظ أبا شامة المقدسي قد روى الأثر من طريق المصنف لم يذكر في الإسناد شريكاً، ولا ذكره الحافظ في إتحاف المهرة فبان أنه من زيادات النساخ.

قوله: «عن المبارك»:

هو ابن فضالة البصري، كنيته: أبو فضالة القرشي، العدوي، مولى عمر بن الخطاب، رأى أنس بن مالك يصلي بالناس، وصحب الحسن ثلاث عشرة سنة، وكان من علماء البصرة، تكلموا فيه لكثرة تدليسه، والجمهور على أنه إذا صرح فهو ثقة، قال الذهبي: هو حسن الحديث لم يذكره ابن حبان في الضعفاء وكان من أوعية العلم، استشهد به البخاري.

والأثر أخرجه من طريق المصنف: الحافظ أبو شامة المقدسي في الباعث [/ ٢٦] في فصل الصحابة ينهون عن البدع.

٢٣٦ ـ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ وَمَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ،

---

٢٣٦ ـ قوله: «أخبرنا موسى بن خالد»:

الشامي، أبو الوليد الحلبي، ختن الفريابي، ويقال: ختن أبي إسحاق الفزاري، أحد رجال مسلم، روى عنه جماعة غير المصنف، لم يوثقه أحد، لذلك قال الحافظ ابن حجر في التقريب: مقبول. ولو قال: صدوق لكان أولى، فإنَّه لم يضعف، وليس في التهذيبين ولا غيرهما ما يدل على وجود ما ينكر عليه، بل في إخراج مسلم له ما يقوي أمره، والله أعلم.

قوله: «ثنا عيسى بن يونس»:

ابن أبي إسحاق: عمرو بن عبد الله، الحافظ القدوة: أبو عمرو وأبو محمد الهمداني، السبيعي، الحجة أخو الحافظ إسرائيل بن يونس، وأحد أوعية العلم أهل الورع، متفق على توثيقه والاحتجاج به وحديثه في الدواوين الستة.

قوله: «عن الأعمش»:

هو سليمان بن مهران، تقدمت ترجمته في أول حديث في الكتاب.

قوله: «عن عمارة»:

كذا في الأصول، زاد الحافظ ابن حجر في الإتحاف [١٠/ ٣٣٥]: ابن عمير، وقد تقدم في حديث رقم: ١٧٧.

قوله: «ومالك بن الحارث»:

السلمي، الرقي، من ثقات التابعين، وثقه ابن معين، والعجلي وغيرهما، وهو من رجال مسلم.

وعبد الرحمن بن يزيد: هو النخعي، تقدمت ترجمته في حديث رقم: ١٨٢.

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ قَالَ: الْقَصْدُ فِي السُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الاجْتِهَادِ فِي الْبِدْعَةِ.

قوله: «القصد في السُّنَّة»:

أي الاقتصار عليها صغيرة كانت أو قليلة، أفضل من الإكثار في غيرها ولو كانت مستحسنة في الظاهر.

قوله: «خير من الاجتهاد»:

قيل: خير هنا ليست على بابها، أي: ليست على معنى التفضيل، ويمكن حمل معناها حينئذ على معنى قول المؤذن في صلاة الفجر: «الصلاة خير من النوم» قال الطيبي: يمكن أن يجعل من قبيل العسل أحلى من الخل، وعلى حد: أي الفريقين خير، فالتقدير حينئذ: التمسك بالسُّنَّة فيه خير عظيم، ولا خير في بدعة أصلاً.

قال ابن حجر: هذا هو الصواب، وما مثله الطيبي أولاً غير مسلم، أمَّا أولاً: فلأن البدعة الحسنة ملحقة بالسنن المنصوصة، لكن لما لم تؤلف في الصدر الأول سميت بدعة، وأما ثانياً: فنحو المدرسة نفعها عام دائم، وثوابها متضاعف باق ببقائها، فكيف يفضل عليها ما نفعه قاصر، وثوابه منقطع بانقضاء فعله؟ هذا مما لا يعقل. وتعقبه القاري فقال: الأظهر أن المراد المبالغة في متابعته، وأن سنته من حيث أنها سنَّة أفضل من بدعة، ولو كانت مستحسنة مع قطع النظر عن كونها متعدية أو قاصرة أو دائمة أو منقطعة، ألا ترى أن ترك سنَّة أي سنَّة متكاسلاً يوجب اللوم والعتاب، وتركها استخفافاً يثبت العصيان والعقاب، وإنكارها يجعل صاحبها مبتدعاً بلا ارتياب، والبدعة ولو كانت مستحسنة لا يترتب على تركها

شيء من ذلك، وأما جعل خير بغير معنى التفضيل فبعيد، بل تحصيل حاصل معلوم عند المخاطبين، فلا يكون فيه فائدة تامة ولا مبالغة كاملة.

وإسناد الأثر على شرط الصحيح.

أخرجه من طريق المصنف الحافظ أبو شامة في الباعث [/ ٢٤] فصل: الصحابة ينهون عن البدع.

ورواه الإمام أحمد في الزهد [/ ٢٣٢] من طريق أبي معاوية، عن الأعمش به، رقم: ٨٦٩، وأخرجه الحاكم في المستدرك [١/ ١٠٣] كتاب العلم، من طريق ابن نمير وسفيان كلاهما عن الأعمش به وقال: هذا حديث مسند صحيح على شرطهما ولم يخرجاه، إنما أخرجا في هذا النوع حديث أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله: إنما هما اثنتان الهدي، والكلام... الحديث. وأقره الذهبي.

ورواه الحافظ محمد بن نصر المروزي في السُّنَّة [/ ٣٠] من طريق أبي معاوية، عن الأعمش رقم: ٨٨، ورواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٥٥] سياق ما روي عن النبي ﷺ في ثواب من حفظ السُّنَّة وأحياها، من طرق عن الأعمش رقم: ١٣، ١٤، ١١٤، وابن عبد البر في الجامع [٢/ ٢٣٠] باب الحض على لزوم السُّنَّة والاقتصار عليها من طريق الثوري، عن الأعمش به، والخطيب في الفقيه والمتفقه [١/ ١٤٨] باب تعظيم السنن من طريق أبي إسحاق، عن الأعمش.

تابعه أبو إسحاق، عن مالك، أخرجه الحافظ ابن بطة في الإبانة [١/ ٣٢٠] باب ما أمر به من التمسك بالسُّنَّة والجماعة، رقم: ١٦١.

ورواه الطبراني في المعجم الكبير [١٠/ ٢٥٧] من وجه آخر فقال: حدثنا محمد بن العباس المؤدب، ثنا محمد بن بشير الكندي، ثنا القاسم بن مالك، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، أو خيثمة، عن ابن مسعود، فذكر مثله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد [١/ ١٧٣]: فيه محمد بن بشير، قال يحيى: ليس بثقة، اهـ. قلت: رواه أبو زبيد عبثر بن القاسم، عن العلاء، به أخرجه من طريقه الحافظ محمد بن نصر المروزي في السُّنَّة [/ ٣٠] رقم: ٨٩، وهذا إسناد على شرط الشيخين.

* وخالف عمرو بن خالد أبو حفص الأعشى ـ وهو منكر الحديث ـ الرواة عن الأعمش، فرواه عنه، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود به، قال الحافظ الدارقطني في العلل [٥/ ٢١٣]: ووهم فيه.

وفي الباب عن أبي الدرداء قوله، وروي مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

أما حديث أبي الدرداء فقال اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد [١/ ٨٨] سياق ما روي عن النبي ﷺ في ثواب من حفظ السُّنَّة ومن أحياها ودعا إليها: أخبرنا عبد الرحمن بن عمر، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا أحمد بن عبد الوهاب، ثنا المغيرة، ثنا حريز بن عثمان، ثنا عبد الرحمن بن أبي عوف، عن أبي الدرداء قال: اقتصاد في السُّنَّة خير من اجتهاد في بدعة. رقم: ١١٥، ورواه محمد بن نصر المروزي في السُّنَّة [/ ٣٢] من طريق بقية بن الوليد، حدثني صفوان بن عمرو قال: ثنا المشيخة، عن أبي الدرداء به، رقم: ١٠٠.

وأما المرفوع إلى النبي ﷺ فقال الإمام أحمد في المسند [٤/ ١٠٥]:

حدثنا سريج بن النعمان، ثنا بقية، عن أبي بكر ابن عبد الله، عن حبيب بن عبيد الرحبي، عن غضيف بن الحارث الثمالي قال: بعث إلي عبد الملك بن مروان، فقال: يا أبا أسماء إنا قد أجمعنا الناس على أمرين. قال: وما هما؟ قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر. فقال: أمَّا إنهما أمثل بدعتكم عندي، ولست مجيبك إلى شيء منهما. قال: لم؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: **ما أحدث قوم بدعة إلَّا رفع مثلها من السُّنَّة، فتمسك بسنَّة خير من إحداث بدعة**. وزعم الحافظ في الفتح أن إسناده جيد، وقد تبين لك أن في إسناده ابن أبي مريم وهو ضعيف، وأغلب ظني أن شطره الأول فقط هو المرفوع، والثاني من قول غضيف لعبد الملك أدرج في الحديث، والله أعلم.

وقال الحافظ عبد الرزاق في المصنف [١١/ ٢٩١] باب الرخص في الأعمال والقصد: عن معمر، عن زيد، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: **عمل قليل في سنة خير من عمل كثير في بدعة، ومن استن بي فهو مني، ومن رغب عن سنتي فليس مني**. وهذا مرسل قوي، وقد تابعه عوف، عن الحسن، أخرج حديثه محمد بن نصر في السُّنَّة: حدثنا يحيى بن يحيى، أنبا هشيم، عن عوف، عن الحسن به، رقم: ٨٨.

وتابعه أيضاً: حزم بن أبي حزم، أخرج حديثه الشهاب القضاعي في مسنده [٢/ ٢٣٩] كأن المحدث أحمد بن محمد بن الصديق رحمه الله لم يقف على حديث الحسن المرسل عند عبد الرزاق ومحمد بن نصر لذلك لم يقوه في فتح الوهاب، وكذلك الحال بالنسبة للشيخ حمدي حيث لم يعزه إلى أحد الكتابين.

* * *

نعم، وقد رواه الديلمي في مسنده [٣/ ٦٩] من حديث ابن مسعود فرفعه، وعزاه في الكنز أيضاً [١/ ٢١٩] إلى الرافعي في تاريخ قزوين عن أبي هريرة مرفوعاً، ولا يخلو المرفوع من كلام كما تبين لك، والموقوف أصح.

* * *

انتهى القسم الأول من كتاب العلم
وبه ينتهي المجلد الثالث في تقسيمنا،
ويليه إن شاء الله المجلد الرابع،
وفيه: القسم الثاني من كتاب العلم،
وأوّله: «باب الاقتداء بالعلماء»
وصلى الله على سيد الأنبياء
وعلى آله وصحبه وسلم

❑ ❑ ❑

فهرس الموضوعات

المجلد الثالث

رقم الباب | الصفحة

١ ـ كتاب علامات النبوة وفضائل سيد الأولين والآخرين

٢ ـ كتاب العلم [القسم الأول]

* * *